

الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان عليه صاحب

الرحمة والرضوان جمع العالم العلامة الحبر

الفهامة الشيخ محمد كامل ابن مصطفى

ابن محمود الطرابلسي الحنفى فى

حفظه الله

آمين



فهرست كتاب الفتاوى الكاملية

صفحة	صفحة
١٠٠ باب الكفالة	٣ مقدمة في مسائل من العقائد وما يناسبها
١٠٦ كتاب القضاء	١٠ كتاب الطهارة
١١٣ كتاب الدعوى	١٢ كتاب الصلاة
١٢٦ كتاب الشهادة	١٤ باب الجنائز
١٣٥ كتاب الوكالة	١٤ كتاب الزكاة
١٤٢ كتاب الاقرار	١٥ كتاب الصوم
١٥٥ كتاب الصلح والابراء	١٧ كتاب الحج
١٦٢ كتاب المضاربة	١٧ كتاب النكاح
١٦٩ كتاب الوديعة	٢١ كتاب الاولياء والاكفاء
١٧٧ كتاب العارية	٢٢ كتاب المهر
١٨١ كتاب الهبة	٢٤ كتاب الطلاق
١٨٨ كتاب الاجارة	٢٨ باب الخلع
١٩٩ كتاب الاكرام	٣٠ باب العدة
٢٠٣ كتاب الحجر	٣٢ باب ثبوت النسب
٢٠٧ كتاب الغصب	٣٣ باب الحضنة
٢١٣ كتاب الشفعة	٣٦ باب المنقة
٢٢٤ كتاب القسمة	٤٢ كتاب الايمان
٢٣٢ كتاب المزارعة	٤٤ كتاب الحدود
٢٣٦ كتاب المساقاة	٤٥ كتاب التعزير
٢٣٧ كتاب الذبايح	٤٧ كتاب الجهاد
٢٤١ كتاب الرهن	٤٩ كتاب الثمرة
٢٤٩ كتاب الجنائيات	٥٥ كتاب الوقف
٢٥٥ باب القسامة	٦٦ كتاب البيوع
٢٥٦ باب في الخيطان والطريق وما يتضمن ترتيبه	٧٦ باب البيع القاسد والموقوف
الجيران	٧٨ باب خيار العيب
٢٦١ كتاب الحظر والاباحة	٨١ باب الاقالة وبيع الوفاء
٢٨٧ كتاب الوصية	٨٢ باب الاستحقاق
٢٩٩ كتاب الوصي	٩٠ باب السلم
٢٩٩ كتاب القرض	٩٢ باب القرض
٣٠٢ باب في الربا	٩٣ باب الربا
والسجلات	٩٥ باب القسمة
	٩٦ باب الخوالة

الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان عليه صاحب

الرحمة والرضوان جمع العالم العلامة الحبر

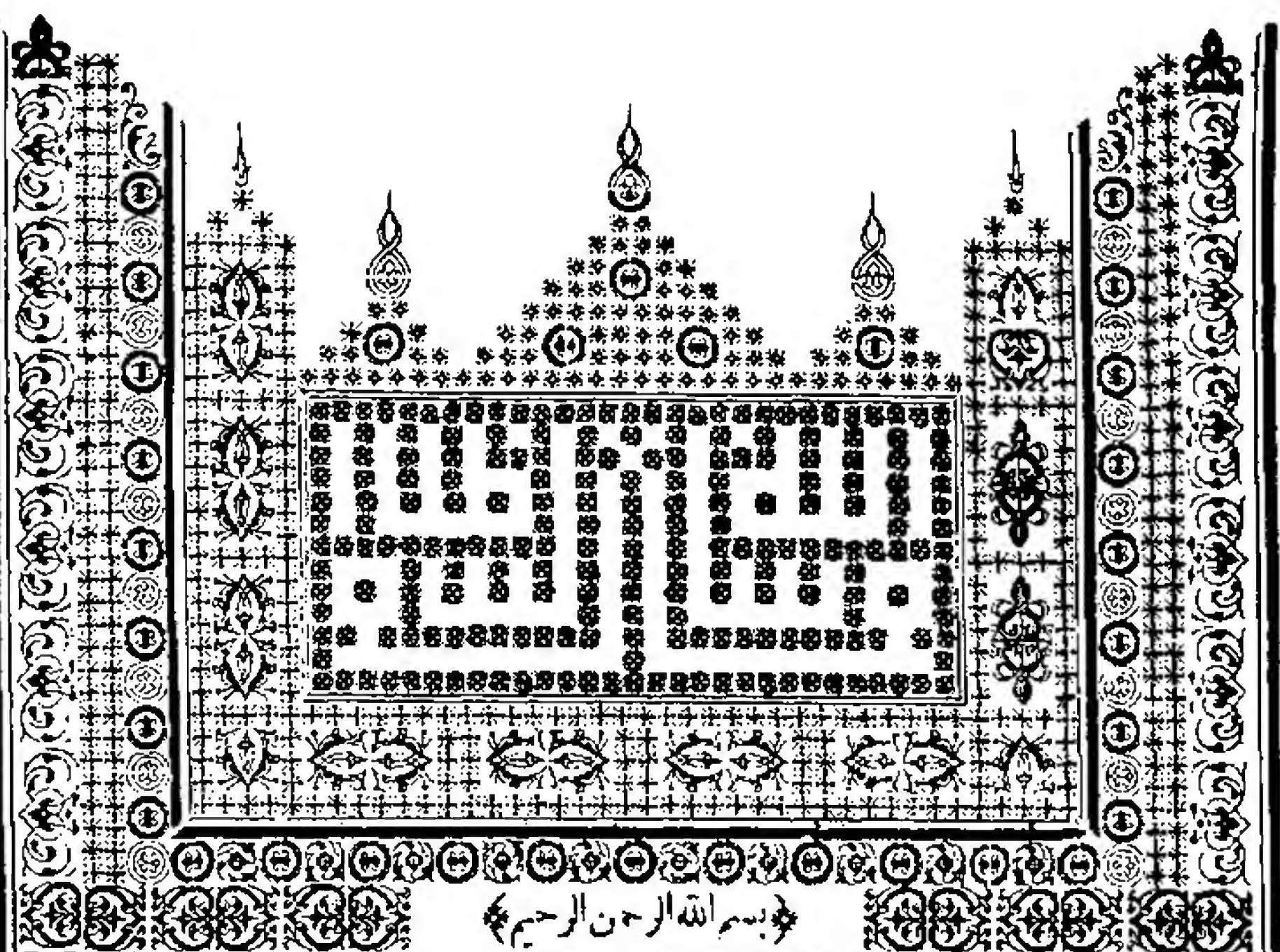
الفهامة الشيخ محمد كامل ابن مصطفى

ابن محمود الطرابلسي الحنفية في

حفظه الله

آمين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين ثم أما بعد
فبقول العبد الفقير محمد كامل ابن مصطفى بن محمود الطراباسي الحنفي الأشعري الشاذلي بينما كنت حال
صفري مشغولاً بحفظ القرآن العظيم اذ تذكر والدي وحتي وعي رجعهم الله تعالى ورجني معهم
ورحم جميع المسلمين في شأني وقالوا ان وطن طراباس الغرب لم يبق به عالم ماهر في المذهب الحنفي ينشره
ويعلمه الناس فاتفقت آراؤهم على ارسالي الى الجامع الازهر بصرة القاهرة لتحصيل المذهب الحنفي
ونشره في الوطن المذكور بعد الرجوع اليه فأرسلني والدي رحمه الله تعالى اليه في سنة ألف ومائتين
وثلاث وسنتين وأنا حينئذ ابن تسع عشرة سنة وقد حفظت بفضل الله تعالى القرآن العظيم واشتغلت
بقراءة العلم قبل ذلك بنحو ثلاث سنين على بعض علماء الوطن فلما وصلت الجامع الازهر والمسجد الانوار
لازال ان شاء الله تعالى بانوار العلوم معسورا اشتغلت بتحصيل العلوم المتنوعة ومنها مذهب سيدنا
مالك رحمه الله تعالى فقرأت فيه شرح أقرب المسالك لمؤلفه سيدي أحمد الدردير بحواشي الشيخ الصاوي
وشرح الاستاذ المذكور على مختصر الشيخ خليل بحواشي الشيخ الدسوقي مع مراجعة الخريش ومجموع
الشيخ الامير ثم أخذت في قراءة المذهب الحنفي فقرأت شرح العيني على الكنز بعد قراءة مرافي الفلاح
وحواشيه لسيدي أحمد الطحطاوي وتحفة الملوك والسلطين ثم قرأت شرح الدر المختار على متن
تنوير الابصار بحواشي الشيخ الطحطاوي المذكور وفي أوائل سنة سبع مئة من القرن المذكور
رجعت بحمد الله تعالى الى وطني المذكور فوجدت جدتي وعمي قد ماتا رحمه الله تعالى ووجدت
والدي حيا فاشتغلت بالتدريس ونشر العلوم والافتاء على المذهب الحنفي ولم أزل مداوما على ذلك والحمد
لله تعالى الى هذه السنة الثامنة بعد الالف والذات ثمانية فلاح لي أن أجمع من القيود المتفرقة المسائل
التي كنت سألته عن في أثناء تلك المدة وقصدتها وصرت أقدم رجلا وأخرا أخرى ثم عزمت على جمعها
في خمسة فاني هذه الاوراق وحده زدت منها ما كثر الاماقل كما جمعت ما بقي بخطاري غير مقيد قاصدا
بذلك نفعي ونفع من ابتلى بالافتاء من الاخوان العلماء وقد اختصرت الاسئلة وقت النقل من القيود
وربما اختصرت الجواب أيضا ورمزت فيه نقولا وفوايد وعزوت لكل مسألة الى محلها الا قليلا

عاشته في غالب الكتب المتداولة فجاءت بحمد الله تعالى مجموعة تسر الناظرين ولا سيما من هم من
الاخوان الوطنيين **وهو** سميت الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية **بها** وأرجو الله العظيم أن
ينفع بها وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأرجو من يقف عليها من الاخوان أن ينظروها بعين الرضى
واقبول كما قيل وعين الرضى عن كل عيب كليله * كما ان عين السخط تبدي المساويا
وأستغفر الله العظيم وأصلى على سيدنا محمد الكريم وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين ومن
تبعهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

مقدمة في مسائل من العقائد وما يناسبها

مطلب في ايمان المقلد

سئلت عن ايمان المقلد هل هو صحيح فالجواب ان فيه تفصيل لان كان جازما بقول الغير فإيمانه
صحيح وان كان مترددا فلا يصح ايمانه قال الشيخ تاج الدين ابن السبكي التحقيق الدافع للتشنيع على
الاشعري أى في قوله بعدم صحة ايمانه ان صح انه قاله ان المقادير ان كان أخذ القول الغير بغير حجة مع احتمال
شك أو وهم فلا يكفي ايمان هذا المقلد لعدم الجزم به اذ لا ايمان مع أدنى تردد وان كان المقادير أخذ القول
الغير بغير حجة لكنه جازم في كفى ايمان المقلد عند الاشعري وغيره قال الجلال المحلى وهذا هو المقدم اه
نقله سيدى عبد الوهاب الشعرانى في اليواقيت قال سيدى حسن الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية
ولا يتحقق أى المقلد الا فمين نشأ في قطر لم تبلغه الدعوة فدعاهم مسلم الى الاسلام فآمن لا فمين نشأ بين
أهل الاسلام فانه ان يخالوا أحد منهم من نوع استدلال **فائدة** **بها** اعلم انه يجب على كل عاقل أن يعرف
ان الله تعالى واحد لا شريك له اذ لو جاز كون الاله اثنين لجاز أن يريد أحدهما شيئا ويريد الآخر ضده
كحركة زيد وسكونه فيمتنع وقوع المرادين وعدم وقوعه - ما لا متناع ارتفاع الضدين المذكورين
واجتماعهما - ما فيتعين وقوع أحدهما فيكون مريده هو الاله الحق دون الآخر لهزمه فلا يكون الاله

مطلب يجب على كل عاقل
أن يعرف ان الله تعالى واحد

مطلب في الفرق بين
الكافر والمشرک

الا واحد ابا جاع العقلاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكافر والمشرک ما الفرق بينهما فالجواب
أن بينهما ما لا يعود وانما هو من المطلق فكل مشرک كافر وابس كل كافر مشرک كذا قال كذا أعم مطلقا
والمشرک أحد مطلقا فأما كافر المشرک فاعادله عن أحدية الله تعالى وأما مشرکه فلا تنسب الالهية
الى غير الله تعالى مع الله وجعل لها نسبتين فأشرك وأما وجه كونه لا يلزم أن يكون كل كافر مشرک كفهو
أن الكافر هو الذى يقول ان الاله واحد غيراته أخطأ في تعيين الاله كما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله
هو المسيح ابن مريم ما قال لقد أشرك الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم فكفره من حيث انه جعل
ناسوت عيسى الها كما انه بكفر أيضا بكفره بالرسول صلى الله عليه وسلم أو ببعض كتابه اه أفاده الشيخ
الاكبر في الفتوحات والله أعلم **سئلت** عن أهالى جبل طرابلس الغرب الذين لا يذهبون بذهب
من المذاهب الاربعة مذهبهم ومن هو امامهم فالجواب انهم يذهبون بذهب عبد الله بن أباض
وهم أباضية وهم من جملة الخوارج وقد قسم في المواقف الخوارج الى سبع فرق احدها الاباضية قال
انهم قالوا مخالفوننا من أهل القبلة كفار غير مشركين تجاوز منا حكمهم ونعمة أموالهم من سلاحهم
وكرامتهم حلال عند الحرب دون غيره ودارهم دارا - الام الامم سكر ساطانهم وقالوا قبل شهادة
مخالفهم ومركب الكبيرة موحد غير مؤمن بناء على ان الاعمال داخل في الايمان والاسطة طاعة
قبل الفعل وفعل العبد مخلوق لله تعالى ومركب الكبيرة كافر كفر نعمة لاملة وتوقفوا في تكفير أولاد
الكفار وتعتد بهم وتوقفوا في النفاق أهو مشرک أم لا وفي جواز بعثة رسول بلا دليل ومجزة وتكليف
اتباعه فيما يوحى اليه أى ترددوا في ان ذلك جائز أم لا وكفروا علميا وأكثر أصحابه وافتروا فرقا أربعاً انظرهم

مطلب في أهالى جبل
طرابلس الغرب وانهم
أباضية

مطلب في حكم الامر
المعروف والنهي عن المنكر

في المواقف والله تعالى أعلم **سئلت** عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما حكمه ما شرعه

فالجواب كافي المواقف انهم اتابعوا لما موربه والمنهى عنه فيكون الامر بالواجب واجبا وبالمندوب مندوبا والنهي عن الحرام واجبا وعن المكروه مندوبا ثم انه فرض كفاية لا فرض عين فاذا قام به قوم سقط عن الاخرين لان غرضه يحصل بذلك واذا ظن كل طائفة انه لم يقم به الاخر اثم الكل بتركه وهو عندنا من الفروع وعند المعتزلة من الاصول ولو جوب بشرطان أحدهما أن يظن أنه لا يصير موجبا للثوران فتنه والالم يجب ولذا لا يجب اذا ظن أنه لا يفضي الى المقصود وثانيهما عدم التجسس للكتاب والسنة أما الكتاب فهو قوله تعالى ولا تجسسوا وقوله تعالى ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن تتبع الله عورته فضحه على رؤس الاشهاد الاولين والاخرين وقد علم من سيرته صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يتجسس عن المنكرات بل يسترها ويكره اظهارها جعلنا الله تعالى عن اتباع الهدى آمين والله تعالى أعلم **سئلت** عما اشهر بين الناس وعلى السنة الخطباء من ان من صلى عليه صلى الله عليه وسلم مرة صلى الله عليه عشرة هل له أصل صحيح يعتمد عليه **فالجواب** نعم له أصل صحيح يعتمد عليه وهو ما في دلائل الخبرات من قوله وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ذات يوم والبشرى ترى في وجهه فقال انه جاءني جبريل عليه السلام فقال أما ترعى يا محمد أن لا يصلي عليك أحد من أمةك الا صليت عليه عشرة ولا يصلي عليك أحد من أمةك الا سلمت عليه عشرة هذا الحديث قال شيخنا الشيخ حسن العدوي في شرحه على الدلائل هذا الحديث قال الحافظ العراقي أخرجه النسائي وابن حبان من حديث أبي طلحة بإسناد جيد وأخرجه يصابين الماركة وأحمد والحاكم والبيهقي في الشعب بإسناد صحيح قال شيخنا المذكور وفي هذا الحديث بشارة طمعي لمن يصلي عليه من أمة صلى الله عليه وسلم حيث أخبر الله جل جلاله حبيبه الاعظم صلى الله عليه وسلم بأن من صلى عليه من أمة مرة واحدة كافاه عنه بأن يصلي عليه بنفسه عشرة ومن أين للعبد الحقير الذليل أن يصلي عليه الملك العزيز الجليل لولا عناية متبوعه النبي الكريم واتساع جاهه العظيم قال وسئل الامام الغزالي رحمه الله تعالى ما معنى صلاة الله تعالى على من صلى على نبيه عشرة فأجاب معنى صلاة الله تعالى على المصليين عليه صلى الله عليه وسلم افاضة أنواع الكرامات ولطائف النعم عليهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجب الايمان بتفاصيل القرآن على كل أحد وجوبا عينيا **فالجواب** لا بل هو فرض كفاية قال القنوي في حواشي القاضى عما ينبغي أن يتنبه له ان الايمان بتفاصيل القرآن فرض كفاية لان وجوبه على كل أحد يوجب الحرج وفساد المماش (توضيحه) ان الايمان بالقرآن وسائر الكتب فرض عيني على كل مكلف والايمان بالقرآن تفصيلا من حيث انما متعب دون ومكافون بتفاصيله فرض كفاية فان المكلف لا يمكنه أن يقوم بما أوجبه الله تعالى علما وعملا الا اذا علمه على سبيل التفصيل وهذا غير واجب على العامة لان وجوبه على كل مكلف يوجب الحرج فينبذ لابد من شخص في مسافة القصر يعلم ذلك وتحصل به الكفاية والا لا كان كل من قدر على تعلمه ولم يتعلمه آثما اه كنه عند قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أُنزل اليه والله أعلم **سئلت** هل يجوز اطلاق المتوكل على سيد الخلق صلى الله عليه وسلم على انه اسم من أسمائه **فالجواب** نعم وقد عده في الدلائل من أسمائه الشريفة صلى الله عليه وسلم وقد ضبطه شيخنا العدوي في شرحه بكسر الكاف وفسره بقابل الوكالة وهذه عبارة قوله متوكل بكسر الكاف أى قابل الوكالة قال في المصباح وكلته بكذا فتوكل أى قبل الوكالة وقد سماه الله تعالى بهذا الاسم الشريف في التوراة كافي حديث البخاري حكاية عن التوراة يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرزا للائمة بين أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غليظ ولا صخاب فى الاسواق ولا يجزى بالسبيبة السيئة ولا يكن يعفوى ويصفح ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح به أعينا عمياء وآذانا صماء والمتوكل هو الذى بكل أمره الى مولاه

مطاب في حديث من صلى عليه صلى الله عليه وسلم مرة صلى الله عليه عشرة

مطلب الايمان بتفاصيل القرآن فرض كفاية

مطلب يجوز اطلاق المتوكل على سيدنا صلى الله عليه وسلم

ويعتصم به على كل حال وقيل التوكل ترك تدبير النفس والاختلاع عن الحول والقوة وهو فرع التوحيد والمعرفة بالله تعالى وهو صلى الله عليه وسلم رأس الموحدين والعارفين في هذا المعنى اه فسر اول بعناء اللغوى ثم بين المراد منه هنا والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتقاد أن الله تعالى في جهة هل يحكم بكفره **فالجواب** أنه لا يحكم بكفره كانه له شيخنا الشيخ ابراهيم الباجوري في حواشيه على متن الجوهرية وهذا نصه واعلم ان معتقد الجهة لا يكفر كما قاله العزبان عبد السلام وقيده النووي بكونه من العامة وابن أبي جرة بعسر فهم نفيها وفصل بعضهم فقال ان اعتقاد جهة العلوق بكفر لان جهة العلوق فيها اشرف ورفعة في الجهة وان اعتقاد جهة السفلى كفر لان جهة السفلى فيها خسة ودناءة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الولي وكرامته من هو الولي وما هي الكرامة **فالجواب** ان الولي هو العارف بالله تعالى وصفاته حسنها يمكن المواظب على الطاعات مع اجتناب المعاصي والاعراض عن الانهمالك في اللذات والشهوات وكرامته هي ظهور امر خارق للعادة على يديه غير مقرون بدعوى النبوة فلا يكون مقرونا بالعمل الصالح والايان يكون استدرجا والدليل على حقيقة الكرامة ما تواتر عن الصحابة فمن بعدهم الى يومنا هذا بحيث لا يمكن انكاره وقد نطق القرآن بقصة هارون واصف ولا يخفى أن كرامة الولي مجهزة للرسول الذي ظهرت الكرامة على يد واحد من أمته لانه لا يكون وليا الا اذا كان محققا في ديانته والله ولي الارشاد والتوفيق أفاده سيدي حسن الشربلاني في شرحه على الوهبانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أولاده صلى الله عليه وسلم هل كانوا ثمانية أو سبعة **فالجواب** انهم كانوا سبعة ثلاثة منهم ذكور وأربعة إناث فالذكور القاسم وعبد الله الملقب بالطيب والطاهر وابراهيم والاثاث زينب ورقية وأم كلثوم والسيدة الزهراء وكلهم من السيدة خديجة الابراهيم فنه من مارية القبطية قال الامام السجاعي وقد نظمت أسماءهم على ترتيبهم في الولادة فقلت

أولاد طه قاسم زينب * رقية ذات الجلال البائمه

فضاطم قاسم كلثوم فهدى * عبد الله ابراهيم وهو الخاتمه

فأما الذكور فاقوا صغارا وأما الإناث فتزوجن كلهن وتمت في حياتهن صلى الله عليه وسلم ما عدا فاطمة رضي الله تعالى عنها فانها ماتت بعده بسنة أشهر ورضوان الله عليهم أجمعين أفاده شيخنا الشيخ حسن العدوي في شرح الدلائل وقد نظم شيخنا الشيخ أحمد عبد الرحيم أولاده المذكورين بقوله

أولاد طه سبعة فالقاسم * يتلوه ابراهيم عبد الله

رقية ثم أم كلثوم وفا * طمة وزينب فاحفظنه وباهي

سئلت عن قول الدلائل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من الصلاة شيء وارحم محمد وآل محمد حتى لا يبقى من الرحمة شيء وبارك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من البركة شيء وسلم على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من السلام شيء ما معناه فان ظاهره نفاذ متعلق قدرته تعالى ولا يخفى بطلانه **فالجواب** والله تعالى الموفق للصواب ان معناه حتى لا يبقى من الصلاة التي خصصت بها أهل عناية الله وأبرزتهم للوجود وهكذا يقال فيما بعده لا يخفى انه متمناه أو ان الكلام خرج مخرج المبالغة وهذه الصيغة قال الشارح رواها ابن جبر عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مرفوعة وذكرها فضلاء عظماء أفاده شيخنا في شرح الدلائل والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول أهل العلم القرآن مجهزة من مميزات سيد الخلق عليه الصلاة والسلام وقد عرفتوا القرآن بأنه اللفظ المنزل عليه صلى الله عليه وسلم وعرفوا المجهزة بأنها فعل يخلفه الله تعالى خارقا للعادة على يد مدعي النبوة وذلك الفـ عمل يقوم مقام قول الله عز وجل له أنت رسولي تصديقاً لما ادعاه **فالجواب** قاله في مقام انسان في ملائ من الناس بحضرة ملك مطاع فقال يا معشر الخاضعين اني رسول الله الملك وان آية صدقي ان الملك يقوم ويرفع التاج عن رأسه فقام الملك

مطالب في حكم من اعتقد أن الله تعالى في جهة

مطالب في بيان الولي والكرامة

مطالب في بيان أولاده صلى الله عليه وسلم وانهم سبعة

مطالب في قول الدلائل اللهم صل على محمد حتى لا يبقى من الصلاة شيء

مطلب في وجهه كون القرآن مجهزة

في الحال ورفع التاج عن رأسه نقب دعوى هذا المدعى أليس ذلك الفعل منه ينتزل منزلة قوله صدقت
 أنت رسول فكيف يكون القرآن مجزأة وليس هو بجملة هذا أن أريد بالقرآن اللفظ وإن أريد منه
 الصفة الأزلية القائمة بذاته تعالى المنزهة عن الحروف والأصوات كان صفة من صفات الذات كالعلم
 والقدرة وليس هو فعلا فأجواب أن مرادهم بتوهم القرآن مجزأة أن نظامه وتأليفه على هذه
 الهيئة الغريبة والاساليب العجيبة هو فعل الله تعالى وذلك مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس
 مرادهم أن كلام الله تعالى الذي هو اللفظ أو الصفة القديمة مجزأة أشار إلى ذلك سيدي عبد الوهاب
 الشعراني في اليواقيت والله تعالى أعلم **سئلت** عن السيد عيسى ابن مريم عليه السلام إذا نزل آخر
 الزمان هل يكون كواحد من هذه الأمة وإذا قلتم أنه يكون كواحد من هذه الأمة هل ينتزل عن مرتبة
 الرسالة فأجواب ما في حواشي الشيخ مقديس على وسطى الشيخ السنوسي وهذا منه قوله كواحد
 من أمته يعني كواحد منهم في المثني على شريعتهم صلى الله عليه وسلم أما نزوله عن مرتبة الرسالة فلا بل
 يزيد الله تعالى رفع درجات وعلو مقامات حيث أحيا الله تعالى به هذا الدين وكاد يضمحل لما يقع في هذا
 الزمان من محو آثار الحق ونفاق المحن وزلازل الضلال فيكون عليه السلام كما ينصوص الكتاب
 والسنة ويكشف الله الغطاء عن المراد من أحكام كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه
 وبهذا تعلم بطلان ما يقوله بعض جهلة متأخري الحنفية من أن عيسى إذا نزل يحكم بمذهب الإمام الأعظم
 أبي حنيفة وقدرة ذلك القول محقق المتأخرين من الحنفية كالسيد أحمد الطعطاوي والسيد محمد
 ابن عابدين في حواشيهما على الدر المختار وشعواء على القائل بذلك والله تعالى أعلم **سئلت** ما هو العلم
 المراد من حديث طاب العلم فريضة على كل مسلم وهجمة فأجواب أنه وقع فيه الخلاف فذهب
 المفسرون والمحدثون إلى أنه علم الكتاب والسنة وذهب الفقهاء إلى أنه العلم بالحلال والحرام وذهب
 المتكلمون إلى أنه العلم الذي يدرك به التوحيد أذهو أساس الشريعات وأهل الديانات وذهب الصوفية
 إلى أنه علم مكارم الأخلاق الذي ينبغي عليه إصلاح القلوب والنيات إذا عمل الأنية أغل الأعمال بالنيات
 قاله تديش في حواشيه على الوسطى والاقرب أنه العلم الذي يشتمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بني
 الإسلام على خمس لأنه المفترض على عامة المسلمين وجوب علم المباني الخمس بقدر الحاجة فنبلغ ضحوة
 النهار وجب عليه معرفة الله تعالى فإذا جاء وقت الصلاة تعلم أحكامها وشروطها وكذا بقية المباني الخمس
 كلها وجب عليه مبنى تعلم أحكامها وماتت وقفت عليه صحته ثم لا يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه فإن
 أمكن استخراجها من الأدلة والأسال أهل الذكر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول القائل

وعالم بعلمه أن يعمان * مذهب من قبل عباد الوثن

ما معناه ينوه لنا فانه قد أشكل علينا فأجواب أنه محمول على العالم من الكفار لا عليه من المسلمين
 قال الصاوي في حواشيه على الجلالين والاصل أن العالم إن كان كافرا فهو مذهب من قبل عباد الوثن
 لأن وزر من كفر في عنقه وأمان كان مسلما ولكنه فرط في العمل فهو أقبح العصاة عذابا وهذا هو الحق
 فقوله وعالم بعلمه أن يعمان الخ محمول على العالم الكافر كعلماء اليهود والنصارى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن حديث أن الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهلى الذكركم هو صحيح صالح
 لا يحتاج فأجواب نعم هو صحيح صالح لا يحتاج رواه البخاري في صحيحه ومسلم ونقله عنهم العلامة
 المنذرى وهذا لفظ البخاري قالوا إليه سمعت عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إن الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهلى الذكركم فإذا وجدوا قومًا يذكرون الله
 تنادوا هلموا إلى حاجتكم فيمضونهم بأجنحتهم إلى السماء قال فيسألهم ربهم وهو أعلمهم ما يقول عبادى
 قال يقولون يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك ويعبدونك قال فيقول هل رأوني قال فيقولون لا والله

مطلب إذا نزل عيسى عليه
 السلام هل يكون كواحد
 من الأمة

مطلب في بيان المراد من
 العلم في حديث طاب العلم
 فريضة

مطلب في معنى البيت
 وهو

* وعالم بعلمه أن يعمان * الخ

مطلب في حديث أن الله
 ملائكة يطوفون في الطرق

يا رب مارأولك قال فيقول كيف لورأوني قال يقولون لورأوك كانوا أشدك عبادة وأشدهم تعبد
وأكثرك تسبيحا قال فيقول ما يسألوني قال يقولون يسألونك الجنة قال فيقول هل رأوها قال يقولون
لا والله يا رب مارأوها فيقول كيف لورأوها قال يقولون لو أنهم رأوها كانوا أشدها حرصا وأشدها
طلبا وأشدها عظمة فيها رغبة قال فمتمتعون قال يقولون من النار قال فيقول هل رأوها قال يقولون لا والله
مارأوها قال فيقول فكيف لورأوها قال يقولون لورأوها كانوا أشدهم باقرا وأشد لها مخافة قال
فيقول أشهدكم اني قد غفرت لهم قال يقول ملك من الملائكة فلان ليس منهم اغل جاء لحاجة قال هم
القوم لا يشق فيهم جالسهم اه لفظ البخاري ومما يناسب هذا من حيث المعنى مارواه الامام أحمد
وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والبيهقي عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم قال يقول الله عز وجل يوم القيامة - يعلم أهل الأجمع من أهل الكرم فليل ومن أهل الكرم
يا رسول الله قال أهل مجالس الذكر وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما من قوم اجتمعوا يذكرون الله عز وجل لا يريدون بذلك الا وجهه الا ناداهم مناد من السماء
ان قوموا مغفور اليكم قد بدلت سيئاتكم حسنات وعنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ان الله
سبارة من الملائكة يطيطون حلق الذكر فاذا أتوا عليهم هم حفوا بهم ثم يعثوا رايدهم الى السماء الى رب
المنة تبارك وتعالى فيقولون ربنا أنشأنا على عبادك عظامون آلاءك ويتلون كتابك ويصلون
على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويسألونك لا تخزنهم ودينهم فيقول الله تبارك وتعالى غشوههم رحتي
فهم اجلساء لا يشق فيهم جالسهم أفاده عبد العظيم المنذري في كتاب الترغيب والترهيب وفيه زيادة
أحاديث في الترغيب في الذكر فليراجعه المشتاق الى سماعها ثم رأيت بعد ان كتبت ذلك في اليواقيت
مانعه بوفان قيل في مقام الملائكة السباحين في البحار مقامهم كونهم سباحين يطيطون مجالس
الذكر الذي هو القرآن فلا يقرءون على من ذكر الله تعالى بالقرآن أحدا من الذاكرين بغير القرآن
فاذا لم يجدوا من يذكر الله تعالى بالقرآن غدوا على الذاكرين بغشيره وذلك رزقهم الذي يعيشون به
وفيه حياتهم ولذلك كان المهدي اذا خرج يقيم جماعة يتلون كتاب الله آناء الليل والنهار نقله عن الشيخ
الاكبر قدس سره هذا وينبغي للعبد ان يذكر الله تعالى لقوله تعالى فاذا كروني أذكركم ولقوله تعالى
والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما ولا يفتلوا ش ولا رقيب لقول السيد
الحفي للعارف بالله تعالى الشيخ الدردير

يا مبتغي طرق أهل الله والتسليك * دمع عنك أهل الهوى تسلم من النشكيك

وان اذ كروني لرد الله ترص بكفيك * فاجعل سلاف الجلالة دائما في فيك

مطلب في الحضر على ذكر
الله تعالى

مطلب في الباس الخرقه

اه من الصاوي والله تعالى أعلم * سألت عن الباس الخرقه الدائر بين أصحاب الطرق هل له مستند
في الشرع فتوقفت مدة عن الجواب ثم رأيت في ثبوت الشيخ الامير المالكى مانعه واعلم ان الخرقه
والراية والحزام ونحو ذلك ليست هي المقصود الاضلي من الطريق بل مدار أصلي الطريق مجاهدة
النفوس والزامها بالشريعة ولذا لم يسأل ملك عن علم الباطن قال اعمل بعلم الظاهر يورثك الله علم الباطن
لكن مستند القوم أن جهاد النفس هو الجهاد الاكبر وقد وردت جميع النبي صلى الله عليه وسلم لم بعض
أصحابه في الجهاد وعقد له اللواء واغتفاره انشاد الشعر والتجذير بين الصوفيين فكذلك القوم تبركوا
بالباس الخرقه وانما الاعمال بالنيات ونشر والاعمال واغتفر واهز الجسم في الذكر والانشاد اعانة على
المجاهدة وليجتمع بخرقتهم أصحاب طريقهم الذين يتعاونون بحال واحد من غير عصبية ولا بغض اغبرهم
بل على حتماقيل فنادمني بثل اسان حالي * تريحنى وطرب من قريب

قال والمدعون اليوم أفسدوا الاوضاع واقتصروا على الصور الظاهرية وطريق القوم دراسة وحال

ن يدعيها اليوم كما ترى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن يدخل السوق ويجهر فيه بالذكرو والناس
مشتغلون بالبيع والشراء هل يحرم عليه ذلك أو يجوز جوابكم مؤيداً بالنصوص ترجوا فالجواب
والله تعالى المثلهم للصواب انه جائز بل مندوب ومرغوب فيه شرعاً لكثرته ثوابه قال في الترغيب والترهيب
عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال من دخل السوق فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير كتب الله له ألف
ألف حسنة ومحى عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة قال رواه الترمذي وقال حديث غريب
قال المصنف واصله ناده متصل حسن ورواته ثقات أثبات والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقتول هل تم
عمره الذي قدره الله تعالى له وانقضى أجله وإذا قتلتم نعم فلم كان على القاتل القصاص فالجواب نعم تم
عمره وانقضى أجله كما أشار الى ذلك في الجوهرية بقوله

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وفي العقائد النسفية مانصه والمقتول ميت بأجله وانما وجب على القاتل القصاص نظر الا لكسب فقط
كافي حواشي شيخنا الباجوري على الجوهرية وفي شرح العقائد النسفية ان وجوب العقاب والضمان
على القاتل تعبدى لا زكاه المنهى وكسبه الفاعل الذي يخلق الله تعالى عنده الموت بطريق جرى العادة
فان القتل فعل الفاعل كسباً لا خلقاً اه **سئلت** عن الحياة المذكورة في قوله تعالى ولا تحسبن الذين
قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء لا يراها الا بآية ما المراد بها فالجواب انه وقع فيها خلاف بين العلماء والاصح
فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان ارواحهم في أجواف طيور خضر وانهم يرزقون
وبأكلون ويتنعمون وروى عنه عليه السلام انه قال لما أصيب اخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم
في أجواف طيور خضر تدور في أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتسرح من
الجنة حيث شاءت وتأوى الى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش وفيه دلالة على أن روح الانسان
جسم لطيف لا يفنى بجواب البدن ولا يتوقف عليه ادراكه وتألمه والتذاهة أفاده أبو السعود في تفسيره
كتب الصاوي على الجلالين مانصه قوله بل هم أحياء أي حياة أخرى بالجسم والروح ليست بحياة
أهل الدنيا لا يشاهدونها الا أهل الآخرة ومن خصه الله بالاطلاع عليها وهذا هو التحقيق خلافاً
لما قال انه هم أحياء بالروح فقط لانه يرد بان كل انسان حي الروح مسلماً كان أو كافراً لعدم فناء الروح
ولا مزية للشهيد على غيره وهذه الحياة حقيقية وانما سر وج روحه انتقال من دار الى دار اه وكتب
في سورة آل عمران على قول الجلال السيوطي أرواحهم في حواصل طيور خضر تسرح في الجنة حيث
شاءت كما ورد في الحديث مانصه قوله كما ورد في الحديث أي وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ان الله جعل أرواح الشهداء في أجواف طيور خضر ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتأوى الى قناديل
معلقة في ظل العرش اه وأما أجسادهم فحاصلها القبور غير أن الارواح لها متاعها فلذلك لا يحصل
لأجسادهم بلقاء أرواحهم لها جولان عظيم من البرزخ الى أعلى السموات الى داخل الجنان والطيور
الخضر لها كالمواجد مع كونها متصلة بجسم صاحبها وما وصل للروح من النعيم يحصل للجسم أيضاً
وذلك نظير النائم فان النائم يرى ان روحه في المشرق أو في المغرب مع كونها متصلة بجسمه وكأولياء الله
تعالى الذين أعطاهم الله التصريف فان الواحد منهم يكون جالساً في مكان وروحه تسرح في أمكنة
متعددة وربك على كل شيء قدير ولذلك قال الله تعالى في آية البقرة ولكن لا تشعرون ومثل الشهداء
الانبياء بل حياة الانبياء أجل وأعلى وأما المؤمنون غير الشهداء والانبياء فأرواحهم تسرح من القبر
الى باب الجنة وتنظر ما أعد لها من النعيم المقيم لكن لا تدخلها الا يوم القيامة وذلك يسمى عالم البرزخ
واتساعه بالنسبة للدنيا كاتساع الدنيا بالنسبة لبطن الام اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما الحكمة

مطلب فمن يدخل السوق
ويجهر بالذكرو فيه

مطلب المقتول قد تم عمره
المقتول

مطلب في الحياة في قوله
تعالى بل أحياء عند ربهم
يرزقون

مطلب روح الانسان
جسم لطيف لا يفنى بجواب
البدن

مطلب في ان الانبياء
أحياء وان حياتهم أجل
وأعلى من الشهداء

مطلب في بيان الحكمة
في عدم قبول إيمان فرعون

في عدم قبول ايمان فرعون بقوله آمنتم أنه لا اله الا الذي آمنتم به بنوا اسرائيل الآية فالحجاب
انه انما آمن عند نزول العذاب وهو حينئذ غير نافع قال تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا وقيل
انما لم يقبل منه لانه لم يؤمن برسالة موسى عليه السلام وقيل انه لم يقصد بقوله آمنتم الخ حقيقة الايمان
بل قصد به النجاة من البحر على حكم عادته اذا أصابته مصيبة رجع واستجار (وحكي) ان جبريل عليه السلام
أتى لفرعون بسؤال ما قول الامير في عبد نشأ في مال مولاه ونعمته فكفر بنعمته ووجد حقه وادعى
السيادة دونه فأجابه عنه بقوله يقول أبو العباس الوليد بن مصعب جزاء العبد الخارج على سيده الكافر
نعمته ان يغرق في البحر فلما غرق رفع جبريل اليه خطه اه من حواشي الصاوي على الجلالين والله
تعالى أعلم **سئلت** من بعض الطلبة أثناء المذاكرة في حديث اللهم آت منفقاً خلفاً وممسكاً خلفاً بقوله
كيف هذا مع ان الملائكة كلهم من أهل الخير فلا يليق بهم الدعاء على المسلم من المؤمنين بالتلاف
فالحجاب اني بقيت مدة طائلة لم أجد جواب هذا السؤال ثم عثرت على السؤال والجواب في البواقي
اسيدى عبد الوهاب الشعراني قال لو فان قلت فكيف جميع الملائكة من عالم الخير فان قلتم بذلك فكيف
قالوا اللهم أعط ممسكاً خلفاً ودعوا على مال المؤمن بالتلاف فالحجاب كما قال الشيخ في باب الزكاة من
الفتوحات ليس ذلك دعاء على مال المؤمن بالتلاف الذي يتألم منه المؤمن وانما هو دعاء له بان ينفقه
في مرضاة الله تعالى فيؤجر عليه كما يؤجر المنفق اختيار الان الملك من عالم الخير لا يدعو على مؤمن
بما يضره فمضى قوله اللهم أعط ممسكاً خلفاً أي اجعل المسلم يتفق ماله في مرضاته فكيف عليه وان كنت
بارئاً لم تدر في سابق علمك ان ينفقه باختياره فالتلف ماله عليه حتى تأجره فيه أجر المصاب ليصاب خيراً
فهو دعاء له بالخير كما لا يظن من لا معرفة له بمقام الملائكة فان الملك لا يدعو بشراً لاسيما في حق
المؤمن بوجود الله تعالى وترحمه وبعاجاه من عنده اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن
يشتمل بسبب الملوكة والاطعن فيهم بأنواع من الذم فهل لا يجوز لهم ذلك فالحجاب لا يجوز لهم ذلك
قال في الكشف وفي بعض الكتب ان الله ملك الملوكة قلوب الملوكة ونواصيهم بيدي فان العباد اطاعوني
جمعهم لهم رحمة وان العباد عصوني جمعهم عليهم عقوبة فلا تشتموا بسبب الملوكة وان كان ربوا الى
أعطهم عليكم وهو معنى قوله عليه السلام كانت كونوا يروى عليكم اه والله تعالى أعلم **سئلت** من بعض
الطائفة عن قوله تعالى وليس الذكر كالانثى كيف جاء على هذا الاسلوب ولم يرق ولست الانثى كالذكر وهو
المتبادر الى الاذهان فالحجاب ان ال ذكر والانثى للعهد لا للجنس فاعني وليس الذكر الذي طابته
كالانثى التي وهبت لها بل الانثى افضل منه وأعلى حيث انها كانت هي وابنها آية للعالمين قال في الكشف
يؤفون قلت فكيف فاعني قوله وليس الذكر كالانثى يؤفون فكيف هو بيان لما في قوله والله أعلم بما وضعت
من التعظيم للموضوع والرفع منه ومعناه وليس الذكر الذي طابت كالانثى التي وهبت لها واللام فيها
للعهد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاب العالم هل له التقدم على الشيخ كبير السن الجاهل
في الجلوس ونحوه ولو كان الشيخ الجاهل قرشياً او هل الاستخفاف بالعلماء والعلم اشرف رتبة أجيبوا
تؤجروا فالحجاب والله تعالى الموفق للصواب ان هذه الحادثة سئل عنها الخبير الرملي فأجاب والسؤال
والجواب في فتاويه الخيرية وهذا نصها سئل في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا قال له
العالم انصاري تعظم قسبهم واليهود تعظم خاتمهم وانما من علماء المسلمين فان لم يكرموني لذا في
فاكرمني لعلني فأبي اكرامه وتقدم عليه مستحقاً وبالعلم الشريف هل باستخفافه بالعلم الشريف
وبالعلم بكفروته وبيز وجاته وتجري عليه أحكام المرتدين أم لا أجاب ليس للجاهل أن يتقدم على الشيخ
العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماء نازحه هم الله تعالى ان للشباب العالم أن يتقدم على الشيخ
الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يتقدم

مطلب في حديث اللهم
آت منفقاً خلفاً وممسكاً
خلفاً

مطلب لا يجوز الاشتغال
بسبب الملوكة

مطلب في قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى

مطلب للشاب العالم
التقدم على الشيخ كبير
السن الجاهل

في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثالثة الإيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد بأولي الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون بهم ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرزانية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات فالتقدم على رفعتهم فمن يضعهم يضعه الله تعالى والعالم يتقدم على القرشي غير العالم قال الزندوسني حق العالم على الجاهل وحق الأستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتتح بالكلام قبله ولا يجالس مكانه وإن غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وأما الاستخفاف بالعلم والعالم ففي النظم الوهابي ولكن به من يستخف مكفر * كذلك الذي لفظ الفقيه بصغر

مطلب الاستخفاف بالعلم والعلماء كفر

قال العلامة عبد البر مسألة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الحنفية لم أقف عليها إلا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبي صلى الله عليه وسلم أو نبي من الأنبياء عليهم السلام يكفر وكذا من استخف بالعلماء العظامين أئمة الدين والشرعية يجوز أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه التحقير يكفر اهـ وقد صرح في جواب عن سؤال قبل هذا بأنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم وإن المتقدم عليه مرتكب لمعصية وإذا ارتكب المعصية يضرر والله تعالى أعلم * سئلت هل يجوز تعدد الخليفة فالحجواب لا يجوز إلا خليفة واحد لان الشارع أمر ببيعة الإمام والوفاء ببيعته ثم من نازعه يضرب عنقه كما في شرح البخاري للعلامة القسطلاني والله تعالى أعلم

مطلب لا يجوز تعدد الخليفة

كتاب الطهارة

* سئلت عن الخبز إذا وجد في داخله خمر فأرهل بحب طرحه ويحرم أكله فالحجواب إن كان الخمر يابس بطرح الخمر ويؤكل الخبز قال في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب خبز وجد في خلالة خمر فأرة فإن كان الخمر صلبا رمي به وأكل الخبز اهـ وكتب عليه ابن عابدين قوله فإن كان الخمر صلبا بضم الصاد أي يابس إذا زاد في مخزانات النوازل وإن كان متفتتا لم يتغير طعمه يؤكل أيضا اهـ وفي التنوير أيضا من المحل المذكور ولا يفسد خمر الفأرة الدهن والماء والحنطة للضرورة إلا إذا ظهر طعمه أو لونه في الدهن ونحوه فحشمه وأمكن التحرز عنه حينئذ خانية اهـ مع مزيد من شرحه الدر المختار وكتب ابن عابدين عليه ما نصه قوله ولا يفسد الخ قال في البحر وفي المحيط وخمر الفأرة وبولها نجس لأنه يستحيل إلى نتن وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لا في الطعام والثلث باب فصار معقوفيهما وفي الخانية بول الهرة والفأرة وخروها نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثلث وبول الخفايش وخروه لا يفسد اهـ معذر الاحتراز عنه اهـ وفي القهستاني عن المحيط خمر الفأرة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة لم يتغير طعمهما قل أبو الليث وبه نأخذ اهـ والله تعالى أعلم * سئلت عن به وجع في رأسه لا يستطيع مسح فالحجواب نعم يسقط مسحه فالحجواب نعم يسقط مسحه كافي شرح الوهابية لابن الشحنة قال وقد نظمت الغرابتها فقلت

مطلب في الخبز إذا وجد به خمر فأر

مطلب عن به وجع في رأسه لا يستطيع مسح فهل يسقط مسحه

ويسقط مسح الرأس عن برأسه * من الداء ما نبله ينضّر اهـ والله أعلم * سئلت عن العذرة إذا حترقت وصارت رمادا هل يكون رمادها طاهرا فالحجواب نعم يكون طاهرا قال في البحر المرقب والعذرة تحترق فتصير رماد طاهر عند محمد وعليه الفتوى وفي التنوير وشرحه لا يكون نجسا رماد قدر والالزم نجاسة الخبز في سائر الأمصار اهـ والله تعالى أعلم * سئلت عن أحدث أثناء وضوئه هل يكفيه اتعاه لذلك الوضوء أو يلزمه الاستئناف فالحجواب أنه يلزمه الاستئناف كما أفق به شيخ الإسلام على أفندي وأحمد بن حنبل والله تعالى أعلم * سئلت عن المرأة إذا وضعت حملا

مطلب في طهارة رماد العذرة

مطلب من أحدث أثناء الوضوء يلزمه الاستئناف مطلب النفاء إذا انقطع عنه الدم تصلى ونهزم

وانقطع دمها قبل تمام أربعين يوماً هل يجب عليها أن تغسل وتصلّي وتصوم فالحق جواب نعم يجب عليها ذلك باتّباع الدم قال في البحر من كتاب الطهارة اتفق أصحابنا على أن أقل النفاس ما يوجد فأنها كالأولدت إذا رأت الدم سائلاً ثم انقطع عنها فأنها تصوم وتصلّي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الجنب هل يجوز له حال الجنابة الذكر والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالحق جواب نعم ومثل الجنب الحائض والنفساء كافي من بقي الأجر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الزيت والسمن والعسل إذا وقع في أحدها فأرة فت هل تقبل التطهير فالحق جواب انه رفع الى خير الدين الرملي سؤال عن العسل إذا وقعت فيه فأرة فاصفة طهارته فأجاب بقوله المذكور في كتب الحنفية انه يوضع الماء على العسل الى ان يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اه ورفع اليه سؤال عن فأرة وقعت في زيت هل إذا وضع في اناء مخروق السفل وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفله ثلاث مرات يطهر أم لا وهل إذا طبخ صابوناً وصار مستحياً لا يطهر أم لا فأجاب نعم يطهر الزيت به هذا المصنع وكذلك لو صب عليه الماء فطفي فرقع ثلاث مرات كما ورد عن الثماني وقطع به في الظهيرية وعليه الفتوى كافي المجمع وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني على ان غلبة الظن مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تصحيح وفتوى ومسألة طهارة الزيت باتخاذ صابوناً في المجتبى والبرازية قال في المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يفتي بطهارته لانه تغير والتغير مطهر عند محمد ويقتى به للبلوى وصريح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأثبتته صاحب مخ الغفار في منته تنوير الابصار وهو منقول عن أجناس الناطقي وغيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن العرق هل يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه نجراً فالحق جواب أنه لا يخرج بذلك عن كونه نجراً على المعتقد المفتي به قال المحقق ابن عابدين في رد المحتار من أول باب الشرب بعد كلام مانعه بوقلت **سئلت** عن هذا ان المعتقد المفتي به ان العرق لم يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه نجراً فيجوز شربه قطرة منه وان لم يسكر وأما إذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحذبه وقد صرح في منية المصلي بنجاسته أيضاً فلا يغترك ما أشاعه في زماننا بعض الفسقة المولعين بشربه من انه طاهر حلال وقد أطال رحمه الله تعالى في تحفة عبقه على عادته فراجع اه ان شئت والله تعالى أعلم **سئلت** عن القهقهة في الصلاة هل تبطل الصلاة فقط أو تبطل الصلاة والوضوء معا فالحق جواب انها تبطلهما معا واعلم ان القهقهة هي ما يسمعه جاره وأما ما يسمعه هو دون غيره فهو الضحك وهو في الصلاة يبطلها واحد هادون الوضوء وأما التبسيم فلا يبطل شيئاً والمراد بالصلاة الصلاة الكاملة ذات الركوع والسجود ولو بالأيام فخرج صلاة الجنائز ومجدة التلاوة إذا القهقهة تبطلها هادون الوضوء وبما يبطل الصلاة والوضوء والالعقل بالانغماء أو الجنون أو السكر وصورة السكر النافس أن يدخل في الصلاة صاحباً ثم يطرأ عليه السكر وكذا الجنون ويبطلها أيضاً تمام الحدث في الصلاة قبل القعود قدر التشهد ولو بعد بطلت الطهارة لا الصلاة وكذا يبطلها الأثرال باحتلام أو نظراً أو فكر وكذا يبطلها تمام النوم في سجود الصلاة عند الثاني قال في الخاتبة وان نعد النوم في سجوده تنتقض طهارته وتفسد الصلاة والتقييد بالسجود احسن از عن الركوع قال في الخاتبة فان نعد النوم في قيامه أو ركوعه لا تنتقض طهارته في قولهم اه وقد أشار في الوهبانية الى هذه المسائل الخمس بقوله

فساد وضوء مع صلاة يقرر * بقهقهة فيها وعقـل يغير

ومع حدث العمد احتلام ونومها * ليه يقوب عمد في السجود ويندر

سئلت عن عرق مدم من الجر هل هو نجس أو طاهر فالحق جواب ان صاحب التدوير مثنى على نجاسته في مسائل شتى من آخر الكتاب وهذه عبارته عرق مدم من الجر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرق مدم من الجر ينقض الوضوء قال العلائي في شرحه الدر المختار لكنه يحتاج

مطلب للجنب الذكر
والتسبيح والصلاة على
النبي عليه السلام
مطلب في تطهير الدهن
النجس

مطلب العرق لا يخرج
بالطبخ عن كونه نجراً

مطلب في حكم القهقهة
في الصلاة

مطلب في عرق مدم من
الجر وما فيه من الخلاف
هل هو نجس

لائبات الصغرى وحاصله ما في الذخائر الاشرفية لابن الشحنة معزياً بالمجتبى عرق الدجاجة الجلالة نجس
قال وعليه فغرق مدم من الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أجمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن
العزقيني نذبة فضوضه وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف يعني صاحب التنوير وظهوره
عولنا عليه في وقت لم قال شيخنا الرمي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية
ولا دراية أما الأولى فظاهر إذ لم يرو عن أحد من بعده عليه وأما الثانية فله عدم تسليم المقدمة الأولى
ويشهد بطلانها مسألة الجدي إذا غذى بابن الخنزير فقد علا واحل أكله بصيرورته مستهلكاً لا يبقى له أثر
فكذلك نقول في عرق مدم من الخمر وكفينا في ضمه غرابته ونحو وجهه عن الجادة فيجب طرحه عن
الشرح من متن وشرح اه والشرح مهمات المسال وتبصر طول أعظام والمراد به هنا مسائل الفقه اه
وأيد كلام الرمي المحقق ابن عابدين في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن من جامد وقعت
فيه فارة في الحكم فيه فالحجواب ما في البرازية ولو وقعت فارة في من جامد يعني لا ينضم بعضه
الى بعض قورما حوله والباقي ظاهر وان ما نعاين تنفع به في غير الاكل كدبغ به واسه نصباح لكن بعد
الدبغ به يغسل الجاذب لا ثاو المتشرب فهو وباعه باعلام ولو بالبيان خير المشهـ ترى لنقص في النفع اه
والله تعالى أعلم **سئلت** في قصة جديدة تنجست فسلت ثلاث مرات وبعد كل مرة تركت حتى
انقطع التقاطر هل يظهر بذلك فالحجواب ان هذا السؤال مع جوابه في المجموعة الجديدة وهذا نص
ما فيه من الجواب وثابت الجفاف عطف على العصر أي وقتئذ وبالعسل وتثليث الجفاف في غيره أي
غير المتعصر والمراد بالجفاف انقطاع التقاطر لا اليبس فقد أقاموا انقطاع التقاطر مقام العصر كما أقاموا
إبراء الماء مقام العسل ثلاثاً كما سيأتي اعلم ان ما لا ينضم اذا تنجس لا يظهر عند محمد أبداً وعند أبي يوسف
يظهر بغسله وتخفيفه ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يفتي درر وكتب محشيه عبد الحليم
قوله ما لا ينضم يشمل ما تنجذب فيه النجاسة كالخرف والخشب الجديد والجلد اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن المباشرة الفاحشة وهي اتصال الفرج بالفرج من غير حائل ولا ايلاج ولا ازال هل
تنقض الوضوء فالحجواب ان في ذلك خلافاً فنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد قال سيدي
حسن الشرنبلالي نقله عن ابن الشحنة ما نصه المباشرة الفاحشة تنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف
خلافاً لمحمد ثم قال روى عن أحمد بن إسماعيل أنها لا تنقض ما لم يظهر مني وهو الصحيح فنظمته فقلت
ويروى عن الأصحاب ليس بناقض * مباشرة فحشا الصحيح المحرر

مطلب في من جامد
وقعت فيه فارة

مطلب في قصة جديدة
تنجست فسلت ثلاث مرات

مطلب هل تنقض
الوضوء المباشرة الفاحشة

مطلب انقصة الجدي
الميت هل هي طاهرة

كتاب الصلاة

سئلت عن السنن الرواتب الرباعية كالاربعة قبل الظهر هل يصلي فيها على سيد الخلق صلى الله
عليه وسلم عند القعدة الأولى وهل يقرؤها فيها سبحانك اللهم عند القيام الى الركعة الثالثة فالحجواب
ما في التنوير من مسائل شتى وهذا نص في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستفتح اه قال محشيه ابن عابدين
وهي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة والمقبلة والبعدية هذا هو الاصح لانها تنسب به الفرائض
واحترازه عن الرباعيات المستحبات والتوافل فانه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى

مطلب في السنن الرواتب
لا يصلي ولا يستفتح

مطلب في الدعوة المستجابة
يوم الجمعة

مطلب في براءة استولى
عليها الكفار وجعلوا فيها
واليا مسلم الخ

مطلب فيمن يكره أذانه

مطلب في مريض وجهه
الى الصلاة مستلقيا على
قفاه

مطلب خطب جنباً ثم
اغتسل وصلى الخ

مطلب عن لا يسجد لله
في صلاة العيد

مطلب فيمن سها عن
البسملة في ركعة من الصلاة

مطلب عن الحن في الصلاة
لحناً غير المعنى الخ

مطلب قصد السفر الى
بلدة لها طريقان الخ

ثم يقرأ دعاء الاستفتاح اه **سئل** في التنوير من المحل المزبور ما نصه الدعوة المستجابة في الجمعة عندنا
وقت العصر على قول عاتمة مشايخنا شاء اه مع زيادة من شرحه الدر المختار قال محشيه ابن عابدين
وقيل من حين يخطب الى أن يفرغ من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال النووي وهو
الصحيح بل هو الصواب اه قال الطعطاوي ويكفي الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة
فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله تعالى عنها وعلى الاول فالظاهر انه اذا أذنه في جميع وقت العصر وهو
من حين بلوغ ظل الشيء مثله أو مثليه على اختلاف القولين الى الغروب اه والله تعالى أعلم **سئلت**
في بلدة استولى عليها الكفار وجعلوا فيها واليا مسلماً وقاضياً كذلك وأحكام الاسلام تجري فيها فهل
نصير بذلك دار حرب حتى لا تنقام فيها صلاة الجمعة والعيد **فالجواب** انها ما دامت أحكام الاسلام
جارية فيها فهي دار اسلام **ففي** جامع الفتاوى ان دار الاسلام انما صارت دار اسلام باجراء أحكام
الاسلام فابقي علاقة من علائق الاسلام يترجح جانب الاسلام وذكر في المنتقطان البلاد التي في أيدي
الكفار لا شك انها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهر وافيها أحكام الكفر بل القضاة مسلمون
والمالك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون الى ان قال وكل مصرفيه وال مسلم من جهة ثم تجوز فيها
اقامة الجمعة والاعياد وتقام فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أذان الصبي الذي لا يعقل هل يعاد أم لا
فالجواب ما في البرازية وهذا اللفظ ويكره أذان خمسة وبعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت
صوتها والجنب والمجنون والسكران اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وجهه الى الصلاة مستلقيا
على قفاه هل يكون ذلك موافقاً للسنة **فالجواب** نعم **قال** في جامع الفتاوى المريض اذا وجهه الى الصلاة
فالسنة أن يستلقي على قفاه ورجلاه نحو القبلة **وقال** الشافعي ينال على جنبه الا عين كما يوضع في اللحد
وعندنا الوجه على ذلك جاز والا قول اولي اه معزى بالقاضي خان في الجامع الصغير اه والله تعالى أعلم
سئلت عن خطب الجمعة جنباً ثم ذهب فاغتسل وصلى بهم اماماً هل تصح صلاته **فالجواب** انها
تصح **قال** في البرازية خطب محدثاً أو جنباً ثم توضع أو اغتسل وصلى جاز ولو ذهب الى منزله فأكل أو جامع
واغتسل بعد الخطبة أعادها اه وفيها أيضاً ما نصه صبي خطب باذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونس
في كتب أصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب أفضل لكنه ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجه
عنه وقول عنا وعن مالك انه شرط لان المتوارث اتحاد الخطيب والامام في القرون الاولى فلما شرط كمال
الاهمية لاتمامها ألا ترى ان الامير كان هو الخطيب في تلك القرون اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
الامام في صلاة العيد اذا فعل ما يوجب سجود السهو هل يسجد لله **فالجواب** انه لا يسجد لله
في العيد ولا في الجمعة ولا مع كثرة الجماعة دفعة واحدة سيدي حسن الشرنبلالي في شرح الوهبانية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن سها عن البسملة في ركعة من الصلاة هل يجب عليه سجود السهو
فالجواب نعم يجب عليه ذلك **قال** في الوهبانية

ولو لم يسجد سها في كل ركعة * فيسجد اذا اجابها قال الأكثر

قال شارحها الشرنبلالي المصلي اذا ترك البسملة قبل الفاتحة سها في ركعة يلزمه سجود السهو ولما صح
من انه اتجب في كل ركعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحن في الصلاة لحناً غير المعنى ثم أعاد
ما لحن فيه صححاهل تفسد صلاته **فالجواب** ان صلاته تفسد بذلك وان أعاد وقد أشار الى ذلك
صاحب الوهبانية بقوله وان لحن القاري وأصلح بعده * اذا غير المعنى الفساد مقرر

قال شارحها الشرنبلالي صورته المصلي اذا لحن في قراءته لحناً غير المعنى كفتح لام الضالين لا تجوز صلاته
وان أعادها بعد على الصواب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قصد السفر الى بلدة ولها طريقان

أحداهما دون مسافة القصر والاخرى مسافته فسلك التي هي مسافة قصره هل يكون مسافرا شرعا بحيث يقصر الصلاة ويفطر في رمضان فالجواب نعم يكون مسافرا عندنا قال في الخاتمة الرجل اذا قصد بلدة والى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها والاخرى دونها فسلك الطريق الآخر كان مسافرا عندنا اهـ **فائدة** اهـ اذا جاوز المسافر عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكري شيئا في وطنه فعزم على الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنه أصليا بان كان مولده وسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقبلا بمجرد المزمع الى الوطن لانه يرضى سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام ولياليها فيعود مقبلا يتم صلاته الى الوطن وذا خرج من هنالك الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة اهـ والله تعالى أعلم

مطلب جاوز العمران ثم
تذكر شيئا في وطنه الخ

باب الجنائز

سئلت عن صلاة الجنائز هل الافضل من صفوفها الاول كالصلوات المكتوبة فالجواب ان افضل صفوفها آخرها وأما في سائر الصلوات فأولها والحكمة في ذلك ان الصلاة على الميت شفاعته له فينبغي للشفيع أن يختار أقرب المواضع الى التواضع لتكون شفاعته أدعى الى القبول اهـ من الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن امامة الامر دما حكمها **فاجبت** بانها مكروهة كافي الدر المختار وفي الفتاوى الهدية مانصه ومقتضى الطلاق عبارة الدر أنه متى كان الامام أمرا دفا امامته مكروهة لا فرق بين كونه صديقا أم لا أعلى القوم أم لا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل الافضل من المشي خلف الجنائز أو الركوب فالجواب ان المشي أفضل قال في الخاتمة ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بارسال الدمع فان كان مع الجنائز نائحة أو صائحة زجرت فان لم تنزع فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بما لا يكره فان أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه اهـ والله تعالى أعلم

مطلب صفوف الجنائز
أفضاها آخرها

مطلب في امامة الامر د

مطلب المشي خلف الجنائز
أفضل من الركوب

كتاب الزكاة

سئلت عن اشترى عقارا على طريق بيع الوفاء ودفع الثمن للبائع وقد حال عليه الحول هل يجب زكاة الثمن على المشتري فالجواب نعم قال المحقق ابن عابدين مانصه ينبغي لزومه على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الآن من ان بيع الوفاء منزل منزلة الرهن وعليه فيكون الثمن ديناء على البائع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن له عين من ذهب أو فضة فرهنتها في دين عليه وحال عليها الحول فهل عليه زكاتها فالجواب ليس عليه زكاتها قال في الدر المختار فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام ولا في كسب ما ذون ولا في مرهون بعد قبضه اهـ وكتب بحشيه سيدي أحمد الطعطاوي قوله ولا في مرهون أي لا على المرتن لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد وإذا سترته الراهن لا يزكي عن السنتين الماضية اهـ حاي قال الطعطاوي وظاهره ولو كان الرهن أزيد من الدين اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دين على ميسر وعليه زكاة أراد أن يعطى زكاته للدين ثم يأخذها عن دينه وخاف أن يمانعه فكيف يفعل فالجواب ما في الدر المختار وهذا نصه وحيلة الجواز ان يعطى مديونه الفقير زكاته ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدين مذيده وأخذها لكونه فقيرا بجنس حقه فان مانعه رفعه للقاضي اهـ وتامه في حواشيه لابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له دور وحوادث يستغلها وغائمه لا تكفيه مع عياله فهل بعد فقيرا حتى يجوز له أخذ الزكاة فالجواب نعم قال في رد المحتار مانصه

مطلب زكاة الثمن في بيع
الوفاء على المشتري

مطلب لا زكاة في المرهون
العين

مطلب في حيلة جواز
اعطاء المديون الزكاة

مطلب فيمن له عقار لا تكفيه
غلة وأنه فقير يجوز له أخذ
الزكاة

فائدة لا تجب الزكاة في دور لا يسكن في الدور ولا تجب أيضا في دور لا يسكن في قوله نام ولو تقدر ان تبيعوها كتاب لا تنبس وأمثال لا يستعمل ودواب لا تتركب وعبيد لا تستخدم وكتب العلم لغير أهلها ونحو ذلك ولم ينو التجارة لا تنفع الغناء التقدير اهـ

فائدة ذكر في البزارة ما نصه وكذا لو كان له حوائط ودور غلته عشرة آلاف أو يزيدا كان لا تكفي لمخرجه كقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه عند محمد ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف ولا يحصل منه ١٥ ما يكفي له وعياله قال ابن مقاتل يجوز صرف الزكاة اليه اه

مطلب فيمن له نصاب من
برام هل تجب فيه الزكاة

وذكر في الفتاوى فيمن له حوائط ودور للزكاة لا يكتفي به عياله أنه فقير ويحق له أخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل وكذا لو له كرم لا تكفيه غنته اه وكان السؤال عن هذه المسألة من بعض أهالي غدامس والله تعالى أعلم سئلت فيمن يملك نصابا من حرام هل تجب عليه فيه الزكاة الجواب لا تجب عليه فيه الزكاة بل يلزمه التصديق بجميعة على الفقهاء لا بنية النوايا ان لم يكن صاحب المال موجودا اه من شرح الوهبانية لسيدى حسن الشرنبلالى وقد نظمه في الوهبانية بقوله ومن كان ذامال حرام فأكاه * تصدق ما فيه الزكاة تقرر اه والله تعالى أعلم

كتاب الصوم

مطلب فيمن تعدد الاكل
في رمضان

سئلت فيمن تعدد الاكل في رمضان جوار ولا عذر له ماذا يلزمه فاجاب انه يلزمه القتل قال في الوهبانية

ولو أكل الانسان عمدا وجهرة * ولا عذر فيه قيل بالقتل يؤمر

مطلب الاكتمال لا يفسد
الصوم

قال سيدى حسن في شرحه صورته تعدد من لا عذر له الاكل جوارا يقتل لانه مستهزئ بالدين او منكر لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به اه والله تعالى أعلم سئلت عن اكتمال نهار في رمضان هل يفسد صومه فاجاب لا يفسد قال في مجمع الفتاوى اكتمل أو قطردواء في عينه لا يفسد صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقه وأذا ريق ورأى أثر السكحل ولونه في براقه فيه اختلاف المشايخ وعاقبتهم على عدم الفساد ثم هذه المسئلة تدل على انه لا بأس بالسكحل الاسود للرجل قال مشايخنا اذا قصد به الزينة بكره نقله الكفوى والله تعالى أعلم سئلت عن بلادة لم يرأهاها لال رمضان فجاء شاهدان من بلدة أخرى وشهدا انه شهد شاهدان عند قاضى تلك البلدة برؤية في ليلة كذا وان القاضى حكم بشهادتهما هل يجوز لهذا القاضى الحكم بشهادتهما فاجاب نعم قال في الخاتمة اذا شهد شاهدان عذر قاض لم يرأهاها لال بلده على قاضى بلده كذا انه شهد عند شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضى بشهادتهما ما جاز لهذا القاضى أن يقضى بشهادتهما لان قضاء القاضى حجة اه ونقله الانقروى في فتاويه والله تعالى أعلم سئلت عن أهل بلدة صاموا ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى صاموا تسعة

مطلب في لزوم صوم
لمن صام رمضان تسعة
وعشرين لرؤية بلدة أخرى

وعشرين يوما للرؤية فعلم من صام تسعة وعشرين بذلك فهل يلزمهم قضاء يوم ولا عبرة باختلاف المطالع فاجاب نعم يلزمهم ذلك في ظاهر الرواية كافي الفتاوى الانقروية نقله عن خزائن المفتين والله تعالى أعلم سئلت هل يقبل بلا دعوى لصوم رمضان مع وجود علة بالسما خبر عدل واحد فاجاب نعم قال في التنوير وقبل بلا دعوى ولفظ أشهد للصوم مع علة كغير خبر عدل ولو قلنا أو أنى أو محدودا في قذف تاب بشرط لا فطر نصاب الشهادة ولفظ أشهد لا دعوى وبلا علة له جمع عظيم يقع العلة بخبرهم وهو مفقوض الى رأى الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام انه يكتفى بشاهدين واختاره في البحر اه مع زيادة من شرح الدر قوله واختاره في البحر أى حيث قل وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاسفت عن ترائى الاهلة فانتفى قولهم مع توجههم طابا بين لما توجه هو اليه فكان التفرّد غير ظاهر في الغلط ثم أيد ذلك بان ظاهر الرواية الجدية والظهيرية يدل على ان ظاهر الرواية هو اشتراط العدول بالجمع العظيم والعلة بصدق باثنين اه وأقره في النهر والمخ ونارعه محش به الرملى بان ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتعين العمل به لغلبة الفسق والافتراء على الشهر الخ أقول كما أنت خير بان كذير من الاحكام تغيرت لتغير الايمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم ان لا يصوم الناس الا بعد

مطلب في الاكتفاء
بشاهدين لا فطر حالة الصوم

ليبتين أو ثلاث لما هو مشاهد من تكامل الناس بل كثير ما رأيناهم يشتمون من يشهد بالشهر
ويؤدونه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجمل الفقير حتى يظهر غلط الشاهد فانتفت علة
ظاهر الرواية فتعين الاقتناء بالرواية الأخرى اه من حواشي ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم
سئلت هل يقبل خبر العدل لرمضان إذا كان بالسعاء علة وهل يستفسر كيف رأى الهلال أجيبوا
نؤجر وأجاب أن هذا السؤال مع جوابه في الخيرية وهذا نصه سئل عن قبول خبر العدل بالعدة
لرمضان وهل يستفسر أم لا أجاب نعم يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كافي الجوهر اه والله
تعالى أعلم سئلت عن النذر للأنبياء والأولياء هل يجوز أم لا فأجاب أنه باطل وحرام لأن النذر
انما يكون لله تعالى ففي الخيرية مانعه وفي شرح الدرر للعلامة فاهم وأما النذر الذي ينذره أكثر العوام
كأن يقول ياسيدي فلان يعني به وليا من الأولياء أو نبيا من الأنبياء ان ردغائب أو عوفي مريض
أو قضيت حاجتي ذلك من الذهب أو الفضة أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهو باطل بالاجماع لأنه
نذر لمخلوق وهو لا يجوز لأنه أي النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمنذور له ميت والميت لا يحل له وإن كان
أن الميت يتصرف في الأمور كقبره لا أن قال بالله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطعم الفقراء بسبب
السيدة نفيسة أو الامام الشافعي أو نحوها فيجوز حيث كان فيه نفع للفقراء إذا نذر الله عز وجل وذكر
الشيخ محل الصرف مستحقه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار إذا مصرف النذر الفقراء
وقد وجد والغني غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذانبا لكان الولي مالم يكن فقيرا ولم يثبت في
الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولا لخدم الشيوخ ان كان غنيا إذا علمت
ذلك فلا يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيره فينفق على ضرائع الأولياء تقربا إليهم لا إلى الله
تعالى فحرام باجتماع المسلمين مالم يقصدوا الفقراء الأحياء قولا واحدا وقد علم بمسانقنا ان ما ينذره العوام
للشيخ مروان لا يصح ولا يلزم وليس للخدام أخذ على أنه نذر صحيح الا إذا أخذ على وجه الصدقة المبتدأة
أو كان فقيرا وعلم أيضا ان غير الخادم لو أخذ على أنه صدقة له ذلك وليس للخدام نزع منه لأنه لم يملكه
الا إذا كان الناذر عيנה في نذره وكان فقيرا قال المحقق الرمي رحمه الله تعالى أقول قد استباح هذا المحترم
الجمع على تحريمه جماعة يزعمون انهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين وبما لغون
في أخذه ويطالبون الناذر به فان امتنع قدومه إلى قضاة هذا الزمان فيحكمون به ورعا يستمعوا
بالشرطة وحكام السياسة وتعامه في الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن قدم من السفر من أهله
يجب عليه أمساك باقي ذلك اليوم فأجاب نعم يجب عليه أمساكه ونظيره الحائض إذا طهرت وكذا
النفساء والمجنون إذا أفاق والمريض إذا برئ والصغير إذا بلغ والكافر إذا أسلم وقد نظم ذلك ابن وهبان
في قوله ويمسك من يوصف بأهلية الأدا * بأثناء يوم الفطر ليس بغير

قال شارحه سيدي حسن الشربلاني مانعه اشتمل البيت على ضابط من يمسك في رمضان تشبها
بالصائمين أفطروا قبله كحائض طهرت ونفساء ومجنون أفاق ومريض برئ وصغير بلغ وكافر أسلم ومسافر
قدم والامساك واجب في المختار وقيل مستحب والأظهر الوجوب اه والله تعالى أعلم سئلت عن
سافر بعد طلوع الفجر فأفطر قبل خروجه من بابه فهل عليه القضاء والكفارة فأجاب نعم قال
في نتيجة الفتاوى مانعه وان سافر بعد طلوع الفجر لا يفطر ذلك اليوم لأنه لم يصر صومه إذ هو مقيم
فلا يبطله باختباره فان أفطر قبل الخروج فعليه القضاء والكفارة بخلاف مالم أفطر بعد الخروج
فعليه القضاء دون الكفارة اه والله تعالى أعلم سئلت عن حصاد لم يقدر على حصاد زرع مع الصوم
وإذا أخره يهلك هل يجوز له الإفطار حينئذ فأجاب نعم يجوز له ذلك حينئذ فقد نقول المحقق
ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر عن الخبر الرمي مانعه وعلى هذا الحصاد إذا لم يقدر عليه

مطلب في ان الشاهد في
رمضان لا يستفسر في
ظاهر الرواية
مطلب في ان النذر لمخلوق
باطل

مطلب من ظن ان للولي
تصرف في الامور كقبر

مطلب فيمن قدم من
السفر من أهله ان أفطر
يجب عليه الامساك في
باقي اليوم

مطلب سافر بعد الفجر
فأفطر في الباطن وجب عليه
القضاء والكفارة

مطلب في حصاد خاف
هلاك الزرع وأنه يجوز له
الفطر

مع الصوم وبهذه الزرع بالتأخير لا شك في جواز الفطر والقضاء اه والله تعالى أعلم

كتاب الحج

مطلب فيمن تجاوز ميقاتا
الى آخر وأحرم من الثاني

سئلت اذا كان في طريق من يريد الحج ميقاتان فتجاوز الاول من غير احرام وأحرم من الثاني هل
لا يكون آثما فالجواب نعم لا يكون آثما وقد نظمه ابن وهبان بقوله

اذا اخترت ميقاتا وبالقبر تعبر * وأحرمت من ثانيه ما لست تعبر

مطلب في المجاورة بمكة
أو المدينة

قال سيدي حسن الشرنبلالي صورة المسئلة اذا تجاوز ميقاتا وبعد آخرة أحرم من الثاني لاشئ عليه
والاولى أحرامه من الاول كما هل المدينة لهم ذوالخليفة وبعده الجلفة اه والله تعالى أعلم سئلت

ما قولكم في المجاورة بمكة هل هي سنة أو مكروهة فالجواب انها مكروهة عند الامام الاعظم خلافا
لصاحبيه قال في رد المحتار نقلا عن المجمع ثم يعود الى أهله والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لهما
وبقوله قال الخائفون المختاطون من العلماء كما في الاحياء قال ولا يظن ان كراهة القيام تناقض فضل

مطلب في فضيلة وقفة
الجمعة

البيعة لان هذه الكراهة عاتقها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا
فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف السيئات أرتفع طهرها

ان فقد فيها فتخاف السامة وقلة الادب المفضي الى الاخلال بوجوب التوقير والاجلال قائم اه معزيا
للنهر سئلت هل لوقفة الجمعة فضيلة زائدة على غيرها كما هو الشائع بين الناس فالجواب نعم قال

في الدر المختار لوقفة الجمعة مزية - بعين حجة وبغيره في الكل فرد بلا واسطة اه قال محشيه المحقق
ابن عابدين رحمه الله تعالى ما نصه في الشرنبلالية عن الزبلي أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة

وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه زين بن معاوية في تجريد الصحاح اه لكن نقل المذاوي
عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق

يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة
الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عنايتكم نعمتي فقال أهل الكتاب لو أنزلت

هذه الآية على نبي لعلناه يوم عيد فقال عمر رضي الله تعالى عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عيد من اثنين يوم
عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه وقد أيضا قوله بلا واسطة

في المناسك الكبير للسندى (فان قيل) قد ورد انه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقا فوجه تخصيص ذلك
بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يوم قومنا قوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج

وغيره وفي غيره للحاج فقط (فان قيل) قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له (قيل) يحتمل
ان تغفر له الذنوب ولا يثاب ثواب الحج المبرور فانه فترة غير مقيدة بالقبول والذي يوجب هذا ان الاحاديث

وردت بالمغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا القيد اه والله تعالى أعلم سئلت هل يكره
الاغتسال بماء زمزم فالجواب لا يكره نعم يكره الاستنجاء به كما في الدر المختار وحواشيه الموسومة

بالرد وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه ويستحب حمله الى البلاد اه والله تعالى أعلم سئلت
هل يجوز الرمي بالحصى المتنجس فالجواب نعم يجوز والا فضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلبي

والسنة غسلها لتكون طاهرة يدين فان المقبول منها يقع في يد المالك أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم

كتاب النكاح

مطلب لا يشترط في عقد
النكاح اذن القاضي

سئلت هل يشترط في عقد النكاح اذن قاض من القضاة فالجواب كما في الفتاوى المهدية
انه لا يشترط وهذه عبارة لا يشترط لصحة نكاح البالغة العاقل الرشيدة اذن القاضي كما لا يشترط ذلك

مطلب لابد في دعوى
النكاح من بيان انه وقع
بمحضر شهود

مطلب الحق في التمتع
للرجل للمرأة

مطلب اذا وطئ زوجته
مرة فليس لها اجباره عليه بعد

مطلب لا يجوز التزوج
بجنية في الاصح

مطلب في اعلان النكاح
وضرب الدفوف لذلك

مطلب ينعقد النكاح
بجوزت اذا تعارفوه

مطلب ينعقد النكاح
بقول الاب هي لك بذلك

مطلب اذا كان له ابنان
فقال قبلت لابني ولم يسمه
لا ينعقد

مطلب في جواز نكاح
الجلبى من الزنا

مطلب تزوجها على ان
تعطيه كذا صح النكاح
بهر المثل ولا يلزم المشروط

مطلب يشترط في صحة
الايجاب والقبول اتحاد
المجلس

في نكاح الصغيرة ونحوها حيث لم تنتقل الولاية للقاضي اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت هل يشترط
في دعوى النكاح ذكر انه وقع بمحضر شهود وسماهم كلام العاقدين فالجواب نعم قال في جامع
الفصولين لو اتى النكاح بمحضر الشهود ولا بد ان يذكر سماع الشهود وكلام المتعاقدين اذ العلماء اختلفوا
في ان سماع الشهود كلامهم ما اهل هو شرط والاصح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوى اه والله
تعالى اعلم ❊ سئلت هل الحق في التمتع للرجل أو للمرأة فالجواب ان الحق فيه للرجل للمرأة
ويشترط عليه ما ذكره الايباري في شرح قوله عليه السلام احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت
يمينك من ان للزوج ان ينظر الى فرج زوجته وحلقه ويرها بخلافها حيث لا تنظر اليه اذ امنعه من
النظر قال ابن عابدين والظاهر ان مراده ليس لها اجباره على ذلك لانه لا يحل لها اذا امنعه منها
لان من احكام النكاح حل اجتماع كل منهما بالآخر نعم له وطؤها جبر اذا تمتعت بلا مانع شرعي وليس
لها اجباره على الوطء بعد ما وطئها مرة وان وجب عليه ديانة أحياناً اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت
هل للامري ان يتزوج بجنية فالجواب ليس له ذلك في الاصح ففي حواشي الدر المختار الاصح انه
لا يجوز نكاح آدمي بجنية كعكسه لاختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات اه والله تعالى اعلم ❊
سئلت هل يجوز ضرب الدفوف لاجل اعلان النكاح فالجواب نعم قال في الدرر ونسب اعلانه
قال محشيه ابن عابدين حديث اعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف اه معزياً
للفتح والله تعالى اعلم ❊ سئلت ما معنى قولهم ان النكاح يثبت بالتصادق فالجواب ان معناه
كافي حواشي أبي السعود على من لا مسمى ان القاضى يشبهه أي بالتصادق ويحكم به اه والله تعالى اعلم ❊
سئلت هل ينعقد النكاح باقظ جوزتك بتقديم الجيم أم لا فالجواب ان هذا اللفظ اذا جرى
بين قوم ونسب اولوه في معنى التزويج بتقديم الزاي ينعقد به النكاح كما في التفسيرية والله تعالى اعلم ❊
سئلت عن رجل خطب من آخر بنته وهي صغيرة دون البلوغ فقال له أبوها هي لك بكذا فقال
المخاطب قبلت هل ينعقد النكاح بينهما ما ينكح اذا كان بمحضرة شهود سامعين قولهما فالجواب نعم
ينعقد النكاح بذلك والحال في هذه كافي التفسيرية والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن رجل قال زوجت
ابنتي فلانتم ابنتك فقال المخاطب قبلت لابني ولم يسمه وله ابنان هل ينعقد النكاح فالجواب انه
لا ينعقد قد قال في البرازية قال الاب زوجت بنتي فلانتم من ابن فلان وقال أبو الاب قبلت لابني ولم يسم
الاب وان له ابنتين لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر اسم الابن أو البنت وقال أبو الاب قبلت صح وان لم يقل
لابني لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن تزويج حبلى من
الزنا هل يصح فالجواب نعم يصح عقده عليها وهي حبلى من الزنا ولكن لا يحل له وطؤها قبل
وضعها قال في الدرر وضع نكاح حبلى من زنا لدخولها تحت قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وان كن
لا توطئوه قبل وضعها الا في ما ذكره غيره لا لاحترام الزاني وهذا اذا كان النكاح غير الزاني وأما اذا كان
ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتصحق النفقة عند الكل ويحل له وطؤها عند الكل اه والله تعالى
اعلم ❊ سئلت فيمن تزوج امرأة على شرط أن تعطيه مائة دينار مثلاً فهل لا يصح هذا العقد
فالجواب ان النكاح جائز بهر المثل وليس عليها ان تعطيه ما شرطه قال في البهجة اذا قال الرجل
لامرأة أتزوجك على ان تعطيني عيلاً هذا فاجابته بالنكاح جاز النكاح بهر المثل ولا شيء له من العبد
لان هذا شرط فاسد وأما جواز النكاح فلا ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد اه معزياً للذخيرة
والله تعالى اعلم ❊ سئلت فيمن قال بمحضر شهود تزوجت بنتي فلانة وهي صغيرة لفلان الغائب على
المجلس بهر هو كذا وكذا فلما سمع ذلك الغائب في مجلس آخر قال قبلت هل ينعقد النكاح والحالة هذه
فالجواب انه لا ينعقد قال في مخ الفقار وينعقد النكاح بالايجاب والقبول ومن شرائط الايجاب

والقبول اتحاد المجلس اذا كان الشخصان حاضرين ولو اختلف المجلس لم ينفع قد اه والله تعالى اعلم
 ❊ سئلت عن تزوج أمته القنة لشيء حصلت له في حريتها فهل يجوز ذلك فاجاب اذا تزوجها
 احتياطاً ونزهاً من الوقوع في الزنا جاز قال في البهجة ولا يجوز للمولى أن يتزوج أمته يريد به ما في أحكام
 النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح به بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك
 أما اذا تزوجها متزهاً عن وطئها حراماً على سبيل الاحتمال فهو حسن اه معزيا للمضمرات والله تعالى اعلم
 ❊ سئلت فيمن وجد بزوجته عيباً كجرو وقرن هل له فسخ النكاح فاجاب ليس له ذلك في
 جامع الفصولين لا يثبت في النكاح فلا تزوج المرأة بعيب ما اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن امرأة
 وكنت رجلاً أن تزوجها من فلان فغلط في اسم أبيها هل لا ينقض النكاح والحالة هذه فاجاب انه
 لا ينقض والحالة هذه في الاشياء لو غلط وكذا في النكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينقض النكاح
 اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت اذا كان الرجل يعلم من نفسه انه اذا تزوج أخرى مع زوجته لا يعدل
 بينهما هل يسعه حيث تزوج أخرى فاجاب ما في الاشياء وهذا نص تزوج امرأة أخرى وخاف
 أن لا يعدل لا يسعه ذلك وان علم انه يعدل بينهما ما في القسم والنفقة ويجعل لكل واحدة مسكاً على حدة
 جازله أن يفعل وان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن زوج بناته
 الصغيرة بغير تسمية مهر هل يصح هذا النكاح ويجب لها مهر المثل بالوطء فاجاب نعم والمسئلة في
 التنقيح والله تعالى اعلم ❊ سئلت هل يصح النكاح بافظ العطية فاجاب نعم اذا نواه أو قامت
 قرينة تدل على ذلك وفيه من الشهود والمقصود اه من التنقيح والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن ماتت
 زوجته فتزوج أختها بعد يوم من موتها هل يجوز هذا النكاح فاجاب نعم يجوز هذا النكاح كما في
 الخلاصة وأفتى به حامداً فندى في فتاويه الحامدية والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن صغير تزوج نفسه
 بدون إذن وليه هل يكون نكاحه موقفاً على اجازة الولي فاجاب نعم يكون ذلك موقفاً على اجازة
 الولي قال في جامع الصغائر الصغير والصغيرة اذا تزوجا نكحاً ما بغير أن الولي توقف ذلك على اجازة الولي
 فان أجاز جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان المميز غير الاب والجد اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت ما قولكم
 في امرأة قالت لا آخر زواجك نفسي فقال قبلت ولم يذكرا مهر او ذلك بمحض شهده ودفع هل يصح هذا العقد
 بمهر المثل فاجاب نعم والمسئلة في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم ❊ سئلت هل يشترط لصحة
 النكاح سماع الشاهدين كلام المتعاقدين فاجاب نعم يشترط لصحة ذلك قال في الخبرية الاصح
 الذي عليه العامة أن سماع الشهود وكلام المتعاقدين شرط لصحة النكاح اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت
 هل التعريف بالمرأة شرط لصحة النكاح فاجاب انه ليس شرطاً لصحته وانما شرع لاجل الحاجة
 عند التباحث ويصح من الاب والابن والزوجة سواء كان الا شاهد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط
 في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط
 فيها التعريف أصلاً فأده في الخبرية والله تعالى اعلم ❊ سئلت ما اذا خطب رجل بنتاً بكر ابنة
 من أبيها أو سمى المهر وجرى بينهما ما ينفع به النكاح نحو قول الاب بزوجته كذا وقول الابن بزوجته كذا
 ولم يقرأ بينهما فاتحة الكتاب فهل ينقض النكاح بينهما والحالة هذه موقوفاً حتى اذا بلغها الخبر بذلك
 واجازته نفذ فاجاب نعم ينقض النكاح والحالة هذه والمسئلة في الخبرية والله تعالى اعلم ❊ سئلت
 عن رجل له بنت صغيرة خطبها كفوة فخطبها أبوها وامتنع من تزويجها له فهل للقاضي والحالة هذه
 تزويجها منه فاجاب نعم وقد نظمها ابن وهبان في قوله
 ولوزوج القاضى ابنة الحى طفلة * يجوز اضل بعضهم ليس ينكر
 قال الشرنبلالى في شرحه مانعه صورة المسئلة اذا تزوج القاضى صغيرة مع وجود أبيها فان كان له فضل

مطلب في جواز عقد السيد
 على أمته احتياطاً

مطلب لا تزوج بالعيب
 مطلب غلط الوكيل في اسم
 أب موكلته لا ينقض

مطلب اذا خاف أن لا يعدل
 لا يسعه التزوج بأخرى

مطلب يصح النكاح بدون
 تسمية مهر

مطلب ماتت زوجته
 فتزوج أختها بعد يوم جاز
 مطلب تزوج الصغير نفسه
 بلا إذن توقف

مطلب سماع الشهود وكلام
 المتعاقدين شرط لصحة
 النكاح

مطلب التعريف بالمرأة
 ليس شرطاً في صحة النكاح

مطلب جرى بين الاب
 والخطيب ما ينفع به النكاح
 انقض موقفاً

مطلب اذا خطبها أبوها
 تزوجها القاضي

جازوا بعضهم قال يجوز بدون عضر وهو ذا غير صحيح لأنه مع العضل صح دفع الظلم وفيه إشارة إلى أن غيره
 لا يزوجهما لا ينتقل إلى قريب أبعد مع العضل قال ولي رسالة سميتها كشف المعضل فبين عضل تتضمن
 ما لو عضها أبوها ولها جديزوجهما القاضي لا الجدي بالاجماع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فبين أمر
 غيره أن يزوجه ابنته الصغيرة من فلان فزوجهما بمحض ورجل والاب حاضر هل يصح هذا النكاح
 فأجوب نعم يصح هذا النكاح قال في التنوير أمر الاب رجلان يزوجه صغيرته فزوجهما عند رجل
 أو أمرأتين والحال أن الاب حاضر مع لأنه يجعل عاقد احكاما والا اه مع مزيد من شرح العلائي قوله
 والا لا أي وإن لم يكن حاضر الا يصح اه من الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرضاع ثم يثبت شرعا
 فأجوب انه يثبت بما يثبت به المال من رجلين أو رجل وامرأتين قال في الدر المختار والرضاع حجة
 حجة المال وهي شهادة عدلين أو عدل وعدلتين لكن لا تقع الفرقة الا بتقريب القاضي لتضمنها حق
 العبد اه قال محشي به المحقق ابن عابدين وأفاد أنه لا يثبت بخبر الواحد ما امرأه كان أو رجلا قبل العقد
 أو بعده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تصدقت بنفسه عليك على وجه النكاح فقال
 قبالت بمحض من النعم وودهن ينعم قد النكاح بذلك فأجوب نعم قال في الخانية روى عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى أنه قال كل ما يفيد ذلك الرقة في الامة يفيد ذلك النكاح في الحررة اذا قالت المرأة لرجل
 عند الشهود تصدقت بنفسي عليك أو وهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبالت يكون
 نكاحا وكذا لو قالت ما كنت نفسي منك أو قال لها الرجل ما بك نفسي فقلت ما كنت يكون نكاحا
 ولو قالت بعت نفسي منك بكذا فقال اشتريت أو قبالت يكون نكاحا في الصحيح وكذا لو باع الرجل ابنته
 بشبهة الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة عرتك نفسي فقال قبالت اه والله تعالى أعلم
سئلت فبين أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى امرأة أن تزوجه بكذا فلما بلغها الرسول بمحض شاهدين قالت قبالت
 بذلك هل ينعم النكاح بينهما فأجوب نعم ينعم النكاح بينهما والحال ما ذكر وفي الخانية
 ولو أرسل الرجل اليها رسولا أو كتب اليها كتابا أن تزوجه بكذا فقلت ما كنت نفسي فقلت بمحض شاهدين ان سمعا
 كلام الرسول أو قرأ الكتاب عليه ما فقلت جاز وان لم يسمعا كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليه ما
 فقلت لا يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك اه **تنبيه** لا ينعم قد النكاح بالفظ المنعة
 وهي باطلة عندنا لا تفيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضي الله تعالى عنهم ما وتفسيرها أن يقول الرجل
 لامرأة أغتصب بك كذا من المال كذا مدة فرفضت فأنه لا تفيد الحل ولا يقع عليها طلاق ولا ايلاء
 ولاظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه اه والمعروف في كتب السادة المالكية أن نكاح المنعة باطل
 لا يفيد الحل فذهب كذهبنا والله تعالى أعلم نعم به دكتبي هذا رأيت في رد المحتار ما نصه ثم ذكر في الفتح
 أنه تحريم المنعة وأنه كان في حجة الوداع وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الأئمة وعلماء الامصار
 لا طائفة من الشيعة ونسبة الجواز إلى مالك كما وقع في الهداية غلط اه **توفيق** نكاح الشغار باطل
 عند السادة المالكية ويصح عندنا بهر المثل قال في الرد نقلا عن الفتح وهو أن يجعل بضع كل من المرأتين
 مهورا للآخرى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح تعليق النكاح بالشرط فأجوب لا يصح قال
 في الدر المختار والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كزوجهما أن رضي أبي لم ينعم قد النكاح لتعليقه بالخطر
 على العمادية وغيرها اه قال في الرد المراد أن النكاح المعاق بالشرط لا يصح لا ما يوهمه ظاهر العبارة
 من أن التعليق يلغو ويبقى العقد صحيحا اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يبطل النكاح بالشرط
 انفسا فأجوب انه لا يبطل به قال في التنوير لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل بالشرط دونه
 لأن دونه اقرب بشرط كائن لا محالة فيكون تحققة فافهم في الحال كأن خطب بنتا لابنه فقال أبوها تزوجهما
 من فلان فكذبه فقال ان لم أكن تزوجهما فلان فقد زوجهما الا بك فقيل ثم علم كذبه انه قد لتعليقه

مطلب في امر غيره ان
يزوج ابنته الصغيرة

مطاب يثبت الرضاع بما
يثبت به المال من عداين
أو عدل واحد أو اثنين

مطلب قالت: صدقت
بنفسى عليك الخ

• طالب قالت بعثت نفسي
منك بكذ الخ
مطالب أرسلني لها رسولا
بأن تزوجتك

مطاب أرسل لهارسولا
باني تزوجتك

مطلب في المنة

مطلب في نكاح الشغار

مطلب لا یمع تعایفی
التکامع بالنظر

مطالب لا يبطل النكاح
بالشرط الفاسد

مطلب تزوجها على ان
لامهر لها صحيح النكاح بمهر
المثل
مطلب ادعت رد النكاح
عندها والزوج يدعي
الاجازة

مطلب في صـغيرين
زوجهما اوليهما

مطلب في نكاح المسلم
كتابية

مطلب قالت بعد موت
زوجي زوجني أبي بأمري
الخ

مطلب ماتت امرأته
فتزوج أختها بعد يومين
مطلب تزوجها على انها
مسلمة فظهرت كتابية

بوجود اه مع مزيد من شرحه للعلائي ومن شرط الفاسد الذي يبطل دون النكاح ما اذا تزوجها
على ان لا يكون لها مهر عليه فيصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل اه والله تعالى أعلم
سئلت عن بالغة تزوجها أبوها وهي لا تعلم ثم اختلفت مع الزوج فهو يدعي انها أجازت النكاح
عند ما علمت وهي تدعي انها ردتته عند ما علمت وأتى كل بيعة فأى البيعتين تقدم فأجواب ان بينتها تقدم
قال في الخلاصة ولو أقام الزوج البيعة على الاجازة والمرأة على الرد فبينتها أولى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن له بنت بالغة تزوجها بدون علمها فلما سمعت بادرت بالرد فهو يلزم رد النكاح ويبطل
بردها فوراً فأجواب نعم قال في الفتاوى المهدية لا ينفذ نكاح الحرة البالغة بتفسير اذنهم اورضاها
وأجازتها خفيث لم تأذن بالنكاح ولم تجز به مدسه وورده وردته بطلى اه والله تعالى أعلم سئلت
في صغيرين تزوجهما من بعضهما اولياهما فهل ينقض بينهما النكاح ويتوارثان فأجواب نعم ينقض
بينهما النكاح بالايجاب من ولي أحدهما والقبول من الآخر كما أفق بذلك على أفندي رحمه الله تعالى
ونقل الكفوي عن البداية مانعه ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجهما الولي ونقل أيضا مانعه
واذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ يرثه الآخر اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز نكاح
الكتابية فأجواب نعم قال في التنوير وضع نكاح كتابية مؤمنة بنى مقرة بكاب قال شارحه
العلائي وان اعتقدوا المسح لها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل
تزوج بنته البالغة من آخر ومات ولم يعلم رضاها فكيف الحكم فأجواب انها اذا قالت بعد موته
زوجني منه أبي بأمري وأنكرت ورثة الزوج فالقول قولها فلها الميراث والمهر وعليها العدة ولو قالت
زوجني أبي بغير أمري فأنكرت ورثة الزوج فالقول قول ورثة الزوج ولا مهر لها
أفاده في الخلاصة والله تعالى أعلم سئلت عن ماتت زوجته فتزوج أختها الخالصة من الموانع
بعد يومين أو ثلاثة فهل يجوز هذا العقد والحالة هذه فأجواب نعم يجوز هذا العقد والحالة هذه كافي
تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج امرأة على انها مسلمة فظهرت كتابية فهل له
الفسخ فأجواب ان هذا السؤال رفع لقارئي الهداية فأجاب عنه بقوله ليس له الفسخ اه والله تعالى أعلم

باب الاولياء والاكفاء

مطلب يشترط في نكاح
الصغير الولي

مطلب ادعت ان أباهما
زوجها وأجازت

مطلب تزوجها أبوها
برضاها من غير كف ولزم
العقد

مطلب سكوت البكر رضى
مطلب صغيرة تزوجها عمها
مع وجود أبيها له الرد

سئلت هل يشترط في نكاح الصغير الولي فأجواب نعم قال في الدر المختار وهو أى الولي بشرط
صحة نكاح صـغير ومجنون ورقيق لا مكافئة فنفسه نكاح حرة مكافئة بالرضى ولي وله اذا كان عصبية
الاعتراض في غير الكفو ما لم تادم منه وبقي بعدم جواز أصلا في غير الكفو فساد الزمان فلا تعل مطلقا
ثلاثا فكممت غير كف بالارضى ولي بعد معرفته أياه وهو المختار للفتوى اه باختصار وتصرف والله تعالى
أعلم سئلت عن بكر بالغة رشيدة قالت تزوجني أبي من فلان بغير أمري ولما بلغني الخبر رضيت
وأجزت وقد ماتت زوجي وطلبت حصتها من تركته وأنكرت الورثة الاجازة فهل لا تصدق المدعية
في دعواها الاجازة فيكون القول للورثة جوابكم شافيا تزوجوا فأجواب انها لا تصدق ويكون القول
قول الورثة قال في الدر المختار ولو قالت بعد موته زوجني أبي بأمري وأنكرت الورثة فالقول لها فترث
وتعتد ولو قالت بغير أمري لم يكنه بلغني فرضيت فالقول لهم اه والله تعالى أعلم سئلت في الاب
اذا تزوج بنته البالغة برضاها من غير كف هل يكون العقد لازما فأجواب نعم كانه له الكفوى
وهذه عبارته معزبة الى الحاوي قال واذا تزوج أحد الاولياء بنته برضاها من غير كف يلزم العقد
ولا يكون للباقي الاعتراض اه والله تعالى أعلم سئلت عن البكر البالغة اذا تزوجها اولياها فمات
بذلك فكنت هل يكون سكوت رضى فأجواب نعم كافي قاضي خان والله تعالى أعلم سئلت

عن صغيرة لها عم فزوجها مع وجود أبيها فردد الأب النكاح عند علمه به هل يرد النكاح برده فالحق
 نعم يرد برده الأب حيث لم يكن غائباً غيبة منقطعة بقوت الكفو والخاطب بانتظاره والمسئلة في الخيرية
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة لها ابن عم عاصب فزوجها من نفسه هل يصح ذلك فالحق
 نعم والمسئلة في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة عضها أبوها عن تزويج من هو
 كفوء للمثل فن تزوجها منه والحالة هذه فالحق **سئلت** إذا عضل الأب فللقاضي أن يزوجه حيث
 لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فإن امتنع ناب منابه فيه اه تنقيح **سئلت** عن
 الصغير أو الصغيرة إذا تزوج نفسه بغير إذن وليه هل يتوقف أو ينفذ فالحق أنه يتوقف على إجازة
 وليه كافي أحكام الصغار وهذه عبارة الصغير والصغيرة إذا تزوجا أنفسهما بغير إذن الولي توقف ذلك على
 إجازة الولي فإن أجازها جاز وله الخيار إذا باعها إذا كان المميز غير الأب والجد اه والله تعالى أعلم
سئلت عن حرة أصاية تزوجت بعقيق غير كفء هل لا ينعقد هذا النكاح فالحق نعم لا ينعقد
 هذا النكاح على المفتي به وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال في البصر المفتي به رواية الحسن عن الإمام
 من عدم انعقاده أصلاً إذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا يفيده الرضى بعدم اه من التنقيح والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن صغيرة زوجها أبوها في حال مرضه لرجل كفوء مريض فهل يكون النكاح
 صحيحاً ويقع به التوارث إذا مات أحدهما ولا يقدح فيه كون الأب مريضاً فالحق أن النكاح يكون
 صحيحاً ولا يقدح فيه مرض الأب حيث كان سالم العقل كما أجاب به في الخبرية عن مثل هذا السؤال
 وإذا كان كذلك يقع به التوارث كما هو شأن كل نكاح صحيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة
 لا عاصب لها ولها أم تريد أن تزوجه فهل لها ذلك **سئلت** أن لها ذلك حيث لا عاصب قال في التنوير
 فإن لم يكن عصية فالولاية للأب ثم للأم ثم لولد الأم ثم لذوي الأرحام ثم للسلطان
 ثم لقاض نص له عليه في منشوره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فضولي زوج رجلاً امرأة
 بلا إذنه وقبل أن يجز الرجل أو يرد فسخ الفضولي هل يفسخ النكاح بنفسه فالحق لا يفسخ
 بنفسه قال في الدر المختار الفضولي قبل الإجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع اه والله تعالى أعلم

مطلب زوج ابن العم
الصغيرة من نفسه جاز

مطلب صغير زوج نفسه
توقف على إذن وليه

مطلب في حرة زوجت
نفسها من عقيق

مطلب زوج الأب صغيرة
وهو مريض صح

مطلب للأب التزويج حيث
لا عاصب

مطلب الفضولي قبل
الإجازة لا يملك النقص

باب المهر

سئلت مراراً عن تزويج بكر ابنة ودخل عليها وزعم أنه وجدها ثيبا وهي تكذب وتزعم أنه اقتض
 بكارتها فاحكم الله تعالى في هذه المنازلة فالحق أن الحكم في هذه المنازلة وجوب المهر عليه كاملاً
 والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها وإذا اتهمها بغيره بعز ولا يقبل قوله في حقها وإن قدفها بصرح
 الزنا وجب عليه اللعان بطأه فأقاده في الخبرية وقال في جواب سؤال آخر ما نصه لا عبرة بقوله وجدتها
 ثيباً لأنه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من
 الثبوتية الزنا لأن البكارة تزول بوثبة أو حصة أو كبر سن أو نحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن فعل به أشياء
 مما ذكر فقد عصي الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جسيمه تقرر بانحلاله الصحيحة
 وإذا ماها بالزنا وطالبته وجب اللعان اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل طلق زوجته
 طلاقاً رجعيًا ثم عقد عليها في العدة وسمى لها مهر فهل يجب عليه هذا المهر أولاً ويكون النكاح المذكور
 رجعة فالحق أن يكون من أجمعها بذلك ولا يجب عليه المهر كما أفق بذلك في نتيجة الفتاوى وفي
 نقولها السبب حاقط من يزوجها مهر الفتاوى ما نصه ولو تزوج الماطقة الرجعية فإنه يصير من أجمعها ولا يجب
 المال لأن نكاحها مجاز عن الرجعية في القول الصحيح اه وفيها أيضاً نقلاً عن مجمع الفتاوى ما نصه ليس
 في الرجعة مهر لأنهم استدامة النكاح ولهذا لا يشترط رضاها ولا رضى الولي اه والله تعالى أعلم

مطلب فمن زعم أنه وجدها
ثيباً

مطلب تزويج مطلقته
رجعياً في العدة يكون
مراجعا ولا مهر

مطلب في دعوى المهر
المجهل به وتسليم نفسها

مطلب شرط البكارة
فوجد هاتين الزمته كل المهر

مطلب في ان مهر المهر
هو المعتبر

مطلب تزوجها على فرس
لزمه الوسط

مطلب يثبت للولي القسح
اذا تزوجت بغير كف

مطلب للزوجة طلب
المجهل قبل الدخول

مطلب يجب مهر المثل
بالوطء في النكاح الفاسد

مطلب تزوجها ابوها بدون
توكيل فانت قبل الاجازة

مطلب له نقل زوجته الى
مادون مسافة القصر

مطلب هل تجبر على السفر
معه الى مسافة القصر

سئلت عن رجل تزوج امرأة بغير بعضه مجهل وبعضه مؤجل ودخل بها ثم قامت ندعى عليه
بجملة المجهل وتزعم انهم لم يقبض منه شيئا فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه فالجواب نعم لا تسمع
دعواها المذكورة والحالة هذه وقد رفع مثل هذا السؤال لحامد أفندي فأجاب عنه بقوله حيث سلمت
نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجهيله على المفتي به فانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المهر ثم قال ادعت
بعد الدخول بجمع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين قال المنقح أقول
فالمراد هنا الدعوى بكاه وسباني سؤال في دعوى بعضه اه والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج
امرأة على انها بكر فوجد هاتين اهل يلزمه كل المهر المسمى أو مهر المثل أجيبوا تزوجوا فالجواب ما في
الدر المختار وهذا نصه ولو شرط البكارة فوجد هاتين يلزمه الكل درر وريحه في البرازية اه وقد نظم
هذه المسئلة ابن وهبان بقوله

وان شرط الابكار ليس يسقط * من المهر شيئا حيث لا تبكر
فلو زاد مهر المثل قل بسقوطها * وما شهدوا سرًا هو المهر أجدر

اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن تزوج امرأة على فرس لم توصف هل يلزمه الاعلى
أو الوسط فالجواب انه يلزمه الوسط أو قيمته قال في التنوير ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط
أو قيمته اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن تزوجت نفسها من غير كف هل يثبت لوليها خيار القسح
فالجواب نعم يثبت له ذلك قال في جامع الفصولين فلوزوجت نفسها بغير كف فلا ريب في ذلك وهذا
لا يتم الا بقضاء وقبل القضاء النكاح قائم بكل أحكامه من طلاق وظهار ونوارث وخيار الولي لا يبطل
بسكوته وتعامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن طلبة مجهل مهرها قبل الدخول فالجواب
ان لها المطالبة به حيثئذ قال في الخيرية ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحد هاتين
الدخول أو الموت كما هو مصرح به في كلامهم قاطبة وقد أجاب كذلك فيمن تزوجت بدون تسمية مهر
فأما المطالبة بمهر المثل قبل الدخول والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج امرأة زواجا فاسدا بان كان
بلاشع ودود دخل بها ووطئها هل يلزمه مهر المثل فاجبت نعم يلزمه مهر المثل بالوطء في القبل ولا يراد
على المسمى قال في الدر المختار ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شرائط الصحة
كشهود بالوطء في القبل لا بغيره كالخلوة لحرمة وطئها ولم يرد مهر المثل على المسمى رضاها بالخط ولو كان
دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد اه والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج بنته
البكر البالغة بدون توكيل منها ولا علم فقبل ان تجبر أو نرد ما تب وقد كان الاب قبض مهرها فهل يكون
النكاح غير صحيح ويرد الاب المهر لصاحبه فالجواب نعم كما في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم
سئلت هل للزوج أن يسافر بزوجته الى مادون مسافة القصر فالجواب نعم قال في الوقائع
المصرية للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر ويجب عليها طاعته في ذلك فان امتنعت عن ذلك
تكون ناشزة لانفسه لها ما دامت كذلك اه والله تعالى أعلم سئلت عن الرجل يريد ان ينقل
زوجته الى مسافة القصر وهي تمتنع ولا ترضى هل تجبر فالجواب انه قد اختلف الافتاء في هذه
المسئلة واختار في التنوير انه اذا أوفاهام مهرها كاملا وكان الطريق مأمونا يسافر بها والا فلا وهذه
عبارة مع شرحه الله سلاوي ويسافر بها بعد أدائه كله مؤجلا ومجلا اذا كان مأمونا عاينها والا يؤذ كله
أو لم يكن مأمونا لا يسافر بها وبه يفتي كما في شروح الجمع واختاره في مآتي البحر وجمع الفتاوى
واعقده المصنف وبه أفتى شيخنا الرملي ليكن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها اجبراعليها
وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتي بما يقع عنده من المصلحة اه وقد مال
في رد المختار الى ما في الفصول من تفويض الامر الى المفتي حيث قال بعد كلام طويل فتعين تفويض

الامر الى المفتي وليس هذا خاص بهذه المسئلة بل لو علم المفتي انه يريد نقلها عن محلة الى محلة اخرى في
البلدة بعيدة عن اهلها القصد اضرارها لا يجوز له ان يمينه على ذلك اه وهو حسن ثم رأيت أخانا
العباسي مفتي مصر حفظه الله تعالى أفتى بعدم جبرها على السفر معه بعد ايفائهم مهرها قال والذي عليه
العمل في ديارنا عدم جبرها على ذلك ولو كان مأمو ناعا عليها سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وعدم
الخوف من رب العباد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فهل لها
مطالبة بهر المثل والحالة هذه قبل الدخول فالجواب ان هذا السؤال في الخبرية كجوابه وصورة
السؤال اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهـ بل لها مطالبة بهر مثلها أو يقال لها صبري حتى
يطأك أو عوت والجواب عنه هكذا هذه المسئلة صرح بها الزياهي والكمال وابن ملك وابن الساعاتي
وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزياهي في شرح قوله وان لم يسمعه أو نفاها فلها مهر مثلها أي وان لم يسم
لها مهر في العقد أو نفاها فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد
في مثله مهر المثل ولهذا كان لها ان تطالبه به قبل الدخول فيسأ كدو بتقرر عوت أحدهما أو بالدخول
وعلمه في الخبرية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن تزوج صغيرة وأبى أبوها أن يسلمها فهل يجبر الاب
على تسليمها فالجواب لا يجبر على ذلك قال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج
ولكن يجبر الزوج على ايفاء المهر فان زعم الزوج انها تتحمل الرجال وأنكر الاب فالقاضي يريها للنساء
ولا يعتبر السن اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل تزوج ابنة الصغير امرأة وضمن عنه المهر هل
للزوجة مطالبة الاب بالمهر والحال ما ذكر فالجواب نعم لها مطالبة به قال في التنوير وضح ضمان
الولي مهرها ولو صغيرة وتطالبه ان شاءت فان أدى رجوع على الزوج ان يسر ولا يطالب الاب بهر ابنة
الصغير الفقير اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه كافي النفقة اه والله تعالى أعلم

مطالب هل يجبر الاب على
تسليم الصغيرة لزوجها

مطلب لزوجة الابن
مطالبة الاب بالمهر اذا ضمنه

كتاب الطلاق

❦ سئلت عن رجل طابت منه زوجته الطلاق فقال لها ان أبرأني من حقوقك على فانت طالق
فقلت في المجلس أبرأنيك مما لي عليك من الحقوق هل يقع الطلاق فالجواب نعم يقع الطلاق والحالة
هذه والمسئلة في فتاوى قارئ الهداية ونص ما فيها هكذا سئل اذا قال الرجل لزوجته ان أبرأني مما لك
على فانت طالق فقالت أبرأنيك أو أبرأك الله تعالى ولم يكونا يعلمان مقدار الحقوق فهل يقع الطلاق
وتصح هذه البراءة أم لا أجاب اذا قالت في مجلسها أبرأنيك أو أبرأك الله تعالى صحته البراءة ووقع الطلاق
سواء علم أو أحدهما مقدار الحقوق أم لم يعلم لان البراءة من الجهولات صحيحة عندنا اه والله تعالى أعلم
❦ سئلت عن رجل له زوجة تاركة للصلاة وكلمها أمرها بالانكاح الا بعد ان يداها فهل يجب عليه
طلاقها فالجواب لا يجب عليه ذلك ولكن يستحب قال في الدر المختار بعد كلام بل يستحب يعني
الطلاق لو مؤذية أو تاركة صلاة اه غاية ومفاده ان لا اثم بمائة مرة من لا تصلي اه والله تعالى أعلم
❦ سئلت فمن ادعى عليه مال فانكره وحلف بالطلاق انه ليس عليه فاقام المدعي بينة عادلة وحكم
عليه فهل يحنث في الطلاق فالجواب انه يحنث قال في الخاتمة ادعى عليه الفاقطال المدعي عليه
اذا كان لك على ألف فامرأتى طالق وقال المدعي ان لم يكن لي عليه ألف فامرأتى طالق فاقام المدعي بينة
على حقه وقضى القاضي فترق بين المدعي عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف واحدى الروايتين عن محمد
وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل تشاجر مع زوجته فتناول ثلاث حصيات
بنوى بها الطلاق الثلاث ولم يتلفظ بما يدل عليه لا صريحاً ولا كناية هل يقع عليه الطلاق بذلك أم لا
فاجبت بحكمه لا يقع عليه بذلك لانه قد ركنه وهو اللفظ قال في الدر المختار وركنه لفظ مخصوص خال عن

مطلب طلقها ان أبرأته
من الحقوق

مطلب لا يجب عليه طلاق
زوجته التي لا تصلي

مطلب حلف بالطلاق ان
لا دين عليه فثبت الدين
بالبينة

مطلب تناول ثلاث حصيات
بنوى الطلاق الثلاث
لا يقع

الاستثناء اه قال في الرد بعد كلام وبه ظوران من تشاجر مع زوجته فأطاعا ثلاثة أبحار بنوى
الطلاق ولم يذكرا فظن الاصرى محاولا كناية لا يقع عليه كما أتى به الخبر الرملي وغيره اه والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم في طلاق المكره هل هو واقع فالحجواب نعم هو واقع وسنده قول التنوير
ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا أو مكرها اه والله تعالى أعلم سئلت عن طلاق السكران
هل يقع فالحجواب نعم يقع قال في الدرر ولو بغير ذنب أو حبش أو أفيون أو بخر زجرا به يقتل والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك مفت ولا قاض هل يكون الطلاق المذكور
رجعي أو لا يخرجها عن الرجعي قوله لا يردك قاض ولا مفت فالحجواب انه رجعي ولا يخرجها عن كونه
كذلك قوله المذكور والمسئلة في الخيرية من أوائل كتاب الطلاق والله تعالى أعلم سئلت عن
طالق زوجته ومات فادعت انه طلقها رجعي فترث ورثته يدعون انه بائن فلا ترث فمن يكون القول
قوله فالحجواب ان القول قولها لانهم يدعون حرمانها من الارث وهي تنكروا على الورثة البينة
كما في الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن قال علي الطلاق لا يضربن زيد اليوم فتر اليوم ولم يضربه
فهل يقع الطلاق بهذه الصيغة عند الحنف فالحجواب نعم اذا مضى اليوم ولم يضربه وقع عليه الطلاق
قال في الدر المختار ومن الافراط المستعمله الطلاق يلزم في الحرام يلزم في علي الطلاق وعلى الحرام
فيقع بالنية للعرف اه وقد نقل المحقق ابن عابدين عن المحقق ابن الهمام ما نصه وقد تعورف في عرفنا في
الحلف الطلاق يلزم في لا أفعل كذا يريد ان فعله لازم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة
قوله ان فمات فانت طالق وكذا تعورف أهل الارياض الحلف بقوله علي الطلاق لا أفعل اه قال
ابن عابدين وهذا صريح في انه تعليق في المعنى على فعل الحلف عليه بغلبة العرف وان لم يكن فيه أمة
تعليق صريحا اه والله تعالى أعلم سئلت مرارا ما قولكم فيمن قال لزوجته أنت طالق وسكت
بلا عذر ثم قال ثلاثا أو بالثلاث هل يكون ثلاثا فلا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره أولا يكون ثلاثا
بل واحدا فالحجواب انه لا يكون ثلاثا بل هو واحد لا غير في رد المختار نقلا عن البحر ما نصه فلو قال
أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان فمات ثم قال ثلاثا على الفور فلا ثلاث
اه والله تعالى أعلم سئلت عن قال علي اليمين لا أفعل كذا وهو من أهل بلاد بجري عرفهم بالحلف
بمعنونه الطلاق لا غيره هل يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة مع جريان العرف بذلك فالحجواب نعم
يقع بها الطلاق عند تحقق الحنف فانما في معنى التعليق فكأنه قال ان فعلت كذا فعلى الطلاق قال
سيدي أحمد الطحطاوي على يمين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به والله تعالى حيث نوى الطلاق فمات
نيتيه وكأنه قال علي الطلاق لا أفعل كذا وتقدم ان علي الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى
الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كلال المسلمين على حرام اه قال ابن عابدين والحاصل ان علي
اليمين ليس كناية وليس صريحا لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكن افظ
اليمين جنس من أفراد الحلف بالطلاق فاذا عينته بالنية صار كأنه قال علي حلف بالطلاق لا أفعل كذا
وهو لو صرح به في المنع صار حالفه والاعم اذا أريد به الاخص ثبت حكم ذلك الاخص والاخص هنا
طلاق صريح فيقع به واحدة رجعية لا بائنة وفي أيمان البرازية قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق
ان لا أفعل كذا ثم فعل طهقت وحنث وان كان كاذبا اه ولا يخف ان الحالف حيث كان بمن جرى عرفهم
بالحلف في خصوص الطلاق لزمه الطلاق وان لم ينوه عملا بالعرف والله تعالى أعلم سئلت
في رجل طلق زوجته قبل الدخول ثلاث تطليقات دفعة واحدة بقوله أنت طالق ثلاثا فهل يقع عليها
والحالة هذه أم لا فالحجواب انه يقع عليها الثلاث فلا تحلل له بعده حتى تنكح زوجا غيره ففي التنوير
قال لزوجته ثم يرالدخول بها أنت طالق ثلاثا وفرن وان فترق بانث بالاولى ولم تقع الثانية اه وكتب

مطلب في طلاق المكره

مطلب في طلاق السكران

مطلب قال أنت طالق

لا يردك مفت ولا قاض

مطلب مات بعد الطلاق

فادعت انه رجعي

مطلب في الحلف بقوله

علي الطلاق

مطلب قال أنت طالق

وسكت بلا عذر ثم قال ثلاثا

مطلب في الحلف بقوله

علي اليمين

مطلب فيمن طلق قبل

الدخول ثلاثا دفعة

مطلب طلقها فإني
فأختلفت هي والورثة في
أنه رجعي أم لا

مطلب في الحلف بقوله
أنت على حرام

مطلب قال روي طالق
فهو رجعي
مطلب أخبر أنه طالق وهو
كاذب يقع قضاء
مطلب طلقها على مال ثم
طلقها ثلاثاً طلق

مطلب قال إن ذهبت إلى
القاضي للنفقة فإني كذا
فذهبت لذلك وقع

مطلب قال وهو مريض
كنت طلقته في العصة الخ

شارحه العلاني عقب قوله وقمن مانعه لما تقرر أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به وما قيل من أنه لا يقع
لنزول الآية في الموطوءة بطل محض منشؤه الغفلة عما تقرر أن العبرة له - يوم اللفظ لا بخصوص
السبب ووجهه في غير الأفكار على كونه امتفرقة فلا يقع إلا الأولى فقط اه ونقل بحسبه المحقق
ابن عابدين عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني مانعه وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً جميعاً فقد خالف السنة
وأثم وإن دخل بها أو لم يدخل سواء بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود
وابن عباس وغيرهم اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل طلق زوجته ثم مات قبل عام العدة
فأدعت أنه طلقها طاعة رجعية فترث وزعم الورثة أنهم طلقها ثلاثاً فلا ترث كيف الحكم ❦ فاجبت بحسبي
الخيرية عن مثل هذا السؤال القول قولها فترث لأنهم يدعون الحرمان وهي تذكر فيكون القول قولها
بيمينها وعلى الورثة البينة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن كرافظ الطلاق بقوله أنت طالق
أنت طالق أنت طالق مثلاً هل يقع عليه الكل أو واحدة فقط ❦ فاجبت بحسبه بأنه يقع عليه الكل قضاءً فإن
نوى واحدة يدين قال في الدر المختار كرافظ الطلاق وقع الكل وإن نوى التاكيد يدين اه قال بحسبه
قوله وإن نوى التاكيد يدين أي وقع الكل قضاءً وكذا إذا أطلق أشباه أي بان لم ينو استثناء فاولاً كذا
لأن الأصل عدم التاكيد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن قال لزوجه أنت على حرام هل يقع
عليه بهذه الصيغة طلاقاً بأن أوريحي فالحجواب أن الواقع بهذه الصيغة بأن أوريحي وذلك أن لفظ
حرام معناه عدم حصول الوطء ودوايته وذلك يكون بالإبلاء مع بقاء العدة وهو غير متعارف ويكون
بالطلاق الراجع للعقد وهو قسمان بأن أوريحي لكن الرجعي لا يحرم الوطء فبين البائن هكذا حقيقة
المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم في من قال لزوجه روي طالق
أو أمشي طالق هل يكون رجعياً فالحجواب نعم يكون رجعياً بخلاف ما لو قال لها روي فقط فإنه كناية
أذهو كاذبي كما صرح به في البصر اه من تنجج الحامدية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن أخبر كاذباً
أنه طلق زوجته هل لا يقع عليه الطلاق فالحجواب أنه يقع عليه قضاءً ويدين فيما بينه وبين الله تعالى
قال في البحر الأقرب بالطلاق كاذباً يقع قضاءً لا ديانة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت في من طلق زوجته
على مال دفعته له ثم أنه في ذلك اليوم طلقها ثلاثاً فهل يقع الثلاث فلا تحل له إلا بعد زوج غيره
فالحجواب نعم كأي الحامدية عن فتح القدير والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن حلف بالطلاق لا يدخل
دار فلان ثم طلقها وانقضت عدتها ثم دخل الدار المحلوف عليها هل يقع عليه ذلك الطلاق
المعلق على الدخول فالحجواب نعم يقع عليه والحالة هذه قال في الكنز والملك بعد العيمين لا يبطلها
أي زواله بدون الثلاث بان طلقها بعد التعلق واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط
طلقت اه مع زيادة من البحر والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل أراد السفر فقال لزوجه إن ذهبت
إلى القاضي حال غيابي وطابت منه تقدير نفقتك على فإني طالق وسافر هو فذهبت إلى القاضي وطلبت
منه تقدير النفقة فهل يقع طلاقها بوجود الشرط المذكور فالحجواب نعم يقع وقد سئل قارئ الهداية
عن رجل قال إذا حضرت زوجته إلى مجلس قاض وأخبرتني سافرت عنها مدة كذا كانت إذا طلقها
فهل إذا وجد الشرط يحكم الحنفية بطلاقها أجاب إذا أقامت البينة على الزوج بذلك وجد الشرط وجد
الشرط ولا يحتاج فيه إلى حاكم ولها أن تترجح إذا انقضت عدتها اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن
رجل أقر في مرض موته أنه كان طلق زوجته في العصة بالثلاث وأنكرت الزوجة ذلك ثم مات فهل ترثه
والحالة هذه فالحجواب نعم ترثه والحالة هذه قال في الهداية ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت
طلقك ثلاثاً في العصة أو قال جاءت أم امرأتي أو ابنة امرأتي أو قال تزوجتها بغير مهر ودا وكان بيننا
رضاع قبلي النكاح أو قال تزوجتها في العدة وأنكرت المرأة ذلك بآبنت منه ولها الميراث فان صدقته

فلا ميراث لها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل عقد على امرأة واختلى بها ولم يطأها ثم طلقها ثلاثاً ثم مات فهل لا ترثه والحالة هذه فالجواب نعم لا ترثه في الفتاوى المهدية مانصه اذا كان الطلاق الثلاث بعد الخلوة قبل الوطء ثم مات لا ترثه المطلقة المذكورة ولو كان ذلك في مرض الموت بناء على ان الخلوة ولو صحيحة لا تكون كالوطء في حق الارث وهو المشهور في كتب المذهب فعليه المعقول اه وفي البرازية لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث اه وفي الرد عن الرجعي لو طلقها في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء ومات في عدتها لا ترث وبه جزم الطوائف فيما كتبه على هذا التمرح وقرره عليه تلميذه حامد أفندي العمادي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل طلق زوجته ووجته ان يطلقها فقال له أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه فالجواب ما في رد المختار من قوله في فتاوى الكازروني عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي أنه سئل عن قال لزوجته أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فأجاب لا يخفى في ان مراد الزوج به هذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانه عنها بانفصال العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا فيلق والشروط ويبقى قوله أنت طالق فتطلق منجزا كما اختاره بعض المتأخرين من علماء اليمين ونصاه في رد المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن لزوجته عليه دراهم فطلبتها منه فقال لها على الطلاق لا عطينك الدراهم التي تطلبينها مني غدا ثم لما جاء الغد سعى في أخذ وظيفته من الخزينة ليقضيها دينها فلم يتيسر له ذلك وسعى بكل وجه في تحصيلها من هنا أو من هناك حتى مضى الغد ولم يعطها ما افقده ل يقع عليه الطلاق والحالة هذه ولا يكون عمره عذرا شرعا فالجواب نعم يقع عليه الطلاق ولا يكون عدم تحصيله اياها في ذلك اليوم عذرا قال في الدر المختار بعد ذلك ومفاده الحنفية فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فمهر لقه فقهه وفقد من يقرضه خلافا لما بحثه في البصر اه وأيده محشي به ابن عابدين وأطال في تحقيقه ثم قال ورأيت الرمي نقل عن فتاوى صاحب البصر انه أفتى بالحنفية في مسألة نامستند الى امكان البرهنة وعادة مع الاعمار بهية أو تصدق أو ارث اه وقد سئل عن ذلك مفتي مصر في الحال فأفتى بالوقوف والمسئلة في فتاويه المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن حلف لزوجته بالطلاق الثلاث انه لا يشرب الخمر ثم ادعت عليه انه شربها ووقع الطلاق المذكور فأنكر وبجرت عن الاثبات فامرها القاضي باطاعة زوجها والمكث معه فهل لا يباح لها اذا كانت متحقة شربه الخمر ان تمكنه من نفسه والحالة هذه فالجواب نعم لا يباح لها ذلك كما في الفتاوى المهدية وعبارته هكذا أما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعلمت ذلك الزوجة الا انها تجهز عن اثباته فلا يعمل لها ديانا ان تمكنه من نفسه ابل يجب عليها دفعه عنها بأي حيلة كانت وان كان القاضي يأمرها باطاعته وتمكين نفسه منه ويجبرها على ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لزوجته ان طلقك فانت طالق فطلقها فكيف الحكم فالجواب انها تطلق طلاقاً بين حيث كانت مدخولاً بها قال في الخانية رجل قال لامرأته وقد دخل بها اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لزوجته أنت طالق ان شاء الله تعالى وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله فهو لا يقع عليه الطلاق فالجواب انه لا يقع عليه الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المرء وجهه فيه سواء كان في الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال له امرأته طلقني فأشار اليها بثلاثة أصابع ونوى به اثلاث تطليقات هل تطلق ثلاثاً تطليقات فالجواب انها لا تطلق ما لم يتلفظ به وكذلك اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى به ثلاث تطليقات ولم يذكر باسمه فانها تطلق واحدة كما أفاده الانقروى في فتاويه نقلا عن الخانية وفي الخانية رجل أكره بالحبس والضرب على ان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان فكذب امرأته فلانة بنت فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا اه والله

مطلب طالق ثلاثاً بعد
الخلوة قبل الوطء فمات
لا ترثه

مطلب قال لها أنت طالق
ان لم تتزوجي بفلان

مطلب حلف بالطلاق
ليقضيها غداً الخ

مطلب حلف لا يشرب الخمر

مطلب قال ان طلقك
فانت طالق فطلقها الزم
اثنتان

مطلب قال أنت طالق ان
شاء الله تعالى

مطلب قالت طلقني فأشار
بثلاث أصابع ونوى به لا يقع

• طلب في طلاق المدهوش

أنا إلى أعلم ❦ سئلت عن المدهوش هل يعتبر طلاقه ❦ فاجبت بحسب ما بين المحقق الرمي رفع اليه سؤال عن المدهوش هذا لفظه سئل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا ولم تعبر المدهوش وهل القول قوله في المدهوش فاجاب عنه بقوله صرح في التتارخانية نقلاً عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الممام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في مثله تنوير الابصار واءل انهم أجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر مما هو معصية فانه يقع طلاقه قد زجر له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو برسام أو انجلاء أو دهرش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام علة يمدى فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسه في هذا المحل بالتحير اذا يلزم من التحير وهو التردد في الامر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهرش كفرح فهو دهرش تحيراً وذهب عقله من ذهل أو وله اه فلمدهوش هتا الذاهب العقل بسبب أحدهما فذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف انه جن مرة فطاق وقال دود في الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كافي الخانية والتتارخانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الائمة اذ الثابت باليمينه كالثابت عياناً ما ديانته فيقبل لانه أخبر بنفسه فاعتمه هذا التحير فانه مفرد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن طلاق زوجة غيره بدون اذنه فلما بلغه ذلك رده فقول لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه ❦ فاجبت بحسب ما يقع عليه طلاق الفضولي الا باجازه كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن جامع الفصول ان الطلاق كالنكاح في حكم الفضولي في الاجازة قولاً وقولاً اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن طلاق زوجته طلاقاً رجعياً فهل له مراجعتها في العدة وان لم ترض وما هو الطلاق الرجعي أفيدونا ثوروا فالحق ان له مراجعتها في العدة بدون رضاها نقل الكفوي عن البداية ما نصه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية فله أن يراجعها في العدة رضي بذلك أو لم ترض والطلاق الرجعي هو ما كان دون الثلاث بصريح الطلاق أو بالثلاث الاول من كتاباته ولم يصرفه بضرب من الشدة ولم يكن بقبائله مال كافي المتقى وهو في المدخول بها كما لا يخفى والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن طلاق زوجته رجعية وانقضت عدتها فادعى انه راجعها في اثناء العدة هل يصدر في ذلك فالحق ان لا يصدر في ذلك حيث اكثرت الزوجة قال في الدرر اذعي بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته فرجعة لان النكاح يثبت بمصادق الزوجين فالرجعة أولى وان كذبت فلا لانه مدع ولا ينفقه ولا يملك الانشاء في الحال وهي منكورة فالقول قول المنكر اه ولو أقام بينة بعد العدة انه قول في عدتها فراجعها أو قد جاء بها كان رجعة لان الثابت باليمينه كالثابت بالعبارة نقله الكفوي والله تعالى أعلم ❦ سئلت فيمن طلق زوجته فضولي فسمع فدفع المهر فمفع لها مهرها الذي كان في ذمته هل يكون اجازة للطلاق فالحق ان لا يكون اجازة كما نقله الكفوي عن العمادية قال لان المهر كان قبل الطلاق واجبا عليه والله تعالى أعلم

مطلب طلاق زوجة غيره
توقف

مطلب في الماطقة رجعياً
(زوجها مراجعتها في العدة
وانا لم ترض

مطلب اذني بعد العدة انه
راجع فيها لا يصدر

مطلب طلاق زوجته
فضولي فسمع فدفع المهر
لا يكون اجازة

❦ باب الخلع ❦

❦ سئلت عن قال زوجته خالعتك فقالت على الفور قبضت فهل يصح الخلع فتبين منه الزوجة فالحق ان نعم قال في الدر من أوائل كتاب الخلع بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة أو اختاعى بالامر ولم يسم شيئاً فقضت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البذل ردت اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن

مطلب قول خالعتك فقالت
قبضت ثم الخلع
مطلب اشترت نفسها
بتطليقة فقالت اشترت الخ

امراة قال لمار زوجها اشتريت نفسك بتطليقة بكل حقوقك لذاتك بالزوجية ونفقة عدتك فقالت
اشتريت وقال الزوج بعث فويل بعد هذا خالعا فالحجاب نعم بعد خالعا صحيا كافي الخلاصة والله تعالى
أعلم في فائدة في الخلاصة رجل قال لا تنكر امرأتى لا تشتري بثلاثين درهما قال الرجل أنا اشترى ابنة
درهم هل بعث منى قال نعم لا تحرم عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل زوجته خالعتك
فلم تقبل هل يقع عليه الطلاق البائن **فالجواب** نعم قال في الخاتمة قل خالعتك فقبلت يقع البائن وكذا
ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك اه وفي رد المحتار والظاهر ان خالعتك بلفظ المفاعلة انما يتوقف
على القبول لا سقوط المهر لا لوقوع الطلاق به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن زوجة خالعتها
أبوها على مال التزمه وتعهده به فقبل الزوج هل يصح الخلع ويطلب الزوج الاب بالبدل الذي التزمه
فالجواب نعم والمسئلة في الخيرية قال حيث أضاف الاب البدل الى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من
مهرها شي فتطالب الزوج بماله عليه ولا يرجع به على الاب اذ لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي
التزمه في عقد الخلع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل زوجته خالعتك ولم يسم مالا فقبلت في
المجلس فورا هل يقع بذلك طلاقها وهل يبرأ الزوج مما عليه لها من المهر الموجب لي أجيبوا ونفروا
فأجبت نعم يقع بذلك الطلاق ويبرأ الزوج من المؤجل قل في الدرر في الزواج خالعتك ولم يذكرا مالا
فقبلت المرأة طاعت لوجود الايجاب والقبول ويبرأ من المهر المؤجل لو كان عليه والاى وان لم يكن عليه
من المؤجل شي ردت على الزوج ما ساق لها من المهر المسمى في فقهنا اذ قبلت الخلع وقد ثبت انه ما اوضه
في حتمها فقبلت التزمته العوض فوجب اعتباره بقدر الامكان اه ومثله في التنبؤ وشرحه للاملاء
وتمقبه المحقق ابن عابدين بانه خلاف الصحيح وان الصحيح براءة كل من المهر لا غير فلا يطالب به
أحدهما الا خروجه من الدخول أو بعده مقبوضا ولا حتى لا يرجع عليه بشي ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع
الزوج عليها ان كان مقبوضا كله وقد أطال في تحقيقه على عادته رحمه الله تعالى وقد أدنى في الخيرية بعدم
الرجوع بما قبضته ولفظه هكذا لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح به في جامع
الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن خلع زوجته على أن يمسك
الولد عنه فقالت هل يصح هذا الشرط **فالجواب** ان الخلع صحيح والشرط باطل قال في الدرر المختار
خالعها على أن يمسك الولد لها ولا جنبي أو على أن يمسك الولد عنه صح الخلع وبطل الشرط اه قال
ابن عابدين أي فلا يكون المهر للولد ولا للزوجة بل يكون للزوج وابس له امسك الولد عنه لان
امسكك عند أمه حقه فلا يبطال باطلهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل خالعه زوجته على
اسقاط المهر ونفقة العدة هل يصح ويستعطن **فالجواب** نعم يصح الخلع ويستعطن قال الكفوى نقلا
عن منية المفاتيح الخلع بالمهر ونفقة العدة صحيح وان لم تجب النفقة بعد تبعا كافي يبيع الشرب اه والله
تعالى أعلم **سئلت** فيمن خالعه زوجته على مهرها ونفقة عدتها ثم بعد أيام زعمت انها حامل وطلبت
من القاضي ان يفرض لها النفقة عليه فهل يجيبها الى ذلك **فالجواب** نعم يقبل قولها ويفرض لها
القاضي النفقة كافي الكفوى نقلا عن نقد المسائل نعم هذا اذا لم تقر وقت الخلع بانها حائض فان أقرت
بذلك ثم ادعت الحمل لا تصح دعواها لانها متناقضة كافي الانقروى اه والله تعالى أعلم **سئلت**
فيمن طلق زوجته على اسقاط نفقة العدة ومؤخر المهر فقبلت ذلك هل يكون الطلاق بائنا **فالجواب** نعم
يكون بائنا قال في الحامدية والواقع به أي الخلع وبالطلاق على مال وهو ان يقول الزوج طلقك أو أنت
طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا أو يقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما ان
الطلاق على مال ينزله الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بائنا وعوض الطلاق اذا
بطل يقع رجعي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن خالعه زوجها على ان تنفق على ولده منه اسبع سنين

مطلب قال امرأتى لا تشتري
بكذا فقال أنا اشترى بكذا الخ
مطلب قال خالعتك فلم تقبل
يقع البائن
مطلب خالعتها أبوها مال
التزمه

مطلب قال خالعتك ولم
يسم مالا الخ

مطلب خالعه على أن يمسك
الولد

مطلب خالعه على اسقاط
المهر والنفقة

مطلب خالعه على اسقاط
النفقة ثم زعمت انها حامل
وطلبها

مطلب طلقها على اسقاط
المهر والنفقة فهو بائن

مطلب التزمت بنفقة
ولده منه سبعة معينة ثم
زعمت يحضرها

ثم ادعت انها عازرة عن الانفاق وأثبتت هجرها وطلبت من الاب نفقة ولده فهل يجبر عليها بحيث
 فالحجواب ان هذه المسألة في التسقيح ولفظه نقلا عن التنوير هكذا ولو خالعه على نفقة ولده شهر او هي
 معصرة فطالبت بالنفقة يجبر عليها ثم نقل عن حواشي الحلبي على الدر المختار ان ما شرطه يكون ديناء عليها
 أي فله أخذها منها اذا أسبرت قال ونظيره ما لو تركت الولد على الزوج وهربت فله ان يأخذ نفقة
 منها وكذا الوفاة الولد قبل تمام الوقت له ان يرجع عليها بحصته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم خالعه او هي في العدة على مال هل يصح أم لا فالحجواب أنه يصح كما في
 الفتاوى الانقروية عن البحر الرائق وهذا لفظه لو خالعه المطلقة رجعيا فانه يصح ويجب المال قال ولو
 خالعه ايسال ثم خالعه في العدة لم يصح ونسأله في الفتاوى المذكورة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن
 ادعى خلع زوجته فانكرته فهل يلزمه الطلاق فالحجواب نعم قال في جامع الفصولين ادعى خلعها او هي
 تنكر فالقول لها وتطلق باقرار الزوج لانه أقرب بطلاق ثم ادعى البطل أو سقوط المهر وهي تنكر فالقول
 لها وكذا العتق اه والله تعالى أعلم

مطلب طلقها رجعيا ثم
 خالعه في العدة

مطلب ادعى الخلع فانكرت
 تطلق

(باب العدة)

سئلت عن رجل أقرانه طلق زوجته ثلاثا منذ ستة أشهر فصدقه على ذلك وزعت انها حاضت
 ثلاث حيض وانقضت عدتها وتريد أن تزوج فهل له ذلك فالحجواب ما في فتاوى قارئ الهداية وهذا
 نصه الذي عليه المتأخرون من علماءنا انهم ائتمت من وقت الاقرار الا أن تقوم بينة على ما تصادق عليه
 ومذهب المتقدمين انها ما يصدقان اه وفي التنوير لو أقر بطلاقها منذ زمان ان كذبته وجبت من وقت
 الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه لا نفقة ولا سكنى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل طلق زوجته وهي حائض هل يحسب لها ذلك الحيض فتزيد عليه حيضتين
 وتنقض عدتها أولا يحسب لها قلايد من ثلاث حيض بعد الطلاق **سئلت** فاجبت بانها لا يحسب لها ذلك
 الحيض فلا تمتد به قال في التنوير ولا اعتداد بحيض طلق فيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 تزوج امرأة قبل الدخول بمات عنها فهل تلزمها العدة فالحجواب نعم تلزمها كما أفق بذلك شيخ
 الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بما نقله عن الطحاوي وهذا لفظه اذا مات عنها
 زوجها بنظر ان كانت حرة فعدتها أربعة أشهر وعشرون سواء كانت من حيض أولا مسامة كانت أو كناية
 صغيرة كانت أو كبيرة مدخولا بها كانت أو غير مدخول بها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الامة
 اذا حررها سيدها أو مات عنها هل تلزمها العدة فالحجواب لا تلزمها ففي البصر والامة اذا اعتقت
 أو مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع وفي الدرر بعد كلام مانعه احتراز عن فراش أمة موطوءة غير
 مسنودة اذ لا عدة عليها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج منكوبة الغيرة وهو لا يعلم
 فوطئها هل عليها العدة فالحجواب نعم تجب عليها العدة والحالة هذه بخلاف ما اذا علم انها منكوبة
 الغيرة ووطئها فانها لا تجب عليها العدة ولا يحرم على زوجها وطؤها كما في الثانية من أواخر المحرمات
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن المطلقة هل لها الخروج من دار طلقته وهي فيها واذا خرجت فهل
 تجبر على العود فالحجواب ليس لها الخروج منها ولا يحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من
 بيوتهن الا بية واذا خرجت قبل انقضاء عدتها تجبر على العود اليها ولو كان خروجا باذن الزوج لان
 الحرمة لا تسقط باذنه حق الله تعالى فلا تخرج لاله الا ولا تخرج الى صحن دار فيها امتازل لغيره بخلاف
 ما اذا كانت له واذا كان المنزل مسماجا او كان الزوج غائبا او هي قادرة على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج
 منه بل غمكت وتدفع الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها ان يخرجوها ولو أمرها أبواها

مطلب أقرانه طلقها ثلاثا
 منذ ستة أشهر الخ

مطلب طلقها حائضا هل
 يحسب لها ذلك الحيض
 مطلب مات عنها قبل
 الدخول لزمها العدة

مطلب حرأمة أو مات
 لا تلزمها العدة

مطلب تزوج منكوبة
 الغيرة غير عالم فوطئها تلزمها
 العدة

مطلب هل لا طلاق
 انطرح من دار طلقته فيها

بذلك عليها ان تعصيهما أفاده في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** فمن طلق وهي حامل فأسقطت سقطا استبان خلقه فهل تنقضي عدتها بذلك فالجواب نعم تنقضي عدتها بذلك كافي التنقيح قال والمسئلة في البحر من الرجعة ومثله في التنوير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طلق قبل الدخول والخلوة فهل لا عدة عليها فالجواب نعم لا عدة عليها كما في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن أم الولد اذا ماتت سيدها أو أعتقها وهي عن تحيض هل لا تنقضي عدتها الا بثلاث حيض فالجواب نعم قال في الدرر كذا الم ولدت مولاهما أو أعتقها فان عدتها أيضا اذا كانت عن تحيض ثلاث حيض كوامل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن طلق ومضى عليها من الطلاق شهر ونصف فرحمت انها انقضت عدتها بثلاث حيض في تلك المدة فهل تصدق ويحل لها التزوج والحالة هذه أم لا فالجواب انها لا تصدق فيما دون شهرين ستين يوما على ما به الفتوى والمسئلة في غير ما كتاب والله تعالى أعلم **سئلت** عن غاب زوجها فأخذ برهاتقة بموته فهل يجوز لها ان تعتد وتزوج فالجواب نعم قال في الفتاوى المهدية المرأة اذا غاب عنها زوجها ثم أخذ برهاتقة أو جماعة بموته ووقع في قلبها صدق الخبر فلا بأس ان تعتد وتزوج وهو في الديانة أما في القضاء فلا يحكم بالموت بدون اثبات شرعي الا ان الحاكم لو بلغه تزوج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضت عدتها ولم يثبت الموت عنده ليس له التفريق حال غيبة الزوج ومن ينوب عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغيرة اذا طلقته فهل تعتد بالاشهر فالجواب نعم قال في الخانية ولو كانت الماطقة صغيرة أو أيسة وهي حرة فعدها ثلاثة أشهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حامل مات زوجها فوضعت بعد مونه بعشرة أيام هل تنقضي عدتها بالوضع وتحمل للزواج فالجواب نعم قال في التنوير وشرحه الدر المختار وفي حق الحامل مطلقا وضع جهاها اه قوله مطلقا أي سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطء بشبهة اه من الرد والاصل فيه قوله تعالى وأولات الاحمال أجاهن أن يضعن حملهن فانه تخصيص لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية بغير الحوامل والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة طلق فاعتدت وفي أثناء العدة بلغت فهل تتم عدتها بالاشهر أو تنتقل الى الحيض أجيبوا وتزوجوا فالجواب ما في الخانية وهذا نصه الماطقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فأنتم تستقبل العدة بثلاث حيض مبتوتة كانت أو رجعية وكذا الآية اذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت أو حبلت تستقبل العدة في الحيض بثلاث حيض وفي الحمل بوضع الحمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن نكاح منكوحه الغير أو معتدة هل لا ينقضه أصلها وهل اذا دخل بها تنجب العدة فالجواب انه لا ينقضه أصلها ولا تنجب فيه العدة بالدخول ان علم انها منكوحه الغير أو معتدة قال في الرد من مجتبه المهر مانصه أما نكاح منكوحه الغير ومعتدة فلدخول فيه لا يوجب العدة ان علم انها للغير لانه لم يقل أحد بجوازه فلم ينقضه أصلها اه **سئلت** في تفسير العلامة ابن جزي عن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله مانصه ومن تزوج امرأة في عدتها فترق بينهما اتفاقا فان دخل بها حرمت عليه على التأبيد عند مالك خلافا للشافعي وأبي حنيفة واختلف عن مالك في تأبيد التحريم ان لم يدخل بها واذا دخل ولم يطأها اه وفي فتاوى الانقروى نقلا عن الخلاصة رجل تزوج امرأة في عدة الوفاة وجامعها فلما انقضت عدتها تزوجها ثانيا بجواز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخبرها رجلا بموت زوجها الغائب واثنان بجبانته في ذلك فالجواب قال في الخانية امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بجبانته فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسمعا أن تعتد وتزوج هذا اذا لم يؤرخا فان أرخا وتاريخ شهر ود الحياة متأخر فشهادتهما أولى اه والله تعالى أعلم **سئلت** في ما يحرم على المعتدة الحرة المسامة في عدة طلاق أو فرقة سوى الموت لا تخرج

مطلب تنقضي العدة
باسقاط جنين استبان
مطلب المطلقة قبل
الدخول والخلوة لا عدة
عليها

مطلب تعدد أم الولد اذا
مات مولاهما أو أعتقها
مطلب لا تصدق ذات
الحيض في انقضاء عدتها
قبل شهرين
مطلب غاب زوجها فأخذ
برهاتقة بموته

مطلب اذا طلق الصغيرة
تعتد بالاشهر
مطلب الحامل تخرج من
العدة بالوضع

مطلب صغيرة بلغت في
أثناء العدة تنتقل للحيض

مطلب لا ينقض نكاح
منكوحه الغير أو معتدة

مطلب تزوج معتدة الغير
فترق بينهما ولا يتأبد
تحريمها عندنا خلافا ل مالك

مطلب أخبرها واحد
بالموت واثنان بالحياة

مطلب مهم في ما يحرم على
المعتدة

لبس لا ولا نهارة الا لضرورة من خوف ان يهدم أو يحرق أو يضيع مال أو ما المتوفى عنها زوجها اقتصر ج بالنهار
لحاجتها الى النفقة ولا تبنت الا في بيت زوجها وعن محمد رحمه الله تعالى ان لها ان تبنت في غير بيت
زوجها أقل من نصف الليل والمعتبر في ذلك المكان الذي تسكن فيه قبل المفرقة وهذه المتوفى عنها زوجها
ان كان يكفيها انصبيها من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها فان كان في الورثة من لا يكون محرماً
ان أمكنها ان تسكن أو تأخذ ذينها وبين الورثة حجاباً تسكن في ذلك وان كان لا يكفيها كان لها ان تخرج
لهذه الضرورة وكذا اذا خافت على مناعها في ذلك البيت ثم لا تخرج به - وذلك عن المكان الذي انتقلت
اليه ولا تسافر المدة للحج ولا لغيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له ان يسافر بها
وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير محرماً وتجنب المعتدة كل زينة نحو الكحل والحناء والحضاب
والدهن والحناء والتطيب ولبس المطيب والمصبوغ بالزعفران والعصفر الا اذا كان غسلاً لا ينفذ
ولبس الخبز والقميص في فائدة أخرى في المعتدة التي ترث - رجل طلق امرأته رجعيًا ثم ماتت وهي في
المدة ترث كان الطلاق في الصحة أو في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورث الزوج وان أبانها في
الصحة ثم مرض وماتت وهي في العدة لم ترث وان أبانها في المرض ان أبانها بسؤالها لا ترث أيضاً وان أبانها
بغير سؤالها ثم ماتت وهي في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن أبي ليلى لها
الميراث ولو طلق الزوج لامرأته كنت طاهرة ثلاثاً حتى فكذبته المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورثت
المرأة ولو طلق الزوج لامرأته ثلاثاً وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في
الصحة كان القول قول المرأة ولو ادعت امرأة على زوجها المريد ان طلقها ثلاثاً فأنكر وحلفه القاضي
خاف ثم صدقته المرأة وماتت ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه
بعد موته لا يصح تصديقه ولو طلقها وهو مريض ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدي كان
القول قولها مع اليمين فان نكحت لا ترث وان حلفت ورثت ولو انهم لم تقبل شيئاً حتى تزوجت قبل موت
المريض بعد زمان تنقض في العدة ثم قالت لم تنقض عدي لا يقبل قولها أفاده في الحاشية والله تعالى أعلم

مطلب في المعتدة التي ترث

باب ثبوت النسب

سئلت عن رجل يملك جارية فوطئها فولدت ولداً وادعت انه من سيدها فأنكره فهل يتوجه
عليه اليمين فالحق جواب ان هذا السؤال قد رفع اقرارى البداية فأجاب عنه بما نصه اذا ولدت وادعت انه
من سيدها وأنكر لا يلزمه عين عند الامام وعندنا يحلف وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت
عن طهنت بائناً ولم تقرب انقضاء عدتها حتى ولدت ولداً قبل تمام سنتين من يوم الطلاق فهل يثبت نسبه
من المطلق لها والحالة هذه فالحق جواب نعم كما أجاب به شيخ الاسلام على أقندي رحمه الله تعالى واستدل له
الكفوي بما نقله عن البداية وهذا نصه والمبتوتة يثبت نسب ولدها ان جاءت به لاق من سنتين وان
جاءت به تمام سنتين من وقت المفرقة لم يثبت الا ان يدعيه اه قال والمسئلة موضوعة في صورة عدم
الافراز اه والله تعالى أعلم سئلت عن ولد التبريفة هل له شرف أم لا فالحق جواب انه لا شبهة
ان له شرفاً ما وكذا الاولاده أما أصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا قد خرج المنهج الواضح واتبع
الوجه اللامح اذ بادى نسبة الى صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن
الحاشية ثبت الاولاد وأولاد أولاد أولاده الى آخر الدهر لوجود نسبة مقام من النسب أفاده في الخبرية
قال ولنا في ذلك رسالة مسموعة بالفوز والغنى في الشرف من الام والله تعالى أعلم سئلت عن تزوجت
وهي في العدة من طلاق بائن ثم ولدت ولداً قبل من ستة أشهر من يوم نكاح الثاني فهل يكون الولد للاقول
فالحق جواب ان كان لاقول من ستة أشهر من نكاح الثاني ولا قبل من سنتين من طلاق الاول فهو للاقول

مطلب ولدت الامة وادعت
انه من مولاه أو أنكره
مطلب ولدت لاقول من
سنتين منذ الطلاق

مطلب ولد التبريفة نوع
من الشرف

مطلب فيمن تزوجت في
العدة من طلاق بائن ثم
ولدت

وسنده ما في الخانية وهو هذا المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك
 لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد لاقل
 وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسنة أشهر من وقت
 نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن أم الولد اذا ولدت ولدا هل يثبت
 نسبه من سيدها فالحق اب نعم يثبت نسبه منه ما لم ينفعه السيد قال في الخانية أم الولد اذا ولدت
 ولدا كان الولد من المولى الا ان ينفي اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن امرأة توفي عنها زوجها
 بولدا لاقل من سنتين من موته فهل يثبت نسبه من زوجها الميت فالحق اب نعم قال في البحر ويثبت
 نسب ولده معتدة الموت اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الموت اه والله تعالى اعلم **سئلت** في
 المطلقة رجعية اذا جاءت بولدا لاكثر من سنتين هل يثبت نسب ولدها من مطلقها فالحق اب نعم يثبت
 نسبه منه ما لم تقربضي العدة قال في التنوير أكثر مدة الحمل سنتان وأقلها ستة أشهر فيثبت نسب ولد
 معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تقربضي العدة وكانت أي الولادة رجعة في الاكثر منه ما
 لا في الاقل اه ببعض زيادة من شرحه للعلاء قوله وكانت الولادة رجعة معناه انها دليل الرجعة لان
 الرجعة حقيقة كانت بالوطء السابق لاجها اه من ابن عابد بن رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **سئلت**
 فيمن مات زوجها ثم تزوجت باخر فولدت ولدا لاكثر من ستة أشهر من نكاح الثاني ولاكثر من سنتين
 من موت الاول فهل يثبت من الثاني حينئذ فالحق اب نعم قال في الهندية وان جاءت به لاكثر
 من سنتين منذ طلقها الاول أو مات واسته أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني وان جاءت به لاقل
 من سنتين منذ طلقها الاول أو مات واسته أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني والنكاح جائز
 وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن
 للاول ولا للثاني وهو لي يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى جائز وعامة فيها
 والله تعالى اعلم **سئلت** عن تزوج امرأة فولدت ولدا لاقل من ستة أشهر من يوم النكاح فهل
 لا يثبت نسبه من هذا الزوج فالحق اب انه لا يثبت منه قال في الهندية واذا تزوج الرجل امرأة
 فجاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه فان جاءت به ستة أشهر فصاعدا ثبت
 نسبه منه اعترف به الزوج أو سكت اه والله تعالى اعلم

(باب الحضانة)

سئلت عن جدة حاضنة تزوجت فسقطت حضانتها ولها أم فهل تنقل الحضانة لام الجدة المذكورة
 فالحق اب نعم وقد سئل عن ذلك قارئ الهداية فأجاب بقوله نعم تنقل الحضانة الى أم الجدة وان علمت
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الحاضنة اذا أرادت أن تسافر بالولد فهل تمنع منه فالحق اب
 اذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصده بلادها وكان الزوج قد تزوجها فيه
 فلها ذلك وليس للاب منعه وان لم يكن بلادها أو كانت بلادها لكن الزوج ما وقع فيه فلا لب أن يمنعها
 من أن تسافر بالولد اليه هذا هو الصحيح اه والله تعالى اعلم **سئلت** في مطلقه طلبت نفقة ولدها
 من الزوج المطلق فقال لها أنت تزوجت بزوج آخر ولم يبق لك حق الحضانة وأنا آخذ منك الولد
 فأجابه بانها لم تتزوج باخر أو قالت تزوجت رجلا وطاقتي فهو لي يكون القول قولها فالحق اب نعم
 يكون القول قولها في ذلك كما في الخانية قال أما اذا كانت تكرر التزوج فظاهر وكذلك اذا قالت تزوجت
 رجلا لانها أقربت بالنكاح لمجهول فلم يصح اقرارها وان قالت تزوجت فلانا وطاقتي لا يقبل قولها ويكون
 للاب أن يأخذ منها الولد الا ان يصدفها المقر له في الطلاق اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الصبي

مطلب هل يثبت نسب ولد
 أم الولد من سيدها
 مطلب ولدت لاقل من
 سنتين من موته
 مطلب في المطلقة رجعية
 اذا ولدت لاكثر من سنتين

مطلب مات زوجها
 فتزوجت فأنت بولدا أكثر
 من ستة أشهر من نكاح
 الثاني

مطلب ولدت لاقل من ستة
 أشهر من يوم النكاح

مطلب تزوجت الجدة
 انتقلت الحضانة لامها
 مطلب أرادت الحاضنة
 السفر بالولد

مطلب طلبت نفقة ولدها
 فقال أنت تزوجت فلا
 حضانتك

مطلب تنتهي حضانة
 الذكر بتمام سبع سنين

لذ كذا إذا بلغ تمام سبع سنين هل تنتهي حضانتها فيأخذ من أمه أو أم لا فأجواب نعم تنتهي
حضانتها بذلك فيأخذها أبوه مثلا قال في البحر والام والجدة أحق بالغلام حتى يستغنى وقد روي سبع
سنين اه وفي الدور وقد روي الاستغناء بسبع سنين قدره الخصاص وبه يفتي كذا في الكافي اه وفي فتاوى
على أفندي ولو اختلفا قال ابن سبع وقالت ابن ست لا يخلف القاضي أحدهما ولكن ينظر ان كان يأكل
وحده ويشرب وحده ويلبس وحده دفع اليه والا فلا اه وفي الحانية مانصه وبعدم الاستغنى الغلام
وبانته الجارية فالعصبة أولى بقاءه الاقرب فالاقرب ولا حق لابن العم في حضانتها الجارية اه وفي
الخيرية سئل في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده هل لامه عليه
حضانتها أم لا ويصير أبوه أحق بضمه اليه لتأديبه ليتخلق بأداب الرجال وأخلاقهم أجاب نعم اذا كان
بهذه الصفة انتهت منه حضانتها أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطيقت على هذا المتون والشروح
والفتاوى اه هذا في حق الغلام وأما الجارية أي الانثى الصغيرة فتبقى عند الام أو الجدّة حتى تنحيز
وعند محمد حتى تستهي وبه يفتي لفساد الزمان كذا في الكفوى قال المنقح واختلاف في حد الشهوة فقدره
أبو الليث بسبع سنين وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الحاضنة اذا لم تكن أمينة على
الولد بان كانت تخرج الى الأسواق وتشتغل بالبيع والشراء وتدور على البيوت وتؤجر نفسها في غسل
الصابون ونحوه فهل لا تستحق بذلك الحضانة أجيبوا تؤجروا فأجواب يشترط في الحضانة
أن تكون أمينة كفا في الدرا المختار ونصه ثبت للام ولو كانت أجنبية أو مجوسية أو بعد الفرقية الا
أن تكون مرتدة حتى تسلم لانها تحبس أو فاجرة فخورا بضيع الولد كزنا وغناء وسرقه
ونباحة الى ان قال أو غير أمينة بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه قال محشي به ابن
عابدين المراد كثرة الخروج لان المصارف على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الامانة عندها ومضيق
الامانة لا يستأن ولا يلزم أن يكون خروجهما معصية حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون لغيرها
كما لو كانت قابلة أو بلانة أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت فمطغفه على
الفاقة يفيد ما قلنا اه وقال قبل هذا والمراد بكونها أمينة أن لا يضيع الولد عندها بائنة أو الهائه
بالخروج من منزلها كل وقت اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن حاضنة سقطت حضانتها بتزويجها
فأخذ الولد أبوه فهل له أن يسافر به الى بلد آخر فأجواب نعم له ذلك الى ان يعود حتى أمه كفا في
السراجية فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الحاضنة اذا كانت عبياء هل تسقط
حضانتها فأجواب نعم قال سيدي أحمد الطعطاوي في حواشيه على الدر المختار عند قول التنوير
والاوضاع عند أمينة قادرة على الحفظ مانصه والقادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة يمكنها
الصياح عند رؤية منكرف فما يظهر اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن بكر بالغة عاقلة لها رأي يريد
عها أن يضمها اليه وهي تريد أن تبقى عندها الصالحة التي لا زوج لها وتعتنع من الذهاب الى عمها
فهل لا تجبر والحالة هذه فأجواب نعم لا تجبر والحالة هذه على الانضمام الى عمها والمسئلة في الخيرية
ولفظ جوابه عن مثل هذا السؤال هكذا لا يذرعها على ذلك ولا يمنعها عن ذلك عند أمها اه هذا
اذا كان لها رأي وعقل بل بان مضى عليه من بعد البلوغ يدل عليه مانصه الكفوى في فتاوى على أفندي
عن المحيط البرهاني وهو هذا وان كانت بكر افلاذ ولياء حق الضم وان كان لا يخاف عليها الفساد ان كانت
حديثة السن وأما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلها فلا يسر للاولياء حق الضم ولها ان تنزل
حيث أحببت حيث لا يخاف عليها اه والتقيد بقوله حيث لا يخاف عليها يفيد ان عند الخوف عليها
من الفساد انضم جبراً والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم في صغيرات أمه من يحضنها بعدها
فأجواب ان الام اذا سقطت حضانتها تنتقل الى أمها وان علمت قال في المتن والام أحق بحضانة

مطالب في الحضانة اذا
كانت تخرج وتترك الولد
ضائعا

على وزن كتاب كفا في المصباح

مطالب بعد سقوط الحضانة
للأب السفر به
مطالب هل تستحق العمياء
الحضانة

مطلب في البكر البالغة
تريد البقاء عند أمها

مطلب في ترتيب الحضانات

ولدها قبل الفرفة وبعد هاتم أمها وان علمت ثم أم الأب ثم أخت الولد لا بون ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك
ثم عمته كذلك وبنات الأخت أولى من بنات الأخ وهن أولى من العمات ومن نكحت غير محرمة سقط
حقها إلا من نكحت محرمة كأم نكحت عمه وحنة نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول
قولها في نفي الزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات زوجها عنها وعن صغيرة منها فتزوجت
باجنبي من الصغير فاراد وصيه أن يأخذها منه ليربيه وينفق عليه من ماله فقالت أمه أنا أربيته عندي
وأنفق عليه من مالي فهل يترك عندها والحالة هذه **فالجواب** نعم يترك عندها والحالة هذه قال
في الدر المختار تزوجت أم صغيرتي في أبوه وأرادت تربيته بالنفقة مقدرة وأراد وصيه تربيتها فادفع اليها
لأبيه إبقاء لماله وفي الخاوي تزوجت باجنبي وطابت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه مجانا ولا حاضنة له
فله ذلك اه قوله فله ذلك أي الالتزام المفهوم من التزمه ووجهه ان ابن العم له حق حضنة الغلام حيث
لا حاضنة غيره والام ساقطة الحضنة هذا والظاهر ان له ذلك وان طالب النفقة أيضا لأنه هو الحاضن
حقيقة ثم رأيت السائحاني كتب كذلك اه ابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** في أم قالت للقاضي
افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه ففعل القاضي ذلك هل ترجع عليه
فالجواب نعم ففي البرازية قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين
عليه فعليه القاضي فاذا استدانت عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع عليه حتى مات لا تأخذه من
تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من ماله أو من المسألة من الناس لا ترجع على الأب اه والله تعالى أعلم
سئلت عن الحاضنة اذا طلبت من ولي المحضون أجرة مسكن لها وللمحضون فهل تجاب لذلك
فالجواب اذا لم يكن للحاضنة مسكن فعليه أجرة مسكن لها وان كان لها مسكن فلا يجب عليه ذلك قال
في التنقيح بعد كلام طويل في هذه الحادثة والحاصل ان الوجه الوجه لزوم أجرة المسكن والالزام ضياع
الولد اذا لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الافتاء بحججه في النهر تبع الابن وهذان
والطرسوي اه أي من عدم الوجوب عليه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باغ من السنين سبعا
ودخل في الثامنة هل تنتهي حضنته **فالجواب** نعم قال في الفتاوى الهندية الام أحق بحضنة ابنها
الصغير حتى يباغ عمره سبع سنين وبحضنة الأنثى الى بلوغ سنها تسع سنين على ما به الفتوى اه والله تعالى
أعلم **سئلت** في الام اذا سقطت حضنتها بالتزوج وانتقلت الى أم الام فاسكنته معها في بيت زوج
أمه فهل لابي الصغير أخذه منها والحالة هذه **فالجواب** نعم له أخذه منها قال في الهندية ولو تزوجت
الام بزواج آخر وعسك الصغير معها أم الام في بيت الراب فلا بد أن يأخذها منها اه والله تعالى أعلم
سئلت عن ثيب يخاف عليها أبوها من الفساد لانها غير مأمونة على نفسها فاراد أبوها أن يضعها
إليه ويرعاها ويحفظها صونا لمرضه وعرضها هل له ذلك والحالة هذه أم لا **فالجواب** نعم له ذلك
في الهندية مانصه والجارية يعني الأنثى اذا كانت ثيبا لو غير مأمونة على نفسها لا يخلى سبيلها ويضعها
الى نفسه وان كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويخلى سبيلها وتترك حيث أحببت كذا في البدائع
والله تعالى أعلم **سئلت** عن الام المطاعة اذا طلبت أجرة الحضنة ونفقة الصغار من الأب وهو
معسر ولم ترض ان تحضنهم مجانا والجدة أم الأب تقبلهم مجانا فهل يعطون لها دون الام والحالة هذه
فالجواب نعم والمسألة في التنقيح وهذه عبارة حيث كان الأب معسرا يقال للام اما ان تسكن
الصغيرين بغير أجر واما أن تدفعيهما للجدة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك والحكم كذلك لو كان مكان
الجدة عمه قال العلائي والعمه ليست بقيد فيما يظهر وفي الفتاوى الرحيمية والعمه ليست بقيد بل كل
حاضنة في الجدة والأب ليس قيدا أيضا قال ابن عابدين وهذا في أجرة الحضنة وأما أجرة الارضاع فالام
أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية فاذا كان الأب موسرا يجبر على دفع الأجرة للام نظر للصغير

مطلب تزوجت الام باجنبي
فاراد الوصي أخذ
والانفاق عليه من ماله الخ

مطلب أمر القاضي الام
أن تستدين وتنفق على
الصغير لترجع على الأب

مطلب طابت الحاضنة
أجرة المسكن

مطلب تنتهي حضنة
الذكر بلوغه سبعا

مطلب أسكنته الجدة عند
زوج الام فلا بد أخذه

مطلب أراد أبوها ضمها
لخوف الفساد

مطلب طلبت الام أجرة
والأب معسر والجدة أم
الأب تقبله مجانا يعطى لها

ولو كان ثلثه غير مال والاب معسر أو ميت فهل تدفع لها الاجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره في ابقائه عند أمه لكن فيه ضرر عاينه في ماله بخلاف ما لو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من ماله أبيه اه مختصر والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغت من العمر عشر سنين فأراد عمها الامين الرشيد أخذها من أمها وهي لا ترضى فهل له أخذها والحال ما ذكر **فالجواب** نعم له أخذها ولا خيار للبت كافي التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** هل تقدم الاخت الشقيقة على الخالة في الحضنة **فالجواب** ان الاخت الشقيقة تقدم على الخالة عند الكل واختلاف في الاخت لاب هل تقدم على الخالة أو الخالة عاينها قولان حكاهما في البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أخذ ولده من أمه بعد سقوط حضنتها بسكاها فطابت منه الام أن يرسله اليها أحيانا لتنظره وهو يابى من ذلك فهل لا يجبر على إرساله **فالجواب** نعم لا يجبر على إرساله اليها بل هي اذا أرادت ان تراه لا تمنع من ذلك ويمكنها الاب من رؤيته كما أفاده قارئ الهداية في فتاويه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة اشتكت من زوجها انه يضربها ويهينها ويتركها جائعة وتطلب من القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين فهل يجيبها القاضي لذلك **فالجواب** نعم يجيبها الى ذلك ان لم تكن بين جيران صالحين فان كانت بينهم أقرها عندهم قال في البرازية شكت عند القاضي انه يضربها وطابت الاسكان عند قوم صالحين ان علم به زوجه والا فان كان الجيران صالحا أمرها بالقرار عندهم والا أمره بالاسكان بين الصلحاء اه والله تعالى أعلم

مطلب بلغت عشر اقلعها
أخذها من أمها
مطلب تقدم الاخت
الشقيقة على الخالة
مطلب هل يجبر الاب على
رسال الولد لامه المساقطة
الحضنة

مطلب طلبت الزوجة
السكنى بين قوم صالحين

باب النفقة

سئلت عن الجدة التي هل تجب عاينها نفقة أولادها أولاده اذا كان الاب ميتا أو غائبا **فالجواب** نعم تجب عليه نفقتهم والحالة هذه وقد سئل بمثل هذا السؤال قارئ الهداية فأجاب بمأنه نعم تجب على الجدة النفقة اذا مات الاب وان غاب الاب يؤمر الجدة بالانفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأيسر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغير له أب معسر من لا قدرة له على الكسب وله جده من الاب غنى فهل تجب نفقة الصغير وغيره والحالة هذه على الجد **فالجواب** نعم قال في التنقيح فان كان الاب من ناقضى نفقة الصغير على الجد ولم يرجع على أحد بالانفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغير عاراه مهر بالذخيرة قال في الرد الزمن من به مرض مزمن والمراد هنا من به ما عجز عنه عن الكسب كعمى وشلل اه أي وعته وجنون كافي الفتاوى الانقروية والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبي لا مال له وأبوه معسر وأمّه موسرة هل تجبر الام على النفقة عليه من مالها لترجع على الاب اذا أيسر **فالجواب** نعم تجبر على ذلك وترجع في مال الاب اذا أيسر قال الانقروى وان لم يكن للصبي مال ولا للاب أيضا وللام مال قال محمد ان النفقة على الاب دون الام وتجب الام بالانفاق على الولد ويكون ديننا على الاب وهو الصحيح كافي حال غيبة الاب ولم يخاف مالا وللام مال فانها تجبر على الانفاق على الصغير ثم ترجع على الاب كافي الذخيرة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن ابن صغير لا مال له وأب هو جد الصغير ومرفه هل تجب على الجد نفقة هذا الصغير **فالجواب** نعم تجب عليه نفقته قال في الذخيرة رجل مات وترك ولدا صغيرا وابا كانت نفقة الصغير على جده فان كانت الصغير أم موسرة وجده موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام أن لا ينافي ظاهر الرواية اعتبارا بالبراث فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجب على الام كالمدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة ادعت على زوجها بنفقة المماضية منذ سنتين فأجابها بأنه قد ردها عن كل سنة كذا من الدراهم برضاها فأنكرت هي رضاها بذلك فهل حيث ردت أقراره لا يلزمه دفع ما أقر به **فالجواب** انه لا يلزمه دفعه والحالة

مطلب في وجوب النفقة
بالجد اذا مات الاب أو غاب

طلب له أب زمن وجدة
نفي فالنفقة على الجد

طلب له أب معسر وأم
ومرة تنفق الام لترجع
به اذا أيسر

طلب مات الاب فالنفقة
على الجد حيث لا مال
لصغير

طلب لا يقضى بالنفقة
اضية الا اذا سبق قضاء
رضى الخ

هذه والمسئلة في فتاوى قارى الهداية في جواب عن مثل هذا السؤال وهذا نص ما فيها انما يقضى
بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءها ما أوتراض من الزوجين فاذا قالت أنا لم أرض بما قرره
فقد ردت اقراره لانها قد لا ترضى بالقبيل وترضى بالترك أصلاً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن
زوجة كبيرة طابت من زوجها النفقة وهي في بيت أبيها لم تزف الى زوجها فهل تجب لذلك
فالجواب نعم قال في جامع الفصولين تزوج كبيرة وطابت النفقة وهي في بيت الاب بهـ دفعها ذلك
لو لم يطالب الزوج بالنفقة له اذ النفقة حقها والانتقال حق الزوج فاذا لم يطالبها بالنفقة له فقد ترك حقها وهو
لا يبطل حقها وبه يفتى اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل غني له أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن
الكسب هل تجب عليه نفقتها فالجواب نعم تجب عليه نفقتها والحالة هذه في الفتاوى المهدية
ما نصه تجب على الموسر نفقة كل ذي رحم محرم صغيراً أو أنثى ولو كانت الأنثى بالغه قادرة على الكسب
بشرط الفقر فاذا ثبت يسار الاخ المذكور وجب عليه نفقة أخته والقول لمنكر اليسار بمنه والبيته
لمدعيه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجرة القابلة هل تكون على الاب أو على الام فالجواب
انها تكون على من استأجرها قال في الدر المختار وأجرة القابلة على من استأجرها من زوجة أو زوج
ولو جاءت بلا استتجار قيل عليه وقيل عليها قال المحقق ابن عابدين ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع
القابلة معطى له يعود الى الولد فيكون على أبيه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة الناشئة
المتنعة من الرجوع الى بيت زوجها بهـ يروجه شرعى هل تجبر على العود الى بيت زوجها وهل تكون
بذلك عاصية فتعزروا بما اذا يكون تعزيرها فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال للشيخ العباسي مفتي
الاقليم المصري فاجاب بقوله تؤمر الزوجة بالزمن مسكن زوجها الشرعى الخالي عن أهله وأهلها
اللائق بهـ ما اذا أوفاهما مجمل المصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية حيث لا مانع فاذا خرجت في هذه
الحالة منه بغير اذنه كانت ناشئة لان نفقة لها مادامت كذلك ولا يقرها القاضي على النشور لانه معصية
بل تؤمر بالعود اليه ازالة المعصية وتعزير بما يليق بهما اذ كل معصية ليس فيها حد متدر فيها التعزير
بحسب ما يراه الحاكم كما صرحوا به وفي الخيرية ما نصه تكون ناشئة بامتناعها عن التحول معه فتسقط
نفقتها بهـ ويلزمها التعزير لا ارتكاب المعصية ولو قضى القاضي بهم الا يجوز فقد نصوا جميعاً بان من القضاء
الباطل القضاء بنفقة الناشئة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة ادعت على زوجها بكسوى
ماضية فاقربها وانما باقية في ذمته هل يؤخذ بهذا الاقرار وهل يلزم القاضي أن يستفهم منه هل لزمك
ذلك بقضاء أو تراض منك أم لا فالجواب ان الكسوة الماضية انما تقر في الذمة بقضاء أو تراض
فاذا أقر الزوج انها في ذمته ألزم بها ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن
الدعوى حتى تدعى الزوجة ان لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض كذا في فتاوى قارى الهداية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن جد من الام التزم بنفقة ابن بنته الصغير ونهدها فانفق عليه مدة
ثم أراد الرجوع عن هذا الالتزام فهل له ذلك والحال ان نهده لم يكن في ضمن خلع لابنته أجيبوا وتزوجوا
فوجب له بان له الرجوع عن ذلك الالتزام لانه من قبيل الالتزام ما لا يلزم حيث لم يكن في ضمن الخلع
وقد رفع مثل هذا السؤال الى حامد أفندي فاجاب عنه كذلك ونقل قبل هذا عن العلامة الشلبى ان هذا
التكفل غير لازم اذ هو التزام ما لا يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا خالها أو طلقها لانه حينئذ وقع بدلا
عن تخليصها بنفسها اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن فقيرة عاجزة عن الكسب لها أولاد أغنياء
فهل تجب نفقتها عليهم جميعاً بالسوية فالجواب نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح كافي التنقيح
وقوله بالسوية أى يستوى فيها الذكر والأنثى وقيل كالأرث وبه قال الشافعى كافي المختار والله تعالى
أعلم **سئلت** هل يحبس الاب في نفقة أولاده فالجواب ان امتنع الاب وأجلد من الاتفاق على

مطالب كبيرة طلبت النفقة
وهي في بيت أبيها لذلك

مطلب ينفق على شقيقته
الفقيرة

مطلب فيمن تكون عليه
أجرة القابلة

مطلب لانفقة للناشئة
وانها تزرع على النشور

مطلب الكسوة الماضية
تتدر في الذمة بقضاء
أو رضى

مطلب فيمن التزم بنفقة
ابن بنته وان له الرجوع
عن التزامه

مطلب تجب نفقتها على
أولادها الأغنياء

مطلب اذا امتنع الاب
وأجلد عن النفقة يحبس

الولد يحبس ولا يحبس في دين الولد غير النفقة قال في تنجية الفتاوى نقلا عن البحر الرائق لا يحبس
 الابوان والجدان الا في النفقة لولدها اه وفي التنقيح من باب الحبس لا يحبس الابدين ولده الا ان أبي
 من النفقة عليه اه وفيه أيضا لا يحبس أحد الابوين والجدتين الا في النفقة لولدها اه والله
 تعالى أعلم سئلت عن صبي تمت حضنته فاراد أبوه أن يأخذه من أمه فالتزمت الام بالانفاق
 عليه الى ان يبلغ اثنتي عشرة سنة من مالها والتم أبوه أن لا يأخذه منها الى تمام تلك المدة فهل يكون هذا
 الالتزام من الطرفين معتبرا ليس لاحدهما الرجوع عنه أولا يكون معتبرا فالجواب انه لا يكون
 معتبرا لامنه ولا منها وقد سئل الخیر الرملي عن مثل هذا فاجاب بقوله لا يلزمه ماما التزما اذ هو التزام
 ما لا يلزم اه والله تعالى أعلم سئلت عن الزوجين اذا اختلفا في يسار الزوج فهي تدعيه وهو
 يدعي العسر وأقام كل منهما ما يئنه على دعواه فاي البينتين تقدم فالجواب ان بينهما تقدم قال في
 الهندية وان قال أنا ميسر وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا ان تثبم المرأة البينة على يساره فان
 أقامت البينة انه موسر قضى عليه بنفقة الموسرين وان أقاما البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم يكن
 له ما يئنه وطابت من القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنة فان
 أخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين
 وان لم يتقاطعا بلفظ الشهادة بشرط العددين والعدالة في هذا الخبر اه معزيا للحنابلة والله تعالى أعلم
 سئلت عن امرأة خاصمت زوجها في نفقة ماضية لم يقدرها القاضي ولم يتراض بها عليها هل
 لا تجاب لذلك فالجواب نعم لا تجاب لذلك قال في الهندية نقلا عن المحيط ان خاصمت المرأة زوجها
 في نفقة ماضية من الزمان قبل ان يفرض القاضي لها النفقة وقبل ان يتراض بها على شيء فان القاضي
 لا يقضي لها بنفقة ماضية عندنا اه هو فائدة في اذ فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضيا
 على نفقة كل شهر كذا فاضت أشهر ولم يعطها شيء يأم من النفقة وقد استدان فأنفقت أو أنفقت من مال
 نفسها ثم ماتت أو مات زوجها سقط ذلك كله عندنا وكذا لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من
 النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذ فرض القاضي لها النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما اذا
 أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدان ثم مات أحداهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد
 رحمه الله تعالى وهو الصحيح وكذا في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في الهندية عن المحيط
 والله تعالى أعلم سئلت عن أيتام فقراء لهم عم وأم غيبان فهل تكون نفقتهم عليهم ما على قدر
 ميراثهم ما فالجواب نعم يجب عليهم ما أثلاثا كالأول ولو كانت الام فقيرة فالجميع على العم وكذلك
 يجب نفقة الاخ الفقير على أخيه الموسر ان كان صغيرا أو بالغار من أعمى وكذلك نفقة العم الفقير على
 أولاد أخيه الأغنياء ان كان صغيرا أو بالغار من أعمى وعامة في فتاوى قارى الهداية والله تعالى أعلم
 سئلت عن نفقة الزوجة الماضية هل لا تصير ديناء على الزوج الا بالقضاء أو التراضي فالجواب
 نعم لا تصير ديناء في ذمة الزوج الا باحدهما لانها أصلية وليست بعوض عندنا فلم يستحكم الوجوب فيها
 الا بالقضاء أو الرضى كما في البحر وغيره من المعتمدات والله تعالى أعلم سئلت عن زوج التزم نفقة
 زوجته الماضية الحالية عن القضاء والرضى يظن انها لزمه فاجبت بان التزامه غير صحيح لتصر بحم
 بان من التزم فلا يلزمه ظنا لا زومه فلا يلزمه والله تعالى أعلم سئلت عن الزوجة التي مات زوجها
 هل لها نفقة في ماله مادامت في العدة أم لا فالجواب لا نفقة لها فيها قال الكفوي ولا نفقة للتوفي
 عنها زوجها سواء كانت حاملا أو غير حامل الا اذا كانت أم ولد وهي حامل اه وفي التنوير لا نفقة لمعدة
 الموت مطاوعة الا اذا كانت أم ولده وهي حامل اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة معسرة ولها
 دار تسكنها ولها أخ غني فهل يجب عليه نفقتها والحالة هذه فالجواب نعم ولا يمنع من ذلك ما كنها الدار

مطلب التزمت الام بالنفقة
والايبان لا يأخذه لا يصح

مطلب بينة الزوجة ان
زوجها موسر مقدمة

مطلب طلبت النفقة
لماضية لا تجاب حيث
لم تكن مقترة
مطلب اجتمعت لها نفقة
ماضية فماتت أو مات

مطلب لا ينام أم وعم
ننيان فالنفقة عليهما أثلاثا

مطلب النفقة الماضية لا
تصير ديناء بالقضاء ولا رضى
مطلب التزم نفقة زوجته
الحالية عن القضاء والرضى
فالترامه باطل

مطلب لا نفقة للتوفي عنها
في العدة

مطلب ينفق على شقيقته
الفقيرة التي لها دار تسكنها

الا ان تكون كبيرة زائدة على حاجتها فتبيع ناحية منها اتفق من ثمنها على نفسها ويبقى منها قدر كفايتها
 قال في الخاتمة معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال الخصاف يجبر
 قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاف والقول الاول قول شريح فانه قال اذا كان للانسان دار
 يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذي رحم محرم وقرق بين ذوى الارحام وبين
 الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين لا يمنع ذلك وجوب النفقة وعدمها لكل سواء ومالك
 الدار لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى
 وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة يمكنه ان يبيعها ويشترى بثمنها خسيصة وينفق الفضل على نفسه
 فحينئذ لا تجب له النفقة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزوجة اذا فرض لها القاضي النفقة
 فانفقت على نفسها من مالها سنة أو سنتين هل لها ان ترجع بذلك على الزوج والحالة هذه فالحجواب نعم
 لها ذلك ففي الفتاوى الانقروية مانصة ولو انفقت من مالها بعد الفرض أو التراضي لها ان ترجع على
 الزوج لان النفقة صارت ديناً عليه وكذا اذا استمدت على الزوج سواء كانت استمدتها باذن القاضي
 أو بغير اذنه غير انها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغيرم أن يطالب الزوج
 بما استمدت وان كانت باذن القاضي لها ان تحصيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وهو فائدة اذن
 القاضي بالاستدانة اه **فان قلت** ما معنى الاستدانة التي يأذن بها القاضي فالحجواب ان معناها
 أن يقول القاضي لها اشترى اللحم والخبز والكسوة وكلى والبسى لترجى بثمنها على الزوج لان يقول
 استقرضى على الزوج لان التوكيل بالاستقراض على الغير لا يصح نقله الانقروى عن خزائن المفتين
 ثم رأيت في رد المحتار مانصة ذكر الخصاف وتبعه الشارحون انها الشراء بالنسيئة لتفرض الثمن من مال
 الزوج وفي المجتبى انها الاستقراض بخرو ونقل القهستاني الثانى عن صدر الشريعة وفي اليعقوبية
 انه الاولى قال في الدر المنثور لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول ثم اجاب
 عن هذا الاستدانة بطول فراجع اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مطلقة خرجت من منزلها
 الذى طلقت فيه ولم ترض بالسكنى فيه فهل لا تستحق نفقة العدة حينئذ فالحجواب لا تستحقها والحالة
 هذه قال الانقروى اذا خرجت المطلقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة مادامت باقية كان
 النكاح باقياً من وجبه ولو نشزت في حال قيام النكاح من كل وجه لم يكن لها النفقة والسكنى فكذا
 اذا نشزت حال قيام النكاح من وجه اه وقال أيضاً المعتدة اذا لم تازم بيت العدة بل تسكن زماناً وتخرج
 زماناً لا تستحق النفقة لانها ناشزة اه معزياً بالخاتمة والله تعالى اعلم **سئلت** عن المطلقة اذا ادعت
 الحمل وأنكره المطلق فهل يقبل قولها ولها النفقة الى انقضاء عدتها فالحجواب ان القول قولها
 وقد رفع من هذا السؤال لابن نجيم فأجاب بقوله القول قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قابلية
 ولادة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء عدتها اه وفي الفتاوى السراجية اذا ادعت انها حامل
 فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهى ستان فقالت كنت اظن انى حامل وتبين لى
 خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان طالبت المدة اه والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن خلع زوجته على مهرها ونفقة زمن عدتها ثم ذكرت انها حامل وطابت من القاضي
 ان يفرض لها نفقة فهل يقبل قولها ويفرض لها القاضي النفقة فالحجواب نعم يقبل قولها في ذلك
 ويفرض لها القاضي النفقة كما نقله الكفوى في الخلع من فتاوى على أفندى وفي الوقائع المصرية سئل
 عن طالق زوجته بانناطاناها حائل وفرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر ثم ظهر بها حمل وطلبت
 النفقة فأجاب بقوله على الرجل المذكور الاتفاق على معتدته مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكر
 على الوجه المذكور اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل تجب نفقة الولد الكبير العاجز عن الكسب

مطلب فرضت له النفقة
 فانفقت من مالها ترجع بها

مطلب في بيان معنى
 الاستدانة

مطلب خرجت المطلقة في
 عدتها لا نفقة لها

مطلب في المطلقة اذا ادعت
 الحمل

مطلب خالعتها ثم ادعت
 الحمل

مطلب تجب نفقة الولد
 الكبير العاجز على أبيه

على أبيه فالحق أن قال في الدر المختار وكذا يجب لولده الكبير العاجز عن الكسب كإنه مطلقا
 وزمن ومن يلحقه العار بالكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك اهـ وكتب ابن عابدين ما نصه قوله لولده
 الكبير فإذا طالب من القاضي أن يفرض له النفقة على أبيه أجابه ويدفعها إليه لأن ذلك حقه وله ولاية
 الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا أطعمك ولا أدفع اليك لا يجب وكذا الحكم في نفقة كل محرم اهـ
 معزى بالبحر والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل تزوج امرأة وعقد عليها عقد استحوا وامتنع من
 الدخول بها والانفاق عليها وهي عند أبيه لم يطلب زفافها ولو طامه لا جابته مطيعة فلا مانع من جانبها
 أصلا فإذا طالبت منه النفقة فهل يجب عليه نفقتها والحالة هذه فالحق أن يجب عليه نفقتها قبل
 الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطالبها الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت
 نفسها بحق كذا في التنقيح نقلا عن البرازية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن له زوجة لها أولاد
 كبار أسكنهم معها في بيت زوجها وهو يريد منعهم من السكنى معه فهل له ذلك فالحق أن لا
 منهم من السكنى معه قال في الدر المختار وكذا يجب لها السكنى في بيت خال عن أهله سوى طفله الذي
 لا يفهم الجامع وأمه وأم ولده وأهله ولو ولدها من غيره اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن امرأة لها
 ابن أخ موسر وهي فقيرة عاجزة عن الكسب فهل يجب نفقتها عليه فالحق أن نعم والمسألة في التنقيح
 والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن له أم فقيرة عاجزة عن الكسب وهو بالغ فقير كسوب فهل عليه
 أن يدخلها معه في نفقته ونفقة عياله فالحق أن نعم عليه ذلك قال في الخلاصة المختار في الفقير
 الكسوب أن يدخل الابن في نفقته اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن له ابن كبير مشغول بتحصيل
 العلوم الشرعية النافعة هل يجب عليه نفقته فالحق أن نعم عليه نفقته قال العلامة الحلواني
 وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن
 الكسب لا يمتدون إليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم م إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا العقلية
 والخلافات الزكيكة وهذيانات الفلاسفة وفيهم رشد والالتجبال لسان الحكم وفي الحاوي الزاهدي
 قال الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي لم على المسلمين كفاية طالب العلم إذا خرج للطالب حتى لو امتنعوا
 عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الزكاة إذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه
 على الجاهل وعن أبي حفص الدفع إلى من عليه دين ليقضى دينه أحب إلى من الدفع إلى فقير لم يكن عليه
 دين اهـ من التنقيح والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الصغير المحضون إذا فرض له القاضي على أبيه كل
 شهر سنتين قرشا ومضت أشهر منذ الفرض لم يدفع الأب فيها شيئا لأمه هل يسقط ذلك بعض هذه المدة
 بعد الفرض أو يكون ديناً على الأب يجب عليه دفعه لأمه فالحق أن نعم عليه أن يكون ديناً على الأب فعليه
 دفعه لأم الصغير كما أجاب بذلك صاحب الفتاوى المهدية أخونا ومريكم في الدرر للشيخ محمد العباسي
 وهذه عبارته إذا قضى القاضي بنفقة الزوجة أو الصغير ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره
 الزيلعي في نفقة الصغير من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرض بعض المدة بالاستدانة
 بامر القاضي ونقله عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وعليه العمل الآن
 وفي رد المختار أنه مخالف لا طلاق المتون والشروح وكافي الحاكم اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن
 المسكن الشرعي الواجب للزوجة على زوجها ما هو فاجبت بما في الخبرية وهذا نصه في المسكن الواجب
 عليه شرعاً على الصحيح بيت له مرافق وغاق على حدة فلا بد له من بيت خلوة ومطبخ ويشترط أن لا يكون
 في الدار أحد من أجناسها يؤذيها أو تكون بين جيران صالحين وإن تكون مأموماً عليها فيه ويتمكن
 زوجها فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به فاطبة اهـ وبعضهم اعتبر أن كانت من أشرف الناس
 يلزم الزوج بدار مستقلة وإن كانت من الأوساط يكفيها البيت المنفرد من الدار اعتباراً للسكنى بالنفقة

مطلب في وجوب النفقة
قبل الزفاف

مطلب للزوج منع أولاد
زوجته الكبار من السكنى
معه

مطلب عليه نفقة عتقه
الفقيرة

مطلب يدخل الولد الفقير
الكسوب أبويه في نفقته
مطلب يجب نفقة الولد
الكبير المشغول بتحصيل
العلم على أبيه

مطلب نفقة الصغير
المفروضة لا تسقط بعض
أشهر

مطلب في بيان المسكن
الشرعي

فإنه ان يكون على حسب حاله أو بهضمه اكتفى بذلك مطلقا والذي مال إليه المحقق ابن عابدين في رد المحتار
 اعتبار الحال وإن ينظر إلى ما تحصل به العاشرة بالمعروف قال الله تعالى ولا تنصروهن أنفسهن وأهلهن
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن زوجة غاب عنها زوجها أو سافرت فرائس عيا ونزكها بالنفقة ولا منفق
 فطالب من القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وإن يأنها بالأسنة دانة على زوجها المترجع عليه إذا حضر
 من سفره فهو لللقاضي ذلك والحالة هذه **الجواب** نعم للقاضي أن يفرض لها عليه النفقة حيث كان
 سفره مسافة القصير ولم يترك لها نفقة ولا منفقا وإن أمرها بالأسنة دانة عليه حتى ترجع إذا حضر وذلك
 بعد تحليفها أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا استطاعة مضت عندها أو بعد إقامة يئنة على
 النكاح أن لم يكن القاضي عالما به وتقبل اليئنة للقضاء بالنفقة لابلانكاح وهذا على قول زفر وهو المفتى به
 كافي الفتاوى الهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنت للقاضي وطابت منه نفقة على
 زوجها الحاضر بالبلد الغائب عن مجلس القاضي ففرضها عليه حال غيابه عن مجلسه هل يصح ذلك
الجواب أنه لا يصح ذلك ولا يعتبر والمسئلة في الخيرية والبهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن نفقة
 الزوجة على زوجها هل هي واجبة بصفة اليسر والغنى حتى لو كان فقيرا عاجزا عن الكسب تسقط عنه
 أم لا **الجواب** أنها تجب عليه مطلقا سواء كان فقيرا أو غنيا قال ابن مالك في شرح المجمع نفقة الزوج
 والولد الصغير واجبة مع الفقر حتى لو كان عاجزا عن الكسب لكونه مقة مديتكف الناس وينفق
 على زوجته وولده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغير لا مال له وأبوه معسر وجده من الأب
 غنى هل تجب النفقة حينئذ على الجد وإذا قلتم نعم وأنفق هل له الرجوع على الأب إذا أبسر أجيبوا وتزوجوا
 ففاجبت بقولي نعم إن الجد يؤمر بالانفاق عليه وفي رجوعه على الأب خلاف والصحيح من المذهب
 أن الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد قال في نتيجة الفتاوى صغيره أب معسر وجد
 أو الأب مؤمر بالانفاق عليه ويكون ذلك دينا على الأب والصحيح من المذهب أن الأب الفقير
 ملحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تزوج امرأة ودفع
 لها نفقا ولم يزوجها به جاءته بدون جهاز هل له مطالبة بذلك وتجبر هي عليه **الجواب** قال الامام
 القاضي جلال الدين للزوج أن يطالبها بالجهاز بقدر ما أعطاها من النقد على عرف الناس وعاداتهم اه
 وصحح خلاف ذلك لمقابل المهر بالبضع ونقل ابن عابدين في باب المهر من حواشيه على الدرر ما يمد توفيقا
 وهو أن المدفوع إذا كان من المهر الموقوف عليه فلا مطالبة له بشيء من الجهاز والأفله الطالب لكونه
 كالمبسة بشرط العوض ثم قال لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان موقوف عليه لانه
 وإن ذكر على أنه مهر لا يمكن من المهر عادة إن كثرة لكثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان
 مهر من لا جهاز لها أقل من مهر ذات الجهاز وإن كانت أجل منها ويجاب بأنه لما صرح بكونه مهر أو هو
 ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعبه بالمعنى وهذا أي كونه
 كالمبسة بشرط العوض غير معروف في زماننا بل كل أحديه لم أن الجهاز للمرأة إذا طلقها تأخذ منه كاه
 وإذا ماتت يورث عنها وانما يزيد المهر طمأنينة في بيت به وعوده إليه ولولده إذا ماتت اه والله تعالى أعلم
سئلت عن الزوجة إذا أسكنها زوجها في بيت من دار له غلق على حدة ومراقته من الكنيف والمطبخ
 مشتركة بينهما وبين ضرتها فطلبت من زوجها أن ينفق عليه مرافق تخصه فهل تجاب لذلك **الجواب**
 نعم تجاب لذلك كما أجاب به الخبير الرمي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الزوجة الناشرة
 هل تسقط نفقتها المفروضة بنشورها **الجواب** نعم تسقط به المفروضة لا المستدانة في الأصح
 كافي الدر المختار قال محشي ابن عابدين رحمه الله تعالى يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة
 ثم نشرت سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فانها لا تسقط اه

مطلب في فرض نفقة
 الزوجة على زوجها الغائب

مطلب فرض النفقة على
 الزوج الغائب عن مجلس
 القاضي لا يصح
 مطلب تجب النفقة على
 الزوج غنيا أو فقيرا

مطلب في نفقة الصغير على
 جده

مطلب دفع لزوجه نفقة
 وزفت اليه بالجهاز

مطلب للزوجة بيت
 شرعى له مرافق تخصه
 مطلب تسقط النفقة
 المفروضة بالنشور

والله تعالى أعلم

(كتاب الايمان)

سئلت عن آدم قائلاً والله لا ضرب بن زيد ولم يوفقه بوقت ومضى شهراً فكثر ولم يبقه على الضرب فهل لا يحنت والحالة هذه فالجواب انه لا يحنت والحالة هذه نعم اذا هلك الحالف أو المخلوف عليه يحنت في آخر جزء من حياته قال في الدرر يجب أن يعلم أن اليمين بالله تعالى نوعان نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع من ذلك على وجهين اما ان يكون مطلقاً أو مؤقتاً فاما المطلق في الاثبات بان قال مثلاً والله لا كلن هذا الطعام أو والله لا شرب هذا الشراب ولم يبقه بل اليوم وما أشبهه فالبر فيه انما يكون بتحصيل الاكل أو الشرب في العمر وفوات البرم لاله الحالف أو المخلوف عليه حتى انه في هذه المسئلة اذا هلك الطعام بان احترق أو أكله غيره وما أشبهه ذلك أو مات الحالف يقع الحنت وتلزمه الكفارة ونعامة فيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال زوجته ان كلم ولدي هذا أحد فانت طالق فكلمه الحالف نفسه فهل تطلق فالجواب لا تطلق بتشكيمه اياه اذ لم يدخل في عموم النكرة وهذه المسئلة من افراد قاعدة المعرفة لا تدخل تحت النكرة وهي في الاشياء قبل المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء يعني اذا قال ان كلم غلامي هذا أحد أو قال ان ألبست هذا القميص أحد أو قال ان دخل دارك هذه أحد فانت طالق لا يدخل الحالف الا ان ينوي دخول نفسه حتى لو كلم الحالف غلام نفسه أو لبس ذلك القميص أو دخلت دار نفسه اتملك لم تطلق لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة لانهم اضمنه ان فلا يحتمل وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذ المراد بياض المتكلم وبتائه في قوله ألبست وبكاف الخطاب في قوله دارك المعرفة فلا تدخل تحت النكرة وهي قوله أحد وكذا لو قال زوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور وقوله الا المعرفة في الجزاء أي فانه تدخل في النكرة كما اذا قال ان كلم غلامي هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة بقاء الخطاب لكنها وقعت في الجزاء فلم يمنع دخولها تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة أخرى فانه حينئذ لا يعتنع أن تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملتين كالكلامين المختلفين ونعامة في الحوى عليه هذا وأما النكرة فتدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار أحد فكذا والدار له أوله يره فدخلها الحالف حنت لتكثيره أي لتكثير الحالف نفسه حيث لم يعينها بإضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالإشارة اليها لم يتعين مال كذا أه من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ان أكلت اليوم خبزاً فكذا ثم قال عذبت بالخبز خصوص خبز الشعير هل تعتبر بنية فلا يحنت بغير خبز الشعير فالجواب نعم تعتبر بنية ديانة أي فيما بينه وبين الله تعالى لا قضاء قال في التنوير ما نصه قال ان أكلت أو شربت أو لبست ونوى من ينالم يصدق أصلاً ولو ضم لقوله ان أكلت طعاماً أو شرباً أو ثوباً دين اذا قال عذبت شيئاً دون شيء لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فتم كالتكثرة في سياق النفي والاصل أن النية انما تصح في المأخوذ ثم أشار صاحب التنوير الى ما هو كالملة لقوله دين بقوله نية تخصيص العام تصح ديانة لا قضاء به يفتى أه مع زيادة من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت فبين حالف على زوجته بالطلاق أن لا تخرج الا بذنه فذن لها في الخروج مرة فخرجت ثم خرجت ثانياً بلاذنه فهل يحنت بذلك فتطلق فالجواب نعم يخرجها بلاذنه يقع الطلاق قال في التنوير لا تخرج الا بذنه شرط لكل خروج اذن بخلاف الا ان أوحى آذن لك لانه للغاية ولو نوى التعدد صدق أه مع مزيد من شرحه الدرر وجه الفرق في حواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ان فعلت كذا فانا يهودي أو نصراني أو كافر بالله تعالى ثم فعله فهل يحكم عليه بالكفر فالجواب أن تعاقب الكفر

مطلب المعرفة لا تدخل
تحت النكرة الا في الجزاء

مطلب النكرة تدخل
تحت النكرة

مطلب في تخصيص العام

مطلب لا تخرج الا بذنه
شرط لكل خروج اذن

مطلب قال ان فعلت كذا
فهو يهودي الخ

بالشرطين وانما الكفر فالاصح انه لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده انه يمين وعليه كفارة اليمين وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بما شره الشرط في المسئلة تقبل بكفر لزاما بالكفر وعليه تجديدا لاسلام والتمسك كافي الدر المختار وقاوى شيخ الاسلام على أفندي والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن نذر الله على أن أصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم خمسمائة مرة لاهل يلزمه الوفاء بذلك فالجواب نعم يلزمه الوفاء به قال في الدر المختار ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا مرة وقبل لا اه وكتب عليه محشيه ابن عابدين مانعه قوله لزمه لان من جنسه فرضا وهو الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة في العمر وتجب كل ما ذكر وانما هي فرض عملي قال الحلبي ومنه يعلم انه لا يشترط كون الفرض قطعيا اه طحاوي قوله وقبل لا لعل وجهه اشتراط كون الفرض قطعيا اه الحلبي اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن قال في وقت غضبه على زيد ان كلمت زيدا فعلى التصديق بمائة ريال من الريال الفلاني يريد بذلك الامتناع من كلامه ثم كلفه اذا يلزمه فالجواب انه يخير بين أن يفي بنذره أو يعطى كفارة يمين قال في الدر المختار ثم ان المعلق فيه نفسه يل فان علقه بشرط بريده كان قد غاثي أو شفي مرضي يوفي وجوبه وان وجد الشرط وان علقه عالم برده كان زنيته بقلة مثله لا تخفى وفي بنذره أو كفر ليمينه لانه نذر بظاهره يمين بخلافه فيجوز ضرورة اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن نذر أن يتصدق بكذا على فقراء المحل الفلاني فتصدق بذلك على فقراء محل غيره هل يجوز ذلك أولا يبرأ الا بالتصدق على فقراء ذلك المحل فالجواب انه يجوز له الصرف الى فقراء محل آخر قال في الدر المختار فقراء مكة جاز الصرف لفقراء غيرهم لما تقر في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يختص بشئ اه أي لا يختص بزمان ولا مكان ودرهم وقرير ولو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز وكذا لو عمل قبله وتعامه في رد المختار والله تعالى أعلم ﴿ سئلت ما هي اليمين الغموس وما هي اللغو وما هي المنعقدة التي تجب فيها الكفارة بالحنث فاجبت في ما في الهدي وهدائمه اليمين بالله تعالى ثلاثا أنواع غموس وهي الخاف على اثبات شئ أو نفيه في الماضي أو الحال فيتعهد الكذب فيه فيأثم صاحبها وعليه الاستغفار والتوبة دون الكفارة ولغو وهي أن يخاف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه بان يقول والله قد فعلت هذا وهو ما فعل وهو يظن انه فعل أو رأى شخصا من بعيد وقال والله انه زيد ووطنه زيد او هو عمر وأوطا اثر فقال والله انه لقراب ووطنه غرابا وهو حدة فهذه ترجوان لا يؤاخذ بها صاحبها واليمين في الماضي اذا كانت لا عن قصد لاحكام لها في الدنيا والآخرة عندنا ومنعقدة وهو أن يخاف على أمر في المسئلة تقبل أن يفعله أولا يفعله وحكمها الزوم الكفارة عند الحنث كذا في الكافي والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو ان يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو أن يخاف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتخير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فينبذ فيه الحنث ونوع يستوي فيه البر والحنث وذلك في الاباحة فيتخير بينهما ما وحفظ اليمين أولى كذا في المبسوط اه فليحفظ فانه مهمم والله تعالى أعلم ﴿ سئلت اذا حلف انسان بالله انه يفعل كذا غدا ولم يفعل فوجبت عليه الكفارة فاخذوا التكفير بالا طعام فهو هل يكفيه أن يفدي عشرة مساكين أو يعشيهم أولا بد أن يفديهم ويعشيهم ولا يكفيه أحد الامرين وهل اذا غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لا يجزئيه أجيبوا توجروا فالجواب انه لا بد أن يفعل الامرين ولا بد أن يكون الذين عشاها هم الذين غداهم قال في رد المختار فيعشيهم ويفديهم اه وقال في الهندي ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز اه وفيها أيضا وطعام الاباحة أكلتان مشبعتان غدا وعشاء أو غدا آن أو عشا آن أو عشاء وصورا اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان ففعله الله يروا دخله فهو هل

مطلب نذر أن يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم كل
يوم كذا مرة

مطلب النذر المعلق فيه
تفصيل

مطلب نذر لفقراء مكة
جاز الصرف لغيرهم

مطلب في أقسام اليمين

مطلب في كفارة اليمين
لا بد أن يفدي عشرة فقراء
ويعشيهم

مطلب حلف لا يدخل فلان

لا يحنت بذلك فالحجاب ثم لا يحنت بذلك كما أتى به الرمي وهذا الغطاء لا يحنت ولا تتحل البهائم
 على الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا تحرنى الطلاق الثلاث انك من أهل النار
 هل يقع الطلاق على زوجته بذلك فالحجاب لا يقع عليها الطلاق باجماع أئمتنا ووجهه الشك
 والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا الله عز وجل كما صرح جوابه في عدة أنت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يطاع
 على ذلك بحال وكذا لو قال ان كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنت لانه محتمل فلا يقع بالشك
 كالحلف بسبب طير طاف أحدهم انه غراب والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنت أحدهما وكذا لو قال
 لما ان كان رأسي أنقل من رأسي فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه مخلصا من الخيرية والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن قال على الطلاق الثلاث لا أفعل كذا فهل يكون عينا بالطلاق حتى لو فعل
 المحلوف عليه يقع الطلاق فالحجاب نعم لجريان العرف به في الطلاق حتى صار بمنزلة ان فعلن
 فانت طالق فيقع بوقوع الشرط قال الامام الغزالي رحمه الله تعالى حسمنا قوله عنه في الخيرية وفي ديارنا
 صار العرف قائما في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتداء بوقوع
 الطلاق من غيرية كما هو الحكم في الحرام يلزم في وعلى الحرام قال ومن صرح بوقوع الطلاق به
 للتعريف في ديارهم الشيخ قاسم في تصحيحه لمختصر القندوري **فائدة** رجل قال لزوجته ان لم أطعنك
 اليوم ثلاثا فانت طالق ثم ندم وأراد تخاصا وطريقا قاله دم طلاقها اذا يصنع فالحجاب ان الحيلة
 في ذلك ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه الفتوى ان يقول لامرأته في اليوم أنت طالق
 ثلاثا على ألف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا أقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بارا
 في عينته ولا يقع عليه الطلاق لانه طاقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق اردها وبهذا لا يخرج
 كلام الزوج من أن يكون تطليقا فأداه في الخاتمة والله تعالى أعلم

مطلب قال على الطلاق
 انك من أهل النار لا يقع

مطلب في الحلف بقوله
 على الطلاق

مطلب في الحيلة اذا قال
 ان لم أطعنك اليوم ثلاثا
 فانت طالق

كتاب الحدود

سئلت عن ادعى على آخر بما يوجب الحد فأنكر فهل تتوجه عليه البمين فالحجاب لا تتوجه
 عليه البمين وقد سئل عن ذلك فأرى الهداية فاجاب بما نصه ان ادعى عليه ما يوجب الحد
 فأنكر لا يستخاف لان الحد لا يستخلف فيها وان ادعى ما يوجب التعزير وأنكر استخلف فان نكل
 عزرا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقربا بالسرقه ثم رجع عن اقراره هل يعتبر رجوعه فيه بدرو
 عنه الحد فالحجاب انه يدرو عنه الحد والحالة هذه ففي المنع ان الرجوع عن الاقرار في السرقة
 والسرقه صح كالرجوع في الزنا قال في الخيرية وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر
 الاقرار لا يقبل الشهادة عليه بالاقرار انكون انكاره رجوعا عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 فيمن ادعى عليه ان الزنا بزوجته فأنكر المدعى عليه فاقى المدعى بشهود ثلاثة شهدوا عليه به فهل
 لا تقبل شهادتهم فلا يحد المدعى عليه فالحجاب ان ابن نجيم سئل عن ذلك فاجاب بقوله لاحد عليه
 عقوبة عدم كمال النصاب وعلى الشهود حد القذف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقربا زنا مرة
 واحدة هل يقام عليه الحد بذلك أو حتى يتكرر الاقرار فالحجاب انه لا يقام عليه الحد حتى يتكرر
 منه الاقرار أربع مرات كل مرة في مجلس وكل أقربا زنا في الرابعة قال في الغرر ويثبت
 بشهادة أربعة في مجلس بالزنا لا الوطء أو الجماع فيسألهم الامام عنه وكيف هو وأين زنى ومتى زنى
 وعن زنى فان بينوه وقالوا رأينا وطئها في فرجها كالمروء في المكحلة وعدلوا سرا وعلمنا حكمه وباقرار
 العاقل البالغ أربع مرات في أربعة مجالس زناه كل مرة الامرة رابعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 رجل ثبت عليه اللواط فاذ يلزمه فالحجاب انه يلزمه التعزير بنحو الاحراق بالدار وهدم الجدار

مطلب لا تتوجه البمين على
 من أنكر ما يوجب الحد

مطلب اذا رجع عن الاقرار
 بالسرقه يدرو عنه الحد

مطلب شهيد ثلاثة بالزنا
 يحدون حد القذف

مطلب أقربا زنا لا يقام
 عليه الحد حتى يتكرر
 اقراره أربع مرات

مطلب فيمن ثبت عليه
 اللواط

والتكيس من محل مرتفع باتباع الاتجار وفي الحاي والجلد أصح وفي الفخ يزرو بسجن حتى يموت
أو يتوب ولو اعتاد اللواط فله الامام سياسة اه من الدر المختار والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن
تزويج امرأت ودخل بها ثم ماتت أو طافت وبقي مجردا عن الزوجة فزني باجنبية فهل يعد محصنا فيجوز
بالرجم أولا يعد محصنا فيجوز بالجلد فألجواب انه محصن فيرجم قال في الدر المختار وأعلم انه لا يجب بقاء
النكاح لبقائه أي الاحصان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وبقي مجردا وزني رجم اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت
عن اللواط هل لا تثبت الا بربعة شهود كالزنا أو تثبت بشاهدين عدلين فألجواب
انه لا تثبت بشهادة عدلين فلا يتوقف ثبوتها على أربعة فليست كالزنا في ذلك وتنفارقه في أمور أخر
ذكرها ابن عابدين في الرد حيث قال (تنه) للواط أحد أحكام أخر لا يجب بها المهر ولا العدة في النكاح
الفاسد ولا في المأني به الشبهة ولا يحصل بها التحليل للزوج الا قول ولا تثبت بها الرجعة ولا حرمة
المصاهرة عند الأكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو قد فبه لا يحد خلافا له ما ولا يلعن خلافا
له ما بجر وهو مأخوذ من المجتبى ويزاد ما في الشريعة لالبسة عن السراج يكفي في الشهادة عليها عدلان
لا أربعة خلافا له ما اه بحروقه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن السكران اذا وجب عليه الحد هل يعد
وهو سكران أو بعد الافاقة والعصوين والالجواب ولكم الاجر والثواب في فاجبت به بانه لا يعد وهو
سكران بل يعد الافاقة والصحو قال في التنوير بعد مسلم ناطق مكاف شرب الخمر ولو قطرة أو سكر
من تبيد طوعا بعد الافاقة اذا أخذور يح ما شرب موجودة الا ان تنقطع بعد المسافة ولا يثبت بها أي
الرأفة ولا يفتاها شهاب بن شهادة رجلين يسألهم ما الامام عن ماهيته او كيف شرب ومتى شرب وأين شرب
أو باقراره مرة صاحبنا ثمانين سوطا للحر ونصفه للعبد وفرق على بدنه كحد الزنا اه في فائدة في حد
القذف كحد الشرب كمية ونحوها ويحد الحر والعبد قاذف المسلم البالغ العاقل العفيف بصريح الزنا
أو بقوله زنا بالهمز أو است لا ييك أولست بيان فلان لا ييه المعروف به وأمه محصنة في غضب بطلب
المقذوف ولو كان المقذوف غائبا عن مجلس القاذف مال القذف اه من التنوير مع زيادة من شرحه
الدر والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن حديث لا يدخل الجنة ابن زانية ما معناه فألجواب اني
رأيت في كتاب الريحانة للشهاب الخفاجي قال ناقل عن السيوطي مانصه عن أبي هريرة رضي الله تعالى
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ولد زني ولا ولده ولا ولده وفي رواية فرخ
الزنا لا يدخل الجنة وفي رواية لا يدخل الجنة ولا شيء من نسله الى سبعة آباء قيل هذا لا يصح لقوله تعالى
ولا تزروا زناكم ولا تزروا زناكم ثم نقل في معناه أقوالا ثم قال قال السيوطي مانصه ثم فتح الله على جوابا شافيا
لا أدري هل سبق اليه أم لا فقلت انه لا يدخل الجنة بعمل أصليه بخلاف ولد الرشيدة فانه اذا مات طفلا
وأبواه مؤمنان ألحق بهم ما وبلغ درجتهما بصلاحهما كما قال تعالى وأتبعناه هم ذريتهم ما يعنيان فولد الزنا
لا يدخل الجنة بعمل أبويه أما الزاني فنسبه منقطع وأما الزانية فنسبها منع من وصول بركة عملها اليه اه
انظر عامه في الريحانة والله تعالى أعلم

باب التعزير

﴿ سئلت فيمن تنازع مع آخر فشتمه بقوله يا خبيث يا سفيه فأجابه الآخر بالنيل قائلا أنت الخبيث
السفيه فالحكيم في ذلك فألجواب انه لا يميز واحد منهما الا بالبادي ولا المعبد قال العلامة
الكفوي مانصه لو قال له يا خبيث فقال أنت شكاف ولا يميز كل منهما الا بخلاف التعزير بلحق الاذى
وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر فساوفا كذا في فتح القدير وفي الغنية ضرب غيره وضرب
المضروب أيضا يميزان ويبدأ بأقاصم التعزير للبادي منه ما لا يظلم والوجوب عليه أسبق اه

مطلب تزويج مرة كان
محصنا

مطلب تثبت اللواط بعدلين

مطلب يحسد السكران
بعد الافاقة

مطلب حد القذف كحد
الشرب كمية وثبوتنا

مطلب حديث لا يدخل
الجنة ابن زانية

فان قلت ما الفرق بين المسم والضرب حيث يعززان في صورة المضاربة دون صورة المشاة فقلت
 الضرب يتفاوت فلم يحصل فيه التكافؤ والمسم يمكن فيه المساواة فاذا تحقق كفاي المثال حصل التكافؤ
 نعم لو كان المسم في مجلس القاضى لكان فيه التعزير علمه بالمساوية من هنك بحسب الشرع كما اشار الى
 ذلك في رد المحتار والله تعالى اعلم **سئلت** هل يستوى الناس في التعزير او يتفاوتون بتفاوت منازلهم
 شرفا وخسة فالجواب انه يتفاوت بتفاوت منازلهم قال في الخلاصة والتعزير يختلف باختلاف
 الناس وجرائمهم وفي شرح الطحاوي التعزير على اربع مراتب تعزير اشرف الاشرف كالغفهاء
 والمساوية وتعزير الاشرف كالدهاقنة وتعزير اوساط الناس وتعزير الاخساء وتعزير اشرف
 الاشرف الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضى بلغنى انك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشرف الاعلام
 والجراحيب القاضى وتعزير الاوساط وهم السوقية الاعلام والجراحيب القاضى والحبس وتعزير
 الاخساء الاعلام والجراحيب والضرب والحبس بعد ذلك اه **سئلت** ما حكمه يحكى ان رجلا اشترى ثوبا
 غير لائق ليس فيه حشرى فسمعهم ما والى وقتها فاحضرهما واحدا واحدا فقال للثوب شريف من
 ماذا فعلت ايليق ذلك بشرفك ومقامك وامر بان يضرب الثاني خمسمائة جلدة وكان من اراذل
 الناس واخسائهم فاضرب كما امر الوالى فقال بعض الحاضرين بين يدي الوالى كيف هذا وقبحا حتما
 واحدة فاجابه الوالى بان ذلك الشريف سيتأثر مما قلت له ورعا يصلى الى درجة الهلاك وذلك
 الخسيس سيعود لما هو افع **سئلت** فامضت ايام فلائل الاو كان ما قال الوالى فرض الشريف من تأثره
 فبات وعاد الخسيس الى افع مما فعل اولا اسأل الله تعالى السلامة والحفظ من كل قبيح والله تعالى اعلم
سئلت عن رجل تسلط على منكوحة الغير فآخرها من تحت زوجها او قهرها او عقد عليها وهي
 في عصمة زوجها ودخل عليها ووطئها فاذا يلزمه والحالة هذه فالجواب ان مثل هذا السؤال رفع
 لخير الدين الرملى فاجاب عنه بقوله يوجب بالضرب الشديد ما يكون من التعزير سياسة وعليه
 المهر لها واعلم اعدته وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذا انكح الثاني باطل والحالة هذه اه وهي في
 فتاويه الخيرية وفيها ايضا مانع سئل في شرب يضرب الناس بيده ولسانه بعبه في الارض المقدسة
 وعوانه ويأخذ منهم لنفسه ما لا وجعل ذلك وظيفة استطل بها واعلم انما لاهل يجمع من اهل المدينة
 الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العادلين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فاذ يجب عليه اجاب
 نعم يسمع الاخبار بكونه شربا بلسانه سواء كان حاضرا او غائبا لان الامور الموجهة للتعزير ولو
 بالقتل المتعمدة حق الله تعالى التي لم يقصد بهما شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المتحاجة الى حضور
 المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا
 من حق الله تعالى لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء ائمة المجربين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل
 حيث كانوا مختصين بقصد دم دفع كلمة التمدى لعامة المسلمين وللعالم طلبة وتعزيره ولو بالقتل حيث
 تفرس فيه بانه لا يرجع الا بالقتل وأما السب والعوان فنقص علماء مذهب أبي حنيفة انه يثاب قاتله
 لمساوية من دفع شره عن عباد الله تعالى وقال في جواهر الفتاوى قال القاضى الامام ملك الملوك ابو العلا
 الناصحى لما سئل عن مفسد يدعي في الارض بالفساد ويوقع بين الناس الشر راغما الى السلطان ماذا
 يجب عليه **القتل مشروع عليه واجب** لفساده والقتل فيه مفتح
شاهان شاه ملك الملوك ابو العلا نظم الجواب لكل من هو يبرع
 وفي المحتجبى رأى مسلمانى يحل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وجميع الظلمة
 بأدنى شئ له قيمة وجميع السبابة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم والمقصود بهما كلة حدم مادة الظلم
 فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات اه كلام الخيرية مع بعض حذف **فائدة** قال في الاشباه

مطلب يتفاوت الناس في
 التعزير بتفاوت منازلهم

قوله كالدهاقنة جمع
 دهقان بكسر الدال يطلق
 على رئيس القرية والتاجر
 ومن له مال وعقار اه مصباح

مطلب فيمن قهر زوجته
 النير وعقد عليها ودخل
 ماذا يلزمه

مطلب يقبل الاخبار بكون
 فلان شربا

مطاب في حكم السبابة
 في حواشي الرملى على
 جامع الفصولين مانعه
 الجباى هو والذي يباشر
 الجباية للوالى والعوان هو
 الذى يعين الجباى على
 الاخذ ذوالساعى هو الذى
 يرفع الامر الى من يفسرم
 ليعزله اه

مطلب كل من تركب معصية لاحد فيها فقهها التعزير

كل مرتكب معصية لاحد فيم اقصاها التعزير اه ونقله في الدور ونقل محشيه ابن عابدين عن الفتح انه يعز من شهد شرب الخمر والشاربين ويعز من معصه ركوة خمر والمفطر في رمضان وكذا المسلم يبيع الخمر ويأكل الربا والمغنى والمنعت والناثحة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة ومن يتهم بالقتل والسرقة يحبس ويختل في السجن الى ان يظهر التوبة وكذا من قبل اجنية او عانقها او مسها بشهوة وذكر في البحران الحاصل وجوبه باجماع الامة كل مرتكب معصية ليس فيها حد مقتدر اه والله تعالى أعلم
 سئلت عما نصه ما قولكم اهل العلم بحكم الله تعالى فيمن سرق ماله فانهم من رجليه فامر خدامه بضربه فضربوه ضربا شديدا حتى اشرف على الهلاك فبلغ خبره الوالي ولم يدع المضروب ولم يأت للحكومة أصلا فهل يجوز للحاكم أن يعزره هذا الرجل وخدامه لانه متهم على ذلك الرجل وان لم يدع عليهم فالحجاب ان هذه الحادثة وقع مثله في الهند فاختلف علماءها في الجواب فاجاب فريق منهم بانه ليس للحاكم تعزيره بلادعوى لاشتراط تقدم الدعوى في التعزير الواجب في حقوق العباد واستدلوا بما قاله ابن عابدين في الرد من ان ما يجب حقه للعبد يتوقف على الدعوى وأجاب الفريق الثاني بانه يجوز للحاكم أن يعزره من غير دعوى لان مبنى التعزير على السياسة واستدلوا بما في البحر من ان السياسة ما يفعله الحاكم لمصلحة رعاياه وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي وطال النزاع بينهم فقدموا سؤالا الى مفتي مصر في الحال الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ليرجع أحد الفريقين فاجاب بما حاصله الصواب هو جواب الفريق الاول لكونه موافقا لقروع المذهب وأصوله وقواعده وفصوله وكثير من كتب المذهب صرح فيها بان التعزير الواجب حقه للعبد يتوقف على دعواه وطامه فلا يكون للامام ولا للقاضي اقامته بل لا طلب في هذه الحالة ما لم يتكرر الايذاء والشر والفساد من الشخص فينتقل الحكم من كونه حقه للعبد مخصوص الى كونه حقه لله تعالى لعدم مراعاة شخص معين فيكون للامام أو القاضي تعزيره واجراء ما تكون فيه المصلحة دفعا للفساد وقد اطلال في ذلك حتى قال في آخر كلامه فانت تراهم جميعا اخصوا التعزير بلا طلب وبلادعوى بالتعزير الواجب حقه لله تعالى خالصا ولم يقصده شخص معين وأما الواجب حقه للعبد فيتوقف على ذلك والله تعالى أعلم في فتاوى الشيخ العباسي المذكور جواب يفهم منه السؤال وهو هذا المفهوم من كتب المذهب انه يجوز للعلم ضرب الصغير ضربا وسطا معتادا في محل الضرب وهو أن يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب والتعليم باذن الاب والوصي وانه لو مات من ضرب التأديب يضمن ويقيده بوصف السلامة وأما من ضرب للتعليم باذن الولي فلا يضمن ما لم يتجاوز المعتاد على قولهما ورجع اليه الامام وحكى الاجماع عليه ولم يقيده الضرب باليد على ما نقله السيد الطهطاوى عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال والمخصوص انه يجوز للعلم أن يضربه باذن أبيه نحو ثلاثة ضربات ضربا وسطا سائما ولم يقيده بغير العصا المراد منه بخلاف الضرب على ترك الصلاة فانهم قيدوه باليد لا بالخشبة وقد ذكروا انه يجوز الحبس للتأديب قال في التحقيق الباهر شرح الاشياء والنظائر ويقام عليه أى على المصبي التعزير ان كان من حقوق العباد وكذا يحبس تأديبا لا عقوبة ومن هذا يعلم ان المؤدب لا يجوز له تجاوز المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب وله الحبس للتأديب وأن يكون ضرب التأديب باذن الولي وانه مقيد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد أيضا على التعليم حسب ما توضح اه والله تعالى أعلم

مطلب مهم هل للحاكم التعزير من غير دعوى

مطلب في حكم ضرب المعلم للصغير

كتاب الجهاد

مطلب هل الافضل الجهاد أو أداء الصلوات في أوقاتها

سئلت عن الجهاد والمداومة على الصلوات الخمس في أوقاتها أي ما أفضل فالحجاب ان المواظبة على أداء فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لانها فرض عين وتكرر ولان الجهاد

ليس الا للاركان واقامة الصلاة فكان حسنة الفبره والصلاة حسنة لعينها وهي المقصودة منه وقد نص على ذلك المرنجسي حيث قال عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطب الناس خمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا أفضل من الجهاد الا الفرائض يريد به الفرائض التي ثبتت فرضيتها عينها وهي الاركان الخمسة لان فرض العين آكد من فرض الكفاية والثواب بحسب اكادة الفريضة فلهذا استثنى الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهيد تكفر خطايا له الا الدين وقال اذا كان محتسبا صابرا مقبلا قال وفيه بيان شدة الامر في مظالم العباد وقيل كان هذا في الابتداء حين نهي صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة لقله ذات يدهم ولعجزهم عن قضائه ولهذا كان لا يصلي على مديون لم يختلف ما لا تم نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك ما لا يورثه ومن ترك كالا أو عيالا فهو علي وورد نظيره في الحج انه صلى الله عليه وسلم دعا لآلته بعرفات فاستجيب له الا المظالم ثم دعا بالمسحر الحرام فاستجيب له حتى المظالم قتل جبريل عليه السلام يخبره انه تعالى يقضي عن بعضهم حق البعض فلا يبعد مثل ذلك في حق الشهيد المديون أفاده في الرد **بفائدة** من توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان ليس وراءه اسلام وهو المختار وصح ان صلاة المرباط بخمسة مائة ودرهم بسبع مائة وان مات فيه أجرى عليه عمله ورزقه وآمن الفتان وبمات شهيدا آمن من الفرع الا كبر أفاده العلائي قال في الرد واشترط مالك أن يكون غير الوطن ونظر فيه الحافظ ابن حجر بانه قد يكون وطنه ويتولى بالاقامة فيه دفع العدو ومن ثم اختار كثير من السافسكني الثغور والاحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وان مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وآمن الفتان وقد نظم الشيخ عبد الباقي الحنبلي ثلاثة عشر من يجري عليه الاجر به - الموت على ما جاء في الاحاديث فقال

مطلب في الرباط وفضائله

مطلب فمن يجري عليه عليه الاجر بعد موته

اذ مات ابن آدم جاء يجري * عليه الاجر عدد ثلاث عشر
ع - يوم شهاده و دعاء تجل * وغرس النخل والصدقات تجرى
ورائة مصحف ورباط ثغر * وحفر البئر أو اجراء نهر
وبيت للفسر يب بناء ياوي * اليه أو بناء محل ذكر
وتعليم القرآن كريم * شهيد للقتال لا جسر
كذامن من صالحه لا يقي * نفعها من أحاديث بشعر

اه والله تعالى أعلم **في** سئلت عن الجهاد ما حكمه هل هو فرض عين أو فرض كفاية فالجواب انه تارة يكون فرض كفاية وذلك اذا لم يبدؤنا فيجب على الامام أن يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا أخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه أنه يكافئهم والا فلا يباح قتالهم وتارة يكون فرض عين وذلك اذا هجموا علينا فيجب على المهجوم عليهم قتالهم ومدافعتهم فان كانت فيهم كفاية - سقط عن باقي المسلمين وان لم تكن فيهم كفاية فيجب على أقرب الناس اليهم فان عجزوا فاعلى من يليهم حتى يقتض على هذا التدرج على كل المسلمين شرقا وغربا ويجب أن لا يأثم من عزم على الخروج وقعه - دم خروج الناس وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه ونعاه في المطولات من كتب الفقه والله تعالى أعلم **في** سئلت مرارا عديدة عن السوكرنة التي حدثت في هذه الايام وشاعت وهي أن يعطى الانسان ما لا يجاعة حربيين على سفينة له في البحر من لا يجبت اذا تلفت بفرق أو احرأق يضمن له أولئك الجاعة مركبه فيه طونه فيمتها فهل يحصل له ذلك المال الذي يأخذ منه - م أولا فالجواب ان هذه العدة قد شاعت وذاعت وما رأيت من تكلم عليه اسوى المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى وأمكنه فسمع الجنان وخلاصة ما قاله ان المسلم اذا كان

مطلب الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة فرض عين

مطلب في بيان السوكرنة وكمها

له شريك حربى فى دار الحرب فيعقد شريكه هـ هذا العقد مع صاحب السوكرية فى بلادهم وبأخذ منهم بدل المالك ويرسله الى التاجر فالظاهر ان هذا يحل للتاجر أخذه لان العقد الفاسد جرى بين حربى وبينى فى بلاد الحرب وقد وصل اليه ما لهم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر فى بلادهم فيه قدمهم هناك ويقبض البديل فى بلادنا أو بالعكس ولا شك انه فى الاولى ان حصل بينهم اخصام فى بلادنا لا يقضى للتاجر بالبديل وان لم يحصل خصام ودفع له البديل وكيله المـ تأمن هنا يحل له أخذه لان العقد الذى حصل فى بلادهم لاحكم له فيكون قد أخذ من حربى برضاه وأما فى صورة العكس بان كان العقد قد فى بلادنا والقبض فى بلادهم فالظاهر انه لا يحل أخذه ولو برضى الحربى لابتناؤه على العقد الفاسد الصادر فى بلاد الاسلام فيعتبر حكمه قال هذا ما ظهر لى فى تحقيق هذه المسئلة فاعتنه فانك لا تجده فى غيره هذا الكتاب اه والله تعالى أعلم

كتاب الشركة

مطلب فى شركة العنان
المسكون فيها من مقدار
الربح

سئلت عن رجلين اشتركا شركة عنان ونحاطا مالهما وعلاقيه وسكنا عن مقدار الربح وكيفية تقسيمه بينهما فهل تكون هذه الشركة فاسدة وكيف يقسم الربح الحاصل بينهما فالجواب انها شركة فاسدة واذا حصل ربح قسم على قدر رأس المال كما أفق بذلك شيخ الاسلام على أفندى رحمه الله تعالى واستدل له الكفوى بـ نصه ومن شرائط جواز الشركة أن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولاً تفسد الشركة لان الربح هو الموقوف عليه وجهه الموقوف عليه توجب فساد العقد من شركة البدائع وكل شركة فاسدة فالربح يقع على قدر رأس المال ويبطل شرط القاضى لـ لان الربح فيه تابع للمال فيقدر بقدره اه والله تعالى أعلم سئلت عن الشريك أو المضارب اذا انحاط مال الشركة أو المضاربة بالآخر بدون اذن الشريك أو رب المال وهل المال هل يضمن فالجواب ما فى فتاوى قارى الهداية وهذه الغطه الشريك أو رب المال اذا قال لشريكه أو عامله اعمل فيه برأيتك انحاط مال الشركة أو المضاربة بغيرك لا يكون متعدياً فاذا هلك لم يضمن وان لم يقبل له ذلك يكون متعدياً لان انحاط يضمن مطلقاً لا أم لا واذا اختلف فى الاذن فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخر يثبت على الاذن اه والله تعالى أعلم سئلت عن باع نصيبه من دار مشتركة بينه وبين سائر ورثة أبيه لاجنبى من دون رضى شركائه هل يجوز هذا البيع والحالة هذه أجيبوا توجروا فالجواب نعم يجوز له ذلك والحالة هذه وهذه الشركة تسمى شركة ملك وقد مر فى التثوير بقوله وهى ان يملك متعدياً أو ديناً بارث أو بيع أو غيرهما ثم بين حكمها بقوله فكل أجنبي فى مال صاحبه فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا فى صورة انحاط والاخذ لا ط اه انظر توضيحه فى شروحه وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل دفع لآخر عشرة دنانير فالثالاه خذ هذه وضع أنت مثلاً او بيع واشترى عجم وع ذلك وما حصل من الربح يكون بينهما انصافاً قبل منه ذلك وعمل هل تنهـ قد الشركة بذلك أو لا بد من أن يقول أحدهما شاركك فى كذا أو يقول الا تخرق بـ فالجواب ان الشركة تنهـ قد بذلك لانه فى معنى الإيجاب والقبول قال فى الدراخا وركبها الإيجاب والقبول ولو منى كالأول دفع له ألفاً وقال اخرج مثلاً واشترى والربح بينهما اه أى وقبل الاخر وأخذها وفعل ان عقدت الشركة بغير وقوله وأخذها عطف نفسه بـ لان المراد بالقبول معنى وهو نفس الاخذ اه من الرد والله تعالى أعلم سئلت عن مان وترك ورثة أولاد أو أخوة وتركه عمار أو حيوانات ونقود أو بضائع فصاروا يملكون فى الشركة بدون فسخة فيجرون ويحصدون ويتجرون جميعاً فهل شركتهم هـ هذه شركة ملك أو شركة مفوضة فالجواب انها شركة ملك حيث لم يقع بينهم عقد مفوضة فيما تصح فيه والمسئلة فى رد المختار من كتاب الشركة وهذه عبارته

مطلب فى انحاط الشريك
أو المضارب المال بالآخر

مطلب باع نصيبه من دار
بغير اذن شركائه جاز

مطلب قال خذ هذه
الدراهم وضع أنت مثلاً
وبع واشترى فعل ان عقدت
الشركة بذلك

مطلب فى ورثة يـ ملون
فى الشركة جميعاً وان شركتهم
شركة ملك

بعضها **في تنبيه** يقع كثير في الفلاحين ونحوهم ان احدهم يوت فتقوم اولاده على تركه بلا قسمة
ويعملون فيها من حث وزراعة وبيع وشراء واستدانة ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى
مهماتهم ويعملون عنده بامرهم وكل ذلك على وجه الاطلاق والتفويض لكن لا يصح بيع المفاوضة
ولا بيان جميع مقتضى ما مع كون التركة اغانها او كلها عرض لا تصح فيها شركة العدة ولا شرك ان
هذه ليست شركة مفاوضة خلافا لما أفتى به في زماننا من لا خيرة له بل هي شركة ملك كما حرره في
تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في فتاوى الحنفية فاذا كان سعيهم واحدا ولم يتميز ما حصله
كل واحد منهم به لم يكون ما جعلوا مشركا بينهم بالسوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا
كما أفتى به في الخيرية وما اشتراه احدهم لنفسه يكون له ويضمن حصة شركائه من غنمه اذا دفعه من المال
المشترك وكل ما استدانه احدهم يطالب به وحده اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن كان في عيال
أبيه يأكل ويشرب ويابس ويخدم مع أبيه في أمواله فزادت الأموال وغت بخدمة مع أبيه فهل يكون
له سهم في ذلك المال والحالة هذه فالجواب انه لا يكون له في ذلك المال حق وجميعه لأبيه وان حصل
فيه النماء باعائته في الخيرية من الدعوى مانصه سئل في رجل ساكن بيت أبيه ومن جملة عياله بعينه
بتعاطي أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون ما بين يديه وما وجد عنده ملكا لأبيه ولا
يجري فيه إرث أم يجري فيه إرث أجاب حيث كان من جملة عياله ومعيناته في أموره وأحواله
جميع ما تحصل بكسبه وجمعه بكته ونعمه فهو ملك خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو
اجتمع له بال كسب جملة أموال لانه في ذلك لأبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لأبيه نص
عليه علماء أئمة رحمهم الله تعالى ولا يجري فيه إرث عنه لكونه ليس من متروكاته والحالة هذه اه والله تعالى
أعلم **سئلت** في شريكي مفاوضة باع أحدهم ما بضاعة من مال الشركة لا آخر بثمن مع يوم دفعه
المشترى للشريك الذي لم يباشر عقد البيع فهل يبرأ الدافع والحالة هذه أم لا فالجواب نعم يبرأ الدافع
بالدفع المذكور اذ كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل لكل دين لازم أحدهما بالتجارة
أو غصب أو كفالة لزم الآخر حتى ان أحدهم لو أجرة عبد افان للمسلم تاجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كما
ان للآخر أن يأخذ الاجرة فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل
بما وجب عليه بسبب ما فاضار كل واحد منهم مما طال بالباطل أفاده في الخيرية اه والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في رجلين عقدا شركة عنان في مال معين من الطرفين
على أن يكون الربح بينهما انصافا وعمالا ورابحا فلما أراد أقسمة الربح قال أحدهما أنا رأس مالي أكثر من
رأس مالك فآخذ من الربح على قدر رأس مالي وأنت على قدر رأس مالك والآخر يقول نقسم الربح
على ما شرطنا حين العقد فكيف الحكم فالجواب ان الربح يقسم بينهما انصافا كما شرطوا فلا عبرة
بكلام من يريد خذلاف ذلك كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي واستدل له الكفوى بما نصه ولا
تستتر المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا كما في قاضيان اه وقال في التنوير وتصح مع
التفاضل في المال دون الربح اه والله تعالى أعلم **في تنبيه** رجل دفع إلى رجل أرضا بيضاء سبعين
معلومة على أن يغرسها نخلا وشجرا أو كرمها على أن ما أخرج الله تعالى من النخل والشجر والكرم فهو
بينهما انصافا وعلى أن تكون الأرض بينهما نصيبين أيضا فهو فاسد فان قبضه أو غرسها غرسا من عنده
فأخرجت ثمرها كثيرا كان جميع الثمر والأشجار لأصحاب الأرض وللعامل على رب الأرض قيمة غراسه
وأجر مثله فيما عمل أفاده قاضيان في باب المعاملة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بنى في أرض
مشتركة بينه وبين آخر بغير إذن شريكه فهل يكون ما بناه ملكا له أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا
فالجواب نعم كافي تنقيح الحامدية واستدل له بما في التتارخانية وهو ما نصه واذن بنى في الأرض

مطالب من كان في عيال
أبيه فهو معين له

مطلب يبرأ الدافع لاحد
شريكى المفاوضة الذي لم
يباشر العقد

مطلب تصح الشركة مع
التفاضل في المال دون الربح
مطالب في بطلان المفاوضة

مطالب بنى في المشترك بغير
إذن فالبناء له وله حصة
حتى شاء

مطلب ليس للشريك عنانا
الذي لم يباشر البيع القبض

مطلب انكار الشركة من
أحدهما مفسخ لها

مطلب الربح بينهما على ما
شرطا وان لم يمسس
أحدهما

مطلب قال كل لا تخراجه
برأيك كان لكل أن يره
الخ

مطلب اذا وقع في مال
الشركة تلف بلا تعد يكون
منقضا على رأس المال

مطلب لكل من شريك
العنان أن يبيع نقدا
ونسبة

مطلب اذا أقرض شريك
العنان بغير إذن ضمن

مطلب شريك كان في فرض
باع أحدهما نصيبه لا جنبي
وسلمه فذلك ضمن

مطلب اذا كان الولد مع
أبيه فالمال للاب

المشركة بغير إذن الشريك له أن ينقض بناءه اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت في شريكي عنان باع
أحدهما سائمة فهل للشريك الآخر حق القبض والخصومة أجيبوا توجروا فالحقواب والله تعالى
الوفى للصواب ليس للشريك الذي لم يباشر البيع القبض ولا الخصومة قال قاضيان ولو باع أحدهما
لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخاصم فيما باع صاحبه والخصومة في ذلك للذي ولي العقد
فان قبض الذي باع أو وكل وكيله جاز عليه وعلى شريكه ذكره في شركة العنان والله تعالى أعلم ❊ سئلت
عن شريكين شركة عنان أنكر أحدهما الشركة هل يكون ذلك فسخا لها فالحقواب نعم يكون ذلك
الانكار فسخا للشركة أي شركة كانت ففي الفتاوى الانقروية مانصه شركة المفاوضة تنفسح بانكار
أحدهما وكذا جميع الشركات اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شريكي عنان شرطا أن يكون العمل
عليه ما وأن يكون الربح انصافا فعمل أحدهما فقط ورجع فهل يكون الربح على ما شرطا وأن لم يعمل
أحدهما مع الآخر فالحقواب نعم يكون الربح بينهما على الشرط وان لم يعمل إلا أحدهما قال
الانقروى واذا شرطا العمل عليه ما قال بربح بينهما على ما شرطا وان عمل أحدهما دون الآخر اهـ والله تعالى
أعلم ❊ سئلت في شريكي عنان قال أحدهما لصاحبه اعمل برأيك كيف ما تشاء ثم أعطى أموالا
من الشركة لا تخم مضاربة هل يسوغ له ذلك أم لا فالحقواب نعم يسوغ له ذلك قال في الخلاصة
ولو قال كل لصاحبه اعمل برأيك فلكل واحد منهما ما أن يعمل فيما يقع في التجارة من الرهن والارتمسان
ودفع المسال مضاربة والسفر والخطب إلى الشركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان اتلا فالل مال
أو تمليك بغير عوض فانه لا يجوز اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت ما قولكم في مال الشركة اذا وقع
في بعضه بلا تعد ولا تقصير تاف هل ينقسم على مقدار مال كل من رأس المال أجيبوا ربحكم الله تعالى
فالحقواب نعم يكون منقسما على رأس المال قال في المجموع والوضعية أي الخطيطة بان ذلك جزء
من المال على قدر المال وان شرط غير ذلك اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل لاحد الشركاء العنان أن
يبيع نسبة كاله أن يبيع نقدا فالحقواب نعم له ذلك قال في الهندية ولكل واحد من شريكي العنان
أن يبيع بالنقد والنسبة وكذلك يبيع بما عزوهان عند أي حنيفة ربحه الله تعالى اهـ والله تعالى أعلم ❊
سئلت اذا باع أحد شريكي العنان سلعة فهل للآخر ولاية قبض الثمن فالحقواب ليس له
ولاية ذلك قال في الهندية وحقوق عفة تولاها أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن
للآخر أن يقبض شيئا من الثمن اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيما اذا أقرض أحد شريكي العنان
من مال الشركة مقدارا بدون إذن الآخر هل لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب شريكه فالحقواب نعم
لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب الشريك والحالة هذه كافي التنقيح والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن
شريك في فرض باع أحدهما نصيبه من الاجنبي وسلمه له فما كسبه عنه فله فهل يضمن البائع المذكور
حصة شريكه بتسليمها بدون إذن الشريك فالحقواب نعم يضمن حصة شريكه والحالة هذه كافي
الخيرية وهذه عبارة الشريك بتسليمها للشريك ترضي ضامن حصة شريكه وان كانت قاعة يجب ردها عليه
وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك اهـ وأفتى فيما اذا باعها الشريك ولم يسلمها إلى المشتري
فذهب المشتري فوجدتها في الصمراء فأخذها بغير إذن البائع وبغير إذن الشريك فهاكت عنه دهبانه
لا ضمان في هذه الصورة على البائع وانما الضمان على المشتري خاصة اذا البائع لم يتعد بمجرّد البيع
على حصة الشريك وانما ثبت التعدي لو سلم انظر تنصيصه في الخيرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت
فيما اذا كان الابن في عيال أبيه وممينا له وقد حصل من كسبه مال جسم فاشترى الولد من ذلك المال عقارا
وكتبه باسمه خاصة فهل يكون له أو لا يبي فالحقواب اذا كان الولد في عيال أبيه وممينا له يكون جميع
ما حصل من الكسب لأبيه وما اشتراه ودفع عنه من مال أبيه ان كان شراؤه لأبيه باذنه لا يكون له

﴿فرفع﴾ إذا اشتركا ولا أحدهما بفعل وللآخر رواية بسبق عاها الماء والكسب بينهما لم تصح هذه
 لتركه والكسب كله للذي استقى وعليه أجر مثل الراوية أن كان هو صاحب البئر وإن كان صاحب
 الراوية فعليه مثل أجر البئر والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال اه نقله في البهجة عن الغنية
 والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ في أحدهما شريكين في أرض بني في الأرض المشتركة وطالب الآخر
 رفع البناء فكيف الحكم فالجواب أن الأرض تقسم بينهما فواقع من البناء في نصيب غير الباقي يرفع
 كما في البزاية وذكر في الخانية أن الأرض المشتركة إذا بناها أحدهما فقال له صاحبه ارفع بناءك فإن
 القاضي يقسم الأرض بينهما فواقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفع ذلك أو يأخذ البناء بالقيمة إذا
 رضى صاحبه بذلك اه وأفتى شيخ الإسلام على أفندي في غرس الأشجار من أحد الشريكين في الأرض
 المشتركة بمثل ذلك والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن أحد الشريكين في دار إذا عمر الدار المشتركة بما له
 من غير إذن شريكه ولا إذن القاضي فهل يكون متطوعا فلا رجوع له على الشريك فالجواب نعم
 يكون متطوعا فلا رجوع له دل في الخلاصة وكذا في الدار المشتركة إذا استقرمت فاتفق أحدهما في
 مرمتها بغير إذن القاضي وبغير إذن صاحبه فهو متطوع اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ في رجاءين
 لهما دين على زيد فقبض منه أحدهما جانيا فهل الآخر موقوف عليه في قبضه فالجواب نعم له أن
 يشاركه فيما قبض كما في قول الكفوي عن الخانية والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ في شريكين مات
 أحدهما فعمل الآخر وباع واشترى ورجع فما الحكم في ذلك فالجواب أن الحكم في ذلك انفساخ
 الشركة بموت أحدهما والعمل بعد الموت كالغائب فارجع من حصة نفسه بطيب له ومارجع من حصة
 الميت يتصدق به كما في الانقروى عن النوازل وأفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن
 شريكين في فرس باعاهما ماصفة واحدة لزيد فمن معين قبض أحدهما نصف الدين هل للآخر
 شراكته فيما قبض فالجواب نعم قال في الدر المختار الدين المشترك بسبب متحد كمن مبيع بيع
 صفقة واحدة أو دين موروث أو قيمة مستهلك مشترك إذا قبض أحدهما شيئا شركه الآخر فيه إن شاء
 أو اتبع الغريم اه وفي الهندية كل دين وجب لثنين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين
 مشتركا فإذا قبض أحدهما شيئا منه كان للآخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط وكل دين لثنين
 بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكما لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى إذا قبض أحدهما شيئا ليس للآخر
 أن يشاركه فيه اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن وريثة لهما دين على زيد ورثوه من أبيهم فطلب
 أحدهم حصته منه حال غيبة سائر الورثة هل له ذلك فالجواب نعم له ذلك نقل الكفوي ما نصه
 ولا أحد الشريكين أو أحد الورثة أن يطالب نصيبه من الدين المشترك بسبب واحد حال غيبة الباقيين اه
 معزب الغنية وفي الهندية إذا كان لثلاثة دين مشترك على إنسان فغاب اثنان وحضر الثالث فطلب
 حصته يجبر المدينون على الدفع اه فائدة ﴿لو أخرج القابض ما قبضه من يده﴾ بان وهبه أو قضاه في دين
 عليه أو أسغى له في وجه من الوجوه فليس بركه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذ من يده
 الموهوب له أو من الدائن الذي هو في يده إذا كان في يده قائما موجودا اه هندية والله تعالى أعلم
 ﴿سئلت﴾ عن وريثة لهما مال ورثوه من مورثهم فعمل فيه أحدهم بدون إذن الباقيين فربح فهل
 لا يكون الربح بينهما وبين سائر الورثة فالجواب نعم لا يكون لهم فيه حظ ولا يطيب له الربح ويتصدق
 به عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب له الربح انتظار توجبه ذلك في التنقيح والله تعالى أعلم
 ﴿سئلت﴾ عن بستان بين اثنين غاب أحدهما وأدركت الثمرة فماذا يصنع الحاضر فالجواب
 ما في الخانية وهذا المظنه وفي الكرم يقوم الحاضر فإن أدرك الثمر يبيعه ويأخذ حصته من الثمن وتوقف
 حصة الغائب من الثمن فإذا قدم خير الغائب إن شاء ضمن القيمة وإن شاء أخذ الثمن وإن أدى خراج الأرض

مطلب من أحدهما الدابة
 ومن الآخر القربة الخ

مطلب إذا بنى أحدهما في
 المشترك بلا إذن وطالب
 الآخر رفعه يقسم بينهما
 الخ

مطلب عمر المشترك بلا إذن
 كان متطوعا

مطلب شريكان في دين
 قبض أحدهما منه جانيا
 للآخر مشاركتة في
 المقبوض

مطلب مات أحدهما فعمل
 الآخر كيف الحكم

مطلب الدين المشترك
 بسبب متحد إذا قبض منه
 أحدهما كان للآخر
 مشاركتة

مطلب قبض واستهلاك
 للآخر تضمينه

مطلب عمل أحد الورثة
 في الموروث بلا إذن فربح
 لا يكون لهم فيه حظ

مطلب أدركت غلة
 البستان وأحدهما غائب
 ماذا يصنع الحاضر

مطلب أجر الدار الحاضر
وقبض الاجرة ثم جاء الغائب

مطلب يصدق الشريك
بيمينه في الضياع والخسران

قف على هذه الفروع
المهمة

مطلب رد عليه المبيع
بعبئ قبله بدون قضاء

مطلب أقر أحدهما
بالاستقراض لزمه خاصة

مطلب شريك كان في زرع
أبي أحدهما من السقي
مطلب لا يجبر الشريك على
البيع أو الاجارة

مطلب ادعى أحدهما على
الآخر خيانة

قالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير أمره لانه اضطرار فانه يتمكن من أن يرفع الامر الى القاضي ليأمره بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** في دار بين اثنين غاب أحدهما فأجرها الحاضر وقبض الاجرة فهل اذا جاء الغائب يشاركه في الاجرة فأجوب نعم قال في الهندية دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الاجرة فللغائب أن يشاركه في الاجرة وفي التنقيح الجواب بمثل ذلك والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشريك اذا ادعى الضياع أو الخسران هل يصدق فأجوب نعم يصدق بيمينه لانه أمين قال في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الزرع والخسران والضياع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كافي البصر مستدلا بما في وكالة الولوالجية كل من حكى أمر الاعيان استضافه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه في الضمان عن نفسه صدق اه فليصط هذا الصابط قال ويضمن بالتعدي وهذا حكم الامانات كما يضمن الشريك عنانا أو مفوضة بعمته مجمل لانصيب صاحبه على المذهب اه ثم قال العلاءي **فروع** في المحيط قد وقع حادثان الاول نهاء عن البيع نسبة فباع فأجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فان أجاز فالرجع له ما وان لم يجز فالبيع في حصته باطل الثانية نهاء عن الانخراج فخرج ثم رجع فأجبت انه غاصب حصة شريكه بالانخراج فينبغي أن لا يكون الرجوع على الشرط اه ومقتضاه فساد الشركة ثم وفيه وتفرع على كونه أمانة ماسة مثل قارى الهداية عن طلب محاسبة شريكه فأجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب والوصى والمأذون ثم وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى صحت المحصول اه كلام الدر المختار وقيد في رد المختار كونه غاصبا بالانخراج اه اذا تصرف فيه قبل العود فيصير مخالفا لما انظره يتضح لك الامر والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد الشريكين عنانا اذا باع ثوبا مثله لا فرد عليه بعيب قبله بدون قضاء عليه من القاضي هل يجوز ذلك عليه وعلى شريكه أو عليه فقط فأجوب انه يجوز عليه ما ما قال في الخلاصة ولو باع أحدهما مائة عاقر فرد عليه بعيب قبله بغير قضاء جازعاهما وكذا لو حط من ثمنه أو آخر لا جل العيب فان حط من غير عيب جاز من حصته وكذا لو وهب بعض الثمن ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه وعلى شريكه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريك عنان أقرانه استقرض للتجارة من فلان كذا هل يلزمه خاصة فأجوب نعم يلزمه خاصة وكذا لو أذن كل منهما صاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه لان التوكيل بالاستقراض باطل فيستوى فيه الاذن وعدمه أفاده قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في زرع امتنع أحدهما من سقيه هل يجبر فأجوب انه يجبر قال في الخلاصة والحرج اذا كان بين شريكين فأبي أحدهما أن يسقيه يجبر وفي أدب القاضي لا يجبر ولكن يقال له اسقه وأنفق ثم ارجع في حصته بنصف ما أنفقت اه والله تعالى أعلم **سئلت** قارى الهداية عن شريكين في سفينة امتنع أحدهما عن بيع حصته أو اجارتها أو سفرها بحجة وكيل له أو بنفسه بقصد بذلك ضرر شريكه فهل يجبر على ذلك أجاب لا يجب بر على شيء من ذلك ولا يمكن ممانئ الشريك ويفعل في مدته ما أراد على وجه لا يضر بالشريك فان فعل في مدته ما يضر بشريكه قتلت ضمن نصيبه وسئل هل للشريك أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه أجاب ليس لاحد الشريكين أن يفسخ الشركة من غير علم الآخر **سئلت** اذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بيمينه انه ما خان في شيء هل يلزم أجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلفه عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدار افكذ الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يبين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقدار مع يمينه لانه يكون كالاقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المقرع بيمينه الا أن يقيم ختمه بيمينه على أكثر **سئلت** عن جماعة مشتركين

في بسنن باع كل منهم الثمر الا واحد امتنع والمشتري ليس غرضه الا في المشتري من الجميع فهل يجبر
 الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم دار وهم ناظرون عاينها فأجروها الا واحد منهم
 قاصد الضرر بالشركاء وتعطياها لا يجبر على الاجارة معهم أجاب لا يجبر على أن يبيع مع الشركاء لانه
 حجر بل يبيعون حصصهم فقط أو تجبني الثمرة وتقسيم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يواجر
 شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتأثرون مع الممتنع في السكنى بقدر أنصباهم وهو سؤال يحسنه شريك طالب
 من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعه وصرفه فقال لا أعلم حسابا وانما باعت وصرفت
 وبقي هذا القدر هل يلزم به على محاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران
 مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فيمن كان له مال فاشتراك مع آخر على العمل فيه وعلى أن يكون الربح بينهما نصفين فهل
 لا تصح هذه الشركة فالجواب نعم لا تصح هذه الشركة والربح كله لرب المال وللاخر أجر مثل عمله
 قال في الدر المختار فلو كل المال لأحدهما فلا يخرج مثله اه وقال ابن عابدين في الشركة التي يكون
 المال فيها من جانب واحد الربح لرب المال وللاخر أجر مثله اه وهذه المسئلة أول مسئلة سئلت
 عنها وأنا في الجامع الأزهر من بعض أهالي بلد تناظر اباس الغرب فأجبت عنها بما تقدم نقله عن الدر
 المختار وذلك في أوخر سنة ثمانية وستين بعد المائتين والالف وهي في ذهني من ذلك الوقت والله تعالى
 أعلم ❊ سئلت عن بقرة دفعها مال كمال جيل على أن يعافها من علفه ويقوم بها وما حدث عنها من
 النتاج يكون بينهما نصفين فهل لا يصح ذلك فالجواب لا يصح ذلك وما حدث فهو لصاحب البقرة
 وللاخر مثل علفه وأجر مثله كافي الرد عن التارخانية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجائين هما
 عروض من قاش وقطن وسلع متنوعة قومها وعقدافها شركة وكتبوا ببيعة بذلك ذكرافها
 أن العقد على مقدار كذا من الدراهم فهل لا تصح هذه الشركة وما الحكم فيها إذا علموا ويرجو
 فالجواب لا تصح الشركة بغير النقد والفلوس التافقة والتبر والنقرة إذا جرى التعامل بهما والا
 فكعروض فمقد الشركة على ما ذكر بالسؤال غير صحيح والعقد الفاسد واجبة الرفع شرعا والربح في
 الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كان كل المال من أحدهما فلا يخرج مثله
 أفاده في الفتاوى المهدية المصرية والله تعالى أعلم

كتاب الوقف

❊ سئلت هل يجوز الوقف عند الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالجواب نعم يجوز عنده
 قال في الاسعاف وهو جازع عند علماء ثنا أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وذكر في الاصل كان أبو حنيفة
 لا يجيز الوقف فأما بعض الناس بظاهر اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده والصحيح انه جازع عند
 الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعدمه فعنده يجوز جواز الاعارة فتصرف منفعته الى جهة الوقف
 مع بقاء العين على حكم ملك الواقف ولورجع عنه حال حياته جازع السكرامة ويورث عنه ولا يلزم الا
 بأحد أمرين أما بأن يحكم به القاضي أو يخرج من خرج الوصية وعندهما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة
 العلماء وهو الصحيح ثم ان أبا يوسف يقول يصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة الاعناق عنده وعليه الفتوى
 وعند محمد لا إلا بأربعة شروط انظرها فيه وقال في الدر تفرعا على قولهما فيلزم فلا يجوز له إبطائه ولا
 يورث عنه وعليه الفتوى أي على قولهما يلزمه قال في الفتح والحق ترجيح قول عامة العلماء بلزومه لان
 الأحاديث والآثار متظافرة على ذلك واستغنى عن النص والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا
 ترجح خلاف قوله اه مع مزيد من رد المختار وفي الرد من موضع آخر ان كتب المذهب مطبقة على ترجيح

مطلب القول له في مقدار
 الربح والخسران

مطلب لأحدهما فقط مال
 اشتراكا على العمل فيه
 والربح بينهما

مطلب دفع بقرة على أن
 يعافها والنتاج بينهما
 مطلب لا تصح الشركة بغير
 النقد

مطلب في بيان حكم الوقف

مطلب في لزوم الوقف عنده
 وفي أنه عند أبي يوسف يصير
 وقفا بمجرد القول

مطلب في بيان ان كتب
 المذهب على ترجيح
 قولهم باللزوم

قوله ما يلزمه بلا حكم وبانه المفتى به وفي الفتح انه الحق فعلى المفتى والقاضي العمل به وقول من قال ان المفتى يقتضي بقول الامام على الاطلاق ولا يتخير فذلك في غير ما صرح اهل المذهب بترجيح خلافه قال ولا شك ان اهل الاجتهاد في المذهب يرجحوا قوله ما فعلنا اتباع ترجيحهم والا كان عبثا فثبت ان قوله مرجوح والقضاء بالمرجوح غير صحيح اهـ وعن هذا قال في البحر ولو قضى الحنفى بصحة بيعه أي الوقت غير المحكوم به فحكمه باطل لانه لا يصح الا بالصحيح المفتى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في الغنية فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحته وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به تارقي الهداية أي وغيره من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول على ان القاضي مجتهد أو سهو منه اهـ ومنه يعلم ان قول التنوير قضى ببيع الوقت غير المصحح لوارث الوقت فباع صحيح ولو لم يره لضعيف لبنائه على قول الامام المرجوح والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مريض وقف دارا مثلا على بعض ورثته ولم يجزه باقي الورثة هل يبطل الوقف المذكور أو يصح فالجواب ما في رد المحتار وهو هذا اذا وقف على بعض الورثة ولم يجزه باقيهم لم يبطل أصله وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر موارثهم عن الواقف ما دام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لوارث يبطل أصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه لهذه الدقيقة شرب لا يابى اهـ **سئلت** عن رجل مريض وقف منزلا في مرضه على بنته ثم على أولادها وأولاد أولادها وأبدا ما تناسلوا فاذا انقضى مرضه وأخلف بنته وأختها والاخت لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم ويرث الثلث فان خرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت البنات فاذا ماتت صرفت الغلة الى أولادها وأولاد أولادها كما شرطت الواقفة لاحق للورثة في ذلك اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وقف أشجارا من الزيتون أو النخل أو نحوهما على الفقراء أو على مسجد أو على الذرية وقد جرى بذلك العرف والتعامل هل يصح هذا الوقف حينئذ فالجواب نعم قال في المغ المعارف في ديارنا وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الأشجار بدونها فتمين الاقضاء بصحته لانه منقول فيه تعامل اهـ أقول وهو متعارف في ديارنا طرابلس الغرب أيضا فيفتى بصحته فيها نعم المتعارف عندنا انما هو وقف الأشجار مع الارض وبدونها أو ما وقف البناء بدون الارض فغير متعارف عندنا فاعلم ذلك والله تعالى أعلم **سئلت** ما هو المعمول به في وقف المشاع فالجواب ان وقف المشاع فيه الخلف لاف جوزه أبو يوسف ومنعه محمد رحمه الله تعالى واختلاف الأصح وقد نقل الكفوي الخلف ثم قال والمتأخرون أقنوا بقول أبي يوسف انه يجوز وهو المختار اهـ وعلى القضاة والمفتين في بلادنا على قول أبي يوسف والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الوقف هل يجوز أم لا فالجواب انه لا يجوز ولو غير محكوم به على المفتى به من قول صاحبين يلزمه بدون الحكم كما قدمناه وفي الدرر والزم الوقف وتم لا يملك ان لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك ان لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف عقار على جهة بر وجعل لنفسه أو لوقوف عليهم البيع وقت الحاجة فهل لا يصح هذا الوقف فالجواب نعم لا يصح هذا الوقف وهو المختار نقل الكفوي عن التتارخانية عن أبي بكر الاسكافي ان الوقف باطل قال الصدر الشهيد وهو المختار وفي تجنيس الفتاوى الشرط والوقف باطلان وهو المختار اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى عقارا ثم ادعى على بائعه انه وقف وانه باعه بغير حق فهل تصح دعواه فالجواب لا تصح دعواه وانما ذلك للتولي فان لم يكن هناك متول فللقاضي ينصب متوليا يختصم ويثبت الوقفية فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه ونعاه في حواشي الرمي على جامع الفصولين من الفصل الثالث عشر في دعوى

مطالب في بيان ان مذهبه مرجوح

مطلب لو قضى الحنفى بصحة بيعه فحكمه باطل

مطلب في وقف المريض

مطلب في صحة وقف الاشجار اذا جرى به العرف

مطلب في ان وقف الاشجار بدون الارض متعارف في طرابلس الغرب
مطلب في وقف المشاع

مطلب في ان بيع الوقف لا يجوز ولو غير محكوم به

مطلب في اشتراط الواقف البيع في الوقف

مطلب اشترى عقارا ثم ادعى انه وقف

مطلب في قسمة الوقف

الوقف والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن قسمة الوقف بين مستفيدي قسمة تلك هل لا تجوز وهل لهم قسمة قسمة انتفاع لينتفع كل منهم بجانب منه أم لا فالحق جواب عن الأول أن قسمة على وجه التملك لا تجوز وأما الجواب عن الثاني فتم تجوز لم قسمة لينتفع كل منهم ببعض منه قال في التجربة ما نصه صرح في الاسعاف أن أهل الوقف لوقسموا الوقف بينهم لم يزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا الشيخ شهاب الدين الشامي في فتاويه أن قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد بمسألة الأرض المذكورة وفي الغنية ضبيعة موقوفة على الموالى لهم قسمتها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك فيعمل ما في التصانيف والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ادعى وقفية عقار عليه من أبيه فانكره واضع اليد فاحتج بحجة قديمة منقطة الثبوت ليس له من يشهد بضمونها فهل لا يثبت الوقف بها بمجرد عن ثبوت مضمونها فالحق جواب نعم لا يثبت بها الوقف بمجرد فقد صرح علماءنا بأنه لا يقضى بالصك ولو عليه خطوط القضية الماضية لأن القاضي إنما يقضى بالحجة وهي البيعة أو الإقرار أو النكول وأما الصك فلا يصلح حجة لأن الخط مما يزور ويفعل كافي للتجربة وغيرها والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل بنى في أرض وقف باذن المتولى بحكمه عليه هو وقد أجر مثلها فأنهم يمدون بنائه وأراد إعادة كما كان على أن يعطى مثل أجرها فهل له ذلك فالحق جواب نعم له ذلك وقد سئل عن ذلك الشيخ العباسي مفتي مصر حالا فأجاب بقوله للجنة كمرحق الإبقاء وإعادة حيث كان قد أعاد دفع أجره مثل الأرض خالية عن البناء على ما عليه العمل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن سكن دار موقوفة عليه وعلى آخرين بالغلبة والقهر مدة طائفة هل يلزم بإعطائه أجر حصة الباقيين فالحق جواب نعم يلزم بذلك كما أفقته في التجربة واستدل بما في البحر عن الغنية أحد الأمرين إذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجره حصة الشريك سواء كانت وقفا على سكاهما أو موقوفة للاستغلال اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عما تعارفه أهل طرابلس الغرب من أن الموقوف عليه من الأولاد والذرية هو الذي يتولى أمور الوقف تهيأ وإيجارا وزراعة من غير أن ينصب الواقف ناظرا بصريح القول هل يكون قاضيا بتولية الموقوف عليه من الأولاد بدون نص من الواقف صريح فالحق جواب نعم لقوله لم المعروف عرفا كالتشروط شرطا ولا يعرف أهل بلادنا المذكورة غير ذلك حتى أن الواقف يسلم ما يقفه عقب وقفه للموقوف عليه ويرفعه عنه يده ويصير في حياة الواقف وبمده موته هو المتصرف في الوقف والذاب عنه إذا تعدى عليه متعدد وقد قال ابن عابدين رحمه الله تعالى في منظومة له في العمل بالعرف

والعرف في الشرع له اعتبار ❊ لذا عليه الحكم قد يدار

مطلب في زيادة المتعنت في
الاجرة وانما غير مقبولة

والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ناظر وقف أجره كانا لرجل بأجر مثله سنة وقبض منه أجره نصف السنة ثم قام بعض الناس على هذا المسألة تأجر يقصد اضراره وأذيته واخراجهم من الدكان فزاد في الاجرة على المثل وقبل الناظر زيادته الواقعة على وجه التعنت وأجره الدكان وكلف المستأجر الأول بالخروج من الدكان وتسليمه إلى المستأجر الثاني فهل له ذلك أم لا فالحق جواب ليس له ذلك والمسئلة في الفتاوى المهدية وعبارتهم اهكذا إذا وقعت الاجارة الاولى صحيحة باجرة المثل وكانت الزيادة اضرارا وتعنتا لا تكون الاجارة التالية صحيحة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقاره على أولاده ثم وثم وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع فهل يكون هذا الوقف صحيحا حيث وقع منه حال صحته وسلامته وشهدت بذلك عليه عدول ولو لم يكن محكوما به فالحق جواب نعم يكون صحيحا على مذهب الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى فانه عنده كالاتفاق يلزم بمجرد القول بدون تسجيل قال في الدر المختار والاختار يقول الثاني أحوط وأسهل وبه يفتي كافي الدرر وغيرها قال ابن عابدين ومقتضى قولهم يعمل بالانفع للوقف أن لا يعدل عن

مطلب في لزوم الوقف بدون
تسجيل

مطلب في وقف المشاع

مطلب اذا جعل آخره لم يجد
كل مؤيدا

مطلب ليس للقاضي أن
يجعل متوليا من الجانب
مادام موجود من أولاد
الواقف من يصح
مطاب وقف على أولاده
ونساهم أبدا صح وكن آخر
للفقراء

مطلب اذا سكن المشتري ثم
ظهر انه وقف تلزمه الاجرة

مطلب استحق منه بعد
أكل الغلة بانه وقف ضمن الغلة

مطلب في رجوع الواقف
وانه لا يصح على المفتي به

مطلب في وقف انهدم ولم
يكن تعميره ولا يجاره

قول الثاني لان فيه ابقاءه بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم في وقف
مشاع لا يحتمل القسمة كطاحون وحمام ودار صغيرة هل يجوز أم لا فالجواب انه يجوز فيما لا يحتمل القسمة
بالاتفاق فيما يحتملها عند أبي يوسف خلافا لمحمد قال في جامع الفصولين والشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع
الوقف بالاختلاف اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل وقف على الأولاد وأولادهم وأولاد أولادهم
فاذا انقرضوا عاد وقفه على المسجد الفلاني هل يصح هذا الوقف ويكون بجعل آخره وقفه على المسجد مؤيدا
أجيبوا تؤيدوا فالجواب انه يصح وانه يكون مؤيدا بذلك قال في رد المحتار بعد كلام طويل في اشتراط
التأييد مانعه وبقي ما اذا وقف على عمارة مسجد معين فقيل يصح عند أبي يوسف لتأييده مسجد الا عند محمد
وقيل يجوز اتفاقا وفي البصر عن المحيط انه المختار اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في واقف شرط الولاية
لأولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي أجنبيا ليس من أولاد الواقف فالجواب ليس له ذلك
وفي جامع الفصولين وقف وجعل له متوليا بشرط كون المتولي من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي
أن يولي غيره وهل يصير متوليا الوفاة أجاب لا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجل وقف أرضه على
أولاده وأولادهم ونسأهم أبدا هل يجوز هذا الوقف فالجواب نعم يجوز عند الامام الثاني أبي يوسف
رحمه الله تعالى ويكون بعد انقراض النسل للفقراء قال في الاسعاف لو قال وقف أرضي هذه على ولدي
وولد ولدي ونسأهم أبدا جاز عند أبي يوسف فاذا انقرضوا تكون الغلة للفقراء ولا يصح عند محمد لاحتمال
الانقطاع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن اشترى عقارا وسكنه مدة ثم ظهر انه وقف هل تلزم المشتري
أجرته فالجواب نعم قال في الدر المختار ولو سكنه المشتري أو المرنين ثم بان انه وقف أو لصغير لزم أجر
المثل اه قال محمديه المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى بناء على المفتي به عند المتأخرين من ان منافع
العقار تضمن اذا كان وقفا وليتم أومعه للاستقلال اه وفي الخيرية من باب الاستحقاق مانعه ❀ سئلت
في رجل وضع يده على حصص في حوائط موقوفة بأرضها وتجرها وقفا محكوما به يأكل غلاتها مدة سنين
ادعى الموقوف عليهم بها وبعأكل من غلتها فأجاب بأنهم يباعونها له فهل على تقديراتهم بيعها وهل
يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما به بلزومه على الوجه الشرعي ويضمن جميع ما أكله من
الغلة أم لا أجاب لا يصح بيعهم وعليه أن يردّها للوقف فان أبي حنيفة القاضي حتى يردّ عليه رد الغلة
التي استهلكها ويرجع عليهم بما دفعه من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعي ❀ وسئلت في رجل اشترى
كرما فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لذي قاض انه وقف بعد اقامة البينة وأخذ البائع بقضاء
القاضي وطلب الغلة التي أنافها المشتري في ذلك هل يجب ردّها على البائع ان كانت
قائمة أو فيه تمام ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أجاب صرح في مجمع
الفتاوى نقلا عن جامع الفتاوى انه يوضح من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك
بأخذ المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقرانه تناول وان أنكر بالكلية
فأقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج الى البينة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت
عن واقف رجوع في وقفه هل يصح رجوعه فالجواب ان مثل هذا السؤال رفع الى قارئ الهداية
فأجاب عنه بقوله الواقف اذا رجع عن ما وقف قبل الحكم بلزومه فذهب أبي حنيفة انه صحح لكن
الفتاوى على خلاف قوله وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بفسخ الرجوع قاض حنفى صح
ونفذ اه وقد قدمنا ان مذهب سيدنا الامام مرجوح وانه لا يجوز الحكم بالمرجوع فاذا حكم به حاكم
لا ينفذ فليحفظ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن وقف انهدم ولم يكن له شيء يعمر منه ولم يتمكن اجارته
وتعميره هل يجوز حينئذ بيع أنقاضه من أبحار وأخشاب فالجواب ما في فتاوى قارئ الهداية مما نصه
اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشتري بثمنه وقف مكانه فان لم يمكن يرد الى ورثة الواقف ان

وجدوا ولا يصرف الى الفقراء اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز نصب المتولى من الاجانب
وهناك من اولاده من يصلح لذلك فالجواب انه لا يجوز والحالة هذه قال في المحيط ولا يجعل القيم من
الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف واهل بيته من يصلح لذلك لانه اشفق على الوقف من الاجنبي اه
والله تعالى اعلم **سئلت** في رهن وقف عقاره المرهون قبل اداء الدين الذي عليه هل يجوز هذا الوقف
فالجواب ما في نتيجة الفتاوى وهو هذا قال ولوان رجلا رهن ضيعة له من رجل ثم انه وقفها
وقفا صحيحا فان افتكها الراهن فالوقف جائز نافذ فان لم يفتكها حتى مضت سنة أو سنتان لا يبطل الوقف
حتى لو افتكها بعد ذلك كان وقفا فان مات صاحب الضيعة في فصل الرهن قبل الفكاك فان كان له مال غير
الضيعة أدى الدين من ماله وكانت الضيعة وقفا وان لم يكن له مال غير هذه الضيعة بيعت الضيعة في الدين
ويبطل الوقف اه من زبالا نفع الواسل **سئلت** عن دار وقفها مالكة على اولاده واولادهم وهكذا
ليسكنوها فوق فمناخرا بواحتاجت الى التعمير فعلى من يكون تعميرها فالجواب ان تعميرها
يكون على من له السكنى فان امتنع من ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرتها فاذا عمرها ردها
الى من له السكنى اه من الهداية والله تعالى اعلم **سئلت** فممن اشترى دارا وسكنها مدة ثم ظهر انها
وقف فهل يجب عليه اجرة مثلها فالجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى اعلم **سئلت** عن
شرط الواقف اذ انبث هل يجب اتباعه ولا تجوز مخالفته فالجواب نعم قال في الاشياء شرط الواقف
يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به اه والله تعالى اعلم **سئلت**
عن أرض موقوفة باعها الموقوف عليه فهل يجوز بيعه فيها فالجواب لا يجوز قال في نتيجة الفتاوى
أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن قسمة أهل الوقف هل
تجوز فالجواب ان كانت قسمة تلك فلا تجوز وان كانت قسمة تناوب تجوز كافي الاسعاف اه
والله تعالى اعلم **سئلت** عن له حصّة في عقار مشترك بينه وبين آخر وقفها مائة ثم بعد
الوقف أراد قسمة حصته الموقوفة لتكون على حدة فهل يجوز له ذلك فالجواب نعم يجوز له ذلك
قال في الدر فاقسم المشاع اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو ناظره ان
اختلفت جهة وقفه ما ولو وقف نصف عقار كله له فالقاضي يقسم مع الواقف وبه موته لورثته ذلك
فيقرر القاضي الوقف من الملك ولهم بيعه به أفتى قارئ الهداية واعتمده في المنظومة المحبسة اه
وعبارة قارئ الهداية هكذا نعم تجوز القسمة وبقرار الوقف من الملك ويحكم بصحتها ويجوز للورثة
بيع ما صار اليهم بالقسمة واذا قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان شاء عين جهة الوقف وجهة الملك
بقوله والاولى أن يقرع بين الجزئين نفيا للثمة عن نفسه اه زاد في الدر فلا يقسم الوقف بين مستحقه
اجماعا لان حقهم ليس في العين وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم يجوز ذلك ولو سكن
بعضهم ولم يجد الاخر موضعا يكتفيه فليس له اجرة ولا له أن يقول أنا أستعمله بقدر ما استعملته لان المهايات
انما تكون بعد الخصومة اه وكتب المحقق ابن عابدين قوله وبعضهم يجوز ذلك هذا ضعيف لمخالفته الاجماع
اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وقف عقاره على مسجد معين ولم يجعل آخره للفقراء هل يجوز هذا
الوقف فالجواب نعم يجوز في المختار قال الانقروى وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخره للفقراء تكلم
المشايخ فيه والمختار انه يجوز في قولهم جميعا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن هيا مكانا لبناء مسجد
ووقف دارا على ذلك المسجد الذي سينبئ في ذلك المكان هل يجوز هذا الوقف فالجواب انه يجوز في
الصحيح قال في البصرة لا عن فتح القدير وقف عقار على مسجد أو مدرسة هيا مكانا لبنائها قبل أن ينشأ
اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى ان تبنى فاذا بنيت ردت اليها الغلة أخذ من
الوقف على أولاد فلان ولا أولاده حكموا بصحته وتصرف غلته الى الفقراء الى ان يولد فلان اه في ديبته

مطلب لا يجوز نصب المتولى
من الاجانب مادام هناك
من يصلح من اولاد الواقف
مطلب في وقف المرهون

مطلب تعمير الدار الموقوفة
على من له سكنها

مطلب في وجوب اتباع
شرط الواقف

مطلب لا يجوز بيع الوقف
ولا رهنه

مطلب لا تجوز في الوقف
قسمة التملك

مطلب في جواز قسمة
الواقف مع شريكه

مطلب الوقف على المسجد

يجوز ولو لم يجعل آخره للفقراء

مطلب هيا مكانا لبناء مسجد

ووقف عليه جاز الوقف

مطلب وقف ما في اجارة
الغير صرح

مطلب في وقف المرهون

مطلب وقف الكل فاستحق
النصف لا يبطل الوقف
في الباقي

مطلب لا يجوز وقف الدراهم
والدنانير في طرابلس الغرب
لعدم جريان العرف

مطلب يجوز للواقف جعل
الولاية والغلة له

مطلب في لزوم الوقف
وجوازه في المشاع وجواز
استثناء بعض الغلة له

مطلب يصح الوقف قبل
وجود الموقوف عليه

مطلب وقف بيع على أنه
ملك فاستحق مكان
للمستحقين الرجوع بالغلة

المكان لانه لو وقف على مسجد سيده ولم يهيئ مكانه لم يصح الوقف كما في الرد والله تعالى أعلم **سئلت**
عن دار مسنجة في يد المستأجر وقفها ما لكها ادهى كذلك هل يجوز هذا الوقف **فالجواب** نعم
يجوز هذا الوقف في الفتاوى الانقروية نقلا عن البحر ما نصه ثم اعلم انه لا يشترط لصحة عدم تعاق حق
الغير به فلو وقف ما في اجارة الغير صرح ولا يبطل الاجارة فاذا انقضت أو مات أحد هما صرفت الى جهات
الوقف وأما اذا وقف المرهون فان اقتكته أو مات عن إلقاء عاد الى الجهة وان مات عن غير وفاء بيع
وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون
بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا فان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف دار كاملة فاستحق نصفها بالقضاء فهل لا يبطل الوقف في
الباقي **فالجواب** لا يبطل بل في الباقي بل يبقى وقفه عند الثاني رحمه الله تعالى خلافا لما ذهب اليه رحمه الله
تعالى اه من الاسعاف والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز وقف الدراهم والدنانير في بلادنا
طرابلس الغرب **فالجواب** لا يجوز لعدم جريان التعامل به فيها الى وقتنا هذا وجوازه في بعض البلاد
مبني على انه متعارف بينهم ومتداول قال المحقق ابن عابد رحمه الله تعالى فالظاهر اعتبار
العرف في الموضع أو الزمان الذي اشترفيه دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم ودون
بلادنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا فبين جعل الولاية والغلة لنفسه مدة حياته هل يجوز له
ذلك **فالجواب** نعم يجوز له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار وجاز جعل غلة
الوقف أو الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وكتب محشيه الشافعي رحمه الله تعالى قوله وجاز جعل
غلة الوقف لنفسه الخ أي كالأوبعضا قال وقد يجعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قيل لا يجوز
وعن أبي يوسف جوازه وهو المعتمد اه وفي الاشباه ما نصه وصح الوقف على النفس اه قال محشيه
الحوى وعليه الفتوى كما في الذخيرة والخصلة والخاتمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم
الوقف بمجرد القول وهل يجوز في مشاع وهل يجوز للواقف استثناء بعض الغلة لنفسه **فالجواب**
نعم قال في الاسعاف ثم ان أبا يوسف رحمه الله تعالى قال يصح وقف مجرد القول لانه بمنزلة الاعتراف عنده
وعليه الفتوى وقال في محلي آخر اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام
والبئر والرحى واختلفا في الممكن فأجازه أبو يوسف وبه أخذ مشايخنا بل وأبطله محمد اه وفي المحيط لصحة
الوقف شرائط أربعة التسليم الى المتولى وأن يكون في المبرز وأن لا يشترط لنفسه شيء من منافع
الوقف وأن يكون مؤبدا بأن يجعل آخره للفقر اه وعند أبي يوسف شيء من ذلك ليس بشرط ثم قال
ومشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف ترغيب الناس في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن وقف
عقارا على أولاده قبل وجودهم فهل يصح هذا الوقف **فالجواب** نعم يصح هذا الوقف قال في الدر
المختار يصح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على أولاد زيد ولولده أو على مسجد هي مكانه
أو مدرسة صح في الاصح وتصرف الغلة للفقر اه الى أن يولد زيد أو يبنى المسجد اه والله تعالى أعلم
سئلت عن وقف بيع على أنه ملك فاستحق مكان للمستحقين الرجوع بالغلة
فالجواب اني رأيت سؤالا مثل هذا وجوابه مفتي الحنفية بنونس العلامة أحمد كريمة ولفظ جوابه
بيح الوقف باطل كما في الغنية وعليه فاذا سكنه المشتري بدعوى الملك ثم تبين وقفه فعليه أجر المثل مدة
ماسكن وبه أفتي الرملة والاستقلال أولى بالرجوع لان منافع الوقف مضمونة عندنا والحكم متطهر
لامتنبأه من خطئه وبأسفله اسمه ومهره وأجاب عنه مفتي المالكية بها الشيخ ضالح النيفي بما نصه
وبعد فان الامر اذا كان كذا كرويت ان المبيع حبس فان البيع ينقض حيثئذ ويرد المبيع لمشتحق
الحبس ويرجع المشتري بالثمن على يائنه ان كان ما وما استعمله المشتري فبما ضي فلا رجوع عليه

به اذ المشهور من المذهب ان من استحق من يده الحبس بعد ان استغله انه لا يرجع عليه بالغلة اذ لم يكن
عالمًا بأنه حبس وهو محمول على انه غير عالم به حتى يثبت عليه علمه به هذا مذهب ابن القاسم وبه معنى
العمل هكذا اجاب في مثل النازلة سيدي عبد الله العبدوسي كافي نازل بيوع المعيار ونقله عنه شارح
العمليات وفي تحفة

ومن يبيع ما عليه حبسا * برده مطلقا ومع علم أسا * والخلف في المتاع هل يعطى الكرا
وفي هذا القدر كفاية والسلام وبالله التوفيق وخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف عقار على
أولاده ونسبه الى آخرهم فان انقرضوا عاد الى الفقراء وشرط الواقف وقفه للوقوف عليهم يبيع
الوقف لبعضهم هل يبطل هذا الوقف **الجواب** اني رأيت بخط الفاضل الشيخ محمد الطنطاوي
الازهرى فتوى على صحة وقف هذه صورتهما الحمد لله وحده حيث شرط الواقف المذكور للوقوف
عليهم قسمة الوقف وبيعه لبعضهم فان الوقف يبطل بهذا الشرط على ما عليه الفتوى وفي فتاوى الامة
قاسم يصح الوقف وانقرض الشرط قال وهو المختار وحيثما قلنا في تحريرين القضاء يبطل ان الوقف على
القول المفتى به فيكون ميراثا وبين القضاء بصحته وابطال شرط القسمة والبيع المذكورين والله تعالى أعلم

مطلب في اشتراط بيع
الوقف لبعض المستحقين
من بعضهم

مطلب اذا خرب المسجد
وما حوله صرفت أوقافه
الى مسجد آخر

الفقيه محمد الحسين الطنطاوي الحنفى الازهرى اه وقد مال اخونا الشيخ العباسي مفتي مصر في الحال
الى القول بصحة الوقف وبطلان الشرط وهي فتاويه المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن
مسجد خرب وخرب ما حوله من البيوت والعمارة قطع وتفرق الناس عنه وله أوقاف فهل يجوز
نقلها الى مسجد آخر عامر قليل الاوقاف داخل بين البيوت وله جماعة عظيمة كثيرة أجيبوا ترجوا
الجواب انه يجوز ذلك عند الامام الثالث محمد السيباني رحمه الله تعالى وقد أطال الله بمرامى في
الجواب فراجع وفي البرازية والخلاصة اذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أوقافه الى مسجد

مطلب مات عن عقار ودين
يستغرقه فوقف الوارث
العقار لا يصح

آخر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات وعلاه دين وترك عقارا يستغرقه الدين فوقفه الوارث
فهل لا يصح وقفه والحالة هذه **الجواب** نعم لا يصح وقفه لان من شرط صحة الوقف ملك الواقف له
وقفه وحيث كانت التركة مستغرقة بالدين فلا ملك للوارث فيها فلا يصح وقفه وقد اجاب بمثل ذلك
الحقق الرملى والله تعالى أعلم **سئلت** في وقف مشاع قضى قاض بصحته فهل يصح حكمه ويرفع
فيه الخلاف **الجواب** نعم لان وقف المشاع قيل بصحته وبطلانه والقولان صحيحان فالقاضي ان
يحكم بما شاء منهما ومهما حكم بأحدهما ارتفع الخلاف وانقطع النزاع والمسئلة في الدرر وحواشيه وكذا في
الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة اختها فقال بعضهم ان هذا العقار الخلف عن أبنائها
وقف عينها وقال بعضهم هو ملك موروث لنا ولا يثبت له هذا ولا له هذا فقال الحكم الذي في ذلك
الجواب ان كلا القولين باقراره خاصة مدعى الوقفية وقف عليه وحصة البعض الاخر ملك فان
أثبت مدعى الوقفية الوقفية بمدول مقبولين كان الكل وقفا كما أفتى بذلك الخير الرملى والله تعالى أعلم

مطلب اذا كان في المسئلة
قولان صحيحان جاز الافناء
والقضاء باحدهما أيا كان
مطلب اختلف الورثة في
عقار متروك لهم فقال
بعضهم ملك والبعض وقف

سئلت عن في يده دار فاقترباها وقف فلان ثم مات فادعى ورثته انها ملك موروث لهم فهل
لا تسمع دعواهم الملك بعد اقرار مورثتهم بالوقف **الجواب** نعم وفي الفتاوى الانقرارية مانعه أقرانه
وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما أفتى به أبو السعود اه وفيها مانعه ويجب أن
يعلم بان قول من في يده أرض هذه الأرض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط
الوقف وفيها أيضا أرض في يد ورثة أقران أباهم وقفها وذكركل منهم جهة أخرى فيقبل قولهم وتصرف
حصة كل الى الوجه الذي أقرروا لانية هذا الوقف للحاكم يولييه من شاء ولو في الورثة صغيرا وغائب
لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وقف على الاولاد
الذكور والاناث ادعى الذكور على الاناث ان الانثى انما تستحق معهم بشرط أن لا تكون ذات زوج

مطلب في يده دار فاقترباها
وقف ثم مات الخ

مطلب ادعى الذكور ان
الانثى انما تستحق عنده
عدم التزوج الخ

فان تزوجت فلاحق لها وأثبتوا هذا الشرط بشهادة عدلين والاثاث احتجوا بصك الوقف وانه مطلق لم يكن فيه التعرض لهذا الشرط فهل العبرة بما ثبت بالبينة ولا عبرة باطلاق الصك فالحجواب ان الاعتبار ما ثبت بالبينة العادلة ولا عبرة باطلاق الصك قال في البحر اعلم ان الاعتبار في الشروط لما تركم به الواقف لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو اقيمت بينة بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في المكتوب عمل به اه والله تعالى اعلم **سئلت** في شاهدين شهدا ان فلانا وقف داره الغلانية على كذا ولم يقولوا وقفها وهو يملكها فهل لا تقبل هذه الشهادة ولا يثبت بها الوقف فالحجواب نعم قال في التتارخانية حسيما نقله الاقروى ولو شهد الشهود انه شهدنا على نفسه انه وقف هذه الارض وقفها حسيما وانما كانت في يده حتى مات فالقاضي لا يقضي بالوقف ولو شهد الشهود ان فلانا اقر عندنا انه وقف هذه الارض وحدها وانه كان مالا يملكها في وقت ما وقفها فبما انما اوقف من قبل الواقف وآخر جناها من يد الذي هي في يده اه وفي الفتاوى المهدية مانصه وأقارن المولى في فتاويه ان ذكر الشاهدين ان المذعي وقفه مملوكا للواقف شرط في قبول الشهادة اه وفي رد المحتار مانصه ذكر في الاسعاف لو ادعى ان هذه الارض وقفها فلان على وذوالبدين يقول هي ملكي لا يصح وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قديمه فمالا يملكه وهو بيده اجارة أو اعاره اه ومفاده انه يشترط بعد بيان الواقف بيان أنه وقفه وهو يملكه وهذا ظاهر في نحو هذه الدعوى وكذا الاختلاف في أنه وقفه قبل أن يملكه أو بعد ما يملكه أما لو اختلفا في أن فلانا وقفه أولا أو كان وقفه قديما مشهورا فباعه أحد واستولى عليه ظالم فهذا شرط للحكم بصحة الوقف لا للحكم بنفس الوقف ففي فتاوى قارى الهداية سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المورج وحيازته أم لا أجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لمساواة بملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه هذا كلام اردو الله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى وقفية دار في يد آخر وقضى له بالوقف فباعه آخر وادعى على هذا المحكوم له بالوقفية بان تلك الدار ملكه فهل تسمع دعواه فالحجواب نعم تسمع دعواه قال في الخانية أرض في يد رجل ادعى رجل انها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى انها ملكه قالوا تقبل بينة المذعي لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بتحرير الأبرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعه ما صدقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعه ما صدقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل ان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يمتد إلى الغير فكذلك في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض موقوفة اقسموها الموقوف عليهم بتراضهم ثم قام بعضهم يريد نقض القسمة هل يجاب لذلك فالحجواب نعم يجاب لذلك في الفتاوى الاقروية عن فتاوى ابن نجيم مانصه اقسموا وأرضوا بتراضهم ثم أراد أحدهم بعد سنين ابطال تلك القسمة فله ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال ان تزوجت فلانة فدارى وقف على كذا هل تصير وقفها عند تزوجه فالحجواب لا تكون وقفها عند ذلك قال في الاسعاف ولو قال اذا جاء غدا أو اذا جاء رأس الشهر أو قال اذا قلت فلانا أو اذا تزوجت فلانة وما أشبهه فأرضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه لا يحتمل التعليل بالخطر لكونه مما لا يخلف به فلا يصح تعليله كما لا يصح تعليل الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل التعليل ويحاط به اه **سئلت** لو قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينتظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا لا لان التعليل بالشرط الكائن تنجز اه اسعاف وفيه أيضا ولو وقف أرض غيره فأجازها المالك جاز الوقف عندنا خلافا لاسعاف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شرط في وقفه ان اغل ان يبعه ثم قال في آخره لا يباع ولا يوهب

مطلب شهد انه وقف ولم يقولوا وقف وهو يملكها

مطلب انما يحكم بصحة الوقف اذا ثبت انه مالك لما وقفه

مطلب تسمع دعوى المالك بعد الحكم بالوقف من غير المحكوم عليه

مطلب اقسموا بالوقف ثم طالب أحدهم نقض القسمة كان له ذلك

مطلب الوقف لا يحتمل التعليق

مطلب قال ان كانت الارض في ملكي فهي وقف

مطلب وقف الفضولي موقوف على الاجارة

مطلب شرط البيع أولا ثم

قال لا يباع يكون الثاني مانصه الاول

هل يكون الثاني ناسخا لاول فالجواب نعم يسكون ناسخا له كما في الاسعاف والله تعالى أعلم
 سئلت فيمن يسه عقار فافترانه وقف عليه وعلى ولده ونسله أبدا ومن بعدهم على المساكين هل
 يقبل قوله فالجواب نعم يقبل قوله ولا يكون هو الواقف له لان العادة جرت أن يكون الوقف عليهم
 من غيرهم اهـ اسعاف والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في رجل وقف عقاره على بنيه وله ذكور
 واثان هل يدخل الذكور والاثان فيه أو يختص به الذكور فالجواب انه يدخل في البنين الذكور
 والاثان ويكون من قبيل التغليب قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية فاذا وقف على
 بنيه وله بنون وبنات لهم الغلة بالسوية لتناوله البنات وعن أبي حنيفة تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح
 الاول اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن مسجد ضاق عن أهله وبجواره أرض رجل هل تؤخذ
 منه كرها بقيمتها لاجل توسعته فالجواب نعم قال في الوهبانية

وان مسجد قد ضاق والأرض حوله بقيمتها كرها تضاف ونعم

صورته الم يمكن توسيع مسجد ضاق الأبارض لرجل تؤخذ بقيمتها ولو كرها وان كانت وقف على المسجد
 تدخل بامر القاضي وان كانت من طريق العامة باذن الامام وكذا عكسه لو ضاقت الطريق والمسجد
 واسع لا يحتاج لزيادة اتساعه يجعل منه جانب اسعة الطريق نظرا للعامة عا هو لهم اهـ فائدة في
 البرازية من أوائل كتاب الوقف مانصه وان خاف الواقف ابطاله ولم يتيسر له الحكم بأن لم يصادف ما كما
 يجوز فضاؤه في المجتهدين كالأغلب قضائنا فيقول ان ابطاله قاض أو وال فهو هذه الاراضي بجملتها وجميع
 ما فيها وصية مني ويتصدق بثمنها الى الفقراء والوصية تختم على التعاقب بالشرط فلا يفيد الوارث الرفع الى
 القاضي والابطال اهـ والله تعالى أعلم سئلت في الواقف اذا شرط لنفسه بعضا من غلة الوقف
 مادام حيا هل يجوز الوقف مع هذا الشرط فالجواب نعم قال في المحيط ثم عند محمد رحمه الله تعالى
 اخصه الوقف شرائط أربعة التام الى المتولي وأن يكون في المقرر وأن لا يشترط لنفسه شيئا من
 منافع الوقف وأن يكون مؤبدا بأن يجعل آخره للفقراء وعند أبي يوسف وعند محمد وهلال ابن يحيى لا يصح
 هذا الوقف على نفسه أو على أمته أو ولده يصح الوقف عند أبي يوسف وعند محمد وهلال ابن يحيى لا يصح
 ومما أخذوا به قول أبي يوسف ترغيب الناس في الوقف اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن وقف
 قضى قاض يلزمه به مدد عوى صحيحة وشهادة مستقيمة فهل لا يجوز نقضه بعد ذلك فالجواب
 لا يجوز نقضه بعد ذلك قال في المحيط ولو رفع الامر الى القاضي فأمر القاضي القاضي الوقف بناء على دعوى
 صحيحة وشهادة قائمة عليه وانكر الوقف فانه يصح الوقف ويلزم حتى لا يجوز نقضه بحال لانه قضى في
 فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ولو قضى بالوقفية بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوى فيه صح لان
 حكمه هو التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى اهـ
 والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن وقف بستانه بقره وعبيده وآلات الحرث والسقي هل يجوز
 في الكل أو في خصوص العا قار أجيبوا توجروا فالجواب انه يجوز في الكل قال في المحيط ويجوز
 وقف العقار وكل ما كان تيماله من المنقول كالأوقاف أرضا مع العبيد والثيران وآلات الحرث لانها
 نوابغ للعقار اهـ فروع في وقف الكتب اختلافوا فيه والاصح انه يجوز ما كان التعارف رجل وقف
 أرضا وفيها زرع أو ثمر لا يدخل الزرع والثمر في الوقف لان الزرع والثمر منقولات الموضوع في
 الأرض ولهذا تدخل في البيع والهبة والصدقة الا بالشرط فكذلك لا تدخل تحت الوقف الا بالشرط لو
 وقف في مرضه ثم مات وعليه دين ينقض وقفه ولو وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الاستجار لا يجوز
 الوقف لانه صار مستثنيا للأشجار عوضا عنها فيصير الدخول تحت الوقف مجعولا ولو مات أحد من
 الموقوف عليهم قبل أن يصير للغلة قيمة لا يصير نصيبه ميراثا وان مات بعد ما صار للغلة قيمة صار نصيبه

مطلب في يده أرض أقر
 انه اوقف عليه وعلى نسله أبدا
 مطلب وقف على بنيه وله
 ذكور واثان

مطلب ضاق المسجد
 وبجانبه أرض تؤخذ
 كرها بقيمتها

مطلب في جوار شرط
 بعض الغلة لنفسه

مطلب لا يجوز نقض الوقف
 بعد الحكم به

مطلب وقف العتار بقره
 وعبيده جاز

مطلب يجوز وقف الكتب
 في الاصح
 مطلب وقف أرضا فيها زرع

ميراثا الكل من المحيط والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وقف دارا على ولديه زيد وعمر و ثم من بعدهما على المدرسة الفلانية مات زيد فهل تنتقل حصته الى المدرسة فالجواب لا تنتقل اليها بل الى الفقراء حتى يموت عمر وعند ذلك ينتقل الكل الى المدرسة كما أجاب بذلك الخير الرملي عن مثل هذا السؤال والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقاراته على ذريته ثم مات وبقي الوقف في أيديهم بطن بعد بطن وقد فقدت حجة الوقف ومات شهوده ولم يدرك كيف كان شرط واقفه ولا كيف كانت نظارته تصنع فيه ولا وجد له قيد في دواوين القضاة الماضين والحاصل انه لم يعلم من أحواله إلا انه وقف من فلان على ذريته ويبد كل منهم قطعة منه يتقفع بها مات الا ان شخص من ذريته عن غير ولد فلان يكون نصيبه فالجواب ان نصيبه يصرف لبقية مستحقه من غير تغيير ذكره على أنثى ولا تقسيم بطن على بطن كافي البرازية وكذا فيمن لم يذكر واقفه سهم من يموت عن غير ولد كذا في الاسعاف أفاد في التنقيح والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وقف تقدم ومضت عليه سنون وماتت شهوده وفقدت حجة وقفه وقد علم من نظاره السابقين كيف يصرف وان من مات منهم عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه لا لا قرب الى الميت هل يجب أن يجري على ما كان من النظر السابقين ولا يكلف أحد منهم أن يثبت نسبه الى الواقف حيث كان الموقوف في أيديهم - م فالجواب نعم يجب اجراؤه على ذلك حيث تحقق ولا يكلفون باثبات أنسابهم الى الواقف حيث كان بأيديهم والمسئلة في كثير من المعترات وفي الخيرية اذا كان الموقوف كتاب في ديران القضاة المسمى بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسنانا اذا تنازع أهله فيه ولا ينظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا بعد - لون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقا حكمه بهاه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الشهادة بالسمع هل يثبت بها شرائط الوقف كما صله أم لا وما هي الشرائط التي لم تثبت بالسمع أفيدونا بكم الله تعالى فالجواب ما في التنوير من الوقف وهو هذا وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالنمرة لا ثبات أهله وان صرح حوايه لا تقبل بالشهرة لا ثبات شرائطه في الاصح اه مع بعض زيادة من شرحه للعلائي وكتب محسبه المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى قوله لا ثبات شرائطه المراد من الشرائط أن يقولوا ان قدرا من الغلة لكذا ثم يصرف الفائض الى كذا بعد بيان الجهة اه يحرم من الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله ان يقولوا الان بيان الجهة هو بيان المصروف ويأتي أنه من الاصل لا من الشرائط فالمراد من الشرائط ما ينشطره الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها صحة الوقف من الملك والافراز والتسليم عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن واقف وقف عقاراته على أولاده مرتبة لا يعطى البطن الثاني مادام أحد من البطن الاقل غير ان من مات من أي بطن تنزل ولده واحد أو أكثر من زلته وأخذ نصيبه ومن مات عن غير ولد فنصيبه لاهل درجته وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد ولم يوجد من درجته أحد واذا مات واحد من طبقة من الطبقات عن غير ولد ولم يوجد من درجته أحد فالحكم أجيبوا نؤجروا فالجواب والله تعالى الموفق للصواب انه اذا لم يوجد أحد من درجته رجعت نصيبه الى أصل الغلة فيقسم نصيبه على جميع المستحقين وكذا ان سكت عن بيان نصيبه قال في رد المحتار بعد كلام والحاصل انه اذا رتب بين البطون لا يعطى للبطن الثاني ما لم ينقض الاول الا اذا شرط به - وذلك ان من مات عن ولد فنصيبه لولده فيه طي لولده وان كان من البطن الثاني فان سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لاصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا ان بين نصيب من مات عن غير ولد بأن شرط عوده لا على طبقة أولي درجته وطبقته أولان دونه أتبع شرطه فان لم يوجد ما شرطه عاد نصيب ذلك الميت لاصل الغلة فيقسم على الجميع لا على الفقراء لانه شرط تقديم النسل عليهم فلا حق لهم مادام أحد من

مطالب وقفه على زيد وعمر و
ثم على مدرسة ذات أحدها
تكون حصته للفقراء

مطلب في أيديهم - م وقف
مات شهوده ولم تدر مصارفه

مطالب في وقف فقدت
حجته ومات شهوده وعلم
كيف كان يصنع نظاره

مطالب في شهادة السماع

مطلب سكت عن نصيب
من مات يرجع لاصل الغلة

نسله وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فانه يرجع الى أصل الغلة قال وبهذا يظهر لك انه لو شرط عود
نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته الاقرب فالاقرب منهم كاهو الغالب في الاوقاف ولم يوجد
في الدرجة أحد يرجع نصيبه الى أصل الغلة لا الى أعلى طبقة ولا الى الاقرب من أي طبقة كانت لانه انما
اشترط الدرجة واشترط الاقرب من أهل الدرجة فاذا لم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فتلغو
الاقربية أيضا وحيث لم يوجد الشرط يرجع نصيبه الى أصل الغلة قال ثم ورد على سؤال مضمونه انه وجد
في درجة المتوفى أولادهم وفي الدرجة التي تحتها أولاد أخت فأقبت بعوده الى أولاد العم تبعه المال في
الحامدية اه مختصرا والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن له أولاد ذكور خمسة فقال وقفت داري
الفلانية على أولادى فلان وفلان وفلان سمي ثلاثة فقط وسكت عن اثنين هل يختص بالوقف من سماهم
ولا يشاركهم الاثنان اللذان سكت عنهما فالجواب نعم قال في الرد فلو كانت أولاده أربعة وسمى
منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على أولادهم لم يدخل أولاد المسكوت عنه لعمود الصغير في
أولادهم الى من سماهم بخلاف ما اذا قال ثم على أولادى فانه لم يدخل أولادهم لانه لم يصف اليهم اه والله
تعالى أعلم ❊ سئلت عن وقف عقار الله على أولاده وأولادهم وأولاد أولادهم الى آخر العقب للذكر
مثل حظ الانثيين ولم يرتبه بشم ولا بغيرها عما يفيد الترتيب فهل يشترك فيه الطبقات كلها ولا تختص به
العليا أجيبوا بحكم الله تعالى فالجواب نعم يشترك في الوقف المذكور جميع الذرية فلا يجب الالب
ابنه ولا ابن ابنة في الخيرية ❊ سئل في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده
وأولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق
ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلى به حيث لم يشترط الترتيب ❊ أجاب نعم يستحق الجميع
فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن
متول أجرد كان الوقف بأجر مثله سنة كاملة فمضى نصف السنة فأتى رجل وزاد في أجرة ذلك المكان
على وجه التمتع وقصد الاضرار فأراد المتولى فسخ الاجارة الاولى واجارته لهذا التمتع فهل ليس له
ذلك فالجواب ليس له ذلك حيث كان الامر كذلك ففي فتاوى الشيخ العباسي مانعه اذا صدرت
اجارة أرض الوقف صحيحة لازمة بأجرة المثل لا يكون للمتولى فسخها قبل مضي المدة ولا عبرة بزيادة
التمتع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقار على نفسه مادام حيا ثم على أولاده ثم على
أولادهم ثم ثم بحيث تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من مات منهم من أي طبقة عن ولد
أو ولد ولد وان سفل واحد أو أكثر انتقل نصيبه اليه مات الآن واحد من الطبقة الثانية عن ابنه فهل
ينتقل له نصيب أبيه الميت مع وجود أعمامه من أهل طبقة أبيه فالجواب نعم ينتقل له ذلك عملا
بشرط الواقف المذكور فانه كنص الشارع في وجوب الاتباع كافي الاشياء وغيره والله تعالى أعلم
❊ سئلت عن دار موقوفة على مسجد خربت ولم يوجد في وقف المسجد المذكور ما تمعمر به الدار
المذكورة فهل يجوز لامام ذلك المسجد الذي هو المتولى لاوقافه استبدال تلك الدار بما هو أنفع للوقف
فالجواب ان مثل هذا السؤال قد رفع للشيخ العباسي مفتي مصر في التاريخ فأجاب بقوله القضاة
الآن ممنوعون عن الاستبدال بدون اذن مولانا السلطان على ما لا يشترط فلا يجوز الاستبدال في المحصة
المذكورة اذ لم يشترط الواقف بدون الاذن اه وقد نقل العلامة في شرحه الدر المختار عن المفتي
أبي السعود انه في سنة إحدى وخمسين وثمانمائة ورد الامر الشريف بجمع استبداله وأمر أن يصير باذن
السلطان تبعاً لترجيح صدر الشريعة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقارات له بعضها
مشاع وبعضها مقسوم على أولاده الموجودين ومن يزداد له من الذكور بقبضة عمره وجعل آخره لجهة
لا تنقطع وقفامؤبد الالباع ولا يوهب واستثنى الواقف لنفسه بعضا من الغلة فاذا مات رجع لأصل الوقف

مطلب له أولاد خمسة فقال
وقفت على أولادى وسمى
منهم ثلاثة

مطلب وقف على أولاده
وأولادهم وأولاد أولادهم
بالواو يشترك الطبقات
كلها فيه

مطلب لا عبرة بزيادة التمتع

مطلب في العمل بشرط
الواقف

مطلب القضاة ممنوعون
عن الاستبدال بدون الاذن

مطلب في لزوم الوقف
بمجرد الالة ول انه لا يضره
الشيوع ولا استثناء البعض

فهو يصح هذا الوقف ويلزم ولا يضره الشيوع ولا استثناء البعض أجيوا وتوجروا والسلام عليكم
فالجواب نعم يصح هذا الوقف ويلزم بمجرد القول من غير توقف على قضاء قاض ولا يضره الشيوع
ولا استثناء البعض لنفسه عند الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار والاخذ بقول
الثاني أحوط وأسهل وبه يقتضى قال ابن عابدين رحمه الله تعالى ومقتضى قولهم يعمل بالانفع للوقف ان
لا يعدل عن قول الثاني لان فيه ابقاءه بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
وقف دار على أولاده ثم وسم وجهه لآخره للفقر والعوز والولاية للأرشد من أولاده وأشهد على ذلك عدولا
ومات فقام الارشد من أولاده على سائر الورثة مدعيان أباه وقفه على الوجه المذكور وجعله متوليا عليه
بين يدي حاكم شرعي فأنكره سائر الورثة فأتى بالعدول وشهدوا بكونه كواسر او عاونا وحكم القاضي بصحة
الوقف المذكور ولزمه بعد وقوع النزاع فيما بين المتولي والورثة فهل يصح حكمه المذكور فالجواب
نعم وقد رفع الى الخبير الرمي مثل هذا السؤال فأجاب بقوله قد رفع لاسيما اذا اناطوني بترد الله تعالى
خبريحه مثل هذا السؤال فقال في الجواب ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح
بمجرد قوله رقت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولي وصحة الحكمين ونفي حكم
بصحة الوقف موافقا لقول صحيح نفذوا نهرم اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وقف على أولاده
الذكور والانات ثم على أولادهم كذلك ثم على جهة بر ولم يذكر التفاضل بين الذكور والانات هل يقسم
بينهم على السوية والحالة هذه واذا قال الواقف على الذكور والانات على التفاضل الشرعي فهل معناه
القسمة بينهم كالميراث بحيث يكون للذكر مثل حظ الانثيين أجيوا وتوجروا فالجواب نعم يقسم
بينهم بالسوية حيث لم يذكر التفاضل وعند ذكره يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قال في التتبع
الاصول في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط التفاضل فعني قول الواقفين على التفاضل الشرعي
أو على الفريضة الشرعية المفاضلة لا القسمة بالسوية اه لمختصا والله تعالى أعلم

مطلب أبو يوسف يقول
يصح الوقف بمجرد القول
ولا يحتاج الى تسجيل
ولا تسليم الى المتولي

مطلب وقف على الذكور
والانات ولم يذكر التفاضل
فقسم بينهم على السوية

كتاب البيوع

سئلت عن قال بعث فلان جميع نصيبي من هذه الدار بكذا وهو الربع ثم تحقق ان نصيبه منها
النصف فهل يقع البيع على النصف كله أو على خصوص الربع المصترحه فالجواب انه يقع على
خصوص الربع المنطوق به لا على النصف في الفتاوى الانقروية من كتاب الوصايا ما نصه لو قال بعث
من فلان جميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا دارهما وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث
اه بحروقه والله تعالى أعلم **سئلت** عن جماعة كثيرة عيال يكون أرضا بالارث من أوائلهم باقية بينهم على
الشيوع مضمرة فيهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم ما يخصه منها والمشتري كذلك لا يعلم حصة كل واحد
منهم بمباعها الا ان يكون كلهم لرجل على الشيوع صفقة واحدة ثمن معين وقبل منهم المشتري وسلموا له
جمله فتمسكوا بها فهل يصح هذا البيع والحالة هذه فالجواب اني لما سألت عن هذه المسألة راجعت
ما بيدي من الكتب فلم أجدها صريحة فتوقفت عن الجواب مدة ثم توجهت الى الحرم من سنة خمس
وتسعين ومائتين وألف لاداء الفريضة وزيارة سيد الخلق صلى الله عليه وسلم فتوجهت الى مفتي مكة
حينئذ وهو العالم الزاهد الشيخ عبد الرحمن سراج في بيته وهو قريب من المسجد الحرام بقصد زيارة
وسؤاله عن هذه المسألة فبعد وصولي الى بيته سلمت عليه فرحب بي وتذاكرنا في بعض مسائل حتى
سأله عن هذه المسألة وكان يجذبه فتاوى خاتمة المفتين ببلاد الله تعالى الامين الاله لامة المحقق مولانا
الشيخ عبد القادر بن أبي بكر الصديقي فتظرفيها قليلا ثم ناوئتها فاذا فيها ما نصه وسئل رحمه الله تعالى عن
جماعة بينهم أرض واسعة مشتركة ملك مختص بهم وهي مشاعة بينهم محدودة بحدودها وما ملكها جميعها

مطلب قال بعث جميع
نصبي وهو الربع فيان انه
النصف

مطلب شركاء في عقار
لا يعرفون مال كل واحد
فباعوه صفقة واحدة جاز
البيع

مستقر فيهم لا يتجاوزهم الى غيرهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم مقدار حصته منها وكذلك المشتري لا يعلم
 حصة كل منهم فيها فهل اذا باعوا جميعا هذه الارض المشتركة المشاعة المحدودة من شخص بثلثي مائة
 صفقة واحدة وقبل المشتري البيع بقول واحد وسلموا المشتريها جلة وقبضها كذلك او وكل الباعة
 واحد منهم او اجنبا في البيع المذكور كذلك فباعها جلة من مثليها صفقة واحدة وقبلها المشتري
 كذلك وتسلمها جلة او باع كل واحد منهم ما يخصه وتواطأت كلهم جميعا على البيع بمثل هذه الصيغة
 صفقة واحدة وقبلها المشتري بقبول واحد وتسلمها منهم جلة وقبضوا منه كامل الثمن فهل البيع في هذه
 الصور صحيح حيث لا جهالة تنفي الى المنازعة في البيع والثمن اولاً بد من معرفة قدر حصة كل بائع
 اقنونا **فأجاب** في البيع صحيح فيما عدا الصورة الاخيرة وترجع لدى الصحة فيها أيضا والحالة ما ذكر
 والله سبحانه وتعالى أعلم مستند الجواب مذكور في شرح السيد الجوى على الكفر عند قول المتن من
 البيوع ولا بد من معرفة قدر مبيع وثمن وقد اشرقت على الشيخين الغاضلين الشيخ عبد الكريم والسيد
 أسلم وتذاكرت معهما في خصوص المسألة فرأيا ما رأيت سديدا ورجح الاول منهما ما رجحته من الصحة
 في الصورة الاخيرة أيضا وأما السيد أسلم فلم تجرعه المذاكرة فيها بخصوصها ووقعت المذاكرة معهما
 أيضا بعد الجزم بالصحة فيما اذا وقعت المنازعة فيما بين الباعة بعضهم مع بعض في قسمة جلة الثمن بينهم
 بحكم تنازعهم في حصة كل واحد منهم في ذلك المبيع كما اذا ادعى بعضهم ان له ربع المبيع فطالب ربع
 الثمن وتنازعه الباقيون ويدعى آخر ان له ثلث المبيع ويحاول أخذ ثلث الثمن وينازعه الباقيون في ذلك
 وهكذا فانظر معهما ان يجري الحال بينهم في ذلك على المال البينة على المدعى واليمين على من أنكر
 فنميز من بينهم باثبات قدر مخصوص في ذلك المبيع استحق من جلة الثمن ما يقابل به ويفرض ان لم يميز
 أحد منهم بهذا الاثبات بأن أثبت كل واحد منهم دعواه أولم يثبت أحد فالوجه قسمة الثمن بينهم سوية
 فيما يظهر والله سبحانه وتعالى أعلم **فأعلم** في قول المفتي المذكور سيدي عبد القادر بعدما تقدم مانصه
 وأعلم ان قضية هذا السؤال صارت واقعة حال لولانا السيد عبد المحسن بن أحمد بن زيد في سنة ألف ومائة
 وتسع وعشرين لما عرض له مشتري شركة جماعة من مال بركات معه في أرض الحسينية والحال ان كل
 واحد منهم لا يعلم مقدار حصته من هذا المشتري فأرشدته الى بيع الكل جلة واحدة وأجبهته بظاهر
 اللسان واكتفى به ثم استحسن تصوير واقعة حاله في سؤال وجواب هنا من غير أن يأخذ مني خطا بذلك
 ليبقى منتفعا به ان شاء الله تعالى في ثاني الحال والله الموفق وهو المستعان اه كلامه رحمه الله تعالى وهذه
 ترجمة العلامة المحيية عن هذه المسألة وهي منقولة من سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للسيد
 محمد بن علي المرادي المفتي بدمشق الشام نصها عبد القادر بن أبي بكر الصديقي الحنفي المكي شيخ الاسلام
 بإذن الله الحرام الشيخ الفقيه الاوحد المفتي البارع النحرير المصمم أبو الفرج محيي الدين ولد سنة ثمانين
 وألف وأخذ العلم من مكة المشرفة ولازم الطلب على أبي الاسرار الحسن بن علي البهيمي المكي وتفقه به
 وسمع عليه الموطأ والعصمين وقرأ عليه من البيان وعرض عليه كنهير من الكتب كالمطول والاطول
 وغيرهما من الثمرواح والحواشي وحضر درسه في تفسير القاضي والفقوى وأجاز له لفظا وكتابة وله من
 التأليف كتاب سماه بيان الحكم بالنصوص الدالة على الشرف من الام وكانت وفاته سنة ثمانية
 وثلاثين ومائة وألف ثمان عشر محرم الحرام اه بلفظه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع ثوبا بثلثي
 معلوم لزيد وحصل بينهما الايجاب والقبول وهما في مجلس واحد ثم ندما البائع وأراد فسخ البيع زاعما
 انه مادام القبض لم يقع يجوز له الفسخ فهل لا يجوز له الفسخ والحالة هذه **فأجوب** لا يجوز له الفسخ
 والحالة هذه كما أجاب به شيخ الاسلام على أفندي واحتج له الكفوى بقوله البيع ينقذ بالايجاب والقبول
 واذا حصل لازم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب أو عدم رؤية اه مغزى الابدائع والله تعالى أعلم

مطلب ينقذ البيع بالايجاب
 والقبول ولا خيار الا بعيب
 أو نحوه

مطلب فسطاة الدين وقال
كلما دخل نجم ولم تؤد فإلما
حال
مطلب باع جميع ما يملكه
هل يصح البيع

مطلب اذا لم تكن الديون
مستغرقة جاز بيع الورثة

مطلب في البيع بغير
فاحش مع التقرير

مطلب في صورة التقرير

مطلب قال بعت ان أقبضتني
الثن اليوم

مطلب اختلف المتبايعان
في وصف المبيع

مطلب قال أعطيت فيها
كذا كاذبا يكون تصريحا
مع الذبح الفاحش
مطلب قال أبيع ينوي
الحال انعقد به البيع

مطلب بعد الاحالة لا يبق
للبيع حق حبس المبيع
مطلب في جهالة المبيع

سئلت عن عليه دين مؤجل على أقساط يعطى المديون منه على رأس كل شهر فسطا على انه اذا
أخل بفسط ولم يؤده بـون الدين كله حالا فخل فسط ولم يؤده فهل يبطل الاجل ويصير الدين حالا
فالجواب نعم قال في الخلاصة ولو قال كلما دخل نجم ولم تؤد فإلما حال صحيح والمال يصير حالا اه
ومثله في النزاية والله تعالى أعلم سئلت في رجل باع جميع ما يملكه لا يخرج هل يصح هذا البيع
فالجواب نعم يصح اذا علم المشتري ذلك وان جهله البائع ومثل هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية
وقد أجاب عنه بقوله ان علم المشتري جميع ما يملكه البائع صحيح ولا يضر جهل البائع بقدره اه ونقل
ذلك في الحامدية وأقره ونقل عن الخلاصة مانعه رجل قال لا يخرج بعتك جميع مالي في هذه القرية
من الدقيق أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة
الصندوق الخامسة الجوارق وكل وجه على وجهين اما ان يعلم المشتري بما في هذه المواضع أو لا يعلم ان
علم جاز والاف في القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جائز اه والله تعالى أعلم وسئل في قارئ الهداية عن
شخص مات وعليه دين وله عقارات فباعها الورثة وتصرفوا في ثمنها هل ينفع هذا البيع في جوابه اذا
لم تكن الديون مستغرقة للتركة صح بيع الورثة لها وبأخذ الغرماء ديونهم من الورثة وان كانت مستغرقة
لم يصح البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم ان يقولوا لرباب الديون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ التركة
في وسئل أيضا عن اشترى سلعة أو باعها بغير فاحش فهل له أن يختار الفسخ في جوابه اذا ظهر غبن
فاحش للمشتري فيما اشترى أو للبائع فيما باعه فعند أبي حنيفة روايتان في رواية برذون رواية لا برذ
وأفتى بعض مشايخنا انه ان خدع البائع المشتري وغره فلامشتري الفسخ وكذا البائع اذا غره المشتري
وخدعه فالبائع الفسخ اه وصورة التقرير والخداع على ما في كثير من الكتب أن يقول البائع للمشتري
ان متاعى هذا قيمته كذا فاشتره المشتري بناء على ذلك أو يقول المشتري للبائع ان متاعك قيمته كذا فباعه
له بناء على قوله في وسئل أيضا عن شخص قال لا يخرج بعتك كذا بكذا ان أقبضتني الثمن اليوم أو الى
وقت معين فقال اشتريت فهل هذا البيع صحيح في جوابه هذا البيع غير صحيح لانه علقه بشرط والبيع
لا يجوز تعليقه بالشرط الا في ما له واحدة وهي أن يقول بعت ان رضى فلان فانه يجوز اذا وقته بثلاثة
أيام لانه اشترط الخيار للاجنبي وهو جائز في وسئل في عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال
المشتري للبائع ذكرت لي ان هذه السلعة شامية مثلا وقال البائع ما قلت لك الا انما بالدية فالقول بان
في جوابه القول قول البائع بيمينه لانه ينكر حق الفسخ واليمين للمشتري لانه مدع في وسئل في عن شخص
اشترى من شخص سلعة قال البائع ان فلانا أعطاني فيها ألفا فلما رخصت أبيه فاشترها بألف بناء على
هذا الاخبار ثم تبين ان زيد لم يدفع فيها الا ألف فهل للمشتري الفسخ في جوابه اذا اشترى بثمن فيه غبن
فاحش وكان البائع غره بان قال له أعطى زيد فيها كذا فاشترها ببناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش
له الرد وأما اذا كان ما أخبر به هو قيمتها فليس له الرد ان تبين كذب البائع اه سئلت عن رجلين
قال أحدهم للثاني أبيع لك هذا الثوب بكذا ناويا به الحال فقال الثاني اشتريت هل ينفعك المبيع بذلك
فالجواب نعم ينفعك بذلك البيع قال سيدي حسن الثمري لاني في شرح الوهبانية ينفعك المبيع
بلفظين أحدهما ماض والآخر مستقبل نوى به الحال وهو خال عن السين وسوف كقول البائع
أبيع منك هذا بكذا فقال الآخر اشتريت اه في فائدة في اذا أحال البائع غريمه على المشتري بالثمن
لا يبق له حق الحبس للمبيع ولو أحال المشتري البائع على غريمه كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية
لانه لم يسقط حقه في المطالبة اه من التمرح المذكور والله تعالى أعلم سئلت عن جهالة المبيع
هل تمنع صحة البيع وتوجب فساد فالجواب نعم توجب الفساد اذا كان يتعذر معها التسليم قال في
الخلاصة ما يفسد المبيع أنواع منها جهالة المبيع اذا كان يتعذر معها التسليم واذا لم يتعذر لم يفسد كجهالة

كيل الصبرة بان باع صبرة معينة ولم يعرف قدر كياها أو باع أثوابا بعينها ولم يعرف عددها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع أرضا محدودة وفي داخلها حدودها مقبرة هل لا تدخل المقبرة في البيع **فالجواب** نعم لا تدخل المقبرة في البيع وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال

ومن باع أرضا وهي فيها مقابر * يصح ولم تدخل أصح وأتطر

قال شارحها صورتها باع أرضا فيها مقبرة صح البيع ولا تدخل المقبرة في البيع على الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له على آخر طعام فباعه لمن هو عليه بدراهم وتفرقا قبل القبض هل يصح هذا البيع **فالجواب** انه لا يصح قال في البرازية اذا كان له على آخر طعام أو فلولس فاشتراه من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض الدراهم بطل وهذا لما يحفظ وان استقرض الحنطة أو الشعير ثم طالبه المالك به وعجز عن الاداء فباعها مقرضا منه بأحد الثقلين الى أجل فسد لانه افتراق بين دين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع فرسا الزيد بعشرة ثم باعها منه بائني عشر فأى البيعين المعتبر

فالجواب أن البيع الثاني هو المعتبر قال المحقق الانقروى نقلا عن جواهر الفتاوى ورجل باع شيئا بعشرة ثم باعه من المشتري أيضا بخمسة عشر صح البيع الثاني ويتضمن البيع الثاني انقاس الاول وهو الصحيح وسواء كان البيع بأكثر من الثمن الاول أو بأقل يكون فصلا للاول حتى لو أقام البائع البيعة على ما عليه من دار من فلان بالف في رمضان وأقام المشتري البيعة انه اشترى في شوال بخمسة مائة يقضى بالبيع الثاني اه وفي الاشباه الشراء بعد الشراء صحيح أطلقه في جامع الفصولين وقيدته في الغنية بكون الثاني أكثر ثمن الاول أو أقل أو بجنس آخر والافله اه وفي الهندية فان باعه بعشرة ثم باعه بـ

ان باعه بعشرة لا ينعقد الثاني والاول على حاله خلافا لثاني من الفائدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع جميع مافي هذا البيت بكذا هل يجوز **فالجواب** نعم يجوز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة اه من الخائبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع دار او لم يبين حدودها هل يجوز هذا البيع **فالجواب** نعم اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها كما في الخائبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى ثوبا منه لاول مات مفسا قبل نقد الثمن فما الحكم التبرع **فالجواب** مافي الدرر وغيره اشترى شيئا وقبضه ومات مفسا قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للفرما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن البائع هل له حق حبس المبيع حتى يقبض ثمنه **فالجواب** نعم اذا كان الثمن حالا وان كان الثمن مؤجلا لم يكن له ذلك اه من فتاوى البهجة معزى بالاحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال بعث منك نصيب من هذه الدار ولم يعينه هل يجوز البيع المذكور

فالجواب نعم يجوز اذا علم المشتري نصيبه كما في الخائبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال لبائع القماش بعني ذراعا من هذا الثوب ولم يعين جانب من الثوب فقطعه البائع فلم يهب المشتري وأراد رده فهل له رده والحالة هذه **فالجواب** نعم له رده والحالة هذه ففي الفتاوى الانقروية ولو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع كان للمشتري أن يردّه ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع عقارا وامتنع من الاشهاد هل يجب عليه **فالجواب** انه يؤمر بذلك لانه حق المشتري والصك ليس بواجب على البائع ولا يجبره على الخروج لكن عليه أن يقر بين يدي الشاهدين فان أبي رنع الامر الى القاضي فان أقرب بين يدي القاضي يكتب القاضي محلا كذا في الخائبة وفيها أيضا وان طالب المشتري الصك القديم له أخذ منه الصك القديم فلم يعطه لا يجبر عليه وفي الهندية عن الخائبة اذا طالب المشتري الصك القديم له أخذ منه نسخة يجبر وسيأتي نقله في البيع الفاسد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى شجرة بشرط

القرار في الارض هل يصح البيع وله ابقاؤها **فالجواب** نعم قال في البرازية وان بشرط القرار فيها

مطلب لا تدخل المقبرة في البيع

مطلب له على غيره طعام فباعه له بدراهم لم يقبض لا يصح

مطلب باعه فرسا بعشرة ثم باعه بائني عشر

مطلب في بيع جميع مافي هذا البيت

مطلب باع دارا بلا بيان الحدود جاز ان كان المشتري يعرف الحدود

مطلب اشترى ومات قبل نقد الثمن

مطلب باع نصيبه من دار والمشتري يعلمه جاز

مطلب قال بعني ذراعا من هذا الثوب ولم يعين جانبا

مطلب باع عقارا وامتنع من الاشهاد

مطلب اشترى شجرة بشرط القرار صح

مطلب اشترى ثوباً ودفع
بعض الثمن ثم سرق المبيع
من البائع بسـترده ما دفع
من الثمن
مطلب باع أحد شريكين
بيتاً مقيماً من دار

مطلب اشترى ثوباً ثم قال
للبيع بعه

مطلب في بيان مقدار
العبر الفاحش
مطلب في بيع التلجئة

مطلب هل المعتبر عن السر
مطلب عليه زيد دين
فأرسل له حنطة ونحوها
معلوم

مطلب في بيع ما هو غائب
في الأرض

لا يؤمر بالقطع وإن قطع له أن يغرس مكاناً أخرى اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى ثوباً
ودفع بعض ثمنه ثم سرق من يد البائع فهل ينفسخ العقد ويرجع المشتري بما دفع فالحقواب نعم كذا
الخيرية جواباً عن مثل هذا السؤال ونص الجواب هكذا ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن
ولا يطالب بباقي ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحالة هذه اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت
في شريكين في دار باع أحدهما منها بيتاً مقيماً لاجنبي بغير إذن شريكه هل يجوز هذا البيع
فالحقواب لا يجوز هذا البيع قال في البرازية دار بين اثنين باع أحدهما بيتاً مقيماً لرجل لا يجوز
وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت
معين فلا تخو أن يبطل اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى شيئاً ولم يره ثم قال للبائع بعه فباعه
هل يكون فسخ البيع فالحقواب ان قوله بعه ان كان قبل قبض المشتري وقبل رؤيته كان فسخاً
وفي الخاتمة لو اشترى ثوباً وحنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان
ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخاً وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينفسخ في
خيار الرؤية وان قال بعه لي أي كن وكيلي في البيع فلم يقبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخاً اهـ والله
تعالى أعلم ❀ سئلت عن مقدار الثمن الفاحش فالحقواب كافي الخيرية ان أصبح ما قبل فيه انه
الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الخندي الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر وأقل منه فان
كان أكثر من نصف العشر فهو مالا يتغابن الناس فيه اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن خاف
من ظالم على فرسه مثلاً فتواضع مع آخر على أن يبيعه له في الظاهر فقط وأشهد على ذلك ثم باعه له
ظاهر اثم خالف المشتري العهد وادعى أن البيع وقع حقيقة وأنكر كونه على وجه التلجئة فهل اذا ثبت
البائع تلك المواضعة وان البيع تلجئة يبطل البيع فالحقواب نعم يبطل البيع اذا ثبتت المواضعة
المذكورة كافي الخاتمة وغيرها وفي الفتاوى الخيرية مانصه ❀ سئلت في رجل باع من آخر شجرة زيتون
بيعه تلجئة فتصرف فيه المشتري والا أن ينكر كونه بيع تلجئة ويدعي أنه بيع جدد حقيقة هل اذا أقام
هو أو وارثه البينة على ذلك تقبل بينته ويسترد أم لا أجاب نعم اذا أقام البائع أو وارثه البينة على ذلك
قبلت ويسترد واذا لم يقم بينة يخلف المشتري لانه منكر فاذا نكل عن البين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت
كونه تلجئة ضمن جميع ما أكله من ثمره وقد صرح قاضيان بأنه بيع باطل وأنه بيع الهازل ❀ وسئلت في
أيضاً في رجل اشترى من آخر قطة بعشرة واتفق على أن يكون كل قنطار بسـتة قروش الى أجل في
السر وبما يعان في الظاهر ثمانية الى أجل هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما وقع في العلانية
وهل اذا أقام المشتري بينة على ادعاءه تقبل ويحكم بثمان السر أم لا أجاب بان الثمن عن السر وان المشتري
اذا أقام بينة على ادعاءه تقبل بينته ويحكم بثمان السر اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن عليه زيد دين
فلما طلبه منه زيد أرسل اليه مقداراً معلوماً من الحنطة فأخذه فهل يكون هـ ذابيعاً بالدين حيث كان
ثمن الحنطة معلوماً ما فالحقواب نعم يكون بيعاً حينئذ فقد شل العلامة الغرض بمثل هذا السؤال
فاجاب عنه بقوله نعم يكون بيعاً بالدين قال في المجتبى معرباً الى النصاب عليه دين فطالبه به رب الدين به
فبعث اليه شعيراً قدر معلوماً وقال خذه بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعاً وان لم يعلم الاقلا وقال
في الغنية طلب دينه العشرة من المديون فأعطاه ألف مدم من الحنطة ولم يبعها صريحاً ولم يقل انها من
جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوماً يكون
بيعاً بقدر قيمته من الدين والا فلا بيع بينهما اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن بيع الخضر الغائبة
في الأرض كالقطن والبصل والجزر هل يجوز فالحقواب نعم يجوز البيع في المذكورات ونحوها
واذا قلعهما البائع فلا يشتري الخيار كافي فتاوى قاضي الهداية وقال بعده اذا اشترى شيئاً مغيباً في الأرض

فهو شرعاً مأمور به وحكمه ان لا يشتري أن يفسخ هذه العقد قبل الرؤية لانه ليس بلازم في حقه فان لم يفسخه وقام المشتري البعض باذن البائع والبائع قلع البعض بخير المشتري ان شاء رضى به وان شاء فسخ واذا رضى بالمقلوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقلوع اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل دفع ثوباً للدلال ليبيعه فدار به فلم يصل الى قيمته فردّه الى صاحبه ففهم ان لا يستحق أجره والحالة هذه **فالجواب** نعم لا يستحق أجره والحالة هذه استحسننا انوبه نأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى كافي التنقيح عن نور العيز والله تعالى اعلم **سئلت** عن له دين على آخر فباعه لثالث هل يجوز بيع الدين **فالجواب** لا يجوز بيعه كافي التنقيح عن الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** عن باع لا خروبا لا وجود له عنده وليس في ملكه **فالجواب** انه لا يجوز بيعه حينئذ لانه بيع معدوم كافي التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** فمن اشترى منقولاً كحيوان أو ثياب وقبل قبضه تصرف فيه بالبيع أو نحوه هل يصح **فالجواب** لا يصح قبل قبضه قال في الخلاصة رجل اشترى شياً لا يجوز أن يبيعه ولا أن يوليه أحد ولا أن يشرك فيه أحد قبل القبض وهذا في المنقول وفي العقار كذلك عند محمد وعندهما جازاهم والله تعالى اعلم **سئلت** عن بيع المريض لوارثه هل يجوز **فالجواب** انه لا يجوز للوارث ما لم يجز بقية الورثة كافي الخبرية والله تعالى اعلم **سئلت** عن له حيوان فباع جلدته وهو حي فهل لا يصح هذا البيع **فالجواب** نعم لا يصح هذا البيع كافي البصر وغيره والله تعالى اعلم **سئلت** عن الرجل هل يدخل في بيع أمه أم لا **فالجواب** انه يدخل في بيعها كافي التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** عن باع داره على شرط أن يسكنها له وبها هل يكون هذا البيع فاسداً **فالجواب** نعم قال في الخاتمة باع داره على أن يسكنها البائع شهر أو دابة على أن يركبها البائع يوماً يكون فاسداً اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن دار في اجارة زيدباعها مالها وأجاز المستأجر البيع هل ينفذ والحالة هذه **فالجواب** نعم ينفذ البيع باجازه قال في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز له المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتد به لفسخ الاجارة لا لالانقضاء من يده وعن بعض انه لو باع وسلم وأجاز له المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبسه اهـ وفي الغنية لو أخبر المستأجر بالبيع فقال مبارك يكون اجازة والله تعالى اعلم **سئلت** عن المشتري اذا مات والدين عليه مؤجل هل يحل بيعه **فالجواب** نعم يحل بيعه قال في البرازية وبعوت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبعوت المشتري يحل اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن المقبوض في البيع الباطل هل يكون مضموناً **فالجواب** انهم اختلفوا في المقبوض بالبيع الباطل هل يكون مضموناً على المشتري أو يكون أمانة قال بعض هو مضمون واليه أشار محمد في المأذون وهو اختيار شمس الأئمة الدرر خدي وقال بعضهم أمانة وذكر في النهران الصحيح انه أمانة أفاده الكفوي نقلاً عن ثقة الفتاوى والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل أراد أن يشتري من آخر ثوباً فقال له صاحبه خذ وارفعه لمتنظر فيه فان أعجبك اشتره وترته والاردن ولم يسم له ثمناً فرفعه فضاغ في يده من غير ذلك ولا تقصير فهل عليه الضمان حينئذ **فالجواب** ليس عليه الضمان والحالة هذه فقد نقل الكفوي رحمه الله تعالى عن الذخيرة مانصه أخذ متاع رجل فقال اذهب به فان رضيت به اشترته فذهب وضاع فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت به أخذته بعشرة فضاغ فهو ضامن قيمته وعليه الفتوى ومثله في البرازية من نوع المقبوض على السوم اهـ وفي الخاتمة المقبوض على سوم الشراء لا يكون مضموناً الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن بيده ثوب للبيع فساومه رجل فيه فقال البائع أبيعك لك بائني عشر وقال المشتري لا آخذ الا بعشرة فأخذ المشتري منه وذهب هل يكون

مطلب هل يستحق الدلال
الاجرة اذا لم يبيع

مطلب لا يجوز بيع الدين
مطلب باع ما ليس عنده

مطلب اشترى منقولا
وقبل قبضه بآء

مطلب في بيع المريض
لوارثه

مطلب لا يجوز بيع جلد
حيوان وهو حي

قوله كافي الخبرية وفي
حواشي ابن عابدين من مبحث
مهر المثل مانصه لو باع يعني
المريض وارثه شيئاً من ملكه
بمثل القيمة أو أقل أو أكثر
فالباع باطل حتى لا تثبت
فيه الشفعة خلافاً لما كافي
الجمع اهـ نقله جامعهم رحمه
الله تعالى وفي الدرر من فصل
الفضولي ووقف بيع المريض
لوارثه على اجازة الباقي اهـ
قال ابن عابدين وهذا عنده
وعندهما يجوز ويخير المشتري
بين فسخه واتمامه لو فيه غبن أو
محاباة اهـ بحروقه

مطلب هل يكون المقبوض
في البيع الباطل مضموناً
مطلب المقبوض على سوم
الشراء لا يكون مضموناً
الا بعد بيان الثمن

مطلب قال آخذ بكذا
وهو في يد البائع فأخذ
وذهب فهو كذا

بعشرة أو يائتي عشر فأجواب انه حيث كان وقت المساومة في يد البائع فقال المشتري آخذ به عشرة فأخذه من يد البائع وذهب به ولم يمنعه البائع فهو بعشرة قال في الخاتمة رجل ساوم رجلاً بشوب فقال البائع آيعة بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ الا بعشرة دراهم فذهب به ولم يقل البائع شيئاً فهو بخمسة عشر ان كان المبيع في يد المشتري حين ساومه وان كان في يد البائع فأخذه منه المشتري ولم يمنعه البائع فهو بعشرة ولو كان عند المشتري فقال المشتري لا آخذ الا بعشرة وقال البائع لا آيعة الا بخمسة عشر فردّه ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع اليه ولم يقل شيئاً وذهب المشتري فهو بعشرة اه والله تعالى أعلم

سئلت عن بيع ربيع الآدمي المخروط بالتراب هل يجوز فأجواب نعم يجوز اذا غلب عليه التراب قال في الخاتمة وبيع ربيع الآدمي باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى انه جائز اه وفيها ان يبيع الحجر والميتة والدم وذبيحة الجوسي والحرم والمرتد ومثروك التسمية هذا وهو ام الارض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان الا السمك باطل قال وبيع السمك والبرجاء والبيع الباطل لا يفيد الملك وان اتصل به القبض والفساد يفيد الملك اذا اتصل به القبض وبيع شعر الآدمي باطل وكذا بيع شعر الخنزير اه والله تعالى أعلم

سئلت فيمن باع عقاراً بثمن معلوم وبعد عام البيع وتقرر الثمن في ذمة المشتري وهبه منه هل تصح هذه الهبة فأجواب نعم تصح قال في مجمع الانهر وضح المتصرف في الثمن ببيع وهبة واجارة ووصية وقليق من عايه بموضع وغير عوض قبل قبضه سواء كان عمالاً يتعين كالنقوداً وعمايتة عين كالمكيل والموزون اه والله تعالى أعلم

سئلت فيمن أكره على بيع داره هل يكون بيعه غير صحيح فأجواب نعم قال في التنوير من الاكراه حتى لو باع المكره أو اشترى أو أقر أو أقر فسخ أو أمضى اه أي لفقد شرط الصحة وهو الرضى فيتخير فان اعتبار هذا الشرط ليس لحق الغير بل لحقه ولهذا خالف سائر البيوع الفاسدة فان الفسخ فيها واجب عند فقد شرط الصحة لان الفساد فيها لحق الشرع وقد صرح حوايان ببيع المكره يشبهه الموقوف ويشبهه الفاسد اه من الرد واعلم انه لا يبطل حق الفسخ بموت المكره بالفسخ فلورثته الفسخ بعد موته كما في غير ما كتب والله تعالى أعلم

سئلت عن له غنم باعها بالبدوي كاه أو بعضها بثمن معلوم على أن يكون دفع الثمن من صوفها وتناجها ومنهما فهل لا يصح هذا البيع لجهالة الاجل فأجواب نعم هو فاسد لجهالة الاجل وقد صرح علماء ونايان من الشروط الفاسدة تأجيل الثمن الى أجل مجهول فيفسد به العقد لان الحلول مقتضى العقد والاجل لا يثبت الا بالشرط فاذا جهل أفسد البيع لما فيه من نفع أحد المتعاقدين مع عدم ورود الشرع بجوازه اذ الشرع انما ورد بالتأجيل الى أجل معلوم والمسألة في كثير من كتب أصحابنا والله تعالى أعلم

سئلت ما قولكم في التفرير الموجب لفسخ البيع مع تحقق العين الفاحش هل يشترط فيه أن يكون من أحد المتعاقدين أو يكون وجوده مع العين موجباً للفسخ ولو كان من أجنبي أجيبوا توجروا فأجواب ان التفرير المعتبر هو الواقع من أحد المتعاقدين أو من الدلال وأما الواقع من أجنبي فلا يعتبر قال المحقق ابن عابد بن نقلا عن التحيرية ان مفهوم قولهم ان غراً أحد المتبايعين الآخر والدلال فله الفسخ انه لو غره رجل أجنبي غير الدلال لا يثبت له الرد اه والله تعالى أعلم

سئلت عن باع لاخر فربا بالف قرش على أن يدفع الثمن في بلد آخر هل يكون هذا البيع فاسداً لجهالة الاجل فأجواب نعم قال في الرد من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدي اليه الثمن في بلد آخر ولو قال اني شهر على أن يؤدي الثمن في بلد آخر جاز بألف الى شهر ويبطل الشرط لان تعيين محل الايفاء فيما لا جمل له ولا مؤنة غير صحيح قال ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن على التفاريق أو كل اسبوع المبعوض اه والله تعالى أعلم

سئلت عن له دار في اجارة الغير فباعها بثمن معين فهل للبائع مطالبة المشتري بالثمن قبل تمام مدة الاجارة فأجواب انه ليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض كما في حواشي الدر

مطلب في بيع ربيع الآدمي المخروط بالتراب

مطلب في البيع وهبة الثمن

مطلب في بيع المكره

مطلب اشترى غنماً على ان يدفع الثمن من غلتها

مطلب التفرير انما يعتبر اذا كان من أحد المتعاقدين أو الدلال

مطلب باع على أن يأخذ الثمن في بلد آخر كان فاسداً

مطلب في بيع الدار المستأجرة

لابن عابد بن قال وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع
 الفصول في بيع المستاجر ورضى المشتري أن لا يفسخ الزمراء إلى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع ليس
 له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضى مدها ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يحصل المبيع بمحل التسليم وكذا
 لو شري غائباً لا يطالب به بثمنه ما لم يتبعه المبيع للتسليم اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن اشترى داراً
 فظهر انما في اجارة الفـ برأوا ثم امره ونهـ هل يكون للمشتري الخيار بين الفسخ وعدمه فالجواب
 نعم يكون له الخيار حينئذ كما في الرد قال وظاهره انه لو كان المشتري عالماً بذلك لا يخبر وهو قول أبي يوسف
 وقال لا يخبر ولو علم اماره وظاهر الرواية كما في جامع الفصولين وفي حواشي الرمي عليه وهو الصحيح وعليه
 الفتوى كما في الولو الجية قال وكذا يخبر المرنه والمستاجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح وتماه فيه والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت عن شريكين في دار باع أحدهما بيتاً معيناً منها أو سهماً في بيت معين منها قبل
 القسمة فهل لا يجوز هذا البيع فالجواب انه لا يجوز فلباقى الشركاء ابطال البيع لعدم تحقق نصيب
 البائع فيما باعه لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة قال في البرزلية دار بين اثنين باع أحدهما
 بيتاً معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني جوازه في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من
 الدار نصيبه من بيت معين فلا تخراً أن يبطله اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن باع بستاناً محتوي
 على أشجار الفسل والزيتون وغيرها واستثنى عشر نخلة وزيتونتين من جملة الأشجار غير معينات فهل
 يكون هذا البيع فاسداً لجهالة المبيع حينئذ فالجواب نعم يكون فاسداً كما في الخبرية وغيرها لان
 جهالة المستثنى تؤدي إلى النزاع فيفسد البيع والله تعالى أعلم ❊ سئلت ما قولكم في من اشترى جلا
 بمائة ريال فقال له آخر اشركني فيه فقَالَ اشركتكَ فهل يكون هذا بيعاً للنصف المبيع بنصف الثمن
 فالجواب نعم يكون بيعاً للنصف بنصف الثمن فقد نقل المحقق ابن عابد بن عن الذخيرة ما نصه اشترى
 شيئاً ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي اشتراه به اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 عن رجل غصب من آخر أموالاً فافتر الغاصب بها المقتضوب منه وقال له بعها لي بكذا وهي في يد الغاصب وكل
 منه ما لا يعرف مقدارها فباعها له على الجهالة بالقدر هل يجوز هذا البيع فالجواب نعم لانه لا يحتاج
 فيه إلى التسليم والتسلم فلا يفسد إلى المنازعة نقله الانقروى عن الغنية والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 عن اشترى فرساً بدين فاحش وتغير من البائع فعرف المشتري ذلك الغبن وبعدم معرفته اياه تصرف في
 المبيع بما يدل على الرضى هل ليس له رده حينئذ فالجواب ليس له رده بعدما تصرف فيه تصرف
 المالك ولو تصرف فيه تصرف الامانة يردّه كذا في الفتاوى الانقروية والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 عن كان غائباً عن بلد أبيه فمات أبوه حال غيابه عنه وعن ورثة آخرين فجاء رجل من بلد أبيه عارف
 بالتركة وبما يخص ابنه الغائب منها دون الابن فانه جاهل به فباع الابن حصته من التركة لذلك الرجل فهل
 يصح هذا البيع فالجواب نعم كما في التنقيح والفتاوى المهدية ولفظ جواب المهدية هكذا أفاد في تنقيح
 الحامدية ان جهل المشتري بالمبيع يمنع صحة البيع لاجهال البائع اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 عن حق الفسخ للبيع بالغبين مع التغير هل يورث أم لا فالجواب ان فيه خلافاً والذي استظهره
 الامام الغزالي صاحب التتوير انه لا يورث ومال اليه المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فيمن اشترى شيئاً لم يره فهل له الخيار عند روثته وهل اذا قال قبل روثته اني رصيت به وأسقطت
 خيارى عند الرؤية بسقط بذلك خياره عندها فلا يكون له خياراً جيبوا تو جروا فالجواب انه يصح
 البيع والشراء ما لم يردّه ولم يشترى أن يردّه اذا رآه وان رضى بالقول قبله أى قبل الرؤية لانه لو لم العقد
 بالرضى قباله الزم امتناع الخيار عندها وهو ثابت بالنص فما يؤول إلى بطلانه باطل كما في الدرر والله تعالى
 أعلم ❊ فائدة ❊ لو اختلف البائع والمشتري في أصل الرؤية فان ادعى البائع ان المشتري رأى المبيع قبل

مطلب اشترى داراً فبان
 انها مستجرة أو موهنة

مطلب شريكان في دار باع
 أحدهما بيتاً معيناً منها

مطلب باع بستاناً واستثنى
 شجرات غير معينات

مطلب فيمن اشرك غيره
 فيما اشتراه

مطلب غصب أمتعة ثم
 اشترىها من المالك مجهولة صح

مطلب اطلع على غبن
 فتصرف بما يدل على الرضى
 ليس له الرد

مطلب جهل المشتري بمنع
 صحة البيع دون جهل البائع

مطلب هل يورث حق
 الفسخ بالغبين

مطلب اشترى ما لم يره

مطلب الاختلاف في
 أصل الرؤية

الشراء وانكر المشتري ذلك يكون القول قول المشتري بهينه والبينة على البائع لانه مدع والمشتري منكسر
 وخيار الرؤية انما يسقط اذا وجد روية المبيع قبل شرائه قاصدا الشراء عند رؤيته فلوراه لا قصد
 شرائه يكون له الخيار لانه لم يتأمل التأمل المفيد وهو الذي عول عليه صاحب التنوير ويشترط أيضا
 أن يكون عالما وقت الشراء بانه مرثية السابق فاذا تحقق ما ذكره البوجه الشرعي فلا خيار له الا اذا غفر
 فحينئذ يخير ولوراه بعد الشراء ثبت له الخيار وبيدة خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل
 على الرضى من قول أو فعل أو سعي أو سبب أو بهلك بعضه عنده وقد اشترط واروية المشتري داخل يموت الدار ولا
 يكتب في روية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اشترى ثوباً بمائة قرش هل يلزمه دفع القروش بعينها أو يخير بين دفعها أو دفع ما يساويها من أنواع العملة
 فالحق جواب ان المشتري يخير في دفع ما أراد من أنواع العملة ذهباً أو فضة أو فلوساً وله دفع القروش نفسها
 اذا وجدت قال المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى في رد المحتار بعد كلام طويل ومنه يعلم ما عورف في زماننا
 من الشراء بالقروش فان القرش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع
 المصرية المسماة في مصر نصفاً ثم ان أنواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فبما يساوي عشرة قروش
 ومنها أقل ومنها أكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة انه يدفع ما أراد من القروش أو بما يساويها من بقية
 أنواع العملة من ريال أو ذهب ولا يفهم أحد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل هي أو ما
 يساويها من أنواع العملة المتساوية في الرواج المتخافضة في المسالمة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اشترى داراً أو أرضاً فوجد فيها المشتري أحجاراً من المرمر والكردان هل يكون ذلك له أو للبائع
 فالحق جواب ان كان مبنياً فالمشتري وان موضوعاً لآعلى وجه البناء فللبائع أخذه في الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن اشترى داراً فيها بستان صغير هل يدخل في البيع فالحق جواب نعم يدخل فيه قال في
 التنوير فيدخل البناء والمفاتيح والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة في بيعها أي الدار وكذا بستانها
 اه مع مزيد من النسخ قوله وكذا بستانها أي الذي فيها ولو كبيراً ولو خارجاً وان كان بابها فيها قاله أبو
 سليمان وقال الفقيه أبو جعفر يدخل لو أصغر منها أو مفتحة فيها لا لو أكبر أو مثلاً أو قيل ان صغيراً دخل
 واللاوقية بل بحكم الثمن اه من الرد عن الفتح **سئلت** هل يدخل الشجر في بيع الأرض بلاذ كرمرة كانت
 أولاً اذا كانت موضوعة فيها للقرار ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلاذ كرمرة ولا الثمر في بيع الشجر
 بدون الشرط كذا في التنوير والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دار وعلى بعض بيوتها عاقله باب من
 خارج الدار ودرج ومفتاح يخصه فباع الدار وحدها بحدودها الاربعه فهل يدخل ذلك العلوف في بيع
 الدار بدون ذكره أو لا يدخل فالحق جواب انه لا يدخل في بيع الدار بدون ذكره في عرف بلدنا ويدل
 على ذلك ما في رد المحتار نقلاً عن البحر عن الكافي من قوله وفي عرفنا يدخل العلوف في البيع سواء باع باسم
 البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تنبني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف أهله اه **سئلت** في
 وحيث كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خان أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار أو باع دكاناً أو
 اصطبل أو نحو ذلك لا يدخل علوه المبنى فوقه ما لم يكن باب العلوف داخل المبيع اه ما في الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن في يده داره فادعى آخر انها داره فطالب القاضي من المدعي بيده فباع ذواليد الدار من رجل
 هل يصح بيعها مع قيام الخصومة فيها فالحق جواب نعم يصح بيه كما في جامع الفتاوى في أواخر الفصل
 الثالث وعام تفصيلها فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى بضاعة على أن يكون جركها على
 البائع فهل يكون هذا البيع فاسداً فالحق جواب نعم يكون فاسداً لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
 نفع لاحد المتعاقدين وهو المشتري وكل ما كان كذلك كان مفسداً للبيع وقد رفع مثل هذا السؤال لمفتي
 مصر في التاريخ فاجاب عنه بقوله البيع المذكور على الوجه المعلوم فاسد فيه فصح والمشتري استرداد

مطلب بشرط رؤية المشتري
لداخل الدار

مطلب اشترى ثوباً بمائة قرش
يخبر في دفع ما أراد

مطلب اشترى داراً فوجد
فيها امرراً

مطلب اشترى داراً فيها
بستان صغير هل يدخل في
البيع

مطلب يدخل الشجر في بيع
الأرض بلاذ كرم

مطلب باع داراً على بعض
بيوتها عاقله باب من خارج

مطلب يصح بيع عقار فيه
خصومة

مطلب اشترى بضاعة على
أن يكون مكسها على البائع

التمن من البائع ففي الهندية من أوسط الباب العائلي في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسده ولو اشترى بشرط وذكر عبارة فارسية تعريها بالجملة بأن يرفعون له الاجال فالبيع فاسد وكذا لو باع بشرط أن لا تؤخذ منه الجباية اهـ وقد علم من ذلك حكم ما يقع في بلادنا من أن الرجل يبيع عقارا بشرط أن يكون الجرك على المشتري ويعبرون عن هذا بقوله سم أبيه لك سالما مسلما يعني أن جميع المصاريف اللازمة التي تقرأ أخذها في المحاكم من جرك العقار وغيره تكون على المشتري والحكم الذي علم من ذلك هو الفساد بهذا الشرط والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى قطعة من أرض مقسومة ثم اشترى كل الأرض ولم يذ كر تلك القطعة فالحكم في ذلك فالحجواب ما في البرازية وهو هذا اشترى شقصا مفرزا معلوما من أرض وقبض ثم باع البائع منه كل الأرض بتمن ولم يذ كر الشقص فأراد المشتري أن يمنع شيئا من التمن لمكان هذا الشقص ان كان ما سمى في العقد أقل أو أكثر يانزله جميع التمن الثاني وانتقض البيع الاول وان كان مثل التمن الاول ففي ذلك الشقص المتسبر هو البيع الاول وفي باقي الأرض التمن الثاني هو المعتبر ويرفع عنه حصه الشقص اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن باع دار الزيد ثم أنكر زيد الشراء فباعها لغيره هل يجوز هذا البيع الثاني فالحجواب نعم قال في البرازية باع داره من رجل فانكر المشتري الشراء يجوز بيعه من آخر لان بحود ما عدا النكاح فسخ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن باع أرضا محدودة بحدودها الأربعة على أن مساحتها أربع مائة خطوة أو أربع مائة مائة بقامة بقاء الرجل المتوسط وقبضها المشتري وتصرف فيها مدة حتى مات البائع عن ورثة قاموا الآن على المشتري يدعون أن تلك الأرض مساحتها ألف خطوة ويريدون كياها وأخذ الزائد على الأربع مائة خطوة والحال ان البيع وقع على جلة المحدود ولم يذ كر لكل خطوة تمن معين فهل لا يكون لهم ذلك والحالة هذه فالحجواب نعم لا يكون لهم ذلك والعبرة بالحدود ذات الخطأ ونقصت ففي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ العباسي مفتي مصر ما حاصله ان البيع يقع على ما تناولته الحدود وان كان أكثر ذراعانا وتحمل الزيادة للمشتري بلا غن ولا تسمع دعوى بقية أولاده على المشتري بزيادة ذراعان المنزل على المبلغ المسمى في حجة البيع حيث لم يقل كل ذراع بكذا اهـ وكنت أفتيت في نازلة وهي أن رجلا اشترى أرضا من بيت المال محدودة بحدود معينة تشتمل على مائتين وخسين جاية ثم ظهر أن بها ما يزيد على عشرة آلاف جاية بأن العبرة بالحدود فكل ما ضمنه الحدود دخل في البيع ثم رأيت في موضوع آخر من الفتاوى المصرية مانصه اذا باع أرضا محدودة على انها مائة ذراع مثلا ولم يسم لكل ذراع غنا فوجدت تزيد في الذراع عما سمى والحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق غن ما زاد عن المسمى قضاء قول واحد الان الذراع وصف لا يقابل به شيء من التمن الا اذا كان مقصودا كأن سمى لكل ذراع غنا كما صرحوا به وتكون الزيادة داخله في البيع ولو كره للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر من الذراع زيادة ما كالبائع داخل في حدوده أما اذا كانت الزيادة خارجة عما يملكه فلا تكون مجرد هذا البيع داخله في ملك المشتري وليس للبائع أيضا مطالبته بشيء في مقابلتها اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن عقار نصفه ملك ونصفه الآخر وقف فباع صاحب الملك الكل صفقة واحدة فهل يصح البيع في خصوص الملك دون الوقف أولا يصح فيهما فالحجواب انه يصح في الملك دون الوقف قال في التتوير وبطل بيع من ضم الى حر وكية ضمت الى ميتة ماتت حنف أنفها لو ان سمى غن كل بخلاف بيع من ضم الى مدبر أو وقف غيره وملك ضم الى وقف ولو محكوم به اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن شجرة بين اثنين باع أحدهما حصه منها لغيره فباعه هل يجوز هذا البيع فالحجواب انه لا يجوز قال في الحاشية اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز وان باع من اثنين جاز ولو كان بين ثلاثة فباع أحدهما نصيبه من أحدهما فريكه لا يجوز وان باع منهما جاز اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى دارا ثم اشترى صحنين وطالب من

مطلب في قولهم أبيه لك
سالما مسلما

مطلب اشترى قطعة أرض
مقسومة ثم اشترى الكل

مطلب بحود ما عدا النكاح
فسخ

مطلب باع محدودا على ان
مساحته كذا الخ

مطلب البيع يقع على ما
تناولته الحدود

مطلب بطل بيع من ضم
الى حر

مطلب شجرة بين اثنين باع
أحدهما نصيبه من أجنبي

مطلب يحجر البائع على دفع
الصك القديم ليأخذ منه
نصفه

البائع الصك القديم ليأخذ منه نسخة فامتنع البائع من ذلك هل يجبر على ذلك فالحق جواب نعم يجبر كافي
الهندية على الخانية والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل اشترى حطباً على ظهر رجل وطاب من البائع
أن يوصله إلى منزله فامتنع البائع من ذلك والحال أن عرف البلد في مثله أن البائع يحمله إلى منزل المشتري
هل يجبر البائع على ذلك فالحق جواب نعم قال في الهندية إذا اشترى وقرح حطب فعلى البائع أن يأتي به إلى
منزل المشتري بحكم العرف وفي صلح النوازل عن محمد بن سلمة في الأشياء التي تباع على ظهر الدابة كالحطب
والفحم ونحو ذلك إذا امتنع البائع عن الحمل إلى منزل المشتري أجبرته على ذلك اه والله تعالى أعلم

مطلب على البائع أن يحمل
الحطب إلى دار المشتري

باب البيع الفاسد والموقوف

سئل عن رجل له زيتون على رؤس أشجاره فباعه بمائة جزرة من الزيت النقي يدفعه بعد عصر
الزيتون هل يجوز هذا البيع فالحق جواب أنه لا يجوز هذا البيع أما أولاً فلجماله لأجل المفضية للنزاع
وأما ثانياً فلأن بيع الزيتون بالزيت العين لا يجوز أن كان الزيت المجهول ثمانية مائة درهماً في الزيتون من
الزيت أو أقل فكيف يجوز بالدين وفي الخبرية **سئل** في رجل باع ثمرة زيتون التي عليه بأربع
جرار زيتاً ديناهم هل يجوز فاجاب لا يجوز بالزيت العين أن كان مقدراً ما في الزيتون أو أقل فكيف
بالدين اه والله تعالى أعلم **سئل** عن بيع الوقف أهو باطل أو فاسد فالحق جواب أنه باطل قال
الشرع لا يلا في خلاف في بطلان بيع الوقف لأنه لا يقبل التملك والملك وغط من جعله فاسداً وأفتى
به من علماء القرن العاشر اه **سئل** في شرح من لا يسكن مانعه ثم الضابط في تمييز الفاسد من
الباطل أن أحدهم العوضين إذا لم يكن مالا في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعاً أو ثمناً فيبيع المينة
والدم والخمر باطل وكذا البيع به وإن كان في بعض الأديان مالا دون البعض إن أمكن اعتباره ثمناً فالبيع
فاسد فيبيع العبد بالخمر أو الخمر بالعبد فاسد وإن تعين كونه مبيعاً فالبيع باطل فيبيع الخمر بالدرهم أو
الدرهم بالخمر باطل اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم في شراء الأعمى ثوباً ونحوه هل يجوز
فالحق جواب نعم يجوز وله الخيار بعد المس فيما يعرف بالمس قال في نتيجة الفتاوى بيع الأعمى وشراؤه
جائز وله الخيار إذا اشترى لأنه اشترى ما لم يره ثم يسقط خياره بحسب المبيع أي ماله باليد للتعرف إذا كان
يعرف بالمس وبشمه إذا كان يعرف بالشم وبذوقه إذا كان يعرف بالذوق كافي البصير ولا يسقط خياره
في العرف حتى يوصف له فإن الوصف يقوم مقام الرؤية اه والله تعالى أعلم **سئل** عن باع
مالا يملكه قبل دخوله في ملكه هل يجوز فالحق جواب أنه لا يجوز قال في التنوير عا طفا على ما يبيعه
باطل وبيع ماله في ملكه لبطلان بيع المعلوم وماله خطر المعدم لا بطريق السلم فانه صحيح اه مع
زيادة من العلاني وكتب عليه ابن عابدين قوله لبطلان بيع المعلوم إذا من شرط المعقود عليه أن يكون
موجوداً مالا متقوماً ماعلو كافي نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدوراً للتسليم
وقوله وماله خطر المعدم كالحمل واللبن في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما مبيع نتاج النخيل فهو
من أمثلة المعلوم اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في بيع الحشيش
الذائب بنفسه في أرض البائع أي ما ترعاه المواشي كالحلفاء هل يجوز فالحق جواب أنه لا يجوز بيعه ولا
إجارته كافي التنوير أما الأول فاعدم الملك لحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار وأما
الذي فلا يملكه على استهلاله ع إن قال العلاني وهذا الذائب بنفسه وإن أنبته بسقي وتريسة ملك وجاز
بيعه وكتب محشيه ابن عابدين قوله لحديث الناس شركاء في ثلاث أخرجه الطبراني بإلفظ المسلمون
شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وثمنه حرام أي ثمن كل واحد منها وأخرجه أبو داود
وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات فوح أفندي ومعنى الشراكة في النار

مطلب في بيع الزيتون
بالزيت

مطلب بيع الوقف باطل

مطلب في بيان الضابط في
تمييز الفاسد من الباطل

مطلب في شراء الأعمى

مطلب في بيع ماله يملكه

مطلب من شرط المعقود
عليه أن يكون موجوداً

مطلب في بيع الحشيش
الذائب بنفسه

مطلب في حديث الناس
شركاء في ثلاثة

مطلب في بيان معنى الشراكة
الماء والنار والحشيش

الاصطلاحها وتجفيف الثياب لا أخذ الجرا لا باذن صاحبه وفي الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار المملوكة وفي الكلا الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض المنع من دخوله وله يره أن يقول ان لي في أرضك حقاً فاما أن توصلني اليه أو تحشه أو تسقي وتدفعه لي وصار كثوب رجل وقع في دار رجل اما أن يأذن للمالك في دخوله ليأخذه واما أن يخرج به اليه ثم قال وانما تنقطع يعني الشركة بالخيار اه فاذا احتش مما تب بنفسه ملكه فله بيعه وفي الخانية بيع الكلا الذي ثبت في أرضه من غير انباته باطل لانه ليس بمملوك ونقل الكفوى عن منتخب التارخانية مانصه ولا يجوز بيع ما تب في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه فيجوز بيعه اه والله تعالى أعلم

سئلت عن بناء عليه انما باع أحدهما نصيبه منه لغير الشريك وبغير إذنه هل يكون فاسداً فاجاب انه يكون فاسداً ودليله ما في البهجة عن العمادية بناءً بين رجلين باع أحدهما نصيبه من آخر بغير إذن شريكه لم يجز وكذا الشجر والزرع ولو باع من شريكه جاز اه والله تعالى أعلم

سئلت عن باع جلالاً آخر بشرط أن يعطى المشتري كفلاً بالثمن هل يفسد البيع بهذا الشرط فاجاب انه لا يفسد بذلك اذا كان الكفيل حاضراً وقبل الكفالة أو غائباً فحضر وقبل قبل التفريق قيداً بحضرة الكفيل لانه لو كان غائباً فحضر وقبل بعد التفريق أو كان حاضراً فلم يقبل لم يجز كما في البحر الرائق والله تعالى أعلم

سئلت عن اشترى شيئاً على أن يبيعه من البائع هل يكون فاسداً فاجاب نعم كما في الهندية في العاشر من الشروط المفسدة والله تعالى أعلم

سئلت فيمن اشترى حماراً شراء فاسداً ثم باعه لغيره هل يصح هذا البيع الثاني فاجاب نعم قال في الملتقى فان باع المشتري ما شراه شراء فاسداً صح وكذا لو اعتقه أو وهبه وسلمه سقط حق الفسخ وعليه قيمته اه وفي البرازية باع منه صحباً ثم باعه أيضاً منه فاسداً ينفسخ الاول لان الثاني لو كان صحباً ينفسخ الاول به فكذلك لو كان فاسداً لانه ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام اه ومثله في جامع الفصولين حسب ما نقله ابن عابدين في أوائل كتاب البيع ونقل أيضاً عن الذخيرة ان الثاني وان كان فاسداً فانه يتضمن فسخ الاول اه

فائدة في البيع الفاسد موصية يجب رفعها وسيأتي في باب الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا ونقل في البهجة عن التنوير مانصه وعلى كل واحد منهما فسخه قبل القبض وبمده مادام في يد المشتري ولا يشترط فيه قضاء قاض وإذا أصرا على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه جبراً عليهم اه والله تعالى أعلم

سئلت فيمن اشترى زيتوناً بالزيت هل لا يجوز فاجاب انه لا يجوز الا اذا كان الزيت المجمول غنائاً كثر من الزيت الذي في الزيتون قال في التنوير من باب الربا ولا الزيتون وزيت والسمسم يحل أي شيرج حتى يكون الزيت أو الحل أكثر مما في الزيتون والسمسم اه قوله حتى يكون أي بطريق العلم فلو جهل أو علم أنه أقل أو مساو لا يجوز اه من رد المحتار والله تعالى أعلم

سئلت عن باع ملك الغير بغير إذنه هل يكون موقوفاً فاجاب نعم يكون موقوفاً على اجازة المالك فان اجازة نفذوا لا بطل وهذا بيع الفضولي ويسمى البيع الموقوف قال في الخانية اذا باع الرجل مال الغير عندنا يتوقف البيع على اجازة المالك ويشترط لصحة الاجازة قيام العاقدين وقيام المالك وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان الثمن من النقود فان كان من العروض يشترط قيامه أيضاً واما ان المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند اجازة المالك ملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وحقوق العقد من قبض الثمن وغيره عند الاجازة ترجع الى العاقد وأبهم ما فسخ العقد قبل الاجازة صح فسخه وشراء الفضولي لا يتوقف ويكون مشترياً بنفسه اه ملخصاً

فائدة في أنواع البيع أربعة نافذة وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ ما أفاد الحكم للعمال والموقوف ما أفاده عند الاجازة والفاسد ما أفاده عند القبض والباطل ما لم يفيد أصلاً هذا بالنظر الى مطلق البيع وأما بالنظر الى المبيع فهو أربعة أيضاً مقايضة

مطلب شريك في بناء
باع أحدهما نصيبه منه
لغير الشريك

مطلب اشترى على أن
يبيعه من بائعه
مطلب شراء فاسداً فباعه
صح البيع

مطلب البيع الفاسد
موصية يجب رفعها

مطلب في شراء الزيتون
بالزيت

مطلب في بيع ملك الغير
وانه موقوف

مطلب في ان أنواع البيع
أربعة

مطلب فمن باع جارية
لا تخر نصف ثواب حسنة

وهي بيع العين بالدين وصرف وهو بيع الدين بالدين وسلم وهو بيع الدين بالدين وعكسه وهو بيع
الدين بالدين كأكثر البياعات اهـ من البحر والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل باع جارية
بأهل الأخر نصف ثواب حسنة فاجاب عنها بعض مشايخنا في سنة احدى وسبعين ومائتين وألفه بأنه
بيع فاسد لان الحسنات ليست من الاموال فلا تصلح ثمن ولا ثمن غير محقة وغير مة - مدورة التسليم ووافقه
بعض فقهاء بلدتنا على ذلك وخالفهم الشيخ قاجه رحمه الله تعالى وأفتى بان البيع المذكور المراد منه الصدقة
بحسب اقربينة أن المتعاقدين من أهل العلم يعرفان ان الحسنات انما يحصل ثوابها في الدار الآخرة ويعرف
كل أحد انهم لا تصلح للثمنية واستدل على ذلك بقياس من الشك كل الاول قائلا ان هذا التملك لعوض آخرى
وكل تملك لعوض آخرى فهو صدقة ينتج هذا صدقة قال ودليل الكبرى قول العلامة الامير في مجموعه
التملك لعوض آخرى صدقة ولما رفع الفقير راجعت ما بيدي من الكتب فلم أجدها في بعضها فها
ولكن كلام فقهاءنا حيث قالوا العبرة بالمقاصد لا بالانفاظ وقالوا ان أعمال الكلام أولى من أهله
يقتضى ما قاله الشيخ قاجه رحمه الله تعالى فوافقه على جوابه بأنه صدقة والله تعالى أعلم

باب خيار العيب

مطلب اشترى بزر بطيخ
فزرعه فلم ينبت
مطلب هل يشترط في بينة
العيب الاهد

سئل عن اشترى بزر بطيخ وزرعه فلم ينبت فادعى انه كان مريباً فلما لم ينبت فهل اذا ثبت
انه كان كذلك يرجع على البائع بالنقصان **فالجواب** ان مثل هذا السؤال رفع لقارئ الهداية
فاجاب عنه بقوله اذا ثبت انه كان مريباً يرجع بالنقصان العيب اهـ **سئل** هل يشترط
في بينة العيب في الدواب والرقائق اثان أو يكفي واحد فاجاب بقوله العيب اذا كان يختص بعرفته
الاطباء قيل انما يثبت بقول عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان لا يطلع
عليه الرجال كعيوب النساء اكتفى بقول امرأة واحدة عدلة وقوله الا كل في الدواب عيب وينبت
بشهادة عدلين أو به علم القاضي **سئل** هل يقبل قول الذي الطبيب في قدم العيب وحدوثه
وهل هو عيب يرتبه على البائع اذ لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين
فاجاب بقوله لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على المسلم اهـ والله تعالى أعلم
سئل عن رجل اشترى أمة وقبضها ثم ادعى ان بها عيباً وهو جريان البطن وزعم انه قديم عند
البائع وأنكر البائع دعواه وقال انه لا عيب فيها وعلى فرض تحققه فهو حادث عند المشتري فهل لا يكون
المشتري خصماً الا بعد تحقق العيب فيها الا ان وهل لا يقبل قول الامه ان بها العيب المذكور الا ان
وانه قديم عند البائع أجيبوا ثبوتاً **فالجواب** أنه لا يكون خصماً الا بعد اثبات قيامه بها الا ان
قال في البحر الرائق اذا ادعى عيباً بطل عليه الزمان ويحكم بحدوثه فلا بد من اقامة البينة أو لاعلى قيامه
بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدوثه لينتصب البائع خصماً فان لم يبرهن فلا يمين على البائع عند
الامام على الصحيح لان الحنف يترتب على دعوى صحة ولا تصح الا من خصم ولا يصح خصم فيه الا بعد
قيام العيب اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى بعيراً ولم يرفه عيباً ثم بعد أيام قليلة مات البعير
فما ينه أهله المرفة وقالوا انه هلك بعيب قديم باطنى فهل يرجع المشتري بالنقصان والحال ما ذكر
فالجواب نعم وقد رقت هذه الحادثة للشيخ الاسلام ممتنى مصر في الحال فاجاب كما في فتاويه بقوله اذا
ثبت العيب القديم يكون للمشتري به - لالك البيع الرجوع بالنقصان سواء كان هلاكه قبل رؤية
العيب أو بعده كما في النهروان والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى قحاً وباع بعضه ثم اطلع على عيب
قديم بالباقي هل له رد الباقي **فالجواب** نعم يكون له رد الباقي بعد تحقق العيب الموجب للرد قال في
جامع الفصولين نقل عن الحنفية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى

أى مازعم المشتري انه عيب هل
هو عيب في الواقع اهـ
مطلب لا يقبل قول الكافر
على المسلم ولا يثبت بشهادته
عليه حكم

مطلب ادعى عيباً فلا بد
من اقامة البينة أو لاعلى
قيامه بالمبيع

مطلب اذا ثبت العيب بعد
الهلاك يرجع بالنقصان
مطلب اشترى قحاً فباع
بعضه ثم اطلع على عيب في
الباقي

مطلب اصطلاحاً على أن يرد
البائع بعض الثمن ولا يرد
المشتري

مطلب اشتري عبداً به
مرض فزاد رجوع
بالنقصان

مطلب اشتري جلاً وقبضه
فسقط فذبحه انسان الخ

مطلب تعيب عند المشتري
ثم اطاع على عيب قديم رجع
بالنقصان

مطلب أدى فيه عيباً فعرضه
على البيع ليس له رده

مطلب أراد أن يردّه ثم وجد
البائع

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وجد عبداً اشتراه عيباً فأراد رده على البائع ثم اصطلاحاً على أن يرد
البائع بعض الثمن للمشتري ولا يرد المشتري المبيع فهل يصح هذا الصلح فالجواب نعم يصح هذا الصلح
قال في الدر المختار وجد المشتري بمشترى عيباً وأراد الرتبة فاصطلاحاً على أن يدفع البائع دراهم للمشتري ولا
يرد عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس وهو أن يصطلاحاً على أن يدفع المشتري دراهم للبائع
ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له الا الرشوة فلا يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري
جلاً وبه مرض خفي لم يعلم به المشتري ثم ازداد مرضه وقوى عند المشتري وتحقق انه كان مريضاً عند
البائع فهل بزيادة المرض عند المشتري يمتنع رد الجمل ويرجع المشتري بالنقصان فالجواب نعم قال
في الهندية نقلاً عن الظهيرية مانعه اشتري عبداً وبه مرض فزاد المرض عند المشتري فليس له أن يردّه
على البائع لكن يرجع بنقصان العيب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري جلاً وقبضه ثم سقط
فذبحه انسان بامر المشتري فظهر به عيب هل له الرجوع بنقصان العيب حيث لم يطلع على العيب الا بعد
الذبح فالجواب نعم له الرجوع بنقصانه قال في الهندية اشتري عبداً فلما أدخله داره سقط فذبحه
انسان بامر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع في قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ المشايخ اه اذا علم بالعيب بعد الذبح أما اذا علم بالعيب ثم ذبحه
هو أو غيره بامر أو بغير أمره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضيخان اه وفي التنوير وشرح العلاء
ولو اشتري بغير افتخاره فوجد أفعاله فاسدة لا يرجع لافساد ماليته اه وكتب المحقق ابن عابدين رحمه
الله تعالى قوله لافساد ماليته أشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها يعني اذا اشتري ثوباً فقطعه
فاطاع على عيب رجع بنقصانه وهو ان النحر افساد للمالية لصيرورة المبيع عرضة للنسب والفساد ولذا
لا يقطع السارق به فاختل معنى قياس المبيع كافي النهر قال وعدم الرجوع قول الامام وفي الخاتمة
وجامع الفصول لو اشتري بغير افعاله أدخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندهم او به
أخذ المشايخ كالواكل طه ما فوجده عيباً ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي
لواقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه قال الخبير الرملي ويجب تقييد المسألة بمعنى التي وقع
فيها الخلاف بين الامام وصاحبيه عا اذا نحره وحياته مرجوة أما اذا أيس من حياته فله الرجوع
بالنقصان عند الامام أيضاً لان النحر في هذه الحالة ليس افساد للمالية تأمل اه مع زيادة للتوضيح والله
تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري ثوباً فظهر عيب عند المشتري ثم اطاع فيه على عيب قديم فما الحكم في
ذلك فالجواب انه يرجع بنقصان العيب قال في الخاتمة اذا اشتري ثوباً فظهر عيب عند المشتري بفعل
المشتري أو بفعل أجنبي أو بآفة ما وية ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد
وطريق معرفة النقصان أن يقوم صحباً لا عيب فيه ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب بنقص عشر
القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذه عيباً بالعيب الذي حدث عند المشتري
ويرد كل الثمن كان له ذلك وان زاد المبيع عند المشتري بان اشتري ثوباً فصبغه بعصفر أو زعفران أو اشتري
أرضاً فبنى فيها بناء أو غرس شجراً ثم وجد بها عيباً كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال
البائع أنا قبله كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك وان اشتري طه ما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع
لا يرجع بنقصان العيب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري جلاً فأفرأى به عيباً فعرضه على البيع
ثم أراد أن يردّه هل له ذلك فالجواب انه ليس له ذلك كما أجاب به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله
تعالى ونقل الكفوي عن مؤيد زاده مانعه ويبطل حق الرد بالعيب بالعرض على البيع ثم نقل عن الدرر
مانعه مداواة العيب وعرضه على البيع ولبسه واستخدمه وركوبه في حاجته رضى لان كلامها
دليل على الاستبقاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اشتري حماراً فاطلع فيه على عيب فأراد

أن يردّه فلم يجد البائع فأمسكه حتى حضر البائع ففهم له الرد عليه بعد حضوره فالجواب نعم والمسألة في تنقيح الحامدية قال اطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك فاطمعه وأمسكه ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضى يردّه لو حضر ورجع بالنقصان أن ذلك أه معزى البحر ثم نقل عن الخانية رجل اشترى بعير أو قبضة ثم وجد به عيباً فذهب إلى البائع ليردّه فعطب في الطريق فبذلك على المشتري ثم إن المشتري أن أثبت العيب يرجع بالنقصان العيب على البائع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشتري دابة قرأى فيها عيباً فاعالجها بالحي أو نحوها فهل ليس له الرد على البائع والحالة هذه فالجواب نعم كان التنقيح وغيره والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجل اشترى جارية ووطنها ثم اطلع فيها على عيب فهل له الرجوع بالنقصان فالجواب نعم والمسألة في كنسير من المعترات والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشتري دابة فوجد بها عيباً فاعالجها فساومها البائع فيها فأقالها بعهامنى فقال أيدها منك فهل لا عليك الرد على البائع بعد ذلك فالجواب أنه لا عليك الرد عليه والحالة هذه في الخانية رجل اشترى جارية فوجد بها عيباً فساومها البائع فقال له هل تبيعها منى فقال نعم بطل حقه في الرد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوباً فوجد به عيباً فقال له البائع اذهب به وبعه فإن لم يشتروا منك فردّه على ففعل بطل حقه في الرد اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في من اشترى دابة ثم باعها من آخر ثم إن المشتري الثاني وجد بها عيباً فوجد عند البائع الأول بعد أن ماتت الدابة عنده فرجع على بائعه وهو المشتري الأول بنقصان العيب هل يرجع المشتري الأول على بائعه بالنقصان حيث فالجواب أنه لا يرجع عليه به عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى قال في الخلاصة رجل باع من آخر عبداً وباعه المشتري من آخر فبانت العبد في يد المشتري الثاني ثم اطلع المشتري الثاني على عيب يرجع على بائعه بالنقصان وبائعه لا يرجع على بائعه عند الامام خلافاً لهما اه وفي الخانية ولو اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيباً كان عند البائع الأول ولم يعلم به المشتري الأول فإن المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الأول والمشتري الأول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضاً بالنقصان على بائعه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجل اشترى أرضاً فوجد عليها نواصب ساطانية لم يكن علمها حين البيع فهل له الرد بذلك على البائع فالجواب نعم له ذلك كما أفتى بذلك في الخيرية والتنقيح وفي الثاني اشترى أرضاً أو داراً على أنها حرة من النواصب فإذا طواب المشتري بالنواصب له أن يردّها على البائع حيّاً وعلى ورثته بعد موته اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن اشترى دابة فوجد بها عيباً فذهب إلى البائع برضاه من غير محاكمة عند القاضي فهل للبائع الرد على بائعه الأول فالجواب لا قال في التنوير ببيع ما اشتراه فردّه عليه بعيب رده على بائعه لو ردّه عليه برضاه بعد قبضه ولو برضاه لا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رأى فيما اشترى عيباً ولم يعلم أنه عيب هل له الرد بعد أن علم أنه عيب فالجواب أن ذلك العيب لا يتخلو ما أن يكون ظاهراً لا يخفى على الناس أولاً لا يكون كذلك فإن كان ظاهراً فليس له الرد ولا فلا يتخلو ما أن يكون البائع بين سببه أولاً فإن لم يبين السبب فلا يشتري الردوان ينفه فإن ظهر له سبب آخر فله الرد أيضاً ولا فلا فإذ رأى في الجارية قرحة لا يبين السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد لأنه مما يشبهه إذا ليست كل قرحة عيباً وإن رأى ورماً قديماً البائع السبب بأنه من الضرب غاية الأمر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أى من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد ما لم يظهر أنه من غير الضرب اه من التنقيح والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الرد بالعيب قبل القبض هل يتوقف على رضى البائع أم لا فالجواب لا يتوقف قال في الوهبانية ويفسخ قبل القبض بالعيب وحده ❀ والابحكم أوردى وهو محضر قال سيدي حسن الترنبلالى في شرحه صورته اطلع على عيب قبل قبض المبيع فأبطل البيع بمحض من

مطلب رأى عيباً فاعالجها
ليس له رده
مطلب بعد وطاء الجارية
اطلع فيها على عيب

مطلب باع العبد وباعه
المشتري فإن العبد الخ

مطلب اشترى أرضاً فوجد
فيها نواصب ساطانية له الرد

مطلب ردها على البائع
برضاه ليس للبائع الرد على
بائعه

مطلب العيب اما أن يكون
ظاهراً لا يخفى أولاً

مطلب لا يتوقف الرد بالعيب
قبل القبض على رضى البائع

البائع بطل وان لم يقبل وان كان بعد القبض لا بد من الرضى أو القضاء فالخضوع شرط في الكل ولا نفرد
بالابطال بدون قبض فتقوله وحده ليس معناه انه منقرد بالقبض عن حضور البائع بل انه يحصل منه
وحده من غير رضى وحكم اه والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى دابة من زيد فباعها من عمرو
فردّها عمرو على زيد بقضاء القاضى فهل لزيد ردّها الى البائع الاول فالحق جواب نعم قال في التنوير باع
ما اشتراه فردّ عليه بعيب رده على بائعه لورده عليه بقضاء اه ومعناه ان له أن يخاصم الاول ويفعل ما يجب
أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رداً على بائعه بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه رداً
على موكله لان البيع واحد فاذا ارتفع رجع الى الموكل بغير وعاء فيه وبخلاف الاستحقاق فانه اذا حكم به
على المشتري الاخير يكون حكماً على كل الباعة قال في النهروند هذا الاطلاق قيد في المبسوط على اذا ادعى
المشتري العيب عند البائع الاول أما اذا أقام البينة ان العيب كان عند المشتري ولم يشهد انه كان عند
البائع الاول فليس للمشتري الاول أن يردّه اجماعاً كذا في الفتح تبعاً للدراية وأقره في البحر أيضاً **سئل**
وهو مفيد أيضاً عما اذا لم يترف بالعيب بعد الرد قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يردّه على البائع
الاول بالاتفاق اه من الرد والله تعالى اعلم **سئل** عن مشتري اراد رد المبيع بعيب ولم يدع البائع
سقط الرد فهل يحكم القاضي المشتري حينئذ على انه ما فعل ما يسقط به الرد فالحق جواب انه يحكمه عنده
الامام الثاني رحمه الله تعالى في الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستخلف الخصم بل اطالب المدعى الا في
مسائل منها خيار العيب اه والله تعالى اعلم **سئل** عن باع دابة على البراءة من كل عيب ثم اطاع
المشتري على عيب وأراد الرد هل له ذلك فالحق جواب ليس له ذلك قال في التنوير ووجه البيع بنسبة
البراءة من كل عيب وان لم يدع ويدخل فيه الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد بعيب اه قال المحقق ابن
عابدين ومنه ما تعرف في زماننا فيما اذا باع اراماً لا فيقول بعثك هذه الدابة على انها كومة تراب وفي
بيع الدابة يقول مكسرة محطمة وفي نحو الثوب يقول حرقا على الزناد ويريدون بذلك انه مستعمل على كل
العيوب فاذا رضى المشتري لا خيار له لانه قبله بكل عيب يظهر فيه وكذلك قولهم بعته على انه حاضر حلال
ويراد بيع هذا الحاضر عا فيه من أي عيب كان سوى عيب الاستحقاق أي لو ظهر غير حلال أي مبروء
أو مفسد أو يرجع عليه المشتري فهذا كله على البراءة من كل عيب وتطيره ما في البحر لو قبل الثوب بعيبه
يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والرقوى لو كان فيه خرق لا يردّه وكذا لو وجد مرقوعاً أو مرقوعاً وهو من
رفوت الثوب رفوا من باب قتل أحد أصلحته ثم رأيت بعض المحشيين ذكر ان العلامة ابراهيم البصري
سئل عن باع أمة وقال أبيعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب فاجاب نعم ليس للمشتري رد
الأمة التي أبرأه عن جميع عيوبها اه وقد جرى عندهم انهم يقولون عند البيع ساقط ما قاط ويقولون
أيضاً أبيع لك الحاضر في فنة يريدون انهم يبيعونه على البراءة من جميع العيوب فلا يكون للمشتري الرد بالعيب
في هذه الحلة **سئل** في فوائده الاولى خيار العيب يسقط بأمور منها العلم به وقت البيع أو وقت القبض
ومنها الرضى به بعدها ومنها اشتراط البراءة من كل عيب ومنها السمع على شيء ومنها الاقرار بانه ليس
فيه العيب الغلاني كما في البحر الثانية لا يحل كتمان العيب في مبيع أو عن الا في مسألتين الاولى الاسير
اذا اشترى شيئاً اذ قد دفع الثمن وغش وشا جاز ان كان حراً لا عبد **الثانية** يجوز اعطاء الزنوف والناقص في
الحيات كافي الاشياء **الثالثة** لو اشترى غرة كرم ولم يمكنه قطاؤها الغابة الزناير ان بعد القبض
لم يردّه وان قبله فان انتقص المبيع بتناول الزناير فله الفسخ لتسرق الصنقة عيه كافي الدر والله تعالى اعلم

باب في الاقالة وبيع الوفاء

مطلب باع ما اشتراه فرد
بعيب رده على بائعه لو بقضاء

مطلب لا يستخلف الخصم
بل اطالب الا في مسائل

مطلب باع على البراءة من
كل عيب

مطلب باعها على انها كومة
تراب

مطلب باعه على انه ساقط
ما قاط أو على انه لم يقطع
مطلب خيار العيب يسقط
بأمور

مطلب اشترى غرة ولم يمكنه
قطاؤها من كثرة الزناير

مطلب قبله البائع يكون اقالة

سئل عن باع ثور اخرج فيه المشتري عيباً فأتى به الى البائع ورده عليه فقبله منه وبعد أيام مات هل

عوت على البائع فالحجواب نعم عوت عليه لانه لم يرد عليه وقبله كان اقالة للبيع والمسألة في الخيرية
وعبارتها حيث قبله صريحاً وقبوله اقالة له فقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع وأنكر البيع فأقيمت عليه البيعة انه باع فادعى الاقالة هل يسمع
دعواه والحالة هذه فالحجواب نعم كافي خلاصة الاجوبة نقلاً عن عبد الرحيم والله تعالى أعلم **سئلت**
عن تقابل على أن يترك المشتري من الثمن بعضه للبائع فالحكم في ذلك فالحجواب ان الاقالة جائزة
وأما الخط من الثمن فلا يجوز في أخذ المشتري الثمن تاماً قال في الخلاصة وكذا الوفاً أقولني على أن أضع عندك
خمين من الثمن فقال فعلت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن اه والله تعالى أعلم **سئلت**
ما قولكم فيمن باع فرساً بنوع من الثمن ثم تقابل بالجنس آخر غير جنس الثمن هل يصح الاقالة بذلك
فالحجواب ان الاقالة تصح عند الثمن الاول قال الكفوي رحمه الله تعالى الاقالة عند أي حنيفة فسخ
قبل القبض وبعده يثمل الثمن أو بأقل أو بأزيد من نوع الثمن أو بجنس آخر فاذا اعتبر فسخاً والفسخ لا يصح
الا عند الثمن الاول فبطل اشتراط الزيادة والنقصان واشتراط بدل آخر كالمو حاصات الاقالة قبل القبض
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري بستاناً مشتملاً على نخيل وزيتون وغير ذلك من الاشجار المثمرة
وأكل ثمرته نحو سنة ثم تقابل مع البائع فهل لا تصح هذه الاقالة بعد أكل الثمار فالحجواب نعم لا تصح
كافي خلاصة وهذه عبارتها رجل باع من آخر كرماً وسلمه اليه فأكل المشتري ثمرته سنة ثم تقابل لا تصح
ونقل في الخيرية عن المجتبى مانصه والزيادة المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله وحراده
المتولدة من المبيع كالثمرة قال ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصولين
والمنفصلة المتولدة كولد وغر ونحوه تمنع الاقالة وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ اه واذا علمت عدم
حصة الفسخ علمت ان الثمرة كلها للمشتري اه كلام الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع عقاره
بيعه ووفاء وأباح للمشتري أكل الغلة فأكل منها البعض ورجع الباقي في اباحتها ومنعه من أكل الغلة فهل له
ذلك فالحجواب نعم قال الخبير الرمي في حواشيه على جامع الفصولين ويقع في بلادنا في بيع الوفاء
اشتراط أكل الزائد وهو اطلاق اباحة وتقابل الرجوع صريح به في مخ العقار في باب التصرف في
الرهن وتقبل التعليق بالشرط والخطر صريح به فيه أيضاً وصرح به الزايع وغيره فيجوز الرجوع عن
الشرط قبل الاكل وأما بعد الاكل فلا يجوز الرجوع فيما أكله وعباً تفقهت صرح في جواهر
الفتاوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال للمشتري منه أقولني فقال أقولك هل تتم الاقالة بذلك
أو تتوقف على القبول من البائع فالحجواب انه اتتوقف قال في الخانية البائع لو قال للمشتري أقولني
هذا البيع فقال المشتري أقول لا تتم الاقالة عندهما ما لم يقبل البائع قبلت اه **سئلت** في الخانية
رجل اشترى حماراً وقبضه ثم جاء بالحمار بعد أربعة أيام فردّه على البائع فلم يقبل البائع صريحاً واستعمل
الحمار أياماً ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك لانه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه ولا تتم
الاقالة باستعماله اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اشترى عقاراً من زيد فشفع عليه الجار فتقابل
المشتري مع البائع فهل تمنع الاقالة الشفعة أم لا فالحجواب لا تمنعها والمسألة في الخيرية من كتاب الشفعة
والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى عقاراً فاشجروه وأكل غلته وهي الاجرة ثم تقابل مع البائع فهل
تصح هذه الاقالة فالحجواب نعم تصح هذه الاقالة وتطيب الغلة للمشتري قال الخبير الرمي في حواشيه
على جامع الفصولين وقد سئلت في مبيع استغله المشتري هل تصح الاقالة فيه فأجبت بقولي نعم
وتطيب الغلة له والغلة اسم للزيادة المنفصلة كاجرة الدار وكسب العبد فلا يخالف ما في الخلاصة من قوله
رجل باع آخر كرماً وسلمه اليه فأكل ثمرته سنة ثم تقابل لا تصح اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن رجل عاينه دين فوضب عليه الدائن وألح عليه في طلب دينه فباعه بدينه عقاراً ببيع ووفاء وسلم له المبيع ثم

مطالب ببيع انكار البيع
ادعى الاقالة تسمع دعواه
مطلب في الاقالة على أقل
من الثمن
مطالب تصح الاقالة بمثل
الثمن الاول

مطلب تقابل في بستان بعد
أكل غلته لا تصح الاقالة

مطالب باعه ووفاء وأباح غلته
ثم رجع في الاباحة صح
الرجوع

مطلب قال أقولني فقال
أقولك لا تتم الا بالقبول
مطالب رد الحمار على البائع
فلم يقبل

مطلب الاقالة لا تمنع الشفعة

مطلب اشترى عقاراً وآجره
وأكل الاجرة ثم تقابل

مطلب في بيع الوفاء

أحضر المدين الذي عليه وطلب من الدائن رد المبيع فهل له ذلك فأجوب نعم كما أتى بذلك شيخ
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن الخانية مانصه وأختلفوا في البيع الذي يسميه
الناس بيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الشيخ الامام أو شجاع والقاضي الامام
أبو الحسن على السعدي رحمه الله تعالى حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما أكل من
ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا بإباحة المالك ويسقط الدين به لا يملكه اذا كان وفاء بالدين ولا يضمن
الزيادة اذا هلك لا يضمنه ولا يباح أن يسترده اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهم ان كان
بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تافظا بالبيع الجائر وعندها هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان
ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعيد
قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس اه قال في الدر المختار من مبحث بيع الوفاء وصورته ان
بيعه الغبن بألف على انه اذا رد عليه الثمن رد عليه العين اه قال المحقق ابن عابدين في حواشيه وفي الكفاية
عن المحيط هو أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بـ ألف على من الدين على اني متى قضيتك فهو لي
وفي حاشية الفصولين هو ان يقول بعت منك على أن تبنيه مني متى جئت بالثمن فهو هذا البيع باطل وهو
رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اه وفي جامع الفصولين ولو بيع كرم بحطب هذا الكرم فالشفعة
للبائع لا للمشتري لان بيع المعاملة وبيع التلجئة حكمه ما حكم الرهن وللراهن حق الشفعة وان كان في يد
المرتحن اه هذا في الخيرية مانصه في سؤال في رجل باع من آخر عقارا بثمن معلوم وأطلق البيع ولم
يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعده ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع معه وكان البيع بمثل
الثمن أو بغيره يسير فهل يكون بيعا بائنا أو رهنا في جوابه بقوله هذه المسألة اختلف فيها ما شايدنا على
أقوال ونص في الحاوي الزاهدي ان الشئ في ذلك ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري
عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بمثل ثمنه فانه يفسخ معه البيع يكون بائنا حيث كان الثمن ثمن
المثل أو بغيره يسير اه وبمثل أفق في الحامدية وعبارتها حيث كان الثمن ثمن المثل والشهاد المذكور بعد
البيع المزبور فهو وعد من المشتري فلا يجبر على رده قال والمسألة في الخيرية من البيع ومنه في التمر تاتى
والبرازي اه قال المحقق ابن عابدين بعد نقله لذلك فلو كان بغير فاحش مع علم البائع به فهو رهن اه قال
ابن عابدين بعد هذا وقد منافي البيع الفاسد ترجع قولهما بعدم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به اه وفي
الدر المختار ولو استأجره بائعه لا يلزمه الاجر لانه رهن حكاه وفي الخيرية ولا تجب فيها الاجرة على المفتي
به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أو قبله اه قال في النهاية - مثل القاضي الامام الحسن الماتريدي
عن باع دارا من آخر بثمن معلوم يبيع وفاء وتقابضنا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة
وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من الموهن
لا يجب الاجر اه والله تعالى أعلم

(باب الاستحقاق)

سئلت عن اشترى فرسا من رجل وقبضه ثم قام عليه انسان يدعى ان له فيه الربع وانه غير راض
بيعه البائع لحصته فانه كره المشتري أن يكون له فيها حق فاقتر البائع بأن لهذا القائم الربع كما أتى فهل
لا يعتبر اقرار البائع ولا يظهر في حق المشتري فأجوب نعم لا يعتبر اقراره في حق المشتري لان الاقرار
حجة قاصرة على المقر فلا بدواخذ باقراره المشتري نعم اذا أقام هذا المستحق بيته عادلة انه يملك ربعها فانه
يقضي له به والمسألة في فتاوى قارى الهداية وهذا لفظ السؤال والجواب في سؤال عن شخص باع عينا ثم
حضر شخص فادعى حصة في العين فصدقه البائع هل يقبل قول البائع في جوابه لا يسمع قول البائع أن

مطلب الاقرار حجة قاصرة

مطالب في ان الموصى له اذ
استحق منه ما اوصى له به
لا يرجع

مطالب في مبيع تكرريه
المبيع ثم استحق

المدعي له حصة في المبيع الابينة شرعية اه اى يقبضها المدعي كما لا يخفى والله تعالى اعلم **سئلت**
عن رجل اوصى له آخر بامه فقبضها من اتركه فاستحققت منه بوجه شرعى فهل له الرجوع على البائع
للموصى أم لا **فالجواب** انه لا رجوع له عليه كما في الخاتمة والنتيجة كما لا يرد لها عليه بعيب وجده فيها
والله تعالى اعلم **سئلت** عن اشترى بستانا وبقي في يده سنين وهو ياكل غلاته ثم استحق منه فهل
للمستحق تضعيم الغلة التي اكلها **فالجواب** نعم قال الكفوى رجل اشترى بستانا وكان في يده سنين
واخذ الثمار ثم استحقه رجل فله ان يضم الرجل ثمره الاشجار اه وقل ايضا بذلك رجل غصب بستانا
او شجرا وكان في يده مدة تكون الثمره لصاحب البستان اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مبيع تكرر
فيه المبيع من واحد لواحد ثم استحق من المشتري الاخير بقضاء القاضى فهل يرجع المشتري على بائعه
وبائعه على بائعه الى آخرهم **فالجواب** نعم قل في جامع الفصولين استحق من المشتري الاخير يكون
حكما على كل الباعسة حتى يرجع كل منهم على بائعه بلاعادة البينة اه واقضى بذلك في نتيجة الفتاوى وفي
الدر المختار والحكم به حكم على ذى اليد وعلى من تلقى ذوا اليد المالك منه ولو مورثه فيتعدى الى بقية الورثة
اشباه فلا تسمع دعوى المالك منهم للحكم عليهم بل دعوى التنازع ولا يرجع احدهم من المشتري على بائعه ما لم يرجع
عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه اه قوله وعلى من تلقى ذوا اليد المالك منه هذا مشروط بما
اذا ادعى ذوا اليد الشراء منه ففي البحر عن الخلاصة اذا قل المشتري في جواب دعوى المالك هذا ملكى لاني
شريته من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن اما ان قال في الجواب ملكى ولم يرد عليه
لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء وصورته دار بيد رجل يدعى انه له فجاء اخوه ادعى انه له وقضى
له به فجاء اخو المقضى عليه وادعى انها كانت لايه تركها ميراثا له وللقضى عليه يقضى للاخ المدعى بنصفها
لان ذلك لم يقل ملكى لاني ورثتها من ابي ليصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو اقر الاخ المقضى عليه انه ورثها من
أبيه بعد انكاره واقامة البينة ولو اقر بالارث قبل اقامة البينة لا تسمع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار
المورث مقضيا عليه في محدود فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع وان
ادعى مطلقا تسمع وان كان المورث مدعى او قضى له ثم بعد موته ادعى المقضى عليه على وارث المقضى له هذا
المحدود مطلقا لا تسمع وقوله ولو مورثه الصغير عائد على من تلقى قوله وعلى من تلقى المالك منه اى لو اشترى ذوا
اليده من مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث
وقوله بل دعوى التنازع اى او تلقى المالك من المستحق بان يقول بائع من الباعسة حين يرجع عليه بالثمن انا
لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكى او ملكايعنى بلا واسطة او به فسمع دعواه
ويبطل الحكم ان اثبت او يقول انا لا اعطى الثمن لاني اشريته من المستحق فسمع ايضا اه غرر وافاد
كلامه انه لا يشترط لاثبات التنازع حضور المستحق كما اجاب به في الحامدية وقال انه مقتضى ما أفقته في
الخيرية في باب الاقالة موافقا لما في المسامحة من ان هذا القول أظهر واشبه وقوله ما لم يرجع عليه
فليس للمشتري الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخير وقوله ولا على الكفيل اى
الضامن بالدرك اى ضامن الثمن عند استحقاق المبيع وقوله ما لم يقض على المكفول عنه المراد بالقضاء
هذا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بلا استحقاق وسواء فى الكفالة ما نصه
ولا يؤخذ بضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن افاده في الرد والله تعالى اعلم
سئلت عن وضع يده على بستان وأكل غلاته سنين فادعى عليه انسان بان ذلك البستان موقوف على
اولاد فلان ثم وثقنا صحيحا لازما وانه متول على ذلك الوقف تولية صحيحة وأثبت توليته كما ادعى وطالب
من واضع اليد رفع يده عن البستان وتسليمه للمتولى وهو المدعى المذكور ورد الغلة التي اكلها فاجابه
المدعى عليه بانه كان اشترى من بعض الموقوف عليهم فهل على فرض تحقق المبيع يكون باطلا ولا يلزم رد

مطالب اذا استحق الوقف
من مشتريه بعد اكل الغلة
تؤخذ منه الغلة

الغلة التي أكلها أجيبوا وتوجروا فالجواب ان مثل هذا السؤال رفع للمحقق الرمي فأجاب عنه في
 الخبر بقوله لا يصح بيعهم وعابيه أن يرددها للوقف فان أبي حنيفة القاضي حتى يرد عليه رد الغلة التي
 استأجرها ويرجع عابيهم بادفع من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعي وسئل أيضا بانه سئل في رجل
 اشترى كرمًا فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لذي قاض انه وقف بعد اقامة البيعة وأخذ البائع
 بقضاء القاضي وطالب الغلة التي أنفها المشتري في الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت
 قاعة أو قيعان ان كانت هالكه وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع فأجاب بقوله صرح
 في مجمع الفتاوى نقلاً عن جامع الفتاوى انه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة وما فضل من ذلك
 يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقرانه تناول وان أنكر بالكلية
 فالقول قوله بيمينه لانه المدعي عليه والاخر المدعي فيحتاج الى البيعة اه والله تعالى أعلم (وكنيت) كتبت الى
 تونس في أوائل سنة ثمانية وتسعين بعد المائتين والالف سؤالاً هذا نصه بسم الله الرحمن
 الرحيم ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى ونفع بكم المسلمين آمين فيمن ادعى على آخر ان الجمل الذي بيده ملكي
 دخل يدي بالشراء من فلان بكذا ونصف فأجابه المدعي عليه وهو صاحب اليد بان الجمل ملكي دخل
 يدي بالشراء من فلان بكذا ونصف فكاف المدعي اثبات دعواه فأنتم يا شاهدين وحكم له بالجمل فأخذه
 وأعطى للمحكوم عليه نسخة الحكم ليرجع على بائه فرجع عليه وأراد بانه الرجوع على البائع الاول
 فدفع البائع الاول بمحضرة المحقق المحكوم له دعوى المستحق بان الجمل المذكور ملكه منذ خمس سنين
 دخل يده بالشراء من فلان فهل يقبل دفعه المذكور وبيئته ويقضى له على المستحق وينقض الحكم الاول
 لتقدم تاريخ هذا البائع الاول أولاً يقبل منه ذلك اكونه محكوماً عليه بالحكم الاول لما قالوا من أن الحكم على
 الاول حكم على جميع الباعة فلا تسمع دعوى المالك منهم للحكم عليهم بل دعوى الفاتح أجيبوا وتوجروا وترجوا
 والسلام عليكم والرجوع منكم توضيح الجواب وتأنيده بالنصوص الواضحة ولكم الاجروا والثواب من
 الملك الوهاب فاجاب بحمد الله عن شيخ الاسلام بتونس المحقق المدقق سيدي أحمد بن الخوجه الحنفي بمانصه
 الحمد لله الفيض الوهاب والسلام والاسلام على سيدنا محمد أكمل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى
 الآل والأصحاب وكل من اهتدى بذلك المنار وانتسب الى ذلك الجنب وبعد فيقول العبد الفقير في
 الجواب والله المستعان لا يخفى ان القضاء على ذي اليد يكون قضاء عليه وعلى من تلق ذواليد المالك منه
 ولو مورثه اذا كان ذلك القضاء بالبيعة حتى يتعدى ذلك الحكم الى بقية الورثة كما في الاشياء ولا فرق بين
 أن يكون التلقي بالواسطة أو بواسطة واحدة أو وسائط متعددة كما في الدرر وغيرها وفرع في الفرع على
 ذلك أيضا انما الاتعاد بالبيعة للرجوع قال في شرحه يعني اذا كان الحكم للمستحق حكماً على الباعة فاذا أراد
 واحد من المشتري أن يرجع على بائه بالثمن لا يحتاج الى إعادة البيعة وفي البحر من أول كتاب الاستحقاق
 نقلاً عن الخلاصة المشتري اذا صار مقضياً عليه بصير البائع مقضياً عليه اذا قال المشتري في جواب دعوى
 المدعي ما يبي لا في اشتر بته من فلان يعني من البائع صار البائع مقضياً عليه حتى لا تسمع دعوى البائع
 هذا المحدود ويرجع المشتري عليه بالثمن أما اذا قال في الجواب ما يبي ولم يرد عليه لا يصير البائع مقضياً عليه
 حتى تسمع دعواه هذا المحدود ثم ان القضاء في واقعة الجمل هذه كان بالبيعة فيتمدى والمدعي عليه في نازلة
 الحال ذكر في مجال الخصام البائع الذي تلقى المالك منه فالحكم صادف محله لانه وقع بين مشتريين كل منهما
 اشترى من انسان غير من اشترى منه الاخر فيترجح الاقدم تاريخاً وهو هنا الخارج فتقدم بيئته كما في
 الفصل الثامن من فصول العمادى وقال الامام الزياهي من باب دعوى الرجلين من التبيين بخلاف ما اذا
 ذكر السبب كالشراء ونحوه لان ما يثبتان الحدوث وفيه الاقدم أولى ما لم يدع المتأخر التلقي من جهة
 المتقدم وحيث كان الحكم مستوفياً لشرائطه فيتمدى الى جميع الباعة ويكونون مقضياً عليهم وفي الفصل

مطالب يوضع من الغلة
 مقدار النفقة والفاضل
 يأخذه المستحق

قف على هذا السؤال المهم

مطلب اذا قضى على المشتري
 صار البائع مقضياً عليه

مطلب البينة في الملك
المطلق ثبت أولية الملك

مطلب استحقاق بفتح فبرهن
بأنه أنه نتج عندي يبطل
الحكم

مطلب لو أنكر البيع
أحد الباعة يحتاج إلى
إقامة البينة

مطلب استعمال المشتري
الطاحونة مدة فاستحققت
لا يطالب بالغلّة

الخامس عشر من الفصول العمادية إذا استحق المشتري من المشتري الآخر يكون ذلك قضاء على جميع
الباعة حتى لو أقام واحد من الباعة بينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل وكان لكل واحد من المشتريين
الرجوع بالثمن على بائعه من غير إعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه إذا رجع عليه مشتريه اه
ومن القواعد التي نص عليها علماءنا ونارجعهم الله تعالى ومنهم الامام الزمخشري في أول باب دعوى الرجلين من
التبيين ان البينة في الملك المطلق تثبت أولية الملك ولا يخفى ان أولية الملك يدخل في ضمنها الخمس سنين
خلافها وحيت حكم للخارج كان ذلك قضاء على المستحق منه وعلى من باع له ولا تنفع دعواه انه ملكه
بالشراء من فلان منذ خمس سنين بعد القضاء المتعدي اليه على ما سمعت من كلام الفصول ثم قول صاحب
الفصول لو أقام واحد من الباعة على المستحق بينة بالملك المطلق احترازاً عما لو أقامها البائع عند ارادة
رجوع المشتري عليه بتاتى الملك من المستحق المقضى له بسبب من الاسباب كالشراء ونحوه أو أقامها على
دعوى المتاج فان بينة ذلك البائع مقبولة ودفعه مسموع كما بينه صاحب الفصول في تضاعيف ذلك
الفصل ولذا ترى كثيراً من علماءنا يقولون لا تسمع دعوى بائع من الباعة الملك وبطلقونه عن التقييد
بالمطلق ففي الفرر وشرحه الدرر والحكم به أي بهذا النوع من الاستحقاق أي النوع النازل للملك من
شخص إلى آخر حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المدعي من يده وعلى من تلقى ذواليد الملك منه بلا واسطة
أو وسائط فلا تسمع دعوى الملك منهم لكونهم محكوماً عليهم بل دعوى المتاج بان يقول بائع من الباعة
أننا لا أعطينا الثمن لأن المستحق كاذب إذا لم يبيع نتج في ما بيني أو ملك بائعي بلا واسطة أو لم تسمع دعواه
ويبطل الحكم ان أثبت أو تاتى الملك من المستحق بان يقول أننا لا أعطينا الثمن لاني اشتريته من المستحق
فتسمع أيضاً وفي التنوير والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلقى الملك منه فلا تسمع دعوى الملك منهم بل
دعوى المتاج فتلخص لك من هذا ان دعوى البائع ان الجمل ملكه منذ خمس سنين بالشراء من فلان
لا تسمع اذ لم يدع تناحوا ولا تليقيا من المستحق وليس الا فيه ما يسمع الدفع كما علمت من كلام الاصحاح قدس
الله أرواحهم ثم اذا أنكر منك من الباعة نفس البيع يحتاج من أراد الرجوع عليه من المشتريين إلى
إقامة البينة على ما في الفصول وغيرها حرره الفقير إلى ربه أحمد بن محمد بن الخوجه كان الله في ٧ محرم
سنة ألف ومائتين وعشانية وتسعين والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشتري جلا وقبضه فادعى عليه
آخراته ملكه ناتج عنده من ناقته وأثبت ذلك وحكم له به فأراد المشتري الرجوع بالثمن على بائعه فبرهن
بأنه أنه نتج عنده أو عنه دبائعي هل تسمع بينته فيبطل الحكم الاول فالجواب نعم قال في جامع
الفصولين لو استحق بفتح فبرهن بائعه أنه نتج عنده أو عنه دبائعي ينبغي أن تسمع بينته ويبطل الحكم اه
والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن مبيع تكره فيه البيع من واحد إلى واحد ثم استحق فرجع
المشتري على بائعه فلما أراد بائعه الرجوع على بائعه أنكر البائع أن يكون باع ذلك المبيع فهل يكلف
مريد الرجوع اثبات البيع عليه حتى يكون له الرجوع فالجواب نعم قال في جامع الفصولين
تداولته الأيدي فاستحق فرجع بعضهم على بعض بثمنه بحكم فأنكر البيع أحد الباعة يحتاج إلى إقامة البينة
على البيع في حقه وهل يحتاج إلى إقامة البينة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان علم القاضي بتلك
الرجوعات لا يحتاج إلى اثباتها والا فان كانت عند قاض آخر أو عنده الا انه نسي يحتاج إلى اثباتها اه زاد
في خزنة المفتين وان كانت الرجوعات بين يديه وهو ذاكر لها لا يحتاج إلى اثباتها نقلة في البهجة والله
تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشتري طاحونة واستعمالها وحصل باستعمالها في ظرف سنتين أموالاً فهل
للمستحق أن يطالبه بالغلّة فالجواب ليس له ذلك كما أفنى به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله
تعالى استدلاله الكفوى بما نصه ولو اشتري طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له أن
يطالب المشتري بغلّة الطاحونة لانها ليست من أجزاء المبيع بل من فقهه وكسبه اه معزيا لجواهر

الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن حكم عليه بالاستحقاق فصالح المستحق بدراهم فهل له الرجوع
 بالثمن على بائعه فاجاب نعم قال في البرازية واذا قضى على المشتري بالاستحقاق ثم صالح على شيء رجع
 بكل الثمن على البائع وان صالح قبل الحكم لا يرجع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استحقاق منه
 ما اشتراه باقراره هل ليس له الرجوع على البائع فاجاب ليس له الرجوع عليه والحالة هذه قال في
 الدرر ثم الرجوع أي رجوع المشتري بالثمن على البائع لئلا يكون الاستحقاق بالبيعة أما اذا ثبت باقرار
 المشتري أو بنكوله عن اليمين أو باقرار وكيل المشتري أو بنكوله فلا يرجع الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون
 حجة في حق غيره وفي زيادات أبي بكر بن حامد البخاري اشترى دارا واستحقها وعمل باقرار المشتري أو
 بنكوله عن اليمين لا يرجع على بائعه بالثمن فان اقام المشتري البيعة ان الدار ملك المستحق ليرجع على بائعه
 بالثمن لا تسمع بينته أما لو اقام البيعة على اقرار البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل ويأخذ البائع بالثمن
 ولو لم يقم البيعة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب عينه بالله ما هي للذي كان له ذلك لانه يحتمل أن ينكحل
 عن اليمين فيصير بنكوله كالمقرو يسترد منه الثمن بعد ذلك كذا في العمادية وهذا مما يجب حفظه والناس
 عنه غافلون اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى فرسا فادعى آخر نصفه فاشتراه منه هل لا يرجع
 المشتري على بائعه بنصف الثمن فاجاب لا يرجع بذلك قال في جامع الفصولين شره فادعى آخر
 نصفه فاشتراه منه لا يرجع على بائعه بشيء الا أن يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** فمن اشترى دارا وسكنها خمس سنين ثم استحققت منه فهل عليه أجر تلك المدة
 فاجاب ليس عليه ذلك في حواشي الخبير الزملي على جامع الفصولين نقلا عن الغنية لو سكن
 المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه أجر لانه سكنها بحكم الملك اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن المستحق منه المبيع اذا طلب من المستحق نسخة من الحكم وامتنع المستحق هل يجب بره على ذلك
 فاجاب انه لا يجب قال في البرازية تبيل كتاب الاقرار ليس للمشتري أن يجبر المستحق على اعطائه
 السجل عاجز من الدعوى والحكم لان احياء حقه غير موقوف على السجل بل وعلى ما يحصل بالبيعة أيضا
 فلم يثبت بين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى دارا فبناها فاستحققت هل يرجع على بائعه
 بخصوص الثمن أو به وبقيمة البناء فاجاب ان هذا السؤال رفع لحامد أفندي فاجاب عنه بقوله
 يرجع عليه بالثمن وبقيمة البناء يوم يسلم ذلك اليه كافي الخانية والعمادية والخبرية وجامع الفصولين
 (شري أرضا) فبني فيها أو غرس أو زرع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم ببناءه وزرعه وشجره اليه
 فيرجع بقيمتها مبنيا قائما يوم سلمها اليه فصولين من الاستحقاق (اشترى) دارا لخصمها وطين سطوحها
 ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما كنهه أن يفصله ويهدمه
 ويسلم اليه فصولين أيضا قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في التنقيح أقول تقيد به بالرجوع بالقيمة
 يفيد أنه لا يرجع بالنفقة كاجرة الفعلة ونحوها وبصرحت في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كرمًا
 كما سيأتي اه وحاصل ما وعد بأنه سيأتي ان من اشترى كرمًا واستغله سنين ثم استحق منه فانه يوضع عليه
 من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكروم واصلاح السواقي وبناء الخيطان ومهمته
 وما فضل من ذلك يأخذ به المستحق من المشتري قال المحقق ابن عابدين ولينظر الفرق بينه وبين ما مر
 من استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفقته وكذا لا يرجع على
 أنفقته على الدابة أو العبد ولم يظهر لي وجهه فليتأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علقته على الدر المختار ان هذا ليس
 رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعد للبحث فيه مجال اه
 وفي الدر المختار شري دارا وبني فيها فاستحققت رجع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص
 اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مستحق برهن انه نتج

مطلب قضى على المشتري
 بالاستحقاق ثم صالح برجع
 بكل الثمن
 مطلب من استحقاق منه
 باقراره لا يرجع

مطلب استحقاق عنه نصف
 فرس اشتراه فاشتراه
 لا يرجع
 مطلب استحققت منه الدار
 بعد أن سكنها لا يطالب
 بالاجرة
 مطلب طالب المستحق منه
 نسخة الحكم من المستحق
 لا يجبر

مطلب استحققت منه الدار
 بعد ما بناها

مطلب مستحق برهن على
 النتائج برهن خصمه
 على اقراره بالشراء من فلان

عنده فبرهن خصمه انك قد اقررت بانك اشتريته من فلان هل يكون هذا دفعا للمستحق فالجواب
 نعم يكون دفعا له كما في جامع النصارين قال صاحبه لانه أثبت تناقضه اه وفي الجامع المذكور لو
 استحق بنتاج فطلب عنه فبرهن باثبه انه فتح عندي او عند بائعي ينبغي أن تسع بيته ويبطل الحكم
 بالاستحقاق بالنتاج لما مر من أنه ظهر أن ذا اليد هو البائع الاول فينته اول اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن مشترأ برأه البائع عن الثمن ثم استحق منه المبيع فهل لا يرجع عن البائع بشئ
 فالجواب لا يرجع عليه بشئ ففي جامع الفصولين ولو أربأ البائع المشتري عن غنه أو وهبه منه ثم
 استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع بشئ على بائعه وكذا بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض لتعد
 القضاء على الذي أربأه من غنه اه والله تعالى أعلم سئلت عن استحقاق منه دابة بقضاء قاض
 فقال ان المستحق أخذها مني ظلماً بغير حق فهل لا يرجع علي بائعه بالثمن والحالة هذه فالجواب
 انه لا يرجع عليه والحالة هذه ففي الفتاوى الاتقوية استحق بعض نصيب أحد الورثة بغيره بعد
 القسمة بينة وقضاء فقال أخذها المتدعي ظلماً بغير حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشئ وكذا
 المشتري اذا استحق عليه المبيع بينة اذا قال ذلك لا يرجع علي بائعه بالثمن اه والله تعالى أعلم سئلت
 في رجل ادعى على آخر ان الدابة التي بيده له منذ شهر فاجابه ذو اليد بان له اشتراها قبل ذلك فقضى بها
 للمتدعي فهل لا يرجع المشتري علي بائعه فالجواب انه لا يرجع عليه قال المحقق المارغيناني ولو أقام
 المتدعي بينة ان العين له منذ شهر وقد اشتراه المشتري قبل ذلك يقضى به للمتدعي ولا يرجع المشتري
 علي بائعه بالثمن اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن اشترى دابة وقبضها فاستحققت منه بقضاء القاضي
 المبني على البينة وقبضها المستحق ثم أجاز البيع هل تعتبر اجازته فالجواب نعم تعتبر اجازته قال في
 الثانية رجل اشترى غلاماً وقبضه فاستحقه رجل بالبينة وقبضه ثم ان المستحق أجاز الشراء جازت
 اجازته حتى لا يرجع المشتري علي البائع بالثمن وكان للمستحق أن يرجع علي البائع بالثمن لان البيع
 الماضي لا يبطل بالاستحقاق فاذا أجازت اجازته وبصر البائع وكذا في البيع وهذه مسألة اختلفت
 فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الاثنية الحلواني رحمه الله تعالى ظاهر المذهب عن أصحابنا أن البيع
 لا يبطل بالاستحقاق بل يبيح موقوفاً لم يرجع المقضى عليه بالثمن علي بائعه اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن اشترى شيئاً وقبضه فأتت عنده ثم استحق منه فهل يرجع المشتري علي بائعه بالثمن أو
 بالقيمة التي يأخذها منه المستحق فالجواب ان المشتري يضمن للمستحق القيمة يوم الشراء ويرجع
 المشتري بالثمن قال المحقق ابن عابدين في آخر الاستحقاق مانصه في حاشيته لم أر من ذكر ما اذا ورد
 الاستحقاق بعد هلاك المبيع كوت الدابة مثلاً وهي واقعة الفتوى وقد أجبنا بان المستحق لا بد له من
 اقامة البينة على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع علي بائعه بالثمن لا بضمن لان المشتري
 غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بان المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع علي بائعه
 بالثمن لان رد القيمة كرت العين اه والله تعالى أعلم تنبيه فيمن شهود الاستحقاق لا بد أن يقولوا
 ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات أفاده
 في الفتاوى الهديّة سئلت عن مستحق لدابة قال في دعواه علي المشتري انها ملكي وقد
 غابت عني منذ سنة فقال المشتري انها ملكي منذ سنتين هل يقضى به للمتدعي عند اثبات مدعاه أو لا تدعى
 عليه لانه أرخ بستين أجيبوا وتوجروا فالجواب انها يقضى به للمتدعي وهو المستحق قال في التنوير
 لا عبرة بتاريخ الغيبة فلو قال المستحق غابت هذه منذ سنة فقال البائع في بيته انها كانت ملكاً منذ
 سنتين لا تسد دفع الخصومة اه قال شارحه العلاءي بل يقضى به للمستحق لبقاء دعواه في ملك مطلق
 خال عن تاريخ من الطرفين اه في فائدة مهمة في اشترى رجل أغناماً وأتلتها وظهر افلاسها فقال

مطلب أبرأ البائع المشتري
 من الثمن ثم استحق لا يرجع
 المشتري

مطلب قال المشتري
 أخذها مني المستحق ظلماً
 لا يرجع علي البائع

مطلب قال انهالي منذ
 شهر الخ

مطلب مستحق أجاز البيع
 تعتبر اجازته

اشترى شيئاً وقبضه ذات
 ثم استحق

مطلب قال انها ملكي
 وغابت عني منذ سنة

نف على هذه الفائدة
 الهامة

بائع الاغنام لرجل آخر بيع اغنامك من هذا الرجل يعني الذي ظهر افلاسه فانه أمين فباعه وسلم ثم ان
البائع الاول اخذ الاغنام من هذا المفاص بحساب ثمن اغنامه انتقلت أجوبة العلماء على ان البائع الثاني
لا يملك أن يضمن البائع الاول لان الغرور لم يقع في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشترى فاني
عبد فاشتره ثم بان حراً والبائع لا يدرى لانه في ضمن عقد المعاوضة اه من البرازية والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل يبيد دابة نتجت عنه من دابته المملوكة له ادعاها خارج انما لك له وكل أتى
بينة فلن يقضى بها فالجواب يقضى به الذي اليه اذ لم يؤثر خافان أثر خافى اصاحب اليد ايضا لا
اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت صاحبه اليد موافقا لوقت الخارج فيه نذ يقضى للخارج كفاي العامة دابة
افاده في التنقيح من الدعوى وهو فيه من محل آخر مانصه به وان برهن خارج وذو يد على التناج وذو اليد
أولى هو الصحيح خلافا لعمى بن ابيان شرح الماتقي من باب دعوى الرجلين وبمثلته أفتى الشيخ خير الدين
نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وهو فيه ايضا به وبرهان المشتري على نتاج بائعه
كبرهان بائعه اه ومثله في البحر قال المحقق ابن عابدين ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في
البحر عن خزانه الاكل حيث قال لو أقام البينة ان هذه الدابة نتجت عنه اه وان لهذا الثوب نسج عنه
اه وان هذا الواد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا لو شهدوا انهم ابنت أمته لانهم انما
شهدوا بالنسب اه وبه أفتى العلامة محمد النابجي كفاي فتاويه وهو ثم اعلم به ان قولهم ان ذاليد أولى في
دعوى النتاج مقيد بما اذا لم يدع الخارج عليه فعلا أما لو ادعى عليه انك غصبته مني أو ودعته عنه ذلك
أو أجرته منك فادعى ذواليد النتاج فقدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والزياهي وشرائح الهداية
وغيرهم اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل استحق منه حمار كان اشتراه من زيد فطالب
الثن منه فقال البائع ان هذا الحمار ملكي والشاهدان شهدا بالزور والكذب فصدمه المشتري وقال
انه لك وان الشاهدان مرقوران فهل للشهترى والحالة هذه أن يرجع على بائعه فالجواب نعم
يرجع على بائعه بالثن مع هذا الاقرار لان المبيع لم يسلم له فلا يحل ثمنه للبائع كفاي جامع الفصولين
والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط في دعوى استحقاق الدابة مثلا احضارها فالجواب نعم
يشترط أن يذكر المدعي انه يبيد المدعى عليه بغير حق ويطلب احضارها ان أمكن ويشير اليها في الدعوى
والشهادة والاستحلاف وان تعذر احضارها لم لا كها أو غيبته اذ كرفيتها كفاي متون المذهب واذا
أراد المدعى عليه أن يخلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من
الوجوه خلف كذلك كفاي التنقيح والله تعالى أعلم وهو فائدة به نقل في البرازية أن عنه أبي يوسف
رحمه الله تعالى يستخلف بلا طلب في أربع مواضع في الرتب العيب يخلف المشتري بالله ما رضى بالعيب
والشفيع بالله ما أبطلت شفعتك والمرأة اذا طلقت فرض النفقة على زوجها الغائب تخلف بالله ما خلف
لزوجك شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يخلف المستحق بالله ما بعته وأجمعوا على ان من ادعى ديناً
على الميت يخلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما سته وتوفيته من المدينين ولا من أحد أذاه اليك
ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شياً منه ولا أحلت به أحد ولا عندك ولا بشئ منه رهن اه
والله تعالى أعلم سئلت في رجل ادعى على آخر ان الدابة التي في يده ملكه منذ كذا نتجت عنه فاجاب
المدعى عليه صاحبه اليد انما ملكه منذ كذا نتجت عنه وأقام كل بينته على دعواه ثم نظر الى سن الدابة
فوجد مخالفا لتاريخه فما الحكم في ذلك فالجواب ما في الفتاوى الانقروية وهذا نصه اذا ادعى
رجل دابة في يد انسان انما ملكه نتجت عنه وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك القياس
أن يقضى به للخارج وفي الاستحسان يقضى به لصاحب اليد سواء أقام صاحب اليد البينة على دعواه
قبل القضاء بها للخارج أو بعده وفي الهداية هذا هو الصحيح خلافا لما يقوله عمى بن ابيان انه ثم تر

مطالب بيده دابة ادعى
تساجها وادعاها خارج
وبرهن كل يقضى لذى اليد
مطالب ادعى خارج وذو يد
النتاج فذو اليد أولى
مطالب برهان المشتري
على نتاج بائعه كبرهان بائعه
مطالب لا بد من اثبات
الملك للمدعى النتاج وضوحه
مطالب قولهم ذو اليد أولى
في دعوى النتاج مقيد بما
اذا لم يدع الخارج فعلا
مطالب أقرا المشتري ان
الشاهدين عليه مرقوران له
الرجوع مع هذا الاقرار

مطالب يشترط في دعوى
الاستحقاق احضار الدابة
ان أمكن

مطالب يستخلف بلا طلب
في أربعة مواضع

مطالب في مخالفة السن
للتاريخ

اليمينتان وتترك في يده قال هـ هذا المذمور خاوان أرتخاضى لصاحب اليد الا اذا كان سن الدابة مخالفا
لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يفتى للخارج وان كان سن الدابة مخالفا للوقت لم
يذكر هـ هذا الفصل في الاصل في الدابة وعامة المشايخ على انها تهاجر اليمنتان وتترك الدابة في يد صاحب
اليد قضاء ترك اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في مستحق شهده شاهدان بعين معلومة في يد آخر فهل
لا يحكم له بالاستحقاق الا بعد اليمين **فالجواب** نعم في معين الحكم من الباب الرابع في القضاء
باليمين التامة مع عين القضاء وتسمى عين الاستبراء مانصه وصورة ذلك أن يشهد شاهدان لرجل بشئ
معين في يد آخر فانه لا يستحقه حتى يحلف ماباع ولا وهب ولا يخرج عن يده بطريق من الطرق المزيلة لذلك
وهو الذي عليه الفتيا والقضاء وعليه الاصحاب بانه يجوز أن يكون باعها من المدعى عليه أو غير ذلك من
الاحتمالات ومع الاحتمالات لا بد من اليمين اهـ **وتنبه** عين المستحق على البت أنه ماباع ولا وهب
وعين الورثة على العلم أنه ما خرج عن ملك مورثهم بوجه من الوجوه كلها وان كان ملك جميعهم يعني الورثة
باق عليه الى حين عيّنهم وهذه التهمة في اليمين تكون على البت والله تعالى أعلم **سئل** فيمن اشترى
دار فبني فيها ثم استحققت بما فيها من البناء فهل لا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن **فالجواب** نعم
لا يرجع عليه الا بالثمن قال في معين الحكم شري دار فبني فاستحققت بجميع ما فيها من البناء يرجع بالثمن
لا بقيمة البناء لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك
المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق الكل لا يقدر المشتري على تسليم البناء الى البائع وقد مر انه لا يرجع
ببنائه ما لم يسلمه الى البائع اهـ والله تعالى أعلم

مطلب لا يحكم المدعى
الاستحقاق الا بعد اليمين

مطلب في ان عين المستحق
على البت وعين الورثة
على العلم
مطلب اشترى دار فبني
فاستحققت مع البناء لا يرجع
الا بالثمن

باب السلم

سئل عن كذب على نفسه سنة داو أشهد عدلين أنه قبض من فلان كذا وكذا من الدراهم سلمنا
في كذا من الخنطة أقر بذلك كذا وفي الواقع هو لم يقبضه وسلم سنة الاقرار الى رب السلم ليدفع له ما أقر
به من رأس مال السلم فامتنع وقال دفعته اليك فكيف الحكم في ذلك **فالجواب** ان مثل هذا السؤال
رفع لقارئ الهداية فاجاب عنه بقوله يحلف رب السلم انه لم يكن كاذبا في اقراره ان اراد تخليفه فان حلف
استحق المسلم فيه وان نكل برئ المسلم اليه مما أقر به كاستدراك المفتي به اهـ والله تعالى أعلم **سئل**
عن أسلم درهم في عشرين جلدا من جلود البقر الى عشرين يوما ولم يبين طول الجلد ولا عرضها هل
يصح هذا السلم أم لا **فالجواب** انه فاسد للجهالة ولا يكون الا جلد أقل من شهر وفي الخيرية **سئل**
عن رجل أسلم آخر مائة مائة جلود من جلود المعز عددا معلوما ولكنه لم يبين الطول والعرض وما
تنتمي به الجهالة ولا بقية شروط السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود
وتصرف فيها وبقى البعض فكيف الحكم **فالجواب** في السلم المذكور على الوجه المذكور فاسد وحكمه
وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب السلم
للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينته وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى زيادة على ما يقول رب السلم اذا القول قول
القابض ضمينا كان أو أسلما **سئل** في شرائط صحة السلم **فالجواب** ان يكون الاجل شهورا فاكثروا كان الاجل
أقل من شهر لا يصح قال في الدرر وشروط صحته بيان الجنس والتنوع والصفة والقدر والجل وأقله
شهر وقدر رأس المال في الصكيل والوزن والعدي المتقارب ومكان ابقاء ما حمله مؤنة والا يوفيه
حيث شاء اهـ والله تعالى أعلم **سئل** فيمن أسلم لغيره دراهم مائة في مائة رأس من الغنم
هل يجوز هـ هذا السلم أم لا **فالجواب** لا يجوز قال في الملتقى ولا في الحيوان وأطرافه ولا في جلوده
عددا وفي شرح القدوري لا يجوز السلم في الحيوان اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في رجل أسلم

مطلب أقر كاذبا بأنه قبض
كذا في كذا من الخنطة

مطلب أسلم في جلود لم يبين
طولها ولا عرضها

مطلب من شرائط صحة
السلم أن يكون الاجل
شهورا فاكثرا

مطلب لا يجوز السلم في
الحيوان

مطلب أسلم في زيت ولم
يبين وصفه لا يصح

خمس بزر بالاجيديافي ثلاثين جرة من الزيت الى تسعين يوما ولم يبين وصف الزيت هل من الادنى أو
 الاعلى ولا مكان الايقاع فهل لا يصح هذا السلم فالحجواب انه لا يصح قال في الخلاصة السلم جائز في
 جميع ما يكال أو يوزن مما لا ينقطع من أيدي الناس مثل الحنطة والشعير والسمسم والزيت والسمن
 والعسل والزعفران والمسك والعنبر وما أشبه ذلك اذ بين الكيل أو الوزن والصنعة والاجل وكذا كل
 ما يكال من الحناء والورد والرياحين اليابسة وكذا الحديد والصفير والرصاص والشمع اه والله تعالى
 اعلم **سئلت** هل يجوز السلم في الفهم فالحجواب انه لا يجوز السلم فيه ولا في الرب والدبس
 انظر التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز لرب السلم التصرف في السلم فيه قبل قبضه
 فالحجواب لا يجوز له ذلك قال في التنقيح ولا يجوز التصرف في السلم اليه في رأس المال ولا لرب السلم
 في السلم فيه قبل قبضه ببيع وشركة ومراجعة وتولية ولو بمن عاينه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن أسلم دراهم في حنطة جديدة قبل وجودها هل يصح
 فالحجواب انه لا يصح قال في الدر المختار ولا في حنطة جديدة قبل حدوثها لانها منقطعة في الحال
 وكونها موجودة وقت العقد الى وقت الحمل بفتح وكسرها في الحلول شرط فتح وفي الجوهرية أسلم في
 حنطة جديدة أو في ذرة جديدة لم يجز لانه لا يدري أي يكون في تلك السنة شيء أم لا فوقات بفتح وعينه فابكتب
 في وثيقة السلم من قوله جديدة عامه ففسده أي قبل وجود الجديد أم بعده فيصح كالا يخفى اه والله
 تعالى اعلم **سئلت** هل يشترط في صحة السلم قبض رأس المال قبل الافتراق فالحجواب نعم
 قال في الدر وبقي من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق بأبدانه ما فان ناما أو سارا فمخارا أو أكثر
 ولو دخل ليجزج الدراهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وهو شرط بقائه على الصحة
 لا شرط انعقاده بوصفها فينعقد صحيحا ثم يبطل بالافتراق بلا قبض اه والله تعالى اعلم **سئلت**
 في السلم في اللبث هل يصح فالحجواب نعم يصح السلم فيه عدد اذ كرت شرائطه كافي فتاوى
 ابن نجيم ونقله في جملة الفتاوى **في ثمة** شرائط السلم سبعة عشر ستة في رأس المال وهي بيان
 جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وأحد عشر في المسلم فيه وهي الاربعة
 الاول وبيان مكان ايقاعه وأجله ووعدهم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتعبد بكونه مضبوطا بالوصف
 كالا جناس الاربعة المكيل والموزون والمنروع والمعدود الماتقارب وواحد يرجع الى العقد وهو كونه
 باثنا ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبدلين وهو عدم تمول احسدى عنى الربا بدلين اه من
 الفخ **سئلت** هل يبطل الاجل بعوت المسلم اليه فالحجواب نعم يبطل بعوته فيؤخذ من
 تركته حالا قال في الخاتمية والاجل شرط لجواز السلم عندنا وأدناه شهر وهو المختار ولا يبطل الاجل
 بعوت رب السلم ويبطل بعوت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا **في ثمة** من شرائط السلم أن يكون
 موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي
 يباع فيه في ذلك المصرو ولا يعتبر الوجود في البيوت ثم قال بعد كلام وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع
 بعد حلول الاجل يخبر رب السلم ان شاء فصح السلم وأخذ رأس المال وان شاء انتظر حتى يجيء أواته اه
 والله تعالى اعلم **سئلت** في هبة رب السلم للمسلم فيه السلم اليه هل تجوز فالحجواب لا تجوز
 ويكون ذلك اقالة للسلم قال في الخاتمية رب السلم اذا هب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقالة للسلم ويلزمه
 رد رأس المال وكذا لو أبرأ المسلم اليه من نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلم موافقه قال أبو نصر رحمه الله
 تعالى يبطل السلم في النصف ويبقى في النصف كالمواشيت شيئا فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل
 البائع كان ذلك اقالة في النصف بنصف الثمن اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن أسلم دراهم في
 حنطة بشرط أن تكون تلك الحنطة من حنطة قرية مخصوصة كالزاوية أو غريان هل لا يجوز هذا

مطلب لا يجوز السلم في
 الفهم ولا في الرب
 مطلب لا يجوز لرب السلم
 التصرف في السلم فيه
 قبل القبض
 مطلب أسلم في حنطة
 جديدة قبل حدوثها لا يصح

مطلب بشرط في السلم
 قبض رأس المال قبل
 الافتراق
 مطلب في السلم في اللبث
 مطلب شرائط السلم سبعة
 عشر

مطلب يبطل الاجل بعوت
 المسلم اليه

مطلب لا تجوز هبة رب
 السلم للمسلم فيه لا سلم اليه

مطلب أسلم في حنطة قرية
 مخصوصة لا يجوز

السلم فالجواب انه لا يجوز قال قاضيخان رحمه الله تعالى رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر بعينه كان فاسداً وإن أسلم في طعام ولاية نحو خراسان وما وراء النهر كان جائزاً اهـ والله تعالى أعلم

باب القرض

سئلت هل يجوز استقراض الخبز وزناً فالجواب نعم قال في الدر المختار في مع استقراض الدراهم والدنانير وكذا كل ما يكال أو يوزن أو يذم بمقار بأفصح استقراض جوز وبيض وكاغ عددًا ولحم وزناً وخبز وزناً وعددًا كما سيجي اهـ قوله كما سيجي أي في باب الربا حيث قال ويستهقرض الخبز وزناً وعددًا عند محمد وعائمه الفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تبسيرا اهـ والله تعالى أعلم

سئلت عن رجل أسلم مقرض من آخر طعمه ما واستهله كه فصار في ذمته ثم اشتراه من المقرض بدراهم حاله دفعها له فهل يجوز هذا الشراء فالجواب نعم يجوز والحالة هذه أما لو اشتراه بدراهم مؤجلة فلا يجوز قال في الدر المختار في شراء المستقرض القرض ولو قاعاً من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تم رقابته بقبضها بطل لانه افتراق عن دين برارية اهـ والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقرض غيره دراهم إلى أجل فهل لا يكون الاجل لازماً له المطالبة قبله فالجواب نعم قال في البرازية ويجوز تأجيل كل دين ويلزم الا القرض فانه لا يلزم اهـ وفي نتيجة الفتاوى وتأجيل القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعد ما أقرض وفيها ما ترجحته في هذه الصورة إذا أجله إلى أجل معلوم هل يقدر على أخذه قبل حلول الاجل الجواب نعم والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أقرض آخر مقداراً من الريال الجيدى وقت رواجه بثلاثين قرشاً ثم رد المستقرض له مثل المقدار الذي استقرضه منه بعد أن نزل إلى عشرين قرشاً فامتنع المقرض من قبوله وطالب منه صرفها على سبعمائة دينار فهل ليس له ذلك فالجواب انه ليس له الامتناع من قبول مثل ما دفع كافي البهجة عن المجموعة الجديدة وفي نتيجة الفتاوى ما نصه والمقبوض على وجه القرض مضمون بمثله اهـ وفيه انقضاء عن جامع الفصولين والواجب في القرض رد المثل اهـ وفي رد المختار لو كانت الدراهم فضة خالصة أو غالبية كالريال التركي في زماننا فالواجب رد مثله وان كان في بلدة أخرى لان غلبة الفضة لا تبطل بالكساد ولا بالرخس أو الغلاء قال ويدل عليه ما قدمناه عن كافي الحاكم من أنه لا ينظر إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخصها اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن في ذمته حنطة من وجه قرض طال به ربهما فلم توجد عنده فاشترأها بدراهم وافتراق قبل قبضها هل لا يجوز هذا البيع فالجواب نعم لا يجوز هذا البيع والحالة هذه لانه افتراق عن دين بدين وهو لا يجوز وكذلك من في ذمته فلو شترأها بدراهم مؤجلة لا يجوز للمعلة المذكورة والمسألة في الخيرية والبرازية والله تعالى أعلم سئلت فيمن استقرض فلو سار راجعة فكسدت فما الحكم فالجواب ان عليه مثلها كسدة عند الامام الاعظم ولا يفرم قيمتها وقال أبو يوسف عليه قيمتها يوم القبض والفتوى على قول أبي يوسف كما نقله الكفوى والله تعالى أعلم سئلت في رجل دفع لاخر دراهم ثم لما طلبها من المدفوع له قال انك وهبتها له وقال الدافع انها قرض ولا بينة لواحد منهما فما الحكم فالجواب ان القول قول الدافع كافي الخيرية من الدعوى وعبارتها كذا القول للملك في ذلك بعينه اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أقرض رجلاً مالا على أن يكتب له به إلى بلد كذا فأتى أخذه في ذلك البلد شريكه أو صديقاً فقبل فما حكم هذا القرض فالجواب ان حكمه الفساد والحرمة قال في الرذة للاعن الفتح وفي الفتاوى الصغرى وغيرها ان كان السفيح مشروطاً في القرض فهو حرام والقرض به إذا اشترط فاسد وصورة الشرط كافي الواقعات رجل أقرض رجلاً مالا على أن يكتب له به إلى بلد كذا فأتى لا يجوز وان أقرضه بلا شرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب

مطلب يجوز استقراض الخبز ونحوه

مطلب يجب وزشراء المستقرض القرض بدراهم مقبوضة مطلب الاجل في القرض غير لازم

مطلب الواجب في القرض رد المثل

مطلب اشترى ما في ذمته من الطعام القرض بدراهم وافتراق قبل قبضها مطلب استقرض فلو سار راجعة فكسدت عليه قيمتها يوم القبض مطلب قال الدافع انها قرض والمدفوع اليه انها هبة فالقول للدافع مطلب في السفيحة والبولىصة

مطالب کلی - فرض جبرئیل
فروع و حرام

مطلب لا يحل للزمن أن
يقتطع بشئ منه بوجه من
الوجوه

(باب الرابع)

أعلمكم وفقني الله تعالى وإياك ان الربا محرم كتابا وسنة واجعا فمن استعمله فقد كفر وقد ورد في ذم
آكل الربا من الاحاديث ما لا يحصى فنهالن الله آكل الربا وموكله وكتبه وشاهدده كلهم في اللعنة سواء
ومنها أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة الاسراء رجلا يسبح في نهر من دم يلقم الحجارة فقال ما هذا يا جبريل
قال هذا مثل آكل الربا اه من حواشي الصاوي على الجلالين أقول قد كثروا شاع في زماننا هذا من
ألف وثلاثمائة وعثمانية هجرية وقبل هذه الزمان عدة طائفة تعاطى الربا حتى صار كذا ر علي ع لم ورعا
استباحه كثير من الناس بسبب كثرة تعاطيه وجهاتهم فيجب على أولى الامر السعي في ابطاله ورفع
من بلاد الاسلام لما ورد فيه من الوعيد الشديد الذي لم يرد في غيره الا ترى قوله تعالى فان لم تفعلوا انذروا
بعرب من الله ورسوله ومن يكون محاربا لله ورسوله فن أين يغفل أو يتجسس أو يرى خيرا فلا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون والله تعالى أعلم سئلت عن متولى أوقاف أعطى
دراهم الوقف لآخر العشرة بثلاثة عشر الى سنة فهل لا يجوز ذلك ان يكونه ربا فالجواب انه لا يجوز
ذلك بوجه من الوجوه اذ هو ربا محض محرم بالكتاب والسنة والاجماع سواء فيه الوقف واليتم وغيرها
والوارد فيه من عظيم الانثم وقبح الجرم لا يكاد يضبط بهتولا يصح بحديث وفيه عن ابن عباس ع قال يقال
لا تاكل الرباخذس لاحك للعرب ولا عبرة بمن أضله الله تعالى فقاسه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم
الوقف على القول بجواز وقفها فإنه قيس فاسد في غاية المبانيه بحيث لا رائحة فيه للمساواة أفاده في الخيرية
هذا وما من المعلوم المقرر أن القياس اغما يصار اليه اذا لم يوجد نص وحرمته الربا فيها نصوص قطعية واجماع
فلامساساغ للاجتهاد فيها أصلا وسئل في الخيرية في رجل اشترى حنطة في سقياها بعضها بمحصول
وبعضها غير محصول وبحنطة خالصة هل يصح فأجاب لا يصح كما صرح به في البحر نقلا عن الحاوي على
كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحنطة التي في سقياها أو علم انها مساوية للحنطة الثمن أو أقل

مطاب في ان الربا محترم كتابا
وسنة واجماعا وان محتج به
كافر
مطاب فيما ورد في ذم الربا
مطاب في ان الربا شاع في
وقتنا

مطاب في تحريم الربا في حق
الوقف والميتيم وغيرهما

طاب في حديث ابن عباس
في آكل الربا

بدرهم يكفى التقابض من أحد الجانبين قال ومثله ما لو باع فضة أو ذهباً بفلس كافى البحر عن المحيط قال
فلا يفتقر بما فى فتاوى قارى الهداية من أنه لا يجوز بيع الفلس إلى أجل بذهب أو فضة لقولهم لا يجوز
السلام موزون فى موزون إلا إذا كان المسلم فيه مبيعاً كزعفران والفلس غير مبيعة بل صارت أثماناً أه
وأجاب ابن عابدين عن قارى الهداية بأن كلامه محمول على ما إذا لم يقبض أحد البديلين فلا يخالف ما فى
البرازية والله تعالى أعلم

(باب الصرف)

هو بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس أو بغير جنس كذهب بفضة والمراد بالثمن ما خلق للقيمة ومنه المصوغ
فبيع المصوغ بالمصوغ أو بالثمن قد صرف ويشترط لجوازه التماثل أى التساوى وزناً وللتقابض قبل الافتراق
أن اتحد جنساً وأن اختلفا جودة وصية ما عتوان لم يتجانسا بشرط التقابض قبل الافتراق لحكمة النساء بفتح
النون وهو التأخير فلوباغ النقيدين أحدهما بالآخر جزافاً أو بفصل وتقابض فى المجلس صح والعوضان
لا يتعينان حتى لو استقرضا فاذى قبل افتراقهما أو أمسكهما أشار إليه فى العقد وأدباً مثله جاز والاصل فيه
قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلى أن قال مثلاً لا بد من يد بيد فإذا اختلفت هذه
الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايذرناه مسلم وأحد أو آخرون كافى مخرج العيني على الأكثر فهذه
مقدمة يفهم منها كثير من مسائل هذا الباب فلنحفظ **سئل** عن بيع الفضة بالذهب مع التفاضل
كان باع رطل من الفضة بربع رطل من الذهب هل يجوز **فالجواب** أنه يجوز بشرط التقابض فى
المجلس قال الكفوى ناقلاً عن الهداية وإن باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب
التقابض لقوله عليه السلام الذهب بالورق ربا لا هاء وهاء فإن افتراق قبل قبض العوضين أو أحدهما
يبطل العقد لفوات الشرط وهو القبض والله تعالى أعلم **سئل** عن صرف الريال من الفضة بقطع
صغيرة منها كما هو جار فى بلادنا كثيراً فى أحد البديلين فضل إذا وزنا فجعل مع البديل الآخر الناقس شئ
من العروض أو فلس النحاس هل يجوز هذا الصرف والحالة هذه أم لا **فالجواب** نعم يجوز والحالة
هذه قال فى رد المحتار نقلاً عن الهداية مانصه ولو باع فضة بفضة أو ذهباً بذهب ومع أقوالهما شئ آخر
تبلغ قيمته باقى الفضة جاز البيع من غير كراهة وإن لم تبلغ فمع الكراهة وإن لم يكن له قيمة كحصاة وكف من
تراب لا يجوز البيع لتحقيق الربا إذا الزيادة لا يقابلها عوض فتكون ربا أه قال وصرح فى الإيضاح بأن
الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفى المحيط إنما كرهه محمد خوفاً من أن يألفه الناس
ويستعملوه فيما لا يجوز وقبل لأنهم بائنا الحيلة لاسقاط الربا أه والله تعالى أعلم **سئل** عن العينة
المنهى عنها ما هى وما قال الفقهاء فيها **فالجواب** أن مشايخنا اختلفوا فى تفسيرها قال بعضهم تفسيرها
أن يأتى الرجل المحتاج إلى آخر ويسـتقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض فى الأقراض طمعاً فى فضل
لا يناله بالقرض فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذا الثوب إن شئت بائنى عشر درهما أو قيمته فى السوق
عشرة ليبيعه فى السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل لرب الثوب درهما وللشترى
قرض عشرة وقال بعضهم هى أن يدخل بينهما ثالثاً فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض بائنى عشر درهما
ويسلمه إليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه إليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض
بعشرة ويسلمه إليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب
عليه اثني عشر درهما كذا فى المحيط وعن أبي يوسف العينة جائزة أجور من عمل بها كذا فى مختار الفتاوى
هذه يدية وقال محمد هذه البيعة فى قاي كأمثال الجبال ذميمة اخترعها أكالة الربا وهو قال عليه السلام **إذا**
زبايعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذلتم وظهرت عليكم عدوكم كفى الرد وفى الدر المختار من الكفالة مانصه

مطلب فى ما يشترط فى
الصرف

مطلب الاصل فى الصرف
حديث الذهب بالذهب الخ

مطلب فى بيع الفضة
بالذهب

مطلب فى صرف الريال من
الفضة بقطع صغيرة منها

مطلب فى بيان العينة

مطلب فى حديث إذا تبايعتم
بالعين

أمر الأصيل كفيله ببيع العينة أي ببيع العين بالربح نسبة لبيعها المستقرض بأقل ليقضى دينه اخترعه
أكلة الربا وهو مكره مذموم شرعاً لم فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض فنعل الكفيل ذلك فاما ببيع
للكفيل وزيادة الربح عليه لانه العاقد ولا شيء على الاصل لانه اما ضمان الخسران أو نحو كبل بمجهول وذلك
باطل اهـ وكتب المحقق ابن عابدين قوله وهو مكره أي عند محمد وبمعزم في الهداية قال في الفتح وقال
أبي يوسف لا يكره هذا البيع لانه فعله كثير من الصحابة وجدوا على ذلك ولم يعددوه من الربا حتى لو باع
كأغدة بألف يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ذمهم اخترعه أكلة الربا وقد
ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا تباعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذلتم وظهور عليكم عدوكم أي
اشتغلتهم بالحرف عن الجهاد وفي رواية ساطع عليكم شراركم فيبدعوا خياركم فلا يستجاب لكم وقيل اياك
والعينة فانهم العينة ثم قال في الفتح ما اصله ان الذي يقع في قلبي انه ان فعلت صورة يعود فيها الى البائع
جميع ما أخرجه أو بعضه كعود الثوب اليه في الصورة المارة وكعود الخمسة في صورة اقراض الخمسة عشر
فيكره يعني تحريمه فان لم يعد كما اذا باعه المدينون في السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الاولى فان الاجل
قابل قسط من الثمر والقرض غير واجب عليه دائماً بل هو مندوب وما لم ترجع اليه العين التي خرجت منه
لا يسمى ببيع العينة لانه من العين المسترجعة العين مطلقاً او الاكفل ببيع ببيع العينة اهـ وأقره في البحر
والنهر والثرى بلالية وهو ظاهر وجعه السيد أبو السعود محمل قول أبي يوسف وحمل قول محمد والحديث
على صورة العود اهـ وحاصل صورة الثوب المارة ان الأصيل يقول للكفيل اشتر من اناس نوعاً من
الاشنة ثم يبعها فابحها البائع من ذلك وخره أنت فعلت فبأني الكفيل الى تاجر فيطاب منه القرض ويطلب
التاجر منه الربح ويخاف من الربا فيبيعه التاجر ثوباً يساوي عشرة مثلاً بخمسة عشر نسبة لبيعته هو في
السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه للبائع خمسة عشر الى أجل وحاصل صورة عود الثوب
اليه ان يشتريه التاجر من مشتري ثان ويدفع الثمن اليه ليدفعه الى المشتري الاول وانما يشتريه من المشتري
الاول تحريزاً عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن والله تعالى أعلم

باب الحوالة

سئلت فيمن عليه دين لزيد فاحاله به على عمرو وقبل عمر والحوالة ثم مات مفلح فهل يرجع المحتال على
الأصيل فالجواب نعم كما أفتى بذلك في الخبرية ونص ما فيها في سئل في المحتال اذا توى من احتال عليه
المال هل له أن يرجع به على الأصيل أفتونا ولكم الثواب الجزيل في جواب نعم له الرجوع على المحيل الذي
هو في ابتداء الدين أصيل لانه انما رضى بهذا النقل بشرط وصول الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة المال
وهي فوق دلالة المقال وقد فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك اهـ وفي الدر المختار ولا يرجع المحتال على المحيل
الا بالتوى بالقصر وعندها لا المال لان برأيه مقيدة بسلامة حقه وقيد في البصر بان لا يكون المحيل
هو المحتال عليه ثانياً لما في الذخيرة رجل أحال رجلاً له عليه دين على رجل ثم ان المحتال عليه أحاله على الذي
عليه الاصل برئ المحتال عليه الاول فان توى المال على الذي عليه الاصل لا يعود الى المحتال عليه الاول اهـ
وهو يعني التوى بأحد أمرين أن يحدد المحتال عليه الحوالة ويحلف ولا ينفقه أي للمحتال ومحيل فقوله أي
اكمل منهما كافي الفسخ أو يموت المحتال عليه مفسداً غير عين ودين وكفيل وتلاجه او بان فلسه الحاكم وظاهر
كلامهم هم متونا وشروط تصحيح قول الامام ونقل تصحيحه العلامة قاسم اهـ مع مزيد من حواشي ابن
عابدين رحمه الله تعالى اهـ والله تعالى أعلم بتأنيده في الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة وتصح في الدين لا في
العين برضى المحتال وهو رب الدين ويرضى المحتال عليه وهو الذي يقبل الحوالة ولا يشترط فيه رضى المحيل
حتى لو احتال بالدين رجل آخر وأداه تحت الحوالة ولا يرجع على المحيل اذا لم تكن الحوالة بأمره فان كانت

مطالب لا يرجع المحتال على
المحيل الا بالتوى

مطالب يتحقق التوى بأحد
أمرين

قوله ولا يشترط فيه رضى المحيل
الحق فان الوهبانية ومن دون

الحوالة منه فاشترط رضا ضروري وببرأ المحيل وهو المدين من الدين بقبول الحوالة من المحال له
أو المحال عليه أي لا يرجع ابدأ بالتوى وقد تقدم بيانه فاحتظه والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دين على
آخر فأحاله على شخص فقبل المحال الحوالة ولم يقبلها المحال عليه فهل للمحال أن يطلب دينه من المحيل
فالجواب نعم لأن الحوالة تم تم لان من شرطها قبول المحال عليه كما مر والله تعالى أعلم **سئلت**
في الحوالة الصحيحة اذ امانات المحال عليه عن تركه تقي بالدين وتريد هل لرب الدين أن يستوفي دينه من تركه
فالجواب نعم كما في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** اذ امانات المحال عليه وعليه ديون لا تقي
بها تركه فخاص المحال الغرماء فأخذ البعض من دينه فهل له الرجوع بما بقي له على المحيل فالجواب نعم
له الرجوع عليه بما بقي له كما في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الحوالة في غيبة المحال له
فالجواب لا تصح في غيبته إلا ان يقبل له الحوالة فصولي كما في الخانية والله تعالى أعلم **سئلت**
اذ اغاب المحال عليه فلم يدوم مكانه لعسرته وفقره فهل لرب الدين الرجوع على المحيل والحالة هذه فالجواب
مانق له العلامة الكفوي وهذا نصه رجل أحال بدين له على رجل فغاب المحال عليه من المباد بحيث لا يدري
أين هو لعسرته وعجزه فأراد أن يرجع بحقه على المحيل ليس له ذلك وما لم يثبت موته لم يكن له أن يرجع عليه
بالدين اهـ عز الجواهر الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل للوصي أن يحتال بمال اليتيم فالجواب
نعم له ذلك ان كان الثاني أملاً من الاول وان كان مثله لا يجوز أفاده في الخانية في كتاب الوصايا والله تعالى
أعلم **سئلت** عن بائع أحال رجلاً بالثمن على المشتري فأذاه المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري فعلى
من يرجع فالجواب انه مخير بين الرجوع على البائع والرجوع على القابض منه وهو المحال قال في
البرازية فلو كان أدى الثمن الى المحال فهو بالخيار ان شاء يرجع على البائع المحيل وان شاء يرجع على المحال
القابض اهـ ونقل الكفوي عن جواهر الفتاوى ما نصه ولو استحق المبيع تبطل الحوالة عند علمائنا الثلاثة
اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن المحيل اذ اغاب فزعم المحال عليه ان ماله معتال على المحيل كان ثمن ميتة
أو دم هل تصح دعواه حتى لو أثبت ذلك باليمين ببراءة المال فالجواب لا تصح دعواه وان برهن على
ذلك كما في البرازية من أواخر الكفالة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دين على آخر فأحاله به على
ثالث فقبل الحوالة على شرط أن يرجع على المحيل متى شاء هل تصح هذه الحوالة ويكون المحال مخيراً في
الطلب فالجواب نعم قال في مجلة الفتاوى وكذلك اذا أحال عليه على ان المحال له متى شاء يرجع على
المحيل فهو جائز ولا يحتال له الخيارات يرجع على أيهما شاء اهـ معزياً لأصحها وفي الخانية رجلاً له على
رجل مال فقال الطالب للمدين أحلني بمالي عليك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن
يؤخذ بماله أيهما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم ابراء
المحيل كفالة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه دين فأحال الدائن به على مدينه ليأخذه منه فأخذ
منه البعض ومات المحيل وعليه ديون فهل يختص المحال باق على المحال عليه فلا يشاركه فيه غرماء المحيل
أولا يختص به أجيبوا قبحاً وأوترحو فالجواب ان غرماء المحيل يتخصصون فيما على المحال عليه ولا يسم
للمحال الا ما قبض قبل الموت فان ما على المحال عليه بقي على ملك المحيل كما في التنقيح وفيه أيضاً ما نصه
اعلم ان الحوالة نوعان مطابقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيد هابدين له عليه أو ودعة أو عين في يده أو غصب
أو نحوه والمطابقة أن يرسلها ولا يقيد بها أو احد مما ذكر سواء كان له دين على المحال عليه أو عده عين له
أولاً بأن قباهام تبرعاً والكل جائز الا انه في المقيدة وكيل بالدفع وفي المطابقة متبرع وحكم المطابقة أن لا ينقطع
حق المحيل من الدين أو العين وللمحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت برضا وان كان الدين
موجباً في حق المحيل تأجل في حق المحال عليه ولا يحل بعوت المحيل ويحل بعوت المحال عليه وحكم المقيدة
انه لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحال على ماله الرهن بخلاف المطابقة

ان يرضى المحيل صحته وشروطه
في المحال لا غير محضراً
مطلب من شرط الحوالة
قبول المحال عليه
مطلب اذ امانات المحال عليه
يؤخذ المال من تركه
مطلب اذ امانات المحال عليه
وعليه ديون

مطلب اذ اغاب المحال عليه

مطلب الوصي أن يحتال
بمال اليتيم اذا كان الثاني
أملاً

مطلب اذا استحق المبيع
تبطل الحوالة
مطلب زعم المحال عليه ان
المال كان عن ميتة
مطلب احتال على ان له
الرجوع على المحيل متى شاء
صح

مطلب غرماء المحيل
يتخصصون على المحال عليه
مطلب الحوالة نوعان مطابقة
ومقيدة

فانهم لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من الدين ولو مات المحيل قبل قبض المحال كان الدين والدين
المحال به ما بين غرمائه بالخصص الكونه مال المحيل ولم يثبت عليه بالاستيفاء لغيره لان المحال لم يملكه بها
لأنه لم يملكه من الدين من غير من هو عليه وإنما وجب بهادين في ذمة المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف
الرهن لأنه ثبت عليه بالاستيفاء فاختص به المرنم بعد موت الرهن مديونا بخلاف المطلق لبراءة المحيل
وصار المحال من غرماء المحال عليه وإذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحال على المحال عليه بخصصة
الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتسامه في البصرو ظاهر قوله بخلاف المطلق ان قوله قبله ولو مات
المحيل قبل قبض المحال الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار وبديل عليه قوله كان الدين والدين
المحال به ما بين غرمائه فقوله المحال به ما دليل على ان المراد به المقيدة بقريضة قوله لأنه مال المحيل وكذا
قوله لاستحقاق الدين فإنه لا يظهر أثر استحقاق الدين في المطلق لانها لا تنقيح بدين ولا عين وكذا قول
الولوالجية ولو مات المحيل وعليه ديون تخص غرماءه فبما على المحال عليه ولا يسلم للمحال الا ما قبض قبل
الموت لان ما على المحال عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذا التعامل دليل على ان المراد بالمقيدة وفي الجوهرية
وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه الا ان
يؤدى فان أدى سقط ما عليه فصا ولو تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تبطل أيضا ولو ان المحال أبرأ
ذمة المحال عليه من الدين مع البراء الخ والحاصل ان الحوالة المطلقة تبرع كما مروا اذا كان المحال عليه مديونا
للمحيل لا تنقيح بدينه ولذا كان للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقية دين المحيل بين غرمائه لان
المحال لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحال عليه كما مر عن البصر فكذا دليل على ان المطلقة
لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحال على المحال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه
وهذا جار على القواعد الفقهية فافى البرزنية والطلاصة مشكلى اهـ بحروقه وفي الوقائع المصرية لا خينا
الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ما نصه (سئل) في رجل عليه دين لشخص فاحاله به على شخص آخر مدين
للمحيل وقبل المحال والمحال عليه الحوالة ثم بعد مدة مات المحيل وقبض المحال من المحال عليه وقبض
منه أيضا زيادة على الدين المذكور وعلى المحيل ديون للناس فهل لا يكون لهم مطالبة المحال بالاقتضاء
زائد على دينه **جوابه** لا يكون المحال اسوة لغرماء المحيل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدين خاص
ولا تبطل الحوالة المطلقة بموت المحيل بخلاف المقيدة فكان المحال من غرماء المحال عليه لا من غرماء المحيل
فله مطالبة المحال عليه بجميع دينه ويثبت للمحال عليه مثل ما دفعه من عين الحوالة في تركة المحيل اذا كانت
برضاه لعدم بطلانها بالموت كما يستفاد من تنقيح الحامدية أول الحوالة ويصير المحال عليه اسوة لغرماء المحيل
بمثل ما آذاه من دين الحوالة وما بذقه من الدين للمحيل تركته عنه فيخصص غرماء المحيل بقدر ما دفعه
بالحوالة ولا يدخل ما دفعه الى المحال زائدا على ما أحيل به عليه فلما عمل عليه لا لغرماء المحيل الرجوع به على
المحال حيث لا مانع **اهـ** وكتب **الشيخ العباسي** المذكور على حاشية وقائمه ما نصه قوله حيث لم تكن
الحوالة الخ هذا هو الموافق لما حرره في تنقيح الحامدية من أول الحوالة وان خالف نفسه في حاشية رد المختار
فجعل المحال اسوة لغرماء المحيل في المطلقة كالمقيدة فراجعهما **اهـ** والله تعالى أعلم **سئلت** عن محيل
أدعى على محال باني أحلتك على فلان لتقبض لي منه كذا فأجابته المحال بانك أحلتني عليه بدين لي عليك
وقبضت ذلك منه لنفسى فلا حق لك على والمحيل ينكر ان الدين ويقول اني أحلت به بمعنى وكلته فمن يكون
القول قوله **فالجواب** ما في الدر المختار وهذا نصه وان قال المحيل للمحال أحلتك على فلان بمعنى
وكلتك لتقبضه لي فقال المحال بل أحلتني بدين لي عليك فالقول للمحيل لانه منكر وانظر الحوالة يستعمل
في الوكالة **اهـ** والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في صحة الحوالة حضور المحال عليه بمجلسها
فالجواب ان حضوره ليس بشرط وإنما الشرط قبوله حين علمهم الكافي الخاوية والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب قال المحيل أحلتك
بمعنى وكلتك فقال المحال
أحلتني بدين لي عليك

مطلب حضور المحال عليه
بمجلس الحوالة ليس بشرط
بل الشرط قبوله حين علمه

عن باع جـ لا بألف قرش وأحال دائته على المشتري بالألف ثم رد الجمل على بائعه بعيب بقضاء القاضى
قبل أن يقبض المحال الألف من المشتري المحال عليه فهل تبطل الحوالة حينئذ فالحجواب أنها لا تبطل
ذل في الدرر عاز باللائحة ما مناصه رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مسألتين احدهما
لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اهـ ذل المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى
صورة المسألة كافي الذخيرة باع عبدا من رجل بألف درهم ثم ان البائع أحال غريبا على المشتري
حوالة مقيدة بالثمن فبات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أو رد العبد بخيار رؤية أو بخيار شرط
أو خيار عيب قبل القبض أو بده لا تبطل الحوالة استحسننا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت هل**
تصح الحوالة على من لا دين عليه للمجمل فالحجواب نعم تصح لان الحوالة قد تكون بدون دين
على المحال عليه كذا في المنع وغيره اهـ من التنقيح وفيه عن الخانية ولو أبرأ المحال له المجمل عما كان على
المجمل أو وهبه منه لا يصح وفيه عن التنوير ولو ترك المجمل قبض دين الحوالة لم يصح اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن باع عبدا وأحال بثمنها شخصا وقبل المحال عليه الحوالة وكذا المحال ثم نقض المتبايعان
البيع هل تنسخ الحوالة والحالة هذه فالحجواب ان مثل هذا السؤال رفع لقارئ الهداية فأجاب
عنه بقوله المقاتلة صحيحة ولا تنسخ الحوالة وبأن المحال عليه دفع المبلغ ثم يرجع على المجمل اهـ والله تعالى
أعلم **سئلت** عن رجل عليه دين فأحال دائته على مدين له من غير أن يقيد الحوالة بالدين وقبل
الكل الحوالة فهل للمجمل بده هذه الحوالة مطالبة المحال عليه بالدين فالحجواب نعم له ذلك ففي
الفتاوى الانقروية نقلا عن خزائن الاكل ما نصه ولو كان للمجمل دين على المحال عليه فأحاله مطاقا ولم
يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المجمل بحاله وله أن يطالبه به بخلاف ما لو قيده به اهـ
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحال دائته على رجل له عنده ألف وديعة فهاكت الوديعة في يد المودع
بالنقص فهل تبطل الحوالة فالحجواب نعم وإذا كانت الحوالة مقيدة بألف هي وديعة في يد المحال عليه
أو غصب فهاكت الوديعة أو استحققت تبطل الحوالة ويعود الدين على المجمل ولو هلك المغصوب في يد
المحال عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاعت الوديعة وحلف على ذلك بطلت الحوالة وان
استحققت الوديعة أو استحق الغصب بطلت الحوالة نقلا عن الاتقروى عن التتارخانية والله تعالى أعلم
سئلت في الحوالة على زيد ثم على عمرو هل تكون الثانية نقضا للاولى فالحجواب نعم كافي الخانية
والله تعالى أعلم **سئلت** فيما إذا مات المحال عليه فقال المحال انه مات مفاسا قبل أداء الدين وقال المجمل
مات ملبا فن يكون القول قوله فالحجواب ان القول قول المحال بيمينه ولا يقبل قول المجمل انه مات ملبا
فكان له أن يرجع على المدين بدينه أفاده قضيجان والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل عليه
دين لرجل وله كفيل به فأحال الكفيل رب الدين على رجل فقبل المحال عليه الحوالة هل يبرأ الاصيل والكنيل
أو أحدهما فقط فالحجواب انه يبرأ كل منهما الا ان يشترط الطالب براءة الكفيل خاصة بخيثة لا يبرأ
الاصيل أفاده الانقروى عن الخانية (فروع) احتسالى على ان يؤذيه من ثمن دار المجمل وقد كان أمره بالبيع
حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتسالى عليه على الأداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في
الحوالة كافي الرهن ولو احتسالى على رجل على ان المحال بالخيار فهو جائز وكذا ان أحاله على انه متى شاء رجع
على المجمل جاز ويرجع على أبيه ما شاء والحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتسالى عليه المسأل فهو بالخيار ان
شاء رجع على القابض وان شاء على المجمل الكل من فتاوى الانقروى والله تعالى أعلم **سئلت**
في رجل أحال دائته على رجلين وحصل القبول من الكل فوصل له مطالبة كل بالكل أو بالنصف
فالحجواب انه يطالب كلاهما بالنصف ففي نتيجة الفتاوى ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحال
بهما على رجلين فله أن يأخذ كل واحد منهما ما ينصفه الا انهما أضافا الحوالة في جميع ذلك المسأل اضافة على

مطلب أحال البائع بالثمن
ثم رد بعيب لم تبطل الحوالة

مطلب تصح الحوالة على
من لا دين عليه للمجمل

مطلب الحوالة لا تبطل
بالاقالة في البيع

مطلب أحاله على من له عنده
وديعة فهاكت بطلت
الحوالة

مطلب أحاله على زيد ثم على
عمرو بطلت الاولى
مطلب اختلاف في موت
المحال عليه مفاسا
مطلب في احالة الكفيل
لرب الدين

مطلب احتسالى على ان يؤذى
من ثمن دار المجمل

مطلب في الاحالة على اثنين

مطالب في توضيح الحوالة
المطابقة

مطالب بملك المحيل والمحال
فسخ الحوالة

مطالب كئيل النفس اذا
عجز لا يلزمه الدين

مطالب لا تجوز كفالة المراهق

مطالب المهر ليس كفلا

السواء فينقسم علمه بالنقصان على السواء اه معزى باليسوط والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم في محيل قال لدائمه اخلت على مديوني فلان ولم يقل على أن يعطيك من ديني الذي عليه هل تكون الحوالة مطلقة أو تنقيد بذلك الدين وما هي المطابقة وضعتها الناف الجواب ان الحوالة المذكورة مطابقة وتوضح المطابقة أن يحيل على رجل للمحيل عليه دين أو لم يكن ويقول للطالب أحلتك بالالف التي لك على علي هذا الرجل ولم يقل من المال الذي عليه وهذا النوع من الحوالة يوجب براءة المحيل عن دين الطالب الا ان يملك المال على المحال عليه فيعود الدين الى ذمة المحيل وهلاكه بأحد وجهين تقدما وزيدي في الجواب توضيح المقيدة فأقول صورتهما كما في الخاتمة أيضا أن يكون للمحيل مال عند المحال عليه من وديعة أو غصب أو عليه دين فقل أحلت الطالب عليك بالالف التي له على علي أن تؤديه من المال الذي لي عليك وإذا قبل المحال عليه برئ المحيل عن دين الطالب فان كانت الحوالة مقيدة بالالف التي له على المحال عليه فان المحال عليه مفلسا أو بحد المحال عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمحيل ولا للمحال له بينة على الحوالة بطلت الحوالة وعاد دين الطالب على المحيل وكذا اذا نكس القاضى المحال عليه عندهما وان كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحال عليه وهلك الوديعة أو استحقت بطالت الحوالة ويعود الدين على المحيل ونعامة في الخاتمة والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن المحيل والمحال هل يمكن نقض الحوالة وفي بعضها فالجواب نعم قال في نتيجة الفتاوى والمحيل والمحال على كان النقض وبالنقض يبرأ المحال عليه اه ومثله في الخاتمة والله تعالى أعلم

❀ كتاب الكفالة ❀

❀ سئلت في الكفيل بالنفس اذا عجز عن احضار المكفول فيه فهل يلزمه الدين فالجواب لا يلزمه الدين والمسألة في قارئ الهداية ونص السؤال والجواب هكذا (سئل) عن شخص ضمن وجه وبدن شخص لا تحريدين عليه ليحضره له فهل اذا عجز عن احضاره يلزمه الدين أجاب لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه المال الا ان يقول فان لم أحضره فعلى ما عليه من الدين اه وهو سئل أيضا اذا ألتزم شخص نفسه أن يقوم عن شخص بما عليه من الدين لشخص بغير ذكر كفالة وانما أشهد على نفسه أنه التزم أن يقوم عنه هل يلزمه أجاب لا يلزمه كالكفالة بل كل لفظ يدل على التزام كالكفالة كقوله على ما عليه أو على أن أؤدي لك ما عليه أو التزمت لك بما عليه وقبل الطالب اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في كفالة المراهق هل تجوز فالجواب انه لا تجوز قال في التنوير وأهله من هو أهله للبرع قال شارحه الحاص كفي فلا تنفذ من مجنون وصبي اه وفي التمتع عن الذخيرة ولو كان رجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر اهق ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجزى لها حال وقوعها فاذا بلغ وأقر بالكفالة قبل البلوغ فقراره باطل لانه أقر بكفالة باطلا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن باع رجل جلا فقال المشتري لرجل كان حاضرا أتعرف هذا البائع فقال أعرفه وان ظهر ان الجمل مسروق أمسكت لك البائع لتأخذ حقه منه ثم بعد ان تسامه المشتري بأيام ظهر انه مسروق فهل بذلك يكون كفلا فالجواب لا يكون بذلك كفيلا لانه ليس من ألفاظ الكفالة قال في المنع رجل باع من رجل شيئا بغير عرف رجل وسلم الميز وغاب المشتري لا يجب على المهرق شيء وهو الصحيح ورواية الاصل وذكره شيخنا معرقند أن الصمان على المهرق والصحيح ظاهر الرواية اه معزى بالجواهر الفتاوى قال المحقق ابن عابدين وفي فتاوى الخانوقى في ضمنه - قال ملخصه فيما اذا تعهد بان يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الامنى وجوابه للسلامة المقدسى بان هذا التعهد وعده بان يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال الامنى يحتمل

المعنى المذكور وذكروا ان لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضامن بمعرفة اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت هل تبطل الكفالة بموت الكفيل فالحجواب انها لا تبطل بموته فرب الدين أخذ دينه
 من تركته ان كان له تركه وكانت الكفالة ثابتة شرعا والمسألة في كثير من الكتب المعتبرة والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت في جماعة انكسرت عليهم أموال أميرية فضيق عليهم شيخ القبيلة وأراد حبسهم فقام بذلك
 جماعة كانوا حاضرين والتزموا به ووزعوه على بعضهم ودفعوه ثم أرادوا الرجوع على الجماعة المنكسرة
 عليهم المال فهل ليس لهم ذلك فالحجواب ليس لهم ذلك حيث كان بدون أمرهم والمسألة في الوقائع
 المصرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن اشتري ساعة فقال له آخر اشترها فانك لا تخسر فيها وان
 خسرت فيها فالتسيران على فاشترها فخر فيها فهو لا يلزمه التسيران المذكور أجيبوا وتزوجوا
 فالحجواب انه لا يلزمه التسيران والحالة هذه والمسألة في الخبرية قال سئل في دلال قال لا تشترها هذا
 بكذا وان خسرت فعلى فاشترها فخره هل يصح ويلزمه التسيران أم لا أجاب لا تصح ولا يلزمه التسيران
 فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلانا على ان ما أصابك من خسرة ان فعلى لم يصح وقد ذكره في البصر
 في شرح قوله وما غصبك فلانا فعلى ناو لا عنها ومثله في كثير من الكتب اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 فيمن أمر غيره لينفق عليه ولم يصرح بالرجوع عليه ففعل ذلك الغير فهو هل له الرجوع على الآخر
 فالحجواب نعم له الرجوع قال في البرازية أمر غيره بأن ينفق عليه أو يقضى دينه ففعل يرجع بالشرط
 الرجوع ولو قال عتق هني أو أطعم عن كفاري أو أدركه مالي أو هب فلان على ألفا لا يرجع بالشرط
 الرجوع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن قال لا تسران تقاضيت دينك من فلان ولم يعطك فأنا
 ضامن فبات قبل أن يتقاضاه هل يبطل الضمان فالحجواب نعم يبطل الضمان والحالة هذه
 قال في جامع الفتاوى لو قال ان تقاضيته ولم يعطك فأنا ضامن فبات قبل أن يتقاضاه يبطل الضمان ولو
 قال ان عجزت غريمك عن الاداء فهو على قال المجزي يظهر بالحس ان حبسه ولم يؤد لزم الكفيل اه والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت هل يصح التوقيف في الكفالة حتى لو قال أنا كفيل بنفس فلان الى
 تمام هذا الشهر تنتهي الكفالة بانتهاء الشهر أم لا فالحجواب يصح توقيفه قال قاضي بخان ولو قال
 أنا كفيل بنفس فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام يصير كفيل في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيل
 في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة مما يقبل التوقيف اه وفيها أيضا ولو قال كفلت بنفس
 فلان أو مال فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت ما قولكم فيمن ادعى على آخر مالا بسبب الكفالة ولم يبين ان ذلك المال بأي سبب كان هل
 تقبل هذه الدعوى فالحجواب انها لا تقبل قال في نتيجة الفتاوى نقلا عن العمادية ادعى مالا بسبب
 الكفالة لا بد من بيان المال انه بأي سبب فينظر ان كان يصح الكفالة به أم لا فان الكفالة بنفسه المرأة
 اذا لم تذكر مدة ماله لا تصح الا أن يقول ما عشت أو ما دمت في نكاحه اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فيمن ادعى على كفيل دينه فقال الكفيل ان الاصيل أدلك دينك والاصيل غائب فأقام
 الكفيل يئنه على ذلك هل تقبل والحالة هذه فالحجواب نعم تقبل قال في النتيجة مانصه لو طالب
 رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المديون أداه والمديون غائب فأقام الكفيل يئنه على أداء المديون
 تقبل وينتصب الكفيل خصما عن المديون لانه لا يمكنه دفع رب المال الا بهذا فينتصب خصما عنه اه معزيا
 للسان المحكام والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الكفيل هل له مطالبة المكفول قبل أداء الدين
 فالحجواب ليس له ذلك نقل الكفوى عن مجمع الفتاوى مانصه وليس للكفيل أن يطالب المال قبل
 أداء الدين اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في الكفيل اذا أدى المال وأراد الرجوع والطالب غائب فقال
 المكفول عنه كان هذا المال من ربا أو من قمار أو كان غنم أو مينة وأراد إقامة البيعة بذلك على الكفيل

مطلب لا تبطل الكفالة
 بموت الكفيل
 مطلب فيمن انكسرت عليهم
 أموال أميرية

مطلب قال ان خسرت فيها
 فالتسيران على فخر لا يلزمه

مطلب أمر غيره بالانفاق
 عليه يرجع المنفق بالشرط
 الرجوع

مطلب قال ان تقاضيت
 دينك من فلان ولم يعطك
 فأنا ضامن

مطلب يصح توقيف الكفالة

مطلب اذا ادعى مالا بسبب
 الكفالة ولم يبين المال بأي
 سبب

مطلب قال الكفيل ان
 الاصيل أعطاك دينك

مطلب ليس للكفيل
 مطالبة المكفول قبل
 الاداء

مطلب قال المكفول عنه
 كان هذا المال من ربا أو
 نحوه

هل تقبل بينته ويتنفي له فالحق جواب لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل ويقال له اطاب
 خصمك وخاصة انظر الخاوية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفالة بالامانة هل تجوز فالحق جواب
 ان لا تجوز قال في جامع الفتاوى ولا تجوز الكفالة بشئ من الامانات وان استأجرها به ذلك من هي في
 يده لا يلزم الكفيل شئ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين اشترى سائمة على أن كل منهما كفيل
 عن صاحبه في الحكم في ذلك فالحق جواب كافي الخاوية ان الطالب أن يأخذ أيهما شاء بجميع المال اه
تنبيه في ثلاثة كفلاء ما بالف بطالب كل واحد ثلث الالف وان كفلا على التعاقب بطالب كل واحد
 بالالف اه كنوى عن النهاية وفيه وان مات أي الكفيل والمكفول عنه فالطالب يأخذه من أي التركتين
 شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما كافي حال الحياة اه وفيه أيضا وان كفلا ولم يذكر الاجل يجب على
 الكفيل كما وجب على الاصيل حالا أو مؤجلا اه وفيه رجل أمر رجلا بأن يكفل عنه لرجل بالالف
 درهم فكفل ثم ان المطلوب دفع الالف الى الكفيل ولم يدفع الكفيل الى الطالب وأراد المطلوب أن يسترد
 المال من الكفيل ان آذاه على وجه القضاء فليس له أن يسترد لانه اغنا وجب للكفيل عليه بعد الكفالة
 وان آذاه على وجه الرسالة فله أن يسترد لانه أمين في الاداء اه وفيه وان أبرا الطالب الاصيل أو آخر
 عنه برئ الكفيل وتأخر عنه اه وفيه أيضا تجوز الكفالة بالاجرة في جميع الاجارات في عاجلها
 وآجلها لان الاجرة وان لم تجب بالعقد فالسبب الموجب قد وجد والكفالة بعد وجود السبب
 صحيحة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفيل بالنفس اذا مات هل يقوم وارثه مقامه فيلزم
 باحضار المكفول فيه فالحق جواب لا يقوم مقامه بل تبطل الكفالة بموت الكفيل بالنفس كما تبطل بموت
 المكفول ولا تبطل بموت الطالب في الصحيح وقد نظم ذلك ابن وهبان بقوله

وموت كفيل النفس والنفس مهدر * وفي موت رب الحق قيل ويندر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي وأشار بانفهوم من كفالة النفس الى لزوم المطالبة في تركة
 الكفيل بالمال بعد موته حالا ولا ترجع الورثة على المكفول عنه حتى يحل الاجل في المؤجلة خلافا لفر
 قال والنفس بالجر عطف على كفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفالة في الوديعة هل تصح
 فالحق جواب لا تصح قال في الخاوية رجل كفيل بيمين في يد رجل فهو على وجهين ان كانت اليمين امانة
 في يده كالوديعة والعارية وأه وال المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستأجرة وما كان في معناه
 لا تصح الكفالة به وان كانت العين مضمونة على صاحب اليد كالغصب والمبيع يبيع فاسد والمقبوض
 على سوم الشراء ونحو ذلك تصح به الكفالة فيجب على الكفيل تسليمه مادام قائما واذا هلك كان عليه
 قيمته وكذا لو ادعى رجل عبدا في يد رجل وكفل بالعبد فقام المدعى اليه ان العبد كان له
 وقضى القاضي له بذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة العبد اه **تنبيه** في رجل كفيل عن رجل
 بحال فقال الكفيل لا اكفول له ان وافيتك بنفسه غدا فأنا بريء من المال فوافاه جاز وبرئ عن المال لمكان
 التعامل ولو قال الكفيل بالنفس ان لم أوف به غدا فعلى ما أقربه المطلوب فلم يوافق به غدا فاقتر المطلبون ان
 له عليه خمسة مائة كان الكفيل ضامنا لما أقتر وايس هذا لما لو قال ان لم أوفك به غدا فأنا ضامن لما
 ادعت عليه فلم يوافق به غدا فادعى الطالب عليه ما لا يلزمه المال وكذا لو قال ان لم أوفك به غدا فادعت
 عليه فهو على فلم يوافق به غدا فادعى عليه ما لا يلزمه (رجل) قال ان لم يعطك فلان مالك فهو على فتقاضاه
 الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة فتقاضاه لزم الكفيل استحسانا **تنبيه** في رجل قال لا تخرب عيني فلانا فباعته
 فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعث منه متاعا بالالف درهم وصدقه المشتري وكذبهما الكفيل كان
 القول قول الطالب والمطلوب استحسانا الكل من الخاوية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لمدونه
 ابعث الدين مع غلامي فبعته معه فضاغ في يد الغلام هل يضيع على المدين أو على الدائن فالحق جواب

مطلب لا تجوز الكفالة
 بالامانة
 مطلب اشترى ما لا وكفل
 كل في صاحبه
 مطالب كفيل ثلاثة معا
 في ألف

مطلب في الكفالة بالاجرة

مطلب اذا مات الكفيل
 بالنفس لا يقوم وارثه
 مقامه

مطلب في الكفالة في
 الوديعة

مطلب قال ان وافيتك به
 غدا فأنا بريء من المال

مطلب قال ان لم يعطك
 فلان مالك فعلى

مطلب قال ابعث الدين مع
 غلامي

انه يبيع على المديون قال في البرازية قال لمديونه ابعث بالدين مع غلامي أو غلامك أو ابني أو ابنتك
فتمصل فضاع في يد رسول قبل الوصول ضمن الدين وضاع من المديون لانه رسالة فلا يتم الاداء قبل
الوصول بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامي أو غلامك أو ابني أو ابنتك لانه وكالة فتم القبض بوضوئه الى
الوكيل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في رجل خاف من ظالم أن يأخذ ماله فاختفى في بيته فقال
له رجل اخرج ولا تخف وما أخذ منك الظالم فهو على قول يصح هذه الضمان فالحق ان يصح
والمسألة في الخيرية حيث قال في جواب سؤال مثل هذا نعم يصح ويلزم القائل وهي مسألة المتون المعبر
عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن مات مفلسا وعليه دين فمضنه
ولده بعد موته فهل لا تصح هذه الضمان فالحق ان يصح لتصريحهم به عدم كفاية ولو
من الوارث عن ميت مفلس اسقوط الدين بذلك والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن كفالة ثمن ما يبيع
فاسد اهل لا تصح فالحق ان لا تصح قال في الخيرية بظهور فساد البيع بظهور فساد الكفالة
اذ لا لزوم على الاصيل رد المبيع نفسه ان كان موجودا أو رد مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً لثمنه
فظهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في
كفيل يدين وهب له الطالب الدين المكفول به هل تصح هذه الهبة فالحق ان يصح هذه الهبة
قال في رد المحتار لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع به على الاصيل اه وقال أيضا الكفيل يصح أن
يكفله عند الطالب ككفيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الاخر المال الى الطالب لم يرجع به على
الاصيل بل يرجع به على الكفيل الاول فان أدى اليه رجع الاول على الاصيل لو الكفالة بالامر نص
عليه في كافي الحاكم وذكر بعد هذا بأوراق ان هبة الدين للكفيل تحتاج الى القبول اه والله تعالى
أعلم ❊ سئلت في الكفيل بالنفس اذا غاب المكفول فيه ولم يدر مكانه هل بطالب به فالحق ان يصح
ما في التنوير وهو هذا فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ان ثبت ذلك بتصديق الطالب أو بيته أقامها
الكفيل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن كفيل بالنفس اشترط عليه الطالب تسليم المكفول
في مجلس القاضى هل يلزمه ذلك ولا يبرأ بتسليمه في غيره فالحق ان يلزمه ذلك قال في التنوير
ولو شرط له في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز في غيره اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل تجوز
الكفالة على جعل فالحق ان لا تجوز ما في جامع الفتاوى وهذا نص اذا كفل على جعل جاز الضمان وبطل
الجعل ان لم يكن مشروطا في أصل الضمان وان كان الجعل مشروطا في أصل الضمان بطل الجعل
والضمان اه بصرفه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل تصح الكفالة مع جهالة المكفول له ككافي كفاية
من يريد السفر من بلاده الى بلد آخر فالحق ان لا تصح قال في التنوير ولا تصح مع جهالة
المكفول عنه الخ ولا بجهالة المكفول له اه ثم رأيت في فتاوى الشيخ العباسي المصري الموسومة
بالفتاوى المهدية في الوقائع المصرية ما نصه ❊ سئل في امرأة اقتضى الامر سفرها الى بلاد الافرنج
في مركب الزار لاجل تقيير الهواء وصحة بدنها وقد باعها أن زوجها مديون يمكن منعه من السفر معها
بموجب سند عليه ودعاوى فرفضت المرأة المذكورة حجة عقارها في محل حكمها الكائن بشفراسكندرية
وأخذت الحرمة معها زوجها وعند التوجه أقامت لها وكى لا وأذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها
ينهى الامر ويخاص الدين المذكورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر أن زوجها باق عليه ديون فالحرمة
المذكورة التزم وكفلت بدفع الدين المذكور من عقارها المرفوع على يد وكيلها مع جهالة المكفول له
وعدم القبول فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في
العقار المذكور ولو فاء الدين أم لا ❊ فاجاب في الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة اذ ركنها الايجاب
والقبول ومن شروطها عدم جهالة المكفول له ورهن حجة العقار لا يوجب ارتهاان العقار بدون استيفاء

مطلب قال اخرج وما
أخذ من ذلك الظالم فعلى صح

مطلب مات فمضنه ولده

مطلب كفل في ثمن ما يبيع
فاسدا

مطلب وهب الطالب
الدين للكفيل صح

مطلب غاب المكفول
بنفسه ولم يدر مكانه

مطلب شرط تسليمه في
المجلس لم

مطلب لا يصح الجعل في
الكفالة

مطلب لا تصح الكفالة
مع جهالة المكفول له

شروط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون الرب الدين مطالبة
 الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار اه قوله اذ كنتم الايجاب والقبول أي فلا تتم بالكفيل وحده
 ما لم يقبل المكفول له أو أجنبي عنه في المجلس وهذا قول الامام ومحمد رحمهما الله تعالى وفي أنفع الوسائل
 وغيره الفتوى على قولهما وقال أبو يوسف إنهم لا يوجب وحده فلا تتوقف على القبول وفي الدور
 والبرازية وبقول الثاني يفتى اه من الرد وقول صاحب الرد أو أجنبي عنه في المجلس أي وتتوقف على
 اجازة الطالب كما صرح به في محل آخر منه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل عليه ستمائة قرش
 وكفله فيه ثلاثة رجال دفعة واحدة فهل لا يطالب كل منهم الا بثبات الدين فالجواب نعم لما في رد
 المختار الكفيل لو تعدد لاي لزمه الا بقدر ما يخصه كنصف الدين لو كانا اثنين أو ثلثه لو ثلاثة ما لم يكفلوا
 على التعاقب فيطالب كل واحد بكل المال كما ذكره السرخسي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 الكفيل بالمال اذا دفع المال الى الطالب هل يثبت له الرجوع على الاصيل فالجواب ان كانت
 الكفالة بأمره يرجع عليه والا فلا قال في التنوير ولو كفل بأمره يرجع بما أدى وان يغيره لا يرجع
 اه قل ابن عابدين قوله يرجع بما أدى ثم هل ما اذا صالح الكفيل الطالب من الالف بخمسة مائة فيرجع
 به الا بالالف لانها سقطا أو ابراء كافي البحر وقال أيضا ان قوله يرجع بما أدى مقيد بما اذا دفع ما وجب
 دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستأجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لا رجوع له كافي اجازات
 البرازية في وقتها ونظيره ما لو أدى الاصيل قبله ففي حاوي الزاهد الكفيل بأمر الاصيل أدى المال
 الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعد له لا يرجع به لانه شيء حكمي فلا فرق فيه بين العلم والجهل اه بل
 يرجع على الدائن اه كلام ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن ضمان الدرك
 هل يصح فالجواب نعم يصح قال في التنوير وتصح بكفلات عنه بالالف وبما لك عليه وبما يدركك
 في هذا البيع قال شارحه العملاق ويسمى ضمان الدرك اه أي بفتحين وسكون الراء وهو الرجوع بالثمن
 عند استحقاق المبيع اه رد وقال في التنوير أيضا ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء
 على المانع بالثمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الطالب اذا أبر الاصيل من الدين هل يبرأ
 الكفيل فالجواب ان الاصيل اذا قبل ابراء أو سكت برئ هو وكفيله وان رده بقي المال عليه
 وفي براءة الكفيل بالرد اختلف المشايخ والقول ببراءة الكفيل ظاهر لان المالك للطالب أسقط حقه
 بابراء الاصيل اذ ليس للطالب الا هو على القول بان الكفالة تضم ذمة الى أخرى في المطالبة وكذلك على
 القول بانها تضم في الدين لان الاسقاط يتم بالاسقاط ولم يوجد رده من الكفيل والمدين رده نصرف على نفسه
 بقاء الدين لشبهة التاميك فارتد ابراء رده في حق نفسه فلا يمتد الى الكفيل كذا في شرح الوهبية
 للشرنبلاني وعبارة الفاظهم هكذا

مطلب كفل ثلاثة في دفعة

مطلب ان كانت الكفالة
بالامر رجع الكفيل والا لا

مطلب كفل بالاجرة ودفع
قبل الوجوب لا يرجع
مطلب أدى الكفيل بعد
الاصيل

مطلب في ضمان الدرك

مطلب أبر الطالب الاصيل

ولو أبر المدين يبرأ كافل * فلورده خفف المشايخ يزر

والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح تعليق الكفالة بالشرط فالجواب نعم يصح تعليقه بشرط
 ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع فعلى الثمن أو كشرط لا مكان الاستيفاء كان قدم زيد
 وهو مكفول عنه وكشرط لتعذره أي لتعذر الاستيفاء كان غاب زيد عن المصر ولا يصح تعليقه بانحوائن
 هبت الريح أو نزل المطر لانه تعليق الخطر فلا يصح كالبيع وذكر في الهداية والكافي انه ان علق به تصح
 الكفالة ويجب المال حالا وهذا مهول لان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير
 ملائم فصار كالوعلقه بدخول الدار ونحوه مما ليس بملائم نعم لو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الريح
 ونحوه لا يصح التأجيل ويجب المال حالا أشار اليه بقوله فان جعل أي نحو قوله ان هبت الريح أجلا في
 الكفالة تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقه بان شرط لم تبطل بالشرط الفاسد

مطلب يصح تعليق الكفالة
بشرط ملائم

كالطلاق والعاق وكذلك الكفالة بالنفس يجوز تعليقها بشرط مـ لا ثم كالكفالة بالمال في جميع ما ذكرنا ولا يجوز تعليقها بشرط غـ بر ملا ثم ويجوز تأجيلها إلى أجل معلوم والجهة التأجيل سيرة فيها محتملة كأن تأجيل إلى القطاف وقوم الحاج ولا يجوز إلى هبوب الريح أو نزول المطر فإن أجله إليه بطل الأجل ولزمه تسليم النفس حالا هـ من العيني على متن الكنز والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن رجل قال للمودع بالكسر أن أتف لأن وديعتك فأناضامن هل يصح هذا فأجواب نعم يصح قال الخـ ير الرملي في حواشيه على جامع النصولين نقـ لا عن البرزنية مانصه قال للمودع أن أتف المودع وديعتك أو أتكرها فأناضامن أو أن قتلت أو قتل ابنك خطأ فأناضامن أو أن غصب مالك أحد من هؤلاء القوم فأناضامن صح بخلاف قوله أن غصب مالك إنسان حيث لا يصح اهـ وفيه من موضع آخر وكذا لو قال للمودع لو بخر المودع أو أتف فعلى جاز بالاجتماع وكذا في كل أمانة اهـ والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن الكفالة بجمعـ لي يأخذ الكفيل هل يصح فأجواب لا يصح لو شرط الجعل في صلب العـ قد قال في جامع النصولين لو كفل على جعل جاز الضمان لا الجعل لو لم يشـ شرط في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصله بطل الجعل والضمان اهـ والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيمن قال لا ثم ما ثبت لك على الناس فأناضامن هل يصح هذا الضمان فأجواب أنه لا يصح هذا الضمان قال في جامع الفصولين مانصه قال ما ذاب لك على الناس أو على أحد من الناس فعلى لا يصح لجعل المضمون له وكذا لو قال ما ذاب للناس أو لأحد من الناس عليك فعلى لم يصح لجعل المضمون له وكذا إن استهلك مالك أحد اهـ والله تعالى أعلم ﴿ فوائد * الأولى * تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فكفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة في المسمى وإن دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل وإن طلقها قبل الدخول بها أو وجبت المتعة لا يؤخذ الكفيل بالمتعة (الثانية) لو كفل بالزكاة بعد وجوبها في الأموال الظاهرة والباطنة لا يصح (الثالثة) قالت المرأة زوجي يريد أن يغيب فخبأ بالمتعة كفيه لا لا يجيبها الحاكم إلى ذلك لأنهم لم تجب بعد واستحسن الإمام الثاني أخذ الكفيل رفقاً به أو عابه انتوى كذا في الانقروية والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن رجل أتى رجل إلى قاض وقال إن لي عليه دعوى فخذ لي عليه كفيه لا فهو لا يجيبه القاض لذلك فأجواب أنه لا يجيبه لذلك قبل بيان الدعوى قال في الغنية وليس للمدعى ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل بيان الدعوى اهـ ونقله الانقروية والله تعالى أعلم ﴿ سئلت هل لا كفول له وهو رب الدين حبس الأصيل والكفيل معاً فأجواب نعم فقد نقل المحقق ابن عابدين عن الخـ ير الرملي مانصه المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والأصيل وكفيل الكفيل وإن كثروا اهـ وفي الدر المختار فإن لو زعم الكفيل لازمه أي لازم هو الأصيل أيضاً حتى يخلصه وإذا حبسه له حبسه هـ إذا كفل بأمره ولم يكن على الكفيل للطلب دين مثله والافلام لازمة ولا حبس سراج وفي المنظومة المحببة مانصه

لو قال مديوني مرا هـ السفر * وأجل الدين عليه ما استقر
وطلب التكفيل قالوا يلزم * عليه إعطاء كفيل بعلم
لو حبس الكفيل قالوا جازله * إذا أراد حبس من قد كفله
لأنه قد كان ذا لاجله * حبس فليجازه بنفسه
ثم الكفيل إن يموت قبل الأجل * لاشك أن الدين في ذال حال حل
عليه قالوا إن أذاهم * يرجع به من قبل ما التأجيل حل

اهـ والله تعالى أعلم ﴿ سئلت في امرأة تزوجت رجلاً وبعد العقد بينهما ما ضمن أبو الزوج للزوجة المهر المسمى وهو كذا ثم مات الزوج منسأ فهل للمرأة أخذ مهرها المسمى من الضامن وهو أبو الزوج

مطلب قال إن أتف فلان وديعتك فأناضامن صح

مطلب في اشتراط الجعل في صلب الكفالة

مطلب قال ما ذاب لك على الناس فعلى لا يصح مطلب في الكفالة بالمهر

مطلب قال لي عليه دعوى فخذ لي عليه كفيه لا يجيبه قبل بيان الدعوى مطلب رب الدين حبس الأصيل والكفيل

مطلب ضمن الأب عن ابنة الكبير المهر بغير أمره

فالجواب نعم كما أتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى والله أعلم
كان الابن كبيراً وضمن عنه الاب بغير أمره في صحته ثم مات الاب وأخذ الضمان من تركته لم يرجع
ورثته بالاجماع اه والله تعالى أعلم

كتاب القضاء

سئلت هل يشترط في صحة الحكم في حقوق العباد تقدم دعوى صحيحة وهل يشترط لصحة المصروعان
يكون المتدعيان من بلد القاضي ؟ فأجبت نعم يشترط للحكم المذكور تقدم الدعوى المذكورة دون
المصروع ولا يشترط كون المتدعيين من بلد القاضي قال أبو السعد مود المصري في حواشي من لا يسكن
وشرط صحة الحكم أن يكون به تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط له المصروف للقضاء
بالسواد صحيح ولا يشترط أن يكون المتدعيان من بلد القاضي في غير المقار وكذا في العقار وإن لم يكن في
ولا يشترط على الصحيح اه سئلت عن شهادة العدو عدواة دنيوية على عدو وعن قضائه عليه
فأجبت نعم بانهم لا يعتبران كافي التزوير وشروطه وقد صرح علماء وبيان العدو انما تثبت بنحو
قذف وجرح وقتل ولي لا بغاصمة اه سئلت عن الرشوة والهبة ما الفرق بينهما وهل يحل دفع
الرشوة من المضطر ؟ فأجبت نعم بان الرشوة ما يعطيه الرجل لغيره ليعينه على أمر من أموره والهبة
لا شرط فيها وقد قسموا الرشوة أربعة أقسام قسم حرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد
القضاء والامانة الثاني ارتشى ليحكم وهو كذلك حرام من الجانبين الثالث أن يدفع المال لغيره ليسوى
أمره عند السلطان دفعا للضرر وجلبا للنفع وهو حرام على الآخذ دون الدافع قالوا وحيلة حالها أن يستأجره
يوماً أو يومين إلى الليل فتصير منافعه مملوكة ثم يستعمله في الذهاب إلى السلطان في الأمر الفلاني الرابع
ما يدفع لدفع الخوف على نفسه أو ماله حلال للدافع حرام على الآخذ ومن هذا القسم ما يأخذه الشاعر
فأخذه ؟ لو تعين على رجل القضاء ولم يول الأعمال يعطيه هل يحل بذنه ينبغي أن يحل اه من حواشي
أبي السعد المصري على من لا يسكن سئلت هل للقاضي بيع التركة المستفركة بالدين دون الورثة
فالجواب نعم كافي حواشي الدرر للمحقق ابن عابدين وغيرها والله تعالى أعلم سئلت عن متدعيين
ليس بينهما ما في الباطن خصومة وعلم القاضي بذلك فهل يسمعها فالجواب ما في رد المختار وإذا كان
القاضي يعلم أن باطن الأمر ليس كظاهره وأنه لا تخاصم ولا تنازع في نفس الأمر بين المتدعيين ليس له
سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها ولا يصلح الاحتياط لحصول القضاء بمثل ذلك وأما إذا
لم يعلم بغيره فمضى وقضاؤه ولعمري هذا شيء عمت به البلوى اه من الفواكه البدرية سئلت عن
القاضي إذا أنكر قضاءه وشهد عليه عدلان فما الحكم ؟ فأجبت نعم في البحر لو شهد أنه قضى بكذا وقال
لم أقض لا تقبل شهادتهم ما خلا للمدعي دور في عام الفصولين قول محمد لفساد قضاء الزمان اه (مسألة)
فإن قلت نعم ما عني قوله عليه الصلاة والسلام القضاء ثلاثة أئنان في النار واحد في الجنة فقلت نعم
بين معناه في فتح القدير بان من عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة ومن عرفه ولم يقض به وجار في الحكم
فهو في النار ومن لم يعرفه وهو الجاهل وقضى للناس على جهل فهو في النار اه سئلت مراراً عديدة
عن حكم القاضي المستوفى لسياطاب فيه شرعاً هل ينقض ؟ فأجبت نعم بما في الخبر من أول القضاء
لا يجوز نقضه بعد انبراه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متفقاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً في محل
يسوغ فيه الاجتهاد اه سئلت هل للقاضي الجرح على المفتي الفاسق الذي يعلم الناس الخيل ويخطأ
فيهم فالجواب نعم قال في البرازية بمجرح على الفقيه المباحن وهو الذي يعلم الناس الخيل كاستقاط
الزكاة والسنة والمرأة الردة حتى تبين من زوجها والمكاري الفاسق وهو الذي يتقبل الكراء ولاجل له

مطلب يشترط لصحة الحكم
في حقوق العباد تقدم
الدعوى

مطلب شهادة العدو
وقضاؤه لا يعتبران
مطلب في الفرق بين
الرشوة والهبة

مطلب من تعين عليه
القضاء يحل له إعطاء المال له
مطلب للقاضي بيع التركة
المستفركة بالدين
مطلب ليس للقاضي سماع
الدعوى إذا علم أن المتدعيين
لا نزاع بينهم في الواقع

مطلب أنكر القاضي
قضاءه فشهد عليه به
مطلب في حديث القصة
ثلاثة

مطلب حكم القاضي
لا يجوز نقضه بعد انبراه

مطلب للقاضي أن يمنع
المفتي الفاسق

والطبيب الجاهل اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان المذني أو المذني عليه غائبا مسافة القصر وحضر
 في أثناء مدة الخمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يذني بعد ذلك فهل لا بد مع دعواه فالحجواب نعم
 لا تسمع دعواه كافي التكملة عن فتاوى على أفندي والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعي عليه دين فأجاب
 بالبراءة هل للقاضي أن يجهله فالحجواب نعم له أن يجهله الى ثلاثة أيام ان قال لي بيعة حاضرة في المصر كافي
 البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قاض قضى بشاهدين قبل تعديلهما مع وجود المنع عن ذلك من
 قبل مولانا السلطان أيده الله تعالى فهل يعتبر حكمه فالحجواب لا يعتبر ولا ينفذ والحمد لله وقد أفتى
 بذلك صاحب الحمامية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجرة المحضر هل تكون على المذني فالحجواب
 اذا لم يكن المرسل اليه متمردا فالأجرة على المرسل وهو المذني وان كان متمردا فالأجرة عليه كافي الشفيع والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن المذني عليه اذا ادعى دفعا هل يجهله القاضي الى المجلس الثاني فالحجواب كافي
 الهندية ان القاضي يسأله عن الدفع فان كان صحيحا أمهله وان كان فاسدا لا يجهله ولا ينفذ اليه اه معزيا
 الى الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه أو من ولده فالحجواب
 ليس له ذلك قال في الدر المختار من كتاب النكاح ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل
 شهادته قال وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى اه وقوله ولا من لا تقبل شهادته أي كاصوله
 وان علوا وفروعه وان سفلوا وقوله وبه علم الخ أي وليس له أن يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا
 السلطان وقد أفتى ابن نجيم بان القاضي اذا زوج بنية ارتفع الخلاف فليس لغيره نقضه وقوله وان عرى
 عن الدعوى وأما قولهم شرط تناذ القضاء في المحتملات أن يصير الحكم حادثة تجري فيه خصومة صحيحة
 من خصم على خصم فالظاهر انه محمول على الحكم القولي أما القولي فلا يشترط فيه ذلك توفيقا بين
 كلامهم وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة كما اذا شهد على خصم بحق ذكر اسمه
 واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنيا وان لم يكن في حادثة النسب وكذا لو شهدا بان
 فلانة زوجة فلان وكذا زوجا فلانا في كذا على خصم منكرو وقضى بتوكيدها كان قضاء بالزوجة بينهما
 ونظيره الحكم بنبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة أفاده ابن عابدين في الرد والله تعالى أعلم
سئلت في ميت عن ورثة بعضهم قاصرو وبعضهم غائب عن البادولة تركه ووصى هل يجب على
 ولاية الامر تحرير هذه التركة في دفتر وتقويمها فالحجواب انه لا يجب ذلك على أحد في الفتاوى المهدية
 في كتاب الشفعة مانصه لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية جرد جميع تركه ميت مات وفي ورثته
 قاصرا أو غائبا وحصرها في دفتر وتقييمها حالامع وجود وصي شرعي في هذه التركة لأقضاء ولا ديانة اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن غاب بعد ما سمع القاضي عليه الشهادة هل يقضى عليه حال غيابه
 فالحجواب نعم يقضى عليه به احيثئذ عند الامام الثاني وهو أرفق بالناس في الخانية مانصه وذكر
 الخصاص اذا غاب المذني عليه بعد ما سمع القاضي عليه البيعة أو غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البيعة
 قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة لا يقضى بتلك البيعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 يقضى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أرفق بالناس ولو أقر المذني عليه ثم غاب فانه يقضى
 عليه بأقراره في قولهم وان غاب الوكيل أو مات بعد ما قيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك
 البيعة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البيعة وكذا لو مات المذني عليه بعد ما قيمت
 عليه البيعة يقضى بتلك البيعة عن الوارث وكذا لو أقيمت البيعة على أحد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك
 البيعة على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البيعة على الصغير ثم باع الصغير يقضى عليه بتلك البيعة ولا يكلف
 بإعادة البيعة اه وانما قلنا هاهنا ما الكثرة فوائد ها والله تعالى أعلم **سئلت** هل لا تسمع دعوى
 أصل الوقف بعد مرور سنة وثلاثين سنة فحيث لا عذر للساكت فالحجواب نعم لا تسمع بعد هذه المدة

مطلب اذا غاب الخصم
 وحضر في أثناء المدة لا تسمع
 دعواه
 مطلب قال لي بيعة في المصر
 يجهل الى ثلاثة أيام
 مطلب حكم قبل التعديل
 لا يعتبر
 مطلب في أجرة المحضر
 مطلب اذا ادعى دفعا يحكم
 به
 مطلب ليس للقاضي
 تزويج الصغيرة من نفسه
 ولا من ابنه

مطلب قولهم شرط نفاذ
 القضاء أن يصير حادثة
 محمول على الحكم القولي

مطلب غاب بعد الشهادة
 عليه هل يقضى عليه

مطلب لا تسمع دعوى الوقف
 بعد مرور سنة وثلاثين سنة

مطلب ادعى الاقرار في
اثناء المدة لا يقبل منه

مطلب في عدم سماع الدعوى
لمرور الزمان

مطلب القضاء بالوقف
هل يكون على الناس كافة

مطلب قضى له بالدار فافترق
ان البناء ملك ادعى عليه
لا يبطل القضاء بالارض
مطلب طلبت فرض
النفقة على زوجها الغائب
مطلب هل يحبس الوالد
في نفقة ولده

مطلب للبائع حبس
المشتري والمبيع في يده
مطلب تصرف المرأة في
مالها لا يتوقف على اذن
زوجها

مطلب القصاص يجري
على فرائض الله تعالى

مطلب في جواز التقليد

فانقله المكفوى وغيره وهو في المجلة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى اقرار المدعى عليه في اثناء المدة
المساعة من سماع الدعوى هل يقبل فالحجواب ان لا تقبل كافي التكملة من الدعوى زاد في المجلة
الا اذا أتى بسند بخط المدعى عليه أو ختمه ولم يحضر من تاريخه مرور مدة دار مرور الزمان والله تعالى أعلم
سئلت مراراً عن سماع الدعوى بعد خمسة عشر عاماً **فاجبت** بانها لا تسمع حيث لا عذر
فان القضاء يجوز تخصيصه بالزمان والمكان وبعض الخصومات وقد ثبتت في مولانا السلطان أيد الله
تعالى عن سماع الدعوى بعد هذه المدة قال في الاشباه القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
وامتناع بعض الخصومات كافي الخلاصة وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر
سنة لا تسمع ويجب عليه دية في حق السلطان **سألت** الله تعالى أعلم **سئلت** عن القضاء
بالوقفية هل يكون على الناس كافة فلا تسمع بعد هذه الدعوى المكية فالحجواب ان في المسألة اختلاف
والصحيح انه لا يكون على الناس كافة وعلى هذا جرى في تمة الفتاوى قال ادعى رجل على آخر وقفية
محمودة وقضى له بالبيعة ثم ادعى آخر الملك المطلق على المقضى له يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العنق
لان قضاء على الناس كافة **سألت** الله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى دارا وشهد له الشهود
بها وقضى له القاضي بالدار ثم اقر المدعى ان البناء ملك المدعى عليه هل يبطل القضاء بالارض أيضا
فالحجواب كافي فتاوى الانقروى لا يبطل القضاء بالارض للمدعى ووثقه بدوا بالارض والبناء نصا
والمسألة بجعلها يبطل **سألت** الله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة اذا ادعت انها زوجة فلان الغائب
وطلبت من الحاكم ان يفرض لها عليه النفقة فهل يجيبها الى ذلك فالحجواب نعم اذا قامت البيعة
على النكاح كافي الخاتمة قال ولا تحتاج المرأة الى اقامة البيعة بان الغائب لم يخلف لها نفقة **سألت** الله تعالى
أعلم **سئلت** هل يحبس الوالد في نفقة ولده الصغير فالحجواب نعم كافي فتاوى الانقروى
نقلا عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للبائع حبس المشتري على الثمن والحال ان المبيع في يده
فالحجواب نعم كالمشتري يحبس الراهن وان كان الرهن في يده كذا في السراجية والله تعالى أعلم
سئلت في تصرف المرأة في مالها هل لا يتوقف على اذن زوجها فالحجواب نعم لا يتوقف عليه
حتى لو أبطل القاضي تصرفها في مالها بدون اذن الزوج كان قضاءه باطلا كافي الخاتمة والله تعالى
أعلم **سئلت** عن القصاص هل يجري على فرائض الله تعالى فتدخل فيه الزوجة والام
ونحوهما ويلزم حضور الكل عند الدعوى على القتيل واذا عفا أحدهم سقط القصاص **فاجبت**
بما في الخبرية من باب دخول المحاضر وهذا نصه القصاص يجري على فرائض الله تعالى فكل من له
نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان لا يتجزى يسقط عنه فواحدهم فلا بد من
حضورهم جميعا حتى الزوجة لاجل استيفاء القصاص اه **سألت** عن أهل القرى
والبوادي الذين يتخذون الكلاب لصيد وحفظ البيوت والمواشي فتبلغ في أوانيهم وتنامقها
وتشرب من الابان التي بأقداحهم رتبتي بقية شرهم والحال ان ريقها نجس وسورها كذلك عند
الامام الاعظم **سألت** أبي حنيفة والشافعي فهل يجوز لهم تقليد سيدنا مالك القائل بطهارته وطهارة لعابها
وسورها فالحجواب نعم يجوز لهم تقليده لانه يجوز للمقلد تقليد امام من الائمة الثلاثة رضي الله تعالى
عنهم فيما ادعوا اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا قلد
الامام الشافعي في الوضوء من القلتين فعليه أن يراعي التنية والترتيب في الوضوء والفاضة وتعديل الاركان
في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعا وكذا اذا قلد مالك في مسألة الماء الذي ولغت فيه
الكلاب نقوله بطهارته وطهارة الكلاب فعليه أن ياتزم جميع ما يوجب ذلك الامام مالك في ذلك والتقليد
هو الاخذ بقول الغير من غير معرفة دأله أو فاده الرمي وهو في فتاويه الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب ليس للقاضي
ترويج الصغار الا اذا كتب
في منشوره

مطلب لا عبرة بشهاد
القاضي انه حكم لفلان
على فلان

مطلب اذا قضى على شخص
بار فلانا وكيل عن فلان في
استيفاء حقه فانه يكون
قضاء على كافة الناس

مطلب هرب الغريم من
رسول القاضي ونحوه
لا يضمن

مطلب لا تحليف في مجهول
الا في مسائل

مطلب ينصب القاضي
وصي الاثبات الدين

مطلب طاب تحليفه
بالطلاق لايجاب

مطلب قادر جلان قضاء
ناحية فتقضى أحدها
لايجوز

مطلب لايجوز للقاضي
العمل بما يجده في ديوان
قاض قبله

مطلب هل يتعدى القضاء
الى غير المقضى عليه

هل للقاضي ترويج الصغار فالحواب ان كتب في تقايده ترويج الصغار زوج والا فلا أفتى به قارى
الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن القاضي اذا أشهد انه حكم لفلان على فلان بكذا هل يكون
اشهاده صحيحا فالحواب انه اشهاد باطل والحضور شرط كافي الغيبة وفي التهذيب للقائل انى اذا
قال القاضي حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق والمسألة في الخبرية في كتاب الاقرار وفي فتاوى
الانقروى ويشترط لجواز القضاء بهذه الشروط حضور الشاهدين اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن أحضر رجلا وادعى عليه حقا لموكله وأقام البينة على أنه موكله في استيفاء حقه والخصومة في ذلك
هل تقبل هل هذه البينة وية قضى بالموكله ويكون قضاء على كافة الناس حتى لو ادعى على آخر حقا لموكله
لا يكف باعادة البينة على الموكله فالحواب نعم كفى الحوى على الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت**
اذا هرب الغريم الذي عليه دين من نحو رسول القاضي وعجز عنه هل يضمن ما عليه من الدين لرب الدين
فالحواب انه لا يضمن قل قارى الهداية اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه فالقول قول الرسول
في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على التفريط فيه اه والله تعالى أعلم
سئلت فيمن ادعى على آخر خيانة مطلقا في ودعة أو نحوها وطالب من القاضي تحليفه انه ما خانه
في ذلك هل يجيبه القاضي لذلك فالحواب ما في الفوائد الزينية لا يحلف القاضي على مجهول فلو ادعى
على شريكه خيانة مبهمة لا يحلفه الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى الميت الثانية اتهم
متولى الوقف فانه يحلفه ما انظر الليم والوقف كافي دعوى الخانية الثالثة اذا ادعى المودع على المودع
خيانة مطلقا فانه يحلفه كافي الغيبة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن مات وعليه ديون
وورثته غائبون كلهم أو صغار هل يجوز للقاضي نصب وصى لاثبات الدين فالحواب كافي فتوى
قارى الهداية ان القاضي ينصب وصيا على الميت لاثبات الدين في وجهه فاذا ثبت الدين يدفع لاربابه بعد
استحلافهم ان كانت الغيبة منقطعة والا فلا تسمع بينتهم الى أن يحضر الوارث هذا في غيبة الورثة كلهم
وان كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا فاذا ثبت الدين يقضى من التركة بعد استحلافهم انهم لم يتبعضوا
الدين شيئا ولا منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتالوا بديونهم على أحد ولم يعناضوا عنه ولا عن شيء منه اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن المذعى اذا طلب تحليف المذعى عليه المنكر بالطلاق هل لايجاب لذلك
فالحواب انه لايجاب لذلك قال في التنوير واليمين بالله لا بطلاق وعما قال العلاني في شرحه وان
ألم يلخص وعليه الفتوى لان التحليف به محرم اه معزيا للخانية والله تعالى أعلم **سئلت** في الفائدة في الساطان
اذا قد قضا ناحية الى رجائين فتقضى أحدها لا لايجوز كالوكيان اه كفى **سئلت** هل
للقاضي الرجوع عن حكمه **جواب** في ما نقله الكندوى من التارخانية اذا قل القاضي رجعت
عن قضائي أو أبطلت حكمي لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة
وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود وظاهرة والله تعالى أعلم **سئلت** عما يجده القاضي الجديد في
ديوان قاض قبله من اقرار أو بينة هل يجب عليه العمل به فالحواب انه لايجوز له العمل به بل
يستأنف المادة لما في الهداية عن المحيط وما وجد القاضي في ديوان قاض كان قبله من اقرار أو بينة فانه
لا يعمل بشيء من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبلوا الخصومة عنده وأجمعوا أنه لا يعمل بما يجد في ديوان
قاض قبله وان كان مختوما كذا في البرازية ومثله في الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عن
القضاء هل يتعدى المقضى عليه أو يقتصر عليه **جواب** بان القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
يتعدى الى غيره الا في خمس مسائل في أربعة منها يتعدى الى الكافة وهي الحرية الاصلية والنسب
ولاء العتاقة والانسكاح والقضاء بالوقف يقتصر على القول الصحيح وفي الخامسة يتعدى الى من تلقى
الملك منه حتى لو استحق المبيع من يد المشتري وقضى به بينة فانه يكون قضاء على المشتري وعلى كل من

تبقى الملك منه ولو استحق عين من يدوارث بقضاء بينة ذكر واقية الميراث كان قضاء على سائر الورثة
 فلا تسمع دعوى وارث آخر كما في البزاية أفاده ابن نجيم في فوائده والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي
 عزل الوصي العدل الكافي **فالجواب** قال ابن نجيم في فوائده القاضي لا يحل له عزل الوصي العدل
 الكافي فان عزله صار آثماً جائراً كذا في المحيط واختلافوا في عزله فنقل في الخاتبة قوانين وحزم في المحيط
 بصحة عزله واختار في جامع الفصولين عدم الصحة ولكن المعتمد هو الصحة لانها قول الأكثر كذا في شرح
 المنظومة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة هل يشترط لصحة
 نبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر **فاجبت** نعم قال قارئ الهداية انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه
 واقف لما ملكه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لما أجره أو باعسه اما ملك أو نيابة وكذا في الوقف وان
 لم يثبت شيء من ذلك فلا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
 هل يستخاف القاضي الشفيع انه ما بطل شفيعته بدون طلب الخصم **فالجواب** نعم قال الكفوي
 نقل عن الخزانة خمسة نفر جاز للقاضي تخلفهم من غير طلب المدعي الشفيع اذا طالب الشفيعه يحلف
 ما سلمت الشفيعه والمشتري يريد رد المبيع يحلف ما رضيت بالعيب ورجل ادعى ديناً في التركة يحلف
 ما قبضته والمرأة تطلب النفقة من وديعة في يد رجل ورجل اشترى جارية وثبت أن لها زوجاً ثم
 يقضى له بالرد اهـ والله تعالى أعلم ثم رأيت في الفتاوى المهدية عن البحر ما نصه ولا خصوصية للدين
 بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة وأثبتته بالبينة ثم قال ولم أر حكم من ادعى انه دفع للبيت دينه وبرهن
 هل يحلف وينبغي أن يحلفه احتياطاً اهـ **سئلت** في قاض مأذون بالاستخلاف فاستخاف رجلاً
 لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ثم ينهي ذلك الى القاضي ليحكم فهل للقاضي أن يحكم بذلك من غير إعادة
 البينة **فالجواب** ما في الخاتبة من قوله ولو ان الامام والدرج لا القضاء فأذن له بالاستخلاف فأمر
 القاضي رجلاً لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك
 لكنه يكتب بذلك الى القاضي وينهي حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وانما يفعل
 ما أمره القاضي واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع
 بين المدعي والمدعى عليه ويأمره بإعادة البينة فاذا شهدوا بذلك بحضور الخصمين فينشد يقضى القاضي
 بتلك الشهادة قالوا هذه المسألة غلط فيها للقضاء فان القاضي يستخاف رجلاً لا لسمع الشهادة في حادثة
 ثم يكتب اليه بكتاب فيعمل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انه شهد واعندي بكذا ويكتب القاضي
 الشهادة أو يكتب ان المدعى عليه أقر عندي بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير إعادة البينة عنده فلا يصح
 هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك
 الاقرار باقرار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا
 الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعي شهود أو يكذب فاعلم له شهود الا انه لم يسمع عدول أو قد لا تتفق
 انما ظاهراً فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة اهـ **سئلت** في رجل له دعوى لدى قاض في
 السجل فبعد عزله ونصب غيره حضر بجلس القاضي الثاني وحكي مضمون الدعوى السابقة ولم يطلب
 الاثنان شيئاً يترتب عليه سؤال خصمه هل يجب على القاضي الثاني سؤال خصمه بمجرد حكاية الدعوى
 الاولى **فالجواب** ان القاضي الثاني يسأل المدعي عما يريد الا أن فان ذكر شيئاً يوجب سؤال
 خصمه يسأل الخصم عن دعواه والا فلا كما في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 رجل ادعى على آخر أشياء متعددة وأنكر المدعي كلها وطالب بالخليفة فهل تتعدد البينات بتعدد الاشياء أو
 يحلف عليها جملتها **فالجواب** ان القاضي يجمع الكل ويحلفه عليها جملتها واحداً كما في

مطالب ليس للقاضي عزل
 الوصي العدل الكافي

مطالب لا يحكم بصحة وقف
 أو بيع الا بعد نبوت الملك

مطالب خمسة جاز للقاضي
 تخلفهم من غير طلب

مطالب مهم في التقاضي اذا
 أمر رجلاً لسمع الدعوى
 والشهادة

مطالب له دعوى في سجل
 قاض معزول فحضر لدى
 القاضي الجديد وحكي
 مضمون تلك الدعوى ولم
 يطلب الاثنان شيئاً
 مطالب أنكر أشياء يحلف
 عليها جملتها

الخلاصة من القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقرب دين لا يخرج أنكر أقراره هل يحلف على
 الأقرار أو على المال فالجواب أنه يحلف على المال ففي الكفوى والفتوى على أنه لا يحلف على الأقرار
 وإنما يحلف على المال من العمادية اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط لحكم الخاصكم
 الاعتذار للخصم وإذا اعتذر إليه فسوف من وقت إلى آخر ما الحكم فيه **فاجبت** به بأن هذا السؤال
 بعينه رفع إلى قارئ الهداية فاجاب عنه بما نصه إذا شهد الشهود بحق وزكوا والخصم لم يبدد دفاعا
 شرعيا حكم القاضي وإن طالب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليجب بالدفع أهل ثلاثة أيام فإن لم يجز
 بالدفع قضى عليه اه والله تعالى **سئلت** عن القاضي هل يجوز له تأخير الحكم بعد وجود جميع
 شرائطه **فاجبت** به لا يجوز له ذلك حيث أن في ثلاث لريبة في الشهود ولرجاء صلح أقارب وإذا استعمل
 المدعي أفاده في الاشهاد ونقله في الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** هل ينبغي للقاضي
 مشاوره العلماء فالجواب نعم قال في بدائع الصنائع ومن آداب القاضي أن يجلس معه جماعة من
 أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما يحتاج إليه لقوله تعالى وشاورهم في الأمر نذب الله تعالى
 رسوله إلى المشاورة مع انفتاح باب الوحي عليه صلى الله عليه وسلم فغيره أولى قال ولا ينبغي أن يشاورهم
 بحضرة الناس لأن ذلك يذهب مهابة المجلس والناس يتهمونه بالجهريل ولكن يقيم الناس عن المجلس ثم
 يشاورهم أو يكتب ورقة فيدفعها إليهم أو يكلمهم بالغفلة لا يفهمها الخصمان اه والله تعالى أعلم
سئلت هل للقاضي أن يسأل وصي الميت عن مقدار التركة فالجواب نقل المحقق ابن عابدين
 في كتاب الوصي عن المحقق البصري ما نصه وأفاد أن القاضي ليس له سؤال وصي الميت عن مقدار
 التركة ولا التسكلم معه في أمرها بخلاف وصي القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** من قاضي
 الخس في عقار فيدرجلين ادعى أحدهم على الآخر أن له خمسة أسداسه وأن للآخر سدسه وادعى
 الآخر أن نصفه له ونصفه للآخر وأتى كل منهما بينة على مدعاه فأى البينتين مقدمة **فاجبت** به أن
 بينة مدعى الخمسة أسداس مقدمة لأن ما ثبت الزيادة ولأنه خارج بالنسبة للسدسين اللذين في يد صاحبه
 وذلك أنه لما ثبت أن العقار المذكور في أيديهم ما ثبت أن كل واحد منهما صاحب يد على النصف فتدعى
 الخمسة أسداس لا ينزاعه صاحبه في ثلاثة منها بل يستلها له وهو قد سلم سدسا مما في يد صاحبه ويدعى أن
 السدسين له فهو خارج وبينة الخارج مقدمة على بينة ذى اليد فتدعى الخمسة أسداس يقضى له بسدسين
 مما في يد صاحبه وثلاثة أسداس له بالأقضاء لأن صاحبه لا يدعيها وسند ذلك مانع له في الخيرية عن
 التبيين للإمام الزيلعي مما نصه إذا كانت الدار في أيديهم ما كان في يد كل واحد منهما النصف ظاهرا فلا
 يصح فيهما زاد عليه إلا بينة اه وفيها أيضا البينة بينة من يدعى الارث أو الزيادة فيه وفي التنقيح
 بينة مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها لو كانت في أيديهم ما اه ومثله في فتاوى الانقروى والبهجة
 وفي جامع الفصولين كل واحد من صاحبي اليد ذوي يد في نصفه خارج في النصف الآخر حكمهم احكم ذى
 اليد مع الخارج اه والله تعالى أعلم **سئلت** في المدعى إذا طالب السجل من القاضي ليعرضه على المفتي
 هل يجيبه لذلك فالجواب قال في الخلاصة المدعى إذا طالب من القاضي السجل ليعرضه على المفتي فإنه
 يجيبه القاضي وكذا إذا طالب المدعى عليه هذا في فتاوى النسفي اه وفي البرازية في مسائل التحكيم طلب
 من القاضي السجل أو سواد الدعوى والشهادة للعرض على المفتي أجابه لذلك اه والله تعالى أعلم
سئلت على من ادعى على آخر فدفعه خصمه بالأقرار فأنكره فلما أتى المدعى عليه بالبيان قال المدعى
 أنا رفعت دعواي على خصمي في هذا الاوان فهل لا يجبر على اتمام الخصومة **فاجبت** بما في التنقيح من
 أنه لا يجبر فانه قال ما لم يطلب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويكفيه القاضي من ذلك لأن المدعى إذا
 ترك يترك اه والله تعالى أعلم **سئلت** إذا ادعى أحد الورثة ديناً للميت وقضى له هل يظهر في حق

مطالب أقروا أنكر الأقرار
 يحلف على المال
 مطالب لا يشترط الاعتذار
 في الحكم

مطالب لا يجوز تأخير
 الحكم بعد وجود شرائطه
 مطالب ينبغي للقاضي
 مشاوره العلماء

مطالب ليس للقاضي أن
 يسأل وصي الميت عن
 مقدار التركة
 مطالب في سؤال من
 قاضي الخس

مطالب بينة مدعى كل
 الدار أولى من بينة مدعى
 نصفها
 مطالب طالب السجل من
 القاضي يجيبه

مطالب ادعى على آخر فدفعه
 بالأقرار فأنكره فلما أتى المدعى
 عليه بالبيان قال المدعى رفعت
 دعواي
 مطالب القضاء لبعض الورثة
 يظهر في حق الكل

الكل فالجواب نعم يظهر ذلك في حق الكل قال في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح خصما عن
 المورث فيماله وعليه ويظهر ذلك في حق الكل وانما يثبت لو ادعاه وقضى به أما لو ادعى حصته فقه
 وقضى به فلا يثبت حق الباقي اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل القضاء على بعض الورثة قضاء على
 باقيهم فالجواب نعم كافي التقي وغيره والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل مات عن زوجتين
 أحدهما مطلقه رجعيًا وهي في العدة هل ترثه وإذا عارضته حاضرته بانها قد طلقت قبل النكاح التي تدعى
 هي الطلاق فيه وزعمت انقضاء عدتها وعجزت عن اثبات دعواها فهل لا يعمل بمجرد دعواها (والجواب)
 عن النصل الأول مانقوله المحقق الكفوي وهذا نصه رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ترث
 سواء كان الطلاق في العدة أو في المرض اهـ (والجواب) عن الفصل الثاني ما في الخبر لا يعمل بمجرد
 الدعوى ما لم تنور بالبينة وفي نتيجة الفتاوى نقلا عن الدرر مانصه ان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق اهـ
 والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل أحد الورثة يقوم مقام الميت وهل اذا حلف المدعى عليه يبقى المدعى على
 دعواه فاجبت بحكم نعم أحد الورثة يقوم مقام الميت فيماله وعليه كما في الدرر (والجواب) عن الفصل الثاني
 ان المدعى عليه اذا حلف يبقى المدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم يقم
 البينة على وفق دعواه فاذا وجدوا نظامها قضى لها كما في الدرر اهـ وفي معنى الحكم وفي قول محمد وأبي
 ليلى لا تقبل البينة اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل يحبس الأب في دين ولده فالجواب
 لا يحبس الأبوان والجدان إلا في النفقة لولدهما اهـ من النتيجة نقلا عن البصر الرائق وفي التقي من باب
 الحبس لا يحبس الأب بدين ولده إلا أن أبي من الاتفاق عليه اهـ وفيه أيضا لا يحبس أحد الأبوين والجدين
 والجدتين إلا في النفقة لولدهما اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن قاض حكم في منقول بحمل ولم يشر إليه
 وقت الحكم هل لا يصح حكمه فالجواب لا يصح قال في جامع الفصولين من خلل المحاضر في شأن حاكم
 قال حكمت بشيئ ملكية الجبل للذي ولم يذ كر بحضرة الجبل المدعى هذا ولا بد منه اذا القاضي في المنقول
 يحتاج وقت الحكم إلى الإشارة كالشاهد وقت شهادته اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت اذا أقيمت
 البينة على الوكيل ثم حضر الموكل أو بالعكس هل للقاضي الحكم على من حضر منهم فالجواب نعم قال في
 رد المحتار ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيه له أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بملك البينة وكذا
 يقضى على الوارث بيمينه قامت على مورثه اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن محكوم عليه طعن في
 الحكم بأنه لم يذ كرفيه أسماء الشهود وأنسابهم هل يقبل طعنه هذا ويطلب به الحكم فاجبت بحكم طعنه
 المذكور ليس بشي لان القاضي مخير ان شاء أظهر في السجل أسماء الشهود وأنسابهم وان شاء اكتفى
 بقوله حكمت بعد ما شهد عددي شهود عدول قبلتهم أفاد في معنى الحكم نقلا عن المحيط والله تعالى
 أعلم ❦ سئلت هل للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة فالجواب نعم اذا اتحا كوا إليه قال في معنى الحكم
 ويجوز للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة اذا اتحا كوا وترافعوا إليه ورضوا بحكمه وأحكم بينهم بحكم الاسلام
 لقوله تعالى فان جاولك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم قال بعضهم وظاهره هذا ان الحكم بينهم وان لم ترض
 أساقفتهم وقال بعضهم وانما الحاكم المسلمين أن يحكم بينهم في التظالم مثل أن يمنع وارث وارثا حقه
 وما أشبهه اذا رضى المتظالم بذلك وأما الحر والزنا فلا ينبغي أن يحكم بينهم فيه اهـ والله تعالى أعلم
 ❦ سئلت فيمن وكل غيره في طلب دينه من فلان وغاب فادعى المطالب الخلاص وطلب عين الطالب
 فهل يؤمر بإداء الدين في الحال أو يؤخر إلى أن يحلف الطالب فالجواب ما في معنى الحكم وهو هذا
 نصه لا عين على الوكيل لانه نائب والنيابة لا تجرى في الاستحلاف حتى لو وكله بقبض الدين وغاب فادعى
 المطالب أنه قد أوفى الطالب وأراد يمينه أمر بقضائه الدين واتباع الطالب باليمين اهـ والله تعالى أعلم
 ❦ سئلت فيمن طالب احضار خصمه وهو خارج المصرف فهل يحضره للقاضي فالجواب ان كان

مطالب الفضل على بعض
 الورثة قضاء على الكل
 • طالب مات زوج المطلقة
 رجعيًا وهي في العدة ترثه

• طالب اذا حلف المدعى
 عليه فالمدعى على دعواه

• طالب لا يحبس الأبوان إلا
 في نفقة الولد

• طالب لا بد من الإشارة
 وقت الحكم إلى المحكوم به

• طالب برهن على الموكل فغاب

• طالب القاضي مخير في
 التصريح بأسماء الشهود
 وأنسابهم

• طالب هل للقاضي الحكم
 بين أهل الذمة

• طالب وكل وغاب فادعى
 المطالب الخلاص وطلب عين
 الطالب

• طالب طلب احضار خصمه
 من خارج المصرف

قريباً من المصر بحيث يمكنه الحضور والمبيت في منزله بحضوره له وإن كان بعيداً من المصر بحيث لا يمكنه الحضور ثم المبيت في منزله اختلف المشايخ فيه قيل يأمر المدعي بإقامة البيعة أن له عليه حقاً ولا تكون هذه البيعة لأجل القضاء بل لأجل الاحضار فإن أقامها أحضره له فإذا أحضره أمر المدعي بإعادة البيعة فإذا أعادها قضى ما عليه وقيل يحلفه أقامى فإن نكل أقامه من مجلسه وإن حلف أمر بإحضاره له والاول أصح وعليه أكثر القضاة اهـ من معين الحكام والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن حلف بالآيمان اللازمة وحلفت هل يلزمه الطلاق الثلاث فالجواب كما في معين الحكام إن المعتبر في ذلك عرف الحالف لا عرف المفتي فلو دخل المفتي بلد لا يكون عرفهم فيه أنه يراد به الطلاق الثلاث لم يجز له أن يفتي فيه بذلك ولا يحل للمفتي أن يفتي بما يتوقف على العرف إلا بعد معرفة العرف اهـ والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن قطع أو أحرق صلته غيره تعديماً لما يلزمه (فاجبت) بأنه يضمن قيمته مكتوباً كما أفاده في معين الحكام نقلاً عن خزائن الفقه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في حكم الحاكم إذا كان في حقوق العباد تقديم دعوى صحيحة فالجواب نعم في التنوير وشرحه للعلاءي مانعه شرط نفاذ القضاء في المجتمعات من حقوق العباد أن يصير الحكم في حادثة بان يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلورهن يحق عند قاض فقتضى به بغيره أنه بدون منازعة لم ينفذ قضاؤه لفساد شرطه وكان افتاءه فيحكم بذهبه لا غير اهـ من مسائل شتى آخر الكتاب والله تعالى أعلم

كتاب الدعوى

سئلت عن رجل أنكر البيع فأدبته المشتري فأدعى البائع الاقالة هل تسمع فالجواب نعم تسمع قل في التكملة أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فأدعى البائع الاقالة تسمع هذا الدفع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فمن ادعت الميراث فدفعها الوارث بأنما كانت حراماً على مورثها فالتفت هي تزوجني بعد ذلك وأقرني بالنكاح في مرضه هل يصح منه دفع الدفع فالجواب يصح كما في البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعي عليه إذا سكت وامتنع من إعطاء الجواب أو أعطى جواباً غير كاف وأصر على ذلك هل يجبره القاضي على الجواب التام فالجواب نعم في السراجية يجبره ويؤذبه بالحبس ليجيب عما ادعى به عليه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى مكيلاً أو موزوناً فاحضر البائع الكيل فكال أو القبانى فوزن بحضور المشتري وتسلم ثم ادعى النقصان فهل تسمع دعواه فالجواب نعم إذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فالقول قوله في مقدار ما قبضه مع عينه ولا يسمع قول القبانى وحده إلا أن يشهد معه آثر أنه قبض جميع العقود عليه وهو كذا وكذا اهـ من فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن دعوى دفع التعرض هل تصح فالجواب نعم وقد صور العلامة الطهطاوى ذلك بقوله أن يقول إن فلاناً تعرض لى في كذا بغير حق وأطال به بدفع التعرض فانما تسمع فيها القاضي عن التعرض له بغير حق فإذا دام لا جهة له فهو ممنوع عن التعرض فإذا وجد جهة تعرض بها اهـ وفيه كفاية والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الدعوى بسبب الاقرار فالجواب لا تصح قال في البرازية ادعى أن له عليه كذا أو أن العين التي في يده له كماله أقر له به أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال أنه أقر أن هذا لى أو أن لى عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق اهـ والمسألة في كثير من الكتب والله تعالى أعلم **سئلت** في جماعة على كون أرضاً تصرفون فيها بأنواع التصرفات مدة تزيد على سبعين سنة مع وجود جيرانهم ومشاهدتهم للتصرف وعدم منازعتهم تلك المدة الطائفة بالامتناع إذا قام الآن بعضهم يدعى في تلك الأرض هل لا تسمع دعواه فالجواب نعم لا تسمع دعواه والحالة هذه وقد نقل في التفتيح فتاوى علماء المذاهب الأربعة

مطلب حلف بالآيمان اللازمة
وحلفت هل يلزمه الطلاق

مطلب أحرق صلته غيره
يضمن قيمته مكتوباً
مطلب لا بد من تقدم الدعوى
في حقوق العباد

مطلب ادعى الاقالة بعد
انكاره البيع وقبل دعواه
مطلب قالت تزوجني بعد
ذلك
مطلب فمن امتنع عن إعطاء
الجواب
مطلب تسلم المبيع ثم ادعى
النقصان

مطلب تسمع دعوى دفع
التعرض

مطلب لا تصح الدعوى بسبب
الاقرار

مطلب لا تسمع الدعوى بعد
خمس عشرة عاماً

مطالب فيمن ادعى انه اقر كاذبا

مطالب المدعى من اذا ترك
ترك

مطالب في صحة دفع الدعوى
الفاصلة

مطالب اذا ادعى دعوى
ناقصة يؤمر بانغامها

مطالب المدعى عليه قال انه
مالكي ثم زعم انه عارية لا تندفع
عنه الدعوى

مطالب لا تسمع دعوى من
راى البيع والتصرف

مطالب ادعى انه ابن عم لا بد من
بيانه نسبة الاب والام الى الجد

مطالب لرب الدار فتح الدار
المستأجرة بعد تمام المدة

مطلب يشترط لصحة القضاء
بالمالك بيان ان العقار في يد
المدعى عليه

مطلب منها حدث وضع
اليده على العقار لا يكون
صاحب يد

مطلب ادعى ان له بينة
معتذرة لا يهل الى احضارها

بذلك ونقل الكفوى عن البرازية لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة ولا يمكن المختار الا ان لا تسمع
بعد خمس عشرة سنة الا بأمر السلطان اه والمسألة مشهورة وفي كثير من الكتب محررة مسطورة
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقرآن في ذمته لفلان كذا وكذا بطريق شرعى ولم يقرب بقبض
عوض ثم ادعى انه اقر كاذبا وطالب بعين المقر له فهل يجب بذلك فالحق ان في المسألة خلاف
والفتاوى ان المقر له يحلف انه ما كان كاذبا فيما أقر به واستبطل فيما ادّعى له والمسألة في فتاوى
قارى الهداية والله تعالى أعلم **مسألة** المدعى من اذا ترك الدعوى يترك بمعنى تنقطع الخصومة بتركه
والمدعى عليه من ترك الدعوى لم يترك اه من معين المحكم **سئلت** في دفع الدعوى الفاسدة
هل يصح فالحق ان يصح في البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح في الاصح اه ثم رأيت في
الفتاوى المهديّة نقلا عن البحر مانعه **فان قلت** ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يسمعها
قلت فائدة لو ادّعاها على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا ادعى
مدعى دعوى ناقصة هل يأمره القاضي بانغامها فالحق ان نعم قال في معين المحكم اذا نقص المدعى من
دعواه ما فيه بيان مطلبه أمر بانغامه وان أتى بالشكال أمره ببيانه فاذا أصبحت الدعوى يسأل الحاكم
المطوب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى عليه اذا قال ان المدعى مالكي ثم انه قال لغيري
وهو في يدي عارية هل لا تندفع عند الخصومة فالحق ان نعم لا تندفع عنه الخصومة بذلك كما في
الفتاوى المهديّة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدفع هل يقبل قبل اقامة البينة فالحق ان نعم
يقبل قال في الخيرية كما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح بعده وكما يصح
عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده اه والله تعالى أعلم **سئلت**
فيمن باع عقارا وسلمه للمشتري وتصرف فيه زمانا وجاره أو غيره حاضر يرى البيع والتسليم والتصرف وهو
ساكت بلا مانع ثم يقوم ويدعى انه كله أو بعضه له هل لا تسمع دعواه فالحق ان نعم لا تسمع لما تقرران
من يرى غيره يبيع أرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا والرائى ساكت تسقط دعواه كما في جامع
القصولين والاشباه أفاده في الخيرية (أقول) ولا يشترط حضوره مجلس البيع بل علمه به كافي بحجة
الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن عم الميت هل يحتاج الى نسبة الاب والام الى الجد
فالحق ان نعم قل في معين المحكم ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى أن يذكّر نسبة الاب والام الى الجد
ليصير معلوما لان اتسابه الى الجد ليصير معلوما هذه النسبة ليس بثابت عند القاضي ليشترط البيان
اي علم انه أخوه لآبيه وأمه ولو شهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف اه وفي تنقيح
الحامدية ادعى انه أخوه لآبيه وأمه وشهد الشهود ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لانه لا يحصل
التعريف وقيل يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استأجر دارا ومضت المدة وغاب وترك
متاعا فيها فهل لرب الدار أن يفتح الدار ويسكنها في غياب المستأجر فالحق ان نعم قال في التكملة
مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعا في الدار فافتيت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيها أو أمتاعا فيجعلها
في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل
يشترط لصحة دعوى العقار بيان انه في يد المدعى عليه فالحق ان ذلك شرط لصحة القضاء بالمالك
لا لصحة الدعوى كما في التكملة والوقائع المصرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يبيعه عقارا
منذ عشرين سنة أحدث آخر وضع يده عليه هل يكون صاحب يد فالحق ان لا يكون كذلك قل في
نور العين عقار بيده أحدث آخر يده عليه لا يصير به ذائد ولو علم به قاض بأمره برده ولو ادعى انك أحدثت
اليده عليه وكان بيدي فانكر يحلف وتغامه فيه والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن رجل ادعى على آخر مالا
فاقر له به وادعى الا بقاء وان له بينة تشهد بذلك وهي معتذرة فهو هل يهل الى احضارها فالحق ان نعم

لا يجهل الى احضارها ففي فتاوى قارى الهداية اذا اقتر بالمال وادعى الايفاء ان لم يقم بذلك بينة في الحال
الزم بدفع المال واذا اقام بينة بعد ذلك يرد اليه ما اخذ منه لان الذي ادعاه المدعى ثبت باقرار المدعى عليه
وما ادعاه من الايفاء لم يثبت ولا يؤخر الثابت بمجرد دعواه الايفاء اه ومن اقتر بدار في يده انما الادعى
اشتراها منه في القياس تنزع منه في الحال وفي الاستحسان تترك في يده ثلاثة ايام ويؤخذ منه كفضل
حتى يقيم البينة كافي معين الحجة كما والله تعالى اعلم ❦ سئلت اذا طلب المدعى من القاضي وضع
المنقول في يده عدل حتى تتم المرافعة هل يجيبه الى ذلك فالجواب ما في البصر عن الفتاوى الصغرى لو
طلب المدعى من القاضي وضع المنقول على يده عدل فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقا اجابه وفي
العقار لا يجيبه الا في الثغر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل اه والله تعالى اعلم ❦ سئلت هل يكفي في
دعوى العقار بحدود ثلاثة فالجواب نعم قال في الدر المختار فلو ترك الرابع صح اه لكن في الجوى وقال
زفر لا بد من ذكر الحدود الاربع لان التعريف لا يتم الا به او الفتوى على قول زفر ولذا لو قال غاطت في
الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه احدي المسائل التي يفتى فيها بقول زفر كما اشرت الى ذلك في
منظومتي في ما يفتى به من اقوال زفر بقولي

دعوى العقار بها لا بد اربعة * من الحدود وهذا بين وجلي

اه افاده المحقق الطهطاوى رحمه الله تعالى وببحث فيه في التكملة ونقل عن الغابسي ان الفتوى على
الاكتفاء بالثلاثة وانه لا يفتى بقول زفر والله تعالى اعلم ❦ سئلت عن اشترى علوا وحده بحدود
السفل هل يكفي تحديده بذلك فالجواب نعم قال في التكملة ترى علوية ليس له سفل بحد السفل
لا العلواذ السفل مبيع من وجه من حيث ان اقرار العلوا عليه فلا بد من تحديده وتحديده يعني عن تحديده
العلواذ العلوا عرف بتحديد السفل هذا اذا لم يكن حول العلوا حجرة فلو كانت ينفذ في ان يحدد العلوا لانه هو
المبيع اه والله تعالى اعلم ❦ سئلت فيمن ادعى على زيد عينا في يده انما كانت ملك والدي مات وتركها
ميراثي ولفلان وذكرك حصة الورثة ولم يبين حصته هل تسمع دعواه فالجواب نعم تسمع دعواه
ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد من بيان حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال
هذا ميراثي وجماعة سواي وحصتي كذا لم تصح هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لجواز ان تكون
حصته انقص مما هي اه من جامع الفصولين والله تعالى اعلم ❦ سئلت فيمن ادعى انه ابن عم الميت
شقيق ابيه هل يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجد فالجواب نعم قال في جامع الفصولين
ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما لان انتسابه بهذه
النسبة ليس بثابت عند القاضي في شرط البيان ليعلم اه (وفيه ايضا) ادعى انه اخوه لايه وامه وشهدوا
ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف اه وفي حواشيه للرملي (سئلت) عن ادعى ان الميت
ابن ابن اخته شقيقته وشهدوا ولم يذكروا اسم اب الميت ولا اسم ام ابيه ولا اسم اب ام ابيه (فاجبت)
بعدم القبول اه ❦ سئلت فيمن ادعى عقارا منكم طنقا هل يسأله القاضي عن صاحب اليد من هو
فالجواب نعم قال في جامع الفصولين لا بد من معرفة القاضي كون العقار في يد المدعى عليه فيذكر المدعى
انه بيده اليوم بغير حق ولو شهد ابل كنية الدار للمدعى ولم يشهد انه بيد المدعى عليه تقبل عند محمد رحمه الله
تعالى لافي ظاهر الرواية ولو شهد ابل الدار للمدعى لا بيد المدعى عليه وشهد آخر ان بيد المدعى عليه يقبل كلاهما
اذا الحاجة الى شهادتيه ليصير خصما في اثبات الملك ثم اذا شهد ابيه يسألهما القاضي عن سماع شهادته
بيده او عن معاينة لانهم ارجاها معا اقراره انه بيده وظنانه يطابق لهما الشهادة فيالم يذكر انهما معا بيده
لا تقبل اه والله تعالى اعلم ❦ سئلت فيمن خطب امرأة وطلب نكاحها في اليوم الف لاني تم
ادعى انها كانت زوجته قبل ذلك اليوم هل يكون طلب نكاحها مانعا من دعوى نكاحها فالجواب نعم

مطلب طلب المدعى وضع
المنقول في يده عدل

مطلب يكفي في دعوى
العقار بحدود ثلاثة

مطلب اشترى علوا وحده
بحدود السفل كفي

مطلب حصر الورثة ولم يبين
حصته

مطلب ادعى انه ابن عم
شقيق يحتاج الى نسبة
الاب والام الى الجد

مطلب لا بد من معرفة
القاضي كون العقار في يد
المدعى عليه

مطلب طلب نكاح الامة
مانع من دعوى نكاحها وطلب
نكاح الحرة مانع من دعوى
نكاحها

بكون مانعا قال في الفتاوى الانقروية نقلا عن البرازية طلب نكاح الامة مانع من دعوى تملكها وطلب
 نكاح الحرّة مانع من دعوى نكاحها اهـ من بحث التناقض ❀ سئلت عن رجل له جارية فوطئها
 فولدت ولدا فادّعى هل يثبت نسبه منه فالجواب نعم قل في التنوير من باب ثبوت النسب ولدت أمته
 الموطوءة له ولدا فوقف ثبوت نسبه على دعوته قال شارحه العلائي اضعف فراشها اهـ والله تعالى أعلم
 بوضع السؤال ❀ عن ادعى مالا بسبب حساب جرى بينه ماله هل يصح دعواه فالجواب لا يصح لان
 الحساب لا يصلح سببا لوجوب المال كافي نقول الكفوى على فتاوى شيخ الاسلام على أفندي والله تعالى أعلم
 ❀ سئلت فمن ادعى ان هذا ماله وان المدعى عليه أحدث عليه اليد هل تكون هذه الدعوى
 دعوى غصب فالجواب نعم هي دعوى غصب على ذي اليد كافي البرازية والله تعالى أعلم ❀ سئلت
 هل يلزم المدعى بمقدم العقود كالبيع أن يبين في دعواه أنه وقع بالرضى وطيب النفس فالجواب نعم
 قال في التكملة وأما دعوى العقد من بيع وأجارة ووصية وغيرهما من أسباب الملك لا بد من بيان الطوع
 والرضا بأن يقول باع فلان منه طائفا ورأغباني حال نفاذ تصرفه لاحتمال الاكراه اهـ والله تعالى أعلم
 ❀ سئلت عن ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان قبل ان تستأجرها أنت
 هل ينتصب المستأجر خصما فتسمع هذه الدعوى عليه فالجواب انه ان ادعى فعلا بأن قال أنا قبضتها
 قبلك فاخذتها مني فغير حق ينتصب خصما ولو قال أنا استأجرتها قبلك ولكن سلمها اليك لا إلى لا ينتصب
 خصما لان المستأجر لا ينتصب خصما في اثبات الملك ولا في اثبات الاجارة لا بد دعوى الفعل عليه كافي
 نتيجة الفتاوى عن منية المفتي والله تعالى أعلم ❀ سئلت فمن رأى غيره يبيع عقارا ويسلمه الى
 المشتري فتصرف فيه المشتري والرأي ساكت ثم قام بدعيه أو بعضه هل لا تسمع دعواه والحال ما ذكر
 ❀ فاجبت ❀ لا تسمع دعواه والحالة هذه كما أفتي به في الخيرية ونقله عن جامع الفصولين والاشياء وغيرها
 والله تعالى أعلم بوضع السؤال ❀ عن ادعى على آخر انه تسلم منه قدر من النقود والبضائع ولم يذكر سببا هل
 يصح دعواه فالجواب نعم قل المحقق قارئ الهداية مجيبا عن سؤال مثل هذا مانعه هذه الدعوى
 صحيحة ولا يجبر المدعى على بيان سبب التسليم لما ادعى به ويلزم المدعى رد الجواب فان أنكر وأقام المدعى
 بينة على ذلك قضى له بما ادعى ولا يلزم الشهود ببيان الجهة اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت في
 رجاء ادعى كل منهما الثمراء من زيد وتاريخ أحدهما أسبق هل يعمل بينة الاسبق فالجواب نعم
 والمسألة في كثير من المعتمدين والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل ادعى على آخر بحق فقال المدعى
 عليه لا أعرف مقدار ماله على ولا مقدار ما قبضه نسيت الجميع فهل لا يعتد هذا جوابا ويحبس حتى يجيب
 ❀ فاجبت ❀ نعم يحبس حتى يجيب عن الدعوى باقرار أو انكار كافي الدر اجية والله تعالى أعلم ❀ سئلت
 فمن ادعى على آخر بحق ولم يقدم بينة وطلب من القاضي أن يأخذ على خصمه كفيه لافه هل يجب لذلك
 ❀ فاجبت ❀ بما في الخاتمة ان قال بينتي غائبة لا بكفله وان قال حضور في المصرف في القياس لا بكفله وفي
 الاستحسان بكفله الى المجلس الثاني اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت فمن ادعى أن تصرفه حال حياة
 زوجته كان باذنها وورثتها انه كان بلا اذنها قال قول لمن فالجواب ان القول للزوج اشهادا الظاهر
 له كافي البرازية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن ادعى على آخر القاعن عبد اشتراه منه وقبضه هل
 يصح الدعوى وان لم يمين العبد باوصافه فالجواب نعم لا يمين في الحقيقة دعوى دين لما كان مقبوضا
 أفاده الكفوى نقلا عن التتارخانية والله تعالى أعلم ❀ سئلت فمن ادعى على جماعة أن بعضهم
 ضربه أو ضرب قريبه فالاتام من غير تعيين الضارب منهم هل تسمع دعواه مع جهالة المدعى عليه
 فالجواب لا تسمع من غير تعيينه يدل على ذلك ما في الخيرية (سئل) في جماعة يضربون بالبنادق فأصاب
 بنذقة وجه صغير ولم يعلم فالحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب ولم يمين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين

مطالب ولدت أمته الموطوءة
 يتوقف ثبوت نسبه على
 دعوته

مطلب لا يصح دعوى المال
 بسبب الحساب

مطلب دعوى أحداث
 اليد دعوى غصب

مطلب ادعى عقدا من
 العقود لا بد له من بيان أنه
 بالرضى وطيب النفس

مطلب ادعى اني استأجرتها
 قبلك ينتصب خصما

مطلب رأي يبيع ورأي
 تصرف المشتري وسكت لا
 تسمع دعواه بعد

مطلب ادعى انه تسلم نقودا
 ولم يذكر سببا

مطلب ادعى كل الشراء
 من زيد وتاريخ أحدهما
 اسبق فينته أولى
 مطلب قال المدعى عليه
 لا أعرف قدر ماله على
 يحبس حتى يجيب

مطلب فمن طلب على خصمه
 كفيه لافه يأتى بالبينه

مطلب ادعى ان تصرفه في
 مال زوجته حال حياتها
 كان باذنها

مطلب ادعى عن عبيد
 مقبوض لا يلزمه بيان
 أوصافه

مطلب ادعى ان بعضهم
 ضربه لا يقبل

حيث لا يتصور الضرب منهم - مباح لهم لان ذلك محال اه وفي التنقيح شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه بحيث لم يعلم الضارب ولم يبين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اقتران ابيه وقف العقار اقلاني على اخوته الذكور دون الاناث ثم وثم الى آخر شروط الواقف هل يؤخذ بذاقراره فلا تسمع دعواه ولا دعوى وارثه بعده بما يناقضه **فالجواب** نعم ففي الانقروية اقترانه وقف فلان ومات لا تسمع دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما به أفتى أبو السعد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى حقا مجهولا في عقاره هل تكون دعواه صحيحة والحالة هذه **فالجواب** لا تكون صحيحة قال في الدر المختار في أثناء بيان شروط صحة الدعوى ومعلومية المدعى أي المال المدعى اذ لا يقضى بمجهول اه وكتب عليه المحقق ابن عابدين قوله اذ لا يقضى بمجهول ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخاتمة اذا شهدوا الترهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للترهن في أي ثوب كان وكذلك في الغصب الخ فالدعوى بالاولى اه بحر زاد في المعراج الوصية والاقرار بان ادعى حتما من وصية أو اقرار فانها صحيحة بالمجهول وتصح دعوى الابرار لمجهول بلا خلاف فبلغت المستثنيات خمسة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى أشياء مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جله هل يكفي ذلك **فالجواب** نعم كافي الدر المختار وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن دعوى ما هو محال الثبوت عقلا أو عادة هل تصح **فالجواب** لا تصح قال في البحر وكون المدعى بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل عقلا أو عادة باطلة لتيقن الكذب في المستحيل العقلي كقوله المعروف النسب أولان لا يولد مثله له مثله هذا باني وظهوره في المستحيل العادي كدعوى معروف بالفقر أموالا عظيمة على آخراته اقترضه اياهادفة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم سماعها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى بعض دار ثم ادعى كلها هل تسمع دعواه **فالجواب** انها تسمع كما في البرزلية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى دينان وجه فرض قدره كذا وكذا فاشاؤلم يبين ان ذلك من صنف الريال المجدي أو من صنف الليرة أو نحو ذلك فهل لا تصح دعواه بدون البيان **فالجواب** نعم كما في الوقائع المصرية قال لان الديون تقضى بامثالها حيث كانت من المثليات فان لم يبين كانت الجهالة موجودة فلا تصح الدعوى معها بخلاف البيع فانه يصح ويخير المشتري كافي الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر ديننا أو نحوه من الحقوق فاجابه بقوله لاحق لك قبلي أولا تستحق على شيء هل يكون هذا جوابا كافيا **فالجواب** نعم فقد رفع مثل هذا السؤال لسراج الدين قاري الهداية فاجاب عنه بقوله نعم قوله لا يستحق على شيء اجواب كاف وللقاضي ان يسأله عن السبب لكن اذا امتنع عن بيانه لا يجبر عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى ان هذه القطعة من العقار له بسبب القسمة ولم يبين انها كانت بالتراضي أو بقضاء القاضي هل لا تصح دعواه **فالجواب** لا تصح بدون ذلك كافي البرزلية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر بركة أو فرض أو ودية أو عارية أو قبض مال بطريق الوكالة فانكر ثم اعترف وادعى الرد فهل يقبل قوله **فالجواب** كافي فتاوى قاري الهداية اذا جحد في هذه الصورة ثم ادعى الرد لا يقبل الابينة لانه بالجحد خرج عن الامانة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر انه اخذ منه كذا بغير حق وهلك عنده فاجاب الاخر انه اخذه بحق وبرهن على ذلك هل يقبل منه ذلك **فالجواب** نعم تقبل بيته الاخذ لانه يدفع المدعى لانه يدعى الضمان عليه وهو يدفعه بالبينة كافي جامع الفصولين في الحادي عشر والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر انه دفع اليه كذا قرضا فاجابه الخصم بقوله نعم دفعت الي والكن أمرتني بدفعه الى فلان وقد دفعت اليه وبرهن على ذلك فهل يكون هذا دافعا صحيحا **فالجواب** انه يكون دافعا صحيحا كانت له الكفوى عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عما اذا حضر رجل عند القاضي وقال له احضر لي

مطلب اقرانه وقف لا تسمع
دعوى ورثته انه ملك

مطلب دعوى المجهول لا تصح

مطلب ادعى أشياء وذ كر
قيمة الكل جله يكفي
مطلب لا تصح دعوى ما
يستحيل

مطلب ادعى بعض دار ثم
ادعى الكل تسمع
مطلب ادعى فروشاؤلم يبين
انها من أي صنف لا تصح

مطلب لاحق لك قبلي
جواب كاف

مطلب ادعى قطعة أرض
بالقسمة لا يبدان يمين انها
بالتراضي أو بقضاء القاضي
مطلب بجحد الامانة ثم ادعى
الرد لا يقبل

مطلب قال اخذته بحق
وبرهن يقبل

مطلب قال دفعت الي
وأمرتني بدفعه الى فلان
وبرهن يقبل

مطلب في طلب احضار
الخصم

فلان لا ادعى عليه هل يجب عليه احضاره بمجرد طلب المدعى فالجواب ان القاضي لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة أحضره لطلب الجواب والا فلا اه من حواشي أبي السعد على من لا مسكين والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن كتب شهادته في صك كتب فيه باع ماله له أو باع بيعا نافذا ثم ادعى انه ملكه هل تسمع دعواه بعد ذلك أنه لا الجواب لا تسمع دعواه كافي التنوير من الكفالة والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم أهل العلم فيمن ادعى شيئا على ذي يد فقال ذواليد هو وديعة عندي من فلان وبرهن هل تندفع عنه الخصومة ❀ فاجبت نعم قال في التنوير لو قال ذواليد هذا الشيء أو دعيه فلان أو أعارنيه أو أجرنيه أو غصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أبرأ آخر أبرأ عما ثم ادعى عليه بمال سابق على الأبراء هل تسمع دعواه فالجواب لا تسمع دعواه قال في الأشباه لا تسمع الدعوى بعد الأبراء الامام اه وقال ابن وهبان ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا ❀ فليدعى من بعد منها فنكر

اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيما اذا لو ادعى زيد على عمرو بمال معين وعجز عن اثباته ثم ادعاه على خالد قائلا انما ادعيت به على عمرو وأولاظنا مني فهل لا تسمع دعواه على الثاني فالجواب نعم لا تسمع دعواه على الثاني لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخاصم فيه مع اثنين كافي البرازية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل كان يتصرف في غلات امرأته ثم ماتت فادعى ورثتها أن تصرفه كان بغير إذن او قال هو انه كان باذن زوجته هل القول قوله فالجواب نعم القول قوله في ذلك كافي حواشي المحوى على الأشباه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يحل الاقتاء من القواعد والضوابط ❀ فاجبت بقولي لا يحل للفتي ذلك وانما عليه حكاية النقل الصريح اه حوى والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى ألف درهم على آخر فأجابه بقوله ان حلفت انك حلفت انك خلفت المدعى فدفع المدعى عليه الدرهم ثم قام الدافع بطالب ردها فهل يجب لذلك فالجواب انه ان دفع الدرهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل والدافع ان يستردها منه لان الشرط باطل أفاده ابن عابدين نقلا عن الخانية والله تعالى

أعلم ❀ سئلت عن الدعوى في الطريق العام والنهر والمرعى ونحوها من المنافع العائدة الى العموم هل يعتبر فيها مرور الزمان حتى لا تسمع فيها الدعوى بعد خمسة عشر عاما أو بعد ست وثلاثين سنة فالجواب انه غير معتبر فيها فتسمع الدعوى فيها ولو بعد مرور خمسين سنة كافي المجلة من مادة ١٦٧٥

والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل ساوم شيئا ثم ادعاه هل تسمع دعواه بعد المساومة فالجواب لا تسمع بعد المساومة لتضمنها الاقرار بان المدعى لذي اليد كافي البرازية والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل تسمع الدعوى على المدينين بدين مؤجل فالجواب نعم في فتاوى قارئ الهداية (سئل) هل تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المدينين لاثباته وتسجيله (أجاب) نعم تسمع الدعوى فيه لاثباته لا للطالبة به اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن أثبت بنوة العم بكرا لا سمي الى الجدة فأقام المدعى عليه بينة أنه أقر انه ابن فلان ابن فلان آخر هل تندفع دعوى المدعى فالجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن المدعى عليه اذا كان مقررا هل تسمع الدعوى عليه وان طال الزمان فالجواب نعم كما في التنقيح قال اذا كان المدعى عليه مقررا تسمع الدعوى عليه ولو طال المدة أكثر من خمس عشرة سنة اه والمراد انه أقر في مجلس القاضي فلو ادعى الخصم انه أقر له عند غيره القاضي لا يقبل منه ذلك مالم

يؤيد ذلك بسند بخطه وختمه على اقراره كافي المجلة والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى ألفا بسبب استهلاكه لم يبين الأعيان ولم يبين الأعيان هل لا تصح فالجواب نعم لا تصح بدون ذلك كافي البرازية والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن كان غائبا مسافة قصر هل تسمع دعواه وان طال المدة وتجاوزت خمسة عشر عاما فالجواب نعم تسمع دعواه حيث منعه من الدعوى مانع شرعي وهو الغيبة كافي التنقيح

مطالب كتب شهادته بان فلان باع ماله ثم ادعاه له لا تقبل

مطالب تندفع الخصومة بقوله هو عندي عارية اذا برهن

مطالب لا تسمع الدعوى بعد الأبراء العام

مطالب ادعى بعين على زيد ثم ادعاه على عمرو ولا تقبل

مطالب القول له في ان تصرفه كان باذن زوجته مطالب لا يحل الاقتاء من القواعد

مطالب قال ان حلفت دفعته اليك

مطالب لا يعتبر بمرور الزمان فيما يورث الى العموم

مطالب لا تسمع الدعوى بعد المساومة

مطالب تسمع دعوى الدين المؤجل قبل حلوله

مطالب أثبت بنوة العم فرفع باقراره انه ابن فلان آخر

مطالب تسمع الدعوى على المتروان طال الزمان

مطالب ادعى اقتفاء أعيان مستهلكة ولم يبين الأعيان لا تصح

مطالب تسمع دعوى الغائب وان طال الزمان

مطلب لا بد في دعوى
الوديعة من بيان محل
الايداع

مطلب ما يمنع من دعوى
المورث يمنع من دعوى
الوارث

مطلب في دعوى الارث
لا بد من نسب الجد الجامع
مطلب تسمع دعوى الوقف
مالم تضر ست وثلاثين سنة
مطلب سكوت المورث مدة
والوارث مدة والمجموع
١٥ سنة لا تسمع الدعوى

مطلب في مستأجر طالت
مدة استجاره
مطلب لا تصح دعوى
النسب بالامال

مطلب يعتبر مرور الزمان
من وقت البلوغ
مطلب الغائب على دعواه
ولو طال الزمان

مطلب في دعوى ما ترم
المكس

الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى الوديعة هل يشترط فيها بيان مكان الايداع **فالجواب**
نعم كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ترك دعواه خمس عشر سنة ثم مات عن ورثة فهل
لا تسمع دعواهم لقيامهم بمقام مورثهم **فالجواب** نعم لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة
دعوى الوارث لقيامهم بمقامه أفاده في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم في دعوى
الورثة بيان نسب الجد الجامع **فالجواب** نعم يلزم ذلك كافي الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم
سئلت عن دعوى أصل الوقف قبل مضي ست وثلاثين سنة هل تسمع **فالجواب** نعم بانها تسمع الى
غاية ست وثلاثين سنة أما بعدها فلا تسمع كافي رد المحتار والمسألة في المجلة من مادة ١٦٦١ والله تعالى
أعلم **سئلت** فيما اذا سكنت المورث مدة والوارث مدة ومجموع المدينين يبلغ حد مرور الزمان فهل
لا تسمع دعوى الوارث حينئذ **فالجواب** لا تسمع كافي المجلة من مادة ١٦٧٠ وكذلك سكوت البائع
والشترى والواهب والموهوب له يمنع من الدعوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مستأجر
دكان مثلاً طالت مدة استجاره وهو مقرب بالاستجار فادعى عليه المالك ان الدكان ملكه فهل تسمع
دعواه ولا يمنع مرور الزمان والحالة هذه وما الحكم اذا انكر الاستجار **فالجواب** ان الدعوى
مسموعة عليه حالة اقراره وأما حالة انكاره فان كان الاستجار معروفاً بين الناس سمعت عليه الدعوى والا
فلا كافي المجلة من مادة ١٦٧٣ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى على وصي أيتام
انه ابن ابن عم الميت من غير ان يدعى مالا ولا أن يبين الجد الجامع بينه وبين الميت ولا أن يفصل
العمومة وانما الاب وأم أو لاحدهما فهل تقبل بينته على دعواه المذكورة ويقضى له بمقتضاها
فالجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشرط أن
تكون بعد دعوى مال صحيحة ولا بد أن ينسب الشهود والميت والمدعى حتى ياتقيا إلى أب واحد وأن يقولوا
هو وارثه لا وارث له غيره ولا بد أن يكون الاب الواحد الملتقى اليه معروفاً للقاضي بالاسم والنسب بالاب
والجد اذا الخصام فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط
من هذه الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاء بها نقله في الحامدية عن فتاوى الشيخ عبد الرحيم قال
حامد أفندي قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما من أنه يشترط ذكر الجد
الذي التقيا اليه وقد مثل له في الظهيرية مثلاً ولما ذكر اسم أب الجد ولا اسم جده لكن أفق الامام أبو
السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره البشقي في فتاويه **سئلت** رأيت في الفتاوى المهدية ما نصه **فالجواب** واشترط
تعريف الجد الجامع بالاب والجد وجد التصريح به في كتب عديدة من المذهب قال وقد ذكرنا ايضا في
دعوى الارث بنموه الم انه لا بد أيضاً من بيان انه ابن عم شقيق أو لاب فان كان ابن عم شقيق لا بد أن يبين
أم الاخوين الذين التقيا في أب واحد ويدين فيها اسم أبيها وجدها أو ما يقوم مقام ذلك اه والله تعالى
أعلم **سئلت** في بينة قائم وصيه اشركاه بالامر القاضى ومضى من تاريخ التسعة خمسة عشر
عاماً ومن تاريخ بلوغها عشر سنين فهل يعتبر مرور الزمان من تاريخ البلوغ لا من تاريخ التسعة تسمع
دعواها **فالجواب** نعم كافي المجلة من مادة ١٦٦٣ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مرور الزمان
هل يمنع من دعوى الغائب غيبة بعيدة وهي مسافة القصر **فالجواب** انه لا يمنع فهو على دعواه
لعذره بالغيبة المذكورة قال في الخبرية ولا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه والله تعالى أعلم
سئلت عن كان منترماً المكس بباب المنشية فوكل وكيله لاي قبض له الاموال من الناس ثم قام
على وكيله يدعى عليه انه قبض أكثر مما دفعه اليه وبقي بيده مبالغ وافريطا به بدفعه اليه فهل لا تسمع
دعواه عليه بذلك **فالجواب** نعم لان الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد
أن يذكر سبب الوجوب والمال المذكور ليس بواجب على المدعى عليه للمدعى حتى يحكم به الحاكم للمدعى

بعد نبوته وذ كرسب وجوبه اذ هو مال الناس فحق الطلب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان أصيلاً فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكيلاً عنهم وهو ليس له أن يدعى حصة عن أربابه أفاده في الفتاوى الحامدية وفي جامع الفصولين من خالي المحاضر ان خبازا يبيع له الخبز صاحب دكان فادعى عليه انك سرقت من الناس دراهم مائة على عن الخبز وطالبه بذلك الزائد وان دعواه عليه غير صحيحة لان حق الخصومة للناس لاله والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن فلان مثلاً وان قاضي البلد الفلاني حكم له بذلك وبرهن على ذلك هل يقبل **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهد ان قاضي البلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثاً وقد ذكرنا مثل ذلك فيما لو شهد ان قاضياً من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا على هذا بالالف أو بحق من الحقوق أفاده في الخيرية من الدعوى والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عن امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبض مهرها المجهل هل تسمع دعواها **فاجبت** نعم بما في الخيرية حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجهيلها على المفتي به اهـ وهذا اذا ادعت انها لم تقبض منه شيئاً فان ادعت قبض البعض وطلبت الباقي تسمع دعواها كما في تنقيح الحامدية من المهر والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا كان المذني غائباً عن سرية وهي مسافة القصر وحضر مراراً في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكنت ثم أراد أن يدعى فهل لا تسمع دعواه **فالجواب** نعم لا تسمع كما في التكملة نقلاً عن فتاوى على أفندي والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى ملكاً مطلقاً في دابة فاجاب ذوا اليد بانهم اولدت في ملك بائع بائعه فهل يقبل دفعه **فالجواب** نعم كما في الخيرية جواباً عن مثل هذا السؤال وافظته بينة ذي اليد مقدمة لانه خصم عن يتلقى الملك عنه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على رجل انه عمه أو ادعى على امرأة انها أخته أو عمته ولم يدع ميراثاً ولا حقاً هل لا تصح دعواه **فالجواب** انها لا تصح كما في الهندية من الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير والمسألة أيضاً في فتاوى الانقروى من الفصل السابع في دعوى النسب والارث والله تعالى أعلم **سئلت** في مدعى دين في تركه ميت أثبتته بالبرهان هل يحلف المذني المذكور انه ما استوفاه ولا شيئاً منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء **فالجواب** نعم يحلف وان لم تدع الورثة وان أبوان تخلفه كما في البرازية والمنية وفي الخلاصة وأجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث اهـ من الخيرية قوله وأجمعوا الخ أخذ منه بعض الفضلاء ان الميراث جزء الحجة وان القاضي لا يقضى بمجرد البينة بل بها وبالميراث وان له لو كان المذني يدعى بالوكالة على الغائب في تركه الميت يتوقف الحكم على حلف الغائب وذلك البعض هو الشيخ زبير مفتي حاضرة تونس كما رأيت في هامش نسخة الخيرية بخطه حين كنت بتونس سنة ألف ومائتين وعشرة وتسعين ونقلته من خطه وكتبته على هامش نسخة الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم في امرأة تدعى على ورثة زوجها بمهرها فاجابوها بانه مات ما يزيد على خمس عشرة سنة فلا تسمع دعواها وهي تنكره متى المدة هل القول قولها فتسمع دعواها وهل يقبل من الورثة برهان على تاريخ الموت أجيبوا ثبوتاً **فاجبت** نعم بانه قد رفع ما يقرب من هذا السؤال للإمام الرملي صاحب الخيرية فاجاب عنه بما نصه القول قولها لما اقررت ان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته فتسوغ دعواها والحالة هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحالة هذه اذ اقررت ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العمادية والولوالحيسة والبرازية وغيرها اهـ من الخيرية **فجواب** ما رأيت **فاجبت** نعم بانه قد رفع ما يقرب من هذا السؤال للإمام الرملي صاحب الخيرية فاجاب عنه بما نصه قوله القول قولها **فجواب** في هذا في الاخيرة لاف في المدة أما اذا اتفقت عليها واختلاف في انه كان ادعى فيها أو لم يدع فيظهر ان الحكم كذلك من ان القول للمدعى انه لم

مطالب في خباز يبيع له
الخبز صاحب دكان الخ
مطالب ادعى ان قاضي كذا
حكم له بالنسب

مطالب ادعت بعد الدخول
بمهرها المجهل

مطالب غاب خمسة عشر سنة
وحضر في أثناءها مراراً
لا تسمع دعواه

مطالب ادعى ملكاً مطلقاً
في دابة فاجابه بانهم اولدت في
ملك بائع بائعه

مطالب ادعى انه عمه أو
أخوه ولم يدع مالاً لا تصح
دعواه

مطالب في تخليف من يدعى
ديناً على ميت

مطالب الميراث جزء الحجة وان
القاضي يقضى به او بالميراث
في دين الميت

مطالب ادعت على الورثة
بمؤخر مهرها فاجابوها بانه
مات بما يزيد على خمسة عشر
عاماً

مطالب اختلفا في انه كان
ادعى أنه المدة

يستوعبها السكوت بيمينه ولا تقبل بيته خصمه انه استوعبها لانها شهادة بانه لم يدع فيها وهي شهادة على
 نفي لا يمكن احاطة الشاهد به نعم اذا ادعى ان سكوته فيها كان مانعا لا يكون القول قوله لانه حينئذ اقر
 بالسكوت المانع من سماع دعواه وادعى مانعا من أعماله واعتباره والاصل عدمه وانما القول في ذلك
 قول خصمه على أنه لا يعلم له مانعا من الدعوى وهذا عند ادعاء المدعى مانعا مينا دون قوله منعه من مانع
 على انه جال كتبه محمد بن محمد بن الشيخ الاسلام بتونس اهـ وهكذا أفادني الحق المدقق شيخ الاسلام
 في الحال بتونس سيدي أحمد بن الخوجه نقلا عن والده شيخ الاسلام قبله قال وقد أيدى والذي بجميع قوبة
 قال وتظيره المودع اذا ادعى الرد ولو دعيه وأذكره المودع لان المودع بالفتح وان كان مدعيًا ظاهرا ومذمعا
 عليه الضمان في الحقيقة وهو ينكر فالقول قوله وكذلك هذا المدعى عليه يدعى سقوط دعوى المدعى
 وهو ينكر سقوطها فالقول له بيمينه وقد سمعته من فيه أنه انما المذاكرة بجمام الانف بتونس في آخر
 ربيع الاول سنة ثمانية وتسعين ومائتين وألف وهو حسن فليحفظ والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل
 تصح الدعوى من كتاب فالحجواب نعم قال في الخاتمة وان ادعى المدعى من كتاب تسمع دعواه لانه
 عسى لا يقدّر على الدعوى فتصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة اهـ والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت لو ذكر في دعوى المقار الحدود الثلاثة وأخطأ في الرابع هل لا تصح الدعوى
 فالحجواب لا تصح الدعوى قال في الهندية لو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم
 يسكت ولا يكتفه أخطأ في الرابع لا يصح اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن ادعى على آخر مالا
 مينا وأثبتته وحكم له به ثم رهن المدعى عليه على المدعى انه قال كنت كاذبا فيما ادعيت هل يبطل الحكم
 فالحجواب نعم يبطل الحكم المذكور بالقول المزبور قال في تنقيح الحامدية لو ادعى رجل على رجل
 مالا وقضى بالمال للمدعى باليمين ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت يبطل القضاء اهـ وفي الدرر رهن
 على قول المدعى انما يبطل في الدعوى أو شهودي كذبة أو ليس لي عليه شيء تصح الدفع اهـ والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فيمن ادعى على آخر مالا بسبب حساب جرى بينهم اهل تصح هذه الدعوى فالحجواب
 انها لا تصح لان الحساب لا يصلح سببا لوجوب المال كذا في الخلاصة والبرازية والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن شخص اعتق أمته بحضرة قريبه وهو سوا كنه ثم بعد مدة ادعى القريب المذكور
 انه ماله فهل لا تسمع دعواه ❊ فاجبت ❊ بان حضوره وقت المتق وهو سوا كنه مانع له من الدعوى
 كمن وقف عقار بحضرة قريبه ثم قام قريبه بدعيه فلا تسمع دعواه وتغامه في حواشي أبي السموود على
 الكنز والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ورثة قاسم والموصى له ثم ادعوا رجوع الموصى هل تسمع
 دعواهم فالحجواب نعم في فتاوى الانقروى المديون بعد قضاء الدين لو رهن على ابراء الدائن والمختصة
 بعد اداء بدل الخلع لو رهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في السكل خذاه المال وكذلك
 الورثة اذا قاموا الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لان اراد الموصى بالرجوع اهـ والله تعالى
 أعلم ❊ وقع السؤال ❊ هل تصح الدعوى من وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه فالحجواب نعم تصح كما
 في التنقيح قال وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل وبمثله أفق الشيخ اسمعيل اهـ ثم رأيت في نتيجة
 الفتاوى ان أحد الوكيلين اذا كانت مكانه مسجلة واقعة بين يدي القاضي صححت الدعوى وان كان كل
 منهما يدعى الوكالة من رجل وأراء كل أن يثبت وكالته في وجه الآخر فلا تصح اعدام الخصم والله تعالى
 أعلم ❊ سئلت عن جماعة لهم عقار ادعى عليهم فيه مدع ولحقه مخران بسبب الدعوى أعطاه
 أحدهم باذن الباقيين ثم أراد الرجوع عليهم بقدر حصصهم فهل له ذلك ❊ فاجبت ❊ نعم له ذلك كما
 أجاب به في تنقيح الحامدية قبل كتاب الاقرار بنحو ورفقين وفي الخبرية (سئل) في أرز مشترك بين
 اثنين مات أحدهم فلحق ورثة الميت خسران بسببه هل على التبريك الاخر منه بقدر حصصه أم لا

مطلب ادعى ان سكوته في
 المدة كان مانعا لا يكون
 القول قوله

مطلب مهم في المودع اذا ادعى
 الرد

مطلب تصح الدعوى من
 الكتاب

مطلب لا تصح دعوى
 العقار اذا بين حدودا ثلاثة
 وأخطأ في الرابع
 مطلب أقر المحكوم له بانه
 كان كاذبا فيما ادعى يبطل
 الحكم

مطلب ادعى مالا بسبب
 حساب لا تصح دعواه
 مطلب حضوره وقت
 المتق سوا كنه مانع من
 سماع دعواه

مطلب بعدم مقابلة الموصى
 له ادعوا ان الموصى يرجع

مطلب في دعوى وكيل
 على وكيل

مطلب لحقه مخران
 بسبب الدعوى فدفعه
 البعض باذنهم يرجع

(أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن و بنت ورنادار فادعى مدعى على الابن فيها
 ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع اه وهذا اذا لم تقل الاخت مما غرمت فمضى منه الثلث بقدر
 حصتي وشواهد ذلك كثيرة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت اذا قدم الغائب بعد خمس عشرة سنة هل
 تسمع الدعوى عليه مع مرور الزمان فالحق جواب نعم تسمع لان السلطان أيده الله تعالى فيما استمر
 عنه استثنى من المنع مال اليتيم والوقف والغائب ومن المقر ان الترك لا يتأتى من الغائب له أو عليه
 لعدم تأني الجواب منه بالغيب والعلّة خشية التزوير ولا يتأتى مع الغيبة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة
 المدعى والمدعى عليه أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن مدعى قال في دعواه هو ملكي وكان
 في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يد عليه بغير حق هل تكون دعوى غصب على ذي اليد فالحق جواب نعم
 والمسألة في الخانية والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يلزم في دعوى القرض انه قبضه وصرفه في حاجته
 فالحق جواب نعم لا يصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذا يد كرهه انما أقرضه من مال نفسه كافي الذخيرة اه
 من الوقائع والله تعالى أعلم ❀ سئلت مراراً فيمن باع عقاراً ثم ادعى انه وقف عليه وعلى أولاده هل
 تسمع دعواه فالحق جواب لا تسمع للتناقض لان أقامه على البيع اقرار منه بأنه ملك وان أراد تعاليف
 المدعى عليه ليس له ذلك وان أقام بينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقائه
 البينة انه وقف عليه يدعى فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض الصريح ذكره المحقق الزيلعي في
 مسائل شتى وفي الخانية ورجل باع عقاراً ثم ادعى انه وقف اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع قال
 المحقق الرملي في فتاويه الخيرية بعد نقله لما ذكره واقفائه به مانعه وقول الزيلعي أصوب للتناقض الصريح
 بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال أهل الحيل والحداد
 ببيع الوقف واظهار البائع انه ملك ثم اعطاه عليه بدعواه والزمانه باجرتها مدة وضع يد عليه ورعا
 تسغرق أضغاث غثه فيجب عدم القبول لعدم المادة الفساد اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن
 استأجر منزلاً مشاهرة وغاب وترك فيه زوجته فأراد المأجر اخراجها فهل له ذلك فالحق جواب ليس له
 ذلك لانه ليس له أن يفسخ الاجارة بغير حضور صاحبه كافي تحفة الصكوك نقلاً عن الوقائع الحسامية
 والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن قبض من آخر ياتى مثلاً عن مبيع ثم جاءه بركة على الدافع وزعم انه
 زيف والدافع ينكر انه رباله المدفوع فهل القول للقباض فالحق جواب نعم القول قول القباض انه هو
 الذي قبضه منه غنا عن المبيع قال في الخيرية جواباً عن مثل هذا السؤال القول قول القباض انه هو
 الذي قبضه منه غنا عن الثوب بيمينه صريح به قارئ الهداية في فتاويه آخذاً من قولهم القول قول القباض
 ضمناً كان أو آميناً وفي فتاوى ابن نجيم (سئل) عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرد
 عليه شيئاً منه زاعماً أنه خاس وأنكر المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري
 (أجاب) ان أقرب استيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب يمين المشتري على
 نفي العلم بحجاب ويحلف وان نكل لزمه الرد اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى انه ابن عم لاب وأم
 فدفعه خصمه بانه ابن عم لأم فقط هل يقبل هذا الدفع فالحق جواب نعم قال في الدرر بن انه ابن عم لأم
 وأمه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط أو على اقرار الميت به أي بانه ابن عمه لأمه فقط كان دفعه مقبلاً
 القضاء للاول لا بعده لتأكده بالقضاء بخلاف الاول اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجل ادعى عليه
 آخر حقاً فأنكره وحلف ثم أقام المدعى بينة وقضى له بها هل يظهر بذلك كذب المدعى عليه وبغير
 فالحق جواب لا يظهر كذبه بذلك قال الزيلعي بعد أن ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهو لا يظهر كذب
 المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحتمل في عينه انه ان
 كان اعلان على ألف درهم فادعى عليه فأنكر فحلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفاً اه والله تعالى أعلم

مطالب قدم من غيابه بعد
 مرور الزمان تسمع الدعوى
 عليه

مطالب قال كان في يدي
 حتى أحدث فلان يده عليه
 تكون دعوى غصب
 مطلب لا بدني دعوى القرض
 من بيان انه صرفه في حاجته
 مطلب باع عقاراً ثم ادعى
 انه وقف لا تسمع

مطالب ترك زوجته في
 بيت بالاجرة هل للمؤجر
 اخراجها منه
 مطالب ادعى ان ما قبضه
 زيف أبرده فالقول له

مطالب أنكر وحلف ثم
 أقامت عليه بينة لا يظهر
 كذبه

مطلب قال اشترى من
والمدعي يحتاج الى اثبات

مطلب بعد اقامة البينة
أقر هل يحكم عليه بالقرار

مطلب ادعى عقاراً فقال
المدعي عليه انك أجرت
نفسك مني للعمل فيه كان
دفعاً صحيحاً

مطلب ادعى عقاراً بالارث
وحصر الورثة ولم يبين
حصته تسمع الدعوى

مطلب في دعوى القرض
لا بد من بيان انه صرفه في
حاجته

مطلب ادعى اقرار خصمه
أنه انحصومة الظاهرة
لا تقبل

مطلب قال لا دعوى لي قبل
فلان ثم ادعى لا تسمع

مطلب أقر بعين لغيره ثم
ادعاه لنفسه لا تقبل

مطلب لا يشترط في دعوى
الغصب بيان الجنس
والقدر

مطلب ادعى عينا في التركة
يخلف كدعي الدين

مطلب لا بد من بيان محل
الايداع في دعوى الوديعة

سئلت في رجل ادعى على آخر عقاراً انه ملكه فاقام بالارث من أبيه فاجابه المدعي عليه بانني اشترىته
من أبيك حال حياته بكذا وكذا من القروش وانه في حوزي وتصرف في مدة تزيد على خمسين سنة مع حضورك
وعلمك وسكوتك بلا عذر شرعي هل يكون جواب المدعي عليه من باب الاقرار بالتلقي من أبيه فيحتاج الى
بينة تشهد له بالشراء ولا ينفعه وضع اليد والصرف المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من قبيل ما مضى
عليه خمس عشرة سنة فاجبت نعم جواب المدعي عليه من قبيل دعوى التلقي من مورث المدعي
ودعوى التلقي من مورثه اقرار له بالملك ثم دعواه الانتقال اليه منه يحتاج الى بينة لان كل مدعي يحتاج
الى البينة ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس هذا من باب ترك الدعوى بل
من باب المؤاخذه بالقرار ومن أقر بشئ لغيره أخذ بأقراره ولو كان في يده أحقاباً كثيرة لا تعدأفاده المحقق
الرملي في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن المدعي عليه اذا أقر بعد اقامة البينة عليه
وقبل الحكم هل يحكم عليه القاضي بالقرار أو بالبينة فاجاب قال في البرازية برهن عليه بملكية
شيء فقبل القضاء به فقام المدعي عليه به له قال في الاقضية يقضى بالقرار لان شرط سماع البرهان
والقضاء بالانكار وقد فات وقال في الجامع بالبرهان للتعدي لا بالقرار لاقتصار اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن ادعى عقاراً في يد رجل انه ملكه فاجابه المدعي عليه بالانكار وانك أجرت نفسك
منى في العمل في هذا العقار وأقام البينة على ذلك هل يكون هذا دفعا مقبولا فاجاب نعم كافي
الفصل السابع من النصول لو أقام المدعي عليه بينة ان المدعي أجرت نفسه منى ليعمل في الكرم يكون دفعا
واقراراً من المدعي انه ليس ملكه اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى عقارات يسهل آخرانها
كانت لابيه مات وتركها ميراثه واغلان وعدد الورثة غير أنه لم يبين حصته نفسه فهل تسمع دعواه وبينته
والحالة هذه فاجاب تسمع دعواه وبينته ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسايم لا بد من بيان
حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال هـ ذاميراثي والجماعة سوى وحصتي كذا لم تصح
هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لجواز ان حصته أنقص مما سمي أفاده في جامع الفصولين والله تعالى
أعلم سئلت عن دعوى القرض هل يشترط فيها ان المستقرض قبضه وصرفه الى حاجته وانه
أقرضه من مال نفسه فاجاب نعم قال في جامع الفصولين ويذكر في الاقراض ان المقرض أقرضه
من مال نفسه لجواز اقراضه وكاله فيكون سفيراً ومعبراً لاعتلاك المطالبة بالاداء ويذكر أيضاً قبضه وصرفه
الى حاجته نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع لان القرض عند أبي يوسف لا يصير ديناً في الذمة الا بالصرف
الى حاجته اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة تخاصمت مع زوجها امرأة طائفة فادعى زوجها
انها أقرت له بالمدعي في أثناء الخصومة الظاهرة عند القاضي هل تسمع دعواه اقرارها والحالة هذه
فاجاب لا تسمع كافي فتاوى الانقروى نقلا عن القنية تأمل والله تعالى أعلم سئلت فيمن قال
لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه بحق هل تسمع دعواه فاجاب لا تسمع دعواه والحالة هذه قال في
البرازية انتقلت الروايات على أن المدعي لو قال لا دعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبل فلان يصح ولا
تسمع دعواه اذا في حق حادث بعد البراء اهـ والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقر بعين لغيره ثم ادعاه
بعد ذلك هل تسمع دعواه فاجاب لا تسمع دعواه قال في جامع الفصولين من أقر بعين لغيره فكما
لا عليك أن يدعيه لنفسه لا عليك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط
في دعوى الغصب بيان الجنس والقدر والقيمة فاجاب انه لا يشترط في صحة دعوى الغصب والرهن
بيان الجنس والقيمة وكذا التهمة بهما او يكون القول في القيمة للغاصب والمرتمن اهـ من أبي السعود
والله تعالى أعلم سئلت هل تلزم المدين مدعي عيني في التركة كما تلزم مدعي الدين فاجاب نعم كما
في الوقائع المصرية من الدعوى والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط في دعوى الوديعة بيان محل

الابداع فالحواب نعم قل في جامع الفصولين في دعوى الابداع لا بد من ذكر بلا الابداع سواء له حمل
ومؤنة أم لا أه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى عليه دين فأقر به ثم قال أوفيته هل يقبل منه ذلك
فالحواب آخذ من جامع الفصولين ادعى عليه دين فأقر ثم قال أوفيته لو كان كل من القولين في مجلس
واحد لا يقبل للتناقض ولو تفرقا ثم قال أوفيته وبرهن على الإيفاء بعد ما أقر به يقبل لعدم التناقض ولو
ادعى الإيفاء قبل إقراره لا يقبل أه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال لا حق لي قبل فلان هل يدخل
فيه الدين والحساب نعم قال في البرازية أقرانه لا حق له قبل فلان فهو جائز عليه ويدخل فيه كل
عين ودين وكفالة واجارة وحد وجناية أه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ساوم عقاراً ثم ادعاه لنفسه
فهل لا تسمع دعواه فالحواب نعم لا تسمع دعواه بعد المساومة كافي الخيرية والبرازية بتو جامع الفصولين
والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن اشترى عقاراً وقال اني اشتريته بألف وكذبه البائع وقال بعته لك
بألفين وبرهن على دعواه وحكم القاضي على المشتري بألفين ثم جاء الشفيع يريد الاخذ من المشتري بألف
لاقراره بذلك فهل ياخذ المبيع بألف أو بألفين فالحواب ياخذ به بألفين لا بألف لان المشتري صار
مكذبا في إقراره بحكم القاضي بألفين قال المحقق ابن نجيم في الفوائد الزينية المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل
إقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام البيينة أخذها الشفيع بألفين لان القاضي
كذب المشتري في إقراره وكذا اذا أقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالقضاء بالبيينة له
الرجوع بالثمن على بائعه وان أقرانه للبائع لكون القاضي كذبه كذا في الخلاصة ومن هذا النوع ما في
تلخيص الجامع الكبير للعلامة صدر الدين لو ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعي وقضى على
الكتيل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره لكونه كذبه في انكاره حيث قضى عليه بالكفالة بالامر
أه فليحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** عن دعوى غير صحيحة أراد المدعي عليه دفعها هل له ذلك قبل
تصحيحها أم لا فالحواب ان له ذلك قبل تصحيحها وعليه الاعتماد وبه يقتضى كذا في الفتاوى الانقروية
والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى الهبة له والقبض ولم يذكر ان الدار الموهوبة فارغة هل لا تصح
الدعوى فالحواب انها لا تصح قال في البرازية وفي دعوى الرهن والهبة والقبض لا بد أن يذكر ان الدار
فارغة لعدم غناها بالقبض تام أه والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى غصب في منقول على غير ذي
يد هل تسمع فالحواب نعم تسمع قال في جملة الفتاوى الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى
الغصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق بين دعوى الغصب والمالك حيث لا تسمع الا على ذي اليد
أه معزى لا واخر القضاء من الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل باع عقاراً بثمن معلوم وأشهد
على نفسه انه قبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه بقي عليه نصف الثمن وان المشتري أقر له بذلك وبرهن على
إقراره انذ كور هل تسمع دعواه هذه وبرهانه فالحواب نعم والمسألة في فتاوى الانقروى من حيث
التناقض والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له دين على ميت فادعى على ورثته وليس في أيديهم من التركة
شيء هل تسمع دعواه ويقبل برهانه فالحواب نعم ففي فتاوى الانقروى من نصه اثبات الدين على الميت
بحضرة الوارث أو الوصى يجوز وان لم يكن في أيديهم شيء من التركة كما في الالبسات من الفائدة وهو
التمكن من أخذ مال الميت عند الظهور أه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل ادعى على آخر ان
فلان عليه كذا وان فلانا وكاه بالخصومة والقبض وأقام البيينة على ذلك بجملة هل تقبل فالحواب ما في
الخاتمة قال أبو حنيفة لا أقبل البيينة على المال حتى تقام على الوكالة وان أقام البيينة على الوكالة والدين
بجملة يقضى بالوكالة ويعيد البيينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام البيينة على الكل بجملة يقضى
بالكل ولا يحتاج الى إعادة البيينة على الدين والفتوى على قوله وعلى هذا الخ لاف الوصى اذا أقام البيينة
على الدين والوصاية بجملة والوارث اذا أقام البيينة على النسب وموت المورث والدين أه مخلصا والله تعالى

مطلب أقر ثم قل أوفيته

مطلب قال لا حق لي قبل
فلان

مطلب ساوم عقاراً ثم ادعاه
لا تقبل

مطلب المقر اذا صار مكذبا
شرعاً بطل إقراره

مطلب يصح دفع الدعوى
الفاصلة قبل تصحيحها

مطلب ادعى الهبة والقبض
ولم يذكر ان الدار فارغة
لا تصح دعواه

مطلب تسمع دعوى غصب
المنقول على غير ذي يد

مطلب أشهد أنه قبض الثمن
ثم ادعى أن بعضه لم يقبضه

مطلب اثبات الدين على
الميت بحضرة الوارث يجوز
وان لم يكن في يده شيء من
التركة

مطلب ادعى مالا وانه وكيل
بتبضه وأقام البيينة على
ذلك بجملة تقبل

أعلم **سئلت** عن امرأة طلبت ميراثها في زوجها فقال الورثة ان أبانا حرمها على نفسه قبل موته سنة
فقال هي ان زوجي أقر في مرض موته اني حلال عليه هل تدفع بذلك دعوى التحريم **فالجواب**
نعم كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر في التناقض والله تعالى أعلم **سئلت** فممن ادعى على
آخر ديناً فأجابته بانك كنت في التاريخ الفلاني أبرأتني عن كل الدعاوى هل تقبل منه فيندفع المدعى
فالجواب نعم كافي جامع الفصولين من الفصل المذكور في السؤال قبل هذا والله تعالى أعلم
سئلت فممن ادعى أن زيدا أوصى له بالثالث فأكره الورثة فأنبت الوصية فدعى الوارث رجوع
الموصى في وصيته هل يقبل من الوارث ذلك **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين ادعى وصية
وأزكرها الوارث فبرهن الموصى له فدعى الوارث الرجوع قبيل لا نسمع وقبيل لا نسمع وهو الاصح لانه مما
ينبغي اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن ادعى تخلات في أرض هل يحتاج في صحة دعواه الى الاشارة
اليها **فالجواب** ما في الفتاوى المهدية من أن مثل النخل يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة اليه
بالحضور عنه أو بعث أمين ايشار اليه في الدعوى أو تصيد أرضه مع بيانه اه والله تعالى أعلم
سئلت فممن ادعى انه وارث فلان ولم يبين جهة ارضه من بنوة أو اخوة أو نحوهما هل لا تسمع دعواه
والحالة هذه **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين ادعى انه وارث فلان لا يصح ما لم يبين جهة ارضه
اه والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عن التسعة بقضاء القاضى اذا ظهر فيه غبن فاحش هل تفسخ
فواجبت نعم لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد كافي الدرا المختار وفي الخيرية من كتاب
القسمه مانصه القسمه اذا كانت بقضاء القاضى وظهر غبن فاحش تفسخ عند الكل اه والله تعالى أعلم
سئلت فممن له دين على آخر فقال له ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك منه فهل يبرأ منه بذلك
فالجواب نعم قال في جامع الفصولين ولو قال لغيره ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك منه وله عليه
دين برئ اذ علق بشرط كان فتجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المتبايعين اذا اختلفا في الثمن
بحيث ادعى البائع ثمناً والمشتري أقل منه وبجزء من اقامة البينة هل يتحالفان **فالجواب** نعم يتحالفان
ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسائل المتبايعان حلف كلف الاخر فان حلف فسخ القاضى البيع بطلب أحدهما
وتراد وفيه الحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا أفاده في الخيرية قبيل كتاب الاقرار
والله تعالى أعلم **في خاتمة** نسأل الله تعالى حسنها اعلم ان الدعوى لا تنحلوا ما أن تقع في دين أو عين
فلو وقعت في عين فلا تنحلوا ما أن تكون عقاراً أو منقولاً والمنقول اماهالك أو قائم والمنقول القائم ان
أمكن احضاره مجلس الحكم فالقاضي لا يسمع الدعوى ولا الشهادة الا بعد احضاره المدعى بمجلس الحكم
ليشرايه المدعى والشهود لتقطع الشراكة بين المدعى وبين غيره وفي دعوى احضار المدعى بمجلس الحكم
لا بد أن يقول فواجب عليه احضاره مجلس الحكم لاقيم البينة عليه ان كان باحداً ولا بد من ذكر هذه
اللفظة في الدعوى لان ذلك لا بد لو كان مقراً لا يلزمه الا حضار والامر بالا حضار انما يصح لو ذكر اما
لو كان وديعة عنده لا يصح الامر باحضاره اذ الواجب فيها التحية لا نقلها فلوا ذكر ذواله الا حضار
يكون محققاً **في ادعى** عينا في يده وأراد احضاره بمجلس الحكم فأنكر المدعى عليه كونه في يده فبرهن
المدعى انه كان في يده المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل تقبل ويجبر المدعى عليه على احضاره به هذه
البينة أم لا كانت واقعة الفتوى وينبغي أن تقبل اذ ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من
يده فيبقى ولا يزول بالشك ومن النقلى ما لا يمكن احضاره عند القاضي كصبرة وقطيع غنم فالقاضي مخير
فيه حضر ذلك الموضع أو بعث خليفة انما أذن بالاستخلاف وهو نظير ما اذا وقع الدعوى في جبل ولا يسهه
باب مجلس القاضي فانه يخرج الى باب أو يامر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بحضرته **في ادعى**
مائة قفيز بر او كذلك من من فطن أو وقر من سفر رجل وقال فأمره باحضاره لا يبرهن عليه ولا يؤمر

مطالب طلبت ميراثها في
زوجها فزعم الورثة انه كان
حرمها فقالت انه أقر في
مرضه
مطالب ادعى ديناً فأجابته
بالأبرأ من كل دعوى
مطالب أنكر الوارث
الوصية فأنبتها المدعى فقال
الوارث انه رجع عنها

مطالب لا تصح دعوى الارث
ما لم يبين الجهة
مطالب ظهر في القسمه غبن
فاحش تفسخ

مطالب له عليه دين فقال
له ان كان لي عليك دين فقد
أبرأتك برئ
مطالب في اختسلاف
المتبايعين في الثمن

وقد على هذه الخاتمة المهمة

أحضاره إذا جبر لا يجزى فيماله حل ومؤنة ولكن يرسل إليه نائبه ليرى ثم يحكم هذه في القسام فلو كان
العين هالكاً وهذا في الحقيقة دعوى الدين فيشترط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر
الديون ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة هل يحتاج إلى ذكر الأثينة والد كورة (قيل) لا بد منه ومن بيان
السن وقيل لا يلزم ذلك ويكتفى ببيان القيمة اهـ ملخصاً من جامع الفصولين والله تعالى أعلم

﴿ كتاب الشهادة ﴾

سئلت هل تقبل شهادة أهل الحرب بعضهم على بعض فأجواب نعم تقبل إن اتفقت دارهم
وما حكمهم وإن اختلفت لا تقبل وهذا فيما إذا شهدوا بحق ودفع بينهم حال استيطانهم أما إذا هم دواباً مور
وقعت بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل إلا يقضي بين أهل الحرب فيما تدينونه أو تغاصبوه في دار الحرب
فلا فائدة في هذه الشهادة أفاده قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت ما معنى قول علماء الحنفية
تجوز الشهادة بالسمع في أصل الوقف فاجبت سئل قارئ الهداية عن معنى قولهم تجوز
الشهادة بالسمع في أصل الوقف ما صورة ذلك فأجاب صورته أن يشهدوا أن فلاناً وقف على الفقراء
أو على الغزاة أو على أولاده ولا يتعرضوا بأنه شرط في وقفه كذا وكذا فإن شهدوا على شرط الواقف أنه قال
للجهة الفلانية كذا وللجهة الفلانية كذا فلا تسمع الشهادة على شرط الواقف لأن الذي يشتهر أغما هو
أصل الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشرط فلا يشتهر فلا تجوز الشهادة على الشرط بالسمع اهـ
كلامه بحروقه وظاهر قوله فلا تسمع الشهادة على شرط الواقف أنه لا يبطل في الشرط فقط وتقبل في
الأصل وقد صرح عبد الحليم أفندي في حواشيه على الدرر بأنه يبطل فيهما حيث قال حتى لو شهدوا
بأصله وشرطه نرد شهادتهم في كليهما لأن بطلان بعض الشهادة يقتضي بطلان الكل كافي الجوهرية
اهـ فليحفظ والله تعالى أعلم سئلت هل تجوز شهادة الدائن لمدينه فأجواب نعم قال في نتيجة
الفتاوى وتجوز شهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس دينه كذا ذكره في وكالة الجامع ولو شهد
لمدينه بعد موته جاز لم تقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بمال المدين في حياته ويتعلق به بعد وفاته
قاضحان تقبل شهادة المدين لرب الدين قيمة اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى داراً أن ملكه
بالشراء وبرهن على مطلق الملك هل يقبل برهانه فأجواب أنه لا يقبل وهذا إذا ادعى الشراء من
معروف بأن يقول شريته من فلان ابن فلان الفلاني أمالوا دعاه من مجهول بأن قال شريته من محمد أو
من أحمد فبرهن على الملك المطلق بتقبل لأنه أكثر ما فيه أنه أقرب بالملك لبايعه وهو لم يجز لأنه أقرب لمجهول
وهو باطل وكأنه لم يذكر الشراء وهناك تقبل البيعة على الملك المطلق كذا هنا اهـ من جامع النصوصين
والله تعالى أعلم سئلت في جماعة شهدوا بجمعة مغلظة بعد أن أخروا شهادتهم خمسة أيام فأكثر
من غير عذر شرعي فهل لا تقبل شهادتهم والحالة هذه فأجواب كافي نتيجة الفتاوى إن شهادتهم
لا تقبل إن كانوا عاقلين بعيشهم عيش الأزواج اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل تجوز شهادة الوصي
على اليتيم جاز لرجل في ذمة موصيهم وهل يجوز له الدفع من مال اليتيم لأرباب الدين فاجبت نعم
يجوز له أن يشهد وأن يدفع من التركة لكن لا يقبل قوله في حق الورثة ويضمن المدفوع إذا كان غير
قضاء هكذا في فتاوى مراجع الدين قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن طلبت منه شهادة فكتفها
ماذا يلزمه فأجواب أنه يكون أغماً قال في الأشباه كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد
الطلب اهـ وقيل الزايح نعم إن الشاهد يأثم إذا علم أن القاضى يقبل شهادته وتعين عليه الأداء اهـ وفي
التنوير ويحب أداءه بالطلب أو في حق العبدان لم يجز بدله اهـ أي بدل الشاهد لأنهم افترض كناية
تعيين لو لم يكن إلا شاهدان لتحمل أو أداء اهـ رد المحتار والله تعالى أعلم سئلت مراراً عن الشاهد

مطلب في قبول شهادة
الحربي على مثله

مطلب في معنى قولهم تجوز
الشهادة بالسمع في أصل
الوقف

مطلب شهد بالسمع على
أصل الوقف وشرطه
بطلان في حق الكل
مطلب تجوز شهادة رب
الدين لمدينه

مطلب ادعى داراً بسبب
الشراء وبرهن على مطلق
الملك لا يقبل

مطلب إذا لم يبادر شاهد
الحسبة بطلب شهادته
مطلب في شهادة الوصي
على اليتيم

مطلب فيمن كتم شهادته بعد
طلبها منه

مطلب الشاهد الواحد
كالدوم

الواحد هل يكون حجة فيثبت به الحق **فاجبت** بان الشاهد الواحد كانه دم كافي بالخبرة وعبارتها
 شهادة الواحد كالدعم واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة اه **والله تعالى اعلم** **سئلت** مرارا
 عن قول في مجلس القاضى أثناء الخصومة ان شهده على فلان كان قوله مقبولا على او كان ما يدعيه حقا
 ثم حضر فلان وشهد عليه فكذبه ولم يقبل شهادته ولم يرض بها فهل يلزمه بقوله المذكور ما يشهد به زيد
 فالجواب لا يلزمه وقد رفع مثل هذا السؤال لسراج الدين دارى الهداية فاجاب ان كان زيد عدلا
 قبل قوله سواء رضى أم لا وان لم يكن عدلا فلا يقبل قوله عليه ولا اعتبار برضاه السابق لان فيه تعليق
 لزوم الحق بشهادته والا لزامات لا يصح تعليةها بالشرط اه وفيه كفاية والله تعالى اعلم **سئلت** في
 الشريك شركة ملك او شركة عمان اذا شهد الشريك بما ليس له فيه شركة هل تجوز شهادته فالجواب
 نعم تجوز وانما الممنوع شهادة الشريك الشريك المفاوض وكذا شريك العثمان والملك اذا كان المشهود به
 مشتركا وأما اذا لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقيده في المتون والشروح والحواشي أفاده في
 الخبرة والله تعالى اعلم **سئلت** هل لا يشترط في الشاهد أن يكون كاتبيا يحسن الكتابة فالجواب
 انه لا يشترط فيه ذلك وانما المدار على عدالته متى كان عدلا كان مقبول الشهادة والله تعالى اعلم
سئلت عن شهادة أعوانحكام السياسة وشايخ البلاد فالجواب قد صرح بعدم قبول
 شهادة الأعوان المذكورين المحقق الرملي في فتاويه الخيرية وكذلك شهادة مشايخ البلاد وجباة المحلات
 والعرفاء قال ولا شك انهم فاسقة مردودوا الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف
 وعزاه للبحر والفتح والله تعالى اعلم **سئلت** عن شاهدي البيع اذا سألهما القاضي عن الزمان والمكان
 فقالا لا ندرى ذلك هل تقبل شهادتهما اذا اذناهما واختلفا في كيف الحكم **فاجبت** عن الفصل الاول
 بما في جامع النصولين وهذا نصه سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فسألهما القاضي فقالا
 لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهم لم يكافأ حفظ ذلك اه وعن الفصل الثاني بما في البرازية ولو اختلفا
 في الزمان والمكان تقبل اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة
 هل تثبت بالخصومة بين اثنين فالجواب انها لا تثبت بذلك بل بالقتل والجرح والقذف ونحوها
 قال سميدي حسن الشربلالي في شرح الوهبانية ثم اغتاتت العداوة بنحو قذف وجرح وقتل ولي
 لا بمخاصمة اه ونقله العلاء في الدرر وأقره والله تعالى اعلم **سئلت** في الشاهد الذي لا يعرف
 قواعد الاسلام هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كافي بهجة الفتاوى والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن الشهادة اذا خالفت الدعوى زيادة لا يحتاج اليها هل تقبل فالجواب نعم تقبل وقد مثل له العلامة
 ابن نجيم في البحر بقوله مثاله لو شهدا على اقراره بمال فقالا أقر في يوم كذا والمدي لم يذكر اليوم أو شهدا
 ولم يثور خا والمدي أرتخ أو شهدا انه أقر في بلد كذا أو فدا طلق المدي المكان ولم يذكره أو ذكر المدي
 المكان ولم يذكره أو ذكر المدي مكانا أو شهدا مكانا غير أقر أو قال المدي أقر وهو راكب فرس أو لا يس
 عما منه أو قال أقر وهو راكب أو راكب حمار أو لا يس قلنسوة وأشياء ذلك فانه لا يمنع القبول لان
 هذه الاشياء لا يحتاج الى اتيانها فذكرها والسكوت عنها سواء وكذلك لو كان من مثل هذه التفاوت بين
 الشهادتين لا يضر اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الشهادة في الطلاق بالدعوى هل تقبل
 فالجواب نعم قال في البرازية والشهادة على الخلع بالدعوى الزوجية تقبل كالطلاق وعناق الامة
 ويسقط المور عن الزوج اه والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم في شهادة الشاهد الذي أركبه
 المدي لبعده المسافة هل تبطل فالجواب لا تبطل في الخبرة سئل فيما اذا طلبت الشهود للشهادة من
 مكان بعيد مسافة يومين واحتج الى الركوب فأدى المدي للشاهدين أجرة دابتهما هل تسقط شهادتهما
 بذلك أم لا فاجاب لا تسقط شهادتهما ما بذلك كما جزم به في الماتقط اه والله تعالى اعلم **سئلت** في

مطلب قال ان شهده على
 فلان قبلته ثم لم يقبله

مطلب تقبل شهادة شريك
 الملك والشريك عتائيا
 ليس له فيه شركة

مطلب لا يشترط في الشاهد
 أن يكون كاتبيا
 مطلب شهادة أعوان
 الحكام السياسة

مطلب فممن شهد بالبيع ولم
 يبين الزمان والمكان

مطلب تثبت العداوة
 بمجرد الخصومة

مطلب في شاهد لا يعرف
 قواعد الاسلام
 مطلب في شهادة خالفت
 الدعوى

مطلب تقبل الشهادة على
 الخلع والطلاق وعناق
 الامة بالدعوى
 مطلب لا تبطل الشهادة
 بركاب الشاهد لبعده المسافة

مطلب لا تقبل شهادة
 المتعصب

شهادة المتعصب هل تقبل فالجواب لا تقبل قال في البحر كل متعصب لا تقبل شهادته اه وفي معين
الحكام من موانع قبول الشهادة مانعه ومنه العصبية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان
او من قبيلة كذا او لوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم ففي الحديث ليس منا من دعا الى عصبية
او قاتل عصبية اه والله تعالى اعلم ❀ سئلت عن شاهدين بلكية دار قالوا لا نعرفها اذا مشينا اليها ولا
نعرف اسماء الحدود فهل تقبل شهادتهم ما اذا بينا ما بعد المشي اليها فالجواب ان القاضي يقبل
شهادتهما اذا عدل ولا يبعثهما مع المدعي والمدعى عليه وأمينين له فيقف الشهود على الحدود بحضور أمين
القاضي فاذا وقفوا عليها فقالا هذه حدود دار شهدنا بها هذا المدعي يرجعون الى القاضي ويشهد
الأمينان انهما وقفا وشهدا باسماء الحدود فيثبت يقضي بالدار وكذا القرية والحيات اه من جامع
الفصواين والله تعالى اعلم ❀ سئلت عن شهادة ذميين لدى بنسبه في دعواه على مسلم حقا لمورثه
عليه هل تقبل فالجواب نعم تقبل اذا كان المسلم مقرا بالحق منكر للنسب وأما لو كان منكر للحق
لا تقبل والمسألة في الفتاوى المهدية قال كالشهادة بالوكالة والله تعالى اعلم ❀ سئلت اذا شهد بعضون
الجنة من لم يكن اسمه مكتوبا في ذيلها هل تقبل شهادته فالجواب نعم كما أفتى به شيخ الاسلام على
أفندي رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم ❀ سئلت عن القاضي المعزول اذا شهد مع آخر بانه حكم
لزيد على عمرو حين كان قاضيا هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل وان شهد معه آخر لان شهادته
على فعل نفسه ولا شهادة الانسان على فعل نفسه ونقله الكفوى عن المبسوط والله تعالى اعلم ❀ سئلت
في بينة الرجوع عن الوصية هل تقدم على بينة أنه مات مقرا فالجواب نعم كافي بالحامدية قال في
التكملة وهذا اذا لم يقض بالبينة الاولى فان قضى به لا تقبل بينة الرجوع اه والله تعالى اعلم ❀ سئلت
فيم كان معروفا بالكذب هل تقبل شهادته فالجواب لا كما أفتى به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله
تعالى ونقل الكفوى عن قاضيان مانعه ولا تقبل شهادة من كان معروفا بالكذب اه والله تعالى
اعلم ❀ سئلت في مدم من الخمر هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كما أفتى به على أفندي ونقل
الكفوى عن المبسوط مانعه ولا تقبل شهادة مدم من الخمر اه والله تعالى اعلم ❀ سئلت في اقرار
المدعي ان شهوده فسقة أو انه استأجرهم هل يكون مبطلا لشهادتهم فالجواب نعم كافي جامع
الفتاوى والله تعالى اعلم ❀ سئلت فيمن اعتاد ترك الصلاة هل لا تقبل شهادته فالجواب لا تقبل
كما أفتى به على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوى عن البرازية مانعه وان ترك الصلاة متعمدا تبطل
عدالته ومعنى التعمد عدم استعظام التقويث كما ينعلمه العوام لا الاستخفاف بها فانه كفر اه والله تعالى
اعلم ❀ سئلت اذا شهد وارثان بدين على الميت بعد اقرارهما به فهل تقبل شهادتهما ويقضى به القاضي
عليهما ما وعلى سائر الورثة فالجواب نعم كافي نتيجة الفتاوى وفيها أيضا اذا شهد وارثان على الوصية
جازت شهادتهما على جميع الورثة اه والله تعالى اعلم ❀ سئلت عن شاهدين أحدهما شهيد على زيد
بالبيع والاخر شهيد عليه بالاقرار بالبيع هل تقبل هذه الشهادة فالجواب نعم تقبل لان لفظ
الانشاء والاختبار فيه واحد كافي جامع الفصواين من الفصل الحادي عشر والله تعالى اعلم ❀ سئلت
عن شاهد الحسبة بالطلاق الثلاث هل لا تقبل شهادته اذا أخرها فالجواب نعم ان كان يعلم ان الزوجين
بمشان عيش الا زواج بعد الطلاق وأخر بلا عذر قال في الوقائع ومجرد قول المدعى عليه والشهود ان
الطائفة كانت بمنزلة الزوج الى أن توفي لا يفيدهم الشاهد بالماشرة بعد الطلاق اه والله تعالى اعلم ❀
سئلت عن الشهادة بالسماع هل ينزع بها من يد المتصرف الخائز فالجواب لا ينزع بها من يده
قال في نتيجة الفتاوى أما المتصرف اذا كان تصرفه مستند السبب من أسباب الملك المنروعة فلا يحكم
عليه بشهادة السماع اه بالمعنى وقد عزم الى أبي السعود وفي مجمع الانهر مانعه الملك التمرعي لا ينزع

مطلب قال الشهود نعرف
الدار ولا نعرف اسماء
حدودها

مطلب في شهادة ذميين لدى
بالنسب في دعواه على مسلم
مطلب تقبل الشهادة
بعضون الجنة من لم يكن
في ذيلها
مطلب شهد القاضي
المعزول مع آخر بانه حكم
على فلان لا تقبل
مطلب تقدم بينة الرجوع
عن الوصية على بينة أنه
مات مقرا

مطلب لا تقبل شهادة
المعروف بالكذب
مطلب لا تقبل شهادة
مدم من الخمر
مطلب اقرار شهوده
فسقة أو انه استأجرهم
بطلت شهادتهم
مطلب لا تقبل شهادة من
اعتاد ترك الصلاة
مطلب وارثان شهدا بدين
على الميت بعد اقرارهما به
تقبل شهادتهما في حق
سائر الورثة

مطلب شاهد الحسبة اذا
أخر شهادته لا تقبل
مطلب شهادة السماع لا ينزع
بها من يد الخائز مستند السبب

عن يد المالك لا بالشهادة على تسجيل الوقف لا بالتسامع اه والمسألة في فتاوى شيخ الاسلام على أفندي
 رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** هل تسمع الدعوى والبيعة على خلاف المشهور والمتواتر
 فالجواب ما في نتيجة الفتاوى من زيادة المحيط وهذا اللفظ لا تسمع الدعوى ولا البيعة على خلاف
 المتواتر لانه تكذيب للثابت بالضرورة والضرورات مما لا يدخله الشك عندنا اه وفي النتيجة أيضا
 والمتواتر خبر جماعة لا يتصور ارتباطهم على الكذب بشرط أن يكونوا عاقلين عاقلين أخبروا به علم مستندا
 الى الحس وتبين أما كهم وعند الجمهور لا يشترط تبين أما كهم اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 فيمن أخذ رشوة على شهادته هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أفندي
 رحمه الله تعالى **سئلت** فيمن طلبت منه شهادة عند قاض جازل هل لا تجب عليه الشهادة عنده
 فالجواب نعم له أن يعتنع حتى يشهد عند قاض عدل اه بزيادة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن يجز
 بشهادته لنفسه هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل قال قاضيان ومن ألهم المصلحة من
 الشهادة أن يجز الشاهد بشهادته الى نفسه مغنما أو يدفع عن نفسه مغرما اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 في رجل طلبت منه الشهادة في حقوق العباد فامتنع ثم شهد هل لا تقبل شهادته فالجواب انما لا تقبل
 اذا أخرها بلا عذر ظاهر ثم اذاها كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قال للمقرن سمع اقراره
 لا تشهد على هل يسمعه أن يشهد عليه فالجواب ما في التكملة وهذا نصه اذا قال المقر لسماع اقراره
 لا تشهد على وسمعه أن يشهد عليه الا اذا قال له المقر له لا تشهد عليه بأقربه لا يسمعه أن يشهد فلو رجع
 المقر له وقال انما سمعتك لعذر وطالب منه الشهادة فقولان اه وعزاء للشياخ وفيها أيضا ولو لم يسمعه الشاهد
 الاداء فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى لا تقبل لتمكن الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحباب الاجرة
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن متنازعين في عين وهي في أيديهم الذمعي كل منهما انما له ارتاعن أهله
 وناربح أحدهما أسبق فهل تقبل بينته دون الاخرى فالجواب نعم يقضى بالأسبق تاريخا كافي
 جامع الفصولين وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز الشهادة على من يسمع صوته ولا يرى
 شخصها مع التعريف بها فالجواب لا تجوز هذه الشهادة ولا بد من رؤية شخصها مع التعريف بها
 قل في الماتقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان عنده انما افلانة لا يحل له أن يشهد عليها وان
 رأى شخصها وأقرت عنده فشهد اثنان انما افلانة حل له أن يشهد عليها اه ويصح التعريف ولو من
 زوجها وانما هو من لا يسمع شاهدته سواء كانت الشهادة لها أو عاينها كافي التفتيح **سئلت** فيمن يسمعه
 الحكم من الفصل الخامس فيما ينبغي للشهود أن يتنبهوا له ما نصه والذي ينبغي لمن صح دينه ووقفه الله
 تعالى أن يصرف كل من لا يعرف في الشهادة الى غيره عن معرفته مهما أمكن فان اضطره الى الشهادة
 عليه أمير أو كان لذلك وجه فليكن المعروف رجلا من يرضى دينه ما ويستخبر شهادته ما يسمعه ما
 فتكون كالشهادة على الشهادة أو يتقرر عنده من ترادف التعريف وقرينة الحال ما يأمّن التدليس
 معه كالأسماء تظهر بسؤال من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضرا قول الامر بحيث يأمن نواطأه معهم
 في ذلك التعريف فاذا تقرر له الكشف على هذا الوجه وشبهه فلا بأس أن يكتب في حكم التعريف
 وان لم يكن فيهم عدول لانه علم استقر عنده بالضرورة ولا بد له مع ذلك من التنبيه على انه عرف به على
 وجه كذا وكذا فيذكر المعروفين ان كانوا عدولا والوجه الذي تقرر ذلك به عنده وان كان التعريف
 على غير هذين الوجهين فهو باطل لانها شهادة على قول من لا يقبل وذلك ضلال بين وتدليس على
 حكم المسمين اه فليحفظ وليعلم به فانه حسن جدا **سئلت** في الجواهر عنده محمد لا ينبغي
 للفقهاء كتب الشهادة لانه عند الادعاء ينعضهم المدعي عليه فيضره اه من الدر المختار وكتب ابن
 عابدين قوله فيضره أي يضرم المدعي عليه بضعه للفقهاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد دين

مطلب لا تسمع مع الدعوى
 ولا البيعة على خلاف
 المتواتر

مطلب لا تقبل شهادة من
 ارتشى في شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة
 لدى قاض جازل هل لا تجب
 عليه اذا جرت المصلحة
 لنفسه منفعة لا تقبل
 شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة
 في حق ابيه فآخر ثم شهد
 لا تقبل

مطلب قال لزيد لا تشهد على
 وسمعه أن يشهد

مطلب يقضى بالأسبق تاريخا

مطلب في الشهادة على من
 يسمع صوته ولا يرى صورته

مطلب فيما ينبغي للشهود
 أن يتنبهوا له

قوله كافي البرازية وفي فتح
 المعين لو أخر الشهادة في
 حقوق العباد بعد طلب
 المدعي بلا عذر لا تقبل
 شهادته زيلعي اه بحروقه

مطالب شهدوان قاضي
كذا حكم في كذا وذكروا اسمه
المعروف به كفي
مطالب شهدوا بما وجب
الحرمة بدون دعوى تقبل
مطالب قول المدعي عليه
في حق الشهود صدقوا أو هم
عدول اقرار بالحق
مطالب لا يشترط تعديل
شاهد العلانية

مطالب يصح من الشاهد
بعد أداء شهادته أن يبين
المجمل ويقيد المطلق
مطالب تقبل البينة المربحة
بعد الحكم بالمرجوحة

مطالب قال الشهود دعاه
للا شاهد من أتشهده ان
على الآن فقال لا ندرى لا
تقبل
مطالب وارث أقر بدين ثم
شهد مع آخر تقبل
مطالب يشترط في دعوى
الارث الجمر

مطالب لا تقبل شهادة من
من أجر بيته عن بيع الجمر
مطالب مات الزوج فشهدوا
بجرحها لا تقبل

شهدان قاضي بلاء نفس طرابلس الغرب في التاريخ الثلاثين وهو محمد عبد الرؤف أقضى حكم بكذا فلان
على فلان وكان معروفا باسمه ولقبه معرفة ترفع عنه الاشتراك هل تقبل شهادتهم ما بدون بيان أبيه وجده
والحالة هذه فاجبت نعم تقبل شهادتهم والحالة هذه قل في الشقيج حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه
وحده كفي ونظامه فيه والمسألة في المجلة أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** هل تقبل البينة على ما وجب
الحرمة بين الزوجين كالطلاق ولو بدون الدعوى أو مع تناقض المدعي **فالجواب** نعم تقبل في مثل
ذلك كافي الوقائع وغيرها والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعي عليه إذا عدل الشهود الذين شهدوا
عليه بقوله صدقوا أو قوله هم عدول صدقة هل يكون اقرار بالحق المشهود به **فالجواب** نعم يكون
اقرار به قال في الدر المختار وأما قوله صدقوا أو هم عدول صدقة اعتراف بالحق فيقضي باقراره لا بالبينة
عند الجحد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاهد تعديل العلانية هل يشترط تركته **فالجواب**
لا يشترط قال في التكملة شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركته ظاهر اربعة مسائل القاضي عن الشهود
المطلوب تعديلهم في السر من يشق به من أمانته وأخبر به بعد انهم ولا بد من المغيرة بين شهود السر
والعلانية وانما لم يشترط عدالتهم لان الاحتياط اجابة للمدعي الى ما طالب اه وعزاه للامامة عبد البر
الشحنة في شرح الوهبانية قال ومثله في شرحها المصنفه او نظامه فيها والله تعالى أعلم **سئلت**
هل يصح من الشاهد بعد أداء شهادته وفارقه للمجلس أن يبين ما أجله أو يقيد ما أطلقه **فاجبت** نعم
نعم يصح منه ذلك والحالة هذه قال في التكملة لا بأس بأعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يترك
لفظة أشهد أو اسم المدعي أو المدعي عليه أو الإشارة الى أحد الخصمين وما يجري مجراه لان تعيين المجمل
وتقييد المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ما حكم حكم في
مسألة من المسائل التي نزع العلماء فيها على ترجيح احدى البيتين بالبينة المرجوحة وترك الرجحة فلم يحكم
بها هل تقبل بعد الحكم بها البينة الرجحة وينقض الحكم الاول **فالجواب** نعم قال الرملي بعد كلام
مانصه يدل بظاهره على انه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح احدى البيتين لو قضى بالمرجوحة تقبل
المرجحة ولو اتصل القضاء بالآخرى التي هي مرجوحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء بخلاف المساوية
فانما ما ترجحت الا بانصالح القضاء كما هو ظاهر ونظامه في التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** عن
رجل شهد شاهدان على اقراره بدين فقال لهما المشهود عليه أنشهد ان أنه على الآن فقال لا ندرى هل
تقبل شهادتهما **فالجواب** انهما لا تقبل كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث
أقر بالدين ثم شهد به مع آخر هل تقبل شهادته **فالجواب** نعم تقبل كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت**
سئلت في دعوى الارث هل يشترط في صحته الجمر **فالجواب** نعم هو شرط في صحة الدعوى وصحة
الشهادة قال في الدر المختار ولزم في صحة الشهادة الجمر بشهادة ارث بان يقول مات وترك ميراثا للمدعي الا
ان يشهد بملكه عند موته أو بده أو يد من يقوم مقامه كمتاجر ومستهير وغاصب ومودع فيقضي ذلك عن
الجمر لان الايدي عند الموت تنقلب يدها بواسطة الضمان فاذا ثبت الملك ثبت الجمر ضرورة ولا بد مع
الجمر المذكور من بيان سبب الورثة وبيان انه من أبيه وأمه أو لأحدهما ونحو ذلك وبقي شرط ثالث
وهو قول الشاهد لا وارث أو لا أعلم له وارثا غيره ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والافباطلة لعدم
معاناة السبب اه قال في التكملة والاصل فيه ان الجمر شرط صحة الدعوى لا كابتوهم من كلام الكثر
من انه شرط للقضاء بالبينة فقط لانه يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة
اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أجر بيته عن بيع الجمر هل تقبل شهادته **فالجواب** لا تقبل
قال في معين الحكم في بيان من لا تقبل شهادته مانصه ومنه عصر الجمر وبيعها واداره عن
بيعهها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات عن امرأة وورثة فشهد الشهود انه كان أقر

بحرمته حال صحته ولم يشهدوا بذلك حال حياته هل تقبل شهادتهم فالحق لا تقبل شهادتهم
 إذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل لأنهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل نقله في معين الحكماء عن شرح
 الزيادات والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على رجل ديناً بعد وفاته وباتركه وفاء لدينه فقضى
 القاضي بدينه ثم شهد المقضى له بالدين لورثة الميت بحق على رجل كان لا يهيمهم هل تجوز شهادته
 لهم والحالة هذه أجيبوا وتزوجوا **فاجبت** لا تجوز شهادته لهم والحالة هذه لأنه يجزى هذه الشهادة
 إلى نفسه مغنماً وهو أنه يتعلق حقه بهذا المال كافي معين الحكماء نقلاً عن المحيط والله تعالى أعلم
سئلت في شاهدين شهدا أن فلاناً ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثاً لفلان وفلان ولم يدرك
 الشاهدان الميت هل لا تقبل شهادتهما فالحق لا تقبل شهادتهما كافي البرازية قال لأنهما
 شهدا بذلك لم يعانينا سببه ولا رأينا في يد المدعى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاهدين شهدا أحدهما
 بالطلاق الرجعي والآخر بالبائن فما الحكم في ذلك **فاجبت** بما في معين الحكماء وهذا نصه شهد
 أحدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالبائن تقبل على الرجعي لأنهما اتفقا على أصل الطلاق وتفردا أحدهما
 بزيادة صفة وهي البينة فيصير ما اتفقا عليه ويبطل ما تفرده أحدهما اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن كيفية تركية العلانية فالحق ما في معين الحكماء وهذا نصه وأما تركية العلانية قال محمد
 ويسأل العلانية بعد التركية في السر وهو أن يحضر القاضي المتركى بعد ما زكى الشهود في السر ويركبه
 بين يدي القاضي ويشير إليهم فيقول هؤلاء عدول عندى ازالتللا لتباس واحترار عن التبديل والتزوير اه
 وفي من لا مسكين وفي العلانية لا بد أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضاء فسأل المتركى
 عن الشهود بمحضرة الشهود أهؤلاء عدول مقبولوا الشهادة اه وفي الخاتمة صورة تركية العلانية
 أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته اه والله تعالى أعلم
سئلت في رجل يملك حصّة شائعة في دار فباع بعضها من الزوجه بثمن معلوم وبعد انقضاء البيع
 وتسامه بالإيجاب والقبول المعتبرين شرعاً وتخاذ الثمن بذهن أو هبه له فقبضته منه ووقف البعض الآخر
 على نفسه مدة حياته ثم على زوجه المذكورة مدة حياتها ثم على المسجد النبوى على صاحبه أفضل الصلاة
 والسلام مائة ألف في ذلك الإمام الثاني فهل يصح كل من البيع والهبة وهل يلزم الوقف بمجرد القول ولا
 يضره الشيعون ولا يتوقف على حكم حاكم **فاجبت** نعم يصح كل من البيع والهبة قال في الهندية نقلاً
 عن المحيط وإن حط كل الثمن أو هبه أو أربأ عنه فإن كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل وإن كان لا يتحقق
 بأصل العقد (والجواب عن الفصل الثاني) أن الوقف عند الإمام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزم
 بمجرد القول ولا يضره الشيعون ولا يتوقف على حكم حاكم كافي الدرر والامعان والسراجية والله تعالى أعلم
سئلت فيمن شهد عند القاضي وثبت عدلته عنده وقضى بشهادته ثم شهد في حادثة أخرى هل
 يلزم تعدله مرة ثانية فالحق لا تقبل شهادته إذا كان العهد قريباً لا يشتغل بتعدله ثم وان كان
 بعيداً يشتغل به واختلوا في الحد الفاصل بينهم أو اخرج فيه قولان أحدهما أنه مقدّر بتمه أشهر والثاني
 أنه مغفوض لرأى القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قاض ارتاب في الشهود هل له أن يترقهم
 ويسألهم أين كان ومتى كان فالحق لا تقبل شهادته قال في البرازية فإن ارتاب القاضي في الشهود فترقهم
 وسألهم أين كان ومتى كان ولا يسعه غير ذلك وهذا الاحتياط اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 الشاهد من إذا مات أو غاب بعد أداء الشهادة ثم عدل عند القاضي هل له أن يحكم بشهادته ما حينئذ
 فالحق لا تقبل شهادته والشاهدان لو عدلا بعد ما ماتا فالقاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا
 ثم عدلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجوع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي هل يصح
 فالحق لا يصح قال في المتن لا يصح الرجوع عنها إلا عند قاض فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما عند

مطلب شهد صاحب الدين
 على الميت بحق الميت لا تقبل

مطلب شهد انه مات وترك
 الدار لفلان والحال انهما
 لم يدركا الميت لا تقبل
 مطلب شهد أحدهما
 بالرجعي والآخر بالبائن
 تقبل على الرجعي
 مطلب في كيفية تركية
 العلانية

مطلب باع ووهب الثمن
 ووقف الباقي على نفسه ثم
 زوجته

مطلب فيمن ثبتت عدلته
 عند قاض وقضى بشهادته
 ثم شهد في حادثة أخرى هل
 يلزم تعدله ثانية
 مطلب ارتاب في الشهود
 يفرق بينهم
 مطلب إذا عدل الشاهدان
 بعد الموت أو الغيبة هل
 يحكم بشهادتهما
 مطلب لا يصح رجوع
 الشاهد في غير مجلس القاضي

غيره لا يحلفان ولا يقبل برهانه عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في تاجرمات وله دفتر محفوظ كتب فيه بخطه ان فلان عليه كذا وان فلان عنده أمانة هي كذا هل يعمل بذلك **فالجواب** نعم يعمل به فيما عليه لا فيما له ففي التنقيح مانصه في ما يوجد في دفتر التجار في زماننا الزامات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك وقد أطال الكلام في ذلك الى ان قال فذلك فيما عليه أما فيما له على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى على آخره - عند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد دين لم يعرفا المتبايعين فاجبراهما بانفسهما هل يجوز لهما الاعتماد على اخبارهما بذلك **فالجواب** لا يجوز لهما الاعتماد على ذلك فلا بد ان يشهد عندهما عدلان بذلك كافي التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخره وكيل فلان أو وصيه فانكره هل يحلف **فالجواب** لا يحلف قال في البرازية ادعى عليه انك وكيل فلان فانكره وكيل فلان لا يحلف ادعى انك وصي فلان لميث فانكر لا يحلف اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن شهد من شهد له على ظالم فاحذمه هل يجوز **فالجواب** انه قد رفع مثل هذا السؤال لخير الدين الرملي وهذا اللفظ (سئل) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا خير باخذماله وشهد المشهود له اشاهد بمثله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كما تقبل شهادة بعض أهل القافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (فاجاب بمانصه) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة الآخر له أو لا اتفاق العلماء وعما به فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاهد هل يلزمه بيان اسم المشهود له وعاه **فالجواب** لا يلزمه ذلك كما أفتى به شيخ الاسلام على افندي قال الكفوى ثم لو كانت الشهادة على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع الى الخصمين والمشهود به ولو كانت على غائب أو ميت فسماء ونسبه الى أبيه فقط لا تقبل حتى ينسبه الى جده اه معزى الى جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** هل تقبل شهادة اليهود على النصراني وعكسه **فالجواب** نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علمائنا اه خبرية والله تعالى أعلم **سئلت** في شهادة الفقيه الذي يفتن الزوجين بالإيجاب والقبول عند التجاحد هل تقبل **فالجواب** نعم تقبل كما أفتى بذلك في الخبرية قال لان النكاح يتم بالاتفاقين الفقيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في بيعة انباع في الصحة هل تقدم على انباع في المرض **فالجواب** نعم كافي الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عن جماعة شهدوا انهم سمعوا ان العقار الفلاني وقف على كذا هل تقبل شهادتهم **فالجواب** نعم فاجبت بحكم في الخبرية جواباً عن مثل هذا السؤال وهذا نصه لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علماء ائمة الانبياء بشفادة على الوقف بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسمع ان يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب اني سمعت من الناس اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهدين رجعا عن شهادتهما بعد الحكم هل يضمنان ما أتلفاه بشهادتهما **فالجواب** نعم قال في الملتقى وضمننا ما أتلفناه اذا قبض المدعى مدعاه دينا كان أو عيناً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تحقق انه شهد زوراً ماذا يلزمه **فالجواب** انه يعزى بالتشهير قال في التنوير من ظهر ان شهادته زور بأن أقر على نفسه ولم يدع سهواً أو غلطاً كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبيعة لانه من باب النفي عزى بالتشهير وعليه الفتوى سراجية وزاد ضربه وحبس في البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسحب وجهه اذا رأى سياسة اه السحيم بضم السين وسكون الحاء المهماتين السوداء كافي الوافي قال الطهطاوي يقال سخم وجهه اذا سوده من السخام وهو سواد القدرور وقد جاء بالحاء المهملة من الاسحيم وهو الاسود وفي المعنى ولا يسخم وجهه بالحاء والحاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى غصباً وشهد اثنان بالاقرار به هل تقبل هذه الشهادة **فالجواب** نعم تقبل قال في الدر المختار كالأدعي غصباً

مطلب يحتاج في الشاهد
للإشارة الى ثلاثة مواضع
الى الخصمين والمشهود به
مطلب في قبول شهادة
اليهودى على النصراني
وعكسه

مطلب تقبل شهادة الفقيه
الذى لقن الزوجين
مطلب تقدم بيعة انباع في
الصحة

مطلب لا تقبل شهادة انهم
سمعوا ان العقار وقف
مطلب رجعا عن الشهادة
بعد الحكم لزمهما الضمان
مطلب في تعزير شاهد الزور

مطلب ادعى غصباً وشهدا
بالاقرار به قيات

مطلب مهم في تعارض
بين الموت والحياة

أو قتل فشهد أحدهما به والاخر بالاقرار به لم تقبل ولو شهد بالاقرار به قبلت اه قال ابن عابدين قوله ولو شهدا
بالاقرار مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين
في ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا تعارضت بينة الموت مع بينة الحياة فأيها مقدم فالجواب
ان بينة الموت مقدمة كما في كثير من الكتب وأما في التنقيح من الشهادات وهو قوله بينة ان زوج فلانة
قتل أو انه مات أولى من بينة انه حي الا اذا أخبر برحيته بتاريخ لاحق فعمله فيما اذا شهدت البيعتان عند
الزوجة لا عند القاضي يؤيده ما في معين الحكم وهو هذا لو أخبرها واحد بعوت الغائب وأخبرها اثنان
بحياته ان كان المخبر بالموت شهد انه عاين موته أو شهد جنازته وكان عدلا وسع المرأة أن تتزوج باخر بعد
انقضاء العدة هذا اذا لم يورخا أما اذا ورخا وتاريخ شاهدي الحياة بعد تاريخ شاهدي الموت فشهادة شاهدي
الحياة أولى اه **سئلت** وقد كنت في كتابهم ما مش التنقيح مانصه قوله بينة ان زوج فلانة الخ أقول هذا
الاستثناء مخالف لا طلاقهم ان بينة الموت أولى قال في الذخيرة البرهانية نقلا عن فتاوى الفضلي لو شهد
اثنان بموته أو قتله وشهد آخر ان انه حي فشهادة الموت أولى نعم في الخاتمة امرأة الغائب اذا أخبرها رجل
بموته ورجل لان بحياته فان شهد الاول انه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج هذا اذا لم
يورخا فان أرخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهدوا أنهم أولى اه **سئلت** الشخ معاوية في مفتي حاضرة
تونس حالا في جواب له عن سؤال رفع اليه من طرابلس الغرب حاصل ذلك السؤال تعارضت البيعتان
وبينة الحياة متأخرة التاريخ فأيها مقدم بعد نقله ما تقدم مانصه **سئلت** في هذا في الاخبار والديانة
والاحتياط لا في الشهادة والقضاء وكذا ما في تنقيح الحامدية من الاستثناء كما يشعر به تعبير التنقيح بأخبر
وتعبر الخاتمة بأخبرها وسعها فتعبرها مع بالبينة والشهادة تسامح منها أو ما في الشهادة والقضاء
فبينة الموت أولى مطاقا كما هو ظاهر اطلاقهم له ولتوجيه الجارى مطلقا عن قيد التاريخ وعدمه وتأخره
وتقدمه وهذا توفيق بين الاطلاق والتقييد وهو أولى وأحق من جعل الاطلاق اطلاقا في محل التقييد
والله تعالى أعلم اه ومن خطه نقلت وهو حسن جدا جزاه الله تعالى أحسن الجزل رفته في منتصف ذي
الحجة سنة ١٢٨٠ ألف ومائتين وثمانين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال الذي يشهد به على
فلان حق أو هو الحق فلما شهد عليه قال لا أقبل شهادته في الحكم في ذلك فالجواب ان الحكم في ذلك
ان القاضي يسأل عن الشاهدين فان عدلا قضى بشهادتهما وان لم يعدلا لا يقضى لان قوله الذي يشهد به
على فلان ليس اقرارا في الحال وإنما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الاقرار بالشرط
والاقرار لا يحتمل التعليق أفاده في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أنكر شهادته هل يخافه القاضي
فالجواب لا يخافه ولو قال المدعي عليه الشاهد كاذب وأراد تخليف المدعي ما يعلم انه كاذب لا يخافه نقله
التنقيح عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل شهد عليه جماعة بحق فقال اني صالحهم بحال
معين دفعته اليهم لان لا يشهدوا علي فخيرت واعي مالي الذي أخذوه مني وأقام على ذلك
بينه هل تقبل فتبطل شهادتهم فالجواب نعم كما في التنقيح قال لانه ادعى حقا له فيصح ولو قال لم أسلم اليهم
مال الصلح لم يقبل اه وعزاه للمعيط والله تعالى أعلم **سئلت** في السؤال **سئلت** عن من لم يعرف الفرض ولا الواجب
ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته فالجواب ان هذا السؤال رفع للامة الخانوتي
فأجاب عنه بقوله تعلم هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعا من قبول شهادته كما نقله في
البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه أفاده في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشهادة على
الجرح المجرد هل تقبل فالجواب انها تقبل قبل التعديل لا بعده قال في التنوير كالشهادة على جرح
مجرد بعد التعديل وقبله قبلت اه قال شارحه العلاءي في الشهادة بل الاخبار ولو من واحد على الجرح
المجرد كذا اعتمد المصنف تبع لما قرره صدر الشريعة وأقره من لا يخبره وأدخله تحت قوله لم يدفع

مطلب قال الذي يشهد به
على فلان حق وبعد الشهاد
عليه قال لا أقبل

مطلب لا يخلف من أنكر
شهادته

مطلب شهد عليه جماعة فقال
اني صالحهم بحال دفعته لهم
وبرهن قبل برهانه وتبطل
الشهادة

مطلب لا تقبل شهادة من
لم يعرف الفرض والواجب
والسنة

مطلب تقبل شهادة
الجرح المجرد قبل التعديل
لا بعده

مطلب أخفى الشهود حتى
يعرفوا قرار رجل

مطلب ادعاء ملكا مطلقا
والعقار في أيديهما يقضي
للاسبق تاريخا
مداد شاهد الزوج وآخر
زوجته

مطلب لا تقبل الشهادة على
على فعل نفسه

مطلب امتنع من أداء
الشهادة لجور الحاكم لا ياتم

مطلب تقبل شهادة الفاسق
إذا تاب إلا في مسائل

مطلب يقضي للاسبق
تاريخا

مطلب برهن انه ابن عم
لميت ونسبه الى فلان فبرهن
نقصه ان جد الميت فلان
آخر

مطلب في الشهادة بالاقول
أو الأكثر

مطلب شهد أحدهما ان
له عليه ألفا والآخر انه أقر
بألف

أسهل من الرفع اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت فبين له حق على آخر يقر له به سرا وينكره علانية
فأخفى رجلا في بيته وأتى بخصمه فإذا كره في حقه فأقر له به والرجلان يسمعان أقراره وهو لا يراهم فويل
إذا شهدوا عليه والحالة هذه تقبل شهادتهم فالجواب والله تعالى الموفق للصواب أن شهادتهم
تقبل عند علمائنا لأن العلم قد حصل وقيل لا يحل لأن فيه تدليسا وغرورا ولكن انما يجوز إذا كان الشهود
يرون وجهه ويعرفونه وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم أن يشهدوا أفاده في
معين الحكام والله تعالى أعلم ❦ سئلت في رجاءين ادعى كل منهما اعتقارا ملكا مطلقا وهو في أيديهما
وتاريخ أحدهما أسبق فلن البينة فالجواب انهم المن سبق تاريخا قال شيخنا العدوي في فصل دعوى
الملك المطلق مانصه وان أرتخا وأحدهما أسبق يقضي للاسبق عندهما اه وموضوع كلامه فيما إذا
كانت العين في أيديهما والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم في أخ وأخت ادعيا أرضا وشهد
زوجها مع رجل آخر هل تقبل شهادتهما في حق المدعين الأخ والأخت أم لا فالجواب ان شهادتهما
مردودة في حقهما معافان الشهادة متى ردت بغيرها يرد كلها أفاده لا تقروى فلا عن زبدة الفتاوى وأفاده
أيضا ان من مات وترك ابنا وبنتين فادعى الابن عينا بالارث والأختان لم تدعيا فشهد زوج إحدى البنتين
للأب على ذى اليد لا تقبل لأن هذه شهادة فيها شبهة لأن ما ثبت له ثبت لزوجة الشاهد اه والله تعالى أعلم
❦ سئلت في الشهادة على فعل النكس كشهادة البائع لمشتريه هل تقبل فالجواب ما في القنية
وهو هذا الوشهد البائع بالملك لمشتريه والعين في يد غيره فان قال هذا العين ملكه لأن بيعته أو قال كان ملكا
لي فبيعه منه لو كان المذعي ادعى الشراء منه لا تقبل شهادته لأنها شهادة على قول نفسه اه ونقله
الانقروى في فتاويه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الشاهد إذا امتنع من أداء الشهادة ليعكون
القاضي جائرا هل لا يكون آثما بذلك والحالة هذه فالجواب ما في الفتاوى الزينية كتمان الشهادة
كبيرة ولا يجوز أن يمتنع عنها بعد طلب صاحب الحق إلا في مسائل الأولى أن يكون عاجزا عن الذهاب
الى القاضي الثانية أن يكون هناك من يقوم الحق به إلا أن يكون أروجا وأسرع قبولا عند القاضي
الثالثة أن يكون الحاكم جائرا فلا يلزمه الذهاب اليه الرابعة أن يخبره عدلان بما يقطع ذلك الحق
الخامسة أن يكون ذلك القاضي يرى الحكم بخلاف معتقد الشاهد السادسة أن يعلم ان القاضي لا يقبله
السابعة أن لا يكون عدلا اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت في الفاسق إذا تاب هل تقبل شهادته
فالجواب ان كل فاسق تاب ورجع الى الله تعالى ثم شهد فان شهادته مقبولة إلا في مسائل الأولى
المخدود في قذف إذا تاب الثانية المعروف بالكذب إذا قال ثبت الثالثة شاهد الزور إذا كان عدلا ثم شهد
بزور ثم تاب لم تقبل شهادته أبدا كذا في المنظومة والمعتمد هو ان قبول كافي الثانية اه والله تعالى أعلم
❦ سئلت في متنازعين في عقار كل يدعيه ملكا مطلقا وهو في أيديهما وأقام كل بينة واحدة ما أسبق
تاريخا فهل تقدم بسبق التاريخ على الأخرى فالجواب نعم قال شيخنا العدوي في التبصرة مانصه
وان أرتخا يعني والعقار في أيديهما وأحدهما أسبق يقضي للاسبق وتماه فيهما والله تعالى أعلم ❦ سئلت
فبين أقام بينة انه ابن عم الميت ونسب الميت الى جده معين وبرهن خصمه ان جد الميت هو فلان غير من بينه
المدعى في الحكم فالجواب ان القاضي في هذه الحالة لا يقضي بشئ للتعارض ولو برهن الثاني بعد
القضاء بالبينة الأولى لا ياتفت الى الثانية كما في معين الحكام والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن شهود
شهدوا بأقول من المدعى أو بأكثر فكيف الحكم في شهادتهم فالجواب بانهم إذا شهدوا بأكثر كان
المدعى مكذبا لهم فنبطل شهادتهم وإذا شهدوا بأقل تقبل للاتفاق فيه والمسألة في الدرر من باب اختلاف
الشهادة والله تعالى أعلم ❦ سئلت في رجل ادعى ألفا وأتى بشاهدين شهد أحدهما على ان له عليه
ألف درهم والآخر انه أقر له بألف درهم هل تقبل شهادتهما فالجواب نعم تقبل شهادتهما في قول

أبي حنيفة وأبي يوسف أفاده قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى الشراء فبرهن على الملاك المطلق هل يقبل برهانه **جواب** به بأنه لا يقبل **ل** وهو هذا الذي ادعى الشراء من ماله لوم أما إذا ادعى من مجهول بان قال من محمد مثلاً وشهد بالباطق فيقبل برهانه كما نقله الكفوي عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** إذا عارضت بينة البيع والبت والبيع بانوفء فأيم **جواب** ما تقدم **فالجواب** ان بينة بيع الوفاء أولى كما أفنى به شيخ الاسلام **ل** ام على أقدمي والسألة في الحامية **جواب** فائدة **ج** بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مخلوط العقل أو مجنوناً وبينة ان الهبة كانت في الصحة أولى وبينة ان كراه أولى من بينة الطوع وبينة الغبن أولى من بينة كون القيمة مثلي الثمن وبينة التملك أولى من بينة العارية يقولون برهنا على زكاح امرأة لا يترجح أحدهما الا بسبق التاريخ أو بالبدأ أو باقراره أو بدخول أحدهما **ل** فان وجد أحدهما ثلاثة لا حجة له أو برهن الاخر على السبق فهو أولى الكل من الكفوي والله تعالى أعلم

كتاب الوكالة

سئلت فيمن دفع لآخر دراهم ليدفعها الى زيد وأمره أن يأخذ منه وصولاً فيها فادعى المأمور الدفع الى زيد وضيعه اع وورقة الوصول وأنكر زيد القبض من المأمور فهل يصدق المأمور في الدفع **جواب** به **ج** في الفتاوى السراجية جواباً عن مثل هذا السؤال وهذا نصه القول قول المأذون في انه دفع الى زيد مع عينه وان أنكر زيد القبض فالقول قوله مع عينه أيضاً فاصل الجواب ان المأذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد اذا أنكر الا بينة تقوم عليه واذا شرط على المأذون أن لا يدفع الا بشرط الاشهاد على زيد واحضار رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد القبض كان المأذون له ضماناً ولا ينفعه قوله أشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ مالم يحضر رجعة أو يقر زيد بالقبض اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل في بيع غرة أو في قبض دين فقبض الوكيل وتراخى عن البيع أو القبض حتى هلك الثمرة أو غاب المدين الذي عليه الدين فهل يضمن الوكيل بسبب تراخيه ما تلاف من الثمرة أو تأخر من الدين **فالجواب** انه رفع مثل هذا السؤال الى قارى الهداية فأجاب عنه بقوله لا ضمان على الوكيل في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالخصوصية اذا أقر على موكله بمحاسن القاضي هل يعتبر اقراره عليه فيؤاخذ به الموكل **فالجواب** نعم يعتبر اقراره فيؤاخذ به الموكل قال ابن مالك ولو أقر الوكيل بالخصوصية على موكله في محاسن الحكم اعتبرت برناه وفي النتيجة عن الوقاية وصح اقرار الوكيل بالخصوصية عند القاضي وعند غيره لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع لرجل لم يعرضه على الناس فهل ذلك الرجل بالبيع هل يضمن الوكيل **فالجواب** انه لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن وقال بعض المشايخ ان كان المدفوع اليه ثقة أميناً لا يضمن لان الدفع الى مثله مرضى عادة كذا في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى الوكالة هل يلزم بيان انها في الخصوصية الفلانية مع فلان أو في جميع خصوصياته أم هي عامة **فالجواب** نعم كما في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل قبض دين فقتل بعد موت موكله قبضته في حياته ودفعته له فصارت له الورثة في القبض وأنكر وادفعه لليت هل يقبل قوله بعينه **فالجواب** نعم وقد رفع مثل هذا السؤال للمحقق الرملي فأجاب عنه بقوله نعم يقبل قوله بعينه حيث صدقه الورثة في القبض وقد أطل في تحقيقه فراجع ان شئت في فتاويه الموسومة بالخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فادعى الوكيل انه قبضها في حياته وهالكه وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه حال حياته هل يصدق الوكيل **فالجواب** نعم قال في الخيرية نقلاً عن الولوالجية ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقتل الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت

مطالب دينه ببيع الوفاء
مقدمة على بينة البت
مطلب بينة كونه عاقلاً
أولى من بينة انه كان مجنوناً

مطالب دفع اليه دراهم
ليدفعها الى زيد وأمره أن
يأخذ منه وصولاً

مطالب وكل في بيع غرة أو
قبض دين وتراخى حتى
هلك الثمرة
مطالب بده برأقاره ووكيل
الخصوصية في محاسن القاضي

مطالب في الوكيل بالبيع
اذا دفع المبيع لمن يعرضه
على الناس فهل
مطلب يلزم في الوكالة بيان
انها في الخصوصية الفلانية
مع فلان أو بيان انها عامة
مطالب وكل في قبض دين
فقتل بعد موت موكله
قبضته في حياته ودفعته له
مطالب فيمن وكل بقبض
ودبعة

الورثة أو قال دفعته اليه صدق اه وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة أو عارية ينزل بموت موكله
فلو قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكلت وكيله
قبض ما يخصها من تركه مورثها بأجر معلوم فقل ذلك الوكيل وهي تنكر انصاها بشئ من ذلك وتأتي
من دفع الاجر فهل يصدق في دفعه ويلزمها أداء الاجر المسمى **فالجواب** نعم يصدق في دفعه لها ما يخصها
من التركة ويلزمها الاجر المسمى حيث كان العمل مع موكلها وان لم يكن كذلك لزمها أجر المثل غير متجاوز
به المسمى كما أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل من آخر ادعى عليه رجل بدين على موكله
فأجابه الوكيل بأن وكيله بالقبض والمطالبة دون الصرف وقضاء الدين أو أن وكيله في الدعوى له لا في
الدعوى عليه فقل يقبل قوله **فالجواب** نعم القول قوله في ذلك مع يمينه لان المال الذي في يد الوكيل
وديعة ولا يجب على المودع أن يقضى ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت التوكيل من رب المال
للدائن بقبض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيلا به ليلزمه دفعه كذا في فتاوى قارئ الهداية والله
تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى الوكالة من الدائن بقبض دينه فصدقه المديون هل يجبر المديون على
الدفع اليه **فالجواب** انه يجبر عليه في البرازية ادعى الوكالة من الدائن فان صدقه المديون فيه يجبر على
الدفع ولا يتمكن من استرداده بعده وان كذبه أو سكت لا يجبر وان دفعه لا يسترداه أيضا وعامة فيها والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى على آخر انه وكيل من زبني قبض دينه فأكره المديون عليه وكالة
فطلب المديون عين المديون عليه انه ما علم انه وكيل هل توجه عليه اليمين **فالجواب** نعم توجه عليه اليمين
فان نكل ألزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيء هكذا أفق قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت**
عن ادعى على آخر دينه الموكله فزعم المديون عليه انه أوفى ذلك الدين للموكل وان الوكيل له لم ذلك وطلب
يمينه على ذلك فهل يلزمه اليمين له انه ما علم ذلك **فالجواب** نعم في السراجية اذا ادعى المديون انه قبض
الموكل دينه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستحلف الوكيل انه ما علم ان الموكل قبض الدين اه
وفي معين الحكم لو وكله بقبض الدين وغاب فادعى المطالب ان الوكيل قد أوفى الطالب وأراد يمينه أمر بقضاء
الدين واتباع الطالب باليمين اه والله تعالى أعلم **سئلت** في التوكيل من أحد الخصم من غير
رضي الآخر اذا كان بقصد الاضرار هل يقبل **فالجواب** لا يقبل كما أفق به شيخ الاسلام على أفندي
وهو اختيار بعض المتأخرين قالوا اذا علم القاضي من الخصم التعنت من ابراء التوكيل يقبل التوكيل فهورا
وان علم من الموكل القصد لاضرار صاحبه بالحيل من الوكيل لا يقبل التوكيل الا برضى صاحبه واليه
مال الامام السرخسي والامام الاوزجندی وجهما الله تعالى نقله الكفوى عن لسان الحكماء واعلم ان
الخلافا بين الامام وصاحبيه في اشتراط رضى الخصم وعدمه مقيد بما اذا لم يكن الموكل حاضرا بمجلس
القضاء مع الوكيل أفاده أبو السعود في حواشي من لا مكبر والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل رجلا
بالخصومة بطلب خصمه ثم غاب الموكل فامتنع الوكيل هل يجبر حينئذ **فالجواب** نعم يجبر الوكيل لان
الوكالة صارت حقا للمدعى أفاده الكفوى نقلا عن القاعدة والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الوكيل
بالتقاضي أو بالخصومة في الدين القبض **فالجواب** ما في البرازية وهو هذا والفتوى على ان الوكيل
بالتقاضي أو بالخصومة في الدين لا يملك القبض اه وفي الخلاصة التوكيل بالخصومة توكيل بقبض
الدين عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يكون توكيلا بالقبض وقال الصدر الشهيد لا يقتضي بقول أصحابنا
في هذه المسألة والفتوى على قول زفر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في اقرار الوكيل بالخصومة على
موكله هل يصح **فالجواب** نعم يصح ان كان في مجلس القاضي والا فلا في البرازية من الثاني في
التوكيل بالخصومة مانصه اقراره على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعمم الثاني في قوله
الثاني بتفاده أينما كان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أراد السفر فوكل رجلا وكالة عامة على أن

مطلب وكلته في قبض
ما يخصها من تركه بأجر
معلوم الخ

مطلب قال أنا وكيل بالقبض
والمطالبة دون الصرف
وفاء الدين

مطلب ادعى انه وكيل
بقبض الدين فصدقه المدين
هل يجبر على الدفع
مطلب وكيل بقبض الدين
أنكر المديون عليه وكالة
يحتاج

مطلب ادعى المديون انه دفع
الدين الى موكل زبني مؤمر
بالدفع الى الوكيل
مطلب في التوكيل من غير
رضي الخصم

مطلب الوكيل بالخصومة
أو بالتقاضي هل يملك القبض

مطلب يصح اقرار الوكيل
بالخصومة في مجلس القاضي

مطلب أراد السفر فوكل
رجلا وكالة عامة

يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للافق بل أطلق له ثم مات الموكل في سفره فقام الورثة على الوكيل وطلبوا منه بيان ما أنفق وصرفه هل يقبل قول الوكيل في ذلك فالجواب نعم يقبل قوله إذا كان عدلا وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الانفاق أفاده الكفوي والله تعالى أعلم

سئلت في رجل أجور داره لا تحب بأجرة ملوثة وأمر المستأجر أن يبني في الدار على أن يحسب له ذلك من الأجرة فبنى المستأجر ثم وقع الاختلاف في مقداره ما صرفه فهل يكون القول قول رب الدار فالجواب نعم القول قوله لأنه ينكر الزيادة التي يدعيها المستأجر فأما إذا اجتمع أهل الصنعة على قول أحدهم أو لو أذهب من النفقة في مثل هذا البناء ما يقول أحدهما فالقول قوله لأنه أمكن معرفة ما وقع فيه التنازع من جهة غيرهما نفعه الكفوي عن الذخيرة والله تعالى أعلم

سئلت فيمن أمر غيره بالانفاق على عياله أو على بناء داره وليس بينهما ما خاطة ولم يذكر الرجوع فأنفق المأمور قال خمس الأئمة السرخسي يرجع على الأمر وقال خواهر زاده لا يرجع بغير شرط اهـ من قاضيهان في كتاب الزكاة وفيه من الاجارة ولو ان رجلا قال لغيره انفق في بناء داري ولم يقل على أن ترجع بذلك على اختلاف فيه قال الشيخ الامام خمس الأئمة السرخسي والصحيح انه يرجع اهـ والله تعالى أعلم

سئلت فيمن قال وكلت كل رجل في كذا فقبل منه التوكيل رجل وفعل ما وكل فيه هل يجوز فالجواب مافي فتاوى تارخي الهداية وهذا نصه توكيل المجهول لا يجوز فعلى هذا لا يجوز توكيل كل أحد إلا أن يقول وكلت فلانا وأذنته أن يوكل من شاء اهـ والله تعالى أعلم

سئلت في الوكيل بالثراء إذا اشترى نسيئة ثم مات فحق الدين بعونه هل يحل على الأمر فالجواب انه لا يحل على الأمر بعون الوكيل قال أبو السعود في فتح المعين وأعلم ان الوكيل بالثراء إذا اشترى نسيئة فحل بعونه لا يحل على الأمر كما في منية المفتي اهـ والله تعالى أعلم

سئلت عن رجل زعم انه وكيل من زيد فباع له واشترى ثم لما سمع زيد انكر انه وكيله فهل يلزم الوكيل فالجواب مافي السراجية ونصه اذا قال اشتريت لفلان وأجابه البائع بقوله بعثت من فلان ولم يظهر انه وكيل عنه فان أجاز ما فعل صح بشرائطه والابطال وان لم يقل اشتريت لفلان بل أضاف الثراء لنفسه ثم تبين انه ليس بوكيل عن فلان فالثراء لنفسه اهـ والله تعالى أعلم

سئلت في وقوع السؤال عن وكيل تحت يد مال الموكل وقد وجب على موكله دين فاستنع الوكيل من قضاء دين موكله منه هل يحسب الوكيل والحال هذه فالجواب قال تارخي الهداية انما يجبر الوكيل على دفع ما ثبت من الدين على موكله اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا به والا فلا يحسب وان صدقه فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر اهـ والله تعالى أعلم

سئلت عن وكيل البيع هل له قبض الثمن فاجبت نعم قال في التنوير - فوق عقد لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع واجارة واصلح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض عن الرجوع به عند استحقاقه وخصوصا في عيب بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اهـ وقد أفتى بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم

سئلت في غائب وكيل عام في الخصومة وفي جميع حقوقه مات قريبه وهو وارثه فقام وكيله المذكور يدعي ارثه فهل له ذلك فالجواب نعم لان هذه الوكالة تصرف عرفا الى القائم والحادث فان العرف بين الناس ان من أراد سفرا يوكل غيره بقبض دينه أو قبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعا حتى لا يضيع شيء من حقوقه وهذا نظير من وكل انسانا قبض غلاته كان وكيل لافى القائم والحادث اهـ ملخصا من التنقيح عن الذخيرة والله تعالى أعلم

سئلت عن الوكيل بالثراء اذا اشترى ولم يطمه الموكل الثمن هل يطالب به من مال نفسه فالجواب نعم قال أبو السعود وداعلم ان الوكيل بالثراء يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل كما في منية المفتي اهـ والله تعالى أعلم

سئلت في وقوع السؤال عن الوكيل بالثراء اذا دفع الثمن من ماله هل له الرجوع به على موكله فالجواب نعم والمسألة في الاشياء نقلها عن علي موكله

مطالب أمر المستأجر بالبناء على أن يحسب المصروف من الأجرة

مطالب أمر غيره بالانفاق على عياله أو بناء داره

مطالب لا يجوز توكيل المجهول
مطالب في الوكيل بالثراء اذا اشترى نسيئة

مطالب قال اشتريت لفلان وأجابه البائع بقوله بعثت
مطالب في وكيل تحتيده مال الموكله وقد وجب على موكله دين

مطالب لو وكيل البيع قبض الثمن

مطالب في غائب له وكيل عام في جميع حقوقه مات قريبه

مطالب وكيل الثراء يطالب بالثمن

مطالب وكيل بالثراء دفع الثمن من ماله هل له الرجوع على موكله

الخانية قال لا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه المباح فلا رجوع وتعامه في التنقيح والله تعالى أعلم
 سئلت عن الراهن اذا واكل المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل ثم عزله فهل لا يصح عزله
 فالجواب لا يصح عزله اذ هي وكالة لازمة لا تبطل بالعزل كما في التنوير والله تعالى أعلم سئلت
 في الوكيل بالشراء اذا اشترى بغير فاحش فهل لا ينفذ الشراء على الموكل فالجواب حيث لم يبيع له
 ما يشتره فاشتراه بغير لا ينفذ الشراء المتردد على الموكل وفي معنى المفتى لو اشترى بغير يسير نفذ
 وبالفاحش لا وينفذ على نفسه (قلت) وهذا اذا لم يبيع ما يشتره فان عين نفذ على الاصر كما في الهداية وفي
 العناية هو قول عامة المشايخ ولو سلمى له الثمن فاشترى بأكثر من الوكيل بشراء الاسير فانه يلزم الاصر
 المسمى اه من التنقيح والله تعالى أعلم سئلت عن وكل في شراء شيء معين فاشتراه لنفسه هل لا يصح
 ويكون الشراء لموكله فاجبت نعم قال في الخانية الوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الذي
 امر به حال غيبة الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج
 نفسه عنها عند حضور الموكل لا عند غيبته اه والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل برد المنصوب
 أو المستعار يجبر على فعل ما وكل فيه فالجواب نعم قال المحقق ابن نجيم في الفوائد الزينية لا جبر
 على التبرع فلا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه الا في مسائل الاولى اذا وكله في رد عين وغاب الثانية
 اذا وكله غاصب أو مستعير في دفع عين الى مالكه او غاب وجب عليه الدفع حيث وجدته الثالثة في بيع
 الرهن اذا غاب موكله وحل الاجل يجبر على البيع لقضاء دين المرتهن الرابعة الوكيل بالخصومة بطلب
 الخصم اذا غاب الموكل فانه يجبر على الخصومة وتفرع عليه ما في جامع الفصولين شهدا على وكالته في شيء
 والوكيل يجبر على قبول لو ادعاه الطالب لا المطلوب الخامسة الوصي اذا امتنع عن العمل بعد قبول الایضاء
 يجبره القاضي ولا يصح أن يعزل نفسه لان الميت اعتماد عليه فكان ملتزما حيث قبله الا وصى القاضي فله
 عزل نفسه بحضرة القاضي اه والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل بقبض الدين هل يملك الخصومة
 فالجواب نعم كل من وكل في شيء فانه يكون وكيلا في الخصومة فيه اتماما له فالوكيل بقبض الدين خصم
 تقبل البيعة عليه باستيفاء موكله أو برأئه الا في مسائل الاولى الوكيل بقبض العين لا يخاصم الثانية
 الوكيل بحفظ العين لا يخاصم الثالثة الوكيل بالملازمة لا يخاصم اه من الزينية والله تعالى أعلم
 سئلت فيمن وكل رجلا في حق من الحقوق ولم يشترط له أجر او هو ليس من يتعاطى التوكيل بالاجرة
 فهل لا يستحق اجرا فاجبت نعم انه لا يستحق اجرا والحالة هذه والمسألة في المجلة من مادة ١٤٦٧ ألف
 واربع مائة سبعة وستين والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل بالبيع اذا باع ونهى المشتري عن الدفع الى
 موكله فدفع هل يصح دفعه حتى لا يطالبه الوكيل بعد فالجواب نعم يصح دفعه وليس للوكيل المطالبة
 بالثمن بعد دفعه قال في الدر المنثور والمشتري من المباح الوكيل منع الثمن عن الموكل لانه اجنبي من المقدان
 دفعه اليه صح دفعه ولو منع من الوكيل استحسانا ولا يطالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة في الاخذ ثم الدفع
 اه ومثله في التنوير والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل المشرططة وكالته في عقد الرهن هل ينعزل
 بعوت الراهن أو المرتهن فالجواب لا ينعزل قال في الملتقى فان شرطت في عقد الرهن لا ينعزل بالعزل ولا
 بعوت الراهن ولا المرتهن اه والله تعالى أعلم سئلت في تاجر يبع بضاعة لتاجر آخر في بلدة أخرى
 ليبيعه او يرسل عنها اليه مع من يشاء من الواردين وكانت عادة التجار كذلك فباعها او أرسل عنها الى ربهما
 فزعم ربهما انه لم يصل اليه هل يكون القول قول الباعث المذكور فالجواب نعم يكون القول قوله
 بعينه اذ به مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم تبطل أمانته بالارسال مع من ذكر وتعام تحقيقه
 في الخيرية والله تعالى أعلم سئلت فيمن وكل رجلا في بيع عين قال لا لا تبعها الا بحضور فلان
 فباع بغير حضوره هل يجوز ذلك عليه فالجواب لا يجوز ذلك عليه قال في الخانية ولو وكله بالبيع

مطلب في الراهن اذا واكل
 المرتهن ببيع الرهن
 مطلب اشترى الوكيل
 بغير فاحش

مطلب وكيل بشراء معين
 فاشتراه لنفسه

مطلب الوكيل برد المنصوب
 أو المستعار يجبر

مطلب الوكيل في القبض
 وكيل في الخصومة

مطلب وكله ولم يشترط له
 اجرا ما الحكم
 مطلب للمشتري من الوكيل
 منع الثمن عن الموكل

مطلب اذا شرطت الوكالة
 في الرهن لا ينعزل الوكيل
 بالعزل ولا بعوت الراهن
 مطلب أرسل اليه بضاعة
 ليبيعه او يرسل عنها اليه

مطلب قال لا تبع الا بشهود

ونهاه عن البيع الا بشهود أو بالبيع بغير حضور الشهود وبغير محضر فلان اه
والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل آخر وكالة عامة تامة شاملة هل تصح **فالجواب** نعم تصح
وذلك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعتاق والهبة والصدقة على المفقوت به وملك التزويج ولو بمصاحفة
لعموم قول قاضي خان تناول البياعات والائتمنة فملك أن يزوجه امرأة بعد أخرى أفنى بذلك الحسير
الرعي وقال ان هذه المسألة وضع لها الشيخ زين الدين رسالة مستقلة هذه احاصها والله تعالى أعلم
سئلت في الوكيل بالبيع اذ ادعى عليه المبيع بعيب وكان الرديئة أو نكول هل له الرد على الموكل
والحالة هذه **فالجواب** نعم قال المحقق الزيلعي ولورد المشي نرى المبيع على الوكيل بالبيع بعيب بيينة
أو نكول رده على الا مراه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الوصي توكيل غيره فيما له أن يفعله
بنفسه في حق اليتيم **فالجواب** نعم الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يفعله بنفسه في أمور
اليتيم كافي الانقروى وأدب الاوصياء وأفنى به في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل له
خادم أرسله الى تاجر ليأتيه منه بأمعة معروفة فأتاهم اشتم طلبه التاجر بثمنها وهو يقول اني رسول من
فلان فاقم عايه لاهل فله يكون القول قول الرسول أجيبوا واذوجروا **فالجواب** نعم يقبل قول
الرسول بيمينه وحينئذ فلا يطالب بالثمن وقد أفنى بذلك في الحامدية قل منعهما المحقق ابن عابدين
وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر باضافة العقد الى نفسه بل أضافه الى المرسل أو قبض بدون عقد أصلا
على وجه الرسالة أما لو أضاف العقد الى نفسه ثم ادعى انه رسول فلا يصدق اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن وكله رجل بخصومة كل أحد فاحضر الوكيل رجلا وادعى عليه فأقر بوكائه فقال الوكيل للقاضي
دعني أقم البيينة على الوكالة ثم كون لي حجة على غيره فهل يجيبه القاضي لذلك **فالجواب** نعم يجيبه
لذلك ويقبل بيئته ويحكمه وكيلا مع المقر وغيره أفاده قاضي خان والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى
أرضاً بالوكالة من زيد ان ملك موكله وبرهن على ذلك فقال ذواليد انه ملكي وقد أقرتلي به موكلك ولم يكن
له بيينة على اقرار الموكل وطلب عين الموكل وهو غائب فهل للقاضي الحكم للموكل قبل اليمين **فالجواب**
نعم للقاضي أن يحكم به لو كاه فلو حضر الموكل وحلف أنه لم يقر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطعن الحكم
أفاده في جامع النصولين في أحكام الوكلاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكل رجلا بالاقرار هل
يصح ولا يكون اقراراً من الموكل قبل اقرار الوكيل **فالجواب** نعم قال الانقروى في فتاويه والتوكيل
بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكله
بالخصومة ويقول له خاصم عني فاذا رأيت حقوق مدته أو عار على فأقرت بالمدعى يصح اقراره على الموكل
كذا في البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكل رجلا لاثبات شيء من الاشياء فلما بلغ الغائب
ذلك ردة الوكالة ولم يعلم الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة هل يصح قبوله بعد ردة **فالجواب** نعم يصح ذلك كما
في الانقروى نقلاً عن الحاتمية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل آخر في القيام على
داره واجارتهما وقبض أجرهما وفي بيعها هل له أن يبيعها أو يرم منها شيئاً **فالجواب** ليس له ذلك وليس
هو وكيلا في خصومتهما ولو هدم منها رجل شيئاً كان وكيلا في خصومته لانه استهلك شيئاً في يديه وكذا
لو أجرها من رجل فجاء ذلك الرجل الاجارة كان خصماً فيها حتى يثبتها وكذا اذا سكنها أو جدد الاجار اه من
كافي الحاكم والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقوع السؤال **فالجواب** نعم قال لغيره أذنتك في بيع متاعي الفلاني هل يصبر
وكيلاً بذلك عند قبوله **فالجواب** قال في التكملة نقلاً عن البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب
والقبول فلا يجاب من الموكل أن يقول وكنت بكذا أو افعل كذا أو أذنتك أن تفعل كذا ونحوه الى أن
قال والقبول من الوكيل أن يقول قبالت وما يجري مجراه ثم قال **فان قلت** ما الفرق بين التوكيل
والارسال فان الاذن والامر توكيل كما علمت **فقلت** نعم الرسول أن يقول له أرسلتك أو كن رسولا عني في كذا

مطلب يملك الوكيل وكالة
عامة كل شيء الا الطلاق
والعتاق الخ

مطلب في رد المبيع على
الوكيل بالبيع
مطلب يملك الوصي توكيل
الغير
مطلب أرسل خادمه لتاجر
ليأتيه منه بأمعة الخ

مطلب فيمن وكل بخصومة
كل أحد

مطلب ادعى الوكيل ملكية
أرض لوكله وبرهن الخ

مطلب لوكله بالاقرار
لا يكون اقراراً

مطلب وكل غائباً فـ رد ولم
يعلم الموكل ثم قبل صح
مطلب وكله على القيام
بداره اجارته وقبض ليس
له تعبيرها

مطلب اذا قال له أذنتك في
بيع كذا كان وكيلاً

مطلب يصح تعليق الوكالة

مطلب الوكيل العام يصح

اقراره في مجلس القاضى

وغيره

مطلب وكاله في كل حق له صح

مطلب لا تسمع دعوى أصل

الوقف بعد ست وثلاثين

سنة

مطلب اذا كان الحكم

مستوفيا الشرائطه لا ينقض

مطلب وكيل باع وقبض

ثم مات مجهولا

مطلب في الوكيل بالابراء اذا

أضاف الابراء لنفسه

مطلب قال ان غبت عنك

سنة ففلان وكيل في طلاقك

مطلب وكل أخاه بنقل زوجته

مطلب في الوكيل اذا خالف

موكاه

مطلب قال اشترى أختي

تقيد بذلك السنة

اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الوكالة هل يصح تعليقها **فالجواب** نعم قال في التكملة ومنها
 أى ومن أحكام الوكالة صحة تعليقها إذا قال إذا حصل مالى فاقبضه أو إذا قدم فلان فتقاض أو إذا أثبت
 شيئا فأنيت وكيلى في قبضه أو إذا قدم الحاج فاقض ديونى صحت الوكالة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن قولهم الوكيل لا يعتبر اقراره الا فى مجلس القاضى هل هو على عمومه **فالجواب** ان قولهم ذلك
 خاص بوكيل الخصومة دون الوكيل العام فانه يعتبر اقراره على موكله مطلقا فى مجلس القاضى أو غيره كما
 صرح بذلك ابن نجيم فى رسالته فى الوكالة العامة ونقله فى التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فمى
 وكل رجل لا فى كل حق له أو فى خصوصته فى كل حق هو له هل يصح هذه الوكالة **فالجواب** نعم كانقله
 فى التكملة عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يحوز ويتصرف فى عقاره معلوم داخل يده
 بالارث من أوائله وهو فى حوزة مدة تزيد على خمسين سنة قام الآن رجل حاضر عالم بالتصرف مشاهد
 له ساكت بلا عذر شرعى يدعى أن بعض ذلك العقار وقف عليه من أحد أجداده فهل لا تسمع دعواه والحال
 ما ذكر وهل إذا حكم حاكم شرعى بطلان الوقف ينفذ حكمه ولا يجوز نقضه أجيب واتوجروا **فاجبت** به
 نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر مانع الفقهاء من سماع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة وقد نص فى المجلة
 من مادة ١٦٦١ ألف وستمائة واحد وستين على أن دعوى أصل الوقف لا تسمع بعد ست وثلاثين
 سنة **والجواب** عن الفصل الثانى بحكم الحاكم الشرعى إذا كان مستوفيا للمبطلات فيه شرعا ينفذ
 ولا يجوز نقضه كما أفنى بذلك المحقق الرملى وهو فى فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فى وكيل
 يبيع متاع مات بدينه وقبض منه مجهول الأهل يضمن الثمن حينئذ وهل يقبل قول ورثته انه دفعه لموكله
 حال حياته بلاينة **فالجواب** انه رافع مثل هذا السؤال لصاحب الخيرية فاجاب عنه بقوله نعم يضمن
 ولا يقبل قول ورثته انه دفعه فى حياته بلا برهان لانه عبونه عن تجهيل تقررى تركه الضمان فلا بد للخروج
 من عهدته من البيان اه والله تعالى أعلم **سئلت** فى وكيل بالابراء أضاف الابراء الى نفسه لا الى
 موكله هل لا يصح حينئذ **فالجواب** نعم لا يصح قال فى الاشباه الوكيل بالابراء إذا أبرأ ولم يرضه فله
 موكله لم يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمى أراد السفر فقالت له زوجته لا تسافر حتى تجعل
 مئى تأويلافنى أخاف انك لا ترجع الى فقال لها زوجه ان غبت عنك سنة ففلان وكيل فى طلاقك
 إذا أنت أبرأتينى من صداقك المؤخر ومن نفقة لعمدة فحجوزت غيبته السنة فأبرأته زوجه مما ذكر
 وطقها الوكيل المذكور على ذلك فهل يقع هذا الطلاق ولا يتخصص بالمجلس **فالجواب** نعم كافى
 الخيرية وعبارتهم يقع الطلاق المفوض الى الوكيل لانه وكيل محض فلا يقيده بالمجلس ولا يشوبه تعليق
 فى حكمه حكم التوكيل اه وفى الاشباه من كتاب الوكالة مانصه الوكالة لا تقصر على المجلس بخلاف
 التاميك اه والله تعالى أعلم **سئلت** فى رجل وكل أخاه فى نقل زوجته الى منزله فذمه أبوه فهل يلزمه
 التعزير والحالة هذه **فالجواب** مافى الخيرية وهذا نصه قد كثر فى كلام علمانا التوكيل بنقل الزوجة
 وجوازه سواء كان أخا أو أجنبيا أو يصير طالب الوكيل بالنقل كطالب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه
 ومنعه يصير آثما مرتكبا معصية لا حد فيها وإذا ارتكب مثل ذلك يعزر اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 فى الوكيل اذا خالف الموكل الى ما هو خير هل ينفذ على الموكل **فالجواب** مافى الخلاصة وهذا نصه
 الوكيل اذا خالف أمر الامر ان كان خيرا لا فى خير فى الجنس بان وكاله يبيع فرسه بألف درهم فباعه
 بألف ومائة ينفذ ولو وكاله يبيعه كذلك فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا اه والله تعالى أعلم
سئلت فى التوكيل بشراء الأختية هل يتقيد بشرائها فى السنة الحاضرة أيام النحر **فالجواب**
 نعم يتقيد بذلك قال قاضيان والتوكيل بشراء الأختية يتقيد بشرائها فى تلك السنة فى أيام النحر وكذا
 التوكيل بشراء الفعم يتقيد بأيام البرد فى تلك السنة وكذا التوكيل بشراء الجدة يتقيد بأيام الصيف فى تلك

السنة حتى لو اشترى ذلك في أيام التضحية من السنة الثانية والفهم والجهد في السنة الثانية لا يجوز اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكيل يقبض مال برهن على ركاته وحكمها فادعى المطلوب ان الطالب
مات قبل دعواه فلاحق للوكيل في القبض هل يكون هذا دفعا صحيحا **جواب** نعم يكون دفعا
صحيحا كما في جامع الفصولين من الفصل العاشر في التناقض وفيه ايضا من ذلك المبحث مانصه المذني
عليه جاء بالبراءة فقال المذني كنت صيا وقت البراءة فاقول له لانه أسند الى حالة معهوده منافية للضمان
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع اذا أخذ بالثمن كفيلا أو رهنا للاستيفاء فتوى أي
هالك ما على الكفيل من الثمن أو ضاع الرهن في يده هل يضمن الوكيل الثمن للموكل والتمعة للراهن
فالجواب انه لا يضمن لان الوكيل أصيل في الحقوق ويقبض الثمن منها والوكفالة ترتب بعوالاتهم ان
وثيقة بجانب الاستيفاء فمالكها الوكيل بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أتاه في قبض
الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض اصالته ولهذا لا يملك الموكل بحره عن قبض الثمن
كافي الهداية ولو وهب الوكيل الثمن من المشتري أو أراه أو حط منه أي بعض الثمن جاز عند
الطرفين ويضمن الوكيل الثمن كله في الحال وعند أبي يوسف لا يجوز اه من شرح مجمع الانهر والله
تعالى أعلم **سئلت** في الوكيل بالبيع اذا باع نسبة فقال الموكل انما أمرتك بالنقد وقل الوكيل
بل أطاعت ولم تقبل بالنقد فهل يكون القول للموكل **جواب** نعم يكون القول له بيمينه لان الامر
مستفاد من جهة وفي المضاربة يصدق المضارب لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق فيعتبر قوله
مع الميم اه من الفتاوى العطاءية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل له خصومة مع آخر فوكل
فيها وكيلا هل لاحدهما أن ينفرد بالخصومة أم لا **جواب** نعم لاحدهما ذلك قال في معين الحكام
لو وكل وكيلا بالخصومة فلا حد لها الا نفرد بالخصومة وليس له أن يقبض وقال زفر لا ينفرد أحدهما
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر يعطى بيع بضائع الناس بأمرهم اياه فباعها بثمن معلوم
وعجل الثمن من ماله لا رباها على أن يأخذ أثمانه لنفسه اذا قبضها فافس المشتري فهل للبائع المذكور
استرداد ما دفعه من ماله لا ربا البضائع **جواب** نعم له أن يرد ما دفعه لهم كما في حواشي المحقق أبي
السعود على من لا مسكين من باب الوكالة بالبيع والتمراء والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع
هل يملك البيع الى أجل مطلق **جواب** ان يبيعه الى أجل مخصوص عنده أي حنيئة بما اذا كان
للتجارة فان كان للحاجة فلا يجوز كالمرة اذا دفعت غزلا الى رجل ليبيعه لها فهو على البيع بالنقد وبه
يفتي ومقيد ايضا بما يبيع الناس فان طول المدة فلا يجوز اه من حواشي أبي السعود والله
تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مال الموكل في صالح نفسه ثم قضى الدين
بمال نفسه هل يكون متبرعا **جواب** نعم يكون متبرعا في قضاء دين الموكل كما في أبي السعود عن
الحائبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قدم بلدة فاستأجر فيها دارا ونحوها ثم علم انها دار تركها له
أبوه فادعاه هل تقبل دعواه والحالة هذه **جواب** نعم كما في حواشي المحقق الرمي على جامع الفصولين
نقل عن البصر عن العيون ونصه وفي العيون قدم بلدة واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاه قائلا بانه دار أبيه
مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا يقبل والقبول أصح اه قال الرمي قوله واشترى
يدل على انه لو قاسم فهو كذلك وهي واقعة الفتوى قاسم عنه كرمائم اطاع على أن الجميع لو الله غرسه
بيده مات وتركها ميراثا ولم يعلم بذلك وقت القسمة قال والظاهر ان قوله قدم بلدة ليس بقيد بل لانه غالبا
محل الخفاء واذا كان مقيدا لا يخفى غالب يؤيده ما قدمه من قوله شراء أبي في صغري تأمل اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالشراء اذا اشترى ثمن مؤجل هل يتأجل في حق الموكل أيضا
جواب نعم يتأجل في حقه أيضا قال أبو السعود فان اشتراه ثمن مؤجل يتأجل في حق الموكل

مطلب دفع المطلوب الوكيل
بان موكل مات
مطلب المدعي عليه جاء
بالبراءة فقال المدعي كنت
اذ ذلك صيا
مطلب في وكيل أخذ بالثمن
كفيلا الخ

مطلب لو وهب الوكيل
الثمن من المشتري أو أراه
مطلب اذا باع وكيل البيع
نسبة

مطلب لاحد الوكيلاين
بالخصومة أن ينفرد بها

مطلب باع الوكيل وعجل
الثمن من ماله

مطلب هل يملك وكيل
البيع أن يبيع الى أجل

مطلب وكيل قضاء الدين
صرف مال الموكل ثم قضى
الدين من مال نفسه
مطلب قدم بلدة واستأجر
دارا ثم ادعاه

مطلب الوكيل بالشراء اذا
اشترى ثمن مؤجل تأجل
على الموكل أيضا

يضاح خلاف ما إذا اشتراه بقدتم أجله المانع كان للوكيل أن يطالبه به مالا أه والله تعالى أعلم في مسألة
في جامع الفصولين الإقرار بالهبة إقرار بهبة صحيحة لا صالحة الصحة فيكون إقرار بهبة وقبض لأن قبض
الهبة بمنزلة القبول والإقرار بالمقدار إقرار بركني المقدور الصحيح أنه ليس إقرار بهبة صحيحة أه ذكره في
الفصل العاشر في التناقض **سئل** عن رجل له أولاد اشترى أحدهم في حياته عقارا بماله وأقر
أبوه بانه من خالص ماله وأنه لا حق له فيه ثم مات الأب فقام بعض أولاده على أخيههم بأن العقار لا بينهم
لأن أخاهم كان حال حياته والده تحته وليس له مال يخصه وأراد إدخاله في جملته الزكاة فهل لا تسمع
دعواه بعد إقرار أبيهم المذکور فالحق **أجاب** نعم لا تسمع دعواه ثم بعد إقرار أبيهم المذکور وبراءته
لابنه في العقار المزبور فإن أباهم لو كان حيا لا تسمع دعواه فهوهم كذلك لقيامهم مقامه قال في التنقيح
لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامهم مقامه أه والله تعالى أعلم **سئل**
عن ورثة تقاضوا تركته مورثهم بعد أن اعترفوا بانه أوصى بثلاث ماله في وجوه الخير ثم قام بعضهم يدعى
غيره فاحشاش في القسمة وقد كانوا أقرروا باستيفاء جميع حقوقهم وينكر الوصية المذكورة فهل لا تسمع
دعوى هذا القائم بعد الإقرار بالاستيفاء ولا يعتبر إنكاره للوصية بعد إقراره بها **فاجبت** نعم
لا تسمع دعوى هذا القائم بعد إقراره باستيفاء جميع حقه قال في النظم بركة وإذا أقر بالاستيفاء لا تصح
دعوى الغير بعده مطلقا ولا يعتبر إنكاره للوصية بعد إقراره فانه مؤاخذ بقتضى إقراره ففي الخبرية
ونيرها المرء مؤاخذ بإقراره والله تعالى أعلم

مطلب هل يكون
بالهبة إقرار بهبة صحيحة أم لا
مطلب رجل له أولاد اشترى
أحدهم عقارا بماله وأقر
أبوه بانه له

مطلب اعترف الورثة بالوصية
وقد عوانم قام بعضهم يدعى
الغير الفاحش

كتاب الإقرار

سئل عن اثنين تقارروا تصادفانهم البناء ثم مات أحدهم فهل يرثه الآخر **فالجواب**
أن هذا السؤال قد رفع لقارئ الهداية فأجاب عنه بما نصه هذا يصح في حق إرث كل منهما من الآخر
لا في ثبوت نسب كل منهما من الجد ولا يدان بين في الإقرار أن ابن عم شقيق أولاد فان ثبت ذلك
بالبينه صح في ثبوت النسب أيضا أه والله تعالى أعلم **سئل** في المذعى عليه إذا طاب من
المذعى الصلح عن المال المذعى هل يكون إقرارا **فاجبت** نعم يكون إقرارا بخلاف طاب الصلح عن
الدعوى فإنه لا يكون إقرارا كما أفتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي
عن البزازية والذخيرة ما نصه طاب الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون إقرارا وطاب الصلح والبراءة عن
المال يكون إقرارا أه والله تعالى أعلم **سئل** فيمن ادعى على ورثة أن مورثهم أوصى له بثلاث ماله
فأقر واحد منهم وأبى الآخر الباقيون فكيف الحكم **فالجواب** أنه يؤخذ من المقتضى ما نصه قال في
جامع الفصولين أحد الورثة أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا ترك الثلاثة بنين وثلاثة آلاف فأخذ
كل ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلاث ماله وصدة أحدهم فالقياس أن يأخذ منه ثلاثة أخماس
ما في يده وهو قول زفر في الاستحسان ثلث ما في يده وهو قول علماء نازحهم الله تعالى أه والله تعالى
أعلم **سئل** عن قال في حال صحته وطوعه أن جميع ما في منزله لزوجتي فلانة ثم مات المقر عن ورثة
خاصمو الزوجية فيما احتوى عليه المنزل هل يصح إقراره فتخص زوجته بجميع ما في المنزل يوم الإقرار
فالجواب نعم تختص بذلك في القضاء عملا بإقراره ونقل الكفوي عن المحيط ما نصه سئل الفقيه أبو
التمام عن رجل أقر في صحته أن جميع ما هو داخل في منزله فهو لامرأته سوى ما عليه من الديار ثم مات
المقر وله ابن فادعى الابن أن ذلك لا يثبت عليه قال في المسألة فتوى وحكم أما الفتوى فكل شيء علمت الزوجية أن
صار لها بمالك الزوج أياها يبيع صح أو هبة أو مهر فهي في سعة من منعها وما لم يكن لها فيه ملك لا
يصير لها ملكا هذا إقرار فيما بينه وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت وأما الحكم فالشهود

مطلب تصادفانهم ما
ابنائهم

مطلب طاب الصلح عن المال
إقرار

مطلب أقر بعض الورثة
بالوصية وأنكر الباقيون

مطلب قال جميع ما في منزلي
لزوجتي

اذا شهدوا على ذلك الاقرار عند القاضي يقضى له بما في الدار يوم الاقرار اهـ وهذا بخلاف قوله جميع
 ما أمركه فهو اقرار فانه شبهة لا تجوز بدون القبض كافي المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر
 ان عليه اقرار بن فلان الفلاني كذا فجاء رجل يزعم انه هو المسمى بذلك الاسم وطالب منه ما كان أقر له به
 فقال المقر ما أردت هذا بل أردت آخر يسمى بهذا الاسم فهل يصدق ولا يقضى عليه **فالجواب** قال
 أبو السعدي في فتح المعين من حيث الشهادة على الشبهة ما نصه ولو أقر أن عليه اقرار بن فلان الفلاني
 كذا فجاء رجل بهذا الاسم واتعاه وقال أردت به رجلا آخر يسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال
 اهـ نقله عن البحر عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بحق معين هل يؤخذ باقراره
 وهل اذا قال كنت كاذبا في اقرارى وطالب عين المقر له انه ما كان كاذبا يجاب لذلك **فاجبت** بما في
 الخبرية من أوائل الاقرار وهذا نصه نعم يؤخذ بالمقر باقراره باجماع علماء المسلمين ونص علماء الحنفية
 أقرتم قال كنت كاذبا فيما أقررت به يحذف المقر له انه ما كان كاذبا فيما أقر ولا ميطالا وهذا قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وهو استحسن وأما أبو حنيفة ومحمد بن وهب ما لا يوافقون في ذلك لا يحذف المقر له بل يعمد
 الاقرار يلزم المقر بغيره من غير معين على المقر له ويجب حتى يوفي ما أقر به اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
 فيمن أقر بعين في يد غيره لا يخرج ثم وصلت اليه هل يؤمر بتسليمها لا تخفى المقر له **فالجواب**
 نعم كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بحق فكذب المقر له فهل يبطل اقراره **فالجواب**
 نعم قال في الأشباه ما المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالخيرية والنسب وولا العتاقة كما
 في شرح المجموع مع الاشارة الى التحصيل النقض ويزاد الوقف فان المقر له اذا ردته ثم صدقه صح كافي الاشارة
 والطلاق والنسب والرق كافي البرازية اهـ بحروفيه وفيه تكرار النسب كما لا يخفى والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن الاقرار هل يجامع لينة **فاجبت** بما في الاشباه والاقرار لا يجامع لينة لانها
 لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق الميراث
 من المشترى كذا في وكالة الخانية اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر لزوجه حال
 صحته بدين معلوم ومات فهل يؤخذ باقراره **فالجواب** نعم كافي الحامدية من أوائل الاقرار
 والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عن أقر لاخته بمقدار وان اسمه في الخجة عارية هل يؤخذ باقراره
فاجبت بما في المسألة في التنقيح من الاقرار والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بدين ثم ادعى
 ان بعضه ربا وبرهن عليه هل يقبل برهانه **فالجواب** نعم يقبل برهانه كافي النتيجة نقله عن دفع الغدار
 والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث أقر بان استحقاقه في تركه أبيه مثلا كذا لا غير والحال ان
 استحقاقه شرعا أكثر من ذلك فهل يصح اقراره ويؤخذ به **فالجواب** قال في الخبرية الاقرار اذا كان
 محال شرعا باطلا ومنه الاقرار بسهام زائدة لو ارث على حقه من الفريضة الشرعية كما أفتى به الشيخ
 زين بن نجيم وهو في الاقرار من فن الفوائد من الاشياء اهـ مثلا لو مات عن ابن وبنت فأقر الابن ان الميراث
 بينهما نصيبين بالسوية فالأقرار باطل كافي الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر على طريق
 التلجئة هل يصح اقراره **فالجواب** لا يصح اقراره ولا يؤخذ به قال في التنقيح نقله عن حوائى الخبر
 الرملى على البحر ما نصه ثم كذا لا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول لا تخواني أقر
 لك في العارية بحال وتواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل
 وتلجئة وادعى الآخر انه جد فالقول المذموم على الآخر البينة قال في البرازية قال لي عليه كذا
 فقال صدقت يلزمه اذا لم يقبله على وجهه الاسهتراء والقول المنكر الاسهتراء بعينه والظاهر انه على
 وزن الاشياء فالأقرار باطل قيل عليه بنى صحة الاقرار والحالة هذه لم يرد في اقراره بالارث اذ يتصور ان تكون التركة
 بينهم مانعة بالوصية الاجازة أو غيرهما مع وجود التملك كما هو ظاهر اهـ حوى

مطلب أقر فلان بن فلان
 فجاء رجل وادعى انه المسمى
 بذلك

مطلب يؤخذ بالمقر باقراره
 مطلب أقرتم قال كنت كاذبا

مطلب أقر بدين في يد غيره
 زيد ثم وصلت له يؤمر بتسليمها
 له

مطلب في بطلان الاقرار
 بتكذيب المقر له
 مطلب الاقرار لا يجامع
 اللينة الا في أربع
 مطلب أقر لزوجه حال
 صحته بدين يؤخذ به
 مطلب أقر لاخته بمقدار وان
 اسمه في الخجة عارية
 مطلب أقر بدين ثم ادعى ان
 بعضه ربا
 مطلب أقر وارث بان
 استحقاقه في تركه أبيه كذا
 وهو أكثر
 مطلب أقر على طريق
 التلجئة لا يصح

مطلب أقرب داره بعد ان
آجرها صم في حق نفسه

مطلب أقرب الشركة مع زيد
كان اقرارا بالنصف

مطلب أقرب زيدا لارث
اقتصر عليه

مطلب أقرب اخ له عمه أو خالة

مطلب الابرأه عام مانع
من سماع الدعوى

مطلب هل يصح الابرأه
بدون قبول

مطلب فيمن أقرب بعد الابرأه

مطلب اقراره ليس وارثا
ثم ادعى انه وارث

مطلب اقرب بالطلاق بناء على
فتوى مفت

مطلب اقرار المريض لا يجزئ
باعتباره جميع المال

مطلب أقرب دارها وقف
ثم اشتراها

مطلب فيمن مات عن ثلاثة
أبداخ

نفى العلم لانه على فعل الغير اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرب داره المستأجرة لرجل هل
يقضى به الله ويخرج منها المستأجر ❀ فاجبت ❀ بان هذه المسألة في رد المختار من الاجارة عن الولو الجية
بهذا اللفظ أقرب داره لرجل به ❀ ما آجرها صم في حق نفسه لافي حق المستأجر فاذا مضت المدة يقضى للمقر
له اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقربان هذا الشيء مشترك بيني وبين زيد أو شركة فهل يكون
مقراله بالنصف ❀ فالجواب نعم يكون مقراله بالنصف ومطابق الشركة يحسم على النصف عنه ❀ أي
يوسف وعند محمد ما ينضمه المقر ولو قال في الثلثين موصولا صدق ❀ وكذا قوله بيني وبينه أولى وله كما أفاده
المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم ❀ سئلت في ارث المقر له حيث لا وارث للمقر غيره
هل يقتصر عليه أو ينتقل الى فرعه وأصله ❀ فاجبت ❀ بانه يكون مقتصر عليه فلا ينتقل الى أصله
ولا الى فرعه لانه بمنزلة الوصية كافي حواشي الدرر لابن عابدين والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن أقرب
بأخ له عمه أو خالة فهل يرث حينئذ ❀ فالجواب لا يرث والارث للعمه أو الخالة لان نسبته لم يثبت فلا
يراسم الوارث المعروف كما نقله ابن عابدين عن الدرر والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن وقع منه ابراء عام
لشخص معين هل تسمع دعواه بعد ذلك الشخص المعين بحق سابق على ابراء ❀ فالجواب
لا تسمع دعواه عليه بشئ سابق على تاريخ ابراء كما نص عليه كثير من علماءنا وللحقيق الشريعة في رسالة
سماعها تنقيح الاحكام في الاقرار بالخاص والعام ❀ أجاب فيها بان ابراء العامة بين الوارثين مانعة
من دعوى شئ سابق عليه عينا أو ديناً بغير ارث أو غيره وأطال فيها على ما ينبغي ونقل جملة منها عن ابن عابدين
في حواشيه على الدرر في تنقيحها للعام مبدية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أبرأه بزم من جميع
حقوقه ❀ فكتب المبرأ هل يصح الابرأه بدون قبول ❀ فالجواب نعم يصح ولا يحتاج الى القبول كافي
حواشي المحوى على الاشياء والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أبرأه عام ما ثم أقرب بعد الابرأه المال
المبرأ منه هل يعود به ❀ سقطه ❀ فالجواب انه لا يعود كما نقله الكفوى عن جامع الفصولين اه وفي
فتاوى الامام الغزالي رحمه الله تعالى من أواخر كتاب الدعوى اذا أقرب بالدين بعد الابرأه منه لم يلزمه كأي
الفوائد الزينية نقلها عن التتارخانية ❀ ثم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الابرأه العام وانه أقرب به يلزمه
اه بحروفه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرب بانه ليس وارثاً لانه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة
الارث هل تقبل دعواه ولا يضره التناقض ❀ فالجواب تقبل دعواه الارث ولا يضره التناقض
اذا التناقض في النسب عفو كافي للدر المختار من دعوى النسب ومثله في فتاوى على أفندي والدرر ولو قال
وارث تركت حق في الشركة لم يبطل حقه أموالاً قال برئت من تركه أبي براء الغرماء عن الدين بقدر
حقه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن أقرب بالطلاق بناء على فتوى بعض العلماء ثم تبين عدم
الوقوع فهل لا يضره اقراره السابق ❀ فالجواب نعم قال في الاشياء اذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفتى
به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن
أقرب في مرض موته لا جنبي يدين هل يعتبر من ثلث المال أو من جميعه ❀ فالجواب انه يعتبر من جميع
المال لان الثلث قال في الدرر من أوائل باب العتق في المرض من كتاب الوصية مانعه حتى ان الاقرار
بالدين في المرض ينفذ من كل المال اه وكتب عليه في الرد مانعه قوله حتى ان الاقرار بالخ
أي لغير الوارث اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرب دار في يد غيره انما وقف على كذا ثم
اشترها اهل تصدير وقنا باقراره ❀ فالجواب نعم كافي الاسعاف ونسب عبارة أقرب بارض في يده غير
انما وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً مؤخذاً له بزمه اه ❀ فافاده ❀ قال في الاشياء رجل مات
عن ثلاثة أبناء وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى له بعدد يقال له سالم ذكر الابن وأقرب بانه أوصى
له بعدد يقال له يزيد فبرهن المدعى قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث له بيزيد ونظامه فيه والله

مطالب أقربان في ذمته
زوجته كسوة ماضية

مطالب أقربان حال العمة
ان ما عندها والودها
مطالب اقرار المبيع لو ارته
كأقراره لاجنبي

مطالب الاقرار للمجهول
باطل الا في مسألة
مطالب فيمن قال لاحق لي
قبلا

مطالب أقرب الوهاب ان
الموهوب له قبض ثم قال لم
يقبض وكنت كاذبا

فتع على هذه الفروع المهمة

مطالب قال الدين الذي لي
لي فلان هو اقلان واسمي
عارية

مطالب أقرب وهو مريض
يقبض الدين من وارثه

تعالى أعلم ﴿ سئلت عن أقرب زوجته بان في ذمته لها كسوة ماضية هل يؤخذ بها اقراره
فالجواب قال في الاشبه به اذا أقربان في ذمته لها كسوة ماضية ففي فتاوى قارى الهداية انها
تلزمه وان كان ينبغي للقاضي أن يستفسرها اذا ادعت فان ادعتا بلا قضاء ولا رضى لم يسمعها الله سقوط
والا سمعها ولا يستفسر المقر اه يعنى اذا أقربان في ذمته على انهما باقضاء أو رضى فيلزمه الله الا اذا
صدقت المرأة انها غير رضاها او بلا قضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه والله تعالى أعلم
﴿ سئلت عن امرأة أقربت حال صحتها بان جميع ما عندها وتحت يدها والودها وان عارية عندها هل
يصح اقرارها فالجواب ان هذا السؤال رفع للغير الرولى فأجاب عنه عسانصه نعم يصح ذلك والحالة
هذه اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت في اقرار المبيع لوارث هل يصح فالجواب نعم قال في الخبرية
واقرار المبيع لو ارته كأقراره لاجنبي فيقضى به اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن رجل أراد رد المبيع
الذى اشتراه بعيب على بائعه فبرهن البائع على اقرار المشتري انه باعه من رجل ولم يعينه هل يقبل منه
ذلك ويسقط حق الرد فالجواب قال في الفتاوى الزينية الاقرار للمجهول باطل الا في مسألة ما اذا رد
المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل ويسقط حق الرد كما في بيوع
الذخيرة اه ومثله في الاشبه به والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيمن قال لا تخول احق لي قبلا ثم ادعى
عليه انه كذب له فيمالي فلان من الدين هل لا تسمع دعواه المذكورة بعد قوله المزبور فالجواب
نعم قال في التنقيح واذا أقرب الرجل أنه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال
كالكنالة بالنفس والقصاص وحق القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالثمن والاجرة أو وجب بدلا عما
ليس بمال كالمهر وارش الجنابة وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعمارة والجارعة وانما
دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي ذكره في موضع النفي
والذكر في موضع النفي نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كما تستعمل في الامانات تستعمل
في المضمونات ايضا يقال فلان قبيل فلان أى ضمنه قالوا وليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه
الكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وعما فيه والله
تعالى أعلم ﴿ سئلت عن واهب أقربان الموهوب له قبض الموهوب في المجلس ثم قال لم يقبضه
وكنت كاذبا في اقرارى بالتبعض وطالب عين الموهوب له فهل يجاب بذلك فالجواب نعم يجاب لذلك على
قول أبي يوسف خلافا لما هو على هذا الخلاف لو أقرب المشتري قبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبضه وطالب من
القاضي تحليف البائع بالله لقد سلمته الى المشتري بحكم هذا الشراء الذى يدعيه والبائع لو أقرب قبض الثمن ثم
ادعى انه لم يقبضه أو أقرب البائع بالمبيع ثم أنكره وقال أقربت كاذبا أو أراد تحليف المشتري والدائن لو أقرب قبض
دينه وأشهده عليه ثم أنكره قبضه أو أراد تحليف المدين والمقردين لو أنكر الدين وقال أقربت به كاذبا أو أراد
عين المقر له فالكل على خلاف مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ لان المعتاد في عين الناس أن البائع
يقرب قبض الثمن والمشتري يقبض المبيع للاشهاد وان لم يقبضه وكذا المستقرض يكتب أو لا خط الاقرار
ويشهد عليه قبل قبض المال عادة فلو منع التناقض صحت الدعوى والتحليف بطول حقوق الناس
اه من جامع الفصولين في الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن قال ان الدين
الذى لي بذمة فلان لفلان القلاني وان اسمي في السند المكتوب على فلان المدين عارية فهل يصح اقراره
هذا فيؤخذ به فالجواب نعم يصح اقراره هذا فيؤخذ به قال القمى في فتاواه وكذا ان قال الدين
الذى لي على زيد فهو له مروي ولم يسأله على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل
هذا لم يصح اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن مريض له دين على وارثه فأقر وهو مريض يقبضه من
وارثه فهل يصح اقراره فالجواب لا يصح اقراره قال في جامع الفصولين ولو للمريض دين على وارثه

فأقر قبضه لم يجز سوا وجب الدين في صحته أولا على المريض دين أولا مريضة أقرت بقبض مهرها ولو ماتت وهي زوجته أو معتقة لم يجز إقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز اه والله تعالى أعلم
 سئلت فيمن أقر في مرض موته بان زوجته كذا من مؤجل مهرها وماتت عن ورثة كذبوها في ذلك فهل يصح إقراره لها بذلك فالجواب نعم قال في البرازية إقراره لها مهرها إلى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وإن بعد الدخول اه والله تعالى أعلم سئلت عن الإقرار جبرا وإكراها هل يصح فالجواب لا يصح إقرار المكره قال في الهندية نقلا عن النهاية وكذا الرضى والطوع بشرط حتى لا يصح إقرار المكره اه والله تعالى أعلم سئلت في زوجين لا وارث لهما أصلى كل منهما صاحبته بجميع ماله هل يصح هذه الوصية فيختص المحي منهما بجميع متروك الميت منهما ولا ينزع بيت المال فالجواب أن مثل هذا السؤال قد رفع لخير الدين الرملي وهذه عبارته سئل في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أريد أن لا يخرج تركته واحدا منهما الغير زوجة في الحيلة فأجاب عنه بما نصه الحيلة أن يوصى كل واحد منهما بالآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندئذ لانه غير وارث اه وفي الشريعة لآلية ولو لم يكن هناك وارث آخر فأوصى زوجته أو أوصت له تصح الوصية اه والله تعالى أعلم سئلت عن صبي مرادق أقر بالبوغ وقاسم الوصى ثم أنكر بالبوغ فهل تجوز قسمته ولا يقبل قوله اني كنت غير بالغ فالجواب ما نقله الانقروى عن العمادية وهو هذا صبي أقر أنه بالغ وقاسم الوصى فان كان مرادهما جازت قسمته ولم يقبل قوله بعده انه كان غير بالغ وان لم يكن مرادهما أو يعلم ان مثله لا يحتج لم تجز قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ قال الصدر الشهيد وبهذه المسألة تبين انه بعد ثنتي عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة الإقرار بالبوغ وهو أن لا يكون بحال لا يحتل مثله بل يكون بحال يحتل مثله وفي فتاوى ظهير الدين في هذه المسألة ان لم يكن مرادهما بان كان لا يحتل مثله عادة لا يصح إقراره بالبوغ وقبل ثنتي عشرة سنة ان كان مثله يحتل عادة يصح اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقرب دين أو غيره من الحقوق ثم قال كنت كاذبا في إقرارى وطالب عين المقر له ما كان كاذبا فيما أقر به فهو لى بحال لذلك فالجواب انه يجب لذلك فيحلف المقر له أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر به كما في التتبع من كتاب الإقرار اه والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى على زيد مالا فقال زيد لا فقال كفل عني كان إقرارا بالمال فقلت عليه وعلى أولاده ثم على الفقراء هل يصح إقراره ويكون وقف عليهم فالجواب قال في الاسعاف ولو أقر أنهم أوقف عليه وعلى أولاده ونسله أباد من بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف له لان العادة جرت أن يكون الوقف عليهم من غيرهم اه والله تعالى أعلم سئلت مرارا عن ورثة أبيهم عقار فأقروا بان أبيهم موقوفه واختلوا في الجهة فكل واحد ذكر جهة فكيف الحكم في هذه الحادثة فالجواب ما في الاسعاف ولو كانت أرض في يد ورثة فأقروا ان أبيهم موقوفه واسمى كل واحد منهم وجهها غير ما سمى الآخر يقبل القاضي إقرارهم والولاية عليها إليه فيصرف غلة حصته كل واحد منهم فيما ذكره لانه لا تهمه فيه ولو كان فيهم صغير وغائب توقف حصته الى الادراك والقدم ومن أنكر منهم الوقفية تكون حصته ملكا اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقرب بان هذه الارض صدقة موقوفة من جدى على أولاده ونسله هل يجوز إقراره هذا فاجبت نعم قال في الاسعاف ولو قال هذه الارض صدقة موقوفة على ولد جدى جاز ويكون المقر من جهة الموقوف عليهم الا أن ثبت انها كانت ملك المقر وقت الإقرار بالوقف فيثبت له يجوز ما يجوز للرجل أن يقبضه ويبطل منها ما لا يجوز له أن يقبضه اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقران العقار انه لاني وقف على كذا ومات فتدعى ورثته انه ملك لمورثهم هل يصح دعواهم والحالة هذه فالجواب ما في فتاوى الانقروى رحمه الله انه

مطالب في إقراره زوجته
 مهرها الى قدر مثله معتبر
 مطالب لا يصح إقرار المكره

مطالب في زوجين لا وارث
 لهما أصلى كل منهما مال
 بجميع ماله

مطالب أقر بالبوغ وقاسم
 الوصى ثم أنكر بالبوغ

مطالب ادعى على زيد مالا
 فقال كفل عني كان إقرارا
 بالمال

مطالب أقر ثم قال كنت كاذبا

مطالب ادعى على زيد مالا
 فقال كفل عني كان إقرارا
 بالمال

مطالب يدعه عقار أقرانه
 وقف عليه

مطالب أقروا ان أبيهم
 موقوفه واختلوا في الجهة

مطالب أقرب بان هذه الارض
 موقوفة من جدى

مطالب أقر زيد بوقف لا تسمع
 دعوى ورثته انه ملك

أقرانه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما أفتى به أبو السعد واه وفيها أيضا
 نقلا عن التتارخانية ما نصه ويجب أن يعلم أن قول من في يده أرض هذه الأرض وقف أقرار بالوقف
 وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقرار آخر
 بسهم في داره ثم بيعت داره لاصقة لتلك الدار فقام المقر له بالسهم على المشتري بالشفعة فأنكر المشتري
 جواره وزعم أن ذلك السهم ليس له فاحتج الشفيع عليه بأقرار المقر المذكور له بذلك السهم ولم يثبت أن
 السهم المذكور ملكه ببيع أو نحوه من أسباب الملك فهل والحالة هذه لاحق له في الشفعة **جواب** فاجبت
 نعم لاحق له في الشفعة قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر المختار ما نصه **سئلت**
 رأيت بخط شيخ مشايخنا من الأعلی عن جواهر الفتاوى ما حاصله أقرب سهم من الدار ثم باع منه البقية
 لاشفعة للبجار ذكره الخصاص وأنكره الخوارزمي والمذهب ما قاله فالرواية منصوصة فمن أقرب دار لا آخر
 وسلمها ثم بيعت دار بجنتها لاشفعة للمقر له في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف اه أي لأن الأقرار
 حجة قاصرة ومقتضاه أن لاشفعة للمقر أيضا مأخوذة له بأقراره اه كلام المحقق المذكور رحمه الله تعالى
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاهد إذا أقرب بالرجوع عن الشهادة في غير مجلس القاضى وأشهد
 على نفسه به وبالترام المال هل يلزمه ذلك **جواب** لا يلزمه ذلك قال في التنوير من باب الرجوع عنها
 شرطه مجلس القاضى اه قال محشي ابن عابدين وتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمنان خلافا
 لمن استبعد كائنه عليه في الفتح ويتفرع على اشتراط المجلس أنه لو أقرب شاهد بالرجوع في غير المجلس
 وأشهد على نفسه به وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا صادقا أن لزوم المال عليه
 كان بهذا الرجوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الأقرار في ضمن دعوى فاسدة هل يكون صحيحا
جواب نعم فساد الدعوى لا يوجب فساد الأقرار كما في جامع الفصولين لو ادعى دارا فقال المدعى عليه
 في دفعه أنك أقرب وتقبل اه ذلك بك بعتها مني وأراد تخليف المدعى عليه فله ذلك ولو برهن يقبل وتندفع
 دعواه وهـ هذا لو ادعى أولا بسبب في دعوى صحيحة فلو لم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقا ذكر في ذا الدعي
 أولا بسبب الشراء فظهر أن الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعى عليه حتى لم تصح الدعوى
 بل كانت في يد غيره ثم المدعى ادعاه في مجلس آخر على ذي اليد ما كما مطا فافقد قيل تسمع وقد قيل لا تسمع
 وهو الأصح إذا قرره بالشراء لم يفسد ولو فسدت دعواه اه وفي البرازية وإن كانت دعواه الملك بسبب
 لم تصح فإن ادعاه على غيره ذي اليد ثم أعاد الدعوى صحيحة على ذي اليد وادعاه ما كما مطا فلا تسمع لأن فساد
 الدعوى لا يمنع الأقرار اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال من الورثة لا دعوى لي في التركة هل
 تبطل دعواه فيها بعد ذلك **جواب** قال في الدرر قال أحدهم الورثة لا دعوى لي في التركة لا تبطل
 دعواه لأن ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسقط بالاسقاط كما لو قال لست ابنك اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل ادعى دارا وشهد له بها رجل فردت شهادته لثمة هل تكون شهادته أقرارا
 بها اللهم وده **جواب** نعم قال في التكملة لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له بها شخص فردت
 شهادته لثمة ونحوها كفر الشاهد ثم ملكها الشاهد يؤمر بتسليمها إلى المدعى اه والله تعالى أعلم
سئلت فيما لو كتب في صك أن فلانا باع الدار الفلانية لفلان ببيع ما صححوا وشهد بذلك شاهد وكتب
 شهادته فيه فهل تكون كتابة شهادته فيه بالبيع الصحيح أقرارا للبائع بالملك **جواب** نعم قال في
 التكملة بخلاف ما لو كان الصك مكتوبا فيه ببيع ما صححوا أو نافذا فإن كتابة الشهادة عليه حينئذ تكون
 اعترافه بالملك فلا يصح بعد ذلك أن يدعيه لنفسه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر
 فقال لا أقرو ولا أنكرو هل يكون أقرارا بالمال **جواب** قال في القنية ولو قال المدعى عليه لا أقرو ولا
 أنكرو فهو على صورة الإنكار وقيل أقرار بقوله لا أنكرو وفي اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لو قال

مطلب قول من بيده
 أرض أنه ما وقف أقرار
 بالوقف وليس إنشاء فلا
 يشترط فيه شرائط الوقف
 مطلب أقرار لا آخر بسهم في
 داره ثم بيعت داره لاصقة
 له لاحق للمقر له في الشفعة

مطلب في شاهد أقر
 بالرجوع في الشهادة

مطلب فساد الدعوى لا
 يوجب فساد الأقرار الذي
 تضمنته

مطلب في وارث قال لا
 دعوى لي في التركة لا
 تبطل دعواه
 مطلب شاهد يدار لزيد كانت
 شهادته أقرارا له بها

مطلب شهد في صك أن
 فلانا باع كذا ببيع ما صححوا
 كانت شهادته أقرارا للبائع
 مطلب في مدعى عليه قال
 لا أقرو ولا أنكرو

الخصم للقاضي لا أقول لا أنكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره القاضي ولو كان يدعي والمدة
بشهوده وقال ابن أبي ليلى لا أدعه حتى يقرأ وينكر **فقال مت** **فالحاصل** انهم ما اتفقوا عليه ليس
بأقرار وانكر أبو حنيفة جعله انكارا وابن أبي ليلى بمنزلة السكوت قال أسدنا وهكذا رأيت في سبيع
وكلمة (مت) ومنه إشارة لمجد الأئمة (وسبيع) ومنه لا يجبرني والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهو
مريض مرض الموت ليس له شيء في الدنيا ثم مات فقام بعض ورثته يدعي على زوجته أن له كذا وكذا
وطالب تخليتها فهل له ذلك **فالجواب** نعم قال في القنية مريض قال في مرض موته ليس له شيء في
الدنيا ثم مات فليعش الورثة أن يخافوا زوجة المتوفى وابنته على أنها لا يعلمان شيئا من تركه المتوفى
بطريقه اهـ أي بتعيينه كافيها مشها والله تعالى أعلم **سئلت** عن سارق ضرب حتى أقرب بالسرقه
هل يصح اقراره فيؤاخذ به **فالجواب** نعم قال في الدر المختار من كتاب السرقة مانعه وفي اصكراه
البرازية من المشايخ من أفتى بصحة اقراره بها مكرها اهـ قال محشبه المحقق ابن عابدين قوله بصحة اقراره
بها مكرها أي في حق الضمان لا في حق القطع اهـ لكن أفتى شيخ الاسلام على أفندي بعدم صحة اقراره
وفي الكفوى وظاهر المتون على عدم صحة اقراره مكرها وأفتى بعدم الصحة المولى المرحوم كرنبشي
مصطفى أفندي اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن زوجة وبنت فقتلها الترك في رجل
ادعى انه ابن عم الميت لا بويه فهو عاصبه فعارضته البنت بأنه كان أقرانه من ذوى الارحام لا من العصبه
وبرهنت على ذلك فهل يكون هـ ذا دفعا صحيحا **فاجبت** نعم يكون دفعا صحيحا كما أفتى بذلك شيخ
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل العلامة الكنوي عن الدرر مانعه ادعى ميراثا بالصوبه فدفعه
ان يدعي خصمه قبل الحكم اقراره بأنه من ذوى الارحام اذ يكون حينئذ بين كلاميه تناقض ثم نقل عن
العماديه مانعه ولو أقام بينة انه ابن عمه لا بويه وأمه وأقام الدافع انه ابن العم لا بويه قبل القضاء بالاول
كان دفعا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقرير زوجة وله ورثة فهل ترث معهم **فالجواب**
نعم قال في المتف وكذلك لو أقرير امرأة فصدقه وله ولد وأبوان أو غيرهم من الورثة فانهم ترث معهم اهـ
والله تعالى أعلم **فوقع السؤال** عن ادعى مالا فبرهن خصمه انك أقررت بالبراءة فبرهن المدعى انك
أقررت بهذا المـال بعد اقرارى بالبراءة هل تندفع دعوى المدعى عليه **فاجبت** لا ولو برهن انك
أقررت به بعد دعواك اقرارى بالبراءة يقبل والفرق بين الصورتين في جامع الفصولين من الفصل العاشر
والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى ارباعا من أبيه وبرهن فاجابه خصمه بان أباه أقرانه ملكي وبرهن
هل يكون هـ ذا دفعا صحيحا **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين ادعى ارباعا من أبيه وبرهن فبرهن
خصمه ان أباه أقرانه ملكي بسمع الدفع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن سكران أقر حال سكره
بدين هل يصح اقراره **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين السكران من خمر وأشربة متخذة من تمر
وزبيب كنبيذ ومثالث وغيرها عندنا تنفذ تصرفاته كطلاق وعتق واقرار بدين وعين وتزويج وصغير
وصغيرة واقراض واستفراض وهبة وبه أخذ عامة المشايخ اهـ من الفصل الرابع والثلاثين وفي التنوير
اقرار السكران بطريق محظور رأى ممنوع صحيح في كل حق فلو أقر بقرود أقيم عليه الحد في سكره وفي
السرقة يضمن المسروق كالبسطه سعدى أفندي في باب حد الشرب الا في ما يقبل الرجوع كالزدة وحنة
الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا يعتبر ببل هو كالانغماء اهـ مع مزيد من
شرحه للملائي واختلوا في حد السكران فقبل من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة
وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهم اوبه أخذ أكثر المشايخ اهـ من
التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر مالا فقال لا أقرتك به حتى تؤخره عنى الى كذا
فتعمل هل يلزم التأخير **فالجواب** قال الخبير الرملي ان علانية بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله

مطلب مريض قال ليس
لشيء في الدنيا

مطلب ضرب السارق حتى
أقر

مطلب ادعى الارث
بالتعصيب فدفع بأنه أقر
انه من ذوى الارحام

مطلب أقرير زوجة وله
ورثة ترث معهم

مطلب ادعى مالا فدفعه
خصمه بالاقرار بالبراءة الخ

مطلب ادعى ارباعا وبرهن
فدفعه خصمه بان أباه أقر
انه ملكي

مطلب في اقرار السكران
بدين

مطلب اختلوا في حد
السكران

مطلب قال لا أقر لك بدينك
حتى تؤخره عنى

مطلب في اقرار القن بجناية

سرا صم التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله الذي أجله كفاي الهداية والكافي والدرر وملتقى
الاجور وغيرهما من الكتب المعتمدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قن أقر على نفسه بجناية هل يسرى
اقراره الى مولاه **فالجواب** لا وقد سئل الخبر الرمي رحمه الله تعالى بعينه **سئل** في رجل
ادعى على قن جناية موجبة للدفع أو الفداء هل اذا أقر القن أو نكل عن اليمين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه
أو فداؤه وهل اذا ادعى المجني عليه على المولى يخلف وهل اذا خلف يخلف على نفي العلم أم على البت واليقين
فالجواب اقرار القن المحجور بجناية توجب دفعه أو فداؤه لا ينفذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب
ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر اه والله تعالى
أعلم **سئلت** عن أقرب التعمدي على فرس فلان مثله لا يلزمه القيمة فزعم أن قيمته عشرة درهما
مثلا وزعم ربه أن قيمته ثلاثون فهل يكون القول قول التعمدي **فالجواب** نعم قال في الخبرية القول
في مقدار القيمة قول التعمدي بيمينه وعلى المقر له البينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجتماع علمائنا اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات أبوه عن ابن وزوجة فطالبت مهرها من اثركة فأقر به الابن
ثم أخبره العدول بانها كانت أبرأته منه فهل تسمع دعواه الابراء بعد اقراره لها ببقاء المهر في ذمة أبيه
فالجواب نعم تسمع دعواه الابراء والحالة هذه لان التناقض في محل الخفاء فهو وقد سئل عن مثل هذا
في الخبرية **فاجاب** بقوله تسمع دعواه لانه محل الخفاء كما هو ظاهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
قال لا تشهد على هل يكون اقرارا **فالجواب** لا يكون اقرارا بخلاف ما لو قال لا تخبره ان له على
حقاقه اختلف في كونه اقرارا وصحح كل من القوانين قال ابن الشحنة شارح الوهبانية

مطلب القول في مقدار
القيمة قول التعمدي

مطلب أقر لزوجة أبيه
بالمهر فأخبر أنها أبرأته منه
حال حياته

مطلب قال لا تشهد على
لا يكون مقرا

وليس بالاشهاد مقرا فمده * ولو قال لا تخبر بخلاف مسطر

مطلب قال داري لفلان
هبة لا اقرار

اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال داري هذه لفلان هل يكون هبة أو اقرارا **فالجواب** انه
يكون هبة فيقتضي التسليم فلا يتم الا به كما هو حكم الهبة بخلاف ما اذا لم يصفه لنفسه كان قال هذه الدار
لفلان فانه يكون اقرارا فلا يشترط على القبول والقبض قال في الوهبانية

ومن قال ملكي ذا لذا كان منشأ * ومن قال هذا ملك ذا فهو منظر

مطلب قد اغتفر والتناقض
في كثير من المسائل

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجة وورثة آخرين فأقر والمها بالزوجية
ودفعوا لها الميراث ثم قاموا عليها مديناتها كانت مطلقة بائنا حين موتها وانهم لم يملوا بالطلاق وطلبوا
منها تر جميع ما أخذته فهل يقبل منهم **فالجواب** نعم قال الخوي في حواشي الاشباه قد اغتفروا
التناقض في كثير من المسائل التي يظهر فيها عند المدعي قال ولا بأس بذلك كما حضر من ذلك **سئل** في رجل
مسألة الاقرار بالرضاع فلو قال هذه رضيعتي ثم اعترف بالخطأ بعد في دعواه الخطأ وله أن يترجعه بعد
ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره بان قال هو حق أو صدق أو كذبت وأشهد عليه بذلك فهو دا
سئل في رجل مات عن زوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم
الطلاق المانع منه حيث تسمع دعواهم لقيام العذر في ذلك لهم حيث استحبوا الحال في الزوجية
وخفيت عليهم البينة **سئل** ما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة لانه
يخفي عليه العتق كذلك **سئل** ما اذا استأجر دارا ثم ادعى مالكها على المؤجر وانها صارت الى المستأجر
ميراثا من أبيه اذ هو مما يخفي **سئل** ما اذا استأجر ثوبا مطويا في جراب أو منديل أو غير ذلك فلبس ثوبه
قال هذا متاعى سمعت دعواه وقات بينته فالدعوى مسموعة مع التناقض في جميع هذه الصور مطلقا
لوضع العذر على الراجح المفتى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض في جميع هذه الصور ورفع مماع الدعوى
اذ تقدم ما ينافيها الا في مسألة الرضاع ومسألة الكذاب القاضي المدعى في التناقض السابق وهي ما اذا أمر
انسانا بقضاء دينه فزعم المأمور انه قضاءه عن أمر وصدقه الا كمر وكان الاذن بالقضاء مشروطا بالرجوع

فرجع المأمور على الأمر بالمال الذي صدقه على أدائه لئلا يخاف رب الدين بعد ذلك وادعى على الأمر
 المديون بدينه وان المأمور لم يقضه شيئا وحلف على ذلك وقضى له القاضي على الأمر بأداء الدين فأداه ثم
 ادعى الأمر على المأمور بما كان رجع به عليه بحكم تصديقه فهذه الدعوى مسموعة مع التناقض لان
 القاضي كذب المدعى الذي هو الأمر فيما سبق منه من تصديق المأمور حيث قضى عليه بدفع الدين
 الى الدائن مانعا من الرجوع عليه بالمال ثم قال يعني ابن الغرس وهل يشترط لصحة سماع الدعوى ابداء
 المدعى عذره عند القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أولا يشترط ذلك ويكتفي القاضي بإمكان
 العذر والتوفيق موضع نظر وخلاف والذي ينبغي اشتراط ذلك حتى ينتفي ظاهرا التناقض وتسلم الدعوى
 عن المعارض اهـ فليحفظ فانه مهم جدا ولهذا نقلته بتمامه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقر اذا كذب
 المقر له ثم عاد المقر الى الاقرار فصدقته المقر له هل يصح الاقرار حينئذ **ج** نعم يصح قال في الاشباه
 المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره قال محشي به الحوى فلو عاد المقر الى الاقرار ثانيا فصدقته المقر له صح
 ويكونان قد توافقا على الثاني ثم نقل عن الذخيرة مانعه ولو اقر رجل بالبيع وبخدا المشتري ووافقه المقر
 في الحدود ايضا ثم ان المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء وان اقام المشتري بينة على ذلك وصدقته البائع على
 الشراء ثبت الشراء اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى عليه آخر مال فقال جميع ما يوجد
 في تذكرة فلان أو في دفتره فأنام ملتزم به هل يكون ذلك اقرارا بما يوجد فيه **ج** فالحق لا يكون اقرارا
 قال سيدي حسن الشرنبلالي في حواشيه على الدرر من الاقرار بوجوبه لو قال المدعى عليه كل ما يوجد في
 تذكرة المدعى بخطه فقد التزم به ليس باقرار لانه قيد بشرط لا يلائمه فانه ثبت عن أصحابنا رجحهم الله تعالى
 أن من قال كل ما اقتر به على فلان فأنام مقربه لا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن رجل مات عن ورثة بالغير وخلف من ابنا في دار مشتركة بينه وبين رجل آخر فاعترف الورثة بباقيه لذلك
 الرجل ثم اخبرهم عدول من المسلمين بان مورثهم كان حال حياته اشترى بقية الدار من ذلك الرجل حال
 صغرهم بحيث صار جميع الدار اورثهم فقاموا على ذلك الرجل وادعوا الجهل بالامر والخفاء فهل تسمع
 دعواهم بالباقي ولا يضرهم التناقض لانه في موضع الخفاء **ج** فالحق نعم تسمع دعواهم بالباقي ولا
 يضرهم التناقض لانه في موضع الخفاء وقد سئل حامدا فندى رحمه الله تعالى بسئل هذا السؤال فاجاب
 بقوله نعم اشترى دار الابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع
 تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنعه أبوه فادعى الدار فقال
 المشتري انك متناقض لان الاستئجار اعتراف ان الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واقعة الفتوى
 وقد اختلفت أجوبة المفتين في هذه والصحيح ان هذا لا يصح دفعا وان ثبت التناقض فيه لان هذا تناقض
 فيما طريقه طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى اهـ من فتاوى عطاء الله افندي عن
 التمار خانية اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فممن أجر داره لرجل ثم اقر لرجل بدين وأراد فسخ الاجارة
 وبيع الدار في الدين هل له ذلك **ج** فالحق نعم له ذلك في قول أبي حنيفة خلافا لصاحبيه قال قاضيخان
 صاحب الدار اقر بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة يصح الاقرار ويصح القاضي الاجارة
 بينهم ما اقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها هذه والثانية المرأة اذا
 أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذب الزوج صح اقرارها ويكون للفرس أن يجلسها بالدين والثالثة
 المحبوس بالدين اذا أقر ببعض ماله لرجل يثق به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة يصح اقراره حتى يقضي
 القاضي بعمرته ويخرجه من الحبس اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فممن استأجر دارا باسمه وكتب في
 ذلك صكاً ثم أقر انه استأجر تلك الدار لزيد وان اسمه في الصك عارية وصدقته المقر له في ذلك هل يكون اقرارا
 بانه وكيل عن المقر له في ذلك **ج** فالحق نعم **سئلت** فممن استأجر دارا باسمه عارية لفلان

مطلب في المقر اذا كذبه
 المقر له ثم عاد المقر فصدقته

مطلب قال جميع ما في
 تذكرة أو دفتره أنا ملتزم
 به لا يكون اقرارا

مطلب اشترى دار الابنه
 الصغير وأشهد وكبر الابن الخ

مطلب أجر داره ثم أقر
 بدين وأراد فسخ الاجارة
 وبيع الدار

مطلب استأجر دارا باسمه
 ثم أقر انه استأجرها لزيد وان
 اسمه في الصك عارية

في عقد الاجارة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافا منه بان العاقد وكيل عن المقر له في ذلك وحيث يحكم
 انه وكيل فحقوق المقدم المطالبة بالاجارة وتوجه الخصومة انما هي بان باشر المقدم وهذا هو المعتمد الذي
 عليه المتون والشروح من ان حقوق العدة في الاجارة ترجع للموكل اه معز بالله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فبين قاسم شركاء في عقار ثم ادعاه كله هل يكون اقامته على القسم اعترافا بان المقسوم
 مشترك فلا تصح دعواه المذكورة فاجواب نعم قال في التنقيح الاقدام على الاقسام اعتراف بان
 المقسوم مشترك نعم كتب المحقق ابن عابدين في رد المحتار نقلا على المقدسي اقسام التركة ثم ادعى أحدهما
 أن أياه كان جعل له هذا الشيء الممنون ان كان قال في صغيره يقبل وان مطلقا لا اه قال لان دعوى الجهل
 هنا فيما ينبغي والتناقض في محل الخفاء عفو اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن اقرار الراهن بقبض
 المرتهن الرهن هل يصح فاجواب ما في التنقيح وهذا نصه ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض
 المرتهن ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما اه
 معز بالله تعالى أعلم ❊ سئلت في رجل اقرانه قتل فلانا بالسيف ولم يذكر انه كان عمدا
 أو خطأ اه هل يقتض منه فاجواب لا يقتض منه بذلك ولكن تجب الدية في ماله كما في التنقيح
 عن التتارخانية وفيه ايضا عن قاضيخان مانصه اذا اقر القاتل انه قتله خطأ وادعى الولي العمد فالدية
 في مال القاتل لورثة المقتول اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في مريض اقر لوارثه بدين وصدقه سائر
 الورثة في حياته ثم مات من مرضه المذكور فهل لا كلام لهم بعد الموت فاجواب انهم متى صدقوه
 حياتهم فلا حاجة الى تصديقهم بعد الموت ففي التنقيح اقر المريض لوارثه بدين وصدقه الوارث الا تخفيه ثم
 مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر اجاب لا يحتاج
 الى التصديق الجديد اه معز بالله تعالى نظام الدين وفيه ايضا المريض اذا اقر لوارثه بدين وصدقه بقية الورثة
 في حياته بذلك لا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا باجارة
 الورثة بعد موت الموصي اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في اقرار الوصي الذي هو ليس بورث بدين في
 تركة الميت لا جنبي هل يجوز فاجواب انه لا يجوز قال في الذخيرة اذا اقر الوصي على الميت بالدين لا يصح
 اقراره اكن لا يخرج به على ان يكون خصم للغيريم فان اقام الغريم عليه بينة بالدين الذي اقربه تقبل
 بينته ثم نقل عن عدة كتب مانصه اقرار الوصي على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار
 على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر ايضا الا ان يكون
 الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط في نصيبه فحسب اعتبار الورثة فيعتبر في حقه أو يشهد معه آخر
 فيصح ما اقربه مطلقا في الانصاء كلها اعتبار بالشهادة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رهن داره
 واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادق على القبض والقبض هل يؤاخذ بما اقراره
 فاجواب نعم يؤاخذ بما اقراره في اجارة جواهر الفتاوى ولو شهدوا على اقرار الراهن بقبض المرتهن
 ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهم انقله الكنوي
 عن البرازية والله تعالى أعلم ❊ سئلت في مريض اقر بجميع ماله لا جنبي هل يصح اقراره
 فاجواب نعم يصح اقراره بذلك اذا لم يكن عليه دين قال في الخاتبة المريض الذي ليس عليه دين اذا
 اقر بجميع ماله لا جنبي صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الورثة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 في المشتري اذا اقر بقبض جميع المبيع لدى شهود عدول ثم ادعى النقص فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره
 المذكور ❊ فاجبت لا تسمع دعواه والحالة هذه كما في تنقيح الحمام دية من البيع والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن اقرار الناظر للمستأجر على صرفه على الدكان المستأجر هل يصح فاجواب ان هذا
 السؤال رفع الى حامد افندي فاجاب عنه بان اقراره لا يكون صحيحا والمسألة في التنقيح من الوقف وفي

مطلب الاقدام على القسم
 اعتراف بان المقسوم مشترك

مطلب في اقرار الراهن
 بقبض المرتهن الرهن

مطلب اقراني قتله بالسيف
 ولم يقل عمدا تجب الدية

مطلب مريض اقر بدين
 لوارثه وصدقه الورثة
 في حياته

مطلب لا يجوز اقرار الوصي
 بدين في التركة لا جنبي

مطلب رهن داره واعترف
 بالقبض الخ

مطلب اقر في مرضه
 بجميع ماله لا جنبي صح
 مطلب اقر المشتري بقبض
 جميع المبيع ثم ادعى النقص

مطلب لا يصح اقرار الناظر
 على الوقف

مطلب أقرو الموقوف عليه
ان الربيع يستحقه فلان دون
صح

مطلب لا يصح اقرار الولي
على الصغير بالنكاح

مطلب تعتد المرأة من
وقت الاقرار

مطلب اقرار الاب بقبض
الصدوق ان بكر اصدق والا
فلا

مطلب اشترى دارا ودفع
ثمها ثم قال اشترى بها من
مال أبي الخ

مطلب الوصي اذا علم الدين
له أن يؤديه

مطلب ادعى على الميت
جارية بعينها والوصي يعلم
انها للمدعى

مطلب من أقر ثم أنكر لا
يعتبر أنكاره

مطلب أقر رجل بالقتل
وتأتمت البيعة على غيره

مطلب أقر المجرع ان فلانا
لم يجرعني

الخيرية من الوقف نكول الناظر واقراءه على الوقف لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
موقوف عليه أقرو وهو بحال صحة وطوع ان الربيع يستحقه فلان دون هل يصح اقراره **فاجبت** نعم في
الاشباه وهذا نصه اقرار الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربيع دونه وصداقه فلان
صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لا على ان الواقف
رجع عما شرطه وشرط ما أقربه المقر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ولي صغير أو وكيل كبير
أقر عليه بالنكاح هل يصح اقراره **فاجبت** نعم لا يصح اقراره في التنوير وشرحه من باب الولي
مانصه ولو أقر ولي صغير أو صغيرة أو أقر وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار
على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقر لزوجه انه
طافها اثلاثا من مدة ثلاثة أشهر وصدقه على ذلك وزعمت انها حاضت ثلاث حيض فهل تصدق
والحالة هذه **فالجواب** من فتاوى قارئ الهداية الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تعتد من
وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين انها ايصدقان اه والله تعالى أعلم
سئلت في اقرار الاب بقبض مهر بنته الصغيرة هل يصح (فاجبت) نعم في البحر وهذا نصه واقراء الاب
بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والا فقبول وفي البرازية أقر
الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد صرح حواطية بان الاب يملك قبض صداق البكر
البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار قل المحقق الرمي والذي يتحرر في هذه المسألة ان الاب اذا أقر
بقبض مهر الصغيرة يصح اجاعا وصدق الثيب البالغة لا يصح اجاعا وصدق البكر البالغة فيه خلاف
والاكثر على صحة ما لم يتقدم منها ثم قال اني اشتريتها من مال أبي هل يكون ذلك اقرار بالدار للاب **فالجواب** لا يكون اقرارا
بها اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب أن يكون المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت
ومالك لا يملك فأضيف مال الاب للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق لصديقه مالي مالك ومالك
مالي فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلكذور وبات أفاده صاحب الخيرية
أوائل البيوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي سمع من اقرار الميت حال حياته ان فلانا عليه
كذا فهل يجوز له أن يدفع ذلك الدين بدون قضاء قاض **فالجواب** ما في كتاب آداب الاوصياء وهذا نصه
وصي علم الدين باقرار الميت أو بالمعينة فله أن يؤدى وان كان بالشهادة لا الا أن يقضى به فان خاف أن
يضمن وقد علم الدين باقرار لا يؤدى وفي البينة أن الوصي اذا علم الدين ولا بينة يعني للدائن يدع عند الدائن
أو يبيع منها شيئا يعني من التركة بجنس الدين ثم يقول للمورثة بخاصه وفي استرداد الوديعة أو الثمن اه
فائدة نعم قال في الخاتبة ولو ادعى على الميت جارية بعينها الوصي يعلم ان الميت كان قد غصبها
منه قال الجرجاني يدفعها الوصي الى المدعى لانه لو منعها منه يصير غاصبا ضامنا اه والله تعالى أعلم
سئلت عن أقر ثم أنكر هل يعتبر أنكاره **فالجواب** لا يعتبر أنكاره والحالة هذه قال في التكملة
الاقرار المتأخر برفع الانكار المتقدم والاقرار المتقدم برفع الانكار المتأخر اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن ولي قتل ادعى على رجلين بانهما قتلاه فشهدت البيعة على أحدهما وأقر الآخر فهل يقتص منهما أو
من أحدهما **فالجواب** ان هذه المسألة في التنوير وهذه عبارة ولو أقر رجل بانه قتله وتأتمت البيعة
على آخره قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له أي للولي قتل المقر دون المشهود عليه اه والله تعالى أعلم
سئلت عن اقرار المجرع بان فلانا لم يجرعني هل يمنع ورثته من الدعوى على فلان بذلك الجرح
فالجواب نعم نعمهم فلا تسمع دعواهم عليه بذلك قال في التنوير قال المجرع لم يجرعني فلان ثم مات
المجرع ليس لورثته الدعوى على الجرح هذا السبب وكتب محشميه ابن عابدين مانصه قوله ليس

لورثته الدعوى لان الوارث يدعى الحق لئلا يثبت اولاً ثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حياً لا تقبل دعواه
لانه متناقض فكذلك لا تسمع دعوى من يدعى له اه وقد المحقق الطهطاوى كلام التنوير بالقتل الحمد فراجع
كلامه والله تعالى اعلم **سئلت** في رجل اقر بدينه اذعاه بالوكالة لغيره هل تسمع دعواه
فالجواب لا تسمع دعواه لغيره ولا لنفسه ففي جامع الفصولين مانصه من اقر بدين لغيره فكذلك لا يملك
ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة او بوصاية اه وفيه مانصه الاستعارة والاستيداع
والاستيهاب من المدعى عليه او غيره وكذلك الشراء والمساومة وما أشبهه من الاجارة وغيره تمنع صاحبها
من دعوى المالك لنفسه او غيره اه قال محشي الخير الرمي كالاستيهاب وهي واقعة الفتوى لانه اقرار
بانه لا ملك له فيه اذا الانسان لا يربن ملك نفسه وكالاته او بغيره اه والله تعالى اعلم
سئلت فيمن اقر بدينه اذعاه له قاله ثم بعد مدة اذعاه لنفسه بالشراء من المقر له وبرهن على ذلك
هل يقبل منه فالجواب قال في جامع الفصولين اقرانه له فكذلك قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على
الشراء منه بلاتاريخ قبل لا يمكن التوفيق بان يشتريه بعدما اقر به انه له ولان البيئة على العقد المبرم تقيد
المالك للعمال ولذا لا يتبعه الزوائد وكذلك اقرانه كان له ثم برهن على شرائه منه بلاتاريخ جاز اه والله تعالى
اعلم **سئلت** فيما لو اقر رجل عند غير القاضي انه ملكي اشتريته من فلان او ورثته منه ثم اذعاه عند
قاض ملكا مطلقا هل تسمع دعواه فالجواب لا تسمع والحالة هذه لو ثبت انه قال انه ملكي بشراء من
فلان كما في جامع الفصولين والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن كان ساكناً بنزل فأقر بانه كان يدفع أجره
لزيد ثم ادعى تلك الدار لنفسه فهل يكون قوله كذبة أدفع الاجر له اقرار بالملك لزيد فالجواب ما في جامع
الفصولين وهذا نصه الصحيح عندي انه اقرار بانه لا ملك له فيه وان لم يكن اقرار بانه لزيد فينبغي أن تصح
دعواه لغيره لا لنفسه للتناقض اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اقر بجهول هل يصح اقراره
فالجواب نعم يصح اقراره قال في الكثر اذا اقر حر مكاف بحق صح ولو مجهول لا كشيء ارحق ويجبر
على يمينه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل اشترى عقاراً ثم اقراني اشتريته من مال أبي هـ هل يثبت
باقراره هذا ان العقار المذكور لا يثبت به ذلك لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت
ومالك لا يملك فأضيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق اصدقته مالي مالك ومالك
مالي فكيف يحكم بالدار للاب مع هذه الاحتمالات أفاده في الخبرية من أوائل البيوع والله تعالى اعلم
سئلت عن الاقرار بجهول هل يصح فالجواب نعم يصح ويلزمه يمينه بما له قيمة قال في الدرر
ولو اقر بجهول صح ولزمه بيان ما جهل بما له قيمة يعني اذا قال لفلان على شيء ارحق لزمه ان يبينه بما له
قيمة اه فاذا امتنع فللقاضي ان يجبره على يمينه بما له قيمة كافي بهجة الفتاوى والله تعالى اعلم **سئلت**
عن اقران عليه ألفا لزيد عن مبيع ابتعته منه لكنني لم أقبضه وادعى المقر له انه قبضه فهل لا يصدق في
قوله لم أقبضه فالجواب نعم لا يصدق في ذلك دل في البرازية على ألفك من عن عبد اشتريته منك
الا اني لم أقبضه وقال المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم أقبضه وصل أو فصل اه فعلى ذلك يكون للمقر له
أخذ المبلغ المزبور من المقر كافي بهجة والله تعالى اعلم **سئلت** عن بينه وبين آخر خلطة فتجاسبا فظهر
بذمة أحدهما للآخر فمقدار من الدراهم فأقر به وكتب عليه به سند ثم ادعى الغلط في المحاسبة وطلب
تكرار المحاسبة فهل له ذلك فالجواب ليس له ذلك كافي بهجة الفتاوى والله تعالى اعلم **سئلت**
عن أبرأ خصمه من مال ثم اقر به بعد الأبراء منه فهل يعود بعد سقوطه فالجواب لا يعود بعد سقوطه
كافي الاشباه من قاعدة الساقط لا يعود اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يصح اقرار الصبي والمجنون
فالجواب لا يصح قال في الملتقى ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما اه والله
تعالى اعلم **سئلت** فيما اذا كان بين زيد وعمرو معاملةات وأخذوا عطاء فتجاسبا فثبت ان بذمة عمرو

مطلب اقر بدينه اذعاه بالوكالة لغيره

مطلب اقر بدينه اذعاه بالوكالة لغيره

مطلب اقر عند غير القاضي انه اشتراه من فلان ثم اذعاه عند قاض ملكا طاقا
مطلب قال كنت أدفع أجر هذه الدار لزيد ثم اذعاه

مطلب اشترى عقاراً ثم اقراني اشتريته من مال أبي

مطلب في الاقرار بجهول

مطلب اقران عليه ألفا لزيد عن مبيع لم يقبضه

مطلب في دعوى الغلط في المحاسبة

مطلب اقر بعد الأبراء لا يعود المال الساقط

مطلب لا يصح اقرار الصبي والمجنون

مطلب تجاسبا فثبت ان بذمة عمرو

زيد كذا وكذا من ثمن مبيع مقبوض فأقر بذلك عمرو ولا يداقرار على وجه الطوع والرضى وكتب له بذلك
سنداً ومات عمرو قبل الدفع عن والده لا غير فقبض تركته وفيها أوفاء للدين وأقر الاب بالدين المذكور في
ذمة ابنه طوعاً فلما طلب منه زيد دفع المبلغ المذكور امتنع وقال لا أدفع حتى نعيد المحاسبة لجولان يكون
في المحاسبة الأولى غلط فهل ليس له ذلك فالحجواب نعم ليس له ذلك ويجبر على الدفع والمسألة بعينها في
البهجة عن محمد زين العابدين والله تعالى أعلم **سئل** عن مريض أقر في مرضه بدين لو أقره ثم صح
من مرضه ذلك هل يصح أقراره حينئذ **ج** نعم يصح أقراره والحالة هذه قال في البهجة وإذا أقر
المريض لو أقره بدين ثم برى من مرضه هل يصح أقراره أم يبطل **ج** أجاب لا يبطل أقراره اهـ والله تعالى
أعلم **سئل** عن مريض أقر لغيره بدين مجهول النسب بولده من له ثلثه أنه ابنه ووافقه على ذلك الغلام هل
يثبت نسبه **ج** فالحجواب يثبت نسبه ويشارك الورثة لأن النسب من الحوائج الأصلية وهو أيضاً أقرار
على نفسه وليس فيه ضرر على غيره قصد فيه صح أفاده الزيلعي في بحث أقرار المريض وقد أفتى بذلك في
البهجة والله تعالى أعلم **سئل** عن وارث أقر أنه استوفى جميع حقه في مخاف مورثه واتصل به من
هو بيده من باقي الورثة وأبرأهم من ذلك ثم قام يدعى عليهم بأنه بقي له عندهم كذا وكذا فهل لا تسمع دعواه
بعد أقراره وأبرائه **ج** فالحجواب نعم لا تسمع دعواه والحالة هذه خلافاً للمحقق الرمي رحمه الله تعالى وهذا
بخلاف الابن إذا أقر بالاستيفاء من وصيه وأبرأه حيث تسمع دعواه عليه كما حقه في تنقيح الحامدية والله
تعالى أعلم **سئل** عن رجل أقر عند القاضي بدين عليه مائة وعلى الميت دين من ذلك الجنس الذي
أقر به فأمر القاضي ذلك المدينون المقرباء بأداء ما عليه من الدين إلى غرماء الميت فدفع اليهم فهل يصح أمر
القاضي المذكور وبدفعه ببرأ من الدين الذي عليه فالحجواب نعم كافي آداب الأوصياء فانه قال صح أمره
حتى إذا دفع اليهم ببرأ عن دينه قال ووقف على ذلك المدينون بغير أمر القاضي حكى في فتاوى شمس الأئمة
المرحوم أن قضاءه صحيح وإن الدين يسقط به اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل أقر أنه مس
ربيته المشتهة بشهوة وشهد على أقراره بذلك عدلان هل تقبل شهادتهما المذكورة فتحرم عليه ألقها
فالحجواب نعم قال في البصر الرائق وتقبل الشهادة على الأقرار بالمس بشهوة وعلى الأقرار بالقبلة
بشهوة وهل تقبل الشهادة على تنس المس والتقبيل عن شهوة قال بعضهم لا تقبل واختاره ابن الفضل
لأنهما أمر باطن لا يوقف عليه عادة وقيل تقبل واليه مال البرزوي وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في
نكاح الجامع والاختار القبول كافي التحنيس وفتح القدير اهـ والله تعالى أعلم **سئل** فيمن أقر أنه
شهد زوراً ما ذلزمه فالحجواب أنه يشهر ولا يعز رأى لا يضرب وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال لا يرجع ضربه ولا يحبس ولا يحنى حنيفة أن شريحا رضي الله تعالى عنه كان يشهر ولا يضرب وكان يبعثه
إلى سوقه إن كان سوقياً وإلى قومه إن كان غير سوقى بعد المصراع جمع ما يكونون ويقول إن شريحا
يقربكم السلام ويقول أنا وجدنا هذه شاهد زور فأحذروه وحذروا الناس أفاده الزيلعي في كتاب
الشهادة والله تعالى أعلم **سئل** عن وقوع السؤال **ج** عن قال لا تخرا عطيني ديني الذي عليك فقال سأعطيكه هل
يكون أقراراً فالحجواب نعم قال في الحاشية رجل قال لغيره اقض الالف التي لي عليك فقال سأعطيكها
أو غدا أعطيكها أو أقمه فترتها فأنقذهما كان أقراراً بالملك ولو قال أحلى الغرماء على بها كان أقراراً
وكذا لو قال أبرأتني منها أو وهبتها أو تصدقت بها على أو حسبتها لك كان أقراراً اهـ والله تعالى أعلم
سئل عن رجل قال لرجل استقرضت منك مائة ريال أو مائة ليرة هل يكون هذا أقراراً
فالحجواب لا يكون أقراراً قال قاضيان لو صرح وقال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شيء لأن
هذا السين سين السؤال وليس كل من سأل شيئاً يعطى له بخلاف قوله أقرضتني فان ذلك يكون أقراراً
وذكر في بعض الروايات إذا قال الرجل لغيره استقرضت منك ألفاً يكون أقراراً اهـ والله تعالى أعلم **سئل**

مطالب أقر بدين لو أقره
وهو مريض ثم صح منه يصح

مطالب أقر بدين مجهول
النسب أنه ابنه

مطالب وارث أقر أنه اتصل
بحقه من التركة واستوفاه
من هو في يده

مطالب في رجل أقر عند
القاضي بدين عليه مائة الح

مطالب أقر أنه مس ربيته
بشهوة

مطالب فيمن أقر أنه شهد
زوراً

مطالب طلبه في دينه فقال
سأعطيكه كان أقراراً

مطالب فيمن قال استقرضت
من فلان كذا هل يكون
أقراراً

السؤال في عن قال ما في يدي من قليل أو كثير عقار أو غيره فهو إقرار هل يصح إقراره فأجاب نعم
 يصح إقراره لأنه عام وليس بمجهول فان حضر المقر له وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلفا في عدد في يده
 انه كان في يده وقت الإقرار أو لم يكن كان القول فيه قول المقر وكذا القول بجميع ما في حانوته إقراره فأفاده
 قاضيخان والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أتى على ورثة ان مورثهم أوصى له بالثلث فأقر له بعضهم
 فهل يؤخذ من المقر ما يخصه أو جميع ما يده ان لم يكن أكثر من الثلث فأجاب قل في العمادية
 بعض الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف
 درهم فأخذ كل ابن ألفا فأتى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ
 منه ثلاثة أخماس ما يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما يده وهو قول علمائنا
 رحمهم الله تعالى لان المقر أقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يدي شريكه فما كان إقرارا
 فيما في يده قبل وما كان إقرارا فيما في يد غيره لا يقبل فوجب أن يسلم اليه ثلث ما في يده اهـ قد نقه له في
 العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** في الاستبراء من غير المدعي عليه هل يكون إقرارا بأنه لا ملك للمدعي
 كالأستبراء من المدعي عليه حتى لو برهن عليه المدعي عليه يكون دفعا فأجاب نعم كافي جامع
 الفصولين ثم قال أقول ينبغي أن يكون الاستبراء والاستبراء ونحوه كالأستبراء اهـ فائدة
 مهمة قل في البرازية وما يجب حفظه هنا أن المساومة إقرار بالملك للبائع أو بعدم كونه ملكا له يعني
 للمساوم ضمنه الا قصد وليس كالأقرار صريحا بأنه ملك للبائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل الى يده يؤمر
 بالرد الى البائع في فصل الإقرار الصريح ولا يؤمر في فصل المساومة وبما اشترى متاعا من انسان وقبضه
 ثم ان أبا المشتري استحقه بالبرهان من المشتري وأخذه ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى
 البائع ويرجع بالثمن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالارث ولو أقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم
 استحقه أبوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم
 الشراء لما تقرر ان القضاء لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن اهـ والله تعالى أعلم فائدة
 أخرى في قال ابن عابدين نقلا عن العلامة أبي السعد ود في حواشي الاشياء عن التتار خانية عن واقعات
 الناطق في مانصه أشهدت المرأة شهودا على نفسها الا بنها أولا خيها بمال تريد بذلك اضرار الزوج أو أشهد
 الرجل شهودا على نفسه بمال لبعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن
 لا يؤدوا الشهادة الخ ما ذكره العلامة اليسرى وينبغي على قياس ذلك ان يقال ان كان للقاضي علم بذلك
 لا يسمه الحكم اهـ

﴿ كتاب الصلح والابراء ﴾

سئلت عن بدل الصلح هل يشترط فيه أن يكون معلوما **فاجبت** نعم يشترط فيه ذلك ان كان
 يحتاج الى قبضه قال في التنوير وشرحه وشروطه أيضا كون المصلح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه
 وكون المصلح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو غير مال كالقصاص والتعزير معلوما كان المصلح عنه
 أو مجهولا لا يصح لو كان المصلح عنه مما لا يجوز الاعتياض عنه كحق شفعة وحذف وكفالة تنس اهـ
 قوله ان كان يحتاج الى قبضه بخلاف ما لا يحتاج الى قبضه مثل أن يدعي حقا في دار رجل وأدعى المدعي

قوله فالقياس ان يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما يده وجهه ان مقتضى إقراره ان يأخذ المقر مع المقر له حتى ما يدينهما وان يعطوا
 المقر له ثلاثة أخماسه وذلك ان مسألة الوصية من تسعة فلو وصى له ثلاثة وللأبناء الثلاثة الثلث ستة فلكل واحد اثنان فاذا جمع
 ما هو المقر وما هو المقر له كان المجموع خمسة فلم يقر منها اثنان هذا الخمسان والمقر له ثلاثة هي ثلاثة أخماس فليفظ اهـ كاتبه
 عني الله عنه آمين

مطلب ادعى على ورثة ان
 مورثهم أوصى له بالثلث
 فأقر له بعضهم

مطلب في الاستبراء
 والاستبراء والاستبراء

مطلب مهم في ان المساومة
 إقرار بالملك للبائع أو بعدم
 كونه ملكا للمساوم

مطلب أشهدت لابن أو
 أخيه بمال تريد اضرار
 الزوج

مطلب يشترط في بدل الصلح
 أن يكون معلوما

عليه حقاني أرض بيد المدعي فاصطالحا على ترك الدعوى جاز اه من حواشيه للمحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن ادعى داراني يد آخر فصالحه على بعضها هل يصح هذا الصلح فالحجواب لا يصح هذا الصلح الا بأحد أمرين اما بزيادة شيء آخر كتوب ودرهم في البديل فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي واما بان يلحق به الا برأه عن دعوى الباقي اه من التنوير وشرحه للملائي وفي الثرية لامية نقلا عن المقدسي ان هذا الجواب على غير ظاهر الرواية ومثله في الهداية وظاهر الرواية انه يجوز من غير أن يذكر برأه عن دعوى الباقي أو يزيد درهما اليه أشير في المحيط والذخيرة ومشي عليه في الاختيار اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن غصب فرسا فهلكت عنده فصالحه ربه على أكثر من قيمتها هل يجوز فالحجواب نعم قال في التنوير والصلح عن المصوب المالك على أكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز فلا تقبل بينة الغاصب بعده ان قيمته أقل مما صالح عليه اه قيد بقوله قبل القضاء بالقيمة لانه بعد القضاء بها لا يجوز على أكثر من قيمتها كما صرح به صاحب التنوير بعد ما تقدم والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن متول ادعى وقبضة عقار على ذي يد فأنكره ذوال اليد فصالحه على مال هل يجوز هذا الصلح فالحجواب انه لا يجوز كما في جامع الفصولين قال اذ الصلح كبيع وليس للمتولي بيعه ولودفع المتولي شيئا الى ذي اليد وأخذ الدار للوقف يجوز لو لم يكن له بينة على اثبات الوقف اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل صالح عنده فضولي هل يصح فالحجواب انه يصح ان ضمن المال أو أضاف الى ماله أو قال على هذا أو كذا وسلم المال وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بأمره والاي سلم في الصورة الرابعة فهو موقوف فان أجاز له المدعي عليه جاز ولزمه البطل والابطال اه من التنوير وشرحه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل ادعى على آخر ان الدار التي بيده وقف عليه فأنكر صاحب اليد الوقفية وليس للمدعي بينة فصالحه المنكر على مال هل يجوز هذا الصلح فالحجواب انه لا يجوز كما في الحامدية قال لان المصالح يأخذ بديل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كلمة اوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فهو هنا ان كان الوقف ثابتا فلا استبدال به لا يجوز والا فهذا يأخذ بديل الصلح لانه حق ثابت فلا يصح ذلك على حال اه معزيا لجواهر الفتاوى وما في التنوير من كتاب الصلح من قوله وطاب له بدل الصلح لو صادقا في دعواه نافسه فيه الطهطاوي ونقل ابن عابدين مناقشته وأقرها ونقل الاندلسي في كتاب الوقف عن فتاوى رشيد الدين مانعه ادعى على رجل محدود انه وقف على كذا فأنكر فصالح المدعي عليه على مال لا يصح لان الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولي ولاية البيع والاستبدال ولودفع المتولي شيئا الى المدعي عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز اذا لم يكن له بينة على اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بمخصص والفضولي له فعل ذلك لان الموقوف عليه فعل ذلك لا يأخذ الدار أما الفضولي لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار اه معزيا لفصول العمادى والله تعالى أعلم ❦ سئلت عما اذا أقام المدعي عليه بينة بعد الصلح عن انكاره على اقرار المدعي انه لاحق له فيه هل يبطل الصلح فالحجواب ما في البرازية ونصه ادعى ثوبا وصالح ثم برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وأما بعد الصلح فيبطل الصلح اه وفي التنوير أقام بينة بعد الصلح عن انكاره ان المدعي قال قبله ليس لي قبل فلان حق فالصلح ماض ولو قال بعده ما كان لي قبله حق بطل اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت في الصلح عن دعوى فاسدة هل يصح فاجبت بحكماني البرازية وهذا نصه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارجهم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذا ترك أحد الحدود يصح قال ابن عابدين وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت انه الذي اعتمدته صدر الشريعة وغیره فكان عليه المعقول اه قال المحقق ابن عابدين مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها الوادعي أمة فقالت أنا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان أقامت بينة على انها حرة

مطلب في الصلح على بعض المدعي

مطلب هاكت الفرس عند الغاصب فصالح على أكثر من قيمتها

مطلب في الصلح في الوقف

مطلب في صلح الفضولي

مطلب بعد الصلح عن انكار أقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي

مطلب في الصلح عن دعوى فاسدة

الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حجية الاصل اه وفي الكفوى هل يصح الصلح
 عن دعوى فاسدة (فالجواب) ان كان عن دعوى فاسدة الاصل نحو ان يدعى أخو الميراث والميراث
 ابن فصالحه الابن على شيء لا وان كان عن دعوى فاسدة الوصف نحو ان يكون فيها خال وقصور نعم اه وفي
 حواشي جامع الفصولين للمرهلى ان القول باشترط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه والله تعالى أعلم
 ❀ سئلت فيمن عليه ألف فصالحه رب الدين منها على خمسمائة هل يجوز ذلك ولا يشترط الدفع قبل
 المفارقة فالجواب نعم قال الكفوى ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة درهم
 جاز وان فارقه قبل أن يعطيه اياها لان هذا الصلح ابراء عن الذم اه معزيا الى لسان الحكام والله تعالى
 أعلم ❀ سئلت عن صلح عن دراهم دين على دنانير وتفرق قبل القبض هل لا يصح هذا الصلح فالجواب
 لا يصح هذا الصلح لما في جامع الفصولين لو صلح عن دراهم دين بدنانير وتفرق قبل القبض بطل الصلح ولو
 عن انكار لانه صرف في زعم المدعى وفي المحيط مانعه واذا وقع الصلح من الدنانير الذي في الذمة على دراهم
 فهذا صرف حتى يشترط قبض البديل في المجاس اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل ادعى على آخر
 مالا فصالحه ثم ظهر انه لا شيء عليه هل يبطل الصلح ويسترد البديل فالجواب نعم قال في الخلاصة ادعى
 مالا فصالحه ثم ظهر ان لا شيء عليه بطل الصلح ويسترد البديل اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن صلح
 عن دعوى دين ثم ادعى الايفاء أو البراء وبرهن على ذلك هل تسمع دعواه فالجواب ان كان الصلح عن
 انكار فلا تسمع لانه افتساده عن اليمين ولا ينتقض وكذا الواقر بدين ولم يدع الايفاء أو البراء وصالح ثم ادعى
 الايفاء أو البراء لا يقبل ولو ادعى الايفاء أو البراء وأذكر فلم يقبل ففصلحه ثم برهن على الايفاء أو البراء
 يقبل لعدم التناقض اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجل أودع عند آخر فرسا وادعى على المودع أنه
 استهاكها وطلب قيمتها وادعى المودع انها هاركت أو ادعى ردها ثم فصلحه على شيء فهو ليجوز هذا الصلح
 فالجواب نعم يجوز في قول محمد وأبي يوسف الآخر واختلافوا في قول أبي حنيفة والصحيح أنه لا يجوز
 الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف الأول وعليه المتنوى كما في فتاوى قاضيان والله تعالى أعلم ❀ سئلت
 عن ولدين قتل أبوهما فصالح أحدهما القاتل على ألف هل يجوز هذا الصلح وهل يشاركه الآخر
 في الالف فالجواب نعم يجوز هذا الصلح ولا يشاركه الآخر في الالف وان كان القاتل خطأ يشاركه في
 الالف لان الدية وجبت لهما بسبب متحده فصارت مشتركة بينهما وأحد صاحبي الدين اذا صلح عن بعضه
 كان للآخر أن يشاركه فيما قبض فاما المال في المقصاص فوجب بعهده قد المصلحة وانما انقلب عن الآخر
 مالا بعد عقد الصلح اه من المحيط والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل ادعى دار اليتيم على الوصي فهو ل
 يجوز للوصي مصالحةه فالجواب مانق له الكفوى عن الذخيرة وهذا منه اذا ادعى رجل دعوى في
 دار يتيمة قبل أن يقيم بينة ليس للوصي أن يصالح وبعدها بما جاء بالبينة العادلة وعرف الوصي عدالتهم له أن
 يصالح قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى حاكيا عن أساتذته شمس الأئمة الحلواني اذا علم الوصي
 أن للدي شهودا عدولا يشهدون له بذلك فاعلا لا يصالحه قبل إقامة البينة اذا علم انه لو أقام المدعى البينة
 يرغب في الصلح أما اذا علم أنه لا يرغب في الصلح بعد إقامة البينة فلا بأس بصلحه قبل إقامة البينة اه وفي
 جامع أحكام الصغار من كتاب الصلح والاصح في مسألة الصلح ان الاب أو الوصي لو عرف صدق الشهود
 وعدم التهمة فيما قالوا أو عرف انهم يثبتون ولو شهدوا بقبول القاضي شهادتهم يصح صلحه بمنزلة الصلح
 بعد الشهادة ولو عرف انهم ليسوا بمدول أو لا يشهدون ولو شهدوا بقبول القاضي شهادتهم لا يصح صلحه اه
 والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن متداعيين اصطالحا وكتب في حجة الصلح ابراء كل منهما الآخر من
 الدعوى فظهر ان الصلح فاسد فهل يبطل ابراء الذي في ضمنه فالجواب نعم يبطل ككمان في جامع
 الفصولين قال لانه ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل به اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن له دين على آخر

مطلب عليه ألف فصول
 على خمسمائة

مطلب صلح عن دراهم دين
 على دنانير

مطلب صلح ثم ظهر ان
 لا شيء عليه

مطلب صلح عن دين ثم
 ادعى الايفاء أو البراء وبرهن

مطلب في الصلح في الوديعة

مطلب في ولدين قتل أبوهما
 فصالح أحدهما

مطلب في صلح الوصي على
 اليتيم

مطلب اصطالحا وتبارا ثم
 ظهر فساد الصلح هل يبطل
 ساقى ضمنه من البراء

مطالب فمن له على زيد
دراهم أو دنائير فصالحه
على حنطة أو شعير مؤجل

دراهم أو دنائير فاصططح مع الدين على مقدار من الحنطة أو الشعير مؤجل واقترقاقه بل القبض فهل
لا يصح هذا الصلح فالجواب نعم لا يصح هذا الصلح كما أفتى بذلك في الحامدية قال كما صرح به الدرر
وفصول العمادى وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدد وعلى أحد النقيدين أو
الكيلي أو الوزني كالنبر والحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنوير
قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بدين والا لا اه وفي الدرر صالح عن كرخنطة على عشرة دراهم فان
قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع
فيجب قبض أحد الموضين في المجلس والا فلا أى وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون
بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقي خمسة فتفترق اصح في النصف فقط لوجود المصالح في
ذلك القدر كذا العكس يعنى لو صالح عن عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا لا
لما عرفت اه والله تعالى أعلم سئلت عن شتم آخر فلزمه التعزير فاصططح معه على دراهم يأخذها
منه على اسقاط دعوى التعزير وبعد أخذ الدراهم قام الدافع بزعم فساد الصلح ويريد استرداد ما دفع من
الدراهم فهل ليس له ذلك فالجواب نعم ليس له ذلك كما أفتى بذلك في جملة الفتاوى ونقل عن صرة
الفتاوى عن الدرر مانصه والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وجناية العمه والخطأ والتعزير اه
والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى على آخر ما لا فائدة فصالحه بعده على شئ ثم أقر المذمى عليه بما
كان ادعى به عليه هل يبطل الصلح المذكور فاجبت نعم لا يبطل الصلح المذكور به هذا الاقرار بعد
ما أنكر اه من البهجة نقلا عن شرح الوهبانية وفي الوهبانية

مطالب لزمه التعزير فصالح
على دراهم

مطالب في الاقرار بعد الصلح

ومن بعد صلح بعدما كان ينكر * أقر فذلك الصلح لا يتغير

اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادعى عقاراً فأقر المذمى عليه واصلططح مع المذمى على دراهم أعطاهما
اياه في مقابلة الدار فهل يصح هذا الصلح فالجواب نعم يصح هذا الصلح في البهجة هو عقد يرفع النزاع
صح مع اقرار وسكوت وانكار فالأول كبيع ان وقع عن مال عيال فتجربى فيه الشفعة والرد ببيع وخيار
رؤية وشرط سواء كان صلح عن دار أو على دار فلا شفع الشفعة ويثبت الرد بالخيارات الثلاثة لكل
واحد من المذمى والمذمى عليه في بدل الصلح والمصالح عنه اه معزى بالصدرة التريمة والله تعالى أعلم
سئلت عن رجلين ادعى اربابا لارث على رجل فانكر ثم صالحه أحدهما على ألف هل لشريكه أن
يشاركه فيها فالجواب ليس له ذلك كما في البرازية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له دين
مؤجل الى شهرين فاصططح مع المدين على بعضه مهلا هل يصح هذا الصلح فالجواب لا يصح هذا
الصلح كما في البهجة ونقل دليلا من التارخانية وهذا الفظه اذا كان الدين مؤجلا فصالحه على بعضه عاجلا
فالصلح باطل اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى دارا فقام عليه جاره بالشفعة فصالحه بشئ دفعه
له ليسلم في الشفعة فهل يصح هذا الصلح فالجواب ان هذا الصلح باطل قال في التنوير لا لو لا يجوز
الاغتياض عنه كحق شفعة وحده وقد وكفائه بنفس اه وكتب في التكملة قوله كحق شفعة يعنى اذا
صالح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شئ على أن يسلم الدار للمشتري فالصلح باطل اذا لحق
الشفيع في المحل سوى حق التملك وهو ليس بأمر ثابت في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطام وتسلم
الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ المال في مقابله كما في الدرر اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن غصب
من آخر أشياء وأخفاها فصالحه ربهما على بعضها وأعطاه اياهما فهل يجوز الصلح ويحل للغاصب باقى الاشياء
فاجبت نعم بان الصلح جائز قضاء وعلى الغاصب ديناً رد الباقي قال في النتيجة رجل غصب من رجل ألفا
وأخفاها فصالح المالك على خمسة مائة فأعطاهما الغاصب اياهما من تلك الالف أو من غيرها جاز الصلح
قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها

مطالب في صحة الصلح مع اقرار
وسكوت وانكار

مطالب ادعى اربابا لارث
فصالح أحدهما هل لشريكه
أن يشاركه

مطالب في الصلح عن دين
مؤجل ببعض مجهول
مطالب في الصلح على تسليم
الشفعة

مطالب غصب أشياء فصالح
على بعضها

المال فان كان الغاصب جاحدا فكذلك الجواب لان الجحود بمنزلة الاستهلاك فيجوز الصلح فان وجد
 المصوب منه بينة بعد ذلك فاقامها بقضى له ببقية ماله لانه اذا وجد بينة ظهر ان المصوب لم يكن
 مستهلكها ولو كان مقربا للغصب والدرهم ظاهرة في يده بقدر المصوب منه على اخذها منه فصالحه
 على بعضها على ان أبرأه يجوز الصلح قضاء قيا ساولا يجوز استعسانا وعليه ان يردها على المصوب منه لانها
 ليست في معنى المستهلك فتعذر تصحيح الصلح بطريق الاسقاط لان البراءة عن العيب لا يصح وتعذر تجويزه
 بمبادلة لان كان الربا اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيما لو ادعى زيد على عمرو دارا فاجابه المدعي عليه
 اننا اصطلمنا على ألف فقال المدعي اصطلمنا قبل هذا الصلح على ألفين وبرهن هل يقبل ويعتبر الصلح الاول
 دون الثاني فالجواب نعم قل في الاشياء ولو برهن المدعي على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد الصلح
 باطل كافي العمادية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له نخلة في ملكه وجريدها داخل في ملك
 جاره فطالب منه جاره قطع ما دخل في ملكه فصالح على درهم اخذها القائم ليترك الجريده في ملكه هل
 يجوز هذا الصلح **جواب** قل في الخاتمة قلوان صاحب النخلة صالح جاره على درهم معلومة ليترك
 السعف على حاله ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصة أهـ
 السكة في ذلك فصالحهم على درهم معلومة ليترك الظلة على حالها فانه يجوز ولا يبقى لهم حق
 الخصومة بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على درهم
 معلومة ليترك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السعف يزداد وينمو كل ساعة ولا يدري انه كم يأخذ
 من الهواء بخلاف الظلة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له باب في غرفة أو كوة فصالح جاره
 على درهم معلومة يدفعها الى الجار ليترك الكوة ولا يستأجرها له يكون هذا الصلح صحيحا **جواب**
 بانه باطل لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن الانتفاع بماله فغلبت عليه الكوة والظلم
 والكف عن الظلم واجب وكذا لو كان الصلح على أن يأخذ صاحب الكوة درهم ليسد الكوة والباب كان
 باطلا لان الجار انما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والانتفاع بماله نفسه وذلك
 باطل اه خاتمة والله تعالى اعلم **سئلت** في أرض بين اثنين زرعها أحدهما بالاذن شريكه ثم اصطلمها
 على أن يعطى الذي لم يزرع للزارع نصف البذر الذي زرعه على أن يكون الخارج بينهما نصفين هل يجوز
 هذا الصلح فالجواب انه يجوز اذا كان بعد نبات الزرع والا فلا كافي القنية والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن رجل ادعى فساد البيع بعد قبض المبيع لكونه وقع على شرط فاسد فاصطلم على درهم عن دعوى
 الفساد هل يصح هذا الصلح فالجواب لا يصح حتى لو وجد بينة بعد الصلح تسمع اه قنية والله تعالى اعلم
سئلت عن وصي ادعى على رجل مائة دينار لليتيم وليس له بينة فاصطلم على خمسين من المائة عن
 انكار ثم وجد الوصي بينة عادلة على المائة فهل له أن يقبضها ويأخذ باقي المائة فالجواب نعم كافي
 القنية قال صاحبها وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ قبل فافادة قوله في الكتاب اذا لم يكن للاب أو
 الوصي بينة على ما يدعى للصبي فصالح بأول منه يجوز قال فائدة انه يمتنع دعواهما ودعوى الصبي بعد
 البلوغ في حق الاستخلاف فليس لهم أن يحلفوه وانما لهم اقامة البينة اه والله تعالى اعلم **سئلت**
 في متداعيين اصطلما وتبارا ثم تبين بفتوى العلماء ان ذلك الصلح فاسد هل تسمع الدعوى حينئذ ولا عنهما
 ذلك البراء الواقع في حجة الصلح الفاسد فالجواب تسمع الدعوى حينئذ قال في النزازية البراء والافرار
 في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى اه ثم ذكر انه اذا اراد الخصمان حسم الماداة وأن لا يقوم أحدهما
 على الآخر في المستقبل ولوتبين فساد الصلح يكتب الكتاب البراءة مستقلة بعد تمام الصلح بأن يقول ثم بعد
 تمام الصلح أبرأ كل منهما صاحبه في سالف التاريخ ابرأ عما وأسقط كل منهما ما دعواه عن الآخر ابرأ
 واسقاطا غير داخين تحت الصلح وعبارته بعد ان ذكر فساد البراء والافرار فساد الصلح الواقعي في

مطالب قال أحدهما اصطلمنا
 على ألف وقال الآخر
 اصطلمنا قبله على ألفين
 مطالب نخلة جريدها في
 ملك جاره فصالحه على
 درهم اتفق على حالها

مطالب له باب في غرفة أو
 كوة فصالح جاره ليترك
 الكوة

مطالب زرع أحد الشريكين
 بالاذن ثم اصطلمها
 مطالب ادعى فساد البيع ثم
 اصطلم على درهم عن دعوى
 الفساد

مطالب صالح الوصي ثم
 وجد بينة

مطالب البراء في ضمن صلح
 فاسد لا يمنع الدعوى

ضمه هكذا ولدفع هذا التنازع خوارزم أن يرسم الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف
 بأن يقر الخصم بهذا الصلح ويقول أبرأته أبرأ عام غير داخل تحت الصلح أو يقر بأن العيين له أقرارا غير
 داخل الصلح ويكتبه كذلك فإن كانا لو حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعي من إعادة دعواه والحيلة
 لقطع الخصام حسنة اه وقد نقل المحقق الراسلي في كتاب الوقف من الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن رجل ادعى سكنى دار سنة وصية من ماله كمال البيت فأقر بذلك الورثة وصالحوه على مال أعطوه إياه
 فهل يصح هذا الصلح **فالجواب** نعم وهو من قبيل الصلح بمال عن منفعة قال في الاشباه الصلح إذا كان
 بمال عن منفعة كان له اجارة وكذا ان وقع بمنفعة بمال اه قال محشيته المحوى أى اعتهبر بالاجارة لان
 العبرة في العقود للمعاني فيشترط فيه العلم بالمدة كخدمة العبد وسكنى الدار والمسافر لركوب الدابة قال
 (وصورة الصلح عن مال بمنفعة) رجل ادعى على رجل مالا فاعترف به فصالحه على سكنى داره أو ركوب
 دابته مدة معلومة (وصورة الصلح عن منفعة بمال) رجل ادعى سكنى دار سنة وصية من ماله كماله فأقر له
 وارثه فصالحه على مال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى دارا فصول على مال معين عن انكار ثم
 استحق ذلك المال الذي هو بدل الصلح فكيف الحكم **فالجواب** انه يرجع حينئذ الى الدعوى قال في
 الاشباه اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى قال المحوى يعنى اذا كان الصلح عن انكار لان المبدل في
 الصلح عن انكار هو الدعوى فاذا استحق البديل وهو المصالح عليه رجوع بالمبدل وهو الدعوى كما في الكافي اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أوصى له زيد ثلث ماله ومات الموصى فصالحه الوارث على السدس
 هل يصح هذا الصلح **فالجواب** نعم يصح هذا الصلح قال ابن نجيم في الفوائد الزينية اذا أوصى لرجل
 ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل ادعى دارا في يده آخر فأنكر ثم اصطالحا على أن يسكنها المذعى عليه سنة ثم يدفعها الى
 المدعى هل يجوز هذا الصلح **فالجواب** نعم يجوز هذا الصلح كما في الخانية قال وكذا لو ادعى أرضا في يد رجل
 انه فاصطالحا على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين عن أن تكون رقبة الأرض للمذعى جاز ذلك لان
 المذعى عليه أبقي منفعة الأرض لنفسه وقتام معلوما وجعل رقبة الأرض للمذعى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن أحد الورثة اذا أخرج به الباقيون عن التركة بمال أعطوه إياه بشرط أن يكون الدين
 الذي للبيت على الناس للباقي هل يصح هذا الخارج **فالجواب** لا يصح والمسألة في التنوير وهذه
 عبارته وبطل الصلح ان أخرج أحد الورثة وفي التركة دين بشرط أن تكون الدين لبقيةهم اه قال
 العلائي في شرحه لان تأييد الدين من غير من عليه الدين باطل قل ثم ذكر أصحته حيلة فقال وصح لو
 شرطوا البراء الغرماء منه أى من حصته لانه تأييد الدين من عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء أو فوضوا
 نصيب المصالح منه أى الدين تبرعاً عنهم وأحالهم بحصته أو أقرضوه بقدر حصته منه وصالحوه عن غيره
 بما يصح بدلا وأحالهم بالقرض على الغرماء وقبلوا الحوالة وهذه أحسن الحيل ابن كمال والاوجه أن يبيعوه
 كما من ثمر أو يبيعوه بقدر الدين ثم يبيعهم على الغرماء ابن مالك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى
 عن تركة هي عقار وأمتعة وحيوان والمذعى لا يدري ما هي ولكن جميعها في يد المدعى عليه فخرجوا
 المذعى المذكور عن مال معين أعطوه إياه وأبرأهم عن حقه في التركة هل يجوز هذا الصلح **فالجواب**
 انه يجوز هذا الصلح قال في جامع الفصولين لو صالح أحد الورثة الباقيين من تركة هي عقار وأمتعة وحيوان
 والمذعى لا يدري ما هي ولكن جميعها في يد المدعى عليه جاز عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى إياه
 على ان الأبراء عن الحقوق المجردة جاز عندنا لا عند اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تركة
 مشتملة على فضة وغيرها فصالح الورثة واحدا منهم على مقدار من الفضة أعطوه إياه وأبرأهم من حقه
 في التركة فهل يصح هذا الصلح **فالجواب** ما في مختصر القندوري وهو انه اذا كانت التركة بين

مطالب ادعى وصية بسكنى
 دار فصالحه الورثة بمال

مطالب في استحقاق بدل الصلح

مطالب موصى له بالثلث
 صولح على السدس مع

مطالب ادعى دارا على زيد
 فأنكر فاصطالحا على سكنها
 سنة جاز

مطالب في اخراج الورثة
 بعضهم بمال أعطوه إياه

مطالب في مدعى لا يدري ما
 التركة أخرج على مال معين

مطالب في الاخراج اذا كان
 في التركة فضة

ورثة فأخرجوا أحدهم منها مال أعطوه إياه والتركة عقار أو عروض جاز فليأكل ما أعطوه أو كثيرا
وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جازان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى
يكون المثل للمثل والباقي بمقابلة غيره من الأجناس ويشترط قبض ما بازاء الفضة كفاي الخلاصة والله
تعالى أعلم **سئلت** عن وارثين أخرج أحدهما الآخر عن التركة بمال أعطاه إياه ثم أراد أحدهما
الرجوع فهل ليس له ذلك **ج** فاجبت **ج** بان مثل هذا السؤال قد رفع إلى المحقق الخليلي فاجاب
عنه بقوله ليس له ذلك حيث وقع صححا والاصل صحة ففي البرازية لو سئل عن صحته بقى بصحته جلا على
استيفاء الشرائط اذا المطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
فيمالو أخرج الورثة واحد منهم مال أعطوه إياه من التركة ماذا يفعل في باقي التركة **ج** فاجبت **ج**
بما في المتن وهذه النظم ومن صالح من الورثة أو الغرماء على شيء من فاطر ح نصيبه من التصحيح أو الذين
واقسم الباقي على سهام من بقى اه قوله فاطر ح نصيبه من التصحيح أي تصحيح المسألة مع وجود المصالح بين
الورثة ثم تطرح سهامه من التصحيح كافي الرذعن السيد وفي التنوير وهي المسألة التي ختم بها كتابه
ما نصه ومن صالح من الورثة أو الغرماء على شيء معلوم منها طرح سهامه من التصحيح وجعل كأنه استوفى
نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح أو الذين على سهام من بقى منهم ثم قسم منه كزوج وأم وعم فصالح
الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطر ح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم
بأبي التركة وهي ما عدا المهر بين الأم والأب ثم لا يبقدر سهامهما من التصحيح قبل التخرج وحديث يكون
سهما من للأم وسهما للام ولا يجوز أن يجعل الزوج كان لم يكن لثلاثة نقاب فرض الأم من ثلث أصل المال
إلى ثلث أصل الباقي لأنه حديث يكون للأم وسهما وللأم وسهما وهو خلاف الاجماع قاله السيد اه مع
مزيد من الدر المختار قال ابن عابدين ولو فرض ان الأم صالح على شيء من التركة وخرج من البين فالمسألة
أيضا من ستة فان أخرج نصيب الأم بقى خمسة ثلاثة للزوج واثنيان للأم فيجعل الباقي أخماسا بين الزوج
والأم فالزوج ثلاثة أخماس وللأم خمسة وان صالحت الأم على شيء وخرجت كانت المسألة أيضا من ستة
فاذا طرح منها سهمه من للأم بقى أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة ارباعا ثلاثة للزوج وواحد
للأم اه معزالسيد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر ديناً فأنكر وصالحه على
شيء ثم أقام المدعي عليه البيعة على القضاء أو الإبراء هل ينتقض الصلح فأجوب لا ينتقض بل هو على
على حاله قال في الخاتمة ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فأبى وصالحه على شيء ثم أن المدعي عليه أقام
البيعة على القضاء أو الإبراء لا تقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عن البيعة التي كانت عليه اه
والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث أبر أو أربنا آخر عن نصيبه من التركة هل لا يصح
فأجوب نعم لا يصح قل في مخ الغنار الاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات
واحد وترك ميراثا فأبر بعض الورثة عن نصيبه لم يجز له كونه براءة عن الاعيان اه وفي البرازية ولو
قال تركت حتى من الميراث أو أبرأت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث حق جبري
لا يصح تركه وفي التنقيح تركت حصتها لا تمها لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل
مات عن ورثة فادعى آخر انه ابن عمه لانيه وعاصبه فأنكره وصي الورثة وهم صغار وصالحه على دراهم
دفعها له في مقابلة تركه الدعوى فأخذها وأسقط دعواه عنهم فهل يصح هذا الصلح فأجوب نعم يصح هذا
الصلح حيث كان للمدعي شهود وقد علم الوصي أنهم يشهدون اذا لم يرض هو بالصلح وان الصلح خير
لصغار من التمادي عن المرافعة كما سبق نقله عن جامع أحكام الصغار وفي الدر المختار ولو بعرض جاز
مطابق لعدم الربا وكذا لو أنكره وأوراثته لأنه حديث ليس يدل لقطع المنازعة اه والله تعالى أعلم
سئلت عن الإبراء العام الواقعي بين الورثة هل يمنع من دعوى شيء سابق عليه فأجوب نعم

مطلب أراد أحد المتخارجين
الرجوع عن التخرج لا
يجوز اذا وقع صححا
مطلب في حكم باقي التركة
بعد اخراج بعض الورثة عنها

مطلب أقام المدعي عليه
بيعة بعد الصلح على القضاء
أو الإبراء فالصلح على حاله

مطلب لا يصح ترك الميراث

مطلب مات عن ورثة فادعى
رجل انه ابن عمه فصالحه
الوصي على دراهم

مطلب في الإبراء العام بين
الورثة وأنه مانع من الدعوى

نقل في التمتع عن المحقق الزمير لئلا يأن البراء العام بين الورثة مانع من دعوى شيء سابق عليه عينا كان
 أو ديناً عبرات أو غيره وحقق ذلك بان البراءة إما عامة يبرأ فيها من العيين والدين كالأحق أو لا دعوى
 أو لا خصوصية قبل فلان أو هو يرى من حق أو لا دعوى على عليه أو لا يتعلق عليه أو لا يستحق عليه شيئاً
 أو ليس له معه أمر شرعي أو برأته من حق وإما خاصة كأبرأته من دين كذا أو بدين عام كأبرأته على عليه
 فيبرأ عن كل دين دون العيين وإما خاصة بعين فتصح إن في العيان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره فان
 كان البراءة عن دعواها فهو صحيح اه وتعامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب جلا واستهلكه
 ثم أبرأه المالك هل يبرأ فالجواب نعم يبرأ من قيمة الجمل قال في الأشباه نقله عن الحاشية البراءة عن
 العيين المغصوبة أبرأه عن ضمانها وتصير أمانة في يد الغاصب ولو كانت العيين مسهولة لمكة صح البراءة ويرى
 من قيمتها اه كلام الحاشية قال صاحب الأشباه فقوله البراءة عن الأعيان باطل بل معناه انهم لا يكونون
 مكالاً بالبراءة والبراءة عنها السقوط ضمانها الصحيح أو يحتمل على الأمانة اه كلامه ملخصاً أي ان
 البطلان عن الأعيان محله إذا كانت الأعيان أمانة لأنها إذا كانت أمانة لا تلحقه عهدتها فلا وجه للبراءة
 عنها تأمل وحاصله أن البراءة المتعلقة بالأعيان إما أن يكون عن دعواها هو صحيح بخلاف مطلقاً وان
 يتعلق بنفسه فان كانت مغصوبة هالكه صح أيضاً كالدين وان كانت فائقة فعني البراءة عنها البراءة عن
 ضمانها ولو هلكت تصير بعد البراءة عن عيها كالأمانة لا تضمن الإلابة مدي عليه وان كانت العيين أمانة
 فالبراءة لا تصح ديالته يعني أنه إذا ظفر بها المالك اه أخذها وتصح قضاء فلا يسمع القاضي دعواه بعد
 البراءة هذا ملخص ما يستفيد من هذا المقام أفاده المحقق الطهطاوي في حواشي الدر المختار قال المحقق
 ابن عابدين بعد نقله وهو كلام حسن ثم قال بقي ما لا يدعي عليه عينا في يده فنكر ثم أبرأه المدعي عنها فهو
 بمنزلة دعوى الغصب لانه بالانكار صار غاصباً وهل تسمع الدعوى بعده لو تأتت الظاهر نعم اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن رجل له على آخر دين مؤجل إلى سنة صالحة على أن يعطيه بها كفيلاً ويؤخره
 إلى سنة أخرى هل يجوز هذا الصلح فالجواب نعم والمسألة في البرازية قال له عليه ألف إلى سنة صالحة
 على أن يعطى كفيلاً ويؤخره إلى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كفيلاً فأعطاه كفيلاً آخر وأبرأ الكفيل
 الأول وأخره يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أمسك سارقاً يبرق من داره بيرة وأراد
 تسليمه إلى رب تلك الدار فصالحه السارق على دراهم دفعها إليه أتركه ولا يسلمه إليه هل يصح هذا
 الصلح فالجواب نعم لا يصح هذا الصلح ويجب رد البديل إلى السارق لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع
 صاحب السرقة برئ من الخصوصية باخذ المال وحده السرقة لا يثبت من غير خصوصية ويصح الصلح
 اه برازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى رجل داراً الصغرى وصالحه أبوه على مال من
 نفسه هل يجوز فالجواب نعم يجوز قليلاً لا كان البديل المعطى من الأب أو كثيراً كما في البرازية والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجة وأولاد فصالحوها على مال معين ثم ظهر دين أو عين لم
 يعلمه الورثة حين الصلح هل يكون داخل في الصلح فلا يكون للزوج في حقه حظ أو لا يكون داخل فتأخذ
 حظها منه وهل يفسد الصلح بظهور الدين فالجواب قال في البرازية صالحت عن الثمن ثم ظهر دين
 أو عين لم يكن معلوماً للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم إذا لم يعلموا كان صلحهم
 عن المعلوم الظاهر عندهم لا عن المجهول فيكون كاستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقيل يكون داخل
 في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة اسم لكل فإذا ظهر دين ففسد الصلح ويجعل كانه ظاهراً عند الصلح اه
 ثم قال صالح أحد الورثة وأبرأه عما ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى
 وقتئذ أن يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه والله تعالى أعلم
سئلت عن أجنبي صالح عن المدي عليه بمال أداه من ماله من غير أمره هل يصح فاجبت به

مطالب غصب جلا واستهلكه
 فأبرأه المالك صح

مطالب عليه ألف إلى سنة
 صالحة على أن يعطى كفيلاً
 ويؤخره إلى سنة أخرى جاز

مطالب ادعى داراً الصغرى
 فصالحه الأب على مال من
 نفسه جاز

مطالب صالح الورثة الزوجة
 ثم ظهر دين أو عين هل يكون
 داخل في الصلح

مطالب صالح أجنبي صالح
 منه هل يصح

قال في الخلاصة وصورة ضمان النضولي أن يقول الغضولي للمدعي صالح فلان ان دعواك عليه على كذا على أني ضامن به أو على كذا من مالي أو قال صالحني من دعواك هذه على فلان وأضاف المستدل إلى نفسه أو إلى ماله ندم الصلح والبذل على الضامن سواء كان بأمره أو بفعله أو برجع عما أدى على المدعي عليه ان كان الصلح بأمره والامر بالصلح والخلع أمر بالضممان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى فرسا فقبضها ودفع ثمنها ثم وجد بها عيبا وزعم انه قد سيم والبائع ينكر قدمه فصالحه على دراهم معلومة هل يجوز **فاجبت** نعم يجوز هذا الصلح قال في الخلاصة رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وتقابضاه ثم وجد به عيبا فأنكر البائع كون العيب عنده أو أقربه فصالحه على دراهم حالة أو موجهة جاز وان صالحه على دنائير بشرط التقابض اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى مالا لغيره رجل واشترى ذلك من المدعي هل يجوز هذا الشراء **فاجبت** نعم يجوز هذا الشراء في حق المدعي قال في التكملة نقلا عن الحوى وفي المجتبى ادعى مالا أي معا لوما أو غيره فباعه رجل واشترى ذلك من المدعي يجوز الشراء في حق المدعي ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيئا كان له والا فلا فان جرد المطلوب ولا بينة فله أن يرجع اه قال في الدرر والدرج الله تعالى وتأمل في وجهه في البرازية من أول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باع من المديون أو وهبه جاز اه ومع هذا فاعلم يظهر في المعلوم دون المجهول ثم بدا لي ان المراد بالمال العين كالمقار لا الدين فلا يباع بغيره ما في البرازية فتأمل والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة طلقها زوجها وصالحها عن نفقة عدتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد لها عليها طالت عدتها أو قصرت هل يسوغ هذا الصلح **فاجبت** نعم بما في التكملة من الصلح نقلا عن الحانية وهذا نصه صالح امرأتها المطابقة من نفقة عدتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد لها عليها حتى تنقضي عدتها أو عدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان الحيض غير معلوم قد تحيض ثلاثين شهرا وقد لا تحيض عشرة أشهر اه وفي الخيرة من كتاب النفقة ما نصه سئل في رجل صالح زوجته عن نفقة عدتها بالحيض بسبعة قروش فهل يصح ذلك أم لا **أجاب** لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر نقلا عن الذخيرة وجزم به في التتارخانية نقلا عن الفتاوى الكبرى وجزم به في الوالوجية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلخ جوازها كافي الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع على انه لازم له يرجع فيما زاد على نفقة مثاها كما ان الوطالت عدتها ولم يكفها المصالح عليه **سئلت** طالب بكفاتها كما هو ظاهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز للقاضي أن يطالب من المتخاصمين المصالحة أم لا **فاجاب** أب ما في التكملة عن الذخيرة لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل ينقوض ذلك إلى غير من المتوسطين وينبغي له أن لا يبادر في القضاء بل يرد الخصوم إلى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو الاصلاح بينهم بأن كانوا عيالون إلى الصلح ولا يطالبون القضاء لا محالة فأما اذا طلبوا القضاء لا محالة أو بالصالح ان كان وجه القضاء له ناسا غير مستبين للقاضي أن يردهم إلى الصلح أما اذا كان وجه القضاء مستبين فان وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضي بينهم ولا يردهم إلى الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المحارم يردهم إلى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبوا الصلح اه والله تعالى أعلم

كتاب المضاربة

سئلت عن رجل أخذ من آخر مالا لم يعمل به مضاربة ويسافر فساقر مرارا عديدة وسرق منه المال فقال رب المال انك ضامن لاني ما أذنتك في تكرار السفر وقال العامل أنت أذنتني في السفر ولم تنهني عن تكراره **فاجبت** ببيان هذا السؤال قدم إلى قارئ الهداية فاجاب عنه بما نصه اذا ادعى رب المال التقييد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع عينة ما لم يتم رب المال بينة على التقييد

مطلب ادعى عيبا في المبيع
وصالح على دراهم حالة أو
موجهة جاز

مطلب ادعى مالا على زيد ثم
باعه هل يجوز

مطلب صالح مطابقة من
نفقة عدتها على دراهم معلومة
هل يجوز فيه تفصيل

مطلب هل يجوز للقاضي
التماس الصلح من المتداعيين

مطلب ادعى رب المال التقييد
والمضارب الاطلاق فالقول
للمضارب

مطلب أرسل العامل بضاعة
الى رب المال فصاعت في
الطريق لا يضمن

مطلب المضارب اذا مات ولم
يبين المال كان ديناً في تركته

مطلب بصدق المضارب
في هلاك المال بيمينه

مطلب فسخ رب المال
المضاربة وهي عروض
لا يصح ما لم يتراضيا

مطلب مات المضارب وعليه
دين فرب المال أحق برأس
ماله وحصته من الربح

مطلب اذا مات المضارب
مجهلاً صار المال ديناً عليه

مطلب كل أمين مات مجهلاً
صار المال ديناً عليه الا في
مسائل

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا سافر بالمال واشترى بضاعة وأرسلها الى رب المال
مع غيره فصاعت في الطريق فهل يضمن أم لا **فالجواب** لا ضمان على العامل لان له أن يودع مال
المضاربة والقول قوله في ان المالك أذن له في ذلك ألا أن يقيم المالك ديناً له منه من ذلك كذا في فتاوى
قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات فطاب رب المال ورثته برأس المال
والربح فاجابوا ان مورثهم دفعه له حال حياته فهل يكون القول للورثة أو لرب المال **فالجواب** ان
المضارب اذا مات ولم يبين أمر مال المضاربة كان ديناً في تركته ولا يقبل قول ورثته انه رده الى
صاحبه الا بينة عادلة تشهد انه رده الى المالك أو تشهد ان المضارب قال قبل موته رددت المال والربح
الى المالك كذا في فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب ادعى هلاك مال المضاربة
هل يصدق بيمينه **فاجبت** بحبان مثل هذا السؤال رفع الى صاحب الخيرية (فاجاب) عنه بقوله القول
قوله بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز المضاربة بالدين **فاجبت** بحبان الكفوى وهذا
نصه ولا تجوز المضاربة بالدين فن كان له على آخر ألف درهم فأمره أن يعمل بهام مضاربة لا تجوز
المضاربة من خزائن المفتين واذا قال اعمل بالدين الذي في ذمتك الى مضاربة فانه لا تصح المضاربة بالاتفاق
اه غناية شرح الهداية اه والله تعالى أعلم **سئلت** في المضاربة اذا فسخها رب المال وهي عروض
هل يصح فسخه **فالجواب** لا يصح وان تراضيا على الفسخ والمال عروض يصح الفسخ اه كفى
عن التتارخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب مات مجهلاً للمال المضاربة فصار ديناً عليه وفي
ذمته دين آخر اغير رب مال المضاربة فهل يكون رب المال اسوة الغرماء **فالجواب** ان رب المال أحق
برأس ماله وحصته من الربح اذا كانت المضاربة معروفة قال أبو السعود في حواشي من لا يسكن نقلاً
عن شيخه عن قاضيخان مازنه مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح
ان كانت المضاربة معروفة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات مجهلاً للمال المضاربة
بحيث لم يبينه ولم يوص به ولم يوجد في تركته هل يصير ديناً فيؤخذ من تركته **فالجواب** نعم يصير
ديناً ويؤخذ من تركته قال في الوهبانية

وكل أمين مات والعين يحصر * وما وجد من عينا فدينه انصير

سوى متولى الوقف تم مفاوض * ومودع مال الغنم وهو المؤقر

قال شارحه سيدي حسن الثمري - لا في عينا فدينه مؤقر يحصر أي يجوز ومودع بالكسر اسم فاعل وفي
الأمين قاعدة كل أمين مات مجهلاً لا حال الأمانة تكون ديناً في تركته الا المتولى لدفع الوقف والشريك
شركة مفاوضة ومودع السلطان مال الغنمية وزاد في النسخ القاضي اذا أودع مال البيت عند أمين ومات
مجهلاً بخلاف ما اذا قبضه ووضع في منزله ومات مجهلاً حيث يضمن أي القاضي وقيد بربح الوقف لان
مال الاستبدال يضمن بتجهيله لانه صار بالتجهيل مستهلاً كالأول لا تصدق ورثته في الهلاك ولا التسليم الى
رب المال ولو عين المال في حياته أو علم ذلك يكون أمانة في يد وصيه أو وارثه كما كانت في يده ويصدقون
على الهلاك والدفع الى صاحبها كما كان يصدق الميت حال حياته وزاد في الاشباه والنظائر - الوصي
والاب اذا ماتا مجهلين مال الصغير والوارث اذا مات مجهلاً ما أودع عند مورثه ومن مات مجهلاً ما ألقته
الريح في يته ومن مات مجهلاً لما وضعه مالكه في بيته بغير علم والوصي المحجور عليه ما أودع عنده يعني
ومات صبياً فصارت عشر اه وقول الناظم ومودع مال الغنم وهو المؤقر أي المحجور أميراهو السلطان
وبه عبر في التتوير حيث قال وسلطان أودع بعض الغنمية عند غار ثم مات مجهلاً اه فقول الشرنبلالي في
شرح النظم ومودع السلطان اضافته بياناً أي ومودعها هو السلطان الذي أودع مال الغنمية عند بعض
الغزاة ثم مات السلطان مجهلاً فلا يضمن قال في الدرر وليس من ماله أحد المتفاوضين على المعقد لما نقله

المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخانية أن الصواب أنه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط
 اهـ بقي ان قوله ومن مات مجهلا لموضع ما لك في بيته بغير علمه اعترضه الجواب بان الصواب بغير
 أمره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلمه اهـ نقله ابن عابد في الرد والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن المضارب اذا مات ومال المضاربة معروف وعليه ديون لا تفي تركته بما هل يخصص رب
 المال بمال المضاربة والحالة هذه ❊ فاجبت ❊ نعم يكون رب المال مختصا به في التنقيح مانصه
 (سئل) فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس
 ماله وحصة من الربح (الجواب) نعم كما صرح بذلك قاضيخان والذخيرة البرهانية اهـ والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فيما اذا هلك البعض من مال المضاربة هل يعتبر من رأس المال أو من الربح فالحجواب
 ان هذا السؤال في التنقيح وجوابه منه نصه نعم وما أي وكل شيء هلك من مال المضاربة فن الربح أي
 فيجوز له منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف الهالك الى التابع اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 فمن أخذ مالا على وجه المضاربة المطلقة وسافر برا أو بحرا فضاع منه المال بلا تعمد منه ولا تقريط فهل
 لا يضمن حينئذ ❊ فاجبت ❊ لا يضمن والحال ما ذكر في التنقيح سئل في المضارب مضاربة
 مطلقة اذا سرق أو نهب منه مال المضاربة برا أو غرق بحرا بلا تعمد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان
 عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه والحالة هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بكان أو زمان
 أو نوع البيع ولو فاسد ابتداء ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا أو الإيضاع اهـ علائ
 على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة مع عيونه هكذا ذكر
 في ظاهر الرواية وجعل المال في يده أمانة كافي المضاربة الصحيحة اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 عن رجل لي ادعى على ورثة أنه دفع الى مورثهم على وجه المضاربة كذا وكذا من الدراهم وأنه تصرف فيه
 ورجع ومات قبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قسمة الربح مجهلا لهذا المال فصار المال ديناً في تركته
 فهل حيث وقعت الدعوى في رأس المال والربح بدون بيان مقدار الربح تكون فاسدة فالحجواب
 نعم هي فاسدة في جامع الفصولين لو وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح
 وتركه خلت في الدعوى ولو ادعى رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح اهـ والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت هل يجوز شراء رب المال سلعة من مال المضاربة ❊ فاجبت ❊ نعم يجوز ذلك وعكسه
 وهو شراء المضارب شيئا من رب المال قال في الوهبانية

وجاز شرائه من الاخر استمع * وأخذ الوصي المال فيها مصور

اشتمل البيت على مسألتين * الاولى هي المسؤول عنها وعكسها * والثانية ان الوصي أن يضارب لنفسه
 بمال الصغير كذا أطلقه المشايخ وقال الطرسوسي ينبغي أن لا يجعل لنفسه أكثر مما يجعل لأمثاله
 ونارعه المصنف وارتضى الشارح ذلك القيد نظر للصغير بخلافه اهـ من شرح الوهبانية للعلامة
 الشرنبلالي والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل دفع لآخر دراهم على أن يعمل بها مضاربة والربح
 كله للعامل هل يسوغ ذلك ❊ فاجبت ❊ نعم ويكون المال قرضا لان العبرة للعاني قال في الاشياء
 ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط رب المال كان بضاعة اهـ والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت في رجل دفع لآخر شعير أو صوف أو نحو ذلك من العروض وقال اعمل به مضاربة هل يصح
 هذا العقد فالحجواب لا يصح كافي نتيجة الفتاوى ونقل عن قاضيخان مانصه المضاربة لا تجوز بغير
 الدراهم والدنانير مكيلا كان أو موزونا أو عروضا اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن المضارب اذا
 مات والمال عروض فلن تكون ولاية يمينها ❊ فاجبت ❊ بما في قاضيخان وهذا لفظه مات المضارب
 والمال عروض فولاية البيع لوصيه لارب المال لانها في حياته فلن قام مقامه بعده وقيل ولاية

مطلب مات ومال المضارب
 معروف وعليه ديون
 يختص رب المال بمال
 المضاربة
 مطلب ما هلك من مال
 المضاربة يصرف الى الربح
 مطلب اذا سرق المال أو
 نهب بلا تعمد فلا ضمان
 على العامل

مطلب ادعى رب المال
 رأس المال والربح بدون
 بيان مقدار ما كان
 الدعوى فاسدة

مطلب يجوز شراء رب
 المال سلعة من عامله

مطلب دفع له مالا ليعمله
 مضاربة والربح كله للعامل
 صح وكان المال قرضا
 مطلب لا تصح المضاربة
 بالعروض
 مطلب اذا مات العامل
 والمال عروض فالولاية
 لوصيه الخ

مطلب دفع له عروضا وقال
هو او اجعل بتمها مضاربة صح

مطلب لو هلك المال قبل
التم صرف بطلت المضاربة
مطلب قال اعمل لي هذا
والربح بينهما كان بينهما على
السواء

مطلب تقاسم الربح
وتقاسم المضاربة ثم جدد
عقد الخ

مطلب لو دفع أفعالي أن
نصفها قرض والنصف
مضاربة الخ

مطلب دفع قدر مجهولا
وقال اعمل به مضاربة والربح
بيننا صح وكان القول في
القدر للمعامل

مطلب ليس للمضارب أن
يشترى سلعة للمضاربة بأكثر
من مال المضاربة

مطلب ليس للمضارب وطاء
جوارى المضاربة

مطلب دفع مال المضاربة
دنانير له أن يستوفيه ادنانير
وله أن يأخذ من المال بغيرها

البيع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذ الحق للمضارب والمالك لرب المال فكأنهم ما شري كان اه والله تعالى
أعلم **سئلت** عن دفع لغيره عروضا وقال له بها او اعمل بتمها مضاربة والربح بينهما انصافا فتقبل منه
وعمل هل تكون صحيحة **فاجبت** نعم تكون مضاربة صحيحة قال في الملتقى وان دفع عروضا وقال
بها وعمل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على فلان وعمل فيه مضاربة جازت أيضا اه والله تعالى أعلم
سئلت فيما اذا هلك مال المضاربة قبل العمل هل تبطل المضاربة **فاجاب** ما في الكفوى عن
الوجيز لا يرخى وهو هذا وان هلك المال قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب
في الهلاك مع عينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو دفع لرجل مالا وقال له اعمل به مضاربة
والربح بينهما ولم يفصل بصريح القول بحيث يقول انصافا أو ائلا أو أرباعا هل تجوز هذه العقد
فاجبت نعم تجوز قال في النتيجة وفي الخاتمة لو قال رب المال على أن ما رزق الله تعالى يكون بينهما
جاز ويكون الربح بينهما على السواء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رب المال اذا قام المضارب
في الربح وقسم المضاربة ثم عقدها جديدا فهاك المال كله أو بعضه هل يجب عليه ما أن يتراد الربح
السابق **فاجاب** ليس عليهم ذلك لان المضاربة الاولى قد انتهت والمضاربة الثانية عقد جديد فهاك
المال في العقد الجديد لا يوجب انتفاض العقد الاول كما لو دفع اليه مالا آخر اه فرائد وان اقتسماه من
غير فسخ تراداه حتى يتم رأس المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يف فلا ضمان على المضارب ملتقى بالبحر
اه من نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لغيره خذ هذه الالف على أن نصفها عليك
قرض على أن تعمل بالنصف الاخر مضاربة على أن الربح لي فهل تجوز هذه العقد أم لا **فاجاب** انها
لا تجوز بل هي مكروهة لانه شرط لنفسه منفعة في مقابلة القرض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قرض جرتنعافان عمل هذا وربح فالربح بينهما نصفين لان المضارب ملك نصف المال بالقرض فكان
نصف الربح له والنصف الاخر بضاعة في يده فربحه لرب المال وقد نظم ذلك ابن وهبان حيث قال

ودافع ألف مقرضا ومقرضا * وربح القراض الشرط جاز ويحذر

والمسألة من البدائع كافي شرح ابن الشحنة والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لاخر دراهم مجهولة
وقال له اعمل بها مضاربة والربح بينهما انصافا هل يجوز هذا العقد **فاجاب** نعم يجوز هذا العقد قال
في الخاتمة ولو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في قدرها
وصفتها قول المضارب مع عينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لاخر مائة درهم من الدراهم
معينة مضاربة هل للمضارب أن يشتري للمضاربة سلعة بأكثر من ذلك المال **فاجبت** ليس للمضارب
ذلك سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل فان اشترى سلعة بأكثر من ذلك كانت حصة المال المدفوع
مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وثن الزيادة دين عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك
الخط اه خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عما يفعله المضاربون المسافرون الى السودان بمال
المضاربة من اشتراء الاماء الماشية وطئون هل يسوغ هذا الوطء أم لا **فاجاب** لا يسوغ هذا الوطء
قال في البحر ويحرم عليه وطاء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها بتزويج رب المال جاز ان لم يكن في
المال ربح ونخرجت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز اه نقله في الرد اه والله تعالى أعلم
سئلت فممن دفع لرجل دنانير معلومة مضاربة ثم أراد القسمة هل يستوفيه ادنانير كما دفعها
فاجاب نقل في رد المحتار عن القنية مانصه اعطاه دنانير مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي
دنانير وله أن يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر قيمتها يوم القسمة اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة
ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى وهذه فائدة طالمات رقت فيها فان رب المال يدفع دنانير
مثلا بعد مخصوص ثم تغلو قيمتها او يريد أخذها بعد الا بالقيمة تأمل والذي يظهر من هذا النوع علم عدد

مطلب دفع مالا معينا مضاربة
على أن يعطى العامل رب
المال كل شهر كذا كانت
فاسدة

المدفوع ونوعه فله أخذه ولو أراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذ به القيمة الواقعة يوم الخلاف أي يوم
النزاع والخصام وكذا إذا لم يعمد لم نوع المدفوع فكيف كثير في زماننا حيث يدفع أنواعا ثم تجهل فيضطر إلى
أخذ قيمته بالجهة التي أضافها أخذ بالقيمة يوم الخصام اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة دفعت لرجل
مالا معلوما على وجه المضاربة وشرطت عليه أن يعطيه من الربح كل شهر مائة قرش فهل لا تصح هذه
المقعدة **ج** فاجبت **ب** بأنها لا تصح وللمضارب إذا عمل أجرا مثله قل قاضيان المضاربة نفسا بشبهة
(منها) إذا شرط لأحدهما من الربح ما يقطع الشركة فحدهما أن يجوز له دراهم مائة مائة أو أقل أو
أكثر فسدت المضاربة (ومنها) إذا شرط على المضارب ضمان ما هلك في يده (ومنها) إذا شرط في
المضاربة عمل رب المال مع المضارب لأن ذلك يمنع التحلية بين المال والمضارب وكذلك لو وكل رجلا ليدفع
ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشبهه بأعماله بنفسه من الربح كان ذلك فاسدا
ولو فعل ذلك الأب أو الجد أو الأب أو وصى الأب وشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل مع المضارب
جازت المضاربة والشرط جميعا ولو دفع أحد المفاوضين ألف درهم من مال المفاوضة إلى رجل وشرط
عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئا من الربح فسدت المضاربة (ومنها) إذا دفع الأب أو الجد
أو وصى الأب مال الصبي إلى رجل مضاربة وشرط عمل الصبي مع المضارب كانت المضاربة فاسدة
والأصل في هذا أن كل من يجوز له أن يأخذ لنفسه مال الصبي مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب
جازت المضاربة وكل من لا يجوز له أن يأخذ لنفسه مال الصبي مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب
وشبهه بنفسه من الربح لا تجوز المضاربة وإذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح
رب المال وللمضارب أجر المثل تاما لأن المضاربة إذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة إذا عمل
الاجير كان له أجر مثله تاما ولو هلك المال في يد المضارب لا يقع له مضاربة فاسدة ذكر في الأصل أنه
لا ضمان عليه اهـ وفي الخلاصة والعامل أجر مثله عمل ربح أو لم يربح أطلق أجر المثل في الأصل بل اكن
هذا قول محمد أنه يجب بالنعمان بالغ وعنده أبي يوسف لا يجاوز المسمى ولو تلف المال في يده له أجر عمله ولا
ضمان عليه وعن محمد أنه يضمن اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن دفع لغيره مالا مضاربة وصار
بأخذ من المضارب الخمسة والعشرة والعشرين والمضارب يعمل بالباقي فهل يأخذ من المضارب الخمسة والعشرين
الربح أو من رأس المال **ج** فاجبت **ب** قال قاضيان إذا أخذ من المضارب من المال من المضارب مائة والعشرين
أو الخمسين والمضارب يعمل بقيته المال ان كان المضارب كلما دفع إلى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون
ذلك ولا يقبل قوله بعد ذلك أني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو لم يقل عند الدفع هذا ربح
ج روى **ب** عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما
ولا يكون ما أخذ من المضارب من المضارب قبيل الحساب نقصا تاما من رأس المال لأن الوجه أنهما من رأس
المال كان استرجاعا لبعض رأس المال فبطلت المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا إبطال المضاربة اهـ
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل سافر بمال المضاربة وهو ألف وله خمسة آلاف فكيف تكون
نفقته وسائر مصاريفه **ج** فاجبت **ب** أن تكون على قدر المائتين فالسبعة من مال المضاربة وخمسة
أسداس من خالص ماله ودليله ما في الخلاصة وهو ذاته ولو خرج المضارب بألف المضاربة وعشرة
آلاف من مال نفسه فالنفقة في المائتين على أحد عشر جزأ وفي المضاربة المائتين نفقة له اهـ والله
تعالى أعلم **سئلت** لو امتنع المضارب من العمل هل يجبر عليه **ج** فاجبت **ب** قال في البرازية ولا
يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في المضاربة
هل تبطل بموت رب المال والمال نقد **ج** فاجبت **ب** قال في البرازية زان مات رب المال والمال نقد
بطلت المضاربة في حق التصرف وان عرضا في حق المداورة يبطل لافي حق التصرف فيملاك يبعه بالعرض

مطلب أخذ رب المال الخمسة
والعشرة والعشرين هل
يكون من الربح

مطلب إذا كمل للعامل
مال مع مال المضاربة فالنفقة
حالة السفر على قدر المائتين

مطلب لا يجبر العامل إذا
امتنع
مطلب مات رب المال وهو
نقد بطلت المضاربة الخ

والنقد ولو أتى مصر واشترى شيئا فرب المال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصر آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن للمالك في الطريق فان سلم المتاع جاز به ببقائه في حق البيع وان خرج من ذلك المضارب قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن اه قوله فأتى بالمتاع مصر اي عن غير مصر رب المال لمساؤل قبله ولو أخرجه يعني بعد موت رب المال الى مصر رب المال لا يضمن لانه يجب عليه تسليمه فيه اه به عليه في اشربلالية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو اشترى المضارب بمال المضاربة ساعة فاراد المالك بيعها والمضارب يقول لا أبيعها حتى أجد ربحا فهل يجوز بيعها على البيع **فالجواب** ما في الدر المختار نقلا عن مجمع الفتاوى وهذا نصه لو اشترى بماله متاعا قال أنا أمسكه حتى أجد ربحا كثيرا أو أراد المالك بيعه فان في المال ربح أجبر على بيعه لعمله باجرا كما مر الا أن يقول للمالك أعطيك رأس المال وحصة من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمضارب الأيداع **فالجواب** نعم قال في الخاتمة والمضارب أن يعمل ما هو من عادات التجار وهو الأيداع والأيداع واستيعار الأجر لحفظ المال واستيعار الدواب للعمل واستيعار المكان والسفر وما جازله أن يعمل بنفسه جازله أن يعمل غيره بذلك وله أن يرهن مال المضاربة وأن يرتهن به وأن يحتال بمال المضاربة وإن كان الثاني أصح من الأول وله أن يوجسب الثمن بعد العقد عند الكل وليس له أن يستدين على المضاربة نحو أن يشتري بأكثر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل الا أن يأذن له بالاستدانة نصا وعملا فيها والله تعالى أعلم **سئلت** في مال المضاربة إذا صار ديناً على الناس وامتنع المضارب من تحصيله هل يجبر على ذلك **فالجواب** قل في الخاتمة ولو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب من التقاضي فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكل وان كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناضا وإذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فله رب المال عن التقاضي وقال أنا أقتضي مخافة أن يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وإن لم يكن فيه ربح فله رب المال أن يمتنع عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحل رب المال على الغرماء اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمضارب وهو في مصر نفقة في مال المضاربة **فالجواب** ليس له ذلك قال في الخاتمة المضارب ما دام يعمل في مصره كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء وأجرة الحمام والاحتياج لا تكون في مال المضاربة اه والله تعالى أعلم **سئلت** إذا جرت العادة بين التجار والمضاربين بأن المضاربين يأخذون من الناس أموال المضاربة ويخطونهم ولا ينهاتهم التجار عن ذلك هل لا يضمنون حينئذ بالخطأ **فالجواب** نقول في التكملة عن فتاوى أبي الليث مانعه إذا دفع إلى رجل دراهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك والحال ان معاملة التجار في تلك البلدة أنهم يخطون الأموال وأرباب الأموال لا ينهونهم عن ذلك وقد غلب التعارف في مثل هذه الأرجوت أن لا يضمن ويكون الأمر محمولا على ما تعارفوا وذكر في الملقط حسمانق له في التنقيح انه في هذه الصورة لا يضمن بدون ترجي اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن دفع دراهم لرجل ثم قال الدافع دفعته إليك قرضا وقال المدفوع اليه قرضا ومضاربة فلن يكون القول **فالجواب** يكون القول بالمدعى المضاربة لان الدافع يدعى عليه الضمان بعد ما تفاقعا في أخذ المال بأذنه والبيعة لرب المال اه من تنقيح الحامدية عن الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجرة الحانوت لمال المضاربة هل تكون في ماله **فالجواب** نعم كما أتى بذلك في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضاربين يسافرون إلى السودان فيموتون بعض القمائل فيتعرضون لأخذ أموالهم فيرضونهم بقليل يعطونه إياهم لحفظ الباقي فهل

مطلب أراد المالك بيع
المروض والعامل بخلافه

مطلب يملك المضارب الأيداع

مطلب صار المال ديناً على
الناس هل يجبر العامة على
تحصيله

مطلب المضارب إذا عمل
في مصره نفقته في ماله

مطلب في خط مال المضاربة
عند جريان العادة به

مطلب قال الدافع دفعته
قرضا وقال المدفوع اليه قرضا

مطلب أجرة الحانوت في
مال المضاربة

مطلب لا ضمان على المضارب
فيما أعطى من ماله التحصيلها

لا يضمنون فاجبت بحكمهم لا يضمنون قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لانهم ما قصدوا الا صلاح اذ عطاء البعض لتخليص الكل جائز وأصله خلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم بأخذ كل سفينة صالحة غصبا فاشبهه ما لو وقع في بينة حريق فنال الوديعة الى أجنبي لا يضمن كذا في البرازية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب قال له رب المال اعمل برأيك فهل له أن يعطى من ماله ما فيه مقدار اعلى وجهه المضاربة فالحواب نعم قال في الخاتمة ولو قال رب المال اعمل برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ويخط ماله بمال المضاربة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في مضارب مضاربة مقيدة بمكان أو زمان أو نوع من السلعة خالف ما قيد به رب المال هل يضمن حينئذ فالحواب ما في شرح الملتقى وهو هذا لان المضارب ان خالف فغاصب لوجود التعدي منه على مال غيره فصار غاصبا فيضمن اه نقله في المرأة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب هل يملك الشراكة مع غيره بمال المضاربة بدون اذن له من رب المال فالحواب انه لا يملكها الا باذن أو اهل رأيك في الدر المختار مانعه لا يملك المضاربة والشراكة وانما يملك نفسه الا باذن أو اهل رأيك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب طالب منه رب المال المحاسبة تفصيلا هل يجبر على ذلك فالحواب ان قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعده أو ما صرفه فقال لا أعلم حسابا وانما ثبت وتصرفت وبق هذا القدر هل يلزم بعمل محاسبته أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك والله تعالى أعلم

كتاب الوديعة

سئلت عن شخص ادعى على ورثة انه أودع مورثهم موديعة فانكروا الورثة ولم توجد الوديعة في محضه فاقام المدعى بيته على ذلك فكيف الحكم فاجبت بحكم بان هذا السؤال رفع مذهبه الى قارئ الهداية فأجاب عنه بقوله اذا أقام المدعى بيته على الابداع وقدمات المودع مجبها للوديعة فلم يذكرها في وصيته ولا ذكرها للورثة فضمن ان في تركته فان أقام بيته على قيمتها أخذت من تركته وان لم يكن له بيته على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردّها اليه لانهم لم يردوها ضمنا فلا يبرؤن بمجرد قولهم من غير بيته شرعية على ان مورثهم ردّها اليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع خرج من داره التي بها الوديعة وترك الباب مفتوحا فسرفت الوديعة هل يضمن فالحواب نعم يضمن وقد أفتى بذلك في نتيجة الفتاوى ونقل عن جامع الفصولين مانعه خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الدخول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع عند آخر ثوبا وقال هذا الوديعة عندي وذهب ثم ذهب الثاني وتركه فضاع هل يضمن فالحواب نعم يضمن قال في الدرر الوديعة هي أمانة تركت للحفظ وركنها الايجاب من المودع كادعته أو ما ينوب من ذهابه أو فقه لا فان من وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا وديعة عندي أو سكنت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك الثوب فضاع صار ضامنا لان هذا الابداع منه عرفا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أودع ثوبا عند آخر وقال له لا تدفعه الى عيالك فدفعه اليهم هل يضمن فالحواب قال في الملتقى وان نفى عن دفعه الى عياله فدفع الى من له بدنه يضمن وان الى من لا بدنه منه كدفع الدابة الى عبده ونسي بحفظه النساء الى زوجته لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا أقر بالوديعة وقال اني وضعتها في مكان لا أدري أي

مطلب قال له اهل رأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة

مطلب المضارب ان خالف كان غاصبا

مطلب لا يملك المضارب الشراكة مع غيره الا باذن

مطلب هل يجبر المضارب على اعطاء الحساب مفصلا

مطلب أقام المدعى بيته على الابداع وقدمات المودع مجبها لا تؤخذ من التركة

مطلب خرج المودع من الدار والباب مفتوح فسرفت يضمن

مطلب تركه عند زيد وقال هذا وديعة عندي فقام زيد فضاع يضمن

مطلب أودعه وقال له لا تدفعه الى عيالك الخ

مطلب قال المودع وضعتها في مكان لا أدري أي مكان هو

مكان هل يضمن في فاجبت به بانه يضمن كما في قاضيهان وعبارته ولو قال لا أدري وضعتها في داري أو في موضع آخر كان ضامنا اه وقد أفنى بذلك في النتيجة والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن المودع اذا قال وضعتها عند أجنبي ثم ردها الى فهلكت عندي هل يكون ضامنا فالجواب ان صدقة المالك في العود اليه لا يضمن وان كذبه ضمن الا اذا برهن على العود قال في جامع الفصولين لو قال أودعتها عند أجنبي ثم ردها الى فهلكت عندي وكذبه المودع ضمن الا ان يبرهن اذا قتر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيته وفيه أيضا المودع لو خالف ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ لو صدقه المالك في العود لا لو كذبه الا ان يبرهن على العود اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت فيمن أودعه رجلان شيئا ثم جاء أحدهما بطلبه هل يجوز له دفعه اليه وحده فالجواب لا يجوز له ذلك قال في المحيط أودعه رجلان مكيلا أو موزونا أو دابة أو عبدا ثم غاب فجاء أحدهما بطلبه لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وعندهما يدفع اليه نصيبه وتعامه فيه من الوديعة والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن المودع اذا قل له رب الوديعة أحل الي الوديعة اليوم فلم يحمله اليه حتى مضى ذلك اليوم وهلكت عنده هل يضمنها في فاجبت به بانه لا يضمنها لان الواجب عليه التخليص وأما الذهاب بها الى المالك فلا اه من الكفوى نقله عن العمادية ❦ سئلت عن المودع اذا مات والوديعة معروفة بعينها هل تكون أمانة في يد الوارث حتى يردها فالجواب نعم تكون في يد الوارث أو الوصي أمانة الى ان ترد اه من الكفوى والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل يجب في دعوى الوديعة بيان مكان الايداع فالجواب نعم يجب بيانه قال في التكملة والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقا لان الردغير واجب على المودع وليس مؤنة الردغير بل على المالك والواجب عليه تسليمها له بمعنى عدم المنع فلو لم يبين المكان لم يلحق المودع ضرر وهو مدفوع اه وقوله مطاوعا أي سواء كان له جمل أم لا والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الوديعة اذا طلبها صاحبها فلم يسلمها وهو يقدر على تسليمها ثم ضاعت هل يضمنها فالجواب نعم يضمنها حينئذ نقل الكفوى عن الهداية مانعه فان طلبها صاحبها فخبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها لانه متعدي بالمنع وهذا لانه لما طلبه لم يكن راضيا بما ساء له بعده فيضمنه بحسبه عنه اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت في وديعة وضعتها اثنان عند رجل ثم أتاه أحدهما فطلبها فلم يسلمها اليه هل يكون ضامنا فالجواب لا يكون بذلك ضامنا قال في البرازية ولو وضعتها اثنان ففقد من أحدهما لا يضمن اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل أودع عند آخر وديعة وقال له اذا مت فادفعها الى ابني فات فادها الى ابنه وله وارث آخر هل يضمن له نصيبه فالجواب نعم يضمن له نصيبه كما نقله الكفوى عن الوجيز اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن مودع قضى بالوديعة التي عنده دين صاحبها هل يضمن فالجواب انه يضمن في الصحيح كما في جامع الفصولين اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عما اذا أكره المودع بضو القتل على دفع الوديعة الى غير مالكها فادفعها مكرها هل لا يضمن فالجواب انه لا يضمن حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يمتثل أمره بقتله أو يقطع عضو منه أو يضربه ضربا يخاف منه على نفسه أو عضوه أو يتلف جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كما علم من كلام العلماء أفاده الخبير الرمي في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الاب اذا كان بيده أمانة لولده انتقلت له من أمه ارنافات ولم يرص بها ولم توجد في تركته هل تصير دينافي التركة في فاجبت به بأنها لا تصير دينافي تركته كما في الاشباه فانه ذكر ان الامانات تنقلب مضمومة بالموت عن تجهيل بل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنه قال في الخيرية وذكرها التمرثاني ناقلا عن الفصول العمادية وانه ذكر فيها قولين فترق بينهما وبين الوصي فقال وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهولا لا يضمن واذا انحطط مال يضمن والاب اذا مات مجهولا لا يضمن وقيل لا يضمن اه قال فتح ران في المسألة

مطلب قال وضعتها عند أجنبي وردها فضاغت الخ

مطلب أودعه اثنان ثم جاء أحدهما لا يجوز له الدفع اليه

مطلب قال المودع للمودع احل الي الوديعة اليوم فلم يفعل الخ

مطلب مات المودع والوديعة موجودة بعينها تكون أمانة في يد الوارث أو الوصي

مطلب يجب بيان مكان الايداع في دعوى الوديعة

مطلب طلب الوديعة فلم يسلمها له حتى ضاعت يضمنها

مطلب وضعتها اثنان فطلبها أحدهما فلم يسلمها فضاغت لا يضمن

مطلب قال اذا مت فادفع الوصية الى ابني فدفعها اليه بعد موته وله وارث آخر يضمن له نصيبه

مطلب قضى المودع بالوديعة دين صاحبها ضمنها

مطلب أكره المودع بضو القتل على دفع الوديعة الى أجنبي ففعل لا يضمن

مطلب تنقلب الامانة بالموت عن تجهيل مضمونة الا في مسائل

قوانين الذي يظهر أربحية عدم الضمان لان الاب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضمان واقصر على عدم الضمان في الاب كغير من العلماء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قال رددت الوديعة عليك هل يصدق فالجواب نعم يصدق بيمينه قال في المحيط لو قال المودع رددت الوديعة اليك أو ضاعت عندي وأذكر المودع وقال لا بل أتلفتها فالقول للمودع مع يمينه لانه منكرو وجوب الضمان معنى لان صاحب المال يدعي الضمان معنى لانه يقول الوديعة عندي **سئلت** عن ادعاء الرذ وأتلفتها فصرحت بضامنا والمودع ينكر ذلك فكان مدعى بصورة منكره معنى والعبرة للمعنى فان أقام البينة فالبينة بينة المودع لان بينة المالك قامت على نفي الرذ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع أقرب الوديعة ثم ادعى أنها ضاعت قبل الاقرار هل يضمن والحال هذه فالجواب نعم قال في التنقيح وفي العيون اذا طالب المالك الوديعة فقال اطالبها عند الخلاء صاحبها في الغد فقال المودع ضاعت يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعده فان قال قبل اقرارى يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطالبها عند الاقرار منه انما ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع أمره المالك بحفظ الوديعة في الدار الفلانية فخالف وجعلها في دار أخرى فضاقت هل يضمن فالجواب نعم قال في الملتقى وان أمر بحفظها في دار فحفظ في غيرها ضمن اه وفي شرح المجمع المالكى أمره بالحفظ في بيت من دارة فحفظ في بيت آخر منها مساو له لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار لانها ما يخالف في الحرز غالبا فيفيد التقيد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع في سبينة الخريف فصار الزكابي رمون بأنفسهم في القوارب فرمى هو بنفسه في قارب وضاقت أمواله مع الوديعة من غير تعد ولا تقصير حيث لم يسعه الا الفرار بنفسه ولم يكنه تخلصها فهو لا ضمان عليه والحال هذه فالجواب ان مثل هذا السؤال في التنقيح وحاصل جوابه فيه انه لا ضمان عليه بخلاف ما اذا تمكن من الحفظ بنقلها فتركها فانه يصير ضامنا اه ثم ذكر ما نصه نذت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها وهو في سعة من ذلك لا ضمان عليه فيما نذت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا كذلك عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالودع الوديعة الى أجنبي حالة الحريق فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كذا لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذت اذا لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يبق در على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دخول حمار فوضع له الحارس الفوطه ليضع ثيابه عليها فترع أثوابه ووضعها على الفوطه ودخل واغتسل وخرج فلم يجد بعض أثوابه هل يضمن الحارس فالجواب ما في التكملة عن ابن نجيم انه يضمن لانه استخف وطرد قصر في الحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قال ضاعت الوديعة من منزلي ولم يضع معها شيء من مالي هل يصدق بيمينه فالجواب نعم قال في التكملة عن مؤيد زاده عن الواقعات ما نصه اذا قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شيء يقبل قوله مع يمينه اه وقد نظم ذلك في الوهبانية حيث قال

وان قال قد ضاعت من البيت وحدها * يصح ويستخالف فتدبر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي قبل قوله بيمينه لان وقوع ذلك ممكن بأن يجهل السارق أو تكون

مطالب يصدق المودع في
دعوى الرديمينه

مطلب أقرب الوديعة ثم قال
ضاقت قبل اقرارى يضمن

مطلب قال ضاعت في المحل
الفلاني فوضعتها في غيره
يضمن

مطلب مودع في سبينة
انخرقت فرمى بنفسه وضاقت
أمواله كالوديعة لا يضمن

مطلب نذت بقرة من
الباقورة فلم يبعها الراعي
لا ضمان عليه

مطلب دخل الحمار فوضع
له الحارس فوطه فوضع
ثيابه عليها فوضاع منها البعض
يضمن الحارس

مطلب قال ضاعت من بيتي
وحدها يصدق بيمينه

مطالب دفع له عشرة دراهم
وقال خمسة هبة وخمسة وديعة
فاستهلك القابض خمسة وهلك
الباقى ضمن سبعة ونصفا

هي المقصودة وهو أمين في صدق خلاف الملك اه والله تعالى أعلم في فائدة في الخاتمة رجل دفع
لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك
الخمس الباقية ضمن سبعة ونصفا لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة مشاع
يحمل القسمة وهي فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن
هذه الخمسة ويضمن نصف الخمسة التي ضاعت فصار المضمون سبعة ونصفا وقد نظمه ابن وهبان
في قوله

وأودعه عشر ا على ان خمسة * له هبة فاستهلك الخمس بخسر

له سبعة قالوا ونصفا اذا توث * له الخمسة الاخرى وفي الشرع يذخر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلال رحمه الله تعالى قلت وهذا على غير الصحيح لان الهبة الفاسدة
تلك بالقبض وقد ساطه الملك فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة كما في البرازية دفع اليه ألفا
نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلك ضمن حصة الهبة اه أى فلا يضمن حصة المضاربة لانها أمانة
وقوله يضمن حصة الهبة انما هو على رواية عدم الملك وهو خلاف المفتى به فلا ضمان مطلقا لا في الوديعة
ولا في الهبة الفاسدة على المفتى به اه في قوله وهو خلاف المفتى به نظرا فان عدم افادتها
الملك هو ظاهر الرواية قال في الخيرية ولا تنفيذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعا لملكه
حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان
وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تنفذ الملك وبه أخذ المشايخ اه كلام الزيلعي قال الخبير
الرملي ومع افادتهم الملك عند هذا البعض أجمع الكل على أن الواهب استرداده من الموهوب له ولو كان
ذرحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين رافض الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع
للوالب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا فاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك
كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون الواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها
مستحقة الرد ضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذ امان أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد
ومضمون بالهلاك اه قال في رد المختار بعد نقله كلام الخيرية وأفتى به في الحامدية أيضا والتاجية
وبه جزم في الجوهرية والبحر ونقل عن المتبني بالغين المهمة أنه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور العيون
عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد في
المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهبة تنقلب عقدا معاوضة اه وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم لا تنفيذ
الملك عند أبي حنيفة وفي القهستاني لا تنفيذ الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروى عن أبي حنيفة
وهو الصحيح اه فثبت علمت انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد ورواه عن أبي حنيفة ظهر انه الذي عليه
العمل وان صرح بأن المفتى به خلافه ولا سيما انه يكون ما كان خبيثا كما يأتي ويكون مضمونا كما علمته
فلم يجد نفعا للموهوب له فاعتمه وانما كثرت النقل في مثل هذه كثرة وقوعها وعدم تنبه أكثر الناس
للزوم الضمان على قول المخالف ورجاء لدعوة نافعة في الغيب ثم بعد هذا نقل عبارة البرازية وهي
هذه وهل يثبت الملك بالقبض قال الناطق في عند الامام لا ينفذ الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها
فاسدا وبه يفتى ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز دل
انه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه المختار قال ورأيت بخط بعض الافاضل
على هامش المخ بعد نقله ذلك وأنت تراه عازا رواية افادة الملك بالقبض والافتاء بها الى بعض الفتاوى
فلا تعارض رواية الاصل ولذا اختارها قاضيان قال وقوله أى الع لائق لفظ الفتوى أكد من لفظ
الصحيح قد يقال يمنع عمومه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرازي فاذا تأملته تقضى برجحان

مطالب الهبة الفاسدة
لاتنفذ الملك في ظاهر الرواية

مطلب مودع وضع ثوبه
مع ثياب الوديعة ودفعها
لربها فضاع ثوبه كان مضمونا

مطلب تعرضه للصوص
فري الوديعة وتخاص
بالجل لا يضمن

مطلب اذا كانت الوديعة
يخاف عليها الفساد وصاحب
غائب يرفع الامر الى القاضي

مطلب ليس للمودع الايداع
ولا الاعارة
مطلب غاب وله وديعة
عند أبيه مثلا الخ

مطلب استهلك حنطة
وديعة عنده يلزمه مثلها
مطلب لاضمان على الادل
اذا ضاع منه المتاع بدون
تفريط

مطلب اودع الغاصب
المغصوب عنده رجل ثم
رده اليه يبرأ بالرد

مطلب وضع ثوبين يدي
رجل فقال لا أقبله

ما دل عليه الاصل اه فليحفظ فانه مهم **سئلت** عن مودع افتح الدال وضع ثوبه مع ثياب الوديعة ثم دفعها الى ربه او نسي ثوبه فضاع عند المودع بكسر الدال فهل يضمن فالحقواب ما في قاضيان وهذا نصه مودع جعل في ثياب الوديعة ثوبه بالنفسه فدفعها الى ربه او نسي ثوبه فيها فضاع عنده ضمن لانه حينئذ اخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه لا يكون عذرا اه قال في نور العين ينبغي ان تقيده المسألة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والا فلا سبب للضمان أصلا فالظاهر ان قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على إطلاقه اه أي بل هو مقيد بما اذا لم يكن أخذه بتسليم ربه فان كان كاهنا فان رب الثوب سلم ثوبه مع جملة الثياب اه اذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذي جل جل على جملة شدة ثياب ليوصاه الى البلد الفلاني بأجرة فلما كان في الصحراء تعرضه للصوص فطرح الشدة وهرب بجملة فضاعت الشدة فهل يضمنها فالحقواب من التكملة عن فتاوى أبي الليث انه ان كان لا يمكنه التخاص منهم بالجل وما عليه وكان يعلم انه لو حمله أخذ للصوص منه الجل وما عليه فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه اه بالمعنى والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا كانت الوديعة مما يخاف عليه وكان صاحبها غائبا فما يصنع المودع حينئذ فالحقواب انه يرفع الامر الى القاضي حتى يبيعه فان لم يرفع حتى فسدت فلا ضمان عليه قال في المراتة وفي فتاوى أبي الليث اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه اجاز وهو الاول وان لم يرفع حتى فسدت فلا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما أمر به كذا في المحيط وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها كذا في السراج الوهاج هندية وفي فتاوى أبي الليث استودع رجل ألف درهم ثم غاب رب الوديعة ولا يدري أحى هو أم ميت فعليه أن يحسبها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمودع الايداع والاعارة فالحقواب ليس له ذلك فان فعل ضمن قال في البرازية والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل غاب وله وديعة عند أبيه من الاجزاء امرأة الغائب الى المودع وطلمت منه أن يدفع اليها الوديعة لتنفقها على نفسها فهل تجاب الى ذلك فاجبت به قال في الخاتمة رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي وأحضرت والد زوجها وأدعت أن للغائب وديعة في يدها وطلمت النفقة من ذلك المال قال محمد بن الفضل ان كان في يده والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمر القاضي كان ضامنا وان أذكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع استهلك حنطة مودعة عنده يوم الغلاء فطالبه ربه بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه المثل فالحقواب كافي الخيرية انما يلزمه مثلها لا قيمتها يوم الاستهلاك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دلال ضاع منه المتاع بدون تفريط منه هل لاضمان عليه فالحقواب نعم لاضمان عليه والحالة هذه لانه أمين لا يضمن الضياع والقول قوله بيمينه فيه كافي الخيرية **سئلت** عن غاصب اودع المغصوب في يد رجل ثم رده المودع الى الغاصب هل يبرأ من الضمان فالحقواب نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب اه من الخيرية وفيها أيضا أنفق المودع بعض الوديعة على نفسه وهلك الباقي بلا تفريط يضمن ما أنفق فقط والقول قوله بيمينه فيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع بين يدي رجل ثوبين لا وقال احفظه لي فقال لا أقبله فوضعه وذهب فضاع الثوب فهل يضمنه الجالس أم لا فالحقواب قال قاضيان ولو قال الجالس لا أقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يبرأ مودعا بدون القبول اه والله تعالى أعلم **سئلت**

مطالب وضع دابة عند
صاحب الخان فضاعت
وقال صاحب الخان أخذها
رفيقك يضمن

مطالب دكان فيه ودائع قام
صاحبه للصلاة فضاعت
لا يضمن
مطالب في شرط الضمان
على المودع

مطالب ادعى المالك الغصب
والاشتر الوديعة

مطالب قال ارسلت الى
الوديعة مع من شئت
فارسها مع من يشق به
فضاعت لا يضمن

مطالب اذا اودعها المودع
فضاعت من يضعها

مطالب قال امرتني بانفاقها
على عيالك ففعلت وقال
المالك لم امرك الخ
مطالب في نجار وضع قفقه
عند آخر الخ

عن رجل له دابة فأتى بها صاحب الخان وقال له أين أربطها فقال له أربطها هناك فربطها وذهب ثم
جاء فلم يجد دابته فقال صاحب الخان فقال جاء رفيقك وأخذها والحال أنه لم يكن له رفيق فهل يكون
صاحب الخان ضامنا حينئذ فالجواب أنه يكون ضامنا كافي فتاوى قاضيان قل لأن قول صاحب
الدابة أين أربط الدابة استبداع عرفا وكلام صاحب الخان هناك قبول للوديعة اه وفيها أيضا ما نصه
وكذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع
فهو والاول سواء وان كان صاحب الحمام جالسا لاجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه بمراعى العين منه
ولم يقل باللسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن للعمام ثيابي يضمن صاحب الحمام لأن وضع الثياب بمراعى
العين منه استحفاظ وان كان للعمام ثيابي فان كان الثيابي حاضر الا يضمن صاحب الحمام شيئا لأن هذا
استحفاظ من الثيابي اذ لم يبق له لصاحب الحمام أين أضع الثياب وان كان الثيابي غائبا فوضع الثياب
بمراعى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع
وتعامه فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن صاحب دكان فيه ودائع قام من الدكان للصلاة
فضاعت الودائع هل يضمنها فالجواب انه لا يضمنها كافي الخانية قال لأنه حافظ بحجراته فلم يكن مضيعا
ولا يكون هـ ذامنه ايداعا للوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز اه والله تعالى أعلم
سئلت عن المودع اذا شرط عليه الضمان اذا ضاعت الوديعة ورضي بذلك ثم ضاعت بالانقصير منه
في الحنظ هل يكون ضامنا فالجواب انه لا يكون ضامنا وان شرط عليه ذلك كما أفق بذلك شيخ
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له المكفوى في نقوله بما نصه اشتراط الضمان على الامين
باطل وعلى هـ ذا الوشرط على الحامي الضمان لو ضاعت ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار
الفتية أبي الليث قال في الخلاصة وبه يفتى اه معزى بالبحر والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال
أودعني جـ لا فضاع وقال مالكه غصبته منى فن يكون القول قوله فالجواب ان القول قول المودع
بخلاف ما لو قال أخذتم اوديعة وقال المالك غصبا فانه يضمن لأنه أقر بأخذ مال الغير وهو موجب للضمان
ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يقبل الا بجهة أفاده في المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا
قيل له ابعت الوديعة مع من شئت فارسها مع من يشق به فضاعت هل لا يضمن فالجواب لا يضمن
كما أفق به على أفندي واستدل له المكفوى بما في الصرفية بوضع أمانة وقال ابعت أمانتي مع من شئت
فبعت على يد أمين فها كنت في يده لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا اودع المودع الوديعة
عند أجنبي فها كنت هل يضمن الاول أو الثاني فالجواب قال في الملتقى ولو اودع المودع فها كنت
ضمن الاول وعتدها ضمن أيا شاء اه وأفق شيخ الاسلام على أفندي بعدم ضمان الثاني اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل اودع وديعة عند آخر وغاب فلما رجع وطلمها قال له اني أنفقته على عيالك بأمرك
فقال رب المال ما أمرتك بذلك فهل يكون القول لرب الوديعة أو للمالك فالجواب ان القول لربها في
عدم الامر والمودع ضامن لأنه أقر بسبب الضمان وادعى ما يبرأ به فلا يصح دفع الالبحة كافي المحيط والله
تعالى أعلم **سئلت** عن نجار وضع قفقه عند آخر وفيها آلات النجارين ثم ادعى انه كان من جملة
ما فيه اقدوم وطلبه من المودع فقال المودع لا أدري ما كان فيها هل يضمنه والحالة هذه **سئلت** فاجبت
بما في الخانية وهذا نصه قال النقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولا عين حتى يدعى عليه
انعرفه أو ضيعه فحينئذ يحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن اه وفيها أيضا **سئلت** رجل اودع كيسا
فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا عين حتى يدعى
عليه التضييع أو الخيانة أو نحو ذلك وعن نصير رحمه الله تعالى انه كتب الى ابن شجاع رحمه الله تعالى
في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت موضعها فاجاب وقال ان دفنت في دونه لم يضمن وان دفنت في

غيرها ضمن قيل فان دفعها في كرمه فسرقته قال ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع وان سرقته
منه أو عجزا حجة أصابته من غيره لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع طاب منه رب الوديعة
وديعة له فقال لم تودعني شيئا ثم قل بل أودعني ولاكنها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال
المودع أولا قد أعطيتكها ثم قل بعد أيام لم أعطكها ولاكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا وقال
عيسى بن ابيان رحمه الله تعالى لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب اه من قاضيان والله تعالى أعلم
سئلت هل يجب رد الوديعة الى مالكها عند طلبة فالحجواب نعم الا في مسألتين احدهما
اذا كانت سببا فإراد صاحبها أن يأخذها ليضرب به رجلا ظلم الثانية أودعت كتابا فيه إقرار ببال
للزوجة أو قبض منه وللمودع أن لا يدفع الكتاب اليها لما فيه من ذهاب الحق ولما في الاولى من الاعانة
على الظلم والمسألتان في الخانية اه من الفوائد الزبديّة والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع وضع
الوديعة بجنبه في حانوته ونام مضطجعا فسرقته منه الوديعة هل يضمنها فالحجواب نعم كما أفق بذلك في
بهيجة الفتاوى واستدل لذلك في جامع الفصولين وهذا نصه وفي فوائد المرغيناني رحمه الله تعالى
وضعها تحت رأسه أو جنبه ونام فسرقته لم يضمن وكذا لو وضعه هابن يديه ونام وهو الصحيح واليه مال
الشيخ رضي رحمه الله تعالى في شرح كتاب السرقه قال انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا أما في
الاضطجاع فيضمن الا في السفر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا قال وضعت هابن يدي وقت
ونسيت فضاغت هل يضمن فالحجواب نعم كما في جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين
والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع غاب عن داره فأثناء أجنبي وقال له ان لي حاجة في دارك وأخذ
منه المنتاح فلما رجع المودع لم يجد الوديعة هل يضمن باعطائه المفتاح لذلك الاجنبى **سئلت** فاجبت
لا يضمن كما في جامع الفصولين قال قيل لمجدد الفضل بدفع المفتاح الى الاجنبى أيضا رجاء لا البيت بما فيه
في يده فقال لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رب الوديعة اذا قال للمودع ادفعها الى فلان فقال
دفعتها اليه وأنكر فلان الدفع اليه أو قال ربه لم تدفعها اليه فهل يصدق المودع في الدفع اليه **سئلت** فاجبت
بانه يصدق بيمينه في حق براءة نفسه لا في حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كما في جامع الفصولين من
الفصل الثالث والثلاثين والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال اني وكيل من فلان بقبض الوديعة
فصدقه المودع فهل يؤمر بالتسليم اليه **سئلت** فاجبت بانه لا يؤمر بالتسليم اليه كما في مختصر القدوري قال في
الغاية وذلك لان اقراره وقع في مال الغير وهو لا يملكه اه من البهيجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن
مودع ادعى هلاك الوديعة فصالحه ربه على مبلغ دفعه له فهل يصح هذا الصلح فالحجواب انه لا يصح
الصلح المذكور قال في الاشباه فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اه فان ظهرت الوديعة عند آخر
رد البذل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد اه من التنقيح قبيل المضاربة والله تعالى أعلم
سئلت عن أخذ مال غيره ظلما ثم مات المأخوذ منه فرد المال الى ورثته هل يبرأ بالرد الى الورثة
فالحجواب قال في الخانية ببراء الظالم من الدين وبه في حق الميت في مظلمته اياه ولا يرجح له الخروج
عنها الا بالتوبة والاستغفار للميت والدعاء له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع وضع الوديعة في
جيبه وذهب الى مجلس فسق فسكرفضاعت منه الوديعة بسرقه أو سقوط أو غير ذلك هل يضمن والحالة
هذه **سئلت** فاجبت بانه لا يضمن لان حفظ الوديعة في موضع يحفظ به مال نفسه وهو
جيبه وقال بعضهم هذا الميزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن
الحفظ بنفسه فيصير مضطجعا أو مودعا غيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كانت الوديعة صوفا
فأكله السوس هل يضمن المودع فالحجواب لا يضمن بخلاف فرض النار اذا لم يسد المودع الثقب بعد
علمه ولم يخبر المالك بذلك فانه يضمن قال في الوهبانية

مطلب فيمن أنكر الوديعة
ثم قال هلكت

مطلب يجب رد الوديعة
عند طابها الا في مسألتين

مطلب صاحب حانوت
وضع الامانة بجنبه في حانوته
ونام

مطلب قال وضعت هابن
يدي وقت ونسيت فضاغت
يضمن

مطلب أعطى مفتاح داره
لاجنبى فضاغت الوديعة
هل يضمن

مطلب قال ادفعها الى زيد
فقال دفعتها

مطلب قال اني وكيل بقبض
الوديعة الخ

مطلب أخذ مال غيره ورده
الى ورثته بعد موته يبرأ
مطلب وضع الوديعة في
جيبه وسكرفضاعت هل
يضمن

مطلب اذا كانت الوديعة
صوفا فأكله السوس
لا يضمن

وتارك نذر الصوف صيفا فعت لم * يضمن وقرض الفار بالعكس يؤثر
اذ لم يسد الثقب من بعد علمه * ولم يعلم الملاك ما هي تنقير

اه والله تعالى أعلم * سئلت فيمن طلب الوديعة فقال له المودع هي عندي أدفعها لك وبعد أيام ادعى
هلا كهنا سابقا على الطالب هل يقبل منه ذلك فالجواب انه لا يقبل منه ذلك ويضمن كافي حواشي
الرملي على جامع الفصولين وفيها أيضا امرأة أودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على
ثلاثة أيام وأحضره لك فلما مضت ادعت انه ضاع قبل قولها عندي وانما استمهلته رجاء ان تجده فاقبضت
بالضمان وذكر في المنتقى اذا قال المودع ضاعت منذ عشرة أيام وأقام المودع بينة انها كانت عنده منذ
يومين فقال المودع وجدتها فضاقت يقبل هذا ولا يضمن ولو قال أولا يست عندي ثم قال وجدتها فضاقت
يضمن اه بحر وفه والله تعالى أعلم * سئلت عن المودع اذا سقط منه شيء على الوديعة فأفسدها هل
يضمنها فالجواب نعم قال في الاشباه الامين اذا هلكت الامانة عنده لا يضمن الا اذا سقط من يده شيء
عليها وفي القنية وقع من رب البيب شيء على وديعة عنده فأفسدها أو عثر عليها فاسقط فأفسدها ضمن اه
وفي الفوائد ان يذبح المودع اذا سقطت الوديعة من يده ففسدت لم يضمنها اه والله تعالى أعلم * سئلت
عن المودع اذا ربط الوديعة في كفه أو في طرف عمامته هل يضمن فالجواب مافي البرازية ربط
دراهمها يعني الوديعة بطرف الكم أو العمامة وضاعت لا يضمن اه والله تعالى أعلم * سئلت عن
المودع اذا أراد وضع الوديعة في جيبه فوقعت في الارض فضاقت هل يضمن فالجواب نعم يضمن كافي
البرازية وعبارتها انما هاهنا في جيبه فوقعت في الارض وظن انها وقعت في الجيب فضاقت يضمن اه والله
تعالى أعلم * سئلت عن المودع اذا وضع الوديعة في جيبه ففقدت منه بلاعة ولا تقصير في الحفظ هل
يضمن فالجواب انه لا يضمن كما أتت بذلك في الحامدية واستدل بما في العمادية وكذا اذا جعلها في جيبه
وحضر مجلس النسق فسرق منه لا يضمن اه والله تعالى أعلم * سئلت عن رجل وضع الوديعة
في مائوته وأجلس ابنه على باب الحانوت فضاقت الوديعة هل يضمنها حينئذ فالجواب ان كان الصبي
يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه برازية والله تعالى أعلم * سئلت عن الوكيل بالبيع
لو أعطى ما وكل ببيعه الى الدلال فضاقت هل يضمن فالجواب نعم يضمن قال أبو الوالد في فتح المعين من
كتاب الوكالة ولو دفع المبيع الى الدلال فضاقت في يده يضمن في المختار كما لو قال بعته وسلمته من رجل
لا أعرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لانه لا يملك التسليم قبل قبض عنه اه قال أبو الوالد عود ومراد
القاضي انه لا يملك التسليم من لا يعرفه لا مطلقا اه والله تعالى أعلم * سئلت عن دفع ثوبه الى خياط
ليخيطه فوضعه في مائوته فضاقت هل يضمن فالجواب مافي الخلاصة وهذا نصه رجل دفع خفيه الى
خفاني ليصلحه فتركه في مائوته لا يفسد ان كان في الحانوت حافظ وفي السوق حارس لا يضمن قال رحمه
الله تعالى وقد ذكرنا الجواب المختار في كتاب الاجارات انه لا يشترط الحافظ والحارس والحاصل ان العبرة
للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا أو عاق الشبكة على بابه وذهب فليس بتضييع ثم اراد في الليل تضيق
وفي خوارزم في اليوم والليلة ليس بتضييع اه والله تعالى أعلم * سئلت فيمن جحد الوديعة ثم ادعى
الرد هل يقبل منه ذلك فاجبت نعم بما في الخلاصة ولو جحد الوديعة ثم ادعى انه ردّها به بذلك وأقام البينة
قبالت وان أقام البينة انه ردّها قبل الجحد وقال غلطت أو نسيت أو ظننت اني دفعتها فانما صادق في قولي لم
يستودعني قبالت بينته أيضا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي الاقضية لو قال لم
يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق اه
* سئلت في مودع يلبس ثوب الوديعة ويترعه فضاقت في غير وقت الاستعمال هل يضمن فالجواب
لا يضمن كافي القنية والله تعالى أعلم * سئلت عن دلال عرض الثوب على صاحب دكان وتركه عنده

مطلب طلب الوديعة فقال
أدفعها لك ثم ادعى هلا كهنا
سابقا

مطلب سقط منه شيء على
الوديعة ففسدت يضمن

مطلب وضع الوديعة في كفه
أو طرف عمامته فضاقت
لا يضمن

مطلب وضعها في جيبه
ففقدت بلاعة لا يضمن
مطلب وضع الوديعة في
الحانوت وأجلس ابنه على
باب الحانوت الخ

مطلب الوكيل بالبيع اذا
دفع الى الدلال فضاقت يضمن

مطلب دفع ثوبه الى خياط
فتركه في الحانوت الخ

مطلب جحد الوديعة ثم ادعى
الرد

مطلب في مودع استعمل
ثوب الوديعة وضاع في غير
وقت الاستعمال لا يضمن

مطلب دلال عرض الثوب
على صاحب دكان وتركه
عنده فضاغ
مطلب قال له ادفعها لمن
يصلحها ففعل ثم التبس عليه
المدفوعة اليه
مطلب دفع ثوبه الى دلال الخ

مطلب أمره باخذ مال الغير
ضمن الاخذ دون الامر

مطلب دفع الوديعة الى من
يثق به وليس من عياله الخ

ليشمل منه فهرب رب الدكان فضاغ الثوب هل يضمن الدلال (فاجبت) لا قال في معين الحكام لو عرضه
الدلال على رب دكان وتركه عنده فهرب رب الدكان فذهب لم يضمن الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في
البيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع الى آخر قمعة وقال له اعطها لمن يصلحها فدفعها الى
بعض أهل هذه الصناعة ثم التبس عليه المدفوعة اليه فلم يعرفه فضاغت هل يضمنها فالجواب انه
لا يضمنها كن وضع الوديعة في بيته ونسبها وقد هاجسكت لم يضمن اه من معين الحكام مغزيا لفتاوى
طهير الدين والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساوموه رب
الحانوت يثنى معلوم وقال أحضر رب الثوب لا عطيه الثمن فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الحانوت ورب
الحانوت يقول أنت أخذهته وهو يقول ما أخذهته بل تركته عندك صدق الدلال مع عياله لانه أمين وأما
رب الحانوت فلما وافق على انه أخذه رب الحانوت يشتريه بما يسمى من الثمن وقد دخل في ضمانه فلا يبرأ
بجاء ترددها فيضمن قيمته ولو لم يتفق على ثمن لم يضمن اذا المقبوض على سوم الشراء انما يضمن لو اتفق على
ثمن من كتاب الدعوى والبيات اصحاب المحيط اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أمر آخر باخذ مال
الغير فاخذه هل يضمن الاخذ أو الامر فالجواب قال في معين الحكام أمر باخذ مال الغير ضمن
الاخذ لا الامر اذا لم يصرح في كل موضع لم يصرح الامر لا يضمن الامر قال في الذخيرة يضمن
الامر لو كان سلطانا لو كان غيره اذا أمر السلطان اكرامه وتعامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن المودع اذا دفع الوديعة الى أحد أمثاله الذين يثق بهم ويحفظ بهم ماله وليس من عياله فضاغت هل
يضمن **سئلت** فاجبت بحسب ما في الشريعة لاية وهذا نصه وعن محمد رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى
وكيله وليس في عياله أو الى أمين من أمثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن ذكره في النهاية ثم
قال وعليه الفتوى وعزاه الى التمر تاشي وهو الى الحلواني ثم قال وعن هذا المذهب شرط في التحفة في حفظ
الوديعة العمل فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكر فيه أشياء حتى
ذكر ان له أن يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعنده المأذون له في يده ماله ثم قال وبهذا يعلم ان العيال
ليس بشرط في حفظ الوديعة اه والله تعالى أعلم

كتاب العارية

مطلب اخذ العارية
والمستعير في الاطلاق
والتعقيد
مطلب أعاره سيفا ليرهنه
الى أجل

مطلب طاب العارية فلم
يردها حتى هلك يضمن
مطلب أمسك العارية
المؤققة بعد وقتها فهاكت
يضمن

مطلب للمستعير أن يودع
على المفتي به
مطلب استعار سلاحا فآثره
بدون إذن

سئلت عن المعير اذا ادعى انتفاعا مفيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير انتفاعا مطلقا فن يصدق منهما
فالجواب ان المصدق منهما هو المعير في التقيد لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفتها كافي
فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعار آخر سيفا ليرهنه فآثره الى أجل
فانقضى الاجل فهل للمعير أن يطالب المستعير بتخليص الرهن ورده اليه **سئلت** فاجبت بحسب ما في
بخلاص الرهن وله أن يجسسه الى أن يفيك الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتهن ويأخذه ويرجع بما دفع على
المستعير اه من فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن العارية اذا طاهر بها من المستعير
فلم يردها حتى هلك يضمن فالجواب نعم كافي البزاية والخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت**
هل اذا كانت العارية مؤققة فأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع امكان الردفها هلك يضمن
فالجواب انه يضمن حيث نذر ان لم يستعيرها بعد الوقت هو المختار كافي جامع الفصولين اه والله تعالى
أعلم **سئلت** عن مستعير فرس ليركب عليه الى قرية فركبها ووصل القرية عليه اسالة ثم أودعها
عند آخر فساتت حتف أنفها هل يضمنها او الحال ماذا كبر فالجواب انه لا يضمنها كافي فتاوى شيخ الاسلام
على أقندي واستدل له بما في البحر الرائق وهو هذا وله أن يردع على المفتي به وهو المختار اه والله تعالى أعلم
سئلت عن استعار سلاحا ورهنه في دين عليه بدون إذن المعير فضاغ في يد المرتهن فهل يضمنه المستعير

مطلب استعار عبد الخدمة
نفقته عليه

مطلب استعار حمار أهلك
الخ

مطلب اشتراط الضمان على
الأمين باطل
مطلب استعار كتابا فوجده
محرقا هل له اصلاحه

مطلب أعار غيره أرضا
ليبنى فيها أو يغرس

مطلب فمين استعار أرضا
للزراعة فزرعها

مطلب استعار جلا فذبحه
مذبحا أنه أيس من حياته

مطلب قال أعرفني دابتك
هذه فسكت فأخذها
لا يكون سكوتة قبولا
مطلب يصح الرجوع في
العارية

مطلب تبطل العارية بموت
المعير

فالجواب نعم يضعه كما أفتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بما في
البرازية من أن العارية لا تؤجر ولا ترهن اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار عبد للخدمة فهل
نفقته على المستعير فالجواب نعم على المستعير وأما كسوته فعلى المعير وقد نظم ذلك صاحب الوهبانية
بقوله
على مستعير العبد طم مقرر ❀ وكسوته عن أعاره تقرر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي هذا اذا طلب الاستعارة أما اذا قال المولى خذ عبيدي واستخدمه من
غير أن يستعيره المدفوع اليه تكون نفقته على المولى أيضا لانه وديعة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت
عن استعار حمار الاستعارة مطلقة فهل له ان يضعه في فاجيت ❀ لا يضعه قال في التنقيح ولو هلك
الداية العارية في يد المستعير فان كان العقد مطلقا لا يضمن سواء هلك في حال الاستعمال أو في غيره اه
معزى بالامامية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار فرسا ليلسافر عليه الى المحل الذي فلما كان في
أثناء الطريق هجم عليه اللصوص ولا قدرة له على دفعهم فأخذوه وقد شرط عليه المعير الضمان هل
يضمنه فالجواب انه لا يضمنه والحالة هذه قال في التنوير واشتراط الضمان على الأمين باطل به يقتضى اه
والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل استعار كتابا ليقراه فوجده محرقا وأراد اصلاحه هل يجوز له ذلك
فالجواب ما في شرح الوهبانية للعلامة الشرنبلالي نقلا عن الكبرى استعار كتابا ليقراه ان علم أن
صاحبه يكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في مال الغير لا يجوز وان علم انه لا يكره اصلاحه وكان خطه
يناسب الكتاب وهو يتطع بالصواب فيما يصلحه له ذلك والاراجع اعلم أو نسخة أو كتب في ورقة ووضعها
في الكتاب ليكتب بخط مناسب لان اصلاح كتب العلم من القربات ولا يأن بترك اصلاح الا في القرآن
لانه واجب اصلاح بخط مناسب اه وقد نظم ابن وهبان في قوله

وسفر رأى اصلاحه مستعيره ❀ يجوز اذا مولاه لا يتأثر

والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أعار غيره أرضا ليني فيها أو يغرس ويترك له ذلك أبدا قائلا فان لم أتركها
لك فأنا ضامن لك ما تنفق في بنائك أو غرسك على أن يكون البناء لي فهو لي اذا بنى أو غرس ثم أخرجه من
أرضه يضمن له ذلك كما وعدته فالجواب نعم كافي بهجة الفتاوى قال فانا أخرجه يضمن له قيمة البناء
والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الأرض ما عا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار أرضا
ليرزعهما فزرعها فأراد ردها أن يأخذها منه قبل حصاد الزرع هل ليس له ذلك فالجواب قال في
التنوير واذا استعارها ليرزعهما لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع وقتها أولا اه والله تعالى أعلم
❀ سئلت عن استعار جلا فذبحه مذبحا أنه أيس من حياته حتى لو لم يذبحه لمات حتف أنفه وذلك
بدون إذن من صاحبه وصاحبه ينكر الا يأس من حياته وليس للمستعير بينة على دعواه فاحكم الله تعالى
في النازلة فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال لحامد أفندي فاجاب بانصه حيث كان لا يرجي حياته
لا يضمن الذابح بالذبح قيمة وان اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فاليمينه على
الذابح واليمين على المالك واذا عجز عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر
القيمة بيمينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن
قال لا أعرفني دابتك هذه فسكت ماليتها فرفع الطالب الدابة فهل يكون سكوت المالك قبولا لانه
العارية فالجواب لا يكون قبولا فلا تتم به العارية ويكون الاخذ غاصبا كافي المجلة وفي المرأة رجل
استعار شيئا فسكت المالك ذكر خمس الاثمة السرخسي أن الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والله تعالى
أعلم ❀ سئلت هل يصح الرجوع في العارية فاجبت ❀ نعم يصح الرجوع فيها قال في الدر المختار
ويرجع المعير متى شاء اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل تبطل العارية بموت

قال في الخاتمة واذا مات المعبى أو المستعير تبطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت أحده المتعاقدين اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تضمن العارية بالهلاك من غير تدمير ولا تقصير **فاجبت** لا تضمن بذلك قال في الدر المختار ولا تضمن بالهلاك من غير تدمير بشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن اه قوله من غير تدمير ما لو تدمير ضمن اجاعا وقوله بشرط الضمان باطل هو ما عليه الاكثر اه من حواشيه والله تعالى أعلم **سئلت** في مستعير بعث الدابة مع عبده فهلكت هل تضمن **فالجواب** ما في التنوير وشرحه له لا لا في هذا نصه ولورد المستعير الدابة مع عبده أو أجبره مشاهرة لا مياومة أو مع عبده بها مطافة يقوم عليها أولا في الاصح أو أجبره أى مشاهرة كما مر فهلكت قبل قبضه باري لأنه أنى بالتسليم المتعارف بخلاف نفسه كجوهره اه قوله يقوم عليها أى يتعهد بها كالتاسيس وهو بيان للاطلاق في كلام المصنف كافي الحواشي والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الاب اعارة مال طفله **فالجواب** ما في التنوير ليس للاب اعارة مال طفله لعدم البذل وكذا القاضي والوصي اه مع مزيد من شرحه الدر والله تعالى أعلم **سئلت** عن جهاز بنته ثم قال كنت أعرضها لامتعة وأراد أخذها فهل يقبل قوله **فاجبت** بما في التنوير من أن العرف ان كان مستترا بين الناس ان الاب يدفع ذلك للجهازه لا كما لا اعارة لا يقبل قوله انه اعارة لان الظاهر يكذب وان لم يكن العرف كذلك أو تارة وتارة فالقول له يقبى كالمو كان أكثر مما يجز به مثلها فان القول له اتفاقا والام وولى الصغيرة كلاب فيما ذكر اه وفي شرح الوهبانية وقال الامام أبو بكر بن الفضل لا يصدق بدون اشهاد وأشار المصنف الى أنه أريج اه

ومنى بقوله ومن في جهاز البنت قال أعرضه * يصدق والاشهاد بشرط أريج

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ناظر الوقف اذا ادعى الصرف الى أرباب الوظائف كالأمام والمدرس والمؤذن وأنكره هل يصدق أم لا **فالجواب** انه لا يصدق في حقهم لكن لا يضمن ما أنكره للوقف بل يدفعه ثانيا من مال الوقف وفي التنوير وشرحه كل أمين ادعى اتصال الامنة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد والوصيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعنى من الاولاد والفقراء وأمثالهما وأما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتبة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسطه في حاشية أخى زاده **فقلت** **فقد مر** في الوقف عن المولى أى المودع واستحسنه المتنصف وأقره ابنه فليحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له جار ملاصق استأذن منه أن يبنى ساترا على جداره فأذنه فبنى ثم مات الاذن فقام ورثته يطالبون منه رفع ذلك الساتر الذى بناء باذن مورثهم فهل لهم ذلك والحالة هذه **فالجواب** نعم لهم ذلك والحالة هذه وقد رفع مثل هذا السؤال للغدير الرملى فأجاب عنه بقوله نعم لو ورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعبر اذا مات لورثته استردادها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعار فرسه لزيد ليركب عليها الى المحل الفلانى وأمره أن يردها عليه بمجردها ولها الى ذلك المحل فلما وصله دفعها الى أجنبى ليركبها الى موضع آخر فركبها المستعير الثانى فانت تحتها هل يلزم الضمان المستعير الاول أو الثانى **فالجواب** كافي الخيرية ان المالك مخير ان شاء ضمن الثانى ولا رجوع له على الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** يوم كتابة هذا هنا عن رجل بنى بناء فى دار زوجته باذنها ورضاها فهل يصير البناء له أو لها **فاجبت** بما قال في الخيرية تة لاعتى علماءنا وهذا نصه قالوا كل من بنى فى دار غيره بأمره فالبناء لأمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا لو عمرها لها لا اذنها قال النسفى رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شئ عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر ويسكن فعمره وسكنه مائة يسقط مما أنفق قدر أجرة المنزل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما أنفق وانفقوا على انه لو أقر أنه بنى متبرعا كان متبرعا وان كان أقرت انه بنى ليسكن فظير ببناءه انه يلزم عليه

مطلب لا تضمن العارية
بغير تدمير اذا هلك

مطلب بعث الدابة مع عبده
فهلكت

مطلب ليس للاب اعارة
مال طفله

مطلب بعد ان جهز بنته
قال انم اعارية

مطلب فى ناظر وقف ادعى
الصرف الى أرباب الوظائف

مطلب استأذن من جاره
فى البناء على جداره فبات
الجوارح

مطلب أعار فرسه لزيد
ليركبها الى المحل الفلانى

مطلب بنى فى دار زوجته
باذنها ورضاها هل يصير
البناء له

أجرة المثل لما سكن لانها ما رصبت متبرعة حيث جعلت ذلك لسكن أي نظير عمارته وان أنكرت الاذن
فالقول قولها وان قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لان الاصل عدم الاذن واذا ثبت عدم
الاذن يرفع بناؤه ويلزم به وان ثبت الاذن له وتصادق على انه له كان كالمستعير يرفع بطاها وان تصادق على
انه بني لها يرجع بما أنفق يرجع بما أنفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسألة بما قاله علمنا
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعاد دابة ولم يسم شيئا فركبها المستعير فهل له بعد ذلك أن يركب
غيره عليها **فالجواب** قال القنية قال المستعير أعرت دابتي هذه ولم يسم شيئا فلور كرها فليس له أن
يركب غيره ولا أن يدفعها اليه للحمل ولو حمل عليها فله أن يعيرها غيره للعمل وفيها أيضا استعارة دابة ولم
يعلفها حتى ماتت يضمن ولو استعار قدر اللطخ فطبخ فيها مرققة ونقلها من الكانون مع المرققة وأخرجها
من البيت فوقت من يده وانكسرت فالصحيح انه لا يضمن بخلاف الحال اذا راقى قال كالمستعير تجرت ثوبا
لنابسه فتخرق من لبسه أو استعارت سراويل فزلقت رجلاه في المشي فتخرق لا يضمن اه والله تعالى أعلم
سئلت عن المستعير اذا رد المستعار فلم يجد المبيع يروى من هو من عياله فأمسكه الليل وهلك هل
لا يضمن **فالجواب** كافي القنية انه لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن اه والله تعالى أعلم
سئلت عن استعار من آخر دابة غدا الى الليل فاجابه بنعم فجاء المستعير في الغد ولم يجد صاحبها فاخذها
من بيته واستعملها فعطيت هل يضمنها **فالجواب** كافي الخاتبة انه لا يكون ضامنا اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فاطما وصل الى المقبرة أعطاهم الانسان
عسكه او دخل ليصلي فمروقت الدابة هل يضمنها **فالجواب** قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا
اه خاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له ولد صغير فاستعار له أمة ترضعه فتعلم بها الصبي وصار
لا يقبل غيرها فجاء صاحبها يريد لها و أبي أبو الصغير خوفا على ابنه من الهلاك فكيف الحكم **فالجواب** **سئلت**
عاني الخاتبة وهو هذا رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فارضعته فلما صار الصبي لا يأخذ الا منها
قال له المهرار دد على خادمتي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وله أجر مثل خادمته الى أن يطعم
الصبي وكذا لو استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فأعاره اياه أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين
فأراد أخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه
لان هذا ضررين وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي
يجد فيه كراء أو شراء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار بساطا يبسطه فبسطه ووقع عليه من
يده شيء أو عثر فوقع عليه فتخرق هل يكون ضامنا **فالجواب** لا يكون ضامنا كافي الخاتبة والله تعالى
أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة فنام في المفازة ومقودها في يده فجاء انسان وقطع المقود وذهب
بالدابة هل يضمن **فالجواب** انه لا يضمن في هذه الصورة بخلاف ما لو مده المقود من يده وأخذ الدابة
ولم يشعر بذلك فانه يضمن هذا اذا كان مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن في الوجهين كذا في الخلاصة والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة الى موضع معين فهل يملك الرجوع عليه من ذلك الموضع
كأن يملك الذهاب اليه **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين استعارة دابة الى موضع كذا فله أن يذهب
عليها ويحیی ويغيرها من غيره فلم يسم موضعها فليس له اخراجها من المصر اه والله تعالى أعلم
سئلت عن استعار دابة ليركبها هو فأردف معه رجلا آخر فهل يكت الدابة هل يضمن **فالجواب**
انه يضمن النصف قالوا هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل رجلين والاضمن الكل اه مختصر من فتاوى
الانقروى والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع أخشاب على حائط جاره باذن الجار أو حفر سردابا في
دار الجار باذنه ثم باع الجار الدار فأراد المشتري أن يرفع الأخشاب أو أن يسد السرداب فهل له ذلك
فالجواب نعم بان المشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الأخشاب أو السرداب فحينئذ

مطلب فيمن أعاد دابته ولم
يسم شيئا

مطلب رد ما استعاره فلم
يجد المبيع

مطلب قال أعرفني دابتك
غدا فقال نعم فجاء في الغد
فلم يجده فاخذها

مطلب استعار دابة ليشيع
عليها جنازة الخ

مطلب استعار لارضاع
طافله أمة فتعلم بها الطفل الخ

مطلب استعار بساطا فوقع
عليه من يده شيء فتخرق
لا يضمن

مطلب نام مستعير الدابة
في المفازة الخ

مطلب استعار دابة الى
موضع معين فله الرجوع
عليها كالذهاب

مطلب أردف المستعير غيره
فهل يكت يضمن النصف

مطلب وضع أخشاب في
جدار جاره باذنه الخ

مطلب للمستعير الاعارة
في موضعين الخ

لا يكون المشتري أن يطالبه برفع ذلك ونظامه في الخاتمة فيما يتضرر به الجار والله تعالى أعلم ❊ سئلت
فيما إذا لم يدين المعير منتفعا بخصوص أو أعاره مطلقا هل يملك المستعير حيث ذل الاعارة لغيره فالجواب
قال في التمتع للمستعير الاعارة في موضعين الاول اذا استعاره مطلقا بان لم يدين المعير منتفعا سواء كان مما
يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب أولا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما
اذا عين منتفعا وكانت مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع اغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقا
وهذا أيضا اذا لم يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يدين ولو استعاره مطلقا
لتعينه وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقا لبقائه مودعا ونظامه فيه عن
جامع الفصولين والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن مؤنة رد العارية هل تكون على المستعير ❊ فاجبت
بما في الفتاوى الزينية وهذا انصه مؤنة رد العارية على المستعير الا في مسألة ما اذا أعار شيئا ليرهن
فرهنه فان مؤنة الرد على المعير كافي المبسوط اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن المستعير اذا وضع
المستعار تحت رأسه ونام مضطجعا فمرق منه المستعار هل لا يضمن فالجواب قال في الهندية نام
قاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوعا بين يديه أو حواليه نعم حافظا كذا في الوجيز اه
والله تعالى أعلم

(كتاب الهبة)

مطلب هبة المشاع الذي
لا يحتمل القسمة صحيحة
ك نصف جبل ونصف بقرة
مطلب فيما يرسله الناس
في الاعراس

❊ سئلت فيمن وهب لآخر نصف جبل ونصف بقرة ونصف حمار ونصف دكان ونصف جام وقبل
منه الآخر في المجلس وقبض ذلك باذن الواهب وكلاهما بحال كل فهل تصح هذه الهبة فالجواب
انه رفع مثل هذا السؤال للخير الرمي فاجاب عنه بقوله قد تقر وان هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة
صحيحة وما ذكر منه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عما يرسله الناس الى بعضهم في نحو الاعراس
والولادة هل للرسل طلبه اذا كان العرف جاريا برده مثله ❊ فاجبت بما في الخيرية سئل عما
يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا اجاب
ان كان العرف قاضيا بانهم يمدفعون على وجه البذل يلزم الوفاء ان منليا فبمتهله وان فميا فبقمته وان كان
العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل فحكمه حكم
الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالمشروط
شرطا اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وهب الوديعة من المودع أو العارية من المستعير هل
يجوز ويكتفى بذلك القبض فالجواب نعم كافي المحيط والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن قال
جميع مالي أو جميع ما أملكه فهو لفلان هل يكون هبة لا يجوز الا بالتسليم فالجواب نعم ففي الخاتمة
ولو قال جميع ما أملكه فهو لفلان لان يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو
ينسب الي لفلان فهو اقرار لانه في الاول أضاف المالك الى نفسه وما يعرف به وينسب اليه قد يكون لغيره
اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وهب لابنه الصغير دارا وفيها سائر ما كان يجره هل تجوز هذه
الهبة فالجواب انها لا تجوز قال في الهندية رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها سائر ما كان يجره
قال يمني محمد لا تجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو وفيها يعني الواهب فلهبة جائزة ثم قال رجل تصدق على
ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جاز عند أبي يوسف وعليه التقوى اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن
ميت عن زوجة وورثة وللزوجة دين على الميت مات وهو في ذمته وهبته لجملة الورثة ثم ندمت
وأرادت الرجوع فهل ليس لها الرجوع والحالة هذه فالجواب ليس لها الرجوع حينئذ وقد أفنى
بذلك صاحب نتيجة الفتاوى واستدل له بما نصه ولو كان على الميت دين فوهبه الطالب للورثة أو لبعضهم

مطلب في هبة المودع الى
المودع والا كنفاء بذلك
القبض

مطلب وهب دارا في اجارة
الغير لابنه الصغير لا تجوز

مطلب لو كان على الميت دين
فوهبه له الورثة جاز

مطاب الهبة للهـ بي تتم
بقبضه وان كان له ولي

مطالب دفع دراهم قرضا
فقال المدفوع اليه وهبتها
لي فاقول للمدفع

مطلب هبة المشاع القابل
للتسليم لا تنفيذ المالك في المختار

مطالب وهب نصيف
طاحونة صحت الهبة

مطاب في هبة الفن وانها
حكمة

مطالبة هيئة الاب الصغيره
لاحتجاج الى قبول قسم
بالايحاب

• طالب هبة الدين من هو
عليه تتم الا قبول

فهو هبة لهم كلهم كأنه وهب للبيت مبسوط المرخصي وفي التارخانية ولو وهب الغريم الدين من الوارث صح بلا خلاف وفي زبدة الفتاوى وهب دينه لمدينه أو أبرأه أو أحاله أو لورثته بعد موت المدين لم يبق له حق الرجوع في الدين لان الدين قد سقط والساقط لا يحتمل العود اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الاجنبي الى الصبي العاقل هل تتم بقبضه بنفسه وان كان له ولي فالجواب نعم تتم بذلك وان كان له ولي قال في الهداية وان قبض الصبي الهبة لنفسه جاز معناه اذا كان عاقلاً لانه نافع في حقه وهو من أهله اه وفي البحر الرائق وبقبضه ان عقل أي تتم الهبة من الاجنبي للصغير بقبض الصغير ان كان عاقلاً لانه نافع في حقه وهو من أهله والمراد من العقل ههنا أن يكون غير عاقل التحصيل أطلق المصنف ليشمل ما اذا كان الاب حياً أو ميتاً كما صرح به في الخلاصة وقال في الملتقى وهبة الاجنبي له تتم بقبضه ولو عاقلاً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لآخر دراهم على وجه القرض فما طلبها منه قال انك وهبتها الى فـ هل القول قول الدافع فالجواب نعم القول قول الدافع كافي البزارية والحاشية وأفتى به في الحامدية ونقل عن لسان المحاكم مانعه دفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كالمقارن اصرفها الى حوائجك ولودفع اليه ثوباً وقال اكنس به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لآخر نصف بستان فقبله منه وماز به اذن الواهب هل تكون هذه الهبة غير صحيحة للشروع فيما يقبل القسمة وعلى انه باطل اه هل تنفيذ الملك بالقبض **جوابت** بما في الحامدية وهذا من هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الممتنع عنها عند طلب الشريك له لانه لا تنفيذ للملك للو هو بل في المختار مطلقاً شريكاً كان أو غيره ابناً أو غيره فلو باعه الواهب صح لان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح كافي مشتمل الاحكام نقلاً عن تلمذ الفتاوى والهبة ففاسدة لا تنفيذ للملك على ما في الدرر وغيره والمسألة مستورة في التنوير أيضاً اه وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في الوديعه فارجع اليها ان شئت والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لاجيه نصف طاحونة فقبل وقبض في الحين باذن الواهب وهما معاً بحالة كاملة فهل تصح هذه الهبة **جوابت** نعم تصح هذه الهبة لان هبة المشاع فيما لا ينقسم كالطاحونة صحيحة قال في الملتقى تصح هبة مشاع لا يحتمل النسخة اه وفي الدر المختار لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو هبة لشريكه أو لاجنبي لعدم تصور القبض الكامل كافي عامة الكتب فكان هو المذهب فان قسمه وسلمه صح لزوال المانع ولو سلمه شائعاً فان سلمه الكل لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الواهب درر اه مع مزيد قليل من الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لآخر عن عقار بعد تقرر في ذمته هل تصح ولا تتوقف على التبول **جوابت** نعم تصح وهي من قبيل تعليق الدين من عليه الدين وهي في الحقيقة ابراء واقطافاً لا تتوقف صحته على التبول كافي الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الاب لطفله الصغير هل لا تحتاج الى قبول فالجواب نعم لا تحتاج اليه وتتم بالايجاب منه قال في البحر وهبة الاب لطفله تتم بالاعتدال لان قبض الاب ينوب عنه وتعمل كلامه ما اذا كانت في يده مودع الاب لان يده كيدته بخلاف ما اذا كانت في يد الغاصب أو المرنم أو المستاجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان قبضهم لا تفهم اه وفي الدر وهبة من له ولاية على الطفل في الجملة وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عياله لم تتم بالاعتدال لو هو ب مع الوفا وكان في يده أو يده مودعه لان قبض الولي ينوب عنه والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفي فيه بالايجاب اه وقوله تتم بالاعتدال أي بالايجاب فقط كما يشير اليه كلام الشارح وقوله عند عدم الاب المراد بالاب من له ولاية في ماله كافي الطهطاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الدين من هو عليه هل تتم بلا قبول من المدين فالجواب نعم تتم ولا تتوقف على القبول قال في الهندية هبة الدين من عليه وبراءه يتم من غير قبول من المدين ويرتد

برده ذكره عامة المشايخ وهو المختار ثم قال وأما هبة الدين من الكفيل وأبرأؤه عن الدين فالحبة منه لا تتم
 بدون القبول ونرتد بالرد وأبرأؤه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة
 لها بركة زوجه دين فوهبته لابنها البالغ الرشيد ووساطته على قبضه فقبضه فهل تصح الهبة حينئذ
 فالجواب نعم تصح والحالة هذه بخلاف ما إذا لم تملكه على قبضه فانها لا تجوز نقول في التنقيح عن
 الصغير أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن بالقبض فقبضه جاز وكذا في العدة
 وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموثوق به هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا
 اذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو وهبه صوفاء على غنم وسلطه
 على جزائه أو زرعاً غير محصور وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذائه عمادية وفي
 الذخيرة ولو وهب ديناً له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه جازت الهبة لما ان تمام الهبة
 بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد بهد القبول اه وأما هبة الدين من غير من عليه الدين فتجوز وفي أكثر
 الكتب انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد كافي الخاتمة وقد نقل الكفوي عن هبة الدين ابي يع
 مانصه ولو وهب الدين من القريم أو أبرأؤه منه لم يفتقر الى القبول عند أبي حنيفة وتبطل بالرد وقال
 زفر توفيق على القبول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لزيد داراً فيها متاع الواهب وسلمها
 له كذلك هل تصح هذه الهبة فالجواب قال في الخاتمة رجل وهب داراً لرجل وسلم وفيها متاع الواهب
 لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم وفيها أيضاً امرأة وهبت دارها من
 زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجه ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابضاً
 للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم ولو وهب المتاع أولاً وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار
 صحمت الهبة فيها جميعاً اه وفي البرازية وهب لابنه الصغير داراً وفيها متاع الواهب أو تصدق على ابنه
 الصغير بدار وفيها متاع الاب أو الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى اه خلافاً لما في الفوائد الزينية من
 الفائدة الثامنة والاربعين من انه لا بد أن ينتقل عنها وعزاه للبسوط اه نعم في الفوائد من الفائدة
 الثانية عشر مانصه هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة اه فلم يشترط
 الانتقال فهذا موافق لما في البرازية **سئلت** عن رأيي في الحوى على الاشياء مانصه في الولو الجية رجل
 تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها قال الامام رضي الله تعالى عنه لا يجوز وقال أبو يوسف
 يجوز وعليه الفتوى اه فأقادان في المسألة قولان وان الفتوى على الجواز والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن هبة الشاغل هل تجوز **سئلت** عن هبة الشاغل هل تجوز قال الكفوي وهبة الشاغل تجوز وهبة المشغول
 لا تجوز والاصل في هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط
 تمام الهبة وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمامها كماله اه وهب جراباً فيه طعام لا يجوز
 ولو وهب طعاماً في جراب جاز اه معزياً لخزائن المفتين اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال
 لا تحرم هبة لك ولعقبك فقبل الاخر الهبة فهل تصح الهبة المذكورة فالجواب نعم تصح الهبة له
 وذكره العقبة في كافي الهندية نقلاً عن المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الشجر
 كالنخل بدون الارض هل تصح فالجواب لا تصح هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما
 نقله في التنقيح عن المتارخانية **سئلت** عن الشجر شاغل للارض وهبة الشاغل تجوز دون
 المشغول قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول **سئلت** في التنقيح المراد بالشاغل
 الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعاً في داره أو جوالقه الى أن قال فلم ان المانع كونه متصلاً
 أو مشغولاً بغيره لا شاغلاً وان المراد بالشاغل غير المتصل قال ورأيت في حاشية الفصولين للغير الرمي
 مانصه قوله تجوز هبة الشاغل **سئلت** في قولك ليس هذا على اطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لها

مطلب وهب الدين وسلط
 على القبض فقبض صح

مطلب وهب داراً فيها
 متاعها وسلمها كذلك لا تجوز

مطلب وهب داراً لابنه
 الصغير والاب ساكن بها
 جازت وعليه القبول
 مطلب في جواز هبة الشاغل

مطلب قال هـ ذاهبة لك
 ولعقبك صحمت الهبة وأبني
 قوله ولعقبك
 مطلب لا تصح هبة الشجر
 بدون الارض الخ

مطلب يجوز الرجوع في
الهبة الفاسدة للقريب
مطلب وهب المريض
فرس الاجنبي بشرط أن
يهدى اليه

مطلب وهبت مهرها
لزوجها على أن لا ينسرى
عليها الا ترجع
مطلب وهب له بستان
وشروط أن يتفق من غلته
على نفسه تحت الهبة
وبطل الشرط

مطلب وهب داره على أن
يسكن الخ
مطلب في هبة الدين لورثة
الدين

قوله ان لم يقصد به الاضرار أي
فلا بأس بالتفضيل ومع قصده
لا بأس بالمساواة ولا يجوز الزيادة
أفاده في التكملة نقلا عن الرمي اه
لونه وان قصده مصدر قصد
وعبارة المخرج وان قصده به
الاضرار وكذا في الخائفة اه
تكملة

لا مشقة قول ومع ذلك لا يجوز هبته لا نصالة بها اه فقد صرح بان المانع هو الاتصال وان كان شاعلا
اه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة فاسدة لقريب محرم هل يجوز للواهب الرجوع فيها فاجاب
نعم قال الخبير الرمي في حواشي جامع الفصولين أقول أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم
محرم منه وكذلك لو ارث الواهب كاشي البيع الفاسد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض
وهب في حال مرضه فرسا لاجنبي على شرط أن يهدى إليه الموهوب له بعد موته الى زيد والموهوب يخرج من
الثالث هل تصح الهبة والشرط فاجاب ما في التنقيح حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي
صححة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها انما لا تبطل بالشرط الفاسدة
فهبة عبد على أن يعتقه تصح وبطل الشرط اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهبت له
زوجته مهرها الذي في ذمته على أن لا ينسرى عليها ثم أرادت الرجوع هل لها ذلك **فاجبت** به
ليس لها ذلك قال الكنتوي ولو تصدقت المرأة بمهرها على زوجها على أن لا ينسرى عليها الا رجوع لها
بعده اه معزى للخزانة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب بستانه لرجل وسلمه اليه وشرط عليه أن
يتفق على نفسه من غلته هل تصح الهبة دون الشرط **فاجبت** به تصح الهبة دون الشرط قال الكنتوي
في نقوله على فتاوى على أفندي رجل وهب من رجل كرمًا وسلمه اليه وشرط أن يتفق من غلته فلهبة
صححة والشرط باطل لان غرة الكرم موهوبة له تبعًا فقد شرط رد بعض الموهوب فيكون شرطًا فاسدًا
اه معزى للوجيز وفي الخاتمة رجل وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على أن يكون الولد لي
ذكر في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها الموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية
وولدها الموهوب له فيكون الولد داخلًا في الهبة فكان استثناء الولد شرطًا مبطلًا والهبة لا تبطل بالشرط
الفاسد اه بحروقه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لرجل دار على أن يسكنها الواهب وسلمها
اليه فتسلمها ثم مات الواهب عن ورثة يريدون ابطال هذه الهبة فهل لهم ذلك فاجاب ليس لهم ذلك
لان الهبة صححة والشرط باطل وقد أفتى شيخ الاسلام على أفندي بصحتها والله تعالى أعلم **سئلت**
عن مديون مات عن ورثة فوهب لهم رب الدين دينه فهل تصح الهبة فاجاب نعم تصح الهبة
قال في الخاتمة رجل عليه دين فأتى قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث الميت صح سواء كانت
التركة مستغرقة أم لا اه ونقل الكنتوي عن الوجيز ما نصه رجل مات فوهبت امرأته مهرها جاز
ونقل عن التتارخانية أن هبة المهر من الزوج الميت تصح استحسانا اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن هبة الودية من المودع هل تتم بالقبول بدون قبض جديد لانها في يد الموهوب له فاجاب
نعم تتم بدون قبض جديد في التنوير وشرحه للعلائي ما نصه ومالك بالقبول بلا قبض جديد لو
الموهوب في يد الموهوب له ولو بغيره أو أمانة لانه حينئذ عامل لنفسه والاصل ان القبضين اذا
تجانسا تاب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا تاب الاعلى عن الادنى لا عكسه اه والله تعالى أعلم
سئلت عن هبة الوالد لابنته كل ماله حال صحته وطوعه وعناقه هل يجوز فاجاب
قال في الدر المختار ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأثم اه وفي الحاشية قوله كل المال للولد
أي وقصد حرمان بقية الورثة كما يتفق ذلك فيمن ترك بنتًا وخاف مشاركة العاصب وقوله جاز أي صح
ولا ينعقد وفي بعض المذاهب يرد عليه قصده ويجعل من تركه ميراثًا لكل الورثة اه **سئلت** عن
في الخاتمة لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانهم محل القلب وكذا في العطايا ان لم يقصد
به الاضرار وان قصده يستوي بينهم يهدى البنت كالابن عند الثانی وعابه الفتوى اه وفي المخرج
يكره تفضيل بعضهم في العطايا عند تساويهم في الدرجة أما عند عدم التساوي كما اذا كان أحدهم
مستغلا بالعلم لا بالكسب لا بأس أن يفضل على غيره كما في الملقط أي ولا يكره وفي المخرج روى عن الامام

انه لا بأس به اذا كان التقضي لزيادة فضل له في الدين وفي خزائن المؤمنين ان كان في ولده فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كي لا يصير معيّن له في المعصية وفي الخلاصة ولو كان ولده فاسقاً فأراد أن يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه من الميراث هذا خير من تركه اه أي للولد وعلاء في البرازية بالعلمة المذكورة اه من التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة اشترت داراً ولدها من مالها هل يصح ويكون هبة للولد فأجوب ان الشراء يقع له والدار تكون هبة منه للولد في جامع الصغير عن الذخيرة امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها وقع الشراء لادم لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لانها تصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة المريض مرض الموت لاحد ورثته هل لا تجوز فأجوب نعم لا تجوز ما لم يجزها بقية الورثة بعد الموت كافي المجلة وغيرها والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا تحرو هبت لك هذا قبضه الا تحرو لم يقل في المجلس قلت هل تصح هذه الهبة **فاجبت** نعم تصح هذه الهبة قال في رد المحتار حاشية الدر المختار قال وهبت هذا العين قبضها الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قلت صح لان القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو الجية اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمين وهب شيئاً غائباً عن مجلس الهبة وأذن الموهوب له في قبضه فذهب اليه وقبضه هل يجوز فأجوب نعم يجوز وبه تتم الهبة قال في الذخيرة ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جاز استحساناً لا قياساً وان كان بغير اذنه لا يجوز قياساً واستحساناً اه هندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن تعليق الهبة بالشروط هل يصح فأجوب ان كان التعليق بكلمة ان فهو باطل وان كان بكلمة على فان كان ملائماً بان قال وهبتك هذا على أن تعوضني كذا صحت الهبة والشروط وان كان الشرط غير ملائم صحت الهبة وبطل الشرط اه من الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب ثمرة كرمه المستقبلة قبل وجودها هل تصح فأجوب لا تصح اذ من شروط الهبة أن يكون الموهوب موجوداً وقتها فلا تجوز هبة ما ليس بوجود وقت الموهوب وهب ما ثمرة نخيله العام وما تلد أغنامه السنة القابلة وكذا الوهب ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان ساط على القبض عند الولادة والحلب وكذا الوهب زبداني لبن أو دققة في حنطة لا يجوز وان ساط على قبضه عند حدونه لانه معدوم في الحال فلم يجد محل حكم العقد وهو الاصح اه من الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب داراً قابلة للقسمه لابنيه الكبارين لكل واحد منهم ما النصف وسلمها لهما على الشيوخ هل تصح هذه الهبة أم لا فأجوب لا تصح هذه الهبة كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بنقله عن الهداية وهذا نصه وان وهبوا واحداً من اثنين لا تجوز عنه أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تصح لان هذه هبة الجمله منهم اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوع كما اذارهن من رجلين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد ولهذا لو كانت فيما لا يقسم قبل أحدهما صح ولان المال يثبت لكل واحد منهم ما النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشيوع بخلاف الرهن اه ثم نقل عن صحيح القدوري مانصه وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل الموصلي وبرهين الأئمة المحبوبي وأبو البركان النسفي اه **سئلت** عن وهب لابنين له غنيين أحدهما كبير والاخر صغير هل تجوز فأجوب انها لا تجوز في قولهم جميعاً كما نقله الكفوي وفي الدر المختار وهب اثنان داراً لواحد صح لادم الشيوع وبقائه لكبيرين لا عنده للشيوع فيما يحتمل القسمة أما ما لا يحتمل كانبث فيجمع اتفاناً قيدنا بكبيرين لانه لو وهب الكبير وصغير في عيال الكبير أو لابنيه صغير وكبير لم يجز اتفاناً وقيدنا بالهبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين اتفاناً اه قوله وصغير في عيال الكبير صوابه في عيال الواهب وأفادتها للصغيرين

مطلب اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها كان هبة له

مطلب هبة المريض لوارثه موقوفة على الاجارة
مطلب قال وهبت لك هذا فاخذه ولم يقل قلت صح
مطلب اذا كان الموهوب غائباً فاذنه بقبضه فنهى جاز

مطلب في تعليق الهبة

مطلب هبة الثمرة قبل وجودها لا تصح

مطلب وهب داراً قابلة للقسمه لابنيه

مطلب وهب لابنيه الغنيين الخ

تصح لعدم المرح لسبق قبض أحدهما وحيث اتحد ولهما فلا شيوخ في قبضه ولا يرد ما نقل عن الخزانة
من قوله ولو تصدق بداره على ولدين له صغيرين لم يجز لأنه مخالف لما في المتون والشروح من قولهم إن
الهبة لمن له عليه ولاية تتم بالعقد سايحاني أه من التكملة وفي التنقيح بعد كلام مانصه وبهذا يظهر
أنهم لو كانا صغيرين وكانا في عيال الوهاب أو كانا بنين له تصح الهبة لتحقيق قبضه لهما بمجرد العقد فلا سبق
لأحدهما على الآخر ثم هذا كله إذا لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ماسيا في عقب
هذا أه (فان قلت) هذا صريح في أن الهبة لكبيرين لا تجوز عند الامام وقد صرح في الخاتمة بأنه لو وهب
لكبيرين وسلم اليهما جلة فالهبة جائزة (فالجواب) إن ما في الخاتمة مبني على قولهم الماعنده فهي فاسدة
كافي رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** عن الهبة في مشاع لا يقبل القسمة كحمام ووطاحونة هل تصح
وكيف يكون قبض الجزء الشائع **فالجواب** نعم تصح فيما لا يقبل القسمة وقبض الجزء الشائع يكون
بقبض الكل قال في الدرر والقبض الكامل فيما لا يحتمل القسمة يكون بتبعية الكل وفي الفتاوى
المهدية ويحصل القبض بقبض الكل في مشاع لا يبقى منه فاعليه بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين
أه والله تعالى أعلم **سئلت** في واهب أسقط ماله من حق الرجوع في الهبة هل يسقط أم لا
فالجواب أنه لا يسقط حتى لو قال الوهاب أسقطت حق في الرجوع في الهبة لا يسقط كما ذكره البرزلي
في فتاويه من الهبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الهبة بشرط فاسد هل تصح ويبطل الشرط
فالجواب نعم قال في المهدية إذا وهب هبة وشرط فيها بشرط فاسد فالهبة جائزة والشرط باطل كالمو
هب لرجل أمته وشرط أن لا يبيعه أو أن يتخذها أم ولد أو أن يبيعهما من فلان فالهبة جائزة وهذه
الشروط كلها باطلة أه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن تصدق بدراهم على فقيرين ودفع
لهم على الشيوخ من غير قسمة هل تصح **فالجواب** نعم تصح حيث كانا فقيرين بخلاف ما لو كانا غنيين
كما سبق في الإشارة إليه قال في الدرر المختار وإذا تصدق بعشرة دراهم أو وهبها لفقيرين صح لأن الهبة
للفقير صدقة والصدقة برادهم أوجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوخ لأن الغنيين لأن الصدقة على الغني هبة
فلا تصح للشيوخ أه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وهب عقارا ولم يسلمه للموهوب له حتى مات
الوهاب هل تبطل الهبة **فالجواب** تبطل الهبة بموت الوهاب قبل القبض قال في البرزلية مات
الوهاب قبل قبض الموهوب له لم يملك القبض لأنه صار حق الورثة أه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على
أقندي وأفتى بطلانها بموت الموهوب له قبل القبض أيضا أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة لها
جارية قالت لزوجها وهبت لك فرجها وسلمت له الجارية فتسلمها بعد القبول بالقول ثم ماتت الواهبة
فقام ورثتها يريدون ادخال الجارية المذكورة في التركة وقسمتها بينهم فهل ليس لهم ذلك **فاجبت** به
ليس لهم ذلك قال قاضيخان ولو قال وهبت لك فرجها علمكها إذا قبض أه والله تعالى أعلم **سئلت**
في دار في يد مستأجر يسكنها وفيها متاعه وهب المالك وهي كذلك هل تصح هذه الهبة **فالجواب**
أنه لا تصح في الفتاوى المهدية فلو كانت الدار مستأجرة لم تصح الهبة لعدم القبض إلا إذا انتهت مدة
الإجارة فقبضت الدار بادن جديد من الواهبة أه **سئلت** عن المريض إذا وهب شيئا ومات ولم
يسلمه هل تبطل الهبة **فالجواب** نعم تبطل في جامع الفصولين مانصه تبطل هبته بموته قبل تسليمها
إذا الهبة في المرض ولو كانت وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد أه والله تعالى أعلم
سئلت عن الهبة بعوض هل تتم قبل التقاض **فاجبت** به لا تتم بدونه قال قاضيخان رجل وهب
لرجل عبدا بشرط أن يعوضه ثوبان تقاضا جازوا ولم يتقاضا لم يجز أه والله تعالى أعلم **سئلت**
هل تجوز الهبة للحمل **فاجبت** به لا تجوز له كافي الدرر وكتب عليه سيدي حسن الشرنبلالي مانصه
أقول وهو لا يخالف الوصية له لأنه لا يشترط فيها القبض لكونها عليك كامضا فالمانع من الموت ولا يقال

مطلب في كيفية قبض
الجزء الشائع

مطلب اسقاط حق الرجوع
في الهبة لا يصح
مطلب في الهبة بشرط
فاسد

مطلب تصدق بدراهم
على فقيرين صح

مطلب وهب ولم يسلم حتى
مات بطلت الهبة

مطلب لو قال له وهبت لك
فرجها ما لكها إذا قبضها

مطلب مات الوهاب قبل
التسليم بطلت هبته

مطلب في الهبة بعوض
مطلب لا تجوز الهبة
للمحمل

مطلب لا تصح الصدقة في
مشاع يقسم

الانقروى عن القنية والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عديدة هل تصح الصدقة في مشاع يقسم
فالجواب أنها لا تصح فيه كالمهبة قال في التنوير والصدقة كالمهبة لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع
يقسم ولا رجوع فيها قال شارحه العلامة ولوع على غنى لأن المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال
الواهب هبة ولا تخردقة فالقول لا واهب اه قال ابن عابدين قوله ولوع على غنى اختاره في الهداية
فتصرأ عليه لأنه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله بغير وهذا يخالف لما مر قبيل باب
الرجوع من أن الصدقة على الغنى هبة وله ما قولان تأمل اه (أقول) ذكر المحشى في كتاب الإيمان أن
المصدق على الغنى لا يثبت له الرجوع استحساناً ذكره في باب اليمين في البيع والشراء فهاهنا مبني على
الاستحسان وفي القياس له الرجوع فإنه هم وكتب على قوله لا تصح غير مقبوضة **سئلت** في قولك قد قدم أن
الصدقة لفقيرين جائزة فيما يحتمل القسمة في قولك في المراد ههنا من المشاع أن يهب بمضه لو اختلفت فحينئذ
هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فإنه لا شيوع كما تقدم بحرا اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن الواهب إذا رجع في هبته هل يصح رجوعه فالجواب قال في التنوير وصح الرجوع فيها بعد
التبعض مع انتفاء مانع وإن كره تحريراً ولو مع إسقاط حقه من الرجوع اه وقد نظم ولد المحقق
الرملي الموانع في قوله

مطلب في الرجوع في الهبة

منع الرجوع من الواهب سبعة * فزيادة موصولة موت عوض
وخروجها عن ملك موهوب له * زوجية قرب هلاك قد عرض
وقد جهمها ابن وهبان في قوله

وفي سبعة ليس الرجوع بجائز * ويجمع ذاني دمع خزفة ينشر
زيادة الموت اعتياض خروجها * زواج وقرب والهلاك المقر

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرجل يهب عينا لامرأة على أن تنفق عليه وتطعمه فهل إذا لم تفعل
ذلك تكون الهبة صحيحة فالجواب نعم تكون الهبة صحيحة ويبطل الشرط لما تقر في كلامهم أن
الهبة لا تؤثر فيها الشرط الفاسد كذا في فتاوى الامام الغزالي من كتاب الهبة والله تعالى أعلم

مطلب وهب لخاصة على أن
تنفق عليه صحة الهبة دون
الشرط

(كتاب الاجارة)

سئلت هل تجوز اجارة الارض المشغولة بزراع الغير فالجواب ان هذا السؤال قد رفع مثله
لقارئ الهداية فأجاب عنه بما نصه ان كان الزرع يحق بأن كان باجارة فلا يجوز ان يؤجر مالم يستحصه
الزرع الا ان يؤجرها اجارة مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي صححت الاجارة لان
الزرع في هذه الصورة واجب القلع فالأجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بان يجبر صاحب
الزرع على قامه سواء أدرك أم لا فإنه لاحق لصاحبه في ابقائه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل
استأجر من آخر أرضاً ينتفع بها زراعتها أو غيرها فنصبت منه بحيث لم يتمكن من الانتفاع بها هل تلزمه
الاجرة حينئذ فالجواب اذا نصبت منه ولم يتمكن من الانتفاع بها تسقط عنه الاجرة مدة الغصب
فاذا زال وانتفع بها اوجبت عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها
استؤجرت له فله أن يفسخ الاجارة كما كان له أن يفسخها حين نصبت منه كذا في فتاوى قارئ الهداية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أعطى ثوباً لخياط ليخيطه فخاطه ولم يسم له أجر فاعطاه زيادة على أجر
المثل هل يطيب للخياط ما أخذ، وإذا أعطى أجر مثله فالجواب نعم يطيب له ذلك قال في الخلاصة
رجل دفع الى خياط ثوباً ليخيطه له جبة ولم يشارط له الاجرة فلما فرغ أعطاه زيادة على أجر مثله في قياس
أبي حنيفة يطيب له الاجر بناء على سئل الاصل اذا استهلك رجل ثوب انسان فصالحه على أكثر من قيمته

مطلب في اجارة الارض
مشغولة بزراع الغير

مطلب فيمن استأجر أرضاً
فغصب منه

مطلب خاط له ثوباً بدون
تسمية أجر فاعطى أكثر من
أجر المثل يطيب له

مطلب استأجر وأجر ثم مات
تنفخ الاجارتان

مطلب استأجر أرض للزراعة
وهي تسقى بماء المطر الخ

مطلب قال ارع على غنمي
بمائة فقال لا أرعاها بذلك
وانما أرعاها بمائتين تازم
المائتان ان حكمت

مطلب تمت المدة والزرع لم
يستحصد

مطلب أجرت دارها وهي
فيه الزوجها لا يستحق أجره

مطلب أجر زوجته لتخبر
له خبز لبيعه جاز

مطلب أجره على بناء فبناه
وانهدم له الاجر

مطلب انهدم بيت من
الدار المستأجرة كان للمستأجر
الفسخ

مطلب في اصلاح البالوعة

مطلب سكن مع زوجته
عند أمها فطابت الام الاجرة
ليس لها ذلك

مطلب أجر دارا كل شهر
بكذا أصح في واحد

أنصحاري وسط الارض لا تجوز الاجارة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن استأجر عقار أو أجره من آخر
ومات في أثناء المدة هل تنفخ الاجارة **فالجواب** نعم تنفخ الاولى والثانية كافي التنقيح عن فتاوى
ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل استأجر أرضا للزراعة وهي تسقى بماء المطر فزرعها
وانقطع عنها الماء حتى يبس الزرع فهل يسقط الاجر **فالجواب** نعم كافي التنقيح قال وفي فتاوى
الفتاوى على استأجر أرضا فقطع الماء فان كانت الارض تسقى بماء المطر فانه قطع المطر أيضا فلا أجر عليه
لانه لم يتمكن من الانتفاع بها اه والله تعالى أعلم **سئل** عن تكلم مع انسان على رعي حيواناته
وسمى له مائة فقال لا أرعاها بمائة وانما أرعاها بمائتين وسكت المالك ورعاها هل يلزم للمالك المائتان
فالجواب ما في الاشياء وهذا منه قال الراعي لا أرضى بالمسمى وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى
لزمته اه والله تعالى أعلم **سئل** عن استأجر أرضا سنة وزرع فيها تمت المدة والزرع لم يستحصد
كيف الحكم رجحكم الله تعالى **فالجواب** ان الزرع يترك بأجر المثل الى أن يدرك لان له نهاية مع المدة
فامكن رعاية الجائنين اذا انقضت هذه الاجارة بخلاف موت أحدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى
على حاله الى الحصاد وان انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان أولى مادامت المدة باقية كافي البصر
الرائق والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة لها دار أجرتها من زوجها وهي ساكنة فيها معه هل
تستحق منه الاجرة **فالجواب** لا تستحق الاجرة قال في الخانية امرأة أجرت دارها من زوجها
فسكنها قالوا لا أجر لها وهو بمنزلة مالو استأجرها للخبر والطعن اه ثم رأيت في الدرر عن قاضيان في
شرحه على الجامع الصغرى ان الفتوى على الصحة لتبعه مناله في السكنى فليحفظ وأقره ابن عابدين بل أيده
والله تعالى أعلم **سئل** عن استأجر زوجته على خبز الخبز له لبيعه هل تستحق منه الاجرة
فالجواب نعم قال في البرازية استأجر زوجته لتخبز ان أراد بيع الخبز فله الاجر وان أراد الاكل في
البيت فلا أجر لها اه والله تعالى أعلم **سئل** عن استأجر رجلا لبناء جدار أو لحفر بئر في منزله
فانهدم البناء أو البئر بعد الفراغ هل له الاجر حينئذ **فاجبت** نعم له الاجر كاملا وان انهدمت
قبل الفراغ فله الاجر بحسابه اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئل** في الدار المستأجرة
اذا انهدم منها بيت هل للمستأجر الفسخ **فاجبت** نعم له الفسخ والحالة هذه قال في الخانية رجل
استأجر دارا وقبضها ففسد منها حائط أو انهدم منها بيت كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة بحضرة الاجر
ولا يصح الفسخ في غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب وان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند حضرته
وغيبته ويسقط الاجر عند الكل اه والله تعالى أعلم **سئل** عن البالوعة في الدار المستأجرة على
من يكون اصلاحها **فاجبت** قال في الخانية واصلاح ماء البالوعة والمخرج يكون على رب الدار
وان كان امته لا من قبل المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستأجر أيضا
فان فعل المستأجر ذلك متبرعا لا يحتسب من الاجرة وله أن يخرج من الدار ان لم يفعل ذلك رب الدار اه
والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل سكن مع زوجته عند أمها برضاها في دارها مدة ثم قامت الام
ربة المنزل تطلب الاجرة عن تلك المدة هل يلزمه لها أجره **فالجواب** ان هذا السؤال قد رفع مثله
الى العلامة ابن نجيم فاجاب عنه بان لا يلزمه لها أجره اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئل**
عن أجر دكانا كل شهر بكذا هل تصح الاجارة في شهر واحد **فالجواب** نعم قال في الدرر وأجر دارا كل
شهر بكذا أصح في واحد فقط وفي كل شهر سكن في أوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه
ولم يكن للمؤجر أن يخرج به الى أن ينقضي الابدن وكذا كل شهر سكن في أوله لان التراضي فيها بالعقد
يتم بالسكنى في الشهر الثاني وهذا هو القياس ولذا مال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهرها رواية لكل
منها ما تغير في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها لان ذلك رأس الشهر وفي الاعتبار الاول نوع

خرج اه وكتب عليه سيدى حسن الشرنبلالى قوله وفي ظاهر الرواية لكل منهم الخيار أقول وبه
 بقى كفى التبيين وقوله وفي اعتبار الاول نوع خرج أقول المراد به أول ساعة من الشهر اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** فيمن استأجر بستانا ليا كل غرة أشجاره من نخل وزيتون وليمون هل يجوز ذلك
 في فاجبت **في** بانه لا يجوز وسند ذلك ما في شرح الطحاوى رحمه الله تعالى الاجارة على استهلاك الاعيان
 باطله كالمستأجر كرم مدة معلومة لياكل ثماره أو استأجر غنما لياكل لبنها أو استأجر المربي
 ليرعى البهائم وما أشبه ذلك لم تصح الاجارة اه فهذا صريح في ان الاجارة باطلة اه من شرح الاشباه
 للبى كذا في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا مات أحد المؤجرين أو المستأجرين هل تنسخ
 الاجارة في حصته وحده دون الآخر فالحق جواب كل من مات منهم انسخ في نصيبه وبقي العقد في
 نصيب الآخر بقسطه من الاجرة كفى قارى الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن سفينة
 سائرة بالقول ففوى عليها الريح فصدت سفينة أخرى فكسرت فغرق من فيها وذلك بعد أن عجز الملاح
 عن رد السفينة هل يلزمه ما تاف فالحق جواب كفى قارى الهداية انه لا ضمان على الملاح لانه لا يمنع اه
 في ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن استأجر أرضا بزيادة للزراعة بكذا وكذا فزاد من الغلة
 هل يجوز ذلك فالحق جواب نعم يجوز اذا كانت الاجرة مشارا اليها أو موصوفة في ذمته ولا تكون
 من الغلة التي تخرج من زرع الارض المستأجرة كذا في فتاوى قارى الهداية والله تعالى أعلم **سئلت**
 ما قولكم في امرأة لها دار تعاكها فسكرن فيها معها زوجها فها مدة طويلة بغير إذن منها ولا اباحة هل لا يلزمه
 الاجرة عن تلك المدة لها فالحق جواب ما في فتاوى قارى الهداية وهذا النظم لا يلزم الزوج أجره لما
 سكن ورضاه بذلك اذن له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ايجار متولى الوقف أرضا للوقف أكثر من
 ثلاث سنين هل تصح في التنوير ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين في الضياع وعلى
 سنة في غيرها فلو آجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة وتنسخ في كل المدة لان العقد اذا قسد في بعضه فسد
 في كله فتاوى قارى الهداية اه مع زيادة من الشرح قوله وعلى سنة في غيرها كالدار والحائوت
 وقوله وتنسخ في كل المدة أى لا في الزائد فقط اه رد المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن مستأجر
 دار كان من متولى الوقف بأقل من أجر المثل هل يلزمه أجر المثل في فاجبت **في** نعم يلزمه ذلك قال في
 التنوير متولى أرض الوقف آجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل قال العلامة على المفتى به
 كفى البحر وكذا حكم وصى وأب كفى مجمع الفتاوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أتي
 لغياط بثوب ألاجبة وقال له أقطع طوله وعرضه وكه كذا فجاء ناقصا هل يضمنه الغياط فالحق جواب
 ان قدر أصبع ونحوه عضو وان أكثر ضمنه كفى الدر المختار وفيه بعد ما نصه قال ان كفا في قيصا
 فاقطعه بدهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمنه ولو قال أيكفيني قيصا فقال نعم فقال اقطعه فقطعه
 ثم قال لا يكفيك لا يضمن اه قوله عفو أى وله الاجر كفى البرازية لقوله التفاوت وأما تراخيه
 والاولى فهو عفو وقوله ضمنه لانه مما يتحمل بالمقصود فيه تلافيا وقوله لا يضمن لانه فقطعه باذنه وفي
 الاول اذن بقطعه بشرط الكفاية اه رد المختار والله تعالى أعلم **سئلت** اذا انقضت مدة الاجارة
 ورب الدار غائب فسكن المستأجر سنة بعد مضي المدة هل يلزمه الاجر والحالة هذه فالحق جواب قال في
 الدر المختار انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه
 السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يدها أنه لان
 المرأة لم تسكنها بأجرة اه وكتب ابن عابدين قوله لا يلزم الكراء لهذه السنة ما نصه سياتى عن الخائفة
 استأجر دارا أو حيا مشهرا فسكن شهرين يلزمه أجر الشهر الثاني ان معدلا لا يستغلل والا لا يبقى اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن استأجر أرضا موقوفة وبني فيها باذن المتولى ومضت مدة الاجارة

مطلب استأجر بستانا
 ليا كل غرة أشجاره لا يجوز

مطلب مات أحد المؤجرين
 أو المستأجرين تنسخ في
 نصيبه

مطلب انكسرت السفينة من
 قوة الريح لا ضمان على الملاح
 مطلب استأجر أرضا
 للزراعة بأقتر من الغلة
 مطلب في سكناه في دار
 زوجته

مطلب لا تزداد المدة في
 الضياع على ثلاث سنين ولا
 على سنة في غيرها

مطلب آجر دار الوقف
 بدون أجر المثل يلزم
 المستأجر تمام أجر المثل
 مطلب دفع الغياط ثوبا وقال
 أقطع طوله كذا وعرضه
 كذا فجاء ناقصا

مطلب انقضت مدة الاجارة
 ورب الدار غائب الخ

مطلب استأجر أرضا
 موقوفة وبني فيها بالاذن
 ومضت المدة الخ

وأراد المستأجر أن يبقى بناءه فيها بأجر المثل فهل له ذلك فالحق جواب نعم له ذلك كما في القضية وأفتى به
 الرملي والحامدي وشيخ الإسلام على أفندي وأخونا الشيخ العباسي مفتي مصر وقتواه مسطورة في
 مواضع من كتابه الموسوم بالوقائع المصرية وأفتى الرملي في موضع آخر بخلافه وقال بقاء البناء وتسليم
 الأرض لنظر الوقت كما صرح به المتون فاطبة اه وما إلى هذا ابن عابدين في حواشيه على الدر المختار
 وأطال الكازم في ذلك على عادته رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتراط ترميم الدار
 ونحوها وتبنيها بالجير وإصلاحها على المستأجر هل يفسد الاجارة فالحق جواب نعم يفسدها في التنوير
 وشرحه للمعالي يفسد الاجارة بالشروط المحل لانه مقتضى العقد فكل ما أفسد البيع يفسدها كجهالة
 ما جاور أو أجرة أو مدة أو عمل وكسر طعمام عبيد وعنف دابة ومرة الدار أو معارمها وعشر أو خراج
 أو مؤنة رد اشياء **سئلت** أيضا بالشيوع بان يؤثر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من
 غير شريكه أو من أحد شركيه واحترز بالاصل عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر كأن أجر السكك ثم
 فسح في البعض أو أجر الواحد فسات أحدهما أو بالعكس الا اذا أجر من شريكه فيجوز وجوزاه بكل حال
 وعليه الفتوى زياحي وبجر معز يالغنى لكن رده الله لامة قائم في نصيحة بان ما في المغنى شاذ مجهول
 القائل فلا يعول عليه اه قال في الرديل المعقول عليه ما في الخاتمة ان الفتوى على قول الامام وبه جزم
 أصحاب المتون والشروح فكان هو المذهب أفاده المصنف وعليه العمل اليوم اه وكتب على قوله على
 الظاهر أي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة ويفسدها في رواية جامع الفصولين اه وفي الخلاصة أجمعوا انه
 لو أجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القسمة أو لا يحتمل القسمة وسواء أجر نصيبه منه أو
 بعمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لا غزلا لاجل نسجه بأجرة هي نصف الغزل هل يجوز
 فالحق جواب لا يجوز قال في التنوير ولو دفع غزلا لا تجزئه نسجه له بنصفه أي بنصف الغزل أو استأجر
 به لا يعمل طعمامه ببعضه أو ثور اليطعن بتره ببعضه ففسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله
 والاصل في ذلك نفيه عليه السلام عن تفسير الطحان اه مع مزيد من شرحه الدر المختار وكتب في الرد
 مانعه قوله فسدت في الكل ويجب أجر المثل لا يجاوز به المسمى زياحي وقوله بجزء من عمله أي ببعض
 ما يخرج من عمله والقدرة على التسمية شرط وهو لا يقدّر بنفسه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 استأجر شريكه على حمل طعمام مشترك بينهما هل يستحق أجره على ذلك **سئلت** عن
 أجره قال في الدر المختار ولو استأجره لحمل طعمام مشترك بينهما فلا أجر له لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع
 بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر اه قال ابن عابدين قوله فلا أجر له أي لا المسمى ولا أجر المثل زياحي اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا استأجر الرهن من المرتهن هل يجوز ذلك فالحق جواب
 لا يجوز ذلك قال في الدر المختار كراهه استأجر الرهن من المرتهن فانه لا أجر له لنفسه بما كره اه قال
 محشييه ابن عابدين الذي ينبغي أن يقول لانتفاعه بملكه ح وانما كان كذلك لان المرتهن غير مالك
 للمنافع فلا يملك تلكه او انما هي للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتهن فاذا أجره فقد أبطل
 حقه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره هل يجب على
 الساكن أجر الدار **سئلت** عن رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره
 قالوا يجب أجر المثل على المقرض لان المستقرض اعساكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا
 بجائنا وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرد عليه الدراهم اه قال المحقق ابن
 عابدين وهي كثيرة الوقوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر استأجر دارا كانا للتجارة مدة سنة
 وقبض الدكان ومكث فيه نصف المدة ثم أفلس ولم يبق له مال يتأجر به وأراد فسخ الاجارة في باقي المدة
 هل له ذلك فالحق جواب نعم له ذلك كما أفتى به صاحب نتيجة الفتاوى واستدل له بما نقله عن الهداية

مطالب تفسد الاجارة
 باشتراط الترميم ونحوه

مطالب تفسد الاجارة
 بالشيوع

مطالب دفع غزلا بأجرة هي
 نصف الغزل

مطالب استأجر شريكه لحمل
 طعمام مشترك لا يستحق
 أجرا

مطالب استأجر الرهن الرهن
 لا أجر عليه

مطالب استقرض دراهم
 وأسكن المقرض في داره
 بازمه أجرها

مطالب استأجر دكانا فأفلس
 له الفسخ

وهذا اللفظ وتفصح الاجارة بالاعذار عندنا كمن استأجر دكانا في السوق ليمتجرفه فذهب ماله اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن أحد شريكين سكن في المشرك الذي هو ملك بدون عقد اجارة هل يلزمه لاحر فاجواب لا يلزمه الاجر والحال هذه ففي الخيرية أحد الشريكين اذا سكن في المشرك ترك الاجرة عليه هي الملك اما لو وقف له كنه الشريك فعليه اجرة المنزل على اختيار المتأخرين قال في الاشباه من كتاب الغصب منافع المقتل - تنقل مضمونة الا اذا سكنه بتأويل ذلك او بقد كسب سكنه احد الشريكين في الملك اما لو وقف اذاسكنه أحد هاتين الغالبية بدون إذن الآخر سواء كان موقوفه للذكر أو للإناث لعل فانه يجب الاجراء والله تعالى اعلم **سئلت** عما يهدي له لم الصبيان عنه رؤس بعض السور كسورة قلم يكن وسورة سج وسورة عم اذا امتنع منه أب الصبي هل يجب عليه ويلزمه فاجواب انه يجب عليه ويلزمه فقد صرح في تنوير البصائر انه يجب على الحلوى الموسومة بالحلوى في شرحه منغ الغفار الحلوى بفتح الحاء غير المجهمة هدية ثم روى الى المعلمين على رؤس بعض السور قال فانت وهي المسماة في عرف ديارنا بالبرافقة فن المؤتب في يوم أخذها يصرف المعلمين عندهم بأول النهار فيخرجون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايخ بلخ جوزوا هذه الاجارة حتى حكي عن محمد بن سلام انه قال أفتى بسمير باب ان الدلاحة المعلم وفي زماننا انقطعت عطياتهم ونقصت رغبات الناس في الاجرة فلو اشتغلوا بالعلم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بصلحة الاجارة وجوب الاجرة للمعلم لم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهم ما شرطوا من الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه اه وقد صرح في البرازية نقله عن المحيط بانه عند عدم الاستيجار اصل لا يجب أجر المثل انه وقد سئل الخبير الرمي نظام عن ذلك فاجاب نظام وهذا محل التاخذ منه قال رحمه الله تعالى

وعليه ان صحت بكل شروطها * يجب الذي سمي بالانقصان
أولا فاجر المثل مثل سواء من * كل المقود كالأجاسيان
وعلى الولي الدفع حقا لازما * فاذا أبقى فالحق حبس الجاني
وكذا على العبدى ويوم حبسه * والحلوة الموسومة التبيان اه

وقوله وعليه أى على مذهب المتأخرين من جواز الاستيجار على التلاميذ لفساد الزمان والله تعالى اعلم **سئلت** في رجل اشترى رجاين مشتركين في العمل جلودا بماله ليتخذاه اقربا واشترى لهما جميع ما تحتاجه حرفته ما على أن يكون نصف الربح له في مقابلته ماله والنصف الآخر له ما على مقابلته ماله ما بيعت القرب وصار لهما ربح فهل لهما نصف الربح والحال هذه أم لا فاجواب كما في الخيرية به انه ليس للمامان المذكورين اجرة عملهم بالغة ما بلغت والباقي جميعه لرب المال اذهذه اجارة فاسد فوفهم وجوب أجر المثل بالغ ما بالغ حيث فسدت التسمية كما هنا والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل جعل له عطاء لرجل آخر ليحمل عليه الحانة بالاجرة وما حصل يصكون بينهم انصفين هل تجوز هذه المقدة فاجواب اما اذا تجوز وجب جميع المتحصل لصاحب الجمل وللاخر أجر ماله قال في البحر دفع دابة الى رجل يؤجرها على ان الاجر دينه ما فالنمرة فاسدة وانجر صاحب الدابة وللاخر أجر ماله وكذلك السفينة والبيت اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن شريك ايتام في عمار سكنه مدة بدون استيجار هل يلزمه أجر مثل حصة الايتام فاجبت له فانه يلزمه ذلك كما أتى به في المنتقى قال والمسألة في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكازروني في رجل تزوج بماتمين وسكن في دارهم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن استأجر طنجرة من نحاس كية للطبخ فيها فسرقت من غير علمه ولا تصريفه هل لا يلزمه الضمان فاجواب لا يلزمه الضمان والحال هذه كما أجاب به في المنتقى قال وفي مجموع النوازل الامين المستأجر ثمانية اشياء اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن له حصة شائعة في خان آخر

مطلب سكن الشريك في
المشرك وهو ملك لا يلزمه
أجر

مطلب يجبر الاب على أداء
الحلوى للمعلم

مطلب اشترى جلودا بماله
رجلين ليتخذاه اقربا الخ

مطلب أعطى جمل لزيد
ليحمل عليه الحانة الخ

مطلب سكن شريك ايتام
مدة بدون استيجار لزمه
الاجر

مطلب استأجر طنجرة
للطبخ فسرقت بالافتراء
لا يصح

مطالب لا تصح اجارة الحصة
الشائعة

من اجنبي هل تصح هذه الاجارة فالجواب انها لا تصح كما اذنتي بدعي البهجة واستدل به بقول الكرخي في جامعهم نص ابو حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا اجر بعض ملكه او اجر احد الشريكين نصيبه من اجنبي فهو فاسد فيما يقسم ومالا يقسم لم يثبت في الصحيح في الختائق انه فاسد وحكي عن بعض انه باطل وقال القاضي الامام اجارة المشاع فيما يقسم ومالا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى اه وفي المنظومة النسبية

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلمنه واستبين

وقال قاضيان الفتوى على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع اه فيقول في قوله من غير الشريك يفيد جوازها من الشريك وهو كذلك قال الرملي في حواشي جامع الفصولين المتون على جواز اجارة المشاع من الشريك فهو المعتمد اه والله تعالى اعلم في سئلت عن صانع معروف بالصنعة بالاجرة فاعطاه انسان شيئا فعمله ولم يتاوله على اجرة مخصوصة هل له اجر مثله فالجواب ما في الاشياء ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان الصانع معروفا بتلك الصنعة وجب اجر المثل على قول محمد وبه يفتي اه والله تعالى اعلم في سئلت عن احد الشريكين في ارض اذارع جميعها هل للشريك ان يطالب به بشئ فالجواب ما في البهجة نقلا عن فصول العمادى زرع ارضام مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالب بالربع او الثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب انه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان ارضه بقدر نصيبه ان دخل فيها النقصان اه والله تعالى اعلم في سئلت عن فقيه استأجره اهل محلة ليصلي بهم اماما في مسجد هم سنة باجرة معلومة من الثرأومن الشعير او منهما فصلي بهم سنة ولما طلب اجرته منهم امتنعوا فهل له اخذ اجرته منهم جبرا فالجواب نعم كما اذنتي بذلك شيخ الاسلام على افندي رحمه الله تعالى وتقبل الكفوى عن الاشياء مانصة وافتي المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه وان كان المعتمد ما اذنتي به المتأخرون من الجواز اه والله تعالى اعلم في سئلت فيمن دفع لآخر سلعة وقال له بها والربع بيننا انصافا فهل لا تصح هذه المعقدة فالجواب لا تصح على وجه الشركة الصحيحة بل هي فاسدة وللعامل اجر مثله والربع ان كان فهو الرب السلعة قال في المنخرج لاشترى متاعا فقال للآخر ربعه بالشركة فايكون من الربع فهو بينهما نصيبين فالشركة غير صحيحة والربع لصاحب المتاع ولا آخر اجر مثله على عمله اه والله تعالى اعلم في سئلت عن باع دار له من آخر بيع ووفاء وتقاضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وتسليمها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فالجواب لا يلزمه الاجر لان رهنه والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لم تجب عليه الاجرة كذا هذا في افاده الكفوى نقلا عن العمادية والله تعالى اعلم في سئلت عن اشترى دارا وسكنها سنين ثم استحققت منه فهل عليه اجر مثله من المدة التي سكنها فالجواب ليس عليه ذلك قال في القنية سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه اجر لانه سكنها بحكم الملك اه والله تعالى اعلم في سئلت فيمن قال آجرتك هذه الدار غدا هل تجوز هذه الاجارة فالجواب نعم تجوز قال في القنية اذا قال آجرتك هذه الدار غدا يجوز ولو قال اذا جاء غدا فقد آجرتك هذه الدار فباطل لانه تعالى بخطرو وقال ابو بكر يجوز في اللفظين ولا يبعد هذا خطرا في الاجارة وبه يفتي وعن ابن سماعة عن ابي يوسف قال آجرتك داري بكذا اذا اهل ش هـ ركذا اجاز ولا يجوز في البيع اه والله تعالى اعلم في سئلت عن الاجير المشترك هل يضمن ما هلك في يده وما هو الاجير المشترك فالجواب ان الاجير المشترك هو من يعمل لالواحد او يعمل له أي لواحد د عملا غير مؤقت كأن استأجره للخطاطة في بيته غير مقيدة بعمدة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او مؤقتا بالاختصاص كأن استأجره ليرعى غنمه شهرا بدرهم كان مشتركا الا ان يقول ولا ترعى غنم غيري ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كالقصار

مطالب أعطى لمن يعمل
بالاجرة شيئا ليعمله بدون
مقابلة فعمله له الاجر
مطالب زرع احد شريكين
جميع الارض

مطالب تصح الاجارة على
نحو الامامة

مطالب دفع له ساعة قائلا
بها والربع بيننا له اجر مثله

مطالب باع دارا بيع ووفاء
ثم استأجرها لا يصح
مطالب اشترى دارا وسكنها
فاستحققت لا يلزمه الاجر

مطالب قال آجرتك الدار
غدا يجوز

مطالب في الاجير المشترك

ونحوه كقتال ورجال ودلال وملاح ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان لان شرط الضمان في الامانة باطل كالودع وببقي كافي عامة المعتمرات وبه جزم أصحاب المتن وكان هو المذهب عند بلاد الاشياء ويضمن ما هلك بعماله كتخريق الثوب من دقه ووزاق الحمال وغرق السفينة من مده جاوز المعتاد أولا اه من الدر المختار مختصرا وفي الوهبانية مانصه

وما ضمنوا بالشرط عند الامام في * اجير اشتراك وهو ما قد تخيروا

قال سيدي حسن في شرح البيت من الظهيرية الاجير المشرق قال ان ضاع مالك معي او في يدي فانا ضامن لا يصح لانه اشتراط الضمان في الامانة والاجير المشرق لا يضمن عند الامام وهو مختار المشايخ وعليه الفتوى وقال الشيخ انه قول زفر ومحمد اياضا ولا يصح الرهن بالامانات اه والله تعالى اعلم

سئلت عن استأجر دابة من آخر ليحمل عاياه شدة من قاش معلوم لمحل معين ففقدت منه الشدة في الطريق من غير تقصير فصالحه ربه على مقدار من المال دفعه له ثم وجدت الشدة عنده غير الاجير المذكور فله ان يرجع المدة المدفوعة لاخذ الشدة فالحق نعم والسألة في التنقيح قبيل المصارفة والله اعلم سئلت عن له دار آجرها مدة ثلاث سنين وقبض الاجرة معجلة ومات وعليه ديون فهل يكون المستأجر أحق بما استأجره من سائر الغرماء فالحق نعم يكون أحق منهم به قال ابن وهبان ومن مات مديونا وأجر عقاره * توفاه للمستأجر الحبس أجدر

قال الشرنبلالي في الشرح صورته مات المؤجر متجلا الاجرة وعليه ديون فالمستأجر أحق بما استأجره وقبضه من سائر الغرماء فيباع دينه وما فضل للغرماء بمنزلة الرهن غير أنه لا يسقط ماله من الاجرة به لانه أمين وقد حبسه الاجرة بخلاف الرهن اه والله تعالى اعلم سئلت عن المستأجر اذا آجر غيره ما استأجره هل يجوز له ذلك فالحق ان هذا السؤال قد دفع مثله للمحقق الرمي فأجاب عنه بما نصه نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف الجنس أو عمل به عملا كبناء فتطيب صرح به في الاشياء نقله عن البرازي اه سئلت عن الاجير الخاص وعن حكمه فاجبت نعم قال في التنوير هو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهرا للأخدمة أو لرعي الغنم المسمى باجر مسمى وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل وان هلك في المدة نصف الغنم أو أكثر فله الاجرة كاملة مادام يرعى منها شيئا ولا يضمن ما هلك في يده بغير صناعته ولا ما هلك بعماله المأذون فيه كتخريق الثوب من دقه الا اذا تعدد الشداد فيضمن كالودع فلا ضمان على ظن في صبي ضاع في يده أو سرق ما عليه من الحل لا يكونه أجيرا واحدا وكذا الا ضمان على حارس السوق وحافظ الخان اه منه مع زيادة من الشرح والحاشية وفي المحبية

وما على الحارس شيء لو نقب * في السوق حانوت على ما قد كتب

وليس يضمن الذي منه سرق * انما الاجر الخاص ذلك يلحق

اه والله تعالى اعلم سئلت عن اجارة الفضولي هل تتوقف على اجارة المالك فاجبت نعم تنعقد موقوفة على اجارته في الهندية ومن شرط انعقاد الاجارة المالك والولاية فلا تنعقد اجارة الفضولي لعدم المالك والولاية لكنها تنعقد موقوفة على اجارة المالك عندنا اه والله تعالى اعلم سئلت عن استأجر رجلا لا يعمل له كذا يوما فله بلزومه من طلوع الشمس الى غروبها فالحق ان كان العرف بينهم انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا بالذكر اليوم أفاده قاضيخان والله تعالى اعلم سئلت عن استأجر دار سنة على أنها لخيار

مطلب قبض اجرة ثلاث سنين ومات وعليه ديون

مطلب في اجار ما استأجره
مطلب في الاجير الخاص
وحكمه

مطلب في اجارة الفضولي
وانما موقوفة
مطلب استأجره ليعمل له
يوم ما فالعبرة بالعرف

مطلب استأجر بالخيار ثلاثا
جاز

مطلب يجب أجر المثل في
الدلال والعمسار

مطلب ليس للاجر الخاص
أن يتفضل بالصلة

مطلب استأجر دارا فسلط
عليها الجان له الفسخ

مطلب أظهر المستأجر في
الدار شرب الخمر ونحوه

مطلب استأجر دارا ثم باعها
كان البيع موقفا

مطلب هل للام السكنى في
دار ولدها الصغير

مطلب في شريكين أجر
أحدهما في غياب الآخر

الصادق اصطلاح صاحب التبيين
أشارت الى الاصل
مطلب استأجر عينا فضاعت
بلائمه فلا يضمن

مطلب هل تصح الكفالة
في الاجرة

ولامة أيام هر يجوز ذلك فالحقوب نعم يجوز ذلك كما في المراتب عن القسمة تاني قول تكرار ارا سنة
على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهو جائز عندنا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدلال يد على جرة دلاله
في المنة كذا هل هو جائز شرعا **ج** فاجبت **ج** بأنه ليس جائزا شرعا قال في رد المحتار وفي الدلال والعمسار
يجب أجر المثل ومن تواضعوا عليه ان في كل عشرة دنانير كذا حرام عليهم سئل محمد بن سلمة عن أجر
العمسار فقال أرحوا أنه لا بأس به وان كان في الأصل فاسدا لكثرة التعامل وكثير من هـ ما غير جائز
خو زوه الحاجة الناس اليه كدخول الحمام اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاجرة المستأجر هل
له أن يصلي النافلة فالحقوب ليس به ذلك ففي فتاوى الفضلي وإذا استأجر رجلا يوما يعمل كذا فعليه
أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى السمرقندي وقد دل
بعض مشايخنا أنه يؤدى السنة أيضا واشتغلوا لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى وفي غريب الرواية قال أبو
علي الدقاق لا يمنع في المصير من اتيان الجمعة ويسقط من الاجرة قدر اشتغاله ان كان بعيدا وار قريبا لم يحط
شي فان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهر يحط عنه ربع الاجرة اهـ من الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن استأجر دارا وسكنتم اقل سلط عليها الجان بالرحم بالجرة هل له أن يفسخ الاجارة ويخرج
فالحقوب نعم له ذلك قال المحقق أبو السعود في حواشي الاشياء عن العلامة البصري والحاصل أن كل
عذر لا يمكن معه استيفاء العقود عليه الا بضرر يلحقه في نفسه أو ماله يشترط له حق الفسخ قال البصري
يؤخذ منه أن الرجم الذي يقع كثيرا في البيوت ويقال أنه من الجان عذر في فسخ الاجارة لما يحصل من
الضرر اهـ قال ابن عابد بن يظهر هـ ذالوكان الرجم ذات الدار أم لو كان لشخص مخصوص فلا وقد
أخبرني بعض الرفقاء أن أهل زوجته مهر وأمه فكمادخلت داره يحصل الرجم وإذا خرجت بنقطه
تأمل ثم قال ابن عابد بن رحمه الله تعالى فرع كثير الوقوع قال في لسان الحكم لو أظهر المستأجر في الدار
الشرب كسب الخمر أو كل الربا والزنا وتلواطة يؤمر بانه يروى وليس للمؤجر ولا الجيرانه أن يخرجوه
فذلك لا يصير عذرا في الفسخ ولا خلاف فيه للاربعة وفي الجواهر ان رأى الساطان أن يخرج به
فعل اهـ والعرف جار لا ان عندنا في طرابلس الغرب انه اذا سكن بين أهل العفة زانية يتردد عليها الزناة
يرفع الجيران أمرها الى أهل الحكم فيخرجوه من بيوتهم والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر
دارا ثم باعها الاخر هل تبطل الاجارة به هذا البيع فالحقوب انه يرفع للغير الملى مثل هـ ذالوأن
فاجاب عنه بما نصه لا تبطل الاجارة به هذا البيع بالاجماع وحكم البيع انه موقوف يصح ولا ينفذ وليس
لغير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم أولم يعلم في الأصح وفي الخاتمة يتوقف على اجارة المستأجر في أصح
الروايات اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادم هل له ان تسكن في دار ولدها الصغير **ج** فاجبت **ج**
بما في أحكام انصار الاستر ونفي وهذا القطع اذا لم يكن له زوج فله ذلك بحكم الحاجة وان كان له زوج
فليس له ذلك لان سكناه وجبت على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان له مال اهـ
والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين غاب أحدهما فاجتر الحاضر الدار وأخذ الاجرة فهل
للقائيب اذا حضر أن يشاركه فيها فالحقوب من القنية دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرهما الاخر
وأخذ الاجرة فلا غائب أن يشاركه في الاجرة قال رضي الله تعالى عنه فهذه اشارة الى أن المقدم عليك
الاجرة من أشار الى أنه يملكها ويتصدق بحصة شريكه الخبيث كذا نص اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن استأجر عينا فضاعت من يده بلائمه ولا تقصير هل لا يضمن حينئذ فالحقوب
لا يضمن لان أمية فلا يضمن الا بما يضمن بالامين والمودع وهو التمدى والتقصير وعليه قول البرزلي في
لمتقاتل ادم هـ ذلك بصحة أو قصر في حفظه اهـ انقروى رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن
أجر داره سنة بما أخذ كفيلا بالاجرة هل تصح الكفالة بها كائن فالحقوب قول في الخلاصة

الكفالة لاجرة جائزة وكذا الحوالة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب الايفاء أو يشترط التجهيل فإذا وجب له أن يطالب أبهم ما شاء ولو عجل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الاصيل حتى يحق الوقت وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر حتى يؤديه لئلا يتركه هو يلزم المكفول عنه لما عرف في كتاب الكفالة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول رجل أعمى أن يحفر له حوضاً عشرافى عشرة عشرة دراهم فحفر خساً في خمس كم يجب له من الاجر أفيدونايرحمكم الله تعالى **ج** فاجبت **ج** في الخلاصة وهذا نصه وفي فوائد شمس لا تفتة الحوالة يرجم الله تعالى رجل استأجر رجلاً ليحفر له حوضاً عشرة في عشرة عشرة دراهم فحفر خساً في خمس يجب درهمان ونصف لان العشرة في العشرة تكون مائة وخمس في خمس تكون خمسا وعشرين فتكون ربع الجملة فلهذا يلزمه ربع الاجر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر دكاناً للتجارة ثم بدله أن يترك هذا العمل وينتقل الى عمل آخر هل يكون ذلك له عذراً في فسخ الاجارة **ج** فالحق الجواب نعم قل في الخلاصة ولو استأجر دكاناً لبيع فيه وبشترى ثم زاد أن يترك هذا العمل ويعمل بغيره فلا آخر فهذا عذر قل في المحيط ذكر في فتاوى الاصول ان تم باله العمل الثاني على ذلك ان كان ليس له لنقص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مسلم أجر نفسه من نصراني هل يجوز **ج** فاجبت **ج** قال في الخاتمة أجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان أجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وذكر القدوري انه يجوز وفي الذخيرة في الفصل السابع في الاجارة في الخدمة المسلم اذا أجر نفسه من كافر للخدمة يجوز باتفاق الروايات لانه وان كان يستخدمه فهو رابعه قد الاجارة الا أنه يستوجب عليه عوضاً من كل وجه على سبيل العهد فينتفي الذل وينبغي اعتماده هذا كما لا يخفى وقد أفهم كلام صاحب الذخيرة انه لا خلاف في المسألة وظاهر كلام المعنف أيضاً انه لا خلاف فيما ذكره أي من عدم الجواز لجزم به وفي البرازية أجر نفسه لكافر للخدمة يجوز ويكره وقال الفضلي يجوز فيها هو كزراعة لا فيما هو ذل كالخدمة اه من حواشي الاشباه والامثلة الحوى (أقول) وما أحسن ما قاله الفضلي من التفصيل وما أليق به مقام المسلم من الشرف والعز والرفعة والله تعالى أعلم **سئلت** فمن استأجر ابنه البالغ ليعمل له عملاً فعمل فهل لا يكون له على والده أجر فالحق الجواب نعم لا يكون له عليه أجر قال في البرازية استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا أجر له وكذا اذا استأجر الزوج الزوجة لخدمته لان ذلك فرض عليه ما اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا استأجرت الزوجة زوجها على عمل فعمل هل له عام الاجر هي اجارة جائزة فالحق الجواب نعم هي جائزة ويستحق الزوج الاجر مع الكراهة قال في البرازية وتكره اجارة ثلاثة مع الجواز وتلزم اذا عمل المكاتب اذا استأجر مولاه والزوجة زوجها والابن والده ثم قال وتجاوز اجارة ثلاثة بلا كراهة الاخ أخاه والمكاتب مولاه والوالى أحد رعيته اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو أكل الذئب الغنم والراعى عنده هل يضمن الراعى فالحق الجواب قال في البرازية ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان واحداً يضمن لانه يمكنه المقاومة معه فكان من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزائد على واحد اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو خاف الراعى موت شاة فذبحها هل يضمن فالحق الجواب انه لا يضمن قال في البرازية خاف الراعى موت شاة فذبحها ان لا يرجح حياته لا يضمن في الاستحسان والاجنبى يضمن والفقهاء سوى ينفون في عدم الضمان وكذا البشار وهو الصحيح وينتفى بعدم الضمان بالذبح في حق الراعى وبالضمان في غير الراعى ولو قال الراعى خفت الموت فذبحتم ما أكرهنا لك قال قول له وعلى الراعى المنة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كافر استأجر مسلماً لبناء كنيسة أو بيعة هل يحسن له الاجر فالحق الجواب ما في البرازية وهذا النظم استأجر مسلماً لبناء بيعة أو كنيسة أو أُنشئت طنبور يحسن له الاجر ويطلب الا ان يأتى الاجير لانه اعانة على معصية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة استأجرت داراً وتزوجت فيها هل تلزمها الاجرة دون الزوج

مطلب أجره على حفر حوض
عشرة في عشرة الخ

مطلب استأجر دكاناً للتجارة
ثم بدله أن يترك هذا العمل
كان ذلك عذراً في الفسخ الخ

مطلب أجر نفسه لنصراني

مطلب استأجر ابنه للعمل
لا يستحق أجراً

مطلب تجاوز اجارة الزوجة
لزوجها وله الاجر

مطلب أكل الذئب الغنم
هل يضمن الراعى

مطلب خاف الراعى موت
شاة فذبحها

مطلب استأجر كافر مسلماً
لبناء كنيسة الخ

مطلب استأجر داراً
وتزوجت فيها تلزمها الاجرة
دون الزوج

مطلب قال عمرها واسكنها

مطلب اشترط عليه أن يأتي
بالسعة اذا ماتت

مطلب قال بعها بكذا وما
زاد فينا

مطلب استخدم جارية
بأجرة وكسوة مجهولة
مطلب أجره لزيد سنة وأجره
لاخر سنة تايها
مطلب أراد السفر كان له
الفتح

مطلب زادت أجرة المثل في
أثناء المدة كان للتولي الفسخ

مطلب أجرها ثم وقفها على
مصدق الخ

فالجواب نعم كافي تنتج الحامدية نقلا عن البرازية قل لانها هي المأودة اه والله تعالى أعلم
سئلت عن مالك دار قال لا آخر عمرها واسكنها فسخ ولم يعمرها هل يجب عليه أجر المثل
فاجبت نعم قال في التتبع رجل دفع لآخر دار يسكنها ويهـ مرها فسخ مدة ولم يعمرها فان كان
أذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد أجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان
فسخ العمارة مجهول وان سكن وعمره فانه ينظر الى العمارة وأجرة المثل اهـ من جواهر الفتاوى قل المنفع
أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعربية الطبر
الرملي في حاشيته عليه ونصه انفق مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمر وصار يساوي ألف درهم
وماتت المرأة فطالبت به بقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو بما أنفق فالجواب انه يسقط عما أنفق
قدراً أجرة السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان
لم يقع الاتفاق على ذلك وعمرها فهو متبرع اهـ وأقول أيضا وجهه كونه ذلك أجرة فاسدة ان صاحب
الدار لم يملك منفعة داره الا بموضع لكنه لما جهل الموضع وقت العقد وجب أجر المثل بالغسا ما بالغ والمعمّر
غير متبرع لانه لم يعمر الا بمكانه السكنى وبما نقله المصنف ونقلناه أيضا علم ان ذلك ليس بأجرة بل هو
أجرة فاسدة خلافا لما في الفتاوى الخيرية حيث أوجب في نظير هذه المسألة انه مستعير لا مستأجر وقامه
في التتبع والله تعالى أعلم سئلت عن استأجر انسان لرعي غنمه بشرط عليه أن يأتي بسمتها اذا ماتت
فان لم يأت بسمتها كان ضامنا ورضي الراعي بذلك فهل عليه الاتيان بالسعة والضمان عند عدم الاتيان
بها فالجواب قال في معين الأحكام وان اشترط على الراعي ان ماتت يأتي بسمتها والا فهو ضامن ليس
عليه الاتيان بالسعة ولا يضمن بهذا الشرط اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن دفع لرجل عينا وقال له
بعها بخمسة دراهم وما زاد فهو بيني وبينك فباعها بخمسة فقط فهل له أجر عمله فالجواب ما في البرازية
وهذا الفظه دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة
فلا أجر له وان تعب وان باعه بأزيد فله أجر مثله اذا تعب في ذلك لانه عمّر في أجرة فاسدة وعليه الفتوى
والأجر مقابل البيع دون مقدّماته كالسعي اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن رجل استخدم جارية
مدة بأجرة وكسوة مجهولة ثم أخرجها من عنده فطابت أجرة مثله فهل له ذلك فالجواب نعم لها
ذلك كافي التتبع والله تعالى أعلم سئلت عن أجر من زل لرجل مدة سنة بأجر معلوم وفي أثناء السنة
أجره لاخر سنة تلى تلك السنة الأولى بأجر معلوم هل يصح هذه الأجرة الثانية فاجبت نعم تصح
الثانية كالأولى وقد أفق بذلك صاحب الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن مستأجر دار سنتين
أجرة صحيحة أراد السفر فزى أثناء المدة فأراد فسخ الأجرة فهل له ذلك فالجواب نعم قل في التتبع
اذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الأجرة سواء أراد المالك فيه أو لم يرد كافي القنية وغيرها فان
قال المستأجر أريد السفر وكذبه الاخر حلف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي والقندوري
كافي البرازية اهـ والله تعالى أعلم سئلت فممن استأجر حاقوت الوقف بأجر المثل ثم في أثناء المدة
ارتفعت الاسعار وزادت الأجرة فهل لناظر فسخ الأجرة اذا لم يرض المستأجر بأجر المثل فالجواب ما في
التتبع وهذا الفظه اذا زادت أجرة المثل في أثناء المدة فلفق به أن للتولي فسخها وان مشى في الاسـعاف
والخاتمة على خلافه فقد صححوا هذا القول بلفظ الفتوى ولفظ المختار فكان هو المصدق
وبه أفق الطبر الرملي اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن مالك أرض أجرها مدة معلومة ثم في أثناء
الأجرة وقفها على مسجد معين فهل تنفسخ الأجرة فالجواب ما نقله في الحامدية عن حاوي الزاهدي
وهذا نصه أجر المالك ما كنه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنفسخ الأجرة لا تنقله الى
مصر آخره فالتولي أن يدفعه الى آخر أجرة وله أن يحدد عقد الأجرة مع الاول اهـ والله تعالى أعلم

مطلب نفسه الاجارة
بجهالة الاجر

مطلب استأجر ارضا
ثم مضت المدة الخ

مطلب سافر على الدابة ثم
عجزت في الطريق فتركها

سئلت عن استأجر ارضا بجر مجهول هل تنفسد الاجارة بالحجوب نعم تنفسد قال في جامع
الفصولين كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة وينفسد بها العقد سواء كانت الجهالة في الاجرة أو المدة
أو العمل المستأجر عليه ويجب أجر المثل في فاسدها ولا يجوز به المسمى بخ لا يجوز المسمى لوعلم الاجر
والإيجاب بالغام ما بلغ فلو استأجر بيتا سنة بثلاثة على أن يرمقه المستأجر فعليه أجر مثله بالغام ما بلغ اذ المدة لما
شرطت على المستأجر صارت من الاجر فهو لاجر اه والخامس من اقسامه ان اه والله تعالى اعلم
سئلت فيمن استأجر ارضا وقفا من متوليها وبني فيها باذن المتولى ومضت المدة فهل للمستأجر
استبقاء بنائه فيها بأجر المثل حيث لا ضرر على الوقف في ابقائه بها فالحجوب نعم له ذلك فقد نقل الكفوي
في كتاب الوقف من فتاوى شيخ الاسلام على أفندي عن القنية ما نصه استأجر ارضا وقفا وغرس فيها
وبني ثم مضت مدة الاجارة فلا مستأجر أن يستبقها بأجر المثل اذ الم يكن في ذلك ضرر اه ونقل ذلك في
البحر وأقره ونقله عنه في الخيرية وأقره والله تعالى اعلم سئلت عن استأجر دابة ليسافر عا عليها فاسافر
عليها ثم عجزت في أثناء الطريق عن المتى فتركها فهل لا يضمنها فالحجوب انه لا يضمنها قال في جامع
الفتاوى استأجر دابة الى سمرقند فجزت عن المتى وترك الحمار فضاع لم يضمن ولو كان صاحب الحمار مع
الحمار ولم يكن صاحب المتاع مع الحمار فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب لا يضمن
اه والله تعالى اعلم

كتاب الاكراه

مطلب لا يصح هبة المكره

مطلب لا يصح اقرار المكره

مطلب أكره على أن يوتل
بطلاق امرأته

مطلب يصح النكاح مع
الاكراه

مطلب يصح العفو عن
القصاص مع الاكراه

مطلب لا يصح البيع والشراء
مع الاكراه

سئلت عن خوف امرأته بالضرب حتى وهبت له مهرها هل يصح هذه الهبة فالحجوب لا يصح
هذه الهبة ان قدر على الضرب وان أكرهها على الخلع فبطلت يقع الطلاق ولا يجب المال اه ما تقي
البحر وفي الخانية الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يتحقق من
كل متغلب يقدر على تحقيق ما يهدده وعليه الفتوى وان غاب المكره عن بصر من أكرهه يزول الاكراه
اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن أكره على الاقرار فأقر هل لا يصح اقراره والحال هذه فالحجوب
لا يصح اقراره قال في الخانية ولو أكرهه ايقتر كان باطلا اه وفي الخيرية الاكراه يعدم الاختيار فلا
صحته للاقرار مع الاكراه اه والله تعالى اعلم سئلت عن أكره على أن يترك رجلا بطلاق امرأته
فتركها هل يصح فاجبت اه قال في البرازية أكره على توكيل انسان بطلاق امرأته
أو جعل امرأته أوبيد رجل ففعله مكرها وطالعه الموقوف اليه يقع اه والله تعالى اعلم ثم رأيت في
التمقيح أن هذا استحسان وان ما في الاشباه من خلافه قياس فراجع اه سئلت فيمن أكره على
النكاح فتزوج مكرها هل يصح نكاحه فالحجوب نعم يصح النكاح مع الاكراه قال في الخانية
اذا أكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي لا يصح اه والله تعالى اعلم سئلت
عن ثبت له القصاص اذا أكره على العفو عنه هل يصح عفو فالحجوب انه يصح عفو كالأقوى
بذلك في النتيجة واستدل له بما نقله عن المحيط وهو هذا واذا أكره على العفو عن القصاص فمعاذ العفو
جائز لان العفو تصرف لا يبطله الهزل فيصح مع الاكراه كطلاق ولا يضمن المكره لولي القصاص
شأن القصاص ليس بحال وليس له حكم المال اه وفي التمارخانية واذا أكره على العفو عن القصاص
فذلك جائز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا اه والله تعالى اعلم سئلت عن أكره على بيع
أو شراء فباع أو اشترى مكرها هل لا يصح فالحجوب نعم لا يصح البيع ولا الشراء مع الاكراه نقل في
النتيجة عن شرح الطحاوي ما نصه أكره على أن يعقد عقدا من العقود فهو على وجهين ان كان عقدا
لا يبطله الهزل مثل الطلاق والعنف والنكاح جازا لم يفسد ولا يبطل بالاكراه وان كان عقدا يبطله

الهزل مثل البيع والأجارة والشراء وغيرها فإنه لا يجوز ويبطل سواء كان الأكرام بشي يخاف منه
 التلف أو لا يخاف اه والله تعالى أعلم **سئل** في فائدة **سئل** نقل الانقروى عن المحيط ان عشرة أشياء تصح مع
 الأكرام الطلاق والعاق والنفكاح والعفو عن النصاص والرجعة والايلاء والنفق والايلاء
 والنهار واليمين والتبذر لان هذه التصرفات لا يقتضون وقوعها الى الرضا بدليل انها تصح الهزل
 والخطأ اه **سئل** عن أكرام على الاقرار بالكفالة فاقترع امكرها فهل لا يصح اقراره فاجاب
 لا يصح اقراره كما أفق بذلك في الحامدية ونقل فتوى الشيخ عبد الرحيم اللطفي ان من أنشأ الكفالة مكرها
 لا يصح كفالته فكل من أنشأ الكفالة والاقرار بها لا يصح مع الأكرام والله تعالى أعلم **سئل**
 عن امرأة سرق لها بعض أشياء فأنتمت به ازيد او اكرهته وهذته بان ترفعه الى الحكام ونشأ كرهه اذا
 لم يقر لها ببلغ من الدراهم وقد تحقق زيدا أنه ان لم يقر بها أو وقت به ما هذته به لان حكم الوقت من
 يأخذ مجرد القول ويؤذى المشكوك فيه فاقترع لها ببلغ من الدراهم وكتب لها بذلك عند اخوفا من شره
 وهو كاذب في الاقرار فهل لا يكون هذا الاقرار صحيحا والحالة هذه فاجاب نعم لا يكون صحيحا
 والحالة هذه كما أفق بذلك حامد أفندي والخير الردي والله تعالى أعلم **سئل** فيمن أكره
 اكرام شرعيا على ابراء مدينه فابراه مكرها فهل لا يصح ابراءه اياه فاجاب نعم لا يصح ابراءه اياه
 قال في التنوير لا يصح مع الأكرام ابراء مدينه أو ابراءه كفيله بنفس أو مال لان البراءة لا تصح مع الهزل
 وكذا لو أكره الشئيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفعته اه والله تعالى أعلم **سئل** عن
 أكرهها زوجها على رهن دارها في دين عليه ففعلت هل لا يصح هذا الرهن فاجاب نعم وقد قالوا
 ان الزوج سلطان زوجته فيمتحن منه الأكرام كما في البرازية والدر وغيرهما وقد أفق حامد أفندي
 بان الرهن لا يصح مع الأكرام والله تعالى أعلم **سئل** عن أكرهه على بيع خيله فباعه مكرها
 وتسلمه المشتري وأكل غلته منين ثم قام البائع وأثبت الأكرام وفسخ البيع وأراد تضمين المشتري ما أكل
 من الغلة فهل يكون له ذلك فاجاب نعم يكون له ذلك كما أفق به في التنقيح من الأكرام في غلة
 ازيتمون والله تعالى أعلم **سئل** عن أكرهه على بيع حيوان مخصوص فباع وقبضه المشتري
 فبات عنده هل يضمن قيمته للبائع فاجاب نعم يضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان
 مضمونا عليه بالقيمة ذكره الزيلعي اه شرح التنوير ومثله في المكث والدر وغيرهما كذا في التنقيح
 والله تعالى أعلم **سئل** فيمن أكرهه على أن يقر بأن في ذمته افلان كذا فاقترع وكفله آخر بما أقر
 مكرها فهل لا تصح الكفالة المذكورة فاجاب لا تصح الكفالة المذكورة ولا الاقرار بالزور حيث
 كان الأكرام ثابتا شرعا وقد أفق بذلك في الخيرية والله تعالى أعلم **سئل** عن اكرام اذا منعها
 بعض أوليائها من النكاح أو من الدخول بعد النكاح الا أن تقر له بكذا أو تنبئه عقارها الذي فاقترع
 أو باعت مكرهه هل لا يصح حينئذ **سئل** فيمن أكرهه على أن يقر بأن في ذمته افلان كذا فاقترع وكفله آخر بما أقر
 بيعها وحكمها حكم المكرهه قل علمونا منع الزوج زوجته من أهلها حتى تعبه المهر تكون مكرهه
 ونهية باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن
 المهر الى أبويها الا أن تعبه مهرها فهو باطل ونهية باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك
 ذكر في التارخانية نقل عن البيهقي ونظم هذه المسألة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله النمراني
 الغزي في منظومته المسماة بشفة الاقران في ثلاثة أبيات مشتملة على الحشو وقال
 ومنعه لمرسه أن تذهب * لاهها يا صاح تقضى ما ربا
 الا اذا سقط عنه المهر * ففعلها لا غ وذا قد ذكرنا

مطلب فيما يصح مع الأكرام
وهو عشرة

مطلب أقر بكفالة مكرها
لا يصح

مطلب أنهم متزيد بسرقة
وهذته بالرفع الى الحكام

مطلب لا يصح الابراء مع
الأكرام

مطلب رهن مكرهه
لا يصح

مطلب أكل غلة ما بيع مع
الأكرام تسرد منه

مطلب أكرهه على البيع
وقبضه المشتري فبات عنده
يضمن

مطلب أقر مكرها بدين
يضمن فيه زيدا لا تصح الضمانة

مطلب منعها اوليائها من
النكاح حتى تقر أو يبيع
تكون مكرهه

مطلب منعها من الذهاب
لاهاها التسقط عنه المهر
فهو مكرهه

لأنها قد زالت في الحكم * منزلة المكره هـ ذافاعلم

ونظمها ونظيرتها في بيتين خالين عنه فقولي

وما نفع زوجه عن أهلها * لئيب المهر يكون مكرها

كذلك منع والد بنته * خروجها البعلها عن بيته

مطالب منعه أبوها من
الزفاف لزوجه حتى تقرله
كانت مكرهه

وفي شرح تحفة الأقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي مالوز وج بنته البكر
من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته إلى زوجها منعه الأب إلا أن تشهد عليه بالنكاح وتوفت منه
ما تصرف فيه من ميراث أمها فافترت بذلك ثم أذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة
الأقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والحيا يغلب في الابتكار وبه أفتى شيخ الإسلام
أبو السعود والعمادى اهـ وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالأقرار والهبة وإن كل من يقدر على
المنع من الأولياء غير الأب كالأب للمصلحة الشاملة فليس الأب فيه دأوكذا الفضة البكر كما هو مشاهد في
ديارنا من أخذ مهرهن كرها عليهن وجبراً حتى من ابن ابن العم وإن بعدد ومنى ما وجد منها منع ضربها
ورعاقتها وأهل الرساتيق يمدون النساء تركه حتى يطالبون فيهن القسمة كما يطالبون القسمة في الأموال
والله تعالى أعلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم نسأله صلاح الأحوال اهـ بحروقه والله تعالى أعلم
سئلت هل يتحقق الإكراه من غير السلطان فأجواب نعم قل لا نقره في نقله عن مجمع الفتاوى
عند الاماميين يتحقق الإكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما أوعد والفتوى على قولهما اهـ والله تعالى
أعلم سئلت عن كافر أكرهه على الإسلام فأسلم هل يصح إسلامه فإذا ارتد قتل هو فاجبت في عافى
الخانية وإذا أجبر الكافر على الإسلام فأسلم صح إسلامه فان ارتد بعد ذلك يجبر على الإسلام ولا يقتل اهـ
وقد نظم ذلك ابن زوهبان في قوله

وصح في الاستحسان إسلام مكره * ولا قتل إن يرتد بعد ويحجر

مطالب فيمن أكرهه على قتل
مسلم فقتله الخ

اهـ والله تعالى أعلم سئلت فيمن أكرهه بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم فقتله فما الحكم في ذلك
فأجواب قل في الخانية إذا أكرهه الرجل بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم فقتله لا يصح الإكراه
وعلى القتلى القصاص في قولهم فإذا أكرهه بقتل أو إتلاف عضو قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه
الله تعالى يصح الإكراه ويجب القصاص على المكره دون المأمور وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح
الإكراه ولا يجب القصاص على أحد وكان على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين وقال زفر
الإكراه باطل ويجب القصاص على القتلى وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى يقتل إن جعلا اهـ
والله تعالى أعلم سئلت لو حلف رجل مكرهاه لئيبه بدينه مع الإكراه فأجواب نعم
تتبعه معه قال في الخانية ولو أكرهه الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فخلف تتبعه الدين حتى
لو دخل كان حائشاً وكذلك لو أكرهه على مباشرة شرط الحنف فان كان حلف أولاً أن لا يدخل دار فلان أو
لا يكلم فلاناً ونحو ذلك ثم أكرهه على الدخول والكلام ففعل كان حائشاً وإذا تزوج امرأة ولم يدخل
فأكرهه على الدخول فدخل ثبت أحكام الدخول من تأكد المهر ووجوب المدة وحرمه النكاح وغير ذلك
اهـ والله تعالى أعلم سئلت فيمن باع مكرهاه وسلم المبيع طائعا هل يجوز البيع حينئذ فاجبت في
نعم يجوز البيع بتسليمه طائعا قال في الخانية إن باع مكرهاه وسلم طائعا أجاز البيع عندنا ولو أكرهه على هبة
أو صدقة أو هب مكرهاه أو تصدق وسلم طائعا كان باطلا وإن باع مكرهاه وسلم مكرهاه لا يجوز البيع
وبما كره المشتري إذا قبض عندنا حتى لو أعتقه بفساد عاقبه وكذا لو تصرف في المشتري نصراً فلا يتحمل
النقص بفساد تصرفه وكان عليه قيمة المبيع ولو أجاز البائع البيع بعد زوال الإكراه والمبيع قائم صح
أجازته ولو تصرف المشتري نصراً فلا يتحمل النقص ثم أجاز البائع لا تصح إجازته وبضمن المشتري قيمته

مطالب تنه قد اليمين مع
الإكراه

مطالب باع مكرهاه وسلم طائعا

ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهل المشتري عند المشتري ان هلك من غير تعديهم لك أمانة وقامه
 فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن أكره ليطبق زوجته قبل الدخول فطلق هل يقع عليه
 الطلاق **ج** فاجبت **ج** نعم يقع عليه الطلاق قبل فضيخان اذا **ك** كرهه ليطلق امرأته قبل الدخول
 به اطلاق يقع الطلاق ويرجع نصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى وبالمتعة ان لم يكن مسمى وكذا
 لو أكرهه ليطلقه لان المال فاقتر وأخذ منه فلان المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه أو مات مطلقا
 كان للمكره أن يرجع بذلك على المكره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ أسيرافا كرهه بقتل
 أو تلف عضو على أن يكفر بالله تعالى فأتى حتى قتل هل يأثم **ج** فاجواب انه اذا كرهه بقتل أو تلف
 عضو على ذلك فأتى حتى قتل مع علمه أنه يسره اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا يأثم فهو
 مريض في ذلك وان لم يفعل هل يكون أفضل ولو كان الا كراه على هذا بقيد أو حبس لا يسره اجراء كلمة
 الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان اه خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ظالم قال لرجل بع
 لي هذه الدار بكذا والادفعته الي خصمك فباعها منه هل يكون هذا من قبيل بيع المكره **ج** فاجواب
 انه من قبيل له ان غلب على ظنه تحقيق ما ادعاه قال رحمه الله تعالى فهذه اشارة الى ان الا كراه بأخذ
 المال اكراه شرعا اه فنية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مدينون عليه سند بذلك الدين فأتى رب
 الدين وقال له اعطني السند الذي لك على وأبرئني مما فيه من الدين والا ذهبت الى فلان وهو رجل
 متغلب ظالم وقلت له انه وجد كثر عظيم فباعه بذلك بأنواع العذاب كما هو عادته فأعطاه السند وأبرأه من
 الدين خوفا مما اتعده به حيث ان ذلك الظالم معروف بالظلم والتساط فهل يكون هذا اكراها
ج فاجواب قال في القنية انه في معنى الا كراه وله أن يدعي دينه عليه وهذه عبارته قال للمدينون للدين
 ادفع الى القبالة وأقر أنه لا شيء لك على والا أقول ان في يدك ذهب شمس الملك فدفع القبالة وأقر أنه لا شيء
 عليه فهذا في معنى الا كراه وله أن يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب أخذ شمس الملك ومصادرة وقتله
 وكان خبا أمواله عند الناس وكل من يخبر عنه انعمار أن عنده ماله يؤخذ ويؤذي ويطلب منه ذلك بمجرد
 اخباره بغير حجة معتبرة فكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول **ج** فقلت **ج** فعلى هذا
 تخوفهم بالغزوة أنه وجد مال الغائب عند التمرة وعلمهم بعد الفتنة العامة في معنى الا كراه أيضا الى أن
 تسكن هذه الفتنة ويعود الأمن في الاموال والارواح اه وفي الوهبانية

وان يقول المدينون في مراع ***** لتبري فلا كراه معنى مصور

اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن هدد وخوف بالضرب حتى باع أو أقر أو وهب أو أبرأ هل يكون
 هذا اكراها **ج** فاجبت **ج** قال في القنية هذا يختلف باختلاف ذوى المروآت فرب انسان يكون القول
 الشديد في حقه اكراها ورب انسان لا يكون الضرب في حقه اكراها اه والله تعالى أعلم **ج** فائدة **ج**
 لو قيل لرجل اما أن تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك فباع فهو اكراه ان كان شرابا لا يحل ولا فلا
 قال رضى الله تعالى عنه فعلى هذا قيل له اما أن تزني بهذه المرأة أو تبيع كذا الم ينفذ وكذا في غيره من
 المحرمات اه فنية وفيها أيضا كرهه على البيع أو التبرع اختيار الفسخ لا كرهه لا للطائع بخلاف بيع
 النضولي أو نكاحه فان لكل واحد من المسالك والمعاهد الاصل خيار الفسخ قبل الاجازة اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** هل يكون التهديد بحبس الوالدين اكراها **ج** فاجواب قال في التبيين والا كراه بحبس
 الوالدين والاولاد لا يعد كراها لانه ليس علق ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اه معز بالمبسوط
 وقد نقله في الشرنبلالية وقد نقله وكذا نقل في البرهان كلام المبسوط وقد كتب المقدسي رحمه الله
 تعالى ما صورته ذكر في المبسوط القياس أنه يعني بحبس الاب ليس باكره ثم قال وفي الاستحسان

مطلب في وقوع طلاق
المكره

مطلب في الاكراه على
الكفر والعياذ بالله تعالى

مطلب قال ظالم لرجل بع
لي هذه الدار بكذا والا
دفعته الي خصمك يكون
مكرها

مطلب قال اعطني السند
الذي على والا ذهبت الى
الظالم الفلاني الخ

مطلب خوف بالضرب
حتى باع أو أقر هل يكون
اكراها

مطلب قيل له اما أن تشرب
خمرأ أو تبيع فهو اكراه

مطلب في التهديد بحبس
الوالدين

أكره ولا ينفذ شيء من التصرفات لأن حبس أبيه يلحق به من الحزن ما ينفق حبس نفسه أو أكثر
 فالولد البار يسعى في تخليص أبيه من السجن وإن كان يعلم أنه يحبس فإني أرى ليس يستحسن اهـ والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت إذا قلتم بأن بيع المكره فاسد بسبب الإكراه وبإعائه المشتري هل يفوت كالبيع
 الفاسد بغير الإكراه فالجواب لا يفوت بذلك وإن تكررت البياعات قال في المصنف ولا يقطع حق
 الاسترداد للبيع وإن تداولته الأيدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 فإني أدعي أنه باع ماله مكرهاهـ هل يلزمه بيان المكره بكسر الراء فالجواب لا يلزمه ذلك ففي جامع
 الفصولين وفي دعوى البيع مكرهاهـ لا حاجة إلى تعيين المكره كالوادي السعاية فلا حاجة إلى تعيين الموان
 اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن طولب بمال باطل وأكره على إعطائه فباع عقار له وأعطى عنه
 فهل يكون هذا البيع جائزا فالجواب قال في البرازية طال بوه بالباطل وأكره على أدائه فباع جاريته
 بلا إكراه على البيع جاز للبيع لأنه غير متعين لأدائه وهذا إعادة الظلمة إذا صادف راجح لأن يتجسسكموا
 بالمال ولا يذكروا بيع شيء من مثله والحيلة له فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فإذا قال الظالم بيع
 جاريته فقد صار مكرهاهـ على بيع الجارية فلا ينفذ بيعها اهـ والله تعالى أعلم

كتاب الحجر

❊ سئلت عن صبي عمره ثلاث عشرة سنة وجهته صغيرة بحيث يعلم أن مثله لا يحتمل عادة أقرب بالبلوغ
 وأبرأ وصيه هل يعتبر إقراره بالبلوغ حينئذ فالجواب لا يعتبر إقراره به والحالة هذه كافي بمجة الفتاوى
 واستدل له بما في مخ الغفار وهـ ذاقه صبي أقتر أنه بالغ وقاسم وصي الميت قال الشيخ الإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل إن كان الصبي مرأه فاقبل قوله فتجوز قسمته وإن لم يكن مرأه فاقبل قوله أن مثله لا يحتمل
 لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لأنه يكذب ظاهر أو تبين بهذا أن ابن اثني عشرة سنة إذا كان بحال لا يحتمل
 مثله إذا أقتر بالبلوغ لا يقبل قوله اهـ وفي التنوير وشرحه فإن مرأه فاقتر بالبلوغ فاصدقا إن لم يكذبهما
 الظاهر كذا قيده في العـ مادية وغيرها فبعد اثني عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة إقراره بالبلوغ
 وهو أن يكون بحال يحتمل مثله والا لا يقبل قوله شرح وهبانية وهـ حينئذ كبالغ حكما فلا يقبل بحوده
 البلوغ بعد إقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفي الشريعة لالية يقبل قول المرأهتين قد
 بلغنا مع نفسه يركل بمبالغ بلاعين وفي الخبر أنه أقتر بالبلوغ فقبل اثني عشرة سنة لا يصح البتة وبعد
 يصح اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن بالغ من العمر خمس عشرة سنة هل يحكم ببلوغه فالجواب
 نعم كما أفق بذلك شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل العلامة الكفوي عن البداية ما نصه
 وقالوا إذا تم للعلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بالغوا به بقي اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن بالغ
 من العمر تسع سنين وهي خضمة تحتمل البلوغ فأقترت بالبلوغ ورؤية الحيش هل يكون إقرارها معتبرا
 فالجواب نعم يكون معتبرا كما أفق به على أفندي واستدل له الكفوي بما نقله عن ملتقى البحر وهـ
 لنظره يحكم ببلوغه بالعلام بالاحتمال والائتال والاحتمال وبلوغ الجارية بالحيش والاحتمال
 والحبل فإذا لم يوجد شيء من ذلك فإذا تم له ثمان عشرة سنة وله سبع عشرة سنة وعندهما إذا تم خمس
 عشرة سنة فهما وهـ ورواية عن الإمام وبه بقي وأدنى مدته له اثني عشرة سنة وله تسع سنين
 وإذا مرأه فاقتر بالبلوغ فاصدقا وكنا كالبالغ حكما اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن معتوب باع
 متاعا له هل يجوز بيعه فالجواب أن بيعه موقوف على إجازة وائيه قال في جامع الصغار
 الصبي المحجور عليه الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة والده أو وصيه أو القاضي
 وكذا المعتوه اهـ وفيه أيضا الصبي المحجور عليه إذا بلغ سنه يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة الوصي

مطلب المبيع كرها إذا باعه
 المشتري لا يفوت
 مطلب مدعي الإكراه
 لا يلزمه بيان المكره

مطلب طولب بمال باطل
 وأكره على أدائه فباع بلا
 إكراه جاز البيع

مطلب أقتر بالبلوغ ومثله
 لا يحتمل لا يعتبر إقراره

مطلب إذا بالغ خمس عشرة
 سنة يحكم ببلوغه
 مطلب أقتر بالبلوغ وهي
 بنت تسع سنين خضمة
 تحتمل البلوغ يعتبر إقرارها

مطلب المعتوه بيعه موقوف

مطلب من كان يفتي ويعلم
الناس الخيل يحجر عليه
ويمنع من الاقتناء

أو القاضى اه معزى الى فصل البيع الموقوف من الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مفت
ماجن يعلم الناس الخيل الباطل في الخصومات والمرافعات هل يمنع من الاقتناء ويحجر عليه فيه فالحجواب
نعم يمنع من ذلك كما في نتيجة الفتاوى واستدل به بما نقله عن القهستاني وهو قوله وجرح عن الاقتناء من
ماجن وعن المعالجة طبيب جاهل وهو الذي يسقى الناس المرضى دواء مهلكا علم به أولا اه وكذلك يحجر
على المكاري القمار الذي لا دواب له ويأخذ الاجرة فنضيق وقد نظم الثلاثة في الوهبانية بقوله
وفي غير مفت ماجن ثم جاهل * بطب مكارص صدرنا ليس يحجر

مطالب اذا بلغ عاقل الاجميع
تصرفاته نافذة

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فأتى
وصيه أنه تحت الحجر فهل يقبل قوله فالحجواب ان هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية وقد أجاب
عنه بما نصه مذهب أبي حنيفة أنه اذا بلغ عاقل الاجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول
أبيه أو وصيه أو غيرهما أنه محجور الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول والاجميع

مطالب للقاضى بيع مال
المدين في دينه

تصرفاته نافذة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن محجور بسبب دين عليه وله أموال عديدة
شرع يتصرف فيها بالهبة والصدقة والبيع والوقف والا كل ليعود فقيرا فلا ينال منه رب الدين شيئا هل
للقاضى أن يبيع ماله لقضاء دينه فالحجواب كما في فتاوى قارئ الهداية اذا كان الامر كذلك فللقاضى
أن يتصرف في هذه المسألة بقول الصاحبين ويبيع عليه أمواله ويقضى دينه جبراء عليه وان لم يرض وله

مطالب محجور قال كان
اقرارى حالة الحجر وقال
المقر له انه قبله القول
للمحجور

أن يحجر عليه ويمنعه من هذه التصرفات فاذا قضى نفذ اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن كان
محجورا أو طلق عن الحجر فاختلف مع المقر له أو مع المشتري فقال المقر له أو المشتري كان قبل الحجر وقال
هو كان حالة الحجر فهل يكون القول للمحجور فالحجواب نعم يكون القول قوله في أنه كان حالة الحجر لانه
أضافه الى حاله معهودة تنافي الصحة والمسألة في الوهبانية وشرحها والله تعالى أعلم **سئلت** عن
سفيه أراد القاضى الحجر عليه لسفه هل يشترط حضوره لصحة الحجر عليه فالحجواب أنه لا يشترط قال

مطالب لا يشترط لصحة الحجر
حضور المحجور وقتها

في الاشياء ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في خزائن المتن اه نعم اذا كان غائبا لا ينحصر ما لم يبلغه
أن القاضى يحجر عليه كما في الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الصبي المحجور عليه اذا
أتلف مال غيره تعديا منه هل يضمن **جواب** قل في الاشياء الصبي المحجور عليه يؤخذ بأفعاله
فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده
بلاذن واليه وما أعبر له وما يبيع منه بلاذن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي اذا أقر بشئ هل

مطالب الصبي المحجور
يؤخذ بأفعاله

يصح اقراره فالحجواب انه لا يصح اقراره قال في جامع الصغائر فالصبي والمجنون لا تصح عقدهما ولا
اقرارهما ولا اعتاقهما واذا أتلفا شيئا لم يضمناه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن محجور أقر أنه
أخذ مال فلان بلا أمره واستهلكه هل يعتبر اقراره فالحجواب ما في حواشي الجوى على الاشياء
نقلا عن مقطعات الفتاوى الظهيرية وهو هذا ولو أقر المحجور عليه أنه أخذ مالاً لرجل بغير أمره واستهلكه

مطلب لا يصح اقرار الصبي

لا يصدق على ذلك فان صلح سئل عن ما كان أقر به فان أقر أنه كان حقا أخذ به وان أنكر أن يكون حقا
لا يؤخذ به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عاقل دين وطلب غرماؤه من القاضى أن يحجر عليه
فهل له ذلك فالحجواب نعم وقد قدمناه عن قارئ الهداية وفي الخيرية اذا ركب الرجل دين وطلب
غرماؤه من القاضى بأن يحجر عليه كدلائل ما في يده من المال فان القاضى يحجر عليه ويشهد على

مطالب طالب الغرماء الحجر
على الدين من القاضى
يجيبهم الى ذلك

حجره فيقول شهد أنى قد حجرت على هذا أو على فلان بن فلان ان كان ذلك الرجل غائبا لاجل دين فلان
ويمنع عنه ماله ويبيع ماله اذا سأله غريمه ثم قال ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يريد أن يحجر عليه بل
يصح حاضرا كان أو غائبا الا ان الغائب لا يحجر ما لم يبلغه الحجر ويعلم أن القاضى حجروا وان تصرف قبل

العلم بالخرق تنفذ تصرفاته وهو بمنزلة مالو يخرق على عبده المأذون الغائب يصح الخرج ولا ينجبر قبل العلم اه
وانت تعالى أعلم **سئلت** عن المحجور بالدين هل يظهر أثر حجره فيما كتبه به بعد الحجر عليه
فاجبت **بح** قل قضيان واذا حجر على المدين بعد ما حبس بالدين أو قبل يظهر أثر الحجر في ماله الموجود
وقت الحجر لا فيما كتبه ويحصل له بعد الحجر ويمنع هذا المحجور عن التبرعات ولو أقر لا نسيان بدين لا يصح
قراره في حق الغريم الذي حجر لاجله فاذا زال دين هذا الغريم تظهر صحة اقراره السابق وكذا لو اكتسب
مالا بنفذ اقراره فيما اكتسب وحدث وان كان دين الاقل قائما وتنفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين
الاقل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في محجور باع عقار له بيع محاباة فهل على القاضي ابطاله واذا
وثق نعم فيما فعل بالثمن اذا استهلك المحجور فالحجوب ما في الهندية وهذا نصه أما اذا لم يكن بيع رغبة
فان كان فيه محاباة فان القاضي لا يجيزه هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن
الثمن وان قبض الثمن وكان قائما بعيته رده عليه وهذا كله اذا كان الثمن قائما فأما اذا قبض وهلك الثمن
في يده فالقاضي يرد هذا العقد ولا يعضيه ثم لا يضمن المحجور للمشتري شيئا وان كان المحجور اساءه لك الثمن
ينظر ان كان في البيع محاباة فان القاضي لا يجيزه هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بان انفق
على نفسه أو حججة الاسلام أو أدى زكاة ماله فان القاضي يعطى الدافع مثله من مال المحجور وتعامه فيما
والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بلغ رشيد او طالب ماله من وصيه فهل له أخذه فالحجوب نعم له
أخذه في الخانية اليتيم اذا بلغ بالسن رشيدا وماله في يد وصيه أو واه قانه يدفع اليه ماله اه والله تعالى أعلم
سئلت فيمن بلغ غير رشيد وطالب ماله من وصيه هل لا يدفع اليه حيثئذ **بح** فاجبت **بح** بانه لا يدفع
اليه حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فاذا بلغها يدفع اليه ماله عنده أبي حنيفة يصرف فيه بما يشاء وقال
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يؤنس منه
الرشد وان بلغ اليتيم سقيا عنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على الحر العاقل
البالغ وعند صاحبيه رحمه الله تعالى بعد ما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته الا ان القاضي يعضى من
تصرفاته ما كان خيرا للمحجور بان يرجع فيما باع والثمن قائم في يده أو حوّل فيما اشترى لان الاب والوصي
يعضى من تصرفات الصبي ما كان خيرا فكذا ذلك القاضي وان بلغ اليتيم سقيا غير رشيد يدفع قبل أن يخرق
القاضي عليه لا يكون محجورا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى تنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله
تعالى يكون محجورا من غير حجر وأبو يوسف رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السن كالخرق بسبب الدين
وذلك لا يكون الا بقضاء القاضي ومحمد رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالخرق بسبب الصبا
والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون محجورا الا أن يؤذن له اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل
الراجح في الحجر على السفه وعدمه قول صاحبين أو قول الامام **بح** فاجبت **بح** بان الراجح هو قول صاحبين
بصحة الحجر على السفه فقد صرح في الخانية من كتاب الحيطان بان الفتوى عليه وفي القسم الثاني انه
المختار وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الاتزامي كما ذكره العلامة قاسم أي ان ما جرى عليه
أصحاب المتون من أنه لا يخرق على الحر تصحيح التزامي بمعنى ان أصحاب المتون التزموا ذكر التصحيح وهم في
الغالب يشون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسألة على قوله فهو تصحيح له التزاما وما مر عن الخانية
من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاتزامي هذا وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف
في ان السفه لا ينجبر مالم يخرق عليه القاضي اه من التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بلغ
ولم يهلم حاله أرشيد أم سفه قد دفع اليه الوصي ماله ثم ظهر انه مفسد هل يضمن الوصي بالدفع اليه حيثئذ
بح فاجبت **بح** بما في التنقيح قد صرح الاصوليون بان السفه من العوارض ومقتضاه ان الاصل

مطلب لا يظهر أثر الحجر
فيما اكتسبه بعد الحجر

مطلب اذا باع المحجور بيع
محاباة هل للقاضي ابطاله
وماذا يفعل في الثمن اذا
استهلك المحجور

مطلب اذا باع رشيد اقله
أخذ ماله من وصيه
مطلب اذا بلغ غير رشيد
لا يدفع اليه ماله

مطلب الراجح في الحجر قول
الصاحبين والراجح قول أبو
يوسف أنه لا يخرق قبل الحجر
عليه

مطلب هل الاصل الرشد
أو السفه

الرشد وفي المتن فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فقيده واذللك
 بلوغه غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد بدأ ولم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى
 شيخ الاسلام الشلبي سؤالين بلغ ولم يعلم حاله فهل الاصل بعده الرشد أو السفه وهل لو دفع اليه ماله ثم
 ظهر منه ما يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيان أحدهما
 اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اه الى أن قال فن بلغ ولم يعلم من حاله سفه ولا رشداً اذا دفع اليه
 الوصي ماله فظاهر منه عدم الايضمن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضيخان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ
 كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفه وقت الدفع ولانه بالسفه لا يصير محجوراً عند أبي يوسف الا
 بحجر القاضي كما قدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار اه فقد تحرر أن
 اثبات الرشد انما يحتاج اليه عند وجود الوصي له وعليه يحتمل ما في فتاوى العلامة الشلبي أيضاً حيث
 سئل فيمن بلغت وعليه وصي ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بحجة
 شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها ماله والا فلا حتى يؤنس منها الرشد اه ونقله عنه في الخيرية وأقره
 ويتعين حمله على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المخ لغير الرمي وهناتى لم أرهم ذكره
 وهو انه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فذلك مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك
 أنه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لمذهبه في المنع وكانهم لم يذكره لظهوره وأما اذا بلغ رشيداً فطلب
 ماله منه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختبار فذلك لا يضمن فاعتنم هذه
 النوازل الفريدة ثم نقل ما قدمناه عن فتاوى قارئ الهداية من أن من بلغ عاقل لا يجمع تصرفاته نافذة الى
 آخر ما قدمناه وقال بعده وفي هذا تأييد لما قدمناه من أن الاصل الرشد ثم نقل عن القمري تأييد أن قول
 قارئ الهداية ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرها انه محجور الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم
 الحاكم الاول مبنى على قول الامام الاعظم بعدم صحة الحجر على الحر وقد صرح في الخاتمة بان الفتوى في
 الحجر على قول المصاحبين فيكون هو المذهب المعقول عليه فاذا قضى به قاض نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض
 آخر اه وفي حواشى المحوى على الاشباه قال بعض الفضلاء والصبي اذا بلغ حكم الشرع فتوجه الخطاب
 اليه فالظاهر زوال ما يقتضى الحجر عليه بخلاف من حكم القاضي بحجره لانه مع وجود البلوغ صار الظاهر
 بقاء الحجر ولم يوجد بعد الحجر من القاضي ما يقتضى خلافه فالظاهر بقاءه اه فهذا أيضاً مؤيد لما سبق
 من أن الاصل الرشد ودال على زوال الحجر بالبلوغ وهو ما تقدم نقله عن الممادية ثم رأيت في حواشى أبي
 السموذ على من لا مسكين من باب الوصي للوصي أن يוכל بكل ما يملكه لانه بمنزلة الاب لانه أقامه مقام
 نفسه فان بلغ الصبي انزل الوكيل زوال ولاية الوصي بلوغه رشيداً كما في الاب وفي جامع أحكام الصغار
 والوصي بعد ادراك الصبي فضولى فيكون حكمه حكمه اه والله تعالى أعلم **سئلت عن صبي تميز**
محجوراً أقر لرجل دين في ذمته هل لا يعتبر اقراره فالجواب نعم لا يعتبر اقراره كما أفق بذلك شيخ
الاسلام على أفندي قال الكفوى والصبي والمجنون لا تصح عقودهما ولا اقرارهما اه معزى بالبداية والله
تعالى أعلم **سئلت عن صبي بلغ من العمر عشرين سنين وزعم أنه بالغ وأبرأ وصيه هل لا يصح ابرأؤه**
فاجبت بما به لا يصح ابرأؤه كما أفق به على أفندي وأيده الكفوى بما نقله عن أحكام الناطقى وهو هذا
وأقواله غير معتبرة لان القول عبارة والصبي ليس له عبارة اه والله تعالى أعلم **سئلت عن صبي**
ميزم مأذون استقرض من رجل دراهم وبعد ان بلغ طلبه المقرض فاجابه بانى استقرضته منك وأنا صغير
فلا يلزمنى فهل يلزمه أداء ما استقرضه والحالة هذه فاجبت بما به لا يلزمه ذلك فقد نقل الكفوى عن
العمادية مانصه اقراض الصبي المأذون واستقرضه جائز وهو كالبالغ في هذا وان كان محجوراً فانه لا يصح
اقراضه ولا استقرضه فان أقرضه انسان فإدام عينه باقياً كان لصاحب المال أن يسترده على قول

مطلب لا عبرة باقرار الصبي
المحجور

مطلب صبي له عشرين سنين
وزعم أنه بالغ وأبرأ وصيه
لا يصح ابرأؤه

مطلب اقراض الصبي المأذون
واستقرضه جائز

الذلائع وأما إذا أنفق المصبي أو أتلفه فلا ضمان عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف إذا أنفق أو أتلفه
 كان له أن يرجع عليه بضمان ذلك وأما إذا هلك بنفسه فلا ضمان عليه بالاختلاف اهـ والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن عبد محجور استقرض مالا واستأجره هل يلزمه الضمان حالاً أو بعد العتق فأجوب
 أنه لا يلزمه في الحال بل بعد العتق قال في الهداية فإما العبد فقراره نافذ في حق نفسه لقيام أهليته غير
 نافذ في حق مولاه رعاية لجانبه لأن نفاذه لا يبري عن تعلق الدين برفقته أو كسبه وكل ذلك انلاف ماله
 فإن أقرب مال لزمه بعد الحرية لوجود الأهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع اهـ والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت عن المحجور بالسفاهة هل يصح زكاحه وطلاقه فأجوب نعم يصح كلاهما
 قال في التنوير فيكون في أحكامه كصغير إلا في زكاح وطلاق وعتاق واستيلاء وتبوير وجوب زكاة
 وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الانتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب
 من الثالث فهو كبالغ اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت في صغير باع عقاره ثم بعد بلوغه أجاز ذلك البيع
 هل ينفذ بيعه بأجازته فأجبت بوجوب هذا السؤال رفع مثله لحامد أفندي فأجاب عنه بقوله نعم إذا بلغ
 فأجازه نفذ اهـ ثم نقل عن فصول العمادى مانعه والأصل عندنا أن العقد يتوقف على إجازة وليه إذا كان
 له مجيز حالة العقد وإن لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل فعلى هذا يعمل ما هنا على ما إذا كان له ولي
 ولم يخبره والابطل قال ابن عابد بن رحمه الله تعالى أقول الذي يظهر لي أنه لا يبطل وإن لم يكن للمصبي المذكور
 ولي لأن المراد من قولهم إذا كان له مجيز حالة العقد أى من يقدر على امضاء العقد من ولي أو قاض وكان
 العقد قابلاً للإجازة والاف هو باطل كذا كنت أفهم هذا المحل ثم راجعت فتتقلى ذلك طبق ما كنت
 أفهمه ففي أحكام الصغار في مسائل النكاح مانعه صيغة زوجت نفسها من كف وهى تعقل النكاح
 ولاولى لها فالعقد يتوقف على إجازة القاضى فإن كانت في موضع ليس له قاض إن كان ذلك الموضع تحت
 ولاية قاضى تلك البلدة ينفذ ويتوقف على إجازة ذلك القاضى وإن كان في موضع لا يكون تحت ولاية
 القاضى فإنه لا ينفذ اهـ قال فهذا صريح في أنه ليس المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعم القاضى لكن
 بشرط أن يكون ذلك العقد قابلاً للإجازة احترازاً عما لو طاق المصبي أمراته ونحو ذلك فإنه لا يتوقف بل
 يبطل وإن كان له ولي خاص لأنه لا مجيز له أى لا يقبل الإجازة لأنه لو فعله الوصى نفسه لم يصح فكذلك لا تصح
 إجازته وتعامه فيه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن العبد إذا أراه سيده يبيع ويشترى فسكت هل يكون
 مأذوناً فأجوب نعم يكون حينئذ مأذوناً كما أجاب به المحقق الرملى رحمه الله تعالى وهذه عبارته إذا
 أمره بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة لا يكون مأذوناً لأنه استخدام ولو صار مأذوناً لانه ضرر بذلك
 وتعلق برفقته دين لا يباع فيه وأما إذا أراه السيده يبيع ويشترى فسكت فإنه يكون مأذوناً إلا إذا كان
 المولى قاضياً كفى الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالأذن إلا في مسألة ما إذا قال السيد لاهل السوق
 يا بوعابدى ولم يعلم العبد بذلك اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل استودع صديقاً مالا فأهلكه هل
 يضمن المصبي فأجوب أنه لا ضمان عليه عند الأول والثالث بخلاف الثاني قال في القنية استودع
 صديقاً ألفاً فاستهلكها لم يضمن عندهما وقال أبو يوسف هو ضمان له في ماله وإن استودعها عبد المحجور
 فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقال أبو يوسف يباع فيها وإن هلك ألف عند المصبي والمحجور فلا
 ضمان عليهما اهـ والله تعالى أعلم

كتاب العصب

❊ سئلت عن هدم حائط غيره ماذا يلزمه فأجوب أن ماله كما يخبر بين تضمن قيمة الحائط وتسليم
 النقص له وبين أن يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لأنه ليس من ذوات

مطالب عبد محجور استقرض
 مالا واستأجره هل يلزمه الضمان
 بعد العتق

مطالب هل يصح زكاح
 المحجور عليه بالسفاهة وطلاقه

مطالب باع وهو صبي
 أجاز له بعد بلوغه نفذ الخ

مطالب رأى عبده يبيع
 ويشترى فسكت يكون
 مأذوناً

مطالب استودع صديقاً مالا
 فاستهلكه لا ضمان عليه

مطالب فى حكم من هدم حائط
 غيره

الامثال اه من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بقرة تحتها جمل ولها لبن يتففع به مال كها فتعدي رجل على الجمل فذبحه فبئس ضرع أمة ولم يبق به لبن فذا يلزمه فالحق أن يكون فيه نقصان الام **قل** الكفو ي نقل عن مجمع الفتاوى غصب لا واستها كنه حتى يس ابن أمة به فلقية ماله كونه كان غير المكان الذي غصب فيه وكانت قيمته فيه أنقص من قيمته في مكان الغصب فهل له طاب القيمة مع وجود المنصوب بعينه **فالجواب** أن المالك حينئذ مخير بين أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وإن شاء انتظر حتى يأخذها في بلدة الغصب وإن كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر فله أخذها دون القيمة اه من الخانية بالمعنى والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل في يده عقار لا آخر فآجره ثم تنازع مع رب الأرض في الأجرة فقال رب الأرض إنك آجرته بالآجر فلا أجر لي وقال الآخر غصبه أو آجرته بغير إذنك فلا أجر لي فمن يكون القول قوله منهما **فالجواب** أن القول لرب الأرض والآجر له كافي الخانية قال لأنهم اختلفوا في بدل منفعة الأرض والاصل أن بدل ملك الإنسان يكون له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دخلت دابة زرعها فخرجها فضاقت هل يضعها **فالجواب** أنه إن أخرجها وساقها يضعها أو الأفلأفاده ابن نجيم ونقله الكسوي والله تعالى أعلم **سئلت** عن دابة لرجل ذهبت بغير إرساله ليل الأونهار أو أفسدت زرع غيره هل يضعه مال كها **فالجواب** أنه لا ضمان عليه حيث لم يرسلها قال في البرازية نقل عن الجامع الصغير دابة لرجل ذهبت بغير إرساله ليل الأونهار أو أفسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الأعلى الظالمين وقال الشافعي إن ليل لا يضمن وأن نهار لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب أرض وزرعها ونبت الزرع فهل للمالك قطع ذلك الزرع **فجاءت** به بأنه يأمر الغاصب بقطع الزرع نفري قائما كنه فان أبي أن يفعل فلم منصوب منه أن يفعل أفاده الكفوي عن التتارخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب سكننا فأخفاها ونقصت بكثرة استعماله نقصا كثيرا فاحشاه هل على هذا الغاصب قيمتها حينئذ **فالجواب** أنه مخير بين أخذ قيمتها وطرحها على الغاصب وبين أخذها كنه وتضمنه نقصانها والمسألة في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخرج فرسا من زرعته فأكلها الذئب هل يضعها **فالجواب** نعم يضعها إن ساقها بعد إخراجها وإن لم يسقها بعده لا يضمن على ما هو المختار وعليه الفتوى كافي الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجنبي ذبح بقرة آخر وأدعى أنه أيس من حياته فهل يقبل قوله ولا يضمن **فجاءت** به بأن هذا السؤال قد رفع مثله إلى الخير الرمي فأجاب عنه بما نصه في الأجنبي اختلاف تصح وفتوى في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين أنه الاستحسان فعليه القول قول المالك في نفي الإياس بيمينه واليمين على الذابح فإذا لم يقيم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم الذبح والقول في القيمة للذابح بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في قاض له ترجان يجمع له ما يسمونه محصولا من أرباب المصالح فامرهم أن يأخذوا من إنسان مقدارا من المال فأخذوا الترجان فهل يكون الضمان على الترجان **فالجواب** نعم يكون الضمان عليه لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن الأمر لا سيما إذا كان المأمور لا يخاف منه ولو اعتزل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا أفاده في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل هدم جدار غيره فمال الحكم **فالجواب** ما في نتيجة الفتاوى وهذا نصه من هدم جدار غيره فتقوم الدار مع جدرانها وتقوم بدون الجدار فيضمن ما فضل بينهما اه وفيها أن المشايخ تكلموا في معرفة نقصان الأرض قال بعضهم ينظرونكم تواجر قبل الزراعة وبعدها فقدر التفاوت نقصان الأرض اه وفي

مطالب بقرة تعلب قمتي
أجنبي على الجمل فذبحه
فبئس ضرع أمة مال الحكم
في ذلك

مطالب غصب فرسا وسافر
به فاقية المالك الخ

مطالب قال رب الأرض إنك
آجرته بالآجر وخالفه الآخر
فالقول لرب الأرض

مطالب أخرج دابة من زرع
وساقها فضاقت يضمن
مطالب انقلبت دابة وأفسدت
زرعا لا ضمان على مال كها

مطالب زرع أرض غيره
بأمره المالك بتفريق
الأرض الخ

مطالب غصب سكننا
فنقصت باستعماله كان له
الخيار الخ

مطالب أخرج دابة من زرع
وساقها فأكلها الذئب يضمن
مطالب ذبح بقرة الغير وأدعى
أنه أيس من حياته الخ

مطالب في قاض له ترجان
يجمع له المحصولات الخ

مطالب فدم جدار غيره

الدر عن شريح النعابة ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان
وليس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن أقول زوجته بدو حال صحتها وهي خراب ثم عمرها بانه ثم مات وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن أن
العمارة اوث وادعت الزوجة انها كانه لم يتركها فكيف الحكم **الجواب** ان العمارة للزوجة ان كان
الزوج عمرها باذنها وتكون النفقة ديناء عليها وتفرم المرأة حصه الابن وان كان الزوج عمرها
لنفسه بدون اذنها فالعمارة ميراث تفرم المرأة نصيب الابن وتسلم كل العمارة لها اه من الخانية والله
تعالى أعلم **سئلت** عن أرض بين اثنين زرعها أحدهما بغير اذن شريكه وسقاها والزرع لم يدرك هل
لشريك قيمته **الجواب** ان للشريك أن يقيم اسم الأرض فوقع في نصيب الزارع أقره وما وقع في
نصيب الآخر فوقع ضمنه ما دخل في الأرض من النقصان بذلك اه من النتيجة معزى بالله مادية والله تعالى
أعلم **سئلت** عن الغاصب اذا أودع المغصوب فهلك عند المودع فهل الضمان على الغاصب أو المودع
الجواب ان المسالك مخير بين تضمين الغاصب والمودع أما الغاصب فظاهر وأما المودع فمقبضه منه بلا
رضا مالكة ثم انه ان لم يعلم انه غاصب رجع على الغاصب قولاً واحداً وان علم فكذلك في الظاهر وحكي أبو
السراقة لا يرجع واليه أشار شمس الأئمة كذا في النهاية درر والله تعالى أعلم **سئلت** عن تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول ان **الجواب** بان القول للمالك قال في الدر المختار نقلاً عن
القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فساتت وادعى
انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كانت العين للمغصوب
فأعطى في يد الغاصب هل يجب عليه ردّها بعينها **الجواب** نعم يجب عليه ردّها بعينها قال في التنوير
ويجب ردّ عين في مكان غصبه ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك أو مثله ان هلك وهو مئلى وان انقطع المئلى
فقيمته يوم الخصومة وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن غصب أرضاً
فبنى فيها أو غرس وكان البناء أكثر قيمة من الأرض بأضعاف فهل يؤمر الغاصب ببقاء بنائه أو غرسه
الجواب ان في المسألة خلافاً ذهب الكرخي في هذه الصورة الى أن الغاصب يضمن لصاحب الأرض
قيمتها قال في الدرر وكذا لو غصب أرضاً فبنى عليها أو غرس يضمن صاحب الأرض قيمة الاقل والاصل ان
الضرر الا شذيرال بالاخف اه مختصر اقال ابن عابدين في حواشيه فلو قيمة البناء أكثر يضمن الغاصب
قيمة الأرض ولا يؤمر بالقطع وهذا قول الكرخي قال في النهاية وهو أوفق لمسائل الباب لكن في المادية
ونحن نقف بجواب الكتاب اتباعاً لما شيخنا فانهم كانوا لا يتركونه أي من انه يؤمر بالقطع والرد الى المالك
مطلقاً وفي الحامدية عن الانقروى أنه لا يفتى بقول الكرخي صريحه المولى أبو السعود المفتى قال وبالأمر
بالقطع أفتى شيخ الاسلام على أفندي مفتى الروم أخذ من فتاوى أبي السعود والقهستاني ونعم هذا الجواب
فان فيه سد باب الظلم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذبح شاة غيره ثم جاء مالكةا وهي مذبوحة
فما الحكم في ذلك **الجواب** قال في التنوير فان ذبح شاة غيره طرحتها المالك عليه وأخذ قيمتها أو
أخذها وضمنه نقصانها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له أرض بيضاء معدة للاستغلال
زرعها أجنبي بدون اذن صاحبها واستغلها ولم يكن بالقربة التي بها الأرض المذكورة عرف بنصف الزرع
أو ربعه مثلاً فهل على الزارع أجر مثلاً **الجواب** نعم عليه أجر مثلاً كما أفتى بذلك في الحامدية
هذا وأما اذا كان يعمل الأرض عرف بالنصف أو نحوه اعتبر العرف قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير
بغير اذنه يعتبر العرف فان افتتحو الغلة أنصافاً أو أرباعاً اعتبر والا فالخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض
وأما في الوقف فتجب الحصة أو الاجر بكل حال فصولين اه وقد أطال صاحب التتبع الكلام في تحقيق

مطلب فيمن عمر دار زوجته

مطلب في أرض بين اثنين
زرعها أحدهما

مطلب غصب وأودع فهلك
قال المسالك مخير الخ

مطلب تصرف في ملك غيره
وزعم أنه باذنه

مطلب يجب رد المغصوب
بعينه اذا كان قائماً

مطلب غصب أرضاً فبنى أو
غرس فيها

مطلب ذبح شاة غيره فجاء
صاحبها وهي مذبوحة الخ
مطلب في أرض معدة
للاستغلال زرعتها أجنبي

هذه المسألة ثم قال فالحاصل أن من زرع أرض غيره بلا إذنه ولو على وجه الغصب فإن كانت الأرض ملكاً
أعدّها ربه للزراعة اعتبر العرف في الحصة إن كان غنة عرف والافان أعدّها للزراعة فالتأرجح كله للزراع
وعليه أجر مثلهما الرها والافان انتقصت فعليه النقصان والافلاشي عليه وإن كانت وقفاً فإن كان غنة عرف
وكان أنتفع اعتبر والافان المثل وكذا لو كانت أرض يقيم أو سلطانية اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن غصب حماراً فخرج عنده في الحكم **فالجواب** ما في البرازية عرج الحمار المنصوب في يد الغاصب
إن كان غشي مع العرج ضمن النقصان وإن كان لا غشي أصلاً ضمن القيمة كالقطع اه والله تعالى أعلم
سئلت عن ركب حمار غير فعليه ثم زال العيب فهل له الرجوع بما ضمنه في العيب المذكور
فاجبت **قال** في التتبع عن ماوى الزاهد ركب حمار غيره فعليه وضمن ثم زال العيب فله أن يرجع
بما ضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن هدم جدار نفسه فأنه يدم بسبب ذلك جدار غيره فهل لا ضمان
عليه **فالجواب** نعم لا ضمان عليه **قال** في البرازية هدم داره فأنه يدم بذلك بناء جاره لا ضمن اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن تشبث بثوب رجل فخر به صاحبه فتمقطع في الحكم **فالجواب**
إن التشبث يضمن نصف الثوب **قال** في رد المختار نقل عن التمار خاتمة تشبث رجل بالثوب فخر به صاحبه
فانخرق ضمن الرجل نصف الثوب اه وفيه فروع لطيفة فخر بها **قال** فأنشئ ثوبه من جلوس رجل عليه
ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب ماتت دابة رجل في دار آخران جلداه قيمة يخرجها المالك
والأقرب الدار **قال** مشايخنا رجعهم الله تعالى الغاصب إذا ندم ولم يظفر بالمالك بمسك المنصوب إلى أن
ينقطع رجاءه فيتم صدق به إن شاء بشرط أن يضمن أن لم يجز صدقته والاحسن أن يرجع ذلك إلى الإمام
لأن له تدبيراً وأرباباً في مال الغائب اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن أمر غيره أن يذبح له هذه الشاة
وهي غير الآمرة فهل يكون ضمانها على المأمور الذابح **الجواب** نعم يكون ضمانها على الذابح علم
أولاً لأن إن علم لا يكون له حق الرجوع والارجع اه عندية وفي البرازية أمر أجيره برش الماء في
فناءه كانه فرش فأتى له منه فضمانه على الأمر وإن بقي أمره فالضمان على الرأس اه والله تعالى أعلم
سئلت عن عض ذراع آخر فخر به الآخر ذراعاً فسد سقطت أسنان العاض وذهب لحم ذراع
المعضوض في الحكم في ذلك **فاجبت** **بان** الأسنان هدم العاض يضمن أرش الذراع أفاده في
الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين لكل منهما جرة فوضعهما في الطريق فتدحرجت
أحدهما ما على الأخرى فأنكسر تاجيهما فكيف في الحكم **فالجواب** إن كلا منهما يضمن للآخر جراته
كما في الخاتمة **سئلت** عن رجل تعاقب رجل وخصمه فسقط من المتعاقب به شيء وضاع هل يضمن
المتعاقب **فالجواب** نعم يضمن المتعاقب **قال** رضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن سقط
بقرب من صاحب المال وصاحب المال يراه ويمكنه أن يأخذ لا يكون ضامناً اه من الخاتمة وأفتى
بالضمان في الحمام دية وعزاه إلى العمادية والفصولين **قال** منقعهما وينبغي أن يكون القول للمتعاقب في
قدر ما سقط وكذا لو أنكر السقوط أصلاً لا ما لم يبرهن الآخر **قال** المنقح رجه الله تعالى الغصب عبارة
عن إيقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به أما من غير فعل في المحل لا يصير
غاصباً حتى لو منع رجلاً من دخول داره أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصباً وكذا لو منع المالك عن
المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبر إذا حبس رجلاً حتى ضاع ماله
لا يضمن ولو حبس المال عن المالك يضمن وإذا حال بين رجل وأملاكه حتى تلفت لا ضمان عليه ولو
فعل ذلك في المنقول ضمن وإذا وقف بجانب دابة رجل ومنع صاحبها عن إحداثيها يضمن وأوضح
من هذا إذا قاتل صاحب المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن **قال** في التجنيس **قال** أراد أن
يسقي زرعاً فذهبه إنسان حتى فسد زرعاه لا يضمن **قال** المنقح رجه الله تعالى مقتضى هذه الفروع أن

مطالب فممن غصب حماراً
فخرج عنده

مطالب ركب حماراً فعليه
ثم زال العيب الخ

مطالب هدم جدار نفسه
فأنه يدم جدار جاره لا يضمن
مطالب تعاقب بثوب فخر به
صاحبه فأنخرق ضمن النصف
قف على هذه الفروع المهمة

مطالب أمر غيره بذبح شاة
الغير فعل فالضمان على
الذابح

مطالب فممن عض ذراع غيره
فخر به الآخر ذراعاً فسد
سقطت أسنان العاض
مطالب وضع كل جرة
في الطريق فتدحرجت
أحدهما ما على الأخرى
فأنكسرتا

مطالب تعاقب رجل فسقط
منه نحو درهم ضمن المتعاقب

مطلب فمن هرب امرأة

مطلب غصبت من المود
الوديعة يملك الخصوم
مطلب ركب دابة صدقة
وردها ثم مات هل يضمن

مطلب قطع أذن دابة
ماذا يلزمه

مطلب أخذ ثوب غيره
أذنه ثم رده الخ

مطلب وقع حريق في
فأحرق رجل دار غيره

لا يبرى له الحريق يضمن
مطلب غصب نخع وعنه

ثم انقطع من أيدي الناس
كيف الحكم

مطلب زرع أرض نفسه
فزرعها آخر يذره الخ

مطلب مات في السفر
رقاؤه متاعه وجهزه

من ماله وجعلوا الباقي للوا

مطلب رفع حرة ابنه
فوقعت فكسرت جرارا

مطلب أتلأ أحد زوج
خف ماذا يلزمه

تقديم مسألتنا بالواقع المتعلق في الساقط تأمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هرب
امرأة رجل ماذا يلزمه **جواب** بان يلزمه التعزير لانه يكون في كل معصية ليس فيها حكمة قرر
كافي الخيرية وفي الحصة من خدع امرأة غيره حتى تفرق بينها وبين زوجها يحبس حتى يردّها أو
يموت في الحبس اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا غصبت منه الوديعة هل يملك الخصام
مع الغاصب **جواب** نعم كافي الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ركب فرس صديق له
بغير إذنه الى مكان معين ورجع وردها الى مكانه او في آخر ذلك الما ماتت فزعم ربه أنها ماتت بسبب
الركوب وان ضمه الى الركب وأنكر الركب أنها ماتت بسبب ركوبه فهل لا يلزمه الضمان
جواب لا يلزمه الضمان الا بينة تشهد عليه بما ادعاه المدعى والقول قوله بيمينه انها ماتت بسبب
ركوبه أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع أذن دابة أو ذنبها ماذا يلزمه **جواب**
انه يضمن النقصان كافي جمعة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ ثوب غيره من داره ولبسه
بغير أمره ثم رده الى مكانه هل يبرأ برده الى مكانه **جواب** انه يبرأ استحسانا وكذا لو أخذ دابة من دار
ربه ثم ردها الى مكانه يبرئ اه من جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا وقع حريق في
محلة فهدم رجل دار غيره بغير أمره حتى لا يبرى له الحريق فهل يلزمه الضمان **جواب** نعم يلزمه
الضمان لما أتلف ان لم يعمل بل باذن السلطان أو نائبه لانه أتلأ مال الغير لكن يعزر فيضمن ولا يأنم
كلما ضطربا أخذ طعام الغير بغير أمر صاحبه كذا في البهجة عن الولوالجية والله تعالى أعلم **سئلت**
لو غصب انسان عنبا أو رطباً ثم طلبه صاحبه بعد انقطاعه من أيدي الناس فهل يضمن حينئذ قيمته
جواب نعم يضمن قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف يوم الغصب
وعند محمد يوم الانقطاع كذا في البهجة عن الوجيز وقد أفنى هو بالاول أعني قول أبي حنيفة والله تعالى أعلم
سئلت فمن زرع أرض نفسه فجاء رجل آخر وزرعها أيضا يذره وقلب الأرض قبل نبات الاول
أو لم يقلب وسقاها فبليت البذران فلن يكون النابت **جواب** ان النابت يكون للثاني عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعليه قيمة بذر الاول مبدور في أرض نفسه كذا في البهجة عن التتارخانية والله تعالى أعلم
سئلت عن جماعة مسافرين فمات أحدهم في الطريق فباعوا ممتلكته وصرقوا من الثمن في تجهيزه
ودفنه وأخذوا الباقي الى واريته فهل لا يضمنون **جواب** قل في الاشياء مات بعرض الرفقة في السفر
فباعوا واقتشاه وعنده وجهزه ودفنه ورثوا البقية الى الورثة أو أعني عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
استحسانا وهي واقعة أصحاب محمد اه **جواب** ان جماعة من أصحاب محمد بن الحسن رحمه الله تعالى
صاحب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه حجوا فماتوا واحدا فماتوا ماله كان معه فباعوه فلما وصلوا
الى محمد سألوه فذكروا له ذلك فقال لو لم تفعلوا ذلك لم تكونوا فقهاء والله يعلم الله من المصلح اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يبيع الجرار ونحوها من أنواع الفخار فجاء رجل يشترى منه
فرفع حرة باذن البائع ليمنظرها فوقع من يده على غيرها فكسرت جرارا متعددة وانكسرت هي أيضا هل
يضمن هذا الرجل جميع ما تلأ بفعله **جواب** انه يضمن غير ما أخذها بالاذن وأما هي فلا يضمنها
حيث أخذها باذن ربه قال في الخانية ولو أن رجلا يقدم على خراف يبيع الخراف فأخذ غصارة باذنه ليمنظر
فيها فوقع من يده على غصارات أخرى لا يضمن قيمة المأخوذة لانه أخذها باذنه ويضمن قيمة ما سواها
لأنه أتلأ بغير إذنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أتلأ أحد زوجي نعل
فهل يضمن ما أتلأه فقط **جواب** ما في الخانية رجل أتلأ على رجل أحد مصراعي باب
أو أحد زوجي تخف أو مكعب كان للثالث أن يسلم اليه المصراع الآخر ويضمن قيمتها اه والله تعالى

أعلم **سئلت** عن سكران غلبه النوم فنسام في الطريق ووقع ثوبه فيها فأخذه رجلا ليحفظه هل
لا يكون ضامنا **فالجواب** نعم لا يكون ضامنا كافي الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل
بيده غريمه فترعه منه رجل فهرب الغريم فماله **فالجواب** ما في الخانية أنه يعزر بحكم الخانية ولا
يضمن المال الذي على المديون اه ونظم ذلك ابن وهبان فقال

ولو أخرج الانسان من يد طالب * غريمه فلم يغرم ولكن يعزر

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل خرق صك غيره أو دفتر حسابه ماذا يلزمه **فالجواب** ان
أصح ما قيل فيه أن يضمن الصك مكتوبا اه قاضيان وفي البرازية المختار أنه ينظر الى قيمة الصك
مكتوبا أي فيضعه ولا ينظر الى المال اه من شرح الشريعة الى على الوهبانية والله تعالى أعلم
سئلت عن حفر بئر في غير ملكه فوقع فيه انسان فمات هل يضمن الحافر **فالجواب** نعم يضمن

الحافر والحالة هذه قال في الاشباه من الغصب لو حفر بئر في ملكه فوقع فيه انسان لم يضمن وفي غير
ملكه يضمن اه وقد نقل في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ من أرض غيره كالأوماء
وباعه هل يطيب له غنه **فالجواب** نعم يطيب له ذلك وقد أفنى بذلك صاحب البهجة والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل باع بسا ناوله بستان بجنبه أغصان أشجاره متدلية في البستان المبيع فأراد
المشتري من البائع تفريغ هذه المبيعة من تلك الأغصان هل يحجب لذلك **فالجواب** نعم قال في معين
الحكام نقلا عن فتاوى أبي الليث باع ضيعة وللبائع أشجار في ضيعة أخرى بجنب هذه المبيعة أغصانها
متدلية في المبيعة فلم يشتري أن يأخذ بتفريغ المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا لو ورثها وفي
جانبها ضيعة كذلك لأنه كورثه فله تفريغ ضيعة من تلك الأغصان فكذا ورثه ثم قال فرع قال في

التجريد وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين أغصانها متدلية الى نصيب الآخر يجبر صاحبها على
قطع الأغصان في رواية عن محمد وعنه ترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب نخلة الى جاره فللجار
قطعه بالتفريغ هوائه قالوا هذا على وجهين فلو أمكن تفريغه بشد الشعب على النخلة أو بشد بعضها
فله أن يأخذ بقطع النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشده وأما ما لا يمكن تفريغه إلا بقطعه
فالأولى أن يستأذن ربه في قطعها بنفسه أو يأذن له به ولو أوى يرفع الى القاضي فيجبره على القطع ولو لم
يسئل الجار كذلك وقطعها بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس القطع من محل آخر أعلى منه أو أسفل أنفع
في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل آخر فلو كان القطع من محل آخر أنفع منه ضمن اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له شجرة أغصانها تدلت على دار انسان غطت هواء الدار فقطعها صاحب
الدار هل يضمن **فالجواب** ان أمكن لصاحب الشجرة تفريغ الدار عن أغصانها بأن يشدها بجبل
ويجدها يضمن وان غلاظا لا يمكن التفريغ ان قطع من موضع لورفع الى الحاكم يأمره بالقطع من ذلك
الموضع لا يضمن والا يضمن اه برازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين اقتسما أرضا فصارت
أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر فهل له قطعها والحالة هذه **فالجواب** ليس له قطعها
وبه يفتي وقد نظم ذلك المحقق ابن وهبان فقال

ومن بعد هذا هل يقطع الغصن ماثلا * على الجار لا أولى وقد قيل يجوز

قال شارحها سيدى حسن الشريعة الى ما نصه الضعيف في بعد هذا القسمة والجزر القطع المسألة من
القسمة اقتسما فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر روى ابن رستم عن محمد
يجبر على قطعها وروى ابن سماعة عن محمد أنه ليس له ذلك وبه يفتي واليه أشار في النظم بقوله
لا أولى والى ضعف الرواية الأخرى بقيل يجوز وفي الهندية ولو وقعت شجرة في نصيب أحدهما أغصانها
متدلية في نصيب الآخر لا يجبر على قطعها إلا أنه استحق الشجرة بأغصانها إلا أن يكون شرط في القسمة

مطلب سكران وقع ثوبه في
الطريق فأخذه انسان
ليحفظه لا يكون ضامنا
مطلب بيده غريمه فترعه
منه آخر فهرب يعزر ولا
يضمن

مطلب فممن أخرق صك
غيره أو دفتر حسابه
مطلب حفر بئر في غير
ملكه فمات فيها انسان
مطلب أخذ من أرض غيره
حشيشا أو ماء وباعه يطيب
له الثمن

مطلب باع ضيعة وله أشجار
في أخرى أغصانها متدلية
في المبيعة

مطلب له شجرة تدلت
أغصانها في دار انسان

مطلب اقتسما أرضا فصارت
أغصان نصيب أحدهما
متدلية في نصيب الآخر

ذخيرة وعليه الفتوى كذا في خزنة المتقين وهي في المحلة في مادة ١١٧١ اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن غصب شيئا وأجره فهل تكون الاجرة له فالجواب نعم تكون له ويتصدق بها
 لحبها قال ابن وهبان وأجرة عبد الغصب قلو الغاصب * ومع ذلك قالوا بالتصدق يوم
 ذل التبريد إلى أجر المغصوب للغاصب ويؤمر بالتصدق به لحبته وله أن يستعين بها في ضمانه المغصوب
 به - لا كه ويترول الخبث عن المالك ولا يجب التصديق به على الغاصب إذا كان فقيرا إلا أنه لما ملكه كان
 مبرئاً للغاصب عما رزقه حكما بخلاف الغنى في الصحيح فإن الغنى لا يستعين بالغلة في أداء الضمان اه والله
 تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن وضع ثوباً في الطريق فوطئه انسان ولم يره فتخرق من ووطئه فهل
 لا يضمنه فالجواب انه لا يضمنه قال في الثانية ولو مر رجل على ثوب موضوع في الطريق وهو
 لا يبصر وتخرق لا يضمن وكذا الرجل إذا جالس على الطريق فوقع عليه انسان وأصاب الجالس ان لم ير
 الجالس لا يضمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن أجر داره وسلمها للمستهاجر ثم أراد دخولها لينظر
 حالها فغيرتها هل له دخولها لذلك بدون رضا المستاجر فالجواب نعم قال المحقق ابن عابدين رحمه الله
 تعالى أجر دارا وسلمها له دخولها لينظر حالها فغيرتها وان لم يرض المستاجر عندها وعنده ان رضى
 اه والله تعالى أعلم

كتاب الشفعة

سئلت ما قولكم فيما إذا تعدد الشفعاء هل تكون الشفعة بينهم على عدد رؤسهم أو على قدر أنصبتهم
 فالجواب انها تكون بينهم على عدد رؤسهم لا على قدر أنصبتهم قال في التنوير بقدر رؤس الشفعاء
 لا الملك قال شارحه العلائي خلافاً للشافعي وكتب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى قوله بقدر رؤس
 الشفعاء لاستوائهم في استحقاق الكل لوجود دعته فيجب الاستواء في الحكم قال او شغل مالو كان
 المشتري أحدهم وطالب معهم فيحسب واحد منهم ويقسم المبيع بينهم كافي الوهبانية وشروطها اه
 قال في الوهبانية ومن يشتري داراً شفعياً وغيره * شفعيع على عدد الرؤس تقرّر
 اه والله تعالى أعلم سئلت عن البناء والشجر إذا بيع كل منهما مقصوداً بدون الارض فهل
 لاشفعة فيهما فالجواب لاشفعة فيهما في التنوير وشروطها أن يكون المحل عقاراً
 سهلاً لا كان أو علواناً لم يكن طريقه في السفلى لانه التحق بالعقار بحاله من حق القرار درر بوقوت
 وأما جزم به ابن الكال في قول باب ما هي فيه من أن البناء إذا بيع مع حق القرار بالتحقق بالعقار فردة شيخنا
 الرمي وأفتى بعدمها اه والله تعالى أعلم سئلت إذا اشتمل الثمن على حصة مجهولة أشبه باليهما حين
 العقد غير أن الشفعيع لم يوافق على جهالتها وادعى انها معلومة وهي كذا وكذا هل لاتم الحيلة المذكورة
 والحالة هذه فالجواب نعم هذه الحيلة لاتم إلا بواقعة الشفعيع على الجهل بل يافان ادعى أنه يعلمها فله
 الشفعة بما يرضه بدون عين عليه كما حققه الرمي وابن عابدين والله تعالى أعلم سئلت عن الشفعيع
 إذا قال له المشتري شفعتك ولم يسلم له المبيع فروع فيه هل يملكه بالقول أو لا بد من التسليم فالجواب
 انه لا بد من التسليم فلا يملك الشفعيع المبيع فيه بدونه قال في الكثر وشروطه له مبنى من نصه وذلك

(١) قوله وشغل مالو كان المشتري أحدهم وطالب معهم أي لم يسلم للتبريد في الكل إذا المشتري لا يحتاج الى ان يطلب كافي
 الفتاوى المهدية نقلاً عن الرد من آخر باب ما تنبى هي فيه نقلاً عن الطائفة فاحفظ اه
 (٢) قوله لا بد من التسليم أقول يشك على هذا في القنية والخلاصة والبرازية وهو هذا طلب الشفعة فقال المشتري دفعته
 اليك فان علم الثمن صار للشفعيع والا فلا وهو على شفيعته اه وفي القنية أيضاً ولو قال المشتري لاشفعيع دفعها اليك فان كان
 علم بالثمن صارت له والا فلا اه وجه الاشكال أن ظاهر هذه النقول أن الشفعيع يملكه بمجرد قول المشتري دفعته اليك اللهم
 إلا أن يجعل على أنه قال ذلك بحضور المبيع فتسليم الشفعيع فيكون أخذاً يوافق ما هنا وهو المتبادر من لفظة دفعته اليك فانه
 يعني سلمه اليك أي قبله الشفعيع وأخذه فتأمل اه

مطلب غصب مال الغير
 وأجره هل تكون الاجرة له

مطلب وضع ثوب في الطريق
 فوطئه انسان ولم يره فتخرق
 لا يضمن
 مطلب أجر دارا وسلمها له
 دخولها لينظر حالها الخ

مطلب لو تعدد الشفعاء كانت
 على عدد رؤسهم

مطلب لاشفعة في بناء أو
 شجر يبيع مقصوداً بدون
 أرض

مطلب في الحصة المجهولة

مطلب قال المشتري لاشفعيع
 شفعتك لاتم الا بالتسليم

الشفعة بالأخذ أي بأخذ الدار المشفوعة بالتراضي بأن يسلمها المشتري رضاه أو بقضاء القاضي من غير أخذ وفائدة أنه إذا مات الشفيع بعد الطلبين قبل التسليم أو الحياضكم لا تورث عنه اه قال في مجمع الأنهر وحاصله أنه إذا كان العتق المشفوع عا حاداً لا منين أما بالأخذ إذا سلمها المشتري رضاه أو بحكم الحاكم من غير أخذ اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شفيع وائب وأشهد ثم أخطأ طلب الخصومة شهراً فأنكر هل تبطل شفيعته **فالجواب** نعم إذا أخره بعد الطلبين شهراً بلا عذر شرعي بطلت شفيعته وعليه معنى في الجلة وهو قول محمد رحمه الله تعالى قال في المجمع الفتوى اليوم على أنه إذا أخر شهر رابعي بلا عذر سقطت الشفعة لتغير أحوال الناس في قصد الأضرار بالغير وفي المحيط والخلاصة ومنية المفتي ومختارات النوازل والفتوى على قول محمد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الشفيع إذا وجد بالمشفوع عيباً فهل له الرتبة على المشتري فيكون كالمشتري في البيع **فالجواب** قال في الهندية نقلاً عن مجمع الأنهر وصفتها أن لا أخذها بمنزلة شراء مبدأ حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرد بخيار الرؤية والعيب اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الشفيع إذا قال أخذ نصفها هل يكون تسليماً في الشفعة فتبطل شفيعته به **فالجواب** ما في المجمع ولا يجعل يعني أبا يوسف قوله أخذ نصفها تسليماً وخالفه محمد قال شارحه وفي المحيط الأصح قول محمد اه ومثله في غرر الأفكار وشرحه وفي الخاتمة قال للمشتري سلم لي نصفها فأني المشتري لا تبطل شفيعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليماً اه يعني إسقاطاً للباقي كما في رد المختار **فان** قالت صرح العلاني في الدر المختار بأن أحد الشرطين أن يطلب النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفيعته إذا شرط صحته أن يطلب الكل كآية الزيلعي وهذا ظاهره ينافي ما سبق عن الجمع **فقلت** أجاب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى بأن المراد بالطلب هنا طلب الموائمة والأشهاد وما قدمناه آنفاً عن المجمع محمول على ما إذا طلب أخذ النصف بعد ما فلا منافاة اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يشترط لصحة القضاء بالشفعة احضار الشفيع الثمن وقت الدعوى **فالجواب** لا يشترط ذلك قال في الكنز ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى فتجوز له المنازعة وإن لم يحضره إلى مجلس القاضي وعن محمد لا يقضى له بما احتج به الثمن وشور رواية الحسن عن أبي حنيفة احترازاً عن توى الثمن وجه الظاهر أنه لا يجب عليه إلا بعد القضاء لأنه قبل القضاء غير واجب فلا يطالب به بل إنما يلزم الشفيع احضار الثمن بعد القضاء أي بعد قضاء القاضي بالشفعة اه مع من يرد من شارحه للعيني زاد في الدر المختار والمشتري حبس الدار ليتقبض عنه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بالشراء إذا اشترى وقبض المبيع وسلمه إلى موكله فلما علم الشفيع أن الوكيل وطلب منه الشفعة هل يصح طلبها منه **فالجواب** لا يصح والحالة هذه ففي الولوية حسب ما تقدم في رد المختار مانعه الوكيل بشراء الدار إذا اشترى وقبض فطلب الشفيع الشفعة منه إن لم يسلم الوكيل الدار إلى الموكل صح وإن سلم لا يصح لطلب وتبطل شفيعته هو المختار اه قال في الرد ومثله في التتارخانية والقنية وأمل وجه البطلان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق خصاصاً ولا الخصم هو الموكل فصار مؤخر للطلب بطلبه من غير خصم مع انتدرة على الطلب من الخصم اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم في دار الوقف إذا بيعت هل تثبت فيها الشفعة للجار الملاصق لها **فالجواب** لا شفعة فيها قال في التنوير وشرحه للعلاني ولا شفعة في الوقف ولا له اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أخير بالبيع وبقي في مجلس علمه بالبيع قدر ربع ساعة ثم وائب بالشفعة قبل قيامه من ذلك المجلس هل تبطل شفيعته **فالجواب** أن في بطلانها بالتأخير وهو في مجلس العلم بالبيع خلافاً لوكلا القولين مرجح ولكن البطلان أرجح قال في الدر المختار ويطلب الشفيع في مجلس علمه من مشتري أو رسوله أو عدل أو عدل بالبيع وإن امتد المجلس كالتخيرة هو الأصح درر وعليه الثمن خلافاً لما في جواهر الفتاوى أنه على الفور وعليه الفتوى اه قال في الرد قوله خلافاً لما في جواهر الفتاوى الخ أشار إلى عدم اعتباره لمخالفته لظاهر المتن

مطلب أخطأ طلب الخصومة
شهر رابعي الطالبين بطلت

مطلب وجد الشفيع
بالمشفوع عيباً الرد

مطلب لو شفيع في نصف
المبيع هل تبطل شفيعته في
الكل

مطلب لا يشترط لصحة
القضاء بالشفعة احضار
الثمن

مطلب في حكم طلب الشفيع
الشفعة من وكيل الشراء

مطلب لا شفعة في الوقف
ولا له

مطلب علم بالبيع فتراخي
ثم شفيع وهو في المجلس قبل
قيامه هل تبطل

لكن هذا القول مناسب لعمية طلب الموائبة وظاهر الحديث الآتي يعني قوله عليه السلام الشفعة
 لمن واثبها أي طلبها إلى وجه السرعة وظاهر الهداية اختياره ونسبه إلى عامة المشايخ قال في الشريعة الحلالية
 وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطلب أو تسكاهم بكلام لغو بطلت شفعتها كما في الحاشية
 والزبلي وشرح المجمع اهـ وقوله وعليه الفتوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح ومع كونه ظاهر
 الرواية فيقدم على ترجيح المتن بشبههم على خلافه لأنه ضمنى اهـ وقد قرعوا مسائل كثيرة على ما مشى
 عليه في جواهر الفتاوى منهم الندلوا أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه وقرأه إلى آخره بطلت هداية
 ومنه أنه لو سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة أن بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والافيه اختلاف المشايخ
 ولو أخبر في التطوع فحمله أربعة أوسنا فالخيار أنها تبطل لأن أتم ما بعد الظهر أربعة في الصحيح ولو سنا
 تبطل ولا تبطل إن أتم القبلة أربعة أو سلامه على غير المشتري بطلها ولو عليه لا تكالوسج أو جدل أو شمت
 عاطسا أو حوقل تناخانية أي على رواية اعتبار المجلس كفاية وشريعة الحلالية اهـ والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن علم بالبيع دون الثمن فلم يطالب هل لا تبطل شفعتها ❊ فاجبت بطلانها لا تبطل حتى
 يعلم بالثمن كما في الهندية والحاشية وغيرها وعبارة الحاشية أخبره فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن
 كالبكر إذا استؤمريت ثم علمت أن أباهما زوجها من فلان صح ردها اهـ قال في الردية أفنى المصنف
 التمر نأش في فتاويه فليحفظ اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن ترك طالب الأشهاد مع غيره منه
 هل تبطل شفعتها فأجواب أنهم هم ما يمكن من طالب الأشهاد على البائع إن كان المبيع في يده أو
 على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم يشهد بطلت شفعتها ولو أضر به غيره ومضى إلى
 المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طالب الموائبة
 ويجز عن طلب الأشهاد بطل كل وكيله إن وجدوا لا يرسل رسولا أو كتابا إن أمكن فإن لم يفعل ذلك مع إمكان
 ما ذكر بطلت شفعتها وذلك كله منهم حرصا على طلب الأشهاد وإلا ما بانتهى أضر به غيره مع إمكانه
 بطلت شفعتها والطالب عند القاضي متأخر عن الطالبين أي طالب الموائبة والأشهاد فإذا قدمه عليهم أو على
 أحدهما بطلت شفعتها وليس في هذا اختلاف بين أئمتنا فيما علمت ولو قال المشتري ان لم يطلب الشفعة
 حين إقيني وقال الشفيع طابت كان القول قول المشتري بخلاف الله أنه لم يطلب حين إقيني صريح في دفع
 لفان رة لاعتن الحاشية أذاه في الخيرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شفيع شفيع بالجوار فأجوب
 المشتري أن تكون تلك الدار التي يريد الشفعة بها ملكا له فأتى الشفيع بثأدين شهدا بانهم له هل يكفي
 ذلك في ثبوت الملك في الحال فأجواب أنه لا يكفي ذلك بل لابد أن يقولوا أنهم ملك هذا الشفيع قبل
 أن يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له إلى الساعة ولم يعلم أنهم خرجت عن ملكه فلو قالوا أنهم لهذا الجار
 لا يكفي كما في المحيط أفاده في الردية لاعتن القهستاني والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن ادعى الشفعة
 بجوار دار له فيها أسهم فأنكر المشتري أن يكون له فيها شيء فكيف الشفيع بانبات ملك الأسهم في الدار
 المجاورة التي يريد أن يشفع بها فأتى بحجة تتضمن إقرار أناس معلومين بأسهم مع دودة للشفيع في الدار
 المذكورة هل يكون له بذلك الشفعة ❊ فاجبت بطلانها لا شفعة له بذلك لأن الإقرار بحجة قاصرة لا تتمدى
 لتقرين المذكورين إلى المشتري فلا يفيد هذا الإقرار في حق هذا المشتري قال المحقق ابن عابدين رحمه الله
 تعالى رأيت بخط شيخ مشايخنا من الأعلی عن جواهر الفتاوى ما حاصله أقرب دار لا آخر وسلمه ثم بيعت دار
 بجانبها لاشفعة لأقر له في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف اهـ أي لأن الإقرار بحجة قاصرة ومقتضاه
 أن لا شفعة للمقر أيا ما أخذ له بأقراره تأمل اهـ كلام المحقق ابن عابدين وفي طرة حواشيه معز به
 مانصه وفي المنتقى عن أبي يوسف رجل في يده دار فقال الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة دارى هذه
 لفلان وقد بعتهما منه منذ سنة وقل هذا في وقت يقدري على أخذ الشفعة لو طلبها لنفسه قال لا شفعة له ولا

مطلب علم بالبيع دون الثمن
 ولم يطلب لا تبطل شفعتها

مطلب ترك طالب الأشهاد
 مع التمكن بطلت شفعتها

مطلب لابد في الشهادة بملك
 الدار للشفيع أن يقولوا أنها
 ملك هذا الشفيع الخ

مطلب أنكر المشفوع عليه
 ملك الشفيع للدار فأتى
 الشفيع بشهادة على إقرار
 أناس له بالملك لا تكون له
 الشفعة

للقترله تناوخانية اه وفي الهندية دار في يد رجل أقرأنها لا تخربيعت بجنبها دار فطاب المقرله الشفعة فلا
شفعة له حتى يقيم البينة ان الدار داره كذا في محيط السرخسي اه وقد وقعت هذه الحادثة في محروسة
نفس طرابلس علي يد الفاضل محمد سام أفندي وهو الذي سألني عنها فكم يقتضي هذه النتوى علي مذهب
الشفعة قامت لا علي غيظ واتخذ في عدوا صار يطيل لسانه في شأني في كل مجلس ولم أتأمله الا بقولي
حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم والله در سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه
حيث قال ما ترك الحق لعمر من صديق وقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ينادي علي هذا الساخط بعدم الايمان وبضعفه
نسأل الله تعالى السلامة والله تعالى أعلم **سئلت** في دار مشتركة بين جماعة فباع أحدهم نصيبه منها
بثمن معلوم مع صرة فلوس أشير اليها وقت العقد وجهل قدرها وبعد ان قبضها المشتري ترفقت علي
الحاضرين في المجلس فأراد أحد الشركاء الشفعة علي المشتري فهل ليس له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك
لان الثمن معلوم حين العقد ومجهول حين الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره من
المعتبرات والله تعالى أعلم **سئلت** في غائب مبيع بالبيع وعلم المشتري والتمن وطلب طاب الموائبة وعجز
عن طاب الاشهاد حيث لم يكن معه أحد من المتبايعين ولا المبيع ولم يجدوا كذا لا يوكاه بذلك ولا رسولا ولم
يتمكن من ارسال كتاب فهل لا تبطل شفعته لانه معذور **فالجواب** نعم هو معذور فلا تبطل شفعته
تأني الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثلاثة مشتركين في عقار فباع أحدهم منابه لأحد
شريكه وسكت الشريك الآخر ولم يطلب فبطلت شفعته ولا عقار جار شفع علي المشتري الشريك فهل
ليس له شفعة والحالة هذه **فالجواب** ليس شفعة والحالة هذه قال في التمتع لو كانت دار مشتركة
بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شريكه فاشتراها منه لنفسه بالاصالة أو لغيره بالوكالة
فطاب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث
جارا فقط فلا شفعة له لان المشتري خايط فيقدم علي الجار وفي القنية اشترى الجار دارا وله جار آخر فطاب
الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما انصفين لانهم اشفعوا ان قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري أي اذا طلب
ولم يسلم للشفيع الآخر وعلي هذا الوجه ثالث قسم ثلثا وأربع فأربعا ثم نقل عن الظهيرية لوسلم
المشتري كلها للجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالثراء اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له عقار
فأراد بيعه فأسقط الجار شفعته فيه قبل البيع فهل تسقط **فالجواب** لا تسقط بالاسقاط قبل البيع قال
في مفع الفار ويطاها تسليما بعد البيع فقط بخلاف تسليما قبله لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح
وبعد تسقط بالاسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم لانه لا يبعد ذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه
سئلت في مشتري أو غرس في العقار الذي اشتراه ثم شفع عليه الشريك أو الجار هل يأخذ
الشفيع بالتمن وبقيمة البناء **فالجواب** نعم قال في المنح وبأخذ الشفع بالتمن وقيمة البناء والغرس
مقلوعين لو بنى المشتري وغرس أو يكاف الشفع المشتري قامهما أي البناء والغرس اه قال في الدرر
وعن الثاني ان شاء أخذا بالتمن وقيمة البناء والغرس أو ترك وبه قال الشافعي ومالك اه وكتب عليه المحقق
ان عابدين قوله وعن الثاني الخ فلا يكاف المشتري القاع لانه ليس بمتعدي في البناء والغرس لثبوت ما يملكه فيه
بالثراء فلا يامل باحكام العدوان الذي هو القاع ط وقوله وقيمة البناء والغرس أي قائمين علي الارض غير
مقلوعين نهاية عن شرح الطحاوي اه وكتاب المحلة علي قول الثاني فيكون هو المأمول عليه للامر
الساطاني بالعمل بحافيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مبيع بالبيع والتمن والمشتري وسكت فلم ير نائب
بالشفعة هل تبطل شفعته **فالجواب** نعم تبطل شفعته بترك الموائبة قال في شرح المتقي وتبطل بترك
طالب الموائبة بان لا يطالب في مجلس العلم بالبيع أو ترك طالب التقرير عند عقار أو ذي يد الاشهاد عند

مطاب في البيع بتمن معلوم
مع صرة أشير اليها

مطاب في غائب عجز عن
الاشهاد وأنه معذور

مطاب اذا كان المشتري
خايطا فلا شفعة للجار عليه

مطاب لا تسقط الشفعة
بالسقاط قبل البيع

مطاب في مشتري أو
غرس ثم شفع عليه شريك
أو جار

مطاب تبطل الشفعة بترك
الموائبة

طالب الموائبة لانه غير لازم اه قال في التنقيح واعلم ان الشفيع بطالب ثلاث مرات الاولى حين علمه
 بالبيع فوراً ويسمى طالب موائبة أى مبادرة حتى لو أخره بطات شفيعته والاشهاد فيه ليس بلازم كفاي
 الهداية وغيرها وما في الدرر سموا كما أوضحه في الشربة لالية نعم يشهد فيه مخافة الجود قال
 الله مستأني يجب الطالب وإن لم يكن عنده أحد كي لا تسقط الشفعة ديانه وليتمكن من الحلف عند الحاجة كما
 في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيه صح بدونه لو صدقه المشتري كفاي الاختيار وغيره والمرة الثانية أن يطلبها
 عند البائع لو العاقر في يده أو عند المشتري مطلقاً أو عند العاقر ويسمى طالب اشهاد وطالب تقرير وليس له
 مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عنده حضرة أحد هذه الثلاثة وظاهر كلامهم أن الاشهاد هنا
 شرط لكن قال في الخاتمة انما يسمى الثاني طلب اشهاد لانه لا يكون الاشهاد شرطاً بل ليتمكن اثبات الطالب عند
 جود الخصم ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد عند طالب الموائبة كفاء وقام مقام الطالبين
 كما ذكره العلائي والمرة الثالثة ان يطلب عند القاضي ويسمى طالب عميل وخصومة وهل له مدة يبطل
 بالتأخير عنها فيه خلاف يأتي قريباً وهذا الطالب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري برضاه لقوله في
 التنوير وتنتقر بالاشهاد وذلك بالاختيار تراضى أو بقضاء القاضي وهما هنا فائدة ينبغي التنبه عليها وهي
 ما في الخاتمة اذا سمع الشفيع ببيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يسلم له المشتري والثمن كالمكر اذا
 استؤمرت فسكت ثم علمت أن الابن زوجها من فلان صح ردّها اه كلام التنقيح والله تعالى أعلم
 ❦ سئلت في الشفيع اذا ساوم الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفيعته فالجواب ان هذا
 السؤال رافع الى حامد أقندي فاجاب عنه بانصه نعم تبطل بالمساومة ببيعاً أو اجارة كما ذكره في الملتقى اه
 وكتب ابن عابدين قوله ان استأجرها أو ساومها أي بعد علمه بالبيع كفاي المعراج ونقل عن التتارخانية
 مانصه اشترى داراً فساوم الشفيع داره وقد أشهد على طابعه فهو على شفيعته اه فهذا يقيد قوله لم انها
 تبطل بالمساومة فيكون معناه انها تبطل بمقبول الاشهاد ويؤيده قوله لم انها تستقر بالاشهاد فلا تبطل
 بعده بالسكون الا أن يسقطها بلسانه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن أحد الشفعاء اذا أسقط حقه
 في الشفعة فهل لباقيهم أخذ المشفوع كاملاً فالجواب نعم قال في الدرر أسقط بعضهم حقه من الشفعة
 بعد القضاء فلو قبله فلن بقي أخذ الكل لزوال المزاحمة لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب
 الآخر زيادى اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت فمن اشترى حصة في عقار فقام عليه شفيع فتقابل
 المشتري مع البائع ببيع بقصد ابطال حق الشفيع فهل لا تبطل شفيعته بالاقالة فالجواب لا تبطل
 شفيعته بالاقالة قال في الخيرية الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفيع فيأخذها به بالاقالة
 بالشفعة وقد صرح حواجيماني باب الاقالة أن المبيع لو كان عقاراً فسلم الشفيع الشفعة ثم تقابل لا يرضى له
 بالشفعة لانه لو كان بيعاً جديداً في حقه كأنه اشتراه منه الحاصل أن الاقالة توجب للشفيع حق الاخذ
 بالشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفيعته ثابتة في المبيع مهما بالاشبهة حيث
 توفرت شرائط الطالب اه ❦ سئلت عن يتيم لا ولي له يبيع عقاره فيه حقه الشفعة هل له الاخذ
 بالشفعة عند بلوغه ولا يمنع عدم المبادرة في حال صغره فاجبت ان الصبي اذا لم يكن له أب ولا جد
 ولا وصي فهو على شفيعته الى أن يبلغ فإذا بلغ فله الشفعة واذا نصب القاضي له وصياً فله الاخذ بالشفعة
 له قبل بلوغه أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن قام بالشفعة على مشتري عقار فاجابه
 المدعي عليه بانكار الشراء فبرهن عليه الشفيع فانكر الاخر طالب الشفعة فهل يكون القول قوله بيمينه
 ولا يعد تناقضا فالجواب نعم يكون القول قوله بيمينه ولا يعد تناقضا قال الطهطاوي بعد قول
 الدرر وهذا اذا لم ينكر المشتري الخ مانصه ظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة وقد كان أنكر الشراء فقام

مطالب في بطلان الشفعة
 بالمساومة

مطالب في اسقاط بعض
 الشفعاء حقه من الشفعة

مطالب لا تبطل الشفعة
 بالاقالة

مطالب اذا لم يكن للصبي ولي
 فهو على شفيعته اذا بلغ

مطالب أنكر المشفوع عليه
 الشراء فثبتت له الشفعة
 فادعى انه لم يطاها

عليه البرهان به أو عجز عنه فطلب عيونه فكل أن يكون القول قوله ولا يمتنع تناقضاً ويحترق الله تعالى أعلم **سئلت** عن دار بسكة غير نافذة بيعت ولها جارية ملاصقة طلب الشفعة وآخرون أهل السكة داره في نهاية السكة يطلب الشفعة أيضاً هل يختص بها الملاصق أو يشترك هو والآخرون لها شريك في المنافع **فالجواب** أنهم ما يشتركون لأن حق الملاصق مؤخر عن الشريك في حق البيع وهما فيه سواء إذا لطريق مشترك أفاده المحقق الرضائي والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة أحدهم غائب باع بهضهم حصته حال غيابه ثم حضر الغائب فسمع فبدر بالطاب فهل له ذلك **فاجبت** نعم له ذلك كافي تنقيح الحامدية نقلاً عن الخيرية وهذا نص به إن شاء الله تعالى إذا حضر الغائب وطلب مستوفياً شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له اهـ قال ولو كان الخليط في البيع غائباً يقضى بالشفعة للخليط في حقه إن طلب لأن الغائب يحتمل أن لا يطلب فلا يؤخر حق الحاضر بالمثل ثم إذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها كافي المنع عن شرح المجمع والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي إذا كان له ولي من أب أو وصي ولم يطلب الشفعة للصبي فيما له فيه حق الشفعة من المقارفة هل تبطل شفעתه حينئذ **فاجبت** نعم عافى أحكام الصغار للإمام الاسترغيني وهذا نصه ثم إذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطاب بالأخذ من قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جدّه أو أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي فإن لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شفעתه إذا أدرك فأذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختار رد النكاح أو طلب الشفعة فأيها كان أو لا يجوز ويبطل الشئ والخيلة في ذلك أن يقول طابتهما الشفعة والخيار فإذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الإمكان بطلت حتى لو باع الصغير لا يكون له حق الأخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف تسام الشفعة إذا سلم الأب أو الوصي ومن بمعناه الشفعة الصغير صح تساميه عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو باع الصغير لا يكون له أخذهما بالشفعة وتسليم الأب أو الوصي شفعة الصبي صح عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس القضاء عند أبي حنيفة اهـ وقد أفتى شيخ الإسلام علي أفندي رحمه الله تعالى بقول الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى بطلانها بسكوت الوصي بلا عذر في مجلس علمه بالبيع والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذهب إلى القاضي بعد الموائمة للخصومة ولم يذ كر طلب الأخذ المكان المشفوع فيه من يد المشتري وقت الدعوى فهل يلزمه أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليمه اهـ **فالجواب** نعم يلزمه ذلك كافي الفتاوى المهدية فإنه قال فيها اللازم أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليم الدار المشفوعة له ذكر ذلك في أوائل الجزء السادس والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري أرضاً فبني فيها مسجداً أو وقفها أو لها شفع هل له الأخذ بالشفعة وهمد المسجدين أو بطل الوقت **فالجواب** نعم قال الكفوي سئل عن اشتري أرضاً فبني فيها مسجداً أو وقفها أو لها شفع هل له الأخذ بالشفعة وهمد المسجدين أم لا **فاجبت** نعم له الأخذ بالشفعة وهمد المسجدين **سئلت** عن اشتري داراً بثمن غال كالف دينار ودفع ثوباً قيمته عشرة به أي بمقابلته الثمن فهل تكون الشفعة بماسمي من الثمن أو بمادفع من الثوب **فاجبت** نعم بان الشفعة تكون بماسمي من الثمن دون الثوب قال في الدرر أو شري أي الدار بثمن غال كالف مثلاً ودفع ثوباً قيمته عشرة به أي بمقابلته الثمن فالشفعة بالثمن لا الثوب اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الشفع والمشتري إذا اختلفا في الثمن فقال المشتري بألف وقال الشافع بخمسمائة وأقام كل بيته على ما قاله فأي البيتين تقدم **فالجواب** أن بيته الشافع أحق بالتقدم كما أجاب بذلك في التنقيح ونقل عن العلائي شارح التنوير ما نصه وإن اختلف الشافع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه منكر ولا يتحالفان وإن برهن الشافع أحق لأن بيته ملزمة

مطالب دار في سكة غير نافذة
لها جارية ملاصقة وآخرون داره
في نهاية السكة الخ
مطالب إذا حضر الغائب
فهو على شفעתه ما لم يوجد
منه مسقط

مطالب في صبي له ولي ولم
يطلب الخ

مطالب ذهب للقاضي بعد
الموائمة للخصومة الخ

مطالب اشتري أرضاً فبني
فيها مسجداً الخ

مطالب اشتري بدراهم ودفع
ثوباً مثلاً فهل الشفعة
بالمسمى أو بالمدفوع

مطالب في اختلاف الشافع
والمشتري في الثمن

وهو قوله لان بيته ملزمة أي
للمشتري بخلاف بيته المشتري لان
الشفيع بخير والبيتان للدار
فالأخذ بيمينته أولى اهـ من الرد

ملزمة اه قال المنقح ولعل فائدة التقييد بقدر الثمن كونه اختلافا مع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون الدار مقبوضة والمتون خالية عن القيدين اه وابتدأ الى أعلم سئلت عن معنوه مهمل لا ولي له وقد بيع عقاره وجاره فاستحق الشفعة فهل للقاضي أن ينصب عليه وصيا يشفع له فاجبت نعم له ذلك كالصبي المهمل فقد نقل الكفوي أن للإمام والقاضي أن ينصب للصبيان من يطالب لهم الشفعة وفي الهندية أن المعتوه كالصبي ومثله في شرح العمري على الأكثر والله تعالى أعلم سئلت عن الشفيع اذا أخبر أن الثمن ألف فسلم ثم أخبر أنه خمسمائة فطلب الشفعة فهل له ذلك فاجاب نعم قال في التتوير قيل للشفيع انما بيعت بألف فسلم ثم ظهر انما بيعت بألف أو برب أو شعير وقيمة ألف أو أكثر فله الشفعة اه والله تعالى أعلم سئلت هل للقاضي سؤال المدعي عن موضع الدار من داره لا وحدها فاجبت نعم يسأله عن ذلك قال في التتوير لاية القاضي يسأل أولا المدعي قبل أن يقبل على المدعي عليه عن موضع الدار من المصير وحدها فاذا بين ذلك سأله عن قبض المشتري الدار وعدمه فاذا بين سأله عن سبب شفعته وحدها ما يشفع به فاذا بين ولم يكن محجوبا بغيره سأله متى علم وكيف منع حين علم فاذا بين سأله عن طاب التتوير كيف كان وعنده من أشهدوه هل كان الذي أشهد عنه أقرب أم لا فاذا بين ذلك كله ولم يخل بشئ في شروطه تمت دعواه وأقبل القاضي على المدعي عليه فسأله عن مالكية الشفيع لما يشفع به الخ اه والله تعالى أعلم سئلت اذا كان الشراء بغير فاحش فسلم الاب الوصي الشفعة هل تسقط شفعة الصبي بذلك فاجاب انما لا تسقط بذلك في الاصح فقد كتب سيدي حسن الشرنبلالي على قول الدرر صرح للاب والوصي تسليما اما نصه هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت بأكثر منها بما لا يتقارب الناس في مثله قيل جاز التسليم بالاجماع وقيل لا يجوز التسليم بالاجماع وهو الاصح كافي التبيين وفي البرهان وهذا اذا بيعت بمثل قيمتها فان بيعت بغير فاحش قيل يجوز التسليم لانه محس نظر وقيل لا يصح بالاتفاق وهو الاصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كاجنبي اه والله تعالى أعلم سئلت عن الشفيع اذا أبرأ المشتري ابراء عاما ولم يعلم الشفيع أنه اشترى ماله فيه حق الشفعة هل تبطل شفعته فاجاب نعم قال في الاشياء ابراء الامام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها اديانته ان لم يعلم بها اه والله تعالى أعلم سئلت فمن له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها ماذا يصنع حتى لا يضيع حقه فاجاب قال في الاشياء له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وأنا أدعيها فان وصات الي والا فانا على شفعتي فيها اه والله تعالى أعلم سئلت فيما لو كان للدار المشفوع فيها شريك وجار فسمع الحار بالبيع وعلم الثمن والمشتري ولم يرا ثب بالشفعة وطالب الشريك ثم سلم فقام الجار يطالبها فهل له ذلك فاجاب ليس له ذلك قل الحوي في حوائى الاشياء نقل عن القنية ولو كان للبيع شريك وجار فسمع البيع فطالب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار ان تركه طالب الموائبة اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل يملك دارا بالارث من أبيه وهو لا يعلم بها بيعت دار بجنبه او علم بالبيع والثمن والمشتري ولم يرا ثب بالشفعة ثم علم ان تلك الدار له موروثه عن أبيه فبادر بالشفعة فهل تسقط شفعته ولا يذوب بالجهل فاجاب نعم قال في الخاتمة تبطل شفعته لان شرط تأكد الشفعة طاب الموائبة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجهل ليس بغير فلا تبقى له الشفعة اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في رجل اشترى دارا وقال الشفيع اشتريتها بنفسى فسلم الشفيع الشفعة أو سكت ثم تحقق انه اشتراها لغيره فطلب الشفعة فهل له ذلك فاجاب نعم له ذلك كافي الخاتمة وهذه عبارة رجل اشترى دارا وقال للشفيع اشتريتها بنفسى فسلم الشفيع أو سكت ثم ظهر انه اشتراها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى تبطل شفعته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت

مطالب المعتوه كالصبي في
الشفعة

مطلب قبل له ان الثمن ألف
فترك ثم ظهر ان الثمن ثلث
فله الشفعة

مطلب للقاضي سؤال
المدعي للشفعة عن محل
الدار وحدها

مطلب اذا كان الشراء بغير
فاحش فسلم الاب الخ

مطالب ابراء العام من
الشفيع مسقط لها قضاء

مطلب اذا كان له دعوى في
رقبة الدار وفي الشفعة ما
يصنع

مطلب للدار شريك وجار
الخ

مطلب له دار بالارث وهو
لا يعلم بها بيعت دار باصقها
فسكت بطالت

مطلب قال المشتري اشترى
لنفسى فسلم الشفيع ثم
ظهر أنه أخذها لغيره
الشفعة

في المشتري اذا برهن أن الشفيع أخر طلب الموائمة بعد سماعه زمانا بلا ضرورة وبرهن الشفيع أنه طلب
 بمجرد علمه من منهما تقدم بينته فاجواب أن المينة للشفيع عنده وعند المشتري كافي البرازية اه
 والله تعالى أعلم **سئل** ما صورة طلب الاشهاد **ج** فاجبت **ج** قال في الخاتمة وصورة طلب الاشهاد
 أن يقول الشفيع للمشتري حين لقبه أطلب منك الشفعة في دار اشتريتها من فلان التي أحد حدودها
 كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا وأنا شفيعها بالجوارب دار أحد حدودها كذا والثاني كذا
 والثالث كذا والرابع كذا فاسلمها الى ولا بد أن يبين أنه شفيع بالثركة أو بالجوارب أو بالحقوق ويسين
 الحدود لتصير الدار معلومة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة
 للمشتري هل يصح تسليمه **ج** فاجبت **ج** نعم قال في الخاتمة الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري
 جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهم الله تعالى وهو بمنزلة تسليم الاب والجدة الصغرى اه وقد سبق
 فيما نقلناه عن أحكام الصغرى أن شرط تسليم الوكيل بحسب القاضى بخلاف الاب والجدة وفي التنوير
 الوكيل بطلبها اذا سلم أو أقر على الموكل بالتسليم صح لو كان التسليم أو الاقرار عند القاضى واللام يصح قال
 ابن عابدين قوله واللام يصح هذا قوله او قول أبي يوسف الاول وقيل آخر يصح مطلقا كافي التارخانية
 وفيها عن الولوالجية بتسليم الشفعة من الوكيل صح وان لم تكن الدار في يده عندها وعليه المتوى خلافا
 لمحمد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بالشراء هل يكون خصما للشفيع فاجواب
 نعم يكون خصما له مادام العتار بيده فاذا سلم الى الموكل يكون الموكل هو الخصم قال في الدرر الوكيل
 بالشراء خصم للشفيع لانه العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلم اليه
 يكون هو الخصم اذ لم تكن له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل اه والله تعالى أعلم **سئل** عن
 اشترى دارا بمائة ثم زاد في الثمن عشرين هل لا تلزم الزيادة الشفيع فاجواب نعم لا تلزمه قال في
 الكافي وان زاد المشتري البائع في الثمن لا تلزم الزيادة الشفيع لانه استحق أخذها بالثمن الاول قبل الزيادة
 اه والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى أرضا شرأ فاسدا هل تثبت فيها الشفعة فاجواب
 لا تثبت فيها الشفعة ففي مخ الفقار اذا اشترى دارا شرأ فاسدا فلا شفعة فيها أما قبل القبض فبقاء ملك
 البائع فيها وأما بعده فلا احتمال الفسخ لان لكل من التباين سبيلا الى فسخه ولم يسقط فسخه فان سقط
 فسخه بان بنى المشتري فيها وجبت الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن علم بالبيع في أثناء الليل
 فأشهد في الصبح هل يصح اشهاد ولا تبطل شفعته فاجواب نعم يصح اشهاد ولا تبطل شفعته قال في
 القنية علم بالبيع في نصف الليل فأشهد حين أصبح صح لان تأخير له عذر اه وعبارة الخلاصة اذا علم
 بالبيع في الليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح اه فاذا دانه اذا قدر على الخروج
 ليل لا ولم يعمل لا يكون معذورا والله تعالى أعلم **سئل** لوقى الشفيع المشتري فسلم عليه ثم طلب
 الشفعة هل لا تبطل شفعته بالسلام قبل الطلب **ج** فاجبت **ج** لا تبطل بذلك قال في القنية ولوقى المشتري
 مع أبيه فسلم على الاب بطلت شفعته ولو سلم على الابن المشتري لا تبطل وهو المختار لا حاجة الى السلام
 للكلام اه وفي الخلاصة الشفيع اذا سلم على المشتري لا تبطل شفعته وهو المختار لقوله عليه السلام من
 تكلم قبل السلام فلا تجيبوه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل طلب الشفعة من المشتري
 فقال له المشتري بعد طلب الموائمة والاشهاد ادفع الى الدراهم وخذ شفعتك فلم يحضره في ثلاثة أيام
 فصاعدا مع الامكان فهو لا تبطل شفعته فاجواب ان لا تبطل شفعته وقال أبو الليث تبطل والمختار
 الاول أفده في القنية والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى دارا بثمن معلوم مؤجلا الى الحصاد هل
 للبائع شفعة فيها فاجواب ليس له ذلك لانه ملكها بالبيع الفاسد وهي من الحيل لا بطل الشفعة كذا
 في القنية والله تعالى أعلم **سئل** فمن أقر لرجل بسهم من دار ثم باع له الباقي بثمن معين فهل للبائع
 في

مطلب برهن المشتري أن
 الشفيع أخر والشفيع أنه
 طالب بمجرد علمه
 مطالب في صورة طلب
 الاشهاد

مطلب الوكيل بطلبها اذا
 سلم جاز الخ

مطلب الوكيل بالشراء
 خصم للشفيع مادام العقار
 بيده
 مطلب الزيادة في الثمن
 لا تلزم الشفيع

مطلب لاشفعة فيما بيع
 فاسدا

مطلب علم بالبيع ليل
 وأشهد صبا

مطلب سلم ثم شفيع لا تبطل
 شفعته

مطلب قال المشتري للشفيع
 ادفع الدراهم وخذ شفعتك
 مطلب اشترى الى أجل
 مجهول لاشفعة عليه

مطلب أقر لرجل بسهم ثم باع
 له الباقي فهل للبائع حق
 الشفعة

مطلب قبل ان لم أعطك الثمن
الى ثلاثة أيام فأنابرى من
الشفعة الخ

مطلب يجوز التوكيل
بأخذ الشفعة

مطلب اشترى جزأه ثم
حضر الشفيع

مطلب قبل ان يعلم بالبيع
سلم الشفعة بطالت

مطلب صالح المشتري
الشفيع على تركه ابدراهم
الخ

مطلب تكرار البيع ولم
يعلم الشفيع ثم علم له الخيار

مطلب اشترى نخلا ثم
مع الارض الخ

مطلب في ابطال الشفعة
باستثناء نخوة ذراع

في المبيع المذكور حق الشفعة فالجواب ليس له حق الشفعة عند الخصاص وكان أبو بكر الخوارزمي
يخطئ الخصاص في هذه ويفتي بوجوب الشفعة كذا في الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشفيع
اذا قال للمشتري ان لم أعطك الثمن الى ثلاثة أيام فأنابرى من الشفعة فلم يجب بالثمن الى ذلك الوقت هل
تبطل شفيعته فالجواب ان في المسألة خلافان والصحيح ان لا تبطل لان الشفعة متى ثبتت بطالب
المواثبة والاشهاد وتأكدت لا تبطل مالم يسلم بلسانه اهـ من الخاتمة لمخصا ونقل الجوى
عن الظهيرية مانصه لو قال ان لم أجب بالثمن الى ثلاثة أيام فأنابرى من الشفعة فلم يجب قال عامة
المشايخ لا تبطل شفيعته وهو الصحيح لانها متى ثبتت بطالب المواثبة والاشهاد لا تبطل مالم
يسلم بلسانه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز التوكيل بأخذ الشفعة **جواب** نعم يجوز
قال قاضيخان الشفيع اذا وكل رجلا بأخذ الشفعة جاز توكيله ثم قال قاضيخان مانصه فان قال المشتري
بعد ما أثبت الوكيل الشفعة اذا أريد بمن الشفيع انه لم يسلم يقال له لم يدار الى الوكيل واتبع الموكل
وحلفه وهو كالوكيل بل يقبض الدين اذا ادعى المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين فانه يؤمر بدفع الدين الى
الوكيل ويقال له اتبع الموكل وحلفه على ما تدعى اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى نصف
أرض وقسمه مع البائع ثم قام على المشتري الشفيع فقصي له بالشفعة فهل له نقض القسمة فالجواب
ما في الخاتمة وهو هذا رجل اشترى نصف فاشتاها من دار أو جزأها من دار ثم ان المشتري قاسم البائع
وحضر الشفيع فان كانت القسمة بقضاء القاضي فان الشفيع يأخذ من المشتري ما صار له بعد القسمة
وليس له أن يبطل القسمة رواية واحدة وان كانت القسمة بتغير قضاء هل له أن يبطل القسمة فيه روايتان
والصحيح أنه لا يبطل وله أن يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في
رجل سلم الشفعة للمشتري قبل علمه بالبيع هل تبطل شفيعته فالجواب انه تبطل شفيعته حيث سلمها
بعد البيع وان لم يعلم بالبيع قال في البرازية ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع صح النسليم وبطلت
والله تعالى أعلم **سئلت** لو صالح المشتري الشفيع على أن يترك شفيعته بدراهم معلومة هل
تبطل شفيعته **جواب** نعم تبطل شفيعته ولا يجب المال ففي فتاوى الانقروى وفي وجه تبطل
الشفعة ولا يجب المال وهو أن يصالح على أن يترك الشفعة بمال يأخذه من المشتري فهما هنا تبطل
شفيعته لوجود الاعراض عن الاخذ بالشفعة ولا يجب المال اهـ معزى الى النهاية شرح الهداية والله تعالى
أعلم **سئلت** لو تكرار البيع في العتق ولم يعلم الشفيع ثم علم هل يأخذ بالشراء الاول أو الثاني
فالجواب انه مخير فان اختار الاخذ بالشراء الثاني يأخذ من يد المشتري الثاني ولا تشترط حضرت
المشتري الاول وان اختار الاخذ بالثمن الاول بحكم الشراء الاول كان له ذلك وتشترط حضرت المشتري
في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا تشترط اهـ من الانقروى وهو في الرد مانصه **سئلت** اشترى دارا
بألف وباعها الآخر بألفين ثم حضر الشفيع وأراد أخذها بالبيع الاول قال أبو يوسف يأخذها من ذي
السيد بألف ويقال اطالب بألف أخرى وعندنا لا يشترط حضرت المشتري الاول وان طلب بالبيع
الثاني لا يشترط حضرت الاول اتفاقا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى نخلا
مثمرا مع الارض وشرط الثمرة له فقام عليه شفيع وقضى له بالشفعة فهل يأخذ الثمرة مع الارض والنخل
فالجواب نعم قال في التنوير ويأخذ بثمرها ان ابتاع أرضا ونخل لا وثمر أو ثمر بعد الشراء في يده وان
جذبه المشتري فلا يس للشفيع أخذه اهـ مع مزيد من شرحه والله تعالى أعلم **سئلت** عما يفعله
الناس لاسقاط الشفعة من استثناء ذراع أو نحوه من جانب الجار هل هو في محله فالجواب نعم قال
في التنوير وان باع عتق الأذراع مثلاً في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال اهـ مع زيادة من
شرحه لا مثلاً قوله الأذراع مثلاً لا أى مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار

مطلب اشترى دارين من
رجل صفقة الخ

مطلب تبطل الشفعة ببيعها

مطلب لا يصح تسليم الوكيل
الشفعة في غير مجلس القاضى

مطلب برهن المشتري أن
الشفيع آخر الطائب
وخالفه الشفيع

مطلب تعدد المبيع
وللمشتري اتصال بأحدهما

مطلب قال ان اشتريت
هذا فقد سلمت لك الشفعة
لا يصح

مطلب بيعت داران والشفيع
ملاصق لهما

مطلب يجوز التحيل
لاسقاط الشفعة قبل ثبوتها

مطلب بعد الطلبين باع
الدار التي بها الشفعة بطا

الشفيع من ابن عابدين اه معزى بالدر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى دارين من رجل واحد في طريق غير نافذة صفقة واحدة فطالب الشفيع احدى الدارين فهل يكون له ذلك **فالجواب** ما في الهندية من أنه ان طالب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه تفريق الصفقة من غير ضرورة وان أراد الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع شفعة بمال هل تبطل شفعة فالجواب نعم تبطل شفعة قال في التنوير ويطلبها ببيع شفعة بمال ولا يلزم المال اه مع من يد من شرحه للعلاءى ونقل ابن عابدين عن الذخيرة واذا وهبها أو باعها لانسان لا يكون تسليم لان البيع لم يصادف محلا قال والا قول أصح وعزاه للنهاية والله تعالى أعلم **سئلت** عن تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس القاضى هل لا يصح **فالجواب** نعم لا يصح قال في جامع الفتاوى تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس الحكم لا يصح وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل يخلف عندهما خلا فالمحمد لان تسليمه في مجلس الحكم صحيح عندهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما لو برهن المشتري أن الشفيع آخر الطائب بعد سماعه زمانا بالضرورة وبرهن الشفيع أنه طلب كما علم فيينة من تقدم فالجواب تقدم بينة الشفيع عند الامام وعندهما بينة المشتري كافي البرازية وفي الدر المختار ولو برهنافينة الشفيع أحق قال محشيه الشافى لانها تثبت الاخذ والبيات للزيمات اه معزى بالاطهطاوى والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان المبيع متعددا كدارين والشفيع اتصال باحدهما فقط هل له الشفعة في الملاصق فقط **فالجواب** نعم قال في الدر المختار لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما ملاصقه فقط قال محشيه معناه اذا كان المبيع متعددا كدارين له جوار باحدهما كما ذكره المحوى وغيره قال وقد مناعن الاتفاقى لو كان أحد الجارين ملاصقة بالمبيع من جانب والاخر من ثلاث فهو مساو اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شفيع قال لا يخرج قبل البيع ان اشترى هذه الدار فقد سلمت لك شفعتها هل يصح هذا **فالجواب** انه لا يصح نقل في الرد عن الحبير الرملى أن الشفيع اذا قال قبل البيع ان اشترى فقد سلمتها انه لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دارين بيعتا صفقة واحدة والشفيع ملاصق لهما معا فهل له أخذ احدهما فقط **فالجواب** ليس له ذلك بل يأخذهما معا أو يتركهما معا لتفريق الصفقة وأما لو كان ملاصقا لاحدهما فقط فقد أسلفنا أنه يأخذ الملاصقة فقط وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال

وليس له تفريق دارين بيعتا * ولو غير جار فالتفريق أجدر

قوله بيعتا أى صفقة واحدة وهو شفيعهما وقوله ولو غير جار أى لهما جيران لا أحدهما وقوله فالتفريق أجدر ترجيح لا قول بان له أخذ ما يجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخر اوعايسه الفتوى كافي الرد والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز اسقاط الشفعة بالحيلة قبل ثبوتها **فالجواب** نعم يجوز اسقاطها قبل الثبوت ولو طلب الشفيع عين المشتري انه ما فعل ذلك لاسقاط الشفعة لا يخلف لانه لو أقر به لا يلزمه وهذا محمول على ما اذا لم يدع أن البيع كان تلجئة والافله التحليف كما حققه ابن عابدين في الرد وفي ابن وهبان وماضرا اسقاط التحيل مسقطا * وتحليفه في النكر لا شك أنكر

أى لا بأس باسم اسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف أى الشفعة وفاعل ضم المصدر ومفعوله قوله مسقطا لا محذوف كافي الرد أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** عن شفيع طالب الشفعة طالب موثبة واشها. وقبل أن يتضى له القاضى بالشفعة باع الدار التي شفيعها فهل تبطل شفعة **فالجواب** نعم تبطل شفعة قال في الدر المختار ويطلبها ببيع ما يشفيع قبل القضاء بالشفعة مطلقا على بيعها أم لا وكذا الوجه على ما يشفيع به مسجد أو مقبرة أو وقف أو مصلح اه قال محشيه ينبغي

مطلب في بيع عقار بعقار
وانه يوجب الشفعة

مطلب يلزم في دعوى
الشفعة طلب التماس

مطلب في معنى قوله
تستقر الشفعة بالاشهاد

مطلب أقر بالبيع لزيد
وكذبه زيد للشفيع أخذا

مطلب انتفع المشتري بالغلة
سنتين ثم أخذا الجار بالشفعة

مطلب أقر بالشراء من
فلان الغائب فلا شفيع
حق الشفعة

مطلب تراخي عن الاشهاد
بلاعذر بطلت شفيعته

مطلب تثبت الشفعة للعمل

مطلب اشترى دارا وقبل
قبضها بيعت دار بجنيها فله
الشفعة

مطلب دار في رفاق غير نافذ
لا يختص بالشفعة فيها
الملاصق

على القول بلزوم الوقف بمجرد القول أن تسقط به وان لم يسجل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
بيع عقار بعقار هل يوجب الشفعة للشريك والجار فالجواب نعم يوجبها قال في الدر المختار وفي
النسائية **سئلت** يأخذ بغيره وفي القمي بالقيمة ففي بيع عقار بعقار يأخذ كل من العقارين بقيمة الآخر وفي
النسائية **سئلت** مؤجل يأخذ بمجل أو طالب الشفعة في الحال وأخذ بغيره لأجل ولا يتجمل ما على المشتري لو أخذ
بمجل ولو سكت عنه فلم يطالب في الحال وصبر حتى يطالب عند حلول الأجل بطلت شفيعته خلافا لابي
يوسف اه قال محشيته ثم ان أخذ بغيره حال من البائع سقط الثمن عن المشتري وان أخذ من المشتري
رجع البائع على المشتري بغير مؤجل كما كان اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم الشفيع في
دعوى الشفعة عند القاضي أن يطلب تسليم المشفوع من المشتري فالجواب نعم قال في الوقائع
المصرية يلزم الشفيع عند دعواه الشفعة بمجلس القاضي أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليم
المشفوع له اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في قول الفقهاء في كتاب الشفعة ونسبة تقرر
بالاشهاد امامنا فالجواب قال المحقق ابن عابدين قوله ونسبة تقرر بالاشهاد أي بالطلب الثاني وهو
طاب التقرير بما في أنه اذا شهد عليه لا تبطل بذلك بالسكوت إلا أن يسقطها بإسائه أو يهجر عن إيفاء
الثمن فيبطل القاضي شفيعته ولا بد من طلب الموائبة لأنها حق ضعيف يبطل بالأعراض فلا بد من الطاب
والاشهاد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر ببيع داره وكذبه المشتري هل للشفيع حق
الشفعة على البائع مؤاخذه له بإقراره فالجواب نعم قال أبو السعود حتى لو أقر بالبيع أخذا للشفيع
ولو كذبه المشتري لثبوت البيع بإقراره وان لم يثبت ملك المشتري لانكاره اه معزيا للعموي
سئلت عن المشتري اذا انتفع بغلة ما اشتراه من العقار سنتين ثم قام عليه الجار وأخذ بالشفعة بقضاء
القاضي أو بالتراضي هل يضمن الغلة التي انتفع بها فالجواب لا يضمنها قال أبو السعود في حواشيه على
من لا مسكين فلو كان البيع كرمافاً كل المشتري غماره سنتين فإنه لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شيء من
الثمن لما أكل اذا حدثت الثمار بعد قبض المشتري لان الملك ثابت له حتى لو آجره طبيب له الاجرة اه والله
تعالى أعلم **سئلت** فمن أقر بالشراء من فلان وفلان غائب هل للشفيع أخذ البيع من يد المشتري
بغية البائع فالجواب نعم له أخذه بالشفعة قال في الوهبانية

وذو البيع ان يشهد وغاب من اشترى * أقر فاعطاها الى حين يحضر

قال سيدي حسن في شرحه المسألة من اختلاف الفقهاء للطحاوي أقر رجل بشراء دار في يده وللشفيع
أخذها بغية البائع فان حضر وجد البيع أخذه وبطلت الشفعة اذا لم تكن بينة اه والله تعالى أعلم
سئلت عن وائب طالب الشفعة وتراخي عن طالب الاشهاد فلم يأت به عقبه بلا عذر شرعي فهل
تبطل شفيعته والحالة هذه فالجواب نعم تبطل شفيعته والحالة هذه قال في جامع الفتاوى بعد كلام
ولو طالب طلب الموائبة ثم تطوع بركعتين ثم طالب طالب الاشهاد بطلت شفيعته قال وهاتان المسألتان
تدلان على أن طالب الاشهاد يعقب طالب الموائبة بغير تأخير لازم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل
تثبت الشفعة للعمل بداره التي ورثها من أبيه **سئلت** نعم تثبت له بها اذا وضعه أمه لاقول من
سنة أشهر منذ البيع قال في جامع الفتاوى تثبت الشفعة للعمل بداره التي ورثها من أبيه فلو وضعت
لاقول من سنة أشهر منذ البيع فله الشفعة والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى دارا ولم يقبضها
فبيعت بجنيها دار هل يثبت له حق الشفعة فالجواب كافي الهندية قال ولو اشترى دارا ولم يقبضها
حتى بيعت بجنيها دار أخرى فله الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار بسكة غير نافذة هل
يختص بالشفعة فيها الملاصق أم لا فالجواب انه لا يختص بها الملاصق بل تثبت لجميع أهل السكة
قال في الهندية سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع أهل السكة اه والله تعالى أعلم

مطلب في شراء النضولي
المعتبر وقت البيع لا الاجازة
مطلب اشترى سهوا ثم اشترى
الباقى ليس للشفيع حق
في الباقي
مطلب اشترى منزلا في
زقاق غير نافذ الخ

مطلب لا تبطل الشفعة
بتفاسخ المتبايعين البيع
مطلب في متفاوضين ورث
أحدهما دار الخ

مطلب الانقاض ان أمكنت
قسمتها فسمت بطالب أحدهما
مطلب أرض بين جماعة
بني فيها البعض فالحكم
مطلب طلب البعض القسمة
وبعض المهايأة أجيب
طالب القسمة ان كانت
الدار قابلة لها
مطلب اقتسموا تركة فيها
ديون الخ

مطلب كما تجوز القسمة
بالقاضي تجوز بالتراضي
مطلب يجوز نقض المهايأة
بلاعذر حيث لم تكن
بشأن القاضي

سئلت متى يكون طلب الشفعة في بيع النضولي عند البيع أو عند الاجازة فالحجواب أنه يعتبر وقت البيع عند الامام الاعظم خلافاً للمحمد فانه يعتبر عنده وقت الاجازة كما في الهندية والله تعالى أعلم
سئلت فيمن اشترى سهواً من عقار مشاعاً بمن ثم اشترى باقي الاسهم بمن معين فأراد الجوار الاخذ بالشفعة فهل ليس له أن يأخذ الكل بل ما بيع أولاً فقط بثمنه فالحجواب أن له أخذ السهم الذي بيع أولاً فقط دون الباقي الذي بيع ثانياً والمسألة في التنوير وشرحه للعلائي وقد أفتى بذلك أخونا الشيخ العباسي مفتي مصر في الحال كما في فتاويه المهدية والله تعالى أعلم
سئلت متفاوضين عن اشترى منزلا في زقاق غير نافذ صنفه واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما فقط فهل له ذلك فالحجواب أنه ان طالب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لأنه تفريق الصفقة من غير ضرورة وان طالب بجميع الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك كذا في الهندية عن الحائمية والله تعالى أعلم
سئلت عن البائع والمشتري اذا تفاوضا لبيع قرار من الشفيع فهل لا تبطل شفعته فالحجواب انه لا تبطل قال في الهندية فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يبطل حق الشفعة اهـ من الهندية والله تعالى أعلم
سئلت عن متفاوضين ورث أحدهما داراً من أبيه فبيعت داره بمائة ثم يركب الاخر شفعة فيها هل يصح فالحجواب ما في الهندية وهـ ذانصه وتسلم أحد المتفاوضين شفعة صاحبه بسبب داره خاصة ورثها جازاً اهـ معز بالمحيط السرخسي والله تعالى أعلم

كتاب القسمة

سئلت عن شريكين في دار انهم دمت أنقاضها وسقطت فأراد أحدهما قسمة الانقاض وأبى الآخر فهل يجبر الا بى فالحجواب ان الانقاض ان أمكن قسمتها بان لم تنجح الى كسر وشق فسمت بطالب أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى الكسر لا يقسم الا بالتراضي والجدار القائمة لانهم لم ياتوا براضى أفاده قارئ الهداية رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم
سئلت قارئ الهداية عن أرض مشتركة بين جماعة شائعة غير مقسومة بين أحد الشركاء فيها بناءً وبنيوتاً فأنزعه الباؤون فما الحكم فالحجواب انهم اذا لم يجزوا ما فاعل تقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بين فيه وغرس بقى وان لم يقع فيما بين فيه بل في نصيب الشركاء فاعل وضمن ما نقصته الارض بذلك
سئلت هل يجبر الشريك أن يهاجى شريكه في الدار أو في السفينة في السكنى والاجارة فالحجواب ان كانت الدار قابلة للقسمة فطالب أحد الشريكين القسمة والاخر المهايأة أجيب طالب القسمة وان لم يطلب أحد القسمة وطالب الاخر المهايأة في الزمان وامتنع الاخر أجبر وأما السفينة فلا جبر على التهاجى فيها حمل ولا استغلالاً من حيث الزمان بان يستغلها أحدهما شهراً والاخر شهراً بل يواجرانها بالاجرة بينهما ما اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن تركة فيها ديون فسمت الاعيان والديون التي على أربابهم للبيت فهل تجوز هذه القسمة فالحجواب انهم ان اقتسموا الدين والعين جلدت بان شرطوا في القسمة أن الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والدين الذي على فلان الاخر لهذا الوارث الاخر مع هذه العين فهذه القسمة باطلة في العين والدين كذا في نتيجة الفتاوى عن الذخيرة والله تعالى أعلم
سئلت هل تصح القسمة بالأمر القاضي فالحجواب نعم قال في الملتقى وصح الاقتسام بأنفسهم بالأمر القاضي اهـ وفي الخبرية القسمة بالتراضي كد منها بقضاء القاضي اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن شريكين تهاجيا ثم أراد أحدهما نقض المهايأة فهل يجاب لذلك فالحجواب ما في فتاوى الانقروى وهذا لفظه ويجوز نقض المهايأة بلاعذر وعن محمد لا يجوز الا بعذر كالاجارة لو تهاجيا بتراضيهما وان تهاجيا بأمر القاضي فليس لأحدهما ما نقضها ما لم

يصطلح على النقض وفي الخاتبة وينفرد أحدهم بانقضها به ذروا غير عذر في ظاهر الرواية وروى
 ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى أنه لا ينفرد أحدهم بالنقض إلا بعد ذروا وبطلان قسمة عينها هـ إذا
 كانت المهايأة بغير أمر القاضى فإن كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهم بانقضها ما لم يصطلحوا هـ والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين تقاسم عاقرا بمرقة قاسم من أهـ لـ الخيرة بزعمة وبني أحدهما
 فيه صلته بالقسمة ثم قام أحدهم ما يدعى أن القاسم غلط في القسمة فهـ لـ تسمع دعواه **فالجواب** نعم
 تسمع دعواه قال في التتارخانية نقـ لا عن الذخيرة قاسم قسم دارين اثنين وأعطى أحدهما أكثر من
 حقه غلطاً وبني أحدهم في نصيبه قال تستقبل القسمة من وقع بناؤه في قسمة غيره رفع نقضه ولا يرجعون
 على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أخذه منهم كذا في الخيرة والله تعالى أعلم
سئلت عن ورثة طالبوا القسمة من القاضى وقد أقر واحد منهم بدين على الميت فهل يجيبهم القاضى
فالجواب نعم ويؤمر المقرب بأداء الدين من حصته قال في الخاتبة إذا طلب الورثة القسمة من القاضى
 سألهم القاضى هـ لـ عليه دين إن قالوا لا كان القول قوهم وإن أقر أحد الورثة بدين على الميت ويحد
 الباقيون قسمة التركة بينهم ويؤمر المقرب قضاء كل الدين من نصيبه عندنا إذا كان نصيبه في بكل الدين هـ
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجته وهى حبلـ لـ وعن ورثة آخرين طلبوا القسمة
 فوراً فهل يجابون ويوقف نصيب الحمل **فالجواب** إن في المسألة تفصيلاً ذكره في الخاتبة وهذه عبارتها
 لو مات رجل وترك امرأة حاملاً وإنما بالقاضى لا يقسم الميراث حتى تلد فإن كان الوارث أكثر من واحد
 ولم ينتظر والولادة إن كانت الولادة بعدة يقسم وإن كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعـ هـ
 مفوض إلى رأى القاضى وإذا قسمت التركة بوقف نصيب الحمل واختلافوا في مقدار ما يوقف للحمل
 قال الفقهاء أبو جعفر يوقف نصيب ابنـ لـ ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف
 رجهم الله تعالى في رواية وقال بعضهم يوقف نصيب أربع بنـ لـ ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي
 حنيفة أيضاً وذكر الخصاص عن أبي يوسف أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هـ والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن رجل مات عن أخوة وامرأة حامل لا غير وقد طالبوا القسمة فهل لا يجابون
فالجواب نعم لا يجابون إلى ذلك قال في الخاتبة هـ إذا كان الورثة من يرثون مع الحمل إن كان ابنـ لـ
 فإن كانوا يرثون مع الابن مات عن أخوة وامرأة حامل توقف جميع التركة ولا تقسم لأن في حق
 الأخوة في طلب القسمة شك فلا تقسم هـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في أرض قابلاً
 للقسمة غاب أحدهم فطلب الحاضر من القاضى القسمة في غياب شريكه فهل لا يجيبه القاضى إلى ذلك
فالجواب نعم وقد أفتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل بما في الخاتبة من قولها
 ولو كانت التركة بالشرع أو ببعض الشرع كغائب لا يقسم عقالاً كان أو عروضا حتى يحضر الغائب هـ
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة فيهم صغير فقسموا التركة ثم بلغ الصغير فتصرف في نصيب نفسه
 هل يكون تصرفه إجازة للقسمة **فالجواب** نعم يكون إجازة كافي جواهر الفتاوى هـ من الخيرة والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن قسمة الفضول هل تتوقف على الإجازة **فالجواب** نعم تتوقف على الإجازة
 وتكون بانفـ هـ لـ كما تكون بالقول وقد صرح علماء وأبنا كل عقديهم التوكيل فيه يتوقف عقد
 الفضولي فيه على الإجازة والقسمة ما يصح التوكيل فيه هـ أفاده الرملى والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 امرأة الميت إذا دعت الحمل هل تعرض على القوابل ليندين صدقهما من كذب **فالجواب** إنهما تعرضا على
 امرأة ثقة أو امرأتين حتى تمسجنهما فإن لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وإن وقفت على
 شيء من أمارات الحمل تربصوا حتى تلد أفاده قاضيان ونقله في جملة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب تسمع دعوى الغلط
 في القسمة

مطلب في ورثة طلبوا
 القسمة من القاضى وقد
 أقر واحد منهم بدين

مطلب فيما إذا كان في
 الورثة زوجة حبلـ لـ

مطلب مات عن أخوة
 وامرأة حامل

مطلب أحد شريكين طلب
 القسمة في غياب شريكه

مطلب قسموا التركة وفيها
 صغير ثم بلغ وتصرف في
 نصيبه كان إجازة

مطلب قسمة الفضول
 تتوقف على الإجازة

مطلب هل تعرض امرأة
 الميت على القوابل إن
 ادعت الحمل

عن وورثة فهم غائب وقد طالب الحاضرون القسمة من القاضي فهم لم يجابوا لذلك فالحق جواب نعم
قال في الخلاصة فان كان فيه غائب يقسم ولا ينتظر حضور الغائب به - ان يكون الحاضرون اثنين
كبيرين أو أحدهما صغير فينصب عن الصغير وصيا ويقسم لأن أحد الورثة خصم عن الباقي ويضع
حصة الغائب تحت يد عدل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وورثة قسموا التركة ثم ادعى واحد منهم
ديناء على الميت وبرهن هل تقبل دعواه بعد الاقسام فالحق جواب نعم تقبل دعواه ولا يكون الاقسام ابراء
عن الدين كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** فماتت عن امرأة وصغار والمرأة تدعى أن جميع
مافي البيت لها هل للقاضي أن يتعرض لها فيبعث أميناً أم فالحق جواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه
قال في جملة الفتاوى نقلاً عن القنية وكذا لو ماتت عن امرأة وصغار وسأل الجيران ختم الابواب للصغار
وقالت المرأة جميع مافي البيت لم يتعرض لها القاضي ولا يبعث أميناً في أشباه ذلك إلا رجل يوت عن
صغار وليس أحده يدعى شيئاً مافي البيت فيبعث في ذلك أميناً يحفظ للصغار ذكره صاحب القنية في
منع الدعوى من كتاب القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن ماتت عن زوجة حامل وورثة لا يرثون لو
كان الحمل ابنها هل تقسم التركة أو توقف حتى الوضع فالحق جواب ان التركة توقف حينئذ ولا تقسم
في الحائض - مافي الكفوى مانصه - هذا اذا كان الورثة من يرثون مع الحمل ان كان ابنها فان كانوا
لا يرثون مع الابن بان ماتت عن اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا يقسم لان في حق الاخوة في
طلب القسمة شك كالأقسام اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين أقسمتا داراً وأخذ كل واحد
منهما نصيبه غير أن نصيب أحدهما لا طريق له أصلاً فهل لا تصح هذه القسمة فالحق جواب انه ان أمكنه
أن يفتح باباً آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة جازت القسمة وان لم يمكنه ان يفتح باباً
كذا في البرازية والله تعالى أعلم وفي الوهبانية

ولو قسمت دار وليس لبعضهم * طريق وفتح الباب فبها مذر

ولم يدروا وقت القسم أن طريقه * تعذر قالوا بالفساد وقتروا

سئلت عن جد ابن رجلين أراد أحدهما أن يزيد في طوله فهل لشريكه منعه فالحق جواب ان في
المسألة خلافاً والراجح أن لا شريك المنع وقد أشار إلى ذلك ابن وهبان بقوله
ومالشريك أن يعلو حيطهم * وقيل التعلو جائز فيعمر

قال شارحها الشرنبلالي صورتهما جد ابن رجلين طوله عشرة أذرع مثلاً أراد أحدهما أن يزيد في
طوله فاشترى بـ كـ منعه وقيل ليس له منعه ولترجع المنع فقدمه ونقل مقابله بصيغة التمريض اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دار ظهرها في سكة غير نافذة هل ليس له فتح باب فيها فالحق جواب
ليس له فتح باب فيها الاستحسان استطرافاً لم يكن له ولو كان له دار غيرها في هذه السكة في المختار وقد نظم
ذلك ابن وهبان فقال

ومالشريك فتح باب به ولا شمس للدار باب فيه وهو الخير (أي المختار)

قال سيدي حسن الشرنبلالي وفي التمهة زقاق غير نافذ اشترى رجل في القصوى داراً فأراد أن يهدمها
ويجعلها طريقاً نافذاً ليس له ذلك قال ابن الشحنة وقد نظمت هذا الفرع في بيت حال الكتابة فقلت
ولا هدم دار قد شرها وجعلها * طريقاً قصوى نافذاً بل ويحضر

قال الشرنبلالي ولو أراد هدم داره بالمحلة أفنى الصدر الشهيدي به وبعد جبره على البناء مع تضرر
الجيران وفتوى الكرخي على المنع من الهدم وفتوى سمرقند على جبره وعلى البناء لو هدمها اه والله
تعالى أعلم **سئلت** في أهل سكة غير نافذة أرادوا قسمتها فهل ليس لهم ذلك فالحق جواب نعم
قال ابن وهبان

مطلب اذا كان بعض الشركاء
غائباً وطالب الحاضرون
القسمة

مطلب قاسم الوارث ثم
ادعى ديناً على الميت تقبل
دعواه

مطلب ماتت عن امرأة
وصغار وهي تدعى أن جميع
مافي البيت لها

مطلب ماتت عن زوجة
حامل وورثة لا يرثون لو
كان الحمل ابنها الخ

مطلب قسمت دار وليس
لبعضهم طريق الخ

مطلب جد ابنين ما أراد
أحدهما أن يزيد في طوله
فاشترى المنع في الرابح

مطلب له دار ظهرها في
سكة غير نافذة ليس له
فتح باب فيها

مطلب ليس لأهل السكة
غير النافذة تقاسمها ولا بيعها

وليس لهم قال الامام تقاسم * بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر

قال سيدي حسن الزمري لاني في النوادر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام وكذا ليس لهم أن ينصبوا على رأس سكة لهم بابا أو يستدوا رأس السكة للحاجة المذكورة قال وفي بيع الكل اشارة الى صحة بيع واحد نصيبه من الطريق لان حق العمارة لا يبطل به بخلاف اقتسامها ونحوه ولا يملك مشترى الحصة المرو حتى يشترى دار بانه طريقها اه والله تعالى أعلم **سئلت** في عتار بين اثنين تقاسمها برضاها ما وتصرف كل منهما ما فيما يخصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما بما استيفاه حقه منه قام الا أن أحدهما يدعي غيبا فاحشافي القسمة ويريد نقضها فهل ليس له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء **فالجواب** ان مثل هذا السؤال رفع الى المحقق الرمي فاجاب عنه بقوله لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمناقضة كما صرح به علماءنا فاطبة وفي قول لا تسمع ولو لم يقترب بالاستيفاء حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء اه من الخيرية وفيها أيضا جوابا عن سؤال مانصه تصح القسمة بالتراضي بل هي آكد منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاهم على صحة دعوى الغيب في الوجه الثاني دون الاول اذا لم يقترب بالاستيفاء فلا تسمع دعوى الغيب بعده مطلقا اه والله تعالى أعلم **سئلت** في دار بين اثنين تم اياها على أن يستأجرها عدا سنة وهذا سنة فهل تجوز هذه المهاداة **فالجواب** انهم اختلفوا فيها قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى الظاهر انه يجوز ان استوت الغلتان فيها وان فضلت في نوبة أحدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى كافي الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت** في شريكين اقتسما دارا على أن يكون لأحدهما حق وضع الاخشاب على الحائط الواقع في نصيب الآخر هل يجوز ذلك **فالجواب** نعم يجوز ذلك للتعامل كافي القنية قال وفي الكرم على أن يكون لأحدهما اقرار أغصان الشجرة المنرفة على نصيب صاحبه لا يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عتار مشتركين بينهم ووصيه هل الوصي قسمته **فالجواب** ليس له قسمته الا أن يكون فيه للصغير منفعة ظاهرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة وقسمة الاب تجوز وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة اه قنية والله تعالى أعلم **فائدة** قال في القنية لم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هذا واختلف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم أو مال اليتيم من نفسه قالوا انه انما يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط المنفعة الظاهرة فقبل ان يبيع ماله منه ما يساوي ألف درهم ثم يمانع ثمانية أو يشترى من مال اليتيم ما يساوي ثمانمائة بألف وقبل في البيع بالنصف وفي الشراء بالضعف قال رضى الله تعالى عنه في القسمة كذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا غاب بعض الشركاء وحضر البعض ومطالب الحاضرون القسمة من القاضي فهل يجيبهم بذلك ويقسم **فالجواب** قال في القنية لا تجوز قسمة أرض مشتركة مع غيبة بعض الشركاء الا أن تكون موروثة فينصب القاضي فيما عن الغائب فيقسم حينئذ وللقاضى أن يأذن للشريك في زراعة كل الارض المشتركة اذا رأى ذلك كذا لا يضيع الخراج اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في حيوانات اقتسماها بالتراضي وزاد أحدهما مالالا آخر دراهم لتعديل القسمة هل يصح ذلك **فالجواب** قال في الخيرية في جواب عن مثل هذا السؤال نعم تصح القسمة ويلزم المال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طاحونة مشتركة بين اثنين انه دمت فأبى أحد الشريكين العمارة فعهدها الآخر من ماله هل يكون حينئذ متبرعا **فالجواب** انه لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع

مطالب قاسم وأقر باستيفاء حقه ثم ادعى الغيب الفاحش لا تسمع دعواه

مطالب دار بينهما اياها على أن يؤجرها هذا سنة وهذا سنة

مطالب اقساما دارا على أن يضع أحدهما الأخشاب على حائط الآخر

مطالب عتار بين اليتيم ووصيه هل الوصي قسمته

مطالب غاب بعض الشركاء وحضر البعض الخ

مطالب بينهما ما حيوانات اقتسماها بالتراضي وزاد أحدهما دراهم

مطالب انه دمت الطاحونة فأبى أحد الشريكين من همارتها

الفصولين وجعل الفتوى عليه في الوالدية قال في جامع الفصولين معزيا إلى فتاوى الفضلي طاحونة
لهم أنفق أحدهما في مرة ثم بالاذن الآخر لم يكن متبرعا إذ لا يتوصل إلى الانتفاع بنصيب نفسه إلا به
اه ومثلي الطاحونة الصبغة إذ لا طاحونة مثال لا ينقسم لأنه حكم خاص بها كما هو ظاهر **كذا**
في الخيرية من القسمة وفي الحامدية من كتاب الشريعة ما نصه (س-ث) في دار لا تقبل القسمة
مشتركة بين زيد وعمرو واحتاجت إلى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمرو وأن يعمرها
فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمرو بقيمة ما يخصه من العمارة المزبورة فهل له ذلك (الجواب)
نعم وأفتى بمثل ذلك الخبير الرملي كما في فتاويه من القسمة اه لكن حقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في
كتاب الشريعة من حواشيه رد المحتار أن ما يجبر الشريك إلا بى عليه مثل ما لا يقسم لا بد فيه عند
الامتناع من اذن القاضي قال وبه يظهر لك ما في قسمة الخيرية يعني الذي قدمناه عنها وقال به - ونقله
قلت ما نقله في جامع الفصولين عن الفضلي قل عقبه أقول ينبغي أن يكون على تفصيل قدمته اه **قلت** يح
أراد بالتفصيل ما مر من انماطة الرجوع وعدمه على الجبر وعدمه وحاصله أنه لم يرض بما في فتاوى
الفضلي لأن الشريك في الطاحون يجبر كما لو كان لا يقسم فلا يرجع الم - مريلا اذنه وبلا أمر القاضي
ويمكن تأويل كلام الفضلي بحمله على ما إذا أنفق بأمر القاضي أو هو قول آخر اه وقال في التنقيح بعد
نقل كلام الخيرية فإن حل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مفتى به فيكون في
المسألة قولان صحيحان وإن قيد بالأمر ارتفع الخلاف والحاصل أن المحقق ابن عابدين كلامه عيى إلى أنه
لا يرجع إلا باذن الشريك أو القاضي قال في آخر كلامه في الحاشية والذي تحصل في هذا المحل أن
الشريك إذا لم يضطر إلى العمارة مع شريكه بان أمكنه القسمة فأنفق بلا اذنه فهو متبرع وإن اضطر
وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه أو أمر القاضي ليرجع بما أنفق والا فهو متبرع وإن
اضطر وكان شريكه لا يجبر فإن أنفق بأذنه أو بأمر القاضي رجع بما أنفق والاف ببقية فاعتنم تحرير
هذا المقام الذي هو ضلة أقدم الافهام اه وفي طرة الحاشية ما نصه قوله والذي تحصل الخ قد نظمت
هذا الحاصل لتسهيل حفظه فقامت

وان يعمر الشريك المشترك * بدون اذن للرجوع بما ملك
ان لم يكن لذلك مضطرا بان * أمكنه قسمة ذلك السكن
أما إذا اضطر لذا وكان من * أبى على التعمير يجبر فإن
بأذنه أو اذن قاض يرجع * وفعله بدون ذات برع
ثم إذا اضطر ولا جبر كما * في السفلى والجدار يرجع بما
أنفق ان كان بالاذن بى * لذا والاف ببقية البناء

اه والله تعالى أعلم **سئل** في شريكين قسما عقارا مشتركا بينهما وامتاز كل بحصته وتصرف فيها
زما ناقام الا أن أحدهما يدعى أن ذلك العقار كله له خاصة فهل لا تسمع دعواه فأجواب نعم لا تسمع
دعواه لما صرح به قاضيان والزباني والعمادي والبرزاي وكثير من علماء ثنائين أن الأقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزباني ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة دينافى التركة صححت دعواه
ولو ادعى عينا بأى سبب كان لم تسمع دعواه إذا أقدم على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك أفاده
في الخيرية والله تعالى أعلم **سئل** عن شريكين في أرض قسماها ثم تقارلاها وتفاخاها ورجعا
إلى الشراكة هل يجوز ذلك فأجواب نعم يجوز قال في البرزاية قسما الاراضى وأخذوا حصصهم
ثم تراضوا على أن تكون الاراضى مشتركة بينهم كما كانت عادة الشراكة لان قسمة الاراضى مبادلة
ويصح فسخها وإقالتها بالتراضى اه والله تعالى أعلم **سئل** عن القسمة إذا ظهر فيها غبن فاحش

مطلب الأقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم مشترك

مطلب يجوز تقابل القسمة

مطلب إذا ظهر فيها غبن
فاحش ولم يقر المتقاسمون
بالاستيفاء بطلت

ولم يقر المتقاسمون بالاستيفاء فهل تبطل فالحقواب نعم تبطل عند الكل اذا كانت بقضاء القاضي
 لان تصرفه مقيد بالعدل وان كانت بالتراضي له أن يبطل القسمة كالمكانت بقضاء القاضي في الصحيح
 والغيبين السير ما يدخل تحت تقويم المقومين والكثير ما لا يدخل تحت تقويم المقومين نقضه الكفوى
 عن فتاوى الوجيز والمسألة في الخيرية والتسقيع وغيرهما أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** عن بني في
 المشترك بغير اذن الشريك فطلب الشريك رفع البناء فكيف الحكم **فالحقواب** انه يقدم المقارون
 وقع البناء في نصيب الباني والاهدم وتعامه في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار فيه اثلاثة
 بيوت وساحة واسعة فيميتان من تلك البيوت لزيد والنالت منها لعمرو وقد أراد اقسمة الساحة فهل تقسم
 أنصافا أو أثلاثا على عدد البيوت **فالحقواب** انها تقسم أنصافا فذو بيت كذا بيتين قال في الخيرية
 مجيبا عن سؤال كهذا نعم وذو بيت كذا بيت في حق ساحتها أي ان كان بيت من دار فيه بيوت
 كثيرة في يدي زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي أي الساحة بينهم ما حال كونهما نصفين لاستوائهما في
 استعمالها وهو المرور وفيها التوضي وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق
 كافي للخ من دعوى الرجلين وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال مانصه لاشبهة في أن الساحة المذكورة
 بينهم ما مناصفة واذا طلبا القسمة في الساحة أو طلب أحدهما انقسم أنصافا وقد صرح علما وثباته اذا
 كان في يدي انسان عشرة أبيات من دار وفي يدي آخر بيت واحد فالساحة بينهم انصفان قال في التسقيع من
 كتاب الدعوى أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعوا فيه فانه بقدر الارض كافي التنوير فعند
 كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف
 الاملاك كالمسور وفي الطريق كذا في الزياحي والحاصل أنه اذا وقع اختلاف أصحاب البيوت في
 ساحة الدار ولا يبينه تقسم الساحة على رؤسهم فمن كان له بيت من تلك الدار ساوى من له منها عشرة
 بيوت مثلا لان انتفاع صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت أحدهما
 لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف مالواختلفوا في شرب الاراضي ولا يبينه
 لهم فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي المتعددة
 الى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر اراضيهم عملا بالظاهر فان الظاهر ان كل
 أرض لها شرب يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير اليه ان هذا كله عند عدم ظهور الحال كالمو
 كانت دار مشتملة على عشرة بيوت مثلا لوال واحد منها بيت واحد ولاخر تسعة وتنازعوا في ساحتها تجعل
 الساحة بينهم ما نصفين انساويهم ما في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوته التسعة من تسعة رجال لكل
 رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع منقسم انساوا بينهم وبقي النصف للشريك الاول لانه
 قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء ببيع شريكه وكذا لو مات الشريك الاول
 صاحب البيت عن عشرين ولدا مثلا لا ينتقل اليهم الا ما كان عليه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو
 كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فمات عن ورثة تكون الساحة على قدر اراث كل واحد منهم لا على قدر
 رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي هذا ما ظهر لي تفقها ولم أره منقول لا صريحا ولكن القواعد تقتضيه
 اه كلامه فليحفظ فانه حسن والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات وترك دورا وبساتين ودكاكين وارض
 وطلب بعض الورثة أن يجمع له نصيبه المتفرق فيها في واحدة منها أو اثنتين والباقيون يأبون ذلك فهو ل
 لا يجبرون **فالحقواب** انه يقسم كل قطعة منها قابلية للقسمة على حدة فيعطى منها نصيبه مفروزا ولا تجمع له
 الانصبة المتفرقة في واحدة أو اثنتين الا بالتراضي قال في الخاتمة واذا مات الرجل وترك ارضين أو دارين
 فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم من كل الارضين أو الدارين جازت القسمة وان

مطلب فيمن بني في المشترك
 من غير اذن الشريك
 مطلب في قسمة الساحة

مطلب في تركه مشتملة على
 دور وبساتين ودكاكين
 وأراض كيف تقسم

قال أحدهم للقاضي اجع نصيب من الدارين أو الارضين في دار واحدة وأبى صاحبه قال أبو حنيفة يقسم
القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال
صاحبه الرأي إلى القاضي أن رأى الجمع جمع والأفلا هه وأفتى به في الحامدية وفي البرازية مانعه إذا
كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه منها في دار واحدة وأبى البعض قسم كل دار على حدة
ولم يضم بعض الانصبا إلى البعض إلا أن يصطلحوا على ذلك هه وفي الدر المختار وقال إن الكل في مصر
واحد قال رأي فيه إلى القاضي وإن في مصرين فقولهما كقول هه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
شريكين في بستان قسماء فوقعت شجرة أغصانها متدلية في نصيب الآخر هل يجبر على قطعها فالحق
لا يجبر على قطعها إلا أن يكون مشروطا في القسمة وقد قدمناه في الغصب فارجع إليه والله تعالى أعلم
سئلت عن أجرة القسام هل هي على عدد الرؤس أو على عدد الانصبا فالحق أنهما على عدد
الرؤس قال في الدر المختار وينصب قاسم يرزق من بيت المال لقسمة بلا أجر منهم وهو أحب وإن نصب
بأجر المثل صح وهو على عدد الرؤس مطلقا لا الانصبا خلافا لما هه قوله مطلقا أي سواء تساوى وفي
الانصبا أم لا وسواء طلبوا جميعا أو أحدهم هه من الرثا والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في دار
صغيرة أراد أحدهما بيع نصيبه وامتنع الآخر من البيع معه هل لا يجبر الممتنع فالحق لا يجبر
الامتنع قال في الدر المختار ولو أراد أحدهما البيع وأبى الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما هه وفي
فتاوى قارئ الهداية من كتاب الشركة مانعه **سئل** عن جماعة مشتركين في بستان باع كل منهم الثمرة
واحد الممتنع والمشتري ليس غرضه إلا في الشراء من الجميع فهل يجبر الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة
موقوف عليهم دار وهم ناظرون عليها فآجروها لا واحد منهم قاصدا للضرر بالشركة وتعطيها فهل
يجبر على الإيجار معهم فاجاب لا يجبر على أن يبيع مع الشركة لأنه يجزى بل يبيعون حصصهم فقط أو نحو الثمرة
ويقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الإجارة بل يؤجر شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتأجرون مع
الممتنع في السكنى بقدر انصباهم هه والله تعالى أعلم **سئلت** هل القرعة في قسمة القاضي واجبة أو
مندوبة فالحق أنهما ليست بواجبة بل مندوبة لتطيب القلوب قال في الدر المختار ويقرب
لتطيب القلوب قال محشي الشامي أشار إلى أن القرعة غير واجبة حتى إن القاضي لو عين لكل واحد
نصيبا من غير أقرار جاز لأنه في معنى القضاء فلك الإلزام هداية ثم قال (تنبيه) إذا قسم القاضي أو نائبه
بالقرعة فليس لبعضهم الأبا بعد خروج بعض السهام كما لا يلتفت إلى إباؤه قبل خروج القرعة ولو القسمة
بالتراضي له الرجوع إلا إذا خرج جميع السهام إلا واحد التعين نصيب ذلك الواحد وان لم يخرج ولا
رجوع بعد تمام القسمة هه معزى بالنهاية والله تعالى أعلم **سئلت** فممن قسم مع شريكه وأقر
بالاستيفاء ثم ادعى الغلط هل تقبل دعواه فالحق أن هذا السؤال رفع إلى حامد أقدي فاجاب عنه بما
نصه لا يصدق إلا بحجة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن أرض
موقوفة على الذرية طلب بعضهم قسمة القسمة ملك فهل لا يجاب إلى ذلك فالحق أن لا يجاب إلى
ذلك كافي قسمة الحامدية وفيها (سئل) في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقين على طريق التناوب
والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم هه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة تقاسموا الشركة ثم
ظهر فيها دين هل تفسخ القسمة فالحق أن لا تفسخ القسمة فالحق أن لا تفسخ القسمة فالحق أن لا تفسخ القسمة
ما بقي به كذا في التنوير قال ابن عابدين في حواشيه ومثله لو ظهر موصى له بألف مرسلة فتفسخ إذا
فضوه لتعلق حق الدائن والموصى له مرسلا بالمالية بخلاف ما إذا ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث
أو الربع فقال الورثة تقضى حقه ولا تفسخ القسمة لتعلق حقه ما به من الشركة فلا ينتقل إلى مال آخر إلا
برضاها ما كافي النهاية هه إذا كانت القسمة بغير قاض فلو به وظهر وارث وقد عزل القاضي نصيبه

مطلب اقسما بستانا
فوقعت أغصان شجرة
لأحدهما في نصيب الآخر
مطلب أجرة القسام على
عدد الرؤس

مطلب أراد أحدهما بيع
نصيبه من دار صغيرة
فامتنع الآخر من البيع
معه لا يجبر

مطلب في حكم القرعة في قسمة
القاضي

مطلب أقر بالاستيفاء ثم
ادعى الغلط
مطلب أرض موقوفة على
الذرية طلب بعضهم قسمة
على وجه الملك لا يجاب لذلك
مطلب تفسخ القسمة إذا
ظهر فيها دين إذا فضوه الخ

لا تنقض وكذا الوظهر الموصى له في الاصح كافي التارخانية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ورثة تقاسموا التركة ثم ظهر وراث وأراد نقض القسمة فهل له ذلك **فالجواب** نعم له ذلك ففي نتيجة الفتاوى نفعنا عن النزاع ما نصه ظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وراث آخر بعد القسمة تردوان قالت الورثة نوذى الدين أو الوصية أو حصص الوارث من مالنا ولا تنقض القسمة ففهم اذا ظهر غريم أو موصى له بألف مرسلة لهم ذلك لان حقهم في المأبىة وفيما اذا ظهر وراث أو موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لان حقهم مامعنى به بين التركة الا اذا رضى الوارث أو الموصى له بذلك اه من كتاب القسمة والله تعالى اعلم **سئلت** في ورثة تقاسموا تركة فاستحق ما يبدأ أحدهم بعد القسمة بينة وقضاء فقال المستحق منه أخذها المذمى ظلم به يرحق فهل لارجوع له حينئذ على بقية الورثة بشئ **فالجواب** انه لا رجوع له عليهم بشئ كافي القنية قل وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع بينة اذا قل ذلك لا يرجع على بائعه باليمن والله تعالى اعلم **سئلت** عن شركاء في بستان قسموه وجعلوا لأحدهم النخل ولم يذكروا باصلها فهل يكون له النخل باصلها **فالجواب** نعم قال في الخاتمة وان اقساموا ضيقة فجعلوا لأحدهم النخل ولم يذكروا باصلها فله النخل باصلها وكذا الوأقر لانسان بخلة كان لأقرله النخلة باصلها ثم قال ما نصه ثم في كل موضع يستحق الخلة باصلها فان قلعهما كان له أن يغرس مكانها أخرى اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن شركاء في عقار أنكر بعضهم القسمة فشهد عليه القاسم مع آخر هل تقبل شهادته **فالجواب** نعم تقبل قال في الخاتمة واذا أنكر بعض الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضى مع غيره جازت شهادته في قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد لا تقبل شهادته اه والله تعالى اعلم **سئلت** اذا قاسم الاب شركاء ابنه الصغير هل تجوز هذه القسمة **فالجواب** نعم قال في الخاتمة قسمة الاب عن الصبي والمعتوه جائز في كل شئ اذا لم يكن فيه غبن فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذا الجد أو الاب اذا لم يكن هناك وصى للاب اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ورثة اقساموا أراض على ظن أنها هي الموروثة لا غير ثم ظهرت أرض أخرى للميت فهل تجوز القسمة حينئذ **فالجواب** ان هذه المسألة في القنية من باب فسخ القسمة قل أراض موروثة فسمت على زعم بعضهم أنها هي الموروثة فحسب ثم ظهرت أرض أخرى فان أمكن فسمتها خاصة تقسم والا يقسم الكل جملة واحدة اه **سئلت** عن لو قسموا العروس فذلك نصيب أحدهم بعد الافراز قبل القبض لا يملك عليه اه قنية **سئلت** عن أهل سفينة خافوا الغرق فألقوا بعض الامتعة لتخفف السفينة فكيف الحكم في هذه الامتعة التي ألقيت **فالجواب** قال في الاشباه والنزاهات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وقرع عابها الولوالجى في القسمة ما اذا غرم الساطان أهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التارخانية وفي فتاوى قارى الهداية اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها فالقوا فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ الانفس اه ونقله في الدر المختار وكتب المحقق ابن عابدين قوله فاتفقوا لفهمهم منه انهم اذا لم ينفقوا على الالتقاء لا يكون كذلك بل يكون على الملقى وحده وبه صرح الزاهدى في حاويه قال رامن اشرفت السفينة على الغرق فالتقى بعضهم حنطة غيره في البحر حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحال اه رملى على الاشباه وقوله في تلك الحال متعلق بقيمتها أى يضمن قيمتها مشرفة على الغرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرملى ويفهم منه أنه لا شئ على الغائب الذى له مال فيها ولا يأذن بالالقاء ولو أذن بان قال اذا تحققت هذه الحالة فالقوا اعتبر اذنه وقوله بعدد الرؤس يجب تقييده بما اذا قصد حفظ الانفس خاصة كما يفهم من تعليقه أما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش على الانفس وخشى على الامتعة فان كان الموضع لا تغرق فيه الانفس وتنازع فيه

مطلب تقاسموا ثم ظهر وراث
وارث ومطلب نقض القسمة

مطلب ورثة تقاسموا ثم
استحق ما يبدأ أحدهم الخ

مطلب قسموا بستانا وجعلوا
لأحدهم النخل ولم يقولوا
باصلها

مطلب تقبل شهادة القاسم
مع آخر

مطلب قسمة الاب عن الصبي
أو المعتوه جائزة الخ

مطلب ورثة تقاسموا تركة
ثم ظهرت أرض أخرى
تقسم وحدها ان أمكن والا
يقسم الكل

مطلب قسموا العروس فذلك
نصيب أحدهم بعد الافراز
وقبل القبض لا يملك عليه
مطلب ألقى أهل السفينة
بعض الامتعة لتخفف
السفينة كيف الحكم

الامتعة فهي على قدر الاموال واذا خشي على النفس والاموال والقوا به - لا اتفاق لحظهم ما فعل على قدر ما فن كان غائباً واذن باللقاء اذا وقع ذلك اعتبر ما له لانفسه ومن كان حاضراً ما له اعتبر ما له ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا التحري يرغمي ولكن اخذته من التعليل فتأمل روي على الاشياء وأقره الحوى وغيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ابتلى بوظيفة العمل من جهة السلطان اذا باشر توزيع النواصب على الرعايا هل يكون آثماً **فالجواب** ما في فتاوى الانقروى نقلاً عن القنية وهو هذا من تولى العمل من جهة السلطان وقام بتوزيع النواصب على المسلمين بالقسط والعدالة كان مأجوراً وان كان أصله من الجهة التي يأخذها باطلا اه والله تعالى أعلم ورأيت في بعض كتب المذهب أن هذا مما يعلم ولا يشاع والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا طلب أحد الشريكين القسمة والاخر المهاباة فأيهم ما يجاب **فالجواب** قال في المغر اذا طلب أحد الشريكين القسمة والاخر المهاباة يقسم القاضى لانه أبلغ في التكميل ولو وقعت فيما يحتمل القسمة ثم طلب أحدهما القسمة يقسم ويبطل المهاباة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شريكين في طريق طلب أحدهما القسمة وفي القسمة ضرر هل لا يجاب **فالجواب** أنه لا يقسم والحالة هذه ففي فتاوى الانقروى عن خزنة الفتاوى ما نصه والطريق لا يقسم أن كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم على عدد الرؤس لا يقدر مساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصباء والحوض لا يقسم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يدخل الزرع والثمار في قسمة الارض **فالجواب** انه يدخل الشجر والبناء ولا يدخل الزرع والثمار الا اذا كتبوا في القسمة بكل حق قبل أو كثر هو فيها أو منها من حقوقها فحينئذ يدخل الزرع والثمار كما في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي قسم للموصى له ثلثاً وأمسك الثلثين للورثة هل تجوز هذه القسمة **فالجواب** تجوز هذه القسمة قال في الخلاصة وفي الجامع الصغير مقاسمة الوصي الموصى له جائزة على الورثة ومقاسمة الوصي الورثة على الموصى له باطلة وتفسير المسألة اذا كان الوارث غائباً فقام الوصي الموصى له بالثلث فصرف الثلث الى الموصى له وأمسك الثلثين للوارث فهل شيء من الثلثين هلك من مال الوارث ولو كان الموصى له غائباً فقام الوصي الموصى للوارث وصرف الثلثين للوارث وأمسك الثلث للموصى له فضاء الثلث في يده لا يهلك من مال الموصى له وله أن يشارك الوارث في أخذ ثلث ما في يده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي غائب جازى الى القاضى وطلب منه نصب وصي عليه ليدعى عليه حقا من الحقوق فهل يجوز للقاضى والحالة هذه نصب وصي على الصبي للدعوى عليه **فالجواب** ليس له ذلك قال في الهندية اعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان القاضى انما ينصب وصياً على الصغير اذا كان الصغير حاضراً أو اذا كان غائباً فلا ينصب عنه وصياً بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فانه ينصب وصياً عن الغائب ثم الفرق بين الصبي الحاضر والغائب في حق نصب الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضراً فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضراً الا أنه يحجز عن الجواب فينصب عنه وصياً يعيب خصمه وأما اذا كان غائباً لم تصح الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه فلم تقع الضرورة لنصب الوصي كذا في النهاية اه والله تعالى أعلم

مطلب فيمن يباشر توزيع النواصب على الرعايا

مطلب طلب القسمة وشريكه المهاباة

مطلب لا يقسم الطريق ان كان فيه ضرر

مطلب هل يدخل الزرع والثمار في قسمة الارض

مطلب مقاسمة الوصي للموصى له جائزة على الورثة

مطلب طلب من القاضى نصب وصي على صبي ليدعى عليه حقا

كتاب المزارعة

سئلت عن دفع لاخر أرضاً على أن يزرعها والبذر والفر كل اهلها من العامل كالهـ مل وربيع الخارج لرب الأرض هل تجوز هذه العقدة أم لا **فالجواب** انها لا تجوز عند الصاحبين رحمه الله تعالى خلافاً لما موقوفه ما يفتى في الدر المختار وكذا صححت لو كان الأرض والبذر لزيد والبقر والعمل للآخر أو الأرض له والباقي للآخر أو الهـ مل والباقي للآخر فهذه الثلاثة جائزة اه وصورة السؤال من

مطلب دفع أرض لزيد ليزرعها الخ

افراد الصورة الثانية في كلام الدر كما لا يخفى قال المحقق ابن عابدين قوله فهذه الثلاثة جائزة لان من جاوزها انما يجوزها على انما الجارة ففي الاولى يكون رب البذر مستأجر الارض بأجر معلوم من الخارج فتجوز كاستيجارها بديارهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر الامام وحده والاصل فيها ان صاحب البذر هو المستأجر وتخرج المسائل على هذا كما رأيت زياحي ملخصا وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذي ثلاث كلها اقيات اه

وبقي من وجوهها أربعة كلها باطلة فخذها تميم الفائدة قال في الدر المختار وبطأت في أربعة أوجه لو كان الارض والبذر لزيد أو البقر والبذر له والآخران للآخر أو البقر أو البذر له والباقي للآخر اه قال المحقق ابن عابدين وقد جمعت هذه الاربعة في بيت أيضا فقلت

والبذر مع بقر أو لا كذا بقر * لا غير او مع أرض أربع بطلت

والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له أرض وبقر فقال لرجل آخر أعطيك أرضي وبقرى على أن تعمل ببذرك ويكون البذر منك فقبل منه وعمل حتى أدرك الزرع فهل تكون فاسدة هذه العقدية وعلى العامل أجر مثل الأرض والبقر فالجواب نعم كما أفق بذلك صاحب نتيجة الفتاوى ونقل عن الميسر ما نصه ولو جمع بين الأرض والبقر حتى فسدت المزارعة فعلى العامل أجر مثل الأرض والبقر هو الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو اشترط في عقد المزارعة أن تكون الأرض والبذر من زيد والبقر من عمرو والعمل منهما وان الخارج بينهما أنصافا وبمقام العقدية على هذا الوجه ٤٤ لا حتى أدرك الزرع فكيف الحكم فالجواب ان على زيد أجر مثل بقره ورو عمله والخارج كله له كما أفق به في النتيجة واستدل به بقول الهداية السادس أي من شروط صحة المزارعة أن يخلى رب الأرض بينهما وبين العامل حتى لو شرط

عمل رب الأرض بفسد العقدية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عقد المزارعة اذا لم يذكر فيه بيان المدة هل يكون صحيحا فالجواب لا يكون صحيحا قل في الخاتمة وشرايط جواز المزارعة ستة منها بيان الوقت فان دفع أرضه مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا تصح المزارعة وقال مشايخ بل رجحهم الله تعالى لا يشترط بيان المدة وتكون المزارعة على أول السنة يعني على أول زرع يكون في تلك السنة والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب اه ومتى فسدت المزارعة فالخارج لرب البذر لانه غناء ما ملكه وللاخر أجر مثل عمله أو أرضه ولا يزداد على الشرط وان لم يخرج شي في السادسة فان كان البذر من

قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والبقر وان كان من قبل رب الأرض فعليه أجر مثل العامل اه من الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ أرضا بالمزارعة على أن يكون البذر والبقر والعمل منه وعلى أن يأخذ مثل بذره من الخارج والباقي يقسم هل تجوز هذه العقدية فالجواب لا تجوز هذه العقدية كافي في جملة الفتاوى واستدل بما في الخاتمة وهو هذا وكذا لو شرط أن يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كن فاسد من أيهما كان البذر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما لو كانت الأرض بينهما وشرط العمل على أحدهما وأن الخارج يكتسب بينهما نصفين هل يجوز ذلك

فالجواب نعم يجوز ذلك قال في الخاتمة ولو كان الأرض بينهما أو شرط العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين يجوز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع أرضه الى آخر ليزرعها بنفسه وبقره ونصف البذر منه والنصف الآخر من العامل والمحصل بينهما ما نصفين وعمل العامل على ذلك فهل لا تكون هذه المزارعة صحيحة فالجواب نعم لا تكون صحيحة بل هي فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الأرض أجر لانه عمل في شيء هو فيه

شريك ويجب على العامل أجر نصف الأرض لصاحبها لانه استوفى منافع نصف أرضه به فقد فاسد أفاده في المخ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات وترك أولادا كبارا وزوجة هي أمهم فصار الأولاد

مطلب من أحدهما أرض وبقر ومن الآخر بذره والبذر

مطلب الأرض والبذر من واحد والبقر من الآخر والعمل منهما

مطلب في بيان شروط المزارعة وان منها بيان الوقت

مطلب لو شرط أن يأخذ صاحب البذر بذره من الخارج ففسدت

مطلب لو كانت الأرض بينهما أو شرط العمل على أحدهما

مطلب دفعها للبزرعها بنفسه وبقره والبذر منهما الخ

مطلب مات عن أولاد وأمه هم فزرعوا في أرض مشتركة الخ

يزرعون في أرض مشـ تركه أو في أرض الغير بالأكارة كما هو المعتاد من الناس وهؤلاء الأولاد كلهم في
عيال أمتهم تتعهد أحوالهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد ويتفقون من ذلك جلة
فهل هذه الغلات تكون بين الأم والأولاد أو تكون خاصة للزارعين أجيبوا وتوجروا فالحق
ان هذه المسألة صارت واقعة الفتوى فانفتحت الاجوبة على أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن
السابقين ان كانوا كبارا أو باذن الوصي ان كان البعض صغارا كانت الغلات كلها على الشركة وان
زرعوا من بذر أنفسهم كانت الغلات للزارعين كذا في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن
رجل دفع أرضه لآخر ليزرع فيها بطيخا والبقر وبعض العمل على الدافع ولم يعين امدة فهل
لا تصح هذه المزارعة ويكون للعامل أجر مثل عمله فالحق ان نعم لا تصح هذه المزارعة والخارج جميعه
لصاحب البذر والأرض وبعض العمل وعليه للعامل أجر مثله وفسادها من وجهين عدم ذكر المدة
والشـ تراط بعض العمل على صاحب الأرض اهـ مخلصا من الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت**
فيما اذا امتنع رب البذر من العمل في المزارعة الصحيحة قبل القاء البذر فهل له ذلك فالحق ان هذا
السؤال رفع الى حامد أفندي فأجاب عنه بقوله نعم قال في الدرر ويجب للعامل ان أبي لأرب البذر
قبل القائه وبعد يجب براه والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عديدة عما يقع في بلادنا بكثرة وعند
القطر وقلة الحبوب من اعطاء رجل لرجل آخر شـ غير أو قع المزارعة في أرضه على بقره والحاصل بينهما
نصفين فهل لا تكون هذه المزارعة صحيحة ويكون جميع الخارج لصاحب البذر وعليه للزارع أجر مثل
قره وأرضه وعمله لا يزداد على المسمى فالحق ان نعم كافي التنوير من المزارعة عند قوله وبطلت في
أربعة كذا في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع أرضه مزارعة بدون بيان جنس البذر هل
تصح المزارعة فالحق ان نعم لا تصح حينئذ لفقد شرطها وهو بيان جنس البذر قال قاضيخان والشرط
الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تصح عند جهالة الاجر ولا أجره من سوي الخارج فيشترط بيان
جنس البذر ولان بعض الزرع يضر بالأرض فلا بد من بيانه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك
يصير معلوما بما لا مال الأرض فان لم يبينها جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الأرض جاز لان في
حقه المزارعة لانتا كد قبل القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند التنا كد يكون بمنزلة الاعلام وقت
المقدون ان كان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق
صاحب الأرض قبل القاء البذر فلا تجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بأن قال له رب
الأرض على أن تزرعها ما بدا لك أو بدا لي لانهما فوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يفوض الامر
اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها
شيئا تنقلب جائزة لانهما اخلى بينه وبين الأرض وتركها في يده حتى ألقى البذر فقد تحمل الضرر فيزول
المفسد فتجوز وتحماله في الخالية والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض عشرية دفعها لرجل مزارعة
وأدرك الزرع فالعشر على العامل أو صاحب الأرض بينهما الجواب فالحق ان كان البذر من
العامل فالعشر على رب الأرض عند أي حنيفة وعندهم في الزرع وان كان البذر من رب الأرض
فالعشر على رب الأرض عندهم جميعا كذا في الانقروى عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت**
هل تبطل المزارعة بموت المزارع أجيبوا وتوجروا فالحق ان نعم لا تبطل المزارعة في السابق من المدة على شرطهما الى
بقـ فن قالت ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة فيما بقي من المدة على شرطهما الى
أن يستحصد الزرع وان قال وارث العامل لا أعلم ولكن افقاع الزرع ونقسم الزرع بينهما لا يجبر الوارث
على العمل لانه لم يلزم العمل ويخير صاحب الأرض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهما ما وان شاء
أعطى وارث العامل قعة حصصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الأرض وان شاء ينفق على الزرع

مطلب شرطا أن يكون
البقر والبذر وبعض العمل
على الدافع ولم يعين امدة

مطلب امتنع رب البذر من
العمل قبل القاء البذر

مطلب أعطاه قعامة لا يزرعه
في أرضه على بقره والحاصل
بينهما تكون فاسدة

مطلب لا بد في المزارعة من
بيان جنس البذر

مطلب في المزارعة على من
يكون العشر على العامل
أو على صاحب الأرض
مطلب هل تبطل بموت
المزارع

الى أن يستحصل ثم يرجع بما أنفق على الوارث في حصته ليندفع الضرر من الجانبين اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت اذا رفع المزارع الزرع من الارض فتنثر من حبه شئ في الارض فنبت بسقيه وأدرك هل
 يكون لصاحب الارض فالجواب انه يكون بين صاحب الارض والعامل على قدر نصيبيهما حيث
 نبت بسقيه ثم تصدق الا كارب نصيبه كافي الانقروى عن التتارخانية وهذه عبارة التتارخانية واذا
 رفع المزارع الزرع من الارض وتنثر منه شئ ونبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينه وبين رب الارض
 على قدر نصيبيهما ثم يتصدق الا كارب نصيبه وفي النوازل ويستحب للزارع أن يتصدق بالفضل من نصيبه
 وان نبت بسقي رب الارض فهو له فان كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والا فلا شئ عليه وان سقاء أجنبي
 كان متطوعا والزرع بين الزارعين ورب الارض على ما شرط اه قال في البرازية فان نبت بعاء الماطر
 أو بلا سقي أحد فعلى الشراكة السابقة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن حبش نبت في أرض
 مملوكة لانسان بنفسه دون انبات صاحب الارض هل يكون للناس فيه حق الاخذ أفيدونا فالجواب
 نعم يكون لهم فيه حق الاخذ حتى لو أخذ هذه انسان لا يكون لصاحب الارض أن يسترده منه ولم يكن له
 المنع من الدخول في ملكه ولا يملكه بكونه في أرضه ولو دخل انسان أرضه بغير إذنه فاحتش ليس له
 الاسترداد منه سواء كان سقاء وقام عليه أو لم يقم في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضا وعن مشايخنا
 المتأخرين انه ان قام عليه وسقاه ملكه ويجوز بيعه وله حق الاسترداده نقله الانقروى عن المنتخب
 والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن موت صاحب الارض هل يفسد المزارعة فتنزع الارض من يد المزارع
 وتبقى في يده حتى يدرك الزرع وتأخذ الورثة حصتهم فالجواب ان هذا السؤال رفع الى طامد أفندي
 فأجاب عنه بقوله نعم يعني ان الارض تترك في يد المزارع حتى يستحصل الزرع وللورثة أخذ حصتهم قال
 كافي التنوير والمقتى والبرجندى وغيرها والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن المزارع اذا قصر في العمل
 حتى يبس الزرع هل عليه الضمان فالجواب نعم عليه الضمان لوجوب العمل عليه كافي مزارعة
 التنوير وأفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن بذر مشترك بين اثنين أخذ أحدهما
 منه البعض وزرعه في أرضه بنفسه بدون اذن شريكه ونبت الزرع وأدرك فهل يكون الزرع للمزارع
 ويجب عليه دفع مثل حصته شريكه من البذر فالجواب نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية وقد
 أفتى بذلك الخبير الرملي مع نقله عبارة البرازية بتمامها والله تعالى أعلم سئلت عن دفع لغيره أرضا
 معلومة ليغرس فيها أشجارا معلومة وقد بينا لذلك مدة معلومة وشرطا أن يكون ذلك الشجر الذي يغرس
 بينهم نصفين فهل تصح هذه العقدة فالجواب نعم تصح هذه العقدة قال في الخانية رجل دفع الى
 رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها أغراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار
 يكون بينهم اجاز اه قال الخبير الرملي فتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بدمه ووجه فسادها
 بذلك أنه ليس لادراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة اه وهذه المسألة في مساقاة التنقيح أيضا والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت عن شريكين في المزارعة امتنع أحدهما من الحصاد في ابانه هل يجب بره على ذلك
 فالجواب انه يرفع أمره الى الحاكم الشرعي فيأمره بالسواوة أو يأمر شريكه بالصرف عليه
 والرجوع عليه بقدر حصته كافي الخيرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن المزارع اذا مرض فأقام رجلا
 مقامه بنصف حصته في الخارج فهل له ذلك فالجواب نعم له أن ينصب غيره في مقامه بما ذكر في
 الخيرية ❊ سئلت في العامل اذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والا أن يريد
 الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا ❊ فالجواب لا ليس له ذلك بل يكون على ما شرط
 حيث صح المزارعة الاولى انظر الى ما في البرازية اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت اذا دفع رجل
 ثورا لآخر ليحراث عليه بسدس الخارج فحراث عليه هل يستحق السدس في الخارج فالجواب ان

مطلب رفع المزارع الزرع
 وبقي بعض الحب في الارض
 فنبت فلن يكون

مطلب نبت حبش في أرض
 ز يد بنفسه هل يكون للناس
 فيه حق الاخذ

مطلب اذا مات صاحب
 الارض هل تفسد المزارعة

مطلب في المزارع اذا قصر
 في العمل

مطلب بذر مشترك بين
 اثنين أخذ أحدهما
 بعضه وزرعه كيف الحكم
 مطلب لو دفع له أرضا
 ليغرس فيها أشجارا في مدة
 معينة على أن يكون الشجر
 بينهم نصفين صح

مطلب امتنع أحد الشريكين
 في الزرع من الحصاد
 مطلب مرض المزارع فأقام
 رجلا مقامه

مطلب دفع ثور الزيد ليحراث
 عليه بالسدس

هذه العقدة غير صحيحة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثوره من جنس الدراهم اه من الخبرة
 سئلت عن نفقة الزرع في المزارعة بعد مضي المدة هل تكون على العامل وحده أو عليه وعلى
 صاحب الأرض معا فالجواب انه حينئذ تكون عليهما معا بقدر الحصص قال في الدر المختار وعلم أن
 نفقة الزرع مطلقا سواء احتج المأقيل انتهاء الزرع أو بعده بعد مضي مدة المزارعة عليهما بقدر الحصص
 اه مع بعض زيادة من الحاشية لابن عابدين ثم قال في الدر المذكور وأما قبل مضيهم فكل عمل قبل
 انتهاء الزرع كنفقة بذروهم ونحوه حفظ وكريهم على العامل ولو بلا شرط فاذا اتناها يعني مالا مشتركة
 بينهما فوجب عليهما مؤنته كصاحب ودراهم فان شرطاه على العامل فسدت كالمو شرطاه على رب الأرض
 وصح اشتراك العمل المحتاج اليه بعد الانتهاء على العامل عند الثاني للعامل وهو الأصح وعليه الفتوى اه
 وخاتمة نسأل الله تعالى حسنهم شرائط المزارعة الصحيحة ثمانية الاول أهلية العاقدين الثانية صلاحية
 الأرض للمزارعة الثالثة بيان مدة متعارفة الرابعة بيان رب البذر الخامسة بيان جنس البذر
 السادسة بيان حظ الآخر السابعة التولية بين العامل والأرض الثامنة بيان الشركة في الخارج كذا
 في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم

مطلب في نفقة الزرع في
المزارعة بعد مضي المدة

مطلب شرائط المزارعة
ثمانية

كتاب المساقاة

سئلت عن رجل له بستان مشتمل على أشجار متنوعة دفعه الى غيره مساقاة بجزء من ثمره وحصل
 بينهما ما لا يجاب والقبول ثم امتنع العامل عن العمل فهل يجبر عليه فالجواب نعم يجبر عليه قال في
 التنوير وهي كالزراعة الا في أربعة أشياء اذا امتنع أحدهما يجبر عليه بخلاف المزارعة واذا انقضت
 المدة ترك بالأجر واذا استحق الفخل يرجع العامل بأجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع والرابع ان بيان
 المدة ليس بشرط هنا استحسننا للعلم بوقته عادة وحينئذ يقع على أول ثم يخرج في أول السنة اه والله
 تعالى أعلم سئلت عن دفع أرضه البيضاء الخالية عن الأشجار لا تخرب غرس فيها كذا وكذا من الفخل
 والزيون مدة معلومة على أن يكون الشجر الذي يغرس والأرض بينهما نصفين هل تجوز هذه العقدة
 فالجواب أن التجوز في التنوير وشرحه للعلاء ما نصه دفع أرضا بيضاء مدة معلومة ليغرس
 وتكون الأرض والشجر بينهما الاتصاف لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان ككفيل
 الطعان فتفسد الثمر والغرس لب الأرض تبع الأرض وللا تخريب غرسه يوم الغرس وأجر مثل عمله اه
 وكتب المحقق ابن عابدين قوله وتكون الأرض والشجر بينهما ما نصه اذ لو شرط أن يكون هذا الشجر
 بينهما فقط صح قال في الخاتمة دفع اليه أرضا مدة معلومة على أن يغرس فيها غراسا على أن ما تحصل من
 الاغراس والثمار يكون بينهما ما جاز اه ومثله في كتبهم من الكتب ونصيرهم بضرب المدة صريح
 في فسادها بعد مده ووجهه أنه ليس لأدراكها مدة معلومة وهذه تسمى مفاصصة ويقعون في زمانها
 بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرمي واذا فسدت لعدم المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لب
 الأرض وللا تخريب غرسه وأجرة المثل كالمو فسدت بشرط بعض الأرض لتساويهما في العمل وهي
 وافعة الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت عن بستان مشترك بين جماعة عمل أحدهم فيه
 بالسقي والتنقية والحفظ ونحو ذلك حتى أدركت الثمار وقام الا أن يطلب منهم أجر عمله فهل لا يستحق
 أجرا على عمله في المشترك فالجواب نعم لا يستحق أجرا على عمله المذكور قال في التنوير وشرحه المخ
 ولو استأجره لحل طعام بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئا من ثمره الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر
 اه وقد أفتى بذلك في الحامدية وعامة فيها والله تعالى أعلم سئلت هل لبعض الشركاء أن يأخذ
 المشترك فيعمل فيه على وجه المساقاة فالجواب ليس له ذلك قال في المخنفات عن المجتبى ومساقاة

مطلب دفع بستانا مساقاة
بجزء من ثمره ثم امتنع
العامل

مطلب في بطلان المغارسة

مطلب عمل في المشترك
لا يستحق من شريكه أجرا

مطلب ليس للشريك أن
يأخذ المشترك على وجه
المساقاة

مطلب مات المساق في أثناء
المدة فلورثته أن يقوموا
مقامه
مطلب دفع أمصار زيتون
مساقاة الخ

الشر بكم بجزارة والله تعالى أعلم ❦ سئلت إذا مات المساق في أثناء المدة هل لورثته أن
يقوموا مقامه فأجواب نعم قل في الدور وان مات العامل فلورثته أن تقوم مقامه وان كره
صاحب الأرض ومنه له في التموير وأفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم
فمن دفع أمصار زيتون لا يخرج مساقاة عامين ككاملين فلما أتم العامل سنة منعه رب الزيتون من
اتمام العام الثاني فهل يجبر رب الزيتون على الدوام على المساقاة إلى تمام المدة فأجواب نعم يجبر على
ذلك كما أفتى بذلك الحير الرمي قال وهذه المسألة من المسائل الأربعة التي تخالف فيها المساقاة للمزارعة
وفي الوهبانية مانعه ولازمة في الجانبين وفسخها * لعذر كلص أو كوت يعذر
قال الشارح الضمير في لازمة للمساقاة وهي عقد لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الفسخ من غير رضا
صاحبه الا من عذر بخلاف المزارعة فانها غير لازمة في جانب صاحب البذر وإذا عرف العامل بالسرقعة
بحيث يخاف على السنب والثمر منه نفضح اه والله تعالى أعلم

كتاب الذبائح

مطلب اذا وقع الذبح على
الحلقوم بحيث لم يبق منه
جهة الرأس شي كيف الحكم

❦ سئلت عن الذبح اذا وقع أعلى من الحلقوم بأن لم يبق منه جهة الرأس شي هل هو ذكاة شرعية
يحل بها المذبح أم لا فأجواب ان كلام العلماء في هذه النازلة قد اضطرب فقد صرح في الذخيرة بأن
الذبح اذا وقع أعلى من الحلقوم لا يحل لان المذبح هو الحلقوم لكن رواية الامام الرضا تستغني بضم الزاء
وسكون السين المهمتين وضم التاء وسكون الغين المجهمة وبالنون بعد الفاء قرينة بغيره قد تخالف هذه
حيث قل هذا قول الامام وايس معتبر فتحل سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس أو الصدر لان المعتبر عندنا
قطع أكثر الأوداج وقد وجد وكان شيخنا يفتي بهذه الرواية ويقول الرضا تستغني امام معتمد في القول
والعمل ولو أخذنا يوم القيامة للعمل بروايته تأخذه كما أخذنا اه نهاية وذكر في العناية أن الحديث
دليل ظاهر لهذه الرواية ورواية المبسوط تساعدنا وهي قوله الذبح ما بين اللبة واللعين والحديث هو
قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللبة واللعين وما في الذخيرة مخالف لظاهر الحديث اه قال المحقق ابن
عابدين بل رواية الجامع الصغير تساعد رواية الرضا تستغني أيضا ولا تخالف رواية المبسوط بناء على ما مر
من اطلاق الحلق على العنق وعبرة الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله وسطه وأعلى وأسفله
اه وقد شنع الاتقاسي في غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية التشديد وقال ألا ترى قول محمد
في الجامع أو أعلاه فإذا ذبح في الأعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ولم يلففت إلى العقدة في كلام الله تعالى
ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة واللعين بالحديث وقد حصلت لاسم على قول
الامام من الاكتفاء بثلاث من الأربع أيا كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلا قبل الأولى اذا قطع من أعلاه
وبقيت العقدة أسفله اه ومثله في المنع عن البرازية وبه جزم صاحب الدور والمحقق والعيني وغيره لكن
جزم في النقاية والنواهب والاصلاح بانه لا بد أن تكون العقدة مما يلي الرأس واليه مال الزياي وقال
ما قاله الرضا تستغني مشكل فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المري وأصحابنا وان شرطوا قطع الأكثر فلا
يؤكل من قطع أحدهما عند الكل وإذا لم يبق شي من العقدة مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا
يؤكل بالاجماع الخ وردة محسبه الشاي والجوى وقال المقدسي قوله لم يحصل قطع واحد منهما ما كنوع
بل خلاف لان المراد بقطعهما اقصاهما عن الرأس وعن الاتصال باللبة اه وقال الرمي لا يلزم منه عدم
قطع المري اذ يمكن أن يقطع الحرق كزرج وهو أصل اللسان ويتزل على المري فيقطعه فيحصل قطع
الثلاثة اه قال المحقق ابن عابدين والتحرير للامام أن يقال ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة

مطلب في ذبيحة الكتابي
وانها حلال

مطلب في حكم الطيريف
الذي لا يأكله اليهود

مطلب في جراد امثلا وترك
التسمية عمدا فاصاب طائرا
مثلا حل أكله

من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية تبعا للرسغنى والافالحق خلافه اذ لم يوجد شرط الحل باتفاق
أهل المذهب ويظهر ذلك بالشهادة أو سؤال أهل الخبرة اه **في قول** ومذهب الامام مالك رحمه
الله تعالى عدم الحل فالورع والاحوط عدم الاكل منها خوفا من الخلاف فانها مبيحة على مذهبهم رحمه الله
تعالى فليحفظ والله تعالى اعلم **سئلت** عن ذبيحة الكتابي هل تحل مطلقا ولو كان حرييا فالحق
نعم تحل مطلقا سواء كان ذميا او نصرانيا حرييا او غريبا او تغريبا لاطلاق قوله تعالى وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس
رضي الله تعالى عنه طعمهم ذبائحهم ولان مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالاجماع
فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا اذ لم يسمع من الكتابي أنه سمي غير الله تعالى كالمسيح والعزير وأما لو سمع
فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون
اسرائيليا وفي النصراني أن لا يعتق قد أن المسبح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه
أفتى الجسد في الاسرائيلي وشروط في المستطفي حل منا كتحريم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في
المبسوط فانه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبائح أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزير اله ولا
يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الاثمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثلث ثلاثة أولا
ومقتضى الدلائل واطلاق الآية الجواز كما ذكره الترمذي في فتاويه والاولى أن لا تؤكل ذبيحتهم وأن
لا يتزوج منهم الا لضرورة كما حققه الكمال ابن الهمام والله ولي الانعام اه حامدية وقد نقل الكفوي
عن سير الذخيرة ما نصه وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بطعام اليهود والنصارى من الذبائح وغييرها
وهذا لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ولم يفصل بين الذبيحة وغييرها اه وبعضهم وسع في
ذبيحتهم فقال انه اتوكل ولو ذكر عليها اسم غير الله تعالى **في سئل** في الشعبي وعطاء عن النصراني يذبح باسم
المسيح **في جواب** بان ذبيحته حلال لانه بناء على أنه تعالى قد أحل لنا ذبائحهم وهو أعلم بما يقولون كذا في
حواشي الشيخ زاده على القاضى البيضاوى وعبارة القنوي على القاضى وعن ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما أنه قال لو ذبح نصراني على اسم المسيح لا تحل لنا ذبيحته ويؤيده قوله تعالى وما أهل لغير الله الآية
فانه يفيد أن المذبح باسم غير الله تعالى حرام مطلقا سواء كان الذابح كتابيا أو مسلما ثم نقل القول بالحل
وقال بعده ولا يظهر وجهه لانه تعالى كما أحل لنا ذبائحهم حرم علينا ما أهل به لغير الله تعالى **في فائدة** في
الطيريف الذي لا يأكله اليهود وبطرحونه للكلاب اذ لم يجده وامن يشترط منهم من غير ملتزم يختلف
فيه العلماء فقيل بتحريمه وقيل بكرهه وقيل بإباحته قال المحقق ابن عطية من فحول المسالك وأما
الطيريف فخرمه قوم وكرهه قوم وأباحه قوم وخفف مالك في المدونة ثم رجع الى منعه وقال ابن حبيب
ما كان محترما عليهم ولمنا ذلك من كتابنا فلا يحل لنا من ذبائحهم وما لم يعلم تحريمه الا من أقوالهم فهو غير
محترم علينا من ذبائحهم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عما لورى انسان جرادا أو تمكا وترك التسمية
عمدا فاصاب طائرا أو طيبيا امثلا هل يحل أكله أم لا فالحق ان يحل أكله ودليل ذلك قول الخانية
ولورى الى جرادا أو سمك فترك التسمية فاصاب طائرا أو صيدا آخر حل أكله وعند أبي يوسف روايتان
روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل وقد أغرى ذلك
الامام العزى فقال

أفدنا أي الحبر المفدى * جوابا كالهلال اذا تبدى
اذا ما المرء يخرج صيد بر * ولم يذكر اله الخلق عمدا
يحل على المصع عند قوم * يفوح شذاهم مسكونا

﴿وَأَجَابَ يَقُولُهُ﴾

أَلَا خَذَ أَيْهَا الْفَضَالُ نَظْمًا * لَطِيفًا بِالْجَوَابِ قَدْ اسْتَبَدَا
وَصَبَّتْ إِلَى جِرَادٍ أَوْ سَمَّاكَ * فَصَدَّتْ الطَّيْرُ أَوْ طَبِيبًا تَبَدَّى
فَمَا قَدْ صَدَّتْهُ حُلٌّ * وَإِنْ لَمْ * تَسْمِ اللَّهَ ذَا الْإِفْضَالِ عَمْدَا

مطلب روى خنزير امثلا
وسمي فأصاب صبيدا
مأ كول اللحم حل
مطلب في بيان ما لا يؤكل
من الشاة

زاد في الخاتمة رجل روى الى خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده الاضطهاد وسمى فأصاب صيدا
مأ كول اللحم فقله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن الكبدة
والطحال هل هما طاهران حلان فأجواب نعم هما طاهران حلان لقوله عليه الصلاة والسلام
أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبدة والطحال وليساهما مما يكره والذي يكره من الشاة
كراهة تحريم سبع الفرج والخصية والفدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد نظمها
ابن عابدين في قوله ان الذي من الشياه يحرم * يجمعه حروف فخذ مدغم

مطلب لا يحل الجنين
بذكاة أمه بل لا بد من
ذكاة أمه

اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن بقرة ذبحت قطره في بطنها جنين هل يحل بذكاة أمه أولا بد من
ذكاة وحده فأجواب أنه لا يحل بذكاة أمه بل لا بد من ذكاة بنفسه وقوله عليه السلام ذكاة الجنين
ذكاة أمه حله الامام رحمه الله تعالى على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل انه روى بالنصب أفاده العلاني
رحمه الله تعالى ونقل هنا قول النسفي في منظومته

ان الجنين مفرد بحكمه * لم يتبدل بذكاة أمه

مطلب ذبحت فتحركت
وخرج منها الدم جازأكلها

قال ابن عابدين ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد في البطن ان ذكى على حدة حل والا لا ولا يقع أمه في
نذكيته لو خرج ميتا فالشطر الثاني مفسر للاول اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن شاة مريضة ذبحت
فتحركت وخرج منها الدم هل يجوز أكلها حينئذ فأجواب نعم يجوز أكلها حينئذ قال في التنوير ذبح
شاة مريضة فتحركت أو خرج الدم حلت والا لان لم تدر حياتها عند الذبح وان علم حياتها حلت مطاقا
وان لم تتحرك ولم يخرج الدم ثم ذكر علامات أخر فقال اذا فتحت فاهها لا تؤكل وان ضمتها أكلت وان
فتحت عنها لا تؤكل وان ضمتها أكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها أكلت وان نام شعرها لا تؤكل
وان قام أكلت ووضع هذه العلامات في حيوان ذبح ولم يتحرك ولم يخرج منه الدم قال وان علمت

مطلب فيما يذبح عند وضع
جدار أو شفاء مريض

حياتها وان قلت وقت الذبح أكلت مطلقا اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عما يفعله الناس عند وضع
الجدار من الذبح هل يحل أكله فأجواب قال في الرد على هذا فالذبح عند وضع الجدار أو عروض
مرض أو شفاء منه لا شك في حله لان القصد منه التصديق حيوي ومثله الذبح بقربان معاقب بسلامته من
بحر من لا يفيلز به التصديق به على الفقراء فقط كما في فتاوى الشامي اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت هل
يجوز ذبح الصبي غير والاني ﴿فالجواب نعم قال في شرح الوهبانية لا بأس بذبيحة المسلمة والسكانية
وكذا الصبي الذي يعقل حتى صح اسلامه وذبيحة الأخرس حلال ولو كانا لان عذره أبين من عذر الناسي
وفي البرزانية تحريك الشفتين في حقه كالكرفي القراءة ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله
أو الله أكبر أو لا اله الا الله يريد التسمية جاز وان أراد التحميد دون التسمية أو أراد التحميد على العطاس
لا تحل بخلاف الخطيب اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله يجوز في إحدى الروايتين ولو قال الله ولم يذكر
غيره يحل وكل ذكر خاص اذا نوى به التسمية تحل وفي الذخيرة والمستحب أن يقول بسم الله الله أكبر بدون
الواو ومع الواو يكره لانه يقطع فور التسمية وعن البنغال المستحب أن يقول بالواو قال ابن وهبان

مطلب لا بأس بذبح المسلمة
والكاثية والصبي الذي
يعقل

صبي وأنثى ثم أخرس ينهر * وبالحد والتسبيح الله أكبر
والله تعالى أعلم ﴿فانتهت في الحقيقة هي تطوع ان شاء فاعلم وان شاء لم يفعل وهي أن تذبح شاة اذا أتى

مطلب في العقبة

على الولاية سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم إذا أراد أن يعق عن الولد فإنه يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة لأنه انما شرع المسلم ورب المولود وهو بالغلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن الجارية شاة جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا يكفى فيه دون الجذع من الضأن والثني من الممزر ولا يكون فيه إلا السليمة من الميموب لأنه أراق دم شرعا كالأضحية ولو قدم الذبح على اليوم السابع أو أخره عنه جاز إلا أن السابع أفضل والمستحب أن يفصل لحما ولا يكسر عظمها تفاؤلا بسلامة أعضاء الولد وبأكل ويطعم ويتصدق اه كلام السراج الوهاج وفي الفصل السادس والثلاثين من فصول الملائي مانصه ويعق عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه السلام العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عاق عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبيا ويقول عند ذبحه اللهم ان هذه عقيقة ابني فان دمها بدمه ولحمها بلحمه وعظمها بعظمه وجلدتها بجلدتها وشعرها بشعرها اللهم اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة فخذها ويطبخ جميعها ثم يصدق بها ولا يكسر منها شيء ونقل في الحامدية عن ابن حجر الشافعي مانصه ووقتها بعد تمام الولادة إلى البلوغ فلا يجزئ قبلها وذبحها في اليوم السابع يسر والاولى فعلها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للتبرك بالكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشيخين ولو ولد له اناحيت الذبيحة من صبيحته ويسر أن يعق عن نفسه من باغ ولم يعق عنه وحكمها كما حكم الاضحية الا أنه يسر طبخها بجلوتها ولا يجلو ولا يخلق المولود وجعل لحما مطبوخا للفقراء ولا بأس بدمهم اليها وتعطى القابلة رجلا لا امرءا عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله تعالى عنها باعطاءها اياها واليمنى اولى ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره ويسر عن الذكر شاتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويستحب أن يقول الذابح باسم الله والله أكبر اللهم لك واليك عقيقة فلان لخبر ورد ويكره لطح رأس المولود بدمها ويندب تسمية المذبح للمولود نسمة أو ذبيحة وأما عقيقة فيكره ويدل له خبر أبي داود وهو حسن أنه صلى الله عليه وسلم لم قال للسائل عن لا يحب الله العقوق وفي رواية لا أحب الله العقوق نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين فائدة في الحكم في مشروعية العقيقة اشاعة نسب الولد اذا لا بد من اشاعته لئلا يقال فيه ما لا يحبه ولا يحسن أن يدور الوالد في السكك فينادي ويقول انه قد ولد لي ولد ومن حكمها اتباع داعية السخاوة وعصيان داعية الشح ومنها أن النصاري اذا ولد لهم ولد صبغوه بماء أصفر يسمونه المسمودية وكانوا يقولون يصبر الولد به نصرانيا وفي مشاكلة هذا الاسم نزل قوله تعالى صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة فاستحب أن يكون للحنيفيين فعل بازا فاعلم ذلك بشعر يكون الولد حنيفيا تابعا للملة ابراهيم واسماعيل عليهما السلام وأشهر الافعال المتوارثة عنهم اما وقع له عليه السلام من العزم على ذبح ولده ثم فداءه الله تعالى بذبح عظيم وأشهر شرائعهما الحج الذي فيه الحلق والذبح فيكون التشبه بهما في هذا تنويه بالملة الحنيفية ونداء بان الولد قد فعل به ما يكون من أعمال هذه الملة ونظام حكمها ونواذها في الحجة البالغة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الصائد اذا سمى الله تعالى عند الرمي هل يؤكل ذلك الصيد فالجواب نعم قال الكفوى نقلا عن الهداية واذا سمى الرجل عند الرمي أكل ما أصاب اذا جرحه السهم فبات لأنه ذابح بالرمي لكون السهم آلة له فاشتراط التسمية عنده وجميع البدن محل لهذا النوع من الذكاة ولا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكاة اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عما يفعله بعض القبائل كالنوايل يغيرون على بعض قبائل أخرى فتارة ينهبون منهم الغنم فاذا لحقوهم وخافوا من فكها منهم قطعوا الوياها وهي حبة ليا كلوها فهو لا يجوز ذلك فالجواب أنه لا يجوز بل يحرم ولا يؤكل ذلك الجزء المنفصل عن الحي قال في التوير العضو المنفصل من الحي كمينه الامن مذبح

مطلب في بيان الحكمة في
مشروعية العقيقة

مطلب في الصائد اذا سمى
الله تعالى عند الرمي هل
يؤكل ذلك الصيد
مطلب العضو المنفصل من
الحي كالمينه

قبل موته فيجعل أكله لو من الحيوان المأكول لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلاً بزيادة أو نقصان لكن
 بكرة أه مع مزيد من شرحه للعلائي أه وفي الخاتمة كاتوا في الجاهلية يقطعون بعض الآية من الشاة
 أو بعض لحم لأخذ منها فبأكلون فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أه والله تعالى أعلم ﴿سئلت
 عن ثور نذوهر في داخل المصروف ما صاحبه بسهم بنية الذكاة هل يؤكل حينئذ فأجواب
 نعم يؤكل إذا كان لا يقدر على أخذ الجماعة كثيرة قل في الخاتمة وذكر الناطق رحمه الله تعالى إذا نذ
 البعير أو الثور في المصروف كان علم أن لا يقدر على أخذ الجماعة لا أن تجتمع له جماعة كثيرة فله أن يرميه لانه
 يجوز عن الذكاة الاختيارية بنفسه لأن البعير يصول والثور ينطح أما الشاة إذا نذت في المصروف لا ترى لانه
 يقدر على الذكاة الاختيارية عادة أه وفيه قبل هذا وإن نذت خارج المصروف ماها الإنسان حل أكلها
 والله تعالى أعلم ﴿سئلت عما يقع كثير من العوام من نذر شاة أو بقرة للأولياء الاموات بان يقول
 العامي منهم يا شيخ يا بدوي ان عوفيت أو عوفي مريضى أو جاء غائبى فلك على كس أو ثور أو خروف هل
 يجوز ذلك أم لا فأجواب أنه لا يجوز قال في الدر المختار من مبحث النذر من كتاب الصوم ما نصه
 وأعلم أن النذر الذي يقع للأموال من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى
 ضرائح الأولياء الكرام تقرباً إليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يصدق صدقاً فيها الفقراء الأنام وقد ابتلى
 الناس بذلك ولا سيما في هذه الأعصار قال محشيه ابن عابدين قوله باطل وحرام لوجوه منها أنه نذر لمخلوق
 والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن المتذوره ميت والميت لا علك ومنها
 أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر بالله م إلا أن قال يا الله انى نذرت لك
 ان شفيت مريضى أو رددت غائبى أو قضيت حاجتى أن أطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام
 الشافعى أو الامام الليث إلى غير ذلك مما يكون فيه دفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو
 محل مصرف النذر لمحققه القاطنين برباطه فيجوز بهذا الاعتبار ثم ذكر الاجماع على حرمة النذر
 للمخلوق وأنه لا ينعقد ولا تشتهل الذمة به وتسامه فيه نقلاً عن البحر والله تعالى أعلم ﴿تنبيه ﴿وما
 ابتلى به العوام وفقهاء الترى الحلف على ضريح الولي مع اعتقاد أن من حلف به حائثاً عاقبه في بدنه وماله
 وأولاده كما كانت عبدة الاوثان يعتقدون أن من حلف بها حائثاً تضربه وتغسل به ما تفعل وهذا شرك
 والعيان بالله تعالى وفي حكم الخالف للذكر كور الفقيه الذي يأمره بذلك مع اعتقاد ما ذكره نسال الله تعالى
 السلامة وفي الحديث الشريف حسبما نقله الهندي في الحجة البالغة من حلف بغير الله فقد أشرك قال حمله
 بعضهم على التغليظ والتشديد في الزجر والحق حمله على من اعتقد فيهم التأثير فانه يكون مشركاً حقيقة فلا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

﴿كتاب الرهن﴾

﴿سئلت عن يده عقار موقوف يتصرف فيه بالاجارتين المجهلة والموجلة هل يصح رهنه في الدين
 فاجبت لا يصح رهنه فيه كما أجاب بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى في أوائل كتاب
 رهن والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن المرتهن اذا اتى رد المار هو ن لصاحبه فهل يصدق بيمينه
 فأجواب لا يصدق بيمينه بل القول قول الراهن بيمينه قال قارى الهداية في كتاب الرهن لا يكون
 القول قول المرتهن في الردع عيینه لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن مع عيینه في عدم
 رده اليه أه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن رهن الزرع بدون الارض هل يصح فأجواب أنه
 لا يصح فقد سئل قارى الهداية عن رهن الغصب الذي لم يبد صلاحه لكن يكمل صلاحه عند انتهاء الاجل
 (فأجاب) رهنه بدون الارض لا يصح أه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن رهن الفرس بدون الارض هل
 والبناء

مطلب نذوهر فرماه صاحبه
 هل يؤكل

مطلب في النذر الى الاولياء
 وأنه لا يجوز

مطلب فيما ابتلى به العوام
 وفقهاء الترى من الحلف
 على ضرائح الاولياء

قوله حسبما نقله الهندي ثم وقفت
 عليه في كثير من كتب الحديث
 المعتمدة أه

مطلب لا يصح الرهن في
 الوقف المأخوذ بالاجارتين
 مطلب لا يصدق المرتهن
 في رد الرهن

مطلب لا يصح رهن الزرع
 بدون الارض وكذا الفرس
 والبناء

بهج فالحقواب ما في شرح المنظومة لابن التفتة حسبما نقله الكفوي من عدم الصحة قال وفي
 الفرس وأثروا أبناء باطل اه والله تعالى أعلم سئلت هل يصح رهن المشاع فالحقواب انه
 لا يصح قال في جامع الفصولين رهن المشاع لم يجز من شريكه ولا من غيره احتمل القسمه أولا اه ونقل
 الكفوي عن العمادية أن الشيوع الظاهري والمقارن فيه سواء اه والله تعالى أعلم سئلت عن رهن
 حج أملاكه وسلمه المرتهن تسليم الأملاك ثم طاب المرتهن تسليم الأملاك على وجه الرهن وامتنع الراهن
 هل يجبر على ذلك فالحقواب انه لا يجبر على ذلك كما أنقضى بدشخ الاسلام على أفندي واستدل له الكفوي
 بما نصه ينفذ غير لازم بإيجاب وقبول فللراهن تسليمه والرجوع عنه فإذا سلم وقبض يجوز أن يفرغ مما تميز الزم
 اه وعزاه الى الفرر اه والله تعالى أعلم سئلت عن استعارة متاعا ليرهنه فرهنه ومات الراهن
 فباعه المرتهن هل ينفذ به والحالة هذه فالحقواب لا ينفذ به والحالة هذه ويجب على البائع
 استخلاصه من المشتري ويجبه المرتهن عنده حتى يفكه المير و هذا إذا لم يكن للميت مال هكذا أجاب في
 الخيرية نقلا عن التتارخانية والله تعالى أعلم سئلت عن رهن في دين هو عشرة دراهم ثوبيا ساوى
 عشرين فذلك الرهن عند المرتهن بلا تعذمه فالحكم في ذلك فالحقواب ان الدين يسقط بذلك والرائد
 على الدين أمانة لا يضمنها المرتهن الا بالتعدي كما في الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل رهن
 داره واعترف بالقبض الا أنه لم يتصل به بالقبض عينا فافه هل يؤخذ بالمقبض يقتضى اقراره
 فالحقواب نعم قال الانقروى رهن داره واعترف بالقبض الا أنه لم يتصل به بالقبض فإذا تصادقا على
 القبض والاقباض يؤخذ باقراره اه معزيا الى التتارخانية والمسألة في فتاوى على أفندي أيضا والله تعالى
 أعلم وهو قد كنت قد قدمت الى سيدى أحمد بن الخوجه شيخ الاسلام بنونس المحقق الحنفى حفظه الله
 تعالى سؤالا من طرابلس الغرب (فأجاب) وهذا نص السؤال والجواب ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى
 في بيع وقاء في مشاع غير مقبوض هل يجوز فأجاب بجوابه فيه وصحته وأنه يخالف الرهن في بعض الأحكام
 قل فالكثير من أحكام الرهن يعطاه بيع الوفاء رعاية لجانب الرهن وقدي على أحكام البيع البات
 رعاية لجانب البيع ويخالف حكم بيع الوفاء حكم الرهن فن ذلك الشيوع فانه يجوز في بيع الوفاء اعتبار
 بالبيع البات ولا يجوز في الرهن البت على الصحيح في الفصل التاسع عشر من الفصول العمادية وسئل
 عن باع نصف كرمه من آخر بيع الوفاء وخرج هو في الصيف الى كرمه بأهله ونقله وأخرج هذا
 المشتري العاقد أهله وأولاده وأدركت الغلات فأخذ البائع نصفها والمشتري نصفها فهل للبائع اذا تقابل
 البيع وأعطاه عن ما اشترى أن يطالب به بما له من الغلات أم لا فقال ان أخذ هذا بغير رضا البائع كان
 للبائع أن يطالب به بما له من الغلات وان أعطاه البائع ذلك أو أخذ المشتري باذن البائع ورضاه لم يكن له
 أن يطالب به بما له من الغلات ويكون ذلك هبة منه وعطية وفي محل آخر من الفصل المذكور وفي فتاوى
 الشيخ الامام أبى بكر محمد بن الفضل كرم بين رجل وامرأة باعت المرأة نصيبها من الرجل وشرطت ان اذا
 جاءت بالثمن يرد عليه نصيبها ثم باع الرجل نصيبه من آخر هل لها الشفعة قال اذا كان البيع بيع معاينة
 فاهل الشفعة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها أو في يد المشتري قال العلامة الرباني شيخ الاسلام سيدى
 محمد بيرم الثاني التونسي في رسالته الموسومة بالوفاء بما يتهاق بيع الوفاء في الفصل السادس منها بعد ان
 نقل هذا الفرع وقد استفيد من تصويره الوفاء في نصف الكرم صحت الوفاء مع الشيوع على خلاف
 الرهن ووجه ذلك ما في الوفاء من معنى البيع اه وما في الفصل الاول من الباب الاول من رهن الهندية
 نقلا عن البدائع ومنها دوام القبض عندنا والشيوع يمنع دوام الحبس فيمنع جواز الرهن سواء كان فيما
 يحتمل القسمه أو فيما لا يحتملها أو سواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن من

مطالب لا يصح رهن المشاع

مطالب رهن حج أملاكه
 وسلمه تسليم الأملاك الخ
 مطالب بعد انعقاد الرهن
 بالايجاب والقبول جاز للراهن
 التسليم والرجوع فلا يلزم
 الاهبة وضال الخ

مطالب استعارة متاعا للرهن
 فرهنه ومات الراهن
 مطالب في هلاك الرهن
 بلا تعذ

مطالب رهن واعترف
 بالقبض يؤخذ باقراره

مطالب هل يجوز بيع الوفاء
 في مشاع غيره مقبوض

أجنبي أو من شريكه فجعل ذلك في الرهن البحت أما ما نسبته بيع وفاء فانه اربعة اقسام البيع يجوز مع
 الشيوع وينتفع المشتري وفاء بالمشاع مع الشريك المالك انما مع المشتري باتامع شريكه على الوجه المقرر في
 كتاب الشركة وكذا فتره والذي شيخ الاسلام التونسي سيدي محمد بن الخوجه في بعض مجموعاته واذا أحطت
 خبرا بما قررناه فامشترى للمشاع وفاء لا يكون اسوة للفرما بل هو أحق قال هذا ما علمني ربي والسلام عليكم
 ورحمة الله وبركاته من فقير ربه أحمد بن الخوجه المفتي الحنفي بمجلس الشريعة بمحاضرة تونس وكتب
 ليلة الاحد في شعبان الاكرم من عام ألف وثلاثمائة وثلاثة اه كلامه حفظه الله تعالى وكاتبها حفظه
 الله تعالى عن عدم القبض المذكور في السؤال فلم يتعرض له سبحانه المنزه عن النسيان والسهو وفي الدرر
 النصريح بان القبض شرط للزوم كافي الهبة قال وصحح في المجتبى انه شرط الجواز اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن رهن نصف داره مشاعا على أن يقرضه المرتهن كذا وكذا من الدراهم وسلم الرهن وتسلم
 الدراهم ثم فسده الرهن لفساده فهل للمرتهن حينئذ حبس الرهن في الدين فأجوب نعم قال في الخانية
 لورهن رهنا فاسدا كشيوع مثلا على أن يقرضه كذا فاسم الرهن وأخذ المال ثم فسده الرهن لفساده
 فلم يرهنه حبس الرهن لدين رهن به اذا استغاد على الرهن بمقابلته ما أقرضه فله حبسه كالبيع اه وفي
 الخيرية واذا مات الرهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا لان فاسد
 العقود يجري مجرى صحيحها اه وفي جامع الفصولين بعد ما ذكرناه هذا اذا رهن بمقابلته الدين أما لو رهن
 بدين كان عليه قبل ذلك والمسألة بحالها لا يملك حبسه كالرهن الجائر بدين كان عليه قبله اذا انفصل الا يملك
 حبسه والجامع بينهما أنه ما استفاد ملك اليد بمقابلته هذا الدين فليس له حبسه بدين وجب بجهة أخرى فلو
 مات رهنه فالمرتهن اسوة للغرماء اذ ليست له على المحل يد مستحقة على ماله اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن رهن داره لزيد في دين وسلم له فتمسكه ووضع يده عليه ثم أباح للراهن السكنى فيها تبرعا
 ومرحمة ثم أراد رفع يد الراهن ووضع يده فهل له ذلك والحالة هذه فأجوب نعم له ذلك ولا يبطل
 الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخية وتسامه في الخيرية وقد أشار بقوله ولو كان القبض بالتخية الى أن
 التخية قبض حكما ففي الدرر التخية بين الرهن والمرتهن قبض حكما على الظاهر كالبيع فانها فيه أيضا قبض
 اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن امرأته تملك بيتا فرهننته وسلمته للمرتهن في الدين الذي قبضته
 والمرتهن يطالب ابدنه وهي تمنع من أدائه فهل تجبس بذلك وهل يباع عليه اذا لم تؤد ولم يكن لها غيره
 ولا ينفعه التمسك بأنها محتاج للسكنى وبيت السكنى لا يباع في الدين فأجوب ان هذه النازلة وقع
 منها في عهد الخبر الرمي وسئل عنها فأجاب بان المرتهن مطالبته بالدين وحبسها به حتى يوفيه ولو من ثمنه
 ويجب برها القاضي بالحبس حتى تباع الرهن أو تدفع له من غير ثمنه ان يسرويد المرتهن يداستيفاء وحقه
 لازم محترم وتعاقد حقه لمالية يجعل المالك كالأجنبي حتى اذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالأجنبي
 واذا كانت مفلسة لا يمنع بيعه بذلك ولا نقول أنه مفلسة يدفع لها المرهون اضرة السكنى التي لا محيد
 عنها لان ذلك اغاها في غير الرهن أما الرهن فالمرتهن أحق بماله من سكاها اه وفي التنوير وله طلب
 دينه من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده وله حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه أو يبرئه
 اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رهن داره وهو مع المرتهن فيها فقال سلمتها اليك وقال المرتهن قبضت
 هل يتم الرهن بذلك فأجوب لا يتم الرهن بذلك ففي فتاوى الانقروى اذا رهن دارا والرهن والمرتهن
 فيها فقال سلمتها أو دفعها اليك فقال المرتهن قبضت لا تكون رهنا حتى يخرج الراهن من الدار فان خرج
 منها بعد ذلك لا يتم الرهن حتى يقول الراهن سلمتها اليك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الرهن اذا
 استحق فهل على الراهن غيره مكانه فأجوب ليس عليه غيره مكانه ففي الانقروى عن القنية استحق

مطلب في من رهن نصف
 داره مشاعا الخ

مطلب لا يبطل الرهن بإباحة
 المرتهن للراهن السكنى

مطلب للمرتهن مطالبة
 الراهن بالدين وحبسه الخ

مطلب لا يتم الرهن لادار اذا
 كان الرهن والمرتهن فيها

مطلب استحق الرهن فليس
 على الراهن غيره مكانه

مطلب غاب الرهن ولم يدر
أحي أو ميت

مطلب قال ان لم أدفع لك
دينك الى كذا قال الرهن يبيع
لا يكون بيعا

مطلب يصدق الرهن بل
المرتحن في هلاك الرهن دون
الرد

مطلب لا يبطل الرهن
بموت أحد المتعاقدين

مطلب ليس للمرتحن بيع
الرهن بدون اذن الرهن

مطلب في الوكيل يبيع
الرهن اذا امتنع من البيع

مطلب في حكم الانتفاع
بالرهن

مطلب طلب الرهن من
المرتحن الرهن لبيعه لقضاء
الدين لا يجاب لذلك

مطلب اذا احتاج الرهن الى
بيت يحفظ فيه فعلى من
تكون أجرته

مطلب في معنى قوله عليه
السلام اذا عني الرهن فهو
بما فيه

مطلب لو استأجر المرتحن
الارض المرهونة بطل الرهن

الرهن فليس للمرتحن أن يطالب الرهن بأقامة غيره مقامه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا غاب ولم يدر أحي أو ميت فهل للمرتحن بيع الرهن باذن الحاكم في غيبة الرهن **فالجواب** نعم له ذلك قال في البرازية للمرتحن بيع الرهن بإجازة الحاكم وأخذ دينه ان كان الرهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا قال للمرتحن ان لم أدفع لك دينك الذي على شهرين فالرهن يبيع لك دينك هل يكون بيعا اذا مضى الاجل ولم يدفع الدين **فالجواب** انه لا يكون بيعا كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصدق المرتحن في هلاك الرهن بالأرهن **فالجواب** نعم يصدق في هلاكه قال الانقروى ويصدق في دعوى الهلاك ولا يصدق في دعوى الرد اه معزى بالمتارخاتية وفي رسالة الثمرين لامية كما يقبل قول المودع في دعواه هلاك الوديعة بميمنه كذلك يقبل قول المرتحن غير أن المودع لا ضمان عليه والمرتحن ضمن ضمان الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين كالوثبت هلاكه بالبيعة ونعامة في فتاوى شيخ الاسلام على أفندي حسمانقة الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل يبطل الرهن بموت أحد المتعاقدين **فالجواب** لا يبطل بذلك بل يبقى رهنا عند الورثة كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمرتحن أن يبيع الرهن بدون اذن الرهن **فالجواب** ليس له ذلك فان باعه بغير اذنه توقف على اجازة صاحبه فان اجازة صح ويكون الثمن رهنا وان لم يجز لا يجوز البيع وله أن يطله ويبيعه رهنا كما أفاده الكفوى عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل يبيع الرهن اذا أبي أن يبيع هل يجبر على البيع **فالجواب** نعم كائنه الكفوى عن المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن هل يجوز للمرتحن الانتفاع به **فالجواب** انه لا يجوز الا انتفاع به مطلقا لا باستخدام ولا سكنى ولا ائس ولا اجارة ولا اعارة كالا يجوز للرهن ذلك الا باذن كل اللات خروقي بل لا يحل للمرتحن لانه ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لا أفاده في الدر المختار قال سيدي أحمد الطهطاوى رحمه الله تعالى والغالب من أحوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما أعطاه الدرهم وهو ذاب منزلة الشرط لان المعروف كالمشروط وهو ما يعين المنع اه وهو في غاية الحسن فليحفظ واجتنب الانتفاع به ولا سيما اذا كان الدين من قرض فسد قال عليه الصلاة والسلام كل سلف جرت فعا فهو حرام وفي الجوى على الاشياء مانعه وفي الجامع لمجد الائمة عن عبد الله بن محمد بن أسلم انه لا يحل له أن ينتفع بشئ منه وان أذن له الرهن لانه اذن في الربا لانه يستوفى دينه فتكون المنفعة ربا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا طلب من المرتحن أن يبيعه الرهن لبيعه لاجل قضاء دينه هل يجاب لذلك **فالجواب** انه لا يجاب لذلك قل في الدر ولا يكلف مرتحن معه رهنة فكيف الرهن من يبيعه ليقضى دينه فتمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف من قضى بعض دينه أو أبرأ بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين أو يبرئها اعتبارا بحبس المبيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا احتاج الى بيت يحفظ فيه فعلى من تكون أجرته **فالجواب** قال في التنوير وأجرة بيت حفظه وحفظه وماوى الغنم على المرتحن وأجرة راعيه ونفقة الرهن كالكلمة ومشربه وكسوة الرقيق وأجرة ظن ولد الرهن وسقى البستان وكرى النهر وتلقيح نخيله وجذاذه والقيام بحملته والخراج والعشر على الرهن اه مع مزيد من حاشيته لابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا عني الرهن فهو عني ما معناه **فالجواب** ان معناه اذا شتمت قيمته بعد هلاكه بان قال كل لا أدري كم كانت قيمته ضمن عيافيه من الدين اه من الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن استيجار المرتحن الدار المرهونة من رهناء هل يبطل الرهن **فالجواب** ان هذا السؤال رفع الى حامد أغندى فأجاب عنه بقوله نعم قال في البرازية في أواخر الرهن وفي المتأخرات استأجر المرتحن الارض المرهونة بطل بخلاف الا عارة اه وفي الخاتمة ولو ارهن رجل دابة بدين له على الرهن وقبضها ثم استأجرها المرتحن صحت

الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن ولورهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من
 الراهن لا يصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن وبأخذ الدابة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن رهن داره في دين عليه وساطر رجل على بيعها ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل المال
 هل يكون هذا رهنا فأجوب انه لا يكون رهنا قل في الهندية وإذا الرهن الرجل دارا وساطر الراهن
 رجلا على بيعها ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل المال لم يكن رهنا وان باع المـ بدل
 الدار جاز به بالوكالة وانما عن البيع لم يجز به بعد ذلك وكذلك ان مات الراهن لم يكن للمـ بدل أن
 يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة الغرماء ذكره في الباب الثامن من الرهن وأفتى به في النتيجة والظاهر
 ان المانع من كونها رهنا عدم القبض وان الرهن ينعدم بانعدامه فيكون رهنا باطلا لا فاسدا ولا تجرى
 عليه أحكام الرهن أصلا بخلاف الفاسد ويؤيده ما في فتاوى الانقروى وهذا نصه رجل رهن شيئا وكتب
 كتابا ولم يذكر التسليم ثم باع الراهن فأراد المرتهن أن يحمله وقفا ليس له ذلك بالقرار الباطل
 لانه انما أقر أنه رهن ولم يذكر التسليم الى المرتهن يكون باطلا لان القبض في باب الرهن ركن والرهن قول
 والقبض فعل فذكر القول لا يثبت الفعل اه معزيا لجواهر الفتاوى وهو صريح في أن القبض ركن
 والركن ينعدم انتهى بانعدامه وفي قاضيهان قبيل فصل اختلاف الراهن والمرتهن مانعه رجل رهن
 شيئا بدين مؤجل وساطر المـ بدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض المـ بدل الرهن حتى حل الدين فالرهن
 باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا أجر الرهن من أجنبي وسلمه
 له هل يبطل الرهن فأجوب ان في ذلك تفصيلا مذكور في البرازية وهذا نصه أجر المرتهن الرهن
 من أجنبي بلا اجارة الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند الامام وتحدد كالتعاصب يتصدق بالغلة أو يردّها
 على المالك وان أجرها بأمر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن اه وقد نقله الخوى في حواشي به على
 الاشباه وأقره وفي الدر المختار وان باذنه فالمالك وبطل الرهن اه قل محشيه ابن عابدين حتى لا يستط
 دين المرتهن به لانه عند المستأجر ط ولا يعود رهنا لا بتجديد تناخاينة وكذلك لو أجره الراهن المرتهن
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن عليه دين فباع عقاره لداثته بالدين الذي عليه وحصل بينه ما
 الايجاب والقبول لكن لم يقبض المشتري العقار المبيع ببيع وفاء ثم مات المبيع المذكور وعليه ديون
 مستغرفة لتركته فأراد أرباب الدين قسمة المذکور هل لهم ذلك أو يختص به المشتري المذكور
 أجيبوا وتوجروا فأجوب ان هذه المسألة تسئل عنها شيخ الاسلام على أفندي فأجاب بان لهم قسمة
 ولا يختص به المشتري المذكور واسـ تدل له الكفوى بقوله وهو حبس شيء بحق يمكن استيفاء منه
 كالدين وينبغي ان يوجب وقبول ويتم بالقبض محوزا مفرغا من الخلية فيه وفي البيع قبض والظاهر أن
 يرجع عنه قبل القبض فإذا قبض لزم ملتقى القبض شرط جوازه وقال بـ كـ لزومه والا قول أصح
 ويكتفي بالخالية في ظاهر الرواية في قبضه برازية والجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتهان
 بمجرد الايجاب والقبول عصام الدين على البيضاوى اه فجعل ببيع الوفاء كالرهن في انه بدون القبض
 لا يعتبر ولا يعتد به ولا تجرى عليه أحكام الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رهن المشاع
 هل هو فاسد فأجوب نعم قال في مخ الغنار رهن المشاع فاسد يتعلق به الضمان اذا قبض اه وقيد
 ان قبض يفيده انه اذا لم يقبض لا يتعلق به الضمان والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة رهنّت عقارا
 لها في دين اقترضته ولم تسلمه للمرتهن بل بقي في يد الراهن فاحـ فرق بأمر الله تعالى في يدها هل يسـ قد
 باحتراقه وهلاكه الدين المذكور كما هو حكم الرهن الصحيح المقبوض فأجوب انه لا يسـ قط به لانه
 الدين المذكور كما أفتى به في البهجة وهذا أيضا يدل على أن الرهن بدون القبض غير معتبر أصلا والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا ادعى الرهن مع القبض وأنكره الراهن فأقام المرتهن شهودا عدولا

مطلب رهن داره في دين
 وسلط على بيعها رجلا الخ

مطلب أجر المرتهن الرهن
 من أجنبي وسلمه له هل
 يبطل الرهن

مطلب باع عقاره في دين عليه
 وقبل القبض مات المبيع الخ

مطلب في رهن المشاع

مطلب الرهن بدون قبض
 لا يعتبر

مطلب ادعى المرتهن الرهن
 مع القبض يقبل برهانه الخ

على دعواه هل يقبل برهانه والحالة هذه فالجواب نعم قال في المبهة وان ادعى المرتهن الرهن مع
القبض يقبل برهانه عليه سواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام رحمه الله
تعالى آخره وهو قولهم اهـ منقولاً من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا اعاره المرتهن
بأمر الراهن هل يبطل الرهن فالجواب ما في الخلاصة ولو أمره الراهن أن يودعه انساناً أو بهيمة
أو يوجره ففعل فان أودعه فهو رهن على حاله فان حلك في يد المودع بطل الدين أو اعاره مخرج عن ضمان
الرهن وللمرتهن أن يرده ولو أجره فالاجر للراهن وليس للمرتهن أن يعيده في الرهن الا برهن جديد اهـ والله
تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا طالب من الراهن دينه فقال الراهن احضر الرهن أولاً فان
احضرته قضيت دينه اهـ بل يجاب لذلك فالجواب نعم يجاب لذلك اذا كانا معاً في ياد الرهن فيؤمر
المرتهن أن يحضره ولا يدفعه الى الراهن حتى يعطيه الدين والمساألة موضوعة في الخلاصة من الفصل
السادس من الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** عن قبض الرهن هل هو شرط في الجواز فالجواب
نعم قال في الخلاصة القبض شرط جواز الرهن خـ الا فلما يقول الامام خواهر زاده انه شرط للزوم
وهذا القبض يقع بالتخايف في ظاهر الرواية ومن شرائطه أن يكون مقسوماً حتى ان رهن المشاع عندنا
لا يصح اهـ وقد مناع الكفوى عن عصام الدين ان الجهود على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتهان
ولا يترتب عليه الحكم بمجرد الايجاب والقبول اهـ وفي أبي السـعود على من لا مسكين التصريح بان القول
بانه شرط للزوم ضعيف وخلاف الرواية وان النص والتصحيح انه شرط الجواز نقله عن الحوى عن البناية
وفي الخيرية من مسائل شتى آخر الكتاب مانعه لا عبرة بالرهن دون القبض قال عز من قائل فبرهان
مقبوضة فقول الرجل داري الفلانية رهن به أو هي رهن أو جعلته رهنًا ولم تقبض هـ لا عبرة به اهـ
وفيها من الرهن وقد أقيمت مراراً لا تحصى في الرجل يرتهن بمحمد ودافيه وجره للراهن قبل قبضه منه بانه
لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فله دم القبض وأما الاجارة فله دم جوازها للمالك اهـ والله تعالى
أعلم **سئلت** عن رجل وضع أمانة عند آخر وأخذ منه رهنًا هل يصح هذا الرهن فالجواب انه
لا يصح قال في الخلاصة الرهن بالاعيان على ثلاثة أوجه أحدها الرهن بعين هي أمانة وذلك باطل لان
الرهن شرع للاستيثاق وان غير مشروع في الامانة والثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع
في يد المانع وذلك لا يجوز أيضاً حتى لو هلك الرهن هلك بغير شيء والثالث الرهن بالاعيان المضمونة
بنفسها كالأعيان المنصوبة وتحو ذلك صحيح فان هلك الرهن في يده فانه يضمن بالاقبل من قيمة الرهن ومن
قيمة العين وبأخذ العين وان هلك العين قبل الرهن فان الرهن يكون رهنًا بالقيمة اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن الرهن اذا خيف عليه الفساد هل للمرتهن بيعه فالجواب ما في الثانية وهذا انصه
وللمرتهن أن يبيع الرهن اذا خيف عليه الفساد باذن القاضي ويكون الثمن رهنًا في يده وان باع بغير اذن
القاضي كان ضامنا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن متاعا بدين مؤجل ووكيل زيد يبيع
الرهن عند حلول أجل الدين الا أن العدل لم يقبض الرهن فهل اذا قلتم يبطلان الرهن تبطل الوكالة أيضاً
أم لا فالجواب انها لا تبطل وان بطل الرهن قال في الثانية رجل رهن شيئاً بدين مؤجل وساط العدل
على بيعه اذا حل الا حل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالمبيع باقية اهـ والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رهن عقار في دين عليه زيد ولم يسلم اليه فهل لا يكون هذا الرهن صحيحاً
حيث لم يقبض وليس له بيعه في الدين فالجواب نعم لا يكون العقار المذكور رهنًا فلا يباع في الدين
حيث لم يقبض كافي الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا استأجر الرهن من
الراهن بعد قبضه منه هل يبطل الرهن فالجواب نعم يبطل الرهن بذلك قال في الثانية واذا ارتهن
الرجل دابة بدين له على المرتهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن تحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون

مطلب في حكم اعادة المرتهن
للا رهن أو ايداعه أو ايجاره

مطلب طالب المرتهن الدين
فقال الراهن احضر الرهن
أولاً الخ
مطلب القبض شرط في
جواز الرهن

مطلب الرهن بالاعيان على
وجوه

مطلب للمرتهن بيع الرهن
اذا خيف عليه الفساد باذن
القاضي
مطلب اذا بطل الرهن تبطل
الوكالة التي في ضمنه

مطلب لا يكون العقار
رهنًا بالقبض
مطلب اذا استأجر المرتهن
الرهن بعد قبضه بطل الرهن

مطلب اذا فسخ الرهن الفاسد
فهل للرتن حبسه بالدين

مطلب اذا باع قاض لرجل
القضاء وأخذ منه رهنا في
ذلك لا يصح

مطلب هل يفسخ بيع الراهن
الرهن يفسخ المرتن

مطلب اذا بطل الرهن
لا تبطل الوكالة بيبه

مطلب بعد ان أباح الراهن
للرتن أكل الغلة رجع
صح رجوعه

مطلب أجر المشتري وفاء العقار
بأمر البائع بطل البيع
وارتفع حكم الرهن

للرتن أن يعود في الرهن اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رهن فاسد فحوشيع فسخه از رهن
افساده فهل لرتنه حبسه بذلك الدين حتى يسد ثوب دينه فالحق جواب ما في جامع الفصولين لو رهن
رهن فاسدا فحوشيع مثالا على أن يقرضه كذا فسلم الرهن وأخذ المال ثم فسخه الرهن ففساده فلم رهنه
حبس الرهن لدين رهن به اذا سدت فاديد على الرهن بمقابلته ما قرضه فله حبسه كالبيع والرهن الصحيح اذا
تفاضل فله ذلك في يده يملك بالاقول من قيمته ومن الدين اذ بطل الفسخ يملك الرهن فماد الامر الى ما كان
والمرهون كان مضمونا لا قفل فكذا هذا ولو مات رهنه فالمرتن أحق به من الغرماء اذ له على المحل يد
مستحقة على ما ذكره هذا الرهن بمقابلته الدين أما الرهن بدين كان عليه قبل ذلك والمسألة بحالها فلا يملك
حبسه كل رهن الجائر بدين كان عليه قبله اذا تفاضل الا يملك حبسه والجامع بينهما انه ما لم يستفاد له اليد
بمقابلته هذا الدين فليس له حبسه لدين وجب بجهة أخرى ولو مات رهنه فالمرتن اسوة الغرماء اذ يست له
على المحل يد مستحقة على ما مر اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت في تراض من قضاة زمان باع لرجل قضاء
بلدة مخصوصة بمقدار معين من القروش كتب به له سند أو أعطاه به كفيلا ورهنه خاتما ذا قيمة عظيمة فهل
يصح هذا الرهن فالحق جواب انه رهن باطل لا تجرى عليه أحكام الرهن كتب المحقق الرملي في حواشيه
على جامع الفصولين مانعه قوله ولو بأجر نائحة أو غنية يملك أمانة ❦ أقول في وجهه يعلم جواب حادثة
الفتوى وهي أن رجلا رهن شيئا على محصول القاضي فضاغ عند القاضي ولا شك أن الرهن به باطل
كالرهن على جرعة الوالي اذ لكل باطل كما هو مشاهد من قضاة هذا الزمان يمكن أن يأخذ القضاة
الرهن أو الوالي غصباً وجبراً على المالك يضمن بالهلاك جميع قيمته لعدم الغصب لانه الرهن تأمل اه
والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن بيع الراهن الرهن اذا فسخه المرتن هل يفسخ ويؤجبت في بيان في
فسخه خلافًا قال الزياي في شرح الكنتروان لم يجز المرتن البيع وفسخه انفسخ في رواية ابن جماعة
عن محمد حتى اذا فسخه الراهن لا سبيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للمرتن بمنزلة الملك فصار كالمالك
فله أن يجزوله أن يفسخ وفي أصح الروايتين لا يفسخ بفسخه اه وفي منية المفتي يبيع المرهون يفتي به
بصح ولا ينفذ كافي يبيع المستأجر وايس غير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم أوليهم علم في الأصح اه
كلام الغزالي نقله الرملي في حواشيه جامع الفصولين وكتب الرملي على قول جامع الفصولين في شراء رهن
ومستأجر يتخير المشتري ولو علم انه عند أبي حنيفة ومحمد كاستحقاق مانعه قوله يتخير المشتري ولو علم انه
هـ ذاهو الصحيح وعليه الفتوى كافي الوالدية نقله الغزالي اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن العدل
اذا ساط على بيع الرهن اذا حل الاجل ولم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين هل يبطل هـ ذاهو الرهن
فالحق جواب نعم قال في الخانية لوسط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل
الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن باع بستانه لا يبيع
فأشترط عليه المرتن أكل الغلة ثم رجع الراهن في ذلك ونهاه على أكله فهل يصح رجوعه في فاجبت في
نعم يصح رجوعه لانه اباحه والاباحه يصح فيها الرجوع قال الخير الرملي في حواشيه على جامع الفصولين
مانعه ويقع في بلادنا في بيع الوفاء اشتراط أكل الزوائد وهو اطلاق واباحة والاباحه تقبل الرجوع
صرح به في فتح الغفار في باب التصرف في الرهن وتقبل التمليق بالشرط والخطا صرح به فيه أيضا
وصرح به الزياي وغيره فيجوز الرجوع عن الشرط قبل الاكل وأما بعد الاستهلاك فلا يجوز الرجوع
فيما أكله وباتفاقه صرح في خواهر الفتاوى اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن باع كرمه يبيع
وفاء وقبضه المشتري ثم أجره من أجنبي بأمر البائع هل يبطل البيع ويرتفع حكم الرهن كافي الرهن
الاصريح في فاجبت في نعم قال المحقق الرملي في حواشيه جامع الفصولين وان أجره له يعني لغير البائع باذنه

مطلب باع أرضاً وفاء
فزرعها المشتري الخ

مطلب استأجر خاناً سنة
وأعطى رهناً في مقابلة
الاجرة جازاً الرهن
مطلب أجر المرتهن الرهن
وأجاز الراهن بطل الرهن

مطلب إذا سكن المرتهن
الدار لا يلزمه الاجرة

مطلب أجر المرتهن الرهن
بأذن الراهن بطل الرهن

مطلب أجر المرتهن الرهن من
الراهن قبل القبض لا يجوز

يجب أن يبطل الرهن وتكون الاجرة للراهن كفاً في حقيقة الرهن تأمل اه وفي رد المحتار في كتاب
الكفالة وأما إذا أجره المشتري وفاء بأذن البائع فهو كاذن الراهن للمرتهن بذلك ويبطل الرهن اه ملخصاً
والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع أرضه لا تخريبه وفاء بقبضه المشتري وزرعها ثم أدى البائع
لنفسه المشتري وانفصح البيع ماذا يفعل بالزرع الذي زرعه المشتري فالجواب ما في جامع الفصولين
باع أرضاً وفاء فزرعها المشتري ثم أدى البائع مال الوفاء إلى المشتري حتى انفصح البيع والزرع بقبل هن
يجب بطلان الرهن على تفريغ الأرض أو تركه في يده بأجر مثله أجب بعضهم بأنه لو أدى البائع عنه
بطلب المشتري يجبر على تمرينها لا لو أداها بالطلب بل يترك في يده بأجر مثله ولو قيل أنه يترك في يده
بأجر مثله في الوجهين فله وجه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر خاناً سنة كاملة باجرة
معينة وأعطى رهناً في مقابلة الاجرة هل يجوز هذا الرهن فالجواب نعم قال في الهندية ولو استأجر
داراً أو شيئاً وأعطى بالاجر رهناً جازاً وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفياً للاجر وان هلك
قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن المرتهن إذا أجر الرهن بدون إذن الراهن من أجنبي فلما علم الراهن بذلك أجاز الاجارة هل يبطل الرهن
في هذه الصورة كما إذا كانت الاجارة بأمره ابتداء فالجواب نعم قال في الهندية ولو أجر كل واحد
منهما بأذن صاحبه أو أجره أحدهما بغير إذنه ثم أجاز صاحبه صحت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجرة
للراهن وتكون ولاية قبضها إلى العاقد ولا يعود رهناً إذا انقضت هذه الاجارة إلا بالاستئناف وكذلك
لو استأجر المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن إذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء
مدة الاجارة أو بعد انقضائها ولم يجسه عن الراهن هلك أمانته ولا يذهب به شيء ولو جسه عن
الراهن بعد انقضاء مدة الاجارة صار غاصباً هكذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
مرتته سكن في الدار المرهونة هل يلزمه أجرتها فالجواب ان مثل هذا السؤال في الخبرية وقد أجب
عنه صاحبها بنصه لا يلزمه أجره لذلك مطلقاً أذن الراهن أو لم يأذن مدة الاستئناف لا أم لا اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن إذا أجر الرهن بأذن المرتهن هل يبطل الرهن فالجواب نعم
يبطل الرهن حيثئذ قال في جامع الفتاوى ولو أجره المرتهن بأذن الراهن أو الراهن بأذن المرتهن أو أجر
أحدهما بغير إذن صاحبه ثم أجاز صاحبه ثم أجاز له الآخر صحت الاجارة وبطل الرهن وتكون اجرة للراهن
ولاية قبضها إلى العاقد ولا يعود رهناً إذا انقضت مدة الاجارة إلا بالاستئناف وكذلك لو استأجر المرتهن
صحت الاجارة وبطل الرهن إذا جدد القبض للاجارة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مرتته
أجر الرهن من الراهن قبل قبضه منه هل يصح الرهن المذكور والاجارة فالجواب لا يصح واحد
منهما أما الرهن فعدم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها لك كما أفق بذلك الخبير ازملي وفي الخبرية
سؤال عن رجل مات عن ورثة وبيت فادعى رجل ان له ديناً على الميت وأنه كان رهناً للميت وادعى آخر
انه كان استأجره منه حال حياته فما الحكم (فأجاب رحمه الله تعالى) بان الواجب في ذلك النظر في كل
من العقدين فان كان الميت مقبوضاً في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بحالته من
المستأجر ومن سائر غرماء الميت وان كان مقبوضاً في الاجارة دون الرهن فالمستأجر أحق به من المرتهن
ومن سائر غرماء الميت وان تعدل العقدان من القبض كان جميع الغرماء أسوة فيه يتقاسمون به بقدر حقوقهم
وان اتصل بكل منهما قبض فالعبرة للسبق تاريخاً منهما ما لم يجز صاحب القبض السابق للعقد المتأخر
لا تنسخ السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن شرط للزوم أو شرط الجواز
وهو الاصح والقبض في الاجارة وإن لم يكن شرطاً لكن عوت الموجز فيه لا يكون أحق به من بقية غرمائه

لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة اه نعم وفي قوله وان خلا العقدان من القبض كان جميع
الفرمان اسوة فيه يدل على ما أسلفناه من أن الرهن بدون القبض لا يجوز ولا ترتب عليه أحكامه فلا
تفضل فليحفظ والله تعالى أعلم

﴿كتاب الجنائيات﴾

سئلت عن جماعة قتلوا رجلا فله قتل بجور للولي العفو عن بعضهم وقتل الباقي
فالجواب نعم اذا اشتركا في قتل له قتل لولا به جميعا وان عفا الولي عن البعض أو الكل جاز وقد سئل في
الخيرية عن ثلاثة قتلوا رجلا فأجاب بأن للولي الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل
جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لأن الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهه الله
تعالى اه والله تعالى أعلم سئلت عن رمي في وجه رجل حرباء تخاف منها ومرض حتى مات هل
تلزمه الدية فالجواب لا تلزمه الدية الا اذا جرحته الحرباء أو عضته ومات بسبب ذلك كمن صاح على
رجل فصمق فمات من ذلك وكن غير صوته وخوف بالغا فمات وكن دخل دارا آخر على حين غفلة فحصل
لزوجته رعب منه وأسقطت جنينا بسببه فانه لا يضمن كافي الفتاوى الخيرية والله تعالى أعلم سئلت
هل للزوجة حق في القصاص عن قتل زوجها فالجواب نعم لها ذلك كالزوج وسائر الورثة قال في
الدرر ولي القصاص من يرث أي كل من يرث المقتول فله ولاية القصاص وان كان زوجا أو زوجة اه والله
تعالى أعلم سئلت عن خنق رجل افات فهل عليه القصاص فالجواب لا قصاص عليه
بالخنق قال في المخ من خنق رجلا فمات لا قود فيه عند أبي حنيفة لكنه ان استأدى قتله الإمام سياسة
وعند هاشم القود اه وكذا من أغرق صبيا أو بلغا في ماء فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى فيه القصاص نقله في نتيجة الفتاوى عن الكفاية
والله تعالى أعلم سئلت عن أوقد في تنوره نار الا يحتملها التنور فاحترق بيته وسرى ذلك لبيت جاره
فأحرقه به فيه من الامنة فهل عليه الضمان والحال هذه فاجبت به بان عليه الضمان في الحامدية
نقل عن التمار خانية ما نصه اذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتملها التنور فاحترق بيته وتعدى الى بيت
غيره فأحرقه ضمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة حبلى ضربت بطن نفسها عمدا فأسقطت
جنينا بدون اذن زوجها فهل تضمن المرأة الغرة ومنه هو قد ارها فاجبت به بان هذا السؤال في
الحامدية وأجاب عنه بقوله نعم تضمن عاقبتها لانها أتلفته متعمدة وتعمل عنها العاقلة ولا ترث منها لانها
قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقصد ان المذكور في
سنة كافي المخ وغيره وضمن الغرة عاقلة امرأة أسقطته ميتا عمدا بدواء أو فمسل بلا اذن زوجها فان اذن
لا تنوير من الجنائيات اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في امرأة ضربت زوجها بالآلة جراحة
عمدا فقتلته فهل تقتل به فالجواب نعم قال الكفوي نقل عن التمار خانية وتقتل المرأة بالرجل اه
ونقل أيضا ولو قتل منكوحته قتل بها ثم نقل عن السراجية اذا قتل الرجل زوجته وله منها ولد حتى لم
يقتص اه والله تعالى أعلم سئلت عن عثمان الشركاء عن القصاص هل يسقط بعفوه المذكور
حق الباقي في القصاص فالجواب نعم قال الكفوي نقل عن البداية ما نصه واذا عفا أحد الشركاء عن
الدم أو صلح عن نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية اه والله
تعالى أعلم سئلت عن أمسك زيدا الممر فقتله عمرو هل يقتل به خصوص الذي باشر القتل
دون الممسك فالجواب نعم قال في المنق من أمسك رجلا حتى جاع رجلا آخر وقتله عمدا أو خطأ فلا

مطالب اذا اشتركا في قتل
قتلوا وان عفا الولي عن
البعض جاز كالكل

مطالب رمي في وجه رجل
حرباء تخاف ومرض حتى
مات لا تلزمه الدية
مطالب للزوجة حق في
القصاص كالزوج وسائر
الورثة

مطالب خنق رجل افات
لا قصاص

مطالب ألقى في تنوره حطبها
لا يحتملها فاحترق بيته وبيت
جاره
مطالب ضربت نفسها
فألقت جنينا

مطالب تقتل الزوجة بقتل
زوجها

مطالب اذا عفا بعض أصحاب
الحق عن القصاص سقط
حق الباقي في القصاص
مطلب أمسك زيدا الممر
فقتله يقتل المباشر للقتل

شيء على المسلم عندنا وعلى القاتل القصاص في العمدة والدية في الخطأ وفي الظهيرية وحبس المسلم في السجن اه نقله الكفوي والله تعالى أعلم **سئلت** عن المجروح اذا أقر حال حياته بأن فلانا لم يجرحني ثم مات هل لورثته الدعوى على فلان بذلك الجرح **ج** فاجبت **ب** ليس لهم ذلك قال في التنوير قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات المجروح ليس لورثته الدعوى على الجرح بهذا السبب اه قال في الدرر وقيل ان الجرح معروف فاعند القاضي أو الناس قبلات قنية وفي الدرر لو عرف المجروح أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت باز استحسننا وفي الوهبانية جرح جرح فلان ومات فبرهن وارثه على آخر أنه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد أكرههم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهريه على المسلمين هل يجب قتله **ج** فاجبت **ب** في التنوير ويجب قتل من شهريه على المسلمين ولا شيء بقتله ولا يقتل من شهريه سالا على رجل ليه لا أو نهرا في مصر أو غيره اه قال في الدرر يعني في الحلال اه قال ابن عابدين أي في حال شهره السيف عايهم فاصداضهم لا بعد ادانصرافه فانه لا يجوز قتله وكتب على قوله ولا شيء بقتله أي اذا كان مكنا وغامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غلام صليح الوجه تساط عليه فاجبر يديه الفاحشة غصبا ولم يكن دفعه الا بقتله فقتله هل لا يلزمه بذلك شيء **ج** فاجواب أنه رفع الى الخير الرمي سؤال مثل هذا فاجاب بقوله نعم له قتله قال وقد صرح جوابه اذ انظر في باب انسان فنفق صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يكن تخمينه من غير فرق عينه فكيف عن أراد بانسان اللواط ولم يكن تخمينه عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رأي رجلا يزني بامرأته طوعا فقتله ما هل لا ياتم بذلك **ج** فاجواب قال في المنع رأي رجلا مع امرأته وهو يزني بها وهما طواعا قتل الرجل والمرأة قال في شرح الوهبانية أقول القتل هنا ليس من باب الحدود حتى يشترط فيه اذن الامام والاحصان بل هو من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اه نقله الكفوي والله تعالى أعلم **سئلت** عن وحيته سنة فذهب الى من له ينزعها خيرة وعينها فقاع غيرها فالحكم في ذلك **ج** فاجبت **ب** بما في التنقيح نقلا عن جامع الفتاوى ولو أمر رجلا لا ينزع سنة لوجع أصابعه وعين السن والماء وورز عسنا آخر ثم اختارنا فيه فالقول للامام فان حلف فالدية في ماله أي المأمور وسقط القصاص للشبهة ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل أو خمسون دينارا أو خمسة مائة درهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ضرب رجلا لا يجرح عظم فقاتل هل يقتص منه أم لا **ج** فاجواب ما في الانقروى وهذا نصه اذا قتل انسانا معصوما بالجر العظم أو الخشب الكبير الذي لا تطبق البنية احتماله لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وهو قول زفر وعندهم أو الشافعي يجب وهذا اذا لم يجرح فان جرح الجرح العظم أو الخشب الكبير فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديد يجب القود جرح أو لم يجرح في ظاهر الرواية اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن دخل عليه ليلا لص فمرق له بعض أمتعة فقتله فهل لا يقتص منه **ج** فاجبت **ب** بما في التنوير وهذا نصه ومن دخل عليه غيره ليلا فخرج السرقة فأتبعه فقتله فلا شيء عليه اذا لم يعلم أنه لو صاح عليه طرح ماله وان علم فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص اه وفي الحائنية رأي رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأي رجلا يشق حائطه أو حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه اه وقال في المنع استقبله اللصوص ومعه مال لا يساوي عشرة حل له أن يقتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام لا مال قاتل دون مالك واسم المال يقع على القاتل والكثير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بادة استولى على الكفار وتمكنوا منها فانضم اليهم بعض القبائل والعشائر وصاروا يقاتلون معهم المسلمون وينهبون مالههم وينصحون الكفار ويعينونهم اه على أذى المسلمين فكنوا أشد ضررا على المسلمين من الكفار فالحكم فيهم وهذا حالهم **ج** فاجواب اني لم

مطالب المجروح أقربان
فلانا لم يجرحني لا تقبل
دعوى ورثته عليه

مطالب في حكم من شهريه
سيفه على المسلمين

مطالب أراد دفعه لاشيئا
بصيح فقتله لا شيء عليه

مطالب رأي رجلا لا يزني
بامرأته طوعا فقتله ما فلا
شيء عليه

مطالب قال أقام لي هذه
السن الموجوعة فقاع غيرها

مطلب قتل انسانا لا يجرح
عظيم لا قصاص عليه عند
الامام الاعظم رحمه الله
تعالى

مطالب دخل عليه لص فقتله

مطالب في بلدة استولى عليها
الكفار فانضم اليهم بعض
القبائل وقاتلوا معهم
المسلمين الخ

أقف على حكم هؤلاء في كتب مذهبنا معاشر الحنفية ولكن وقفت عن حكمهم في كتب بعض السادة المالكية قال في فتح الثغر الوهراني لما دعى الناس سلطان الجزائر إلى جهاد الكفار الذين استولوا على ثغر وهران جاؤا إليه من كل فج عميق وكان هذا غير حال القبائل العاصرية وأما بنو عاصم فإنهم كانوا في ذلك على فرق منهم من لجأ الحصون المدومة دفاعاً عن نفسه ومعيناً للعدو بسيفه وفارسه فكانوا يقاتلون المسلمين مع عدوهم ويدفعون عنه ويغزون على الجبل المنصورة بالله تعالى حتى أنهم كانوا على المسلمين أشد ضرراً من الكافرين وهكذا كان بعض القبائل والظاهر أن حكم هؤلاء حكم أهل دار الحرب في قتالهم وأخذ مالهم وأما أولادهم فلا يقتلون ولا يكونون فياً وإنما يبيع قتل البالغين منهم لكونهم رد الأعداء والحرب ومعينون له بأنفسهم وحكم الرد إذا لم يقاتل مع العدو وحكم المقاتل فأحرى إذا قاتل (قال) المفتي المحقق آخراً قضاء العدل بالمادية أبو سالم سيدي إبراهيم الجلالى المزباني الورجلى في جواب عن أهل حصن كنوار دالة كنفار المحاربين مانصه قول بعض شراح البخارى وأظنه ابن بطال في كتاب بدء الوحي مانصه وقول هرقل لو كنت أرجو أن أخلص إليه لتجشمت لقيته يعني دون خلع من ماله وهو هذا التجشم هو الهجرة وكانت فرضاً على كل مسلم قبل فتح مكة لو فن قيل لهم أن التجاشي لم يهاجر قبل فتح مكة وهو مؤمن فكيف سقط عنه فرض الهجرة (قيل له) هو في أهل مكة أغنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جماعة المسلمين منه لو هاجر بنفسه فردا لأن أول غنائه حبسه الحبشة كلهم عن مقاتلة النبي صلى الله عليه وسلم مع طوائف الكفار مع أنه كان مجأ لمن أودى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد الجماعة المسلمين وحكم الرد في جميع أحوال الإسلام حكم المقاتل وكذلك رد اللصوص والمحاربين عند مالك والكوفيين يقتل بقتلهم ويجب عليه ما يجب عليهم وإن كانوا لم يحضروا الفعل ومثله تخلف عثمان وطلحة وسعيد بن زيد رضي الله تعالى عنهم عن بدر وضرب لهم النبي صلى الله عليه وسلم بسهامهم من غنمة بدر وقالوا أجرنا يا رسول الله قال وأجركم أه المحتاج منه بلفظه فانظر قوله وحكم الرد في جميع أحوال الإسلام حكم المقاتل إلى آخر الكلام ففيه كفاية في تبين ما يجب على الحصن الذي صار رد الأعداء عنهم ما يتوجه إليهم من ضرر الإسلام وعيناهم جاسوساً فقد نقل عن مالك وكفى به نجة أنه يجب عليهم ما يجب على من كانوا رد الأعداء فيجب على المسلمين قتال الحصن الرد المذكور وقتلهم وأخذ مالهم إن ثبت رد عنهم وكونهم عيوناً لهم والله يصلح بنا في القول والعمل أه كلام المفتي المذكور ومنه تعلم أن من يدخل تحت جوارهم وأمانهم من غير عاقلة لهم نفسه ولا عالة ولا يكون لهم عينا ولا رد ادونهم لا يباح قتله وإنما هو عاص معصية لا تتبع ما عصمه الإسلام من دمه وماله وإنما أبيع أخذ أموالهم أيضاً لكونهم معينون به العدو على مقاتلة الإسلام ومقاومته ومناواته ومناهضة فابح أخذ ذلك وقد أفنى العلماء باباحة أخذ مال قوم كانوا يقرب حصون العدو وهم قادرون على منازلتهم بذلك ولم ينفوا الجوز واللقاشم بالحق المتعين أن يأخذ القدر الزائد على كفاية محملهم وبصرفه في منازلة تلك الحصون لا سيما حيث علم أنهم ينفعون به العدو ويعينونه به مثل هؤلاء وإنما لم يبيع قتل أولادهم ولا سبيهم لعدم تعلق الأنهم لصغرهم ولا صلة الإسلام بهم بخلاف أولاد الحرب إذا أسلم وأقام بدار الحرب حتى أخذ فولده وماله في عطف القاولا يتناس المسلم بالصلة عليه خلافاً لابن الحاج هذا هو التحقيق في هذه المسألة ومنهم من لجأ للمسلمين وصار يقاتل العدو معهم وهو مع ذلك يمين العدو وخفية ويعلمه بأحوال عساكر المسلمين ويطلعه على غوراتهم ويترصد بهم الدوائر وقد اطلع لهم على كتب كتبها في ذلك الوقت كتب من مشايخهم المعروفين عندهم بالأجواد يذكرون العدو عهداً ويعلمونه ببقائهم عليه والتظاهرهم التبرج مع تضعيفهم لجيوش المسلمين وتوهمهم إياهم وحكم أولئك حكم الزنادقة إن اطلع عليهم قتلوا أو ألقوا بهم إلى الله تعالى ومنهم من تاب إلى الله تعالى وأتاب من موالاته

العدو ومواصاته وندم على ما فات منه من ذلك فحكم أوئلك ان لم يتقدم منهم ما يبيح دمه من حكم جماعة المسلمين وفرهم الله تعالى وهذا التقسيم في تلك التباين هو الحق الذي لا يعدل عنه الا الباطل وقد تكلمت مع بعض فقهاءهم في هذه المسألة وهو من أهل الخير والصلاح فأراد أن يجعلهم كلهم عصاة لا تباح دماؤهم ولا أموالهم بدخولهم تحت ذمة الكافر وكأنه ما طرق عنه تجسسهم على المسلمين وتظلمهم على عوراتهم واعلام العدو والكافر بذلك وتماثلهم على هذا النسادورضامن لم يفعل منهم بوقوعه من فاعله وعدم انكاره عليه نسأل الله تعالى أن يعلمنا الحق ويرفعنا للعمل به ويهدينا إلى اتباع طريقة نبيه عليه الصلاة والسلام ومذهبه اهـ فليحفظ فانهم مهم وقواعد مذهبنا لا تأباه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن قتل أبوه عمدا بآلة جارحة اذا هجم على قتل أبيه المذكور فقتله هل عليه قصاص أو دية **فالجواب** ليس عليه هذا قتل في الدرر من باب ما يوجب القود قتل من له ولي واحد فله أي لذلك الولي قتل القاتل قبل قضاء القاضى بالقصاص بنفسه أو أمر الغير به ولا ضمان عليه اهـ أي على ذلك الغير اذا كان الامر ظاهرا اهـ نقله في المجموعة الجديدة من كتاب الجنائيات ونقل المحقق الطهطاوى في حواشيه على الدرر المختار عن الهندية مانصه واذا قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قاضى القاضى به أو لم يتعض اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اقاتل عمدا اذا تاب هل تقبل توبته **فالجواب** نعم تقبل توبته اذا أسلم نفسه للقتل قتل في الدرر عازيا إلى الوهبانية تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود اهـ **سئلت** عن ماشية ترمى فانفت شيئا من زرع أو نخوة فهل يلزم صاحبها الضمان **فالجواب** لا يلزمه شيء والحالة هذه وقد سئل قاضي الهداية عن دواب كانت سائمة ترمى فعض بعضها بعضها فقتله فأجاب اذا كانت المواشي ترمى فانفت شيئا من مال أو زرع ولم يكن أرساها أحد فلا ضمان فيه للعديد البهائم جبار اهـ **سئل** في الخيرية **سئل** في رجل له ثور نطح بقره رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا **أجاب** هي البهائم التي في الحديث الصحيح الذي رواه مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم البهائم جرحها جبار يعني هدر أو المراد بالبهائم كل حيوان سوى الاتى والمراد بجرحها التلافها سواء كان بجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبه عن مالكها أو ركبها أو سائقها أو قائدها **سئل** وفيها أيضا **سئل** في دابة كدمت دابة في المرعى فهلكت بكدمها هل يضمن الراعى أم رب الدابة أم لا **أجاب** لا ولا أما الراعى فله عدم تقصيره وأما رب الدابة فلا أن حكمها البهائم وان كانت في تدبيره **سئل** وفيها أيضا **سئل** في رجلين لكل بعير بطاها في موضع لها ولاية الربط فيه فعض أحدهما الآخر فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا **واذا** قاتم يضمن هل يضمنه سائما أو معضوضا **أجاب** يضمن قيمته معضوضا الذفعل البعير هدر وفعل مالكه معتبر (وفيها أيضا) **سئل** في رجل من عادته أن يعرض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في مربطه وفك رسته وقاده وجل عليه زرع وقاده به فعضه في ذكره وأذنيه فأت من ذلك فهل يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجمل لا ولياء القاتل أم لا **أجاب** لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة نعمة المرور على البئر المحفور تعديا في غير ملك الخافرقان نعمة المرور يمنع ضمانه فكذلك التقرب إلى البعير المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو تقدم اليه فيه كما هو ظاهر **سئل** في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا **أجاب** يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والمنة على المالك ولو كان مكان البعير حرمة كاف لاني فيه وكذا العبد المكنف ولو كان مكانه مجنون حر ضمن دية أو مجنون عبيد ضمن قيمته وكذلك الصغير يضمن اذا اصالح حر أو عبيد أو الحرفيه الدية والعبد يجب قيمته فالخايل أن الصغير والمجنون يضمنان مطلقا كالدابة

مطلب قتل قاتل أبيه
لا نبي عليه

مطلب تقبل توبة القاتل
اذا أسلم نفسه للقتل
مطلب في ماشية ترمى
فانفت نحو زرع

مطلب ثور نطح بقره
فكسرها لا يضمن صاحبه

مطلب دابة كدمت دابة
في المرعى لا ضمان
مطلب عرض بعير بعير أو ذبح
صاحب العاض المعضوض
عليه قيمته معضوضا
مطلب جل على بعير غيره
فعضه لا شيء على صاحبه

مطلب صال عليه جل
فقتله ضمن قيمته

والبالغ العاقل لا يضمن مطلقاً فذهبهم (وفيها) حئل في بعير دني من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فبذلك هل يضمن أجاب لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغير اذا قتل نفساً معصومة عمداً ما يلزمه فاجاب انه يلزم بقتله الدية على عاقبته قال في التنف واذا قتل الصبي أحد اطلاقاً قصاصاً وكذا اذا قتل المجنون أحد اطلاقاً قصاصاً عليه في ذلك وفيهما الدية على عاقبتهما وفي الهذبية وعمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقل وكذلك اكل جنابة موجب الخمسة مائة فصاعداً والمعتوه كالمجنون اه وفي فتاوى دارى الهداية سئل اذا تلف الصغير شيئاً أو قتل نفساً أو باع أو اشتري باذن وليه وخسر ما يلزمه أجاب ما أنف من الاموال فهو في ماله ان كان له مال أخذ منه والا طواب به اذا حصل له مال وما أنف من الاثمين سواء كان عمداً أو خطأ فهو على عاقبته اذا كان موجباً فوق موجب الموضحة وان كان موجباً أقل من ذلك فهو في ماله واذا خسر فهو في ماله أيضاً على حسب ما ذكر ولا يطالب به من أذن له في البيع والشراء اه والموضحة ما أوضحت العظم أى أظهرته وموجبها نصف عشر الدية لو غير أصليع والافيهها حكومة اه من الدرر قل محشيه ابن عابد بن رحمه الله تعالى قوله نصف عشر الدية أى ان كانت خطأ ولو عمداً فالقصاص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بقرة فانتزعت ليلاً أو نهاراً ففسدت زرعاً فهل على صاحبها الضمان فاجاب قال في الخانية ولوان دابة رجل انتزعت ليلاً أو نهاراً من غير ارسال فافسدت زرعاً انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل العجماء هدر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنثى رجل في النار فاحترق ماذا يلزمه فاجاب قال قارى الهداية اذا ألقاه في النار فاحترق ومات يقتل به اتفاقاً عند الامام وصاحبيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم عن أولياء المقتول اذا عفا بعضهم بعد ثبوت حق القصاص لهم هل يسقط القصاص بعفوهم وما حكم الباقيين الذين لم يقع منهم العفو **جواب** نعم يسقط القصاص بعفوهم والباقيين حصصهم من الدية كما في الدرر وفي شرحه ولا حصصاً لها في لاسقاط حق اه وفي التنقيح عن حوى الزاهد عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا اه وفيه أيضاً تنصبة عند الولي عن أحد القتلتين أو صاحبه لم يكن له أن يقتص من غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيهان وغيره أن له اقتصاصه فوستافى **جواب** وبالشأنى أفنى الرملى كما في أول الجنابات من فتاويه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن حكومة العدل ما هي **جواب** في الخانية وهذا نصه واختلفوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى المجنى عليه أنه لو كان مملوكاً كم ينقص من قيمته بهذه الجنابة ان كانت تنقص عشر قيمته في الحر يجب عشر دية وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث ونحو ذلك وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة وأجرة الطبيب فهي حكومة العدل وقال بعضهم ينظر الى أدنى جراحة لها ارش مقدروها الموضحة فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها أجر نصف الموضحة قال مولانا رضى الله تعالى عنه والفتوى على الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع لسان آخر خطأ حتى يحجز عن النطق أصلاً ماذا يلزمه فاجاب ان عليه دية كاملة عشرة آلاف درهم قال في الدرر وفي النفس واللسان ان منع النطق أو أداء أكثر الحروف والذكور والحشدة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق والعيضة ان حلفت ولم تنبت وشعر الرأس أيضاً ان حاق ولم ينبت دية اه زاد في التنوير العيينة والشفة والحنجرة والرجلين والاذنين والانشيين وثدى المرأة وزاد في الدرر الحلمات والاليتين اذا استأصلها موالا فحكومة عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين اه أى فيه الدية كاملة قال في الخلاصة ولو قطع فرج المرأة وصارت بحال لا تستمسك لبول ففيه الدية وفي الخانية ولو وصارت بحال لا يمكن جعائها ففيه الدية اه من الرّد وفيه أيضاً ما نصّه واعلم أن ما لا تانى له في بدن الانسان من الاعضاء أو المعاني

مطلب في حكم الصغير اذا
قتل عمداً انفساً معصومة

مطلب دابة انتزعت فافسدت
زرعاً لضمان

مطلب قتل نفساً بالنار
يقتل

مطلب عفا البعض عن
القصاص فلباقيين حصصهم
من الدية

مطلب في بيان حكومة
العدل

مطلب زيد قطع لسان عمرو
حتى يحجز عن النطق عليه
دية كاملة

المقصودة فيه كمال الدية والاعضاء أربعة أنواع أفراد وهي ثلاثة الأنف واللسان والذكر والمعا في التي هي
أفراد في البدن العقل والنفس والشم والذوق وأما الاعضاء التي هي أزواج فالعينان والاذنان
الشاحستان والحاجبان والشفقتان واليدان وثدي المرأة والانتيمان والرجلان ففيهما الدية وفي أحدهما
نصفها والتي هي ربيع أشفار العين في كل شفر ربيع الدية والتي هي أعشار أصابع اليدين وأصابع الرجلين
ففي العشرة الدية وفي الواحدة عشرها والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل منها عشر الدية اه وقوله في
في شأن الاسنان وفي كل منها عشر الدية فيه سقط من الكاتب والاصل وفي كل منها نصف عشر الدية قال في
التنوير وفي كل سن خمس من الابل وخمسة عشر درهم اه قال في الدر المختار لقوله عليه السلام في كل سن
خمس من الابل يعني نصف عشر دية لو حرا ونصف عشر قيمته لو عبدا قال في فتح قات في تزييد حيث شذبه
الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها في وقت نيم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف
القياس كما في الغاية وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية الا الاسنان
اه وفي الخانية وفي كل سن نصف عشر الدية فان كانت الاسنان اثنتين وثلاثين فذهب الكل ففيها دية
وثلاثة أخماس الدية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين يتجاذبان حبلا فجاء رجل فقطع الحبل
فسقطا فأتاهما رجل يقتضيه منه فالحجواب لا يقتضيه منه قال في الخانية ولو تنازع رجلان في حبل وأخذ
كل منهما أحد طرفيه يجب ذبانهما فخرج رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الحبل فسقط كل واحد من
جانب ذات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد الصلح دون الهلاك اه وفيها أيضا من محل
آخر منديل أو حبل طرفاه في يدي رجلين يتجاذبان فانه قطع المنديل أو الحبل وسقطا وماتا قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى ان سقطا مستقيمين على قنطرة فمهما هدر في الدية لاحدهما على الآخر لان كل واحد
منهما مات بفعل نفسه وان سقط كل منهما على وجهه تجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بفعله صاحبه
وان سقط أحدهما مستقيما والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستقي ولا شيء
للمستقي لانه مات بفعل نفسه وان قطع أجنبي هذا الحبل فوقهما على قنطرة وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن
القاطع دية واحدة الحبل ولو وقع على وجوههما قال محمد رحمه الله تعالى فذلك لا يكون من قطع الحبل
وان وقع على قنطرة كان رستم رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على قاطع الحبل اه فتأمل مع كلامه الاول
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أذن المؤدب في ضرب ولده تأديما ففعل ذات فهل على المؤدب كنارة
فالحجواب أن عاينه ذلك عند الامام قال في الخانية رجل ضرب ولده الصغير في أدب فمات قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضربه المؤدب باذن
والده لا ضمان على المؤدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى اه
وفيها به ذلك يضمن نصف ورقة مانعه رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه الوالد ولا يضمن وان ضربه المعلم باذن الوالد
لا يضمن المعلم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى القتل خطأ وأتى بشاهدين شهد أحدهما
بالقتل والثاني باقرار المتهم بالقتل هل لا تقبل شهادتهما حيث شذ فالحجواب انها لا تقبل قال قاضيان
ادعى على رجل انه قتل أباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أن المدعى عليه قتله خطأ وشهد الآخر على
اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لان أحدهما شهد بالنعى والآخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كالمو
شهد أحدهما بالنصب والآخر بالافرار به وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل أو زمانه وكذا لو اختلفا
في الآلة فشهد أحدهما أنه قتله بالبحر والآخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله عمدا والآخر أنه
قتله خطأ وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله بالعصا وقال الآخر قتله ولا أدري بما قتله اه تم قال في

مطالب تجاذبا حبلا فقصه
رجل فمات لا يجب على
القاص قصاص ولا دية

مطالب أذن المؤدب في ضرب
ولده فمات

مطلب شهد واحد بالقتل
وآخر بالافرار به لا تقبل

التنوير وان شهد أنه ضربه بشيء جارح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص لان الثابت بالبينه كالثابت
مما بينه ولا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته اهـ مع زيادة من شرحه الدر المختار وكتب ابن
عابد بن رحمه الله تعالى قوله يقتص لا يقال الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القودلانا نقول ان
شهودا لضرب بالسلاح ثبت العمدة لا محالة لانه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فأصابه وقال في شرح
الكافي ولا ينبغي أن يسأل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذا اذا شهدوا أنه ضرب بالسيف حتى مات وان لم
يذكر والعمدة لان العمدة هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرب بدليسه وهو
الضرب بالآلة قاتلة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمدا وان مات به فهو وأحوط اتقاني قال الرملي أول الجنائيات
هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجارحة بالبينه لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر
وقال أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدة والخطيئة فيقبل منه ما أقر به ويحمل على
الأذى قال في الخاتمة وفي المجتهد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلانا بعمدة أو سيف ثم
قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال
هذا خطأ حتى يقول عمدا وقوله ولا يحتاج الشاهد الخ لان الموت متى وجد عقب سبب صالح يضاف اليه
لا إلى شيء آخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام
اتقاني اهـ والله تعالى أعلم

باب القسامة

مطلب في حكم من وجده
قتيلا في دار انسان

سئلت عن وجد قتيلا في دار انسان هل تجب فيه القسامة والدية على عاقلة رب الدار فالجواب
أن مثل هذا السؤال رفع للخبر الرملي فأجاب عنه بجواب مبسوط لا بأس بقوله بتمامه وهذا نصه نعم عليه
القسامة والدية على عاقلة كما اتفقت عليه متون المذهب قاطبة وشروحا وقتاويهم وأوليس على أهل
القرية من ذلك شيء ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الاسلام أفدتم أن القسامة على صاحب الدار
والدية على عاقلة فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا أو مؤجلا وما مقدار
ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث
وجب هذا الامر على مالك الدار لا على الساكن وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي
الحبس على بيت المال ينمو الناذل مفصلا معلال أجاب (القسامة) الايمان التي يقسم بها مالك الدار
مثلا وسببا وجود القتل وركم الجراء اليمين على لسانه وشروطها بلوغه وعقله وحرية ووجود أثر القتل
وتكميل اليمين خمسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلف والحبس ان أبي الى أن يحلف في العمدة
وبالدية عنه النكول في الخطا (والدية) المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلة ان ادعى الولي
القتل خطأ وعليه ان ادعى عمدا كما نص عليه في شرح المجمع لابن صلا (والعاقلة) أهل الديوان فان لم
يكن منهم فهي قيمته تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل ستة ادرهم أو درهم وثلاث ولم تزد على
كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب
القبائل نسبا على ترتيب العصابات ثم وثم واذ انضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تسع لا يؤخذ زيادة على
ما ذكره مقسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم نعتسبر الحال والقرى الأقرب
فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجنائي ووقع في بعض
الكتب انه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه المحال الأقرب فالأقرب وهذه المسألة تبدل
على أن أهل المحلة تعقل على أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما

ذكره الصدر الشهيد وقد تقر بأن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وإن ضم
 محلة إلى أخرى بخلاف الظاهر من المذهب وإن كونه في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه التنوي
 وكما يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فتحرران المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه
 الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله
 وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم
 لا يكون إلا في مال الجاني إذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العشائر فيها قد فُتت ورجعة
 التناصرية سم قدر فعت وبيت المال قد اندم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحوّل
 فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق
 بين ما وبين السجن أن السجن لا يختص بشخص فمكان كالشارع الأعظم والجامع وفيه ما لا يتحقق
 التمسك في حق الكل فلا قسامة فيه ما على أحد والدية في بيت المال لأن الغرم بالغرم وإذا لم تكن له
 عاقلة فالأصح المنع من بدائها في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة مخالفة لظاهر الرواية وإذا قلنا بما
 عليه خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزياهي وقدرها من الذهب
 ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تتحمل مجازا لكن اقتصرنا على ما لا بد منه
 والله تعالى أعلم اهـ بحروفه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قتيل وجد بمحلة ولم يعلم قاتله فوجبت فيه
 القسامة وأهل المحلة كثيرون فهل يختلف جميعهم أو بعضهم ينفوا لنا الحكم في ذلك بالنصوص الصريحة
 فالجواب أن ولي القتيل يختار منهم خمسة من المؤمنين من صلحاءهم أو من فسادهم قل في الخاتمة قتيل
 وجد في محلة قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عاقلهم ولولي القتيل أن يختار التحليف
 خمسة من رجال من المشايخ الصالحين أو من شاء اختار النساق والشبان والخيار فيه لولي القتيل دون الإمام
 لأن الحق له فإن لم يكن عددهم خمسة من رجال كثر الأيمان عليهم حتى يتم خمسة من المؤمنين بالله
 ما قلنا ولا علمنا له قتيلا وإن امتنعوا عن الإيمان حبسوا حتى يحلفوا وإن وجدوا القتيل بين قريتين
 أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والمسكتين إلى القتيل هذا إذا كان يبلغ صوت
 القريتين إلى الموضع الذي وجد فيه القتيل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحدة من القريتين وإن وجد القتيل
 في مكان لا يملك كانت القسامة على الملاك والدية على عاقلهم وإن وجد القتيل في موضع صباح نحو
 الفلاة إلا أنه في يد المسلمين كانت الدية في بيت المال وإن وجد القتيل في بيت امرأة كانت القسامة عليها
 تحلف هي خمسة من المؤمنين في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والدية على عاقلتها وإن وجد القتيل
 في سوق المسلمين أو مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في
 موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وإنما اختلف الجواب باختلاف الموضوع موضوع ما ذكر أن الدية
 تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان فإن كان السوق ملكا
 لهم كان وجود القتيل في السوق أو في مسجدهم كوجود القتيل في مسجد المحلة وثم تجب القسامة على
 أهل المحلة والدية على عاقلهم وإن وجد القتيل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه
 ونعم الله في الخاتمة والله تعالى أعلم

مطلب في قتيل وجد في محلة

باب في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجيران

سئلت عن أراد فتح كوة على جاره كاشنة محل حريم الجار وعوراته هل يمنع من ذلك فالجواب
 أنه يمنع من ذلك استحسانا وعليه التنوي ونعم الله في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن جدار بين

مطلب أراد فتح كوة على
 محل حريم يمنع

مطابق آراء احمدات
طاحونة بين دور قديمة الخ

• مطاب أحد شبائين في رفاق
غير نافذ الخ

طالب له حائط مائل على
طريق المسلمين الخ

مطالب له دار في أقصى سكة
غير نافذة أراد هم جائله
وجعل السكة نافذة ليس له
ذلك

مطلب له دار بایها فی سکه
غیر نافذة اشتری بجنم ادا را
ظهورها فی هذه السکه ارا
فتح باب لها منها يمنع من ذلك

انما اراد احدهما ان يبنى عليه غرفة فهو له ذلك بدون رضائيه فالحق ان الله ليس له ذلك الا
 برضا شريكه قال في الحاشية جدار بين رجلين اراد احدهما ان يبنى عليه لا يكون له ذلك انما
 الشريك أضرب بالشريك أو لم يضرب وفي البرازية جدار بينهما اراد احدهما ان يبنى عليه سقطا آخر
 غرفة يمنع اه قال في الخيرية والفقه فيه انه يعمل ذلك يصير مستعملا للملك الغير بغير اذنه فيمنع اه والله
 تعالى اعلم **سئلت** عن اراد ان يبنى طاحونة بين دورتين يحشى عليها السقوط عند دوران رجلي
 الطاحونة فهل لاهل الدور منعه من احداثها **جواب** بان هذه المسألة قد رُفِعَتْ لِقَاءَ رَأْيِ الْمُهَذَّبَةِ
 فَأُجَابَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ إِذَا أَخْبَرَ أَهْلَ الْخَبْرَةِ أَنَّ اخْتِذَاكَ الطَّاحُونَ يَوْهَنُ بِنَاءِ يَوْمِهِمْ فَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ
 التَّصْرِيفِ عَلَى وَجْهِهِ بِتَضَرُّرِ رَبِّهِ الْجَارِ وَإِنْ كَانَ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِكِهِ اه وهي في فتاويه من كتاب الحيطان
 وفيها ايضا **سئل** عن شخص اذن لشريكه أولا جنبي في صرف على عمارته فهل القول لهما أو عمل لهما
 الرجوع **جواب** القول قولهما في التصرف مع بينهما ان وافق الظاهر والشريك يرجع بالصرف والاجنبي
 لا يرجع الا اذا قل له اصرف على الرجوع على **جواب** ايضا **سئل** اذا احتاج الجار ان يجعل خشبة على
 جدار جاره هل له ذلك فأجاب ليس له ان يضع شيئا على جدار جاره الا برضاه ولا يجبر على ان يكتفه من وضع
 خشبة على جداره واللهى الوارد عنه ليس للتصريح وانما هو من باب البر والاحسان اه والله تعالى اعلم
سئلت عن رجل أحدث بابين في زقاق غير نافذ فلوك نفسه بهاذن بعض ماله وسكوت البعض
 ومضى على ذلك نحو أربع سنين قام الآن بعض من لم ياذن يطلب سد البابين فهل له ذلك ولا يعد سكوته
 رضاه هل لمن اذن الرجوع **جواب** نعم له ذلك وان اذن الرجوع حتى لو اذنوا جميعا ثم رجعوا يعتبر
 رجوعهم لان اذنهم من قبيل العارية والمسألة مبسوطة في الفتاوى المهدية لا خينا الشيخ العباسي مفتي
 الديار المصرية والله تعالى اعلم وهذا السؤال ورد من بني غازی في آخر شعبان سنة ١٣٠٧ **سئلت**
 فممن له حائط مائل على طريق المسلمين فأتاه جماعة وتولوا هدم حائطه فانه مائل وأشهدوا عليه فترأخى
 في هدمه حتى سقط على انسان ودايته فأتاهم اهل يضمن والحالة هذه **جواب** نعم يضمن ماتن فيه
 بعد الاشهاد والتراخي قال المكنوي واذا مال الحائط الى طريق المسلمين فطرب صاحب به ينتضه وأشهد
 عليه فلم ينتضه في مدة يقدّر على انتضه حتى سقط ضمن ماتن به من نفس أو مال اه معزيا للمهدية
 والاشهاد يكون من كل أحد مسلما كل أو ذميا أو صديا أو ذونا أو عبدا أو نافذا فانتدّم وقال ارفع حائطك
 فانه مائل كذا والاشهاد للشرع عن الإنكار ولو قال ينبغي لك ان تهدم يكون مشورة لا اشهاد والاشهاد
 ان يقول شهّدوا فني تتدّمّت عليه في هدم حائطه هذه فاذن أشهد ولم ينتضه يضمن وان كان من طالب
 العمال وانهم لا يضمن لانه لم يقصر وان أمهله الحاكم بعد ان شهاده فانه يضمن وأتلف في مدة لتأجيل
 يضمن لان الحق ليس للحاكم فلا يقيد تأجيله فان أجله من أشهد ان كان مال الى طريق عام لا يصح
 تأخيرها وان الى دار انسان وأشهد المالك يصح تأخيرها أفاده في البرازية والله تعالى اعلم **سئلت**
 ما قولكم في سكة غير نافذة في نهايتها دار بابها في هذه السكة وظاهرها للشارع اراد صاحب الدار ان يهدم
 حائط داره ويجعل السكة نافذة هل له ذلك بدون رضا أصحاب السكة غير النافذة **جواب** انه ليس له
 ذلك بدون رضاهم قال في الحاشية رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب في هذه السكة وظاهر هذه الدار في
 سكة نافذة اراد ان يهدم حائط داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك بغير اذن أصحاب السكة اه والله
 تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له دار يفتح بابها في سكة غير نافذة يشتري بغير اذن اهلها هذه السكة
 وبابها في سكة أخرى فأراد ان يفتح لهذه الدار التي اشتراها بابا من تلك السكة بدون رضا اهلها هل يمكن
 من ذلك **جواب** ان لا يمكن من ذلك الا برضاهم أفاده الكفوي تقلا عن فصول العمادى والله تعالى اعلم

مطلب له باب في سكة غير
نافذة أغلقه وباعها الخ
مطلب أهل سكة غير نافذة
أرادوا نصب باب على رأس
السكة ليس لهم ذلك

مطلب حفر بئر في طريق
العامّة الخ

مطلب طريق غير نافذ أراد
أهلها قسعه ليس لهم ذلك

مطلب بني غرفة باصق غرفة
جاره فمتنع منها الضوء
لجاره منه

مطلب في غير نافذ لا يجوز
له الأحداث أضراً ولا

سئلت ما قولكم في رجل له دار له باب في سكة غير نافذة فافتحه وفتح لها باباً من سكة أخرى ثم باع
الدار فأراد المشتري أن يفتح باباً القديماً في السكة الغير النافذة هل له ذلك فأجوب أن ادان أو ترأه
السكة بذلك الباب ففتحها كما تفتحها من قبله فافتحه في جامع الفصولين والله تعالى أعلم سئلت
ما قولكم في أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة وفتحها وافتحها متى شاء أهل
الدار هل ذلك فأجوب أنهم لا يمكن أن يكون ذلك لأن مثل هذه السكة ولو كانت ملكاً لظاهر الكسب لما أفتت فيها
نوع حق وهو أنه إذا زدحم الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتى يخف الزحام فكذلك جامع
الفصولين والله تعالى أعلم سئلت عن حفر بئر في طريق العامة بدون إذن الإمام فامرأه أهل
البلد بظلمة فلم يفعل فوقع فيها جمل فمات فهل عليه قيمته لئلا يتركه فأجوب أن هذا السؤال قد رفع
لحامد أفندي فأجاب عنه بقوله حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة بدون إذن الإمام يضمن قيمة
الجمل لئلا يتركه قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تسمى العاقلة لو حفر بئر في طريق
أو وضع حجر أو تراباً أو طينة فقتل به إنسان لأنه سبب فان تنف به أي بواحد من المذكورات يضمن في
ماله إن لم يأذن الإمام فإن أذن الإمام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق جوعاً أو عطشاً أو غمماً لا ضمان
به يفتي خلاصة خلافاً لعمدة الأحكام احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من النجاسة في غير ممر للناس فوقع إنسان
لا يضمن بخلاف الأمصار وبهم هذا عرف أن المراد بالطريق في الكتب الطريق في الأمصار بدون المفاوز
والصحارى لأنه لا يمكن العدول عنه في الأمصار غالباً دون الصحارى رش الماء على طريق فغطت به دابة
أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي اغماضه إذا رش كل الطريق أمر الاجير أو السقاء بالرش فرش فناء
دكان الآمر ضمن الآمر دون الرش والحارس إذا رش ضمن كيفما كان أه كلام الحامد لله والله تعالى
أعلم سئلت عن طريق غير نافذ أراد أهلها أن يقتسموها بينهم فهل ليس لهم ذلك فأجوب نعم
ليس لهم ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وأن اجتمعوا على
ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لأن الطريق الأعظم إذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة
حتى يخف الزحام وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وأعمالهم المروور فقط السكة التي ليس فيها منفذ ليس
لأحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئر الصب الماء وأن اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم
وأعمالهم أن يترؤوا ويجلسوا أفاده في المنقح نقلاً عن البرازية والعمادية والله تعالى أعلم سئلت
عن رجل بنى في داره غرفة ملاصقة لغرفة جاره فأنشأ بذلك طاقات جاره وامتنع عن غرفة الجار الضوء
بالكتابة فهل له منعه من ذلك حيث أضرب به ضرراً بنا فأجوب نعم له منعه من ذلك والحالة هذه كما
أجاب بذلك في العمادية قال وهذا أعني سد الضوء بالكتابة من الضرر البز والفتوى على منعه كما في البحر
والتنوير وحواشي الأشباه للسيد الخوي وقيل بعد هذا فإن سد الضوء بالكتابة يمنع من تلاوة القرآن
الخطيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه كما أفتي بذلك المفتي أبو السعود قال المنقح إذا كان له قريبان فسد
ضوء أحدهما بالكتابة مع إمكان الانتفاع بالآخر لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يمنع من ذلك فليس
إلى غلقه ليرد ونحوه والظاهر أن الشباك كالباب نه وهو فيها أضيافاً إن الساحة إذا كانت مجلس النساء
والكوة تشرف عليها يؤمر صاحبها بسدها وعليه التنويه اه والله تعالى أعلم سئلت في طريق
خاص غير نافذ أحدث فيه بعض أصحابه بناء وأدخل بعض الطريق في داره فهل ليس له فيه تصرف بدون
إذن الباقي وما أحدثه فيه ينقض فأجوب نعم ليس له التصرف فيه والحالة هذه وينقض ما أحدثه
فيه قال في الدر المختار وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف بأحداث مطلقاً أضربهم أم لا لأنه كالمالك الخاص
بهم اه قال ابن عابدين مانعه الحديث للإمام نقضه اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم رحمكم

مطلب أراد أحداث تنور
بين دكاكين الخ

مطلب ليس لهم منعه من
جعل داره بستانا

مطلب له شجرة عالية اذا
صعد لها انكشف بيت جار
يلزمه ان يخبرهم اذا اراد
الصعود اليها

مطلب اراد ان يطعن حائط
من بلى الجار الخ

مطلب ليس لذى السفلى
ضرب وتد في الجدار بلا
رضاء ذي العلو

مطلب فيمن خرج حديث
لا ضرر ولا ضرار وفي بيان
معناه

مطلب له أرض ليس لها
حق في الماء اراد ان يسقيه
من نصيبه من الماء ليس
له ذلك

مطلب انهدم سفلى لا يجبر
صاحبه على اعادته

مطلب يجوز الجملوس في
الطريق للبيع والشراء
ان لم يضر

مطلب يمنع الذي من السكنى
بين المسلمين

مطلب تسد الكوة الكاشفة
على الحريم ولو قديمة

مطلب لا يمنع الجار من بناء
حائط باه في حائط الجار الا ان

الله تعالى في رجل اراد ان يفتح تنورا بين دكاكين أهله يبيعون الكنان وسائر الاقشة والدخان يضرهم
وينسد أقشمتهم هل لهم منعه من ذلك **فالجواب** أن لهم منعه والحالة هذه قال في البرازية نقلا عن
العتابي اراد ان ينصب تنورا في وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن صاحب دار اراد ان يجعل داره بستانا هل للجيران منعه **فالجواب**
ليس لهم منعه ان كانت الارض صلبة لا يتعدى الى جدار الجيران ضرره وان كانت رخوة فلهم منعه اه
من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له شجرة نخيل اذا صعد عليها الاجل ان يؤر بها أولاجل
ان يجني ثمارها انكشف على عورات الجيران كيف الحكم في ذلك **فالجواب** أنه اذا اراد ان يرقاها
يجبرهم مرة أو مرتين حتى يستر وأنفسهم كافي الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن
كان ظهر داره في وسط دار جاره اراد ان يرميها فغضبه الجار هل له حق المنع **فالجواب** من الخلاصة
وهذا نصه رجل له حائط ووجهه في دار رجل فاراد ان يطعن حائطه ولا سبيل الى ذلك الا بدخول دار جاره
وضاحبه عنقه من الدخول أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فاراد ان يدخل ويبلى الطين فغضبه
صاحب الدار أوله مجرى ماء في دار جاره فاراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو عنقه
يقال لصاحب الدار اما ان تمر به حتى يدخل ويصلح واما ان تصلحه بمالك كذا روى عن محمد بن عبد الله
النفيع أبو الليث اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذي سفلى عليه علو اراد ان يضرب وتد في سفله هل
له ذلك بلا رضا صاحب العلو **فالجواب** ليس له ذلك بدون رضا صاحب العلو كافي التنوير من شتى
القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار من خرج من أهله
الحديث ومما معناه **فاجبت** به بأنه أخرجه عالم المدينة الامام مالك رحمه الله تعالى وفسره بأنه لا يضر
الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء كانه قد في النتيجة عن الاشياء ومحصله أن الضرر من واحد والضرر من اثنين
والضرر في الجزاء هو أن يتعدى المجازي عن قدر حقه في القصاص وغيره كافي الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل له حصة في بئر يسقى منها أرضه وله أرض أخرى ليس لها حق في هذه البئر اراد
ان يسقيها منها فهل له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك قال في نتيجة الفتاوى ليس لاحد الشركاء ان يسوق
شربه الى أرض له أخرى ليس لها من ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدل به على أنه حقه اه والله
تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في ذي سفلى انهدم هل يجبر على اعادته لاجل
انتفاع ذي العلو **فالجواب** أنه لا يجبر على ذلك ويقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقه فكسوى أن
تبنى السفلى بنفسك لو شئت فلو بناءه فله أن يمنع ذا السفلى حتى يؤدي له قيمة البناء فأقاده في جامع الفصولين
وأفتى به صاحب النتيجة هذا اذا انهدم بنفسه فان هدم صاحب السفلى سفله فانه يجبر على اعادته لانه عليه
كما أفتى بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز الجملوس في طريق العامة للبيع
والشراء **فالجواب** أنه يجوز ان لم يكن فيه ضرر فان كان فلا يجوز وفي الدر المختار مانعه والقعود في
الطريق لبيع وشراء يجوز ان لم يضر بأحد والا لا اه **سئلت** هل يمنع أهل الذمة من السكنى بين
المسلمين **فاجبت** به نعم يمنعون من السكنى بينهم ويسكنون منهم من غير ان عن المسلمين كذا في فتاوى قارئي
الهداية وأفتى على سؤال آخر عنهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من أحداث بيت حجة ممن
فيه كالكنيسة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل اذا كانت الكوة تشرف على محل نساء الجيران يؤمر
صاحبها بغلقها ولو كانت قديمة **فالجواب** نعم كافي الحامدية قال ولا فرق بين القديم والحديث حيث
كان الضرر ينشأ وفي حواشي الخبر الرمي على البصر لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلل الضرر
البين لوجودها فمما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اراد بناء حائط ملاصق لحائط الجار من غير

مطالب لبس للجيران منه
من فتح شبائك على الشارع

سئلت فيمن أراد أن يفتح في داره شبائك على الشارع العام غير كاشفة على محل حريم الجيران هل لبس الجيران منه من فتحها فالجواب لبس لهم منه من حيث كان الامر كذلك والمسألة في كثير من معتبرات المذهب والله تعالى أعلم

كتاب الحظر والاباحة

مطالب ما نسب لابي حنيفة
من جواز لبس الحرير اذالم
يباشر الجسد لا أصل له فلا
يفتى به

سئل في المحقق الرمي فيما ينسب الى الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحرير اذالم يباشر الجسد هل صح ذلك عنه حتى يجوز العمل به (فاجاب بما نصه) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قل شمس الأئمة الحلواني الصحيح ان الكل حرام يعني الذي عس الجسد والذي لا عس له قل في الحنوي لزامه قل يعني أستاذة بديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا عس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت به البلوى ولكن طابت هذان أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني ما نقل عن برهان صاحب المحيط اه فالجواب انه مخالف لما في المتن الموضوع لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفة لظاهر المذهب اه وفي التنوير يحرم لبس الحرير ولو بمخائل على المذهب أو في الحرب على الرجل لا المرأة الا قدر أربع أصابع مضمومة وكذا المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار والالا اه قال شارحه وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين أو أكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من قصب فضة قدر ثلاث أصابع لا بأس ومن ذهب يكره وقيل لا يكره وفيه تكره الجبة المكفوفة بالحرير اه قل محشيه ابن عابدين اهذا غير ما عليه العامة فانه نقل في الهداية عن الذخيرة أن لبس المكفوف بالحرير مطلق عند عامة النقهاء وفي التبيين عن أسماء أنها أخرجت جبة طيالة عليها البنة شبر من ديباج كسر وافي وفرجهاها مكفوفة فان به فقالت اهذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى عنها فلما قبضت عائشة رضي الله تعالى عنها قبضت الي تفنن نفسها للمريض فيستشفى بها رواه أحمد ومسلم ولم يذكر لفظه الشبر اه وفي الهداية وعنه عليه السلام أنه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير اه وفي التماموس كف الثوب كفاخاط حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل وفيه لبنة القميص نبيقته اه والله تعالى أعلم سئلت عن تحركت سنة فشتها بسلك من الذهب هل يجوز (فاجبت) نعم يجوز شتها بالذهب عند الامام محمد رحمه الله تعالى قال في الخانية ولا يشترط فيه الابضه أي من تحرك سنة يشتها بالفضة وعند محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالذهب نقله صاحب الدرر وأفتى به في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم سئلت من بعض أهالي الروميلي عما يقع في بلادهم من نجى صورة الميت بعد دفنه منزله الذي مات فيه أو غيره من المنازل ونذائه بقوله يا فلان يا فلان وتغويه أهله المنزل وجريه في أثرهم وربما يكون مستورا بكنهه فيموت من سببه بعض الناس وتسمى تلك الصورة عندهم جادو قل ومن عادة بلادهم انهم ينشون قبر ذلك الميت ويحرقونه بالنار أو يلقون عليه الجير فاذا فعلوا ذلك اندفعت عنهم تلك الصورة ولا تندفع الا بذلك فهل يجوز هذا الصنيع (فاجبت) باني لم أر ذلك في الكتب النقوية التي بيدي ثم وقعت في يدي نسخة من نتيجة الفتاوى فرأيت فيها أن العلامة أبا السعد رحمه الله تعالى سئل عن ذلك وعن الفتوى من بعض العلماء لقطع رأس صاحب تلك الصورة أو احراقه فهل يجوز العمل بتلك الفتوى فاجاب رحمه الله تعالى بان هذه الواقعة بخصوصها لم ترفى معتبرات الكتب النقوية لكن يؤخذ ذلك من القاعدة لاصولية وهي أنه يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ومن القاعدة الاخرى وهي اذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما ضرر اهذه الجواب مبني على هاتين القاعدتين

مطالب العلم في العمامة

مطالب يجوز شت السك
بسلك من الذهب

مطلب في جواز احراق
صورة جادو التي تظهر في
بعض الاماكن وهي ماله
غريبة

مطالب لا يجوز ان يخصه
الآدمي

• مطلب يجوز ترك الاظفار
والشارب بلا قص في دار
الحرب

مطلب في جواز تلقيج
الصبيان صونا لهم من
مرض الجدري

مطلب لا يمنع القاري من
القراءة الا اذا اعتاد السؤال
فيها

مطلب في بيان معنى
الحديث وهي لا تزال طائفة
من أمتي الحديث

مطلب في ما ينبغي التنبيه
عليه

مطلب في أن ارسال طرف
الامامة مندوب

مطلب في المصافحة يوم العيد

فلا بأس بالعمل به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن خصاء الآدمي هل يجوز فالجواب أنه لا يجوز
قال في شرح الملتقى ويحرم خصاء الآدمي بخلاف خصاء غيره لولادة نفعه والا فخرام بخصاء الفرس اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن ترك الاظفار والشارب للمحاربين في دار الحرب هل هو مطلوب شرعا
فالجواب نعم قال في المحيط ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب ان وفرو الاظفار في
أرض العدو فانها سلاح وهذا مندوب اليه للمجاهدين في دار الحرب وان كان قص الاظفار من الفطرة لانه
اذا سقط السلاح من يده وتقرّب منه العدو ربما يمكنه دفعه بالاظفار وهو تطير قص الشارب فانه سنة
وفي الغازي في دار الحرب توفير الشارب مندوب اليه فيكون أهيب في عين العدو وأقاده في السرور والله تعالى
أعلم **سئلت** عما اعتاده الناس في زماننا من تلقيج الصبيان وخجاستهم لدفع ضرر الداء المعروف
بالجدري هل هو جائز شرعا فالجواب نعم هو جائز شرعا كما في فتاوى البهجة من أوائل كتاب
الكراهية وفيها أيضا لو أمر بذلك مولانا السلطان أيده الله تعالى لأجل المصلحة العامة هل يكون أمره
مشروعا فاجاب نعم يكون مشروعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتاد القراءة لجلب الدراهم
والسؤال هل يجوز منه من ذلك فالجواب نعم قال في القنية ولا يمنع القاري من قراءته الا اذا عرف
أنه يعتاد السؤال بقراءته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من
أمتي الحديث هل معناه أن تلك الطائفة تكون في مكان مخصوص أو تكون في أماكن متفرقة
فالجواب أن هذه الطائفة لا تختص بزمان ولا مكان قال الصاوي في حواشيه على الجلالين ما نصه
وعن معاوية أنه قال وهو يخطب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال من أمتي أمة قائمة
بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك وهذه الطائفة لا تختص
بزمان دون زمان ولا مكان دون مكان بل هم في كل مكان وفي كل زمان فالإسلام داعيا يعلم ولا يعلم عليه
وان كثرة الفساق وأهل الشرف لا عبرة بهم ولا صولة لهم وفي هذا إشارة لهذه الأمة المحمدية بان الإسلام في
علو وشرف وأهل ذلك إلى قرب يوم القيامة حتى تموت جملة القرآن والعلماء وينزع القرآن من
المصاحف وتأتي الرياح اللينة فيموت كل من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان ولا يكون هذا إلا بعد وفاة
عيسى عليه السلام أفاد ذلك الصاوي في حواشيه الجلالين عند قوله تعالى ومن خالفنا أمة بهم بدون بالحق
وبدعيلون قال الجلال هم أمة محمد صلى الله عليه وسلم كما في الحديث اه **سئلت** عن ما ينبغي التنبيه
عليه ما نصه عليه بعض أذكى المتأخرين حيث قال وليس حديث بدأ الإسلام غربا وسيعود كما بدأ بالمعنى
الذي يدور على السنة حساده بل معناه أنه كما بدأ بجهائب وغرائب وخوارق تأخذ بالالاب وتدهش
الابصار من خرق عادة وقوة وتغلب ونصر مبين من سرارة الدين واجتهاد في امضاء أوامر الله تعالى سيكون
ختمه كذلك اه **سئلت** عن ما ينبغي التنبيه عليه في ما يكون في وقت عيسى عليه السلام من
النصر والظفر وتعام الظهور والله تعالى أعلم **سئلت** عن ارسال طرف الامامة بين الكنفين
ما حكمه فالجواب أن حكمه النذب قال في الخلاصة والمستحب ارسال ذنب الامامة بين كنفيه الى
وسط الظهور اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المصافحة في يوم العيد والجمعة ما حكمهما فالجواب
أن حكمهما الاستحباب قال صلى الله عليه وسلم من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه اه من الهداية
وروى الحافظ السيوطي في الجامع الصغير عن أبي داود وعن البراء إذا التقى المسلمان فتصافحا وحمد الله
واستغفرا غفر لهما وروى أيضا فيه عن الحكم بن عمرو رضي الله تعالى عنه إذا التقى المسلمان فسلم أحدهما
على صاحبه كان أحدهما إلى الله أحسنهما بشر بصاحبه وإذا تصافحا أنزل الله عليهم مائة درجة للبادي
تسمون وللصافح عشرة وفي شرح الميمني على الهداية قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا التقى المؤمن

فسلم عليه وأخذ بيده فصالحه تناثرت خطاياهما بما تناثروا ورق الشجر ورواه الطبراني والبيهقي كذا في الرد
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن قراءة مولده الشريف صلى الله عليه وسلم واجتماع الناس لذلك فرحا
 بقدمه واستبشارا بحبسه ما حكمها **فالجواب** أن قراءة المولد على الوجه المنسوخ ممدوحة شرعا
 لا شتم لها على تعظيمه وإظهار علاماته نبوته **وفي شرح العاظمي** على الجامع الصغير في الحديث أن عمل
 المولد الشريف النبوي الصواب أنه من البدع الحسنة المندوبة إذا خلا عن المنكرات شرعا **وقال** على
 القاري رحمه الله تعالى وعمل المولد بقراءة القرآن والانشاء للهداية مع النبوية وإطعام الطعام والصدقات
 أمر حسن يشاب قاعة الأثواب الجزيل بقصد الجليل وإن كان عمل المولد المذكور لم ينقل عن السلف
 الصالح في القرون الثلاثة الفاضلة وإنما حدث بعدها بدعة حسنة عند من حقق العلم وأتقنه ثم
 لزال أهل الإسلام في سائر الأقطار والمدن العظام يختلفون في مولده صلى الله عليه وسلم نقله في جملة
 الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الفرار من محل فيه الولاء ما حكمه **فالجواب** ما في الفتاوى
 الظهيرية وهذا نصه وذكر الطحاوي في مشكل إذا تار حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه
 عن سيد الخلق صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا وقع هذا الرجز بارض فلا تدخلوها وإذا وقع وأنتم فيها فلا تخرجوا
 منها والرجز العذاب والمراد هنا الولاء وتأويله أنه إذا كان محال لدخول أو بقاء بموقع عنده أنه يتلى بدخوله
 ولو خرج فنجأ وقع عنده أنه نجأ بوجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده **فأما** إذا كان يعلم أن كل شيء
 بقدر الله تعالى وأنه لا يصيبه إلا ما كتب الله تعالى له فلا بأس بأن يدخل ويخرج اه والله تعالى أعلم
سئلت هل يجوز أن يعلم المسلم الكافر القرآن **فالجواب** نعم يجوز له ذلك رجاء أن يعلم قال
 العلامة الانشروي إذا قال الكافر للمسلم علمني القرآن فلا بأس بأن يعلمه ويخبره في الدين لكن لا يس
 المصحف وإن اغتسل ثم مسح لا بأس به اه معزي الخزانة المفتين **وقال** أيضا عازي بالبرازية وتعلم علم النجوم
 لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام **وقيل** في تأويل قوله تعالى وجعلناهم رجوما
 للشياطين جعلنا النجوم سبيلا للكذب المنجمين أطلق اسم الشيطان على المنجم وسمى هذا بانه رجما من رجم
 بالغيب اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز رؤية الله تعالى في المنام **فالجواب** ما في البرازية
 من قوله رؤيته سبحانه وتعالى في المنام يجوزها ركى الاسلام الصغار وكثير من المتصوفة وأكثر مشايخ
 سمرقند ومحققوا مشايخ خوارزم لم يجوزوها إذا لم يدر في المنام خيال ومثال والله تعالى منزله عنه وقد أطل
 سيدي عبد الوهاب الشعراني الكلام في ذلك وبسطه في المواقف والجواهر والله تعالى أعلم
سئلت هل يجوز قتل الكلب الأهلي **فالجواب** لا يجوز قتله إذا لم يؤذ أحدا قال في الدر المختار من
 جنائات الخ ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب الأهلي إذا لم يؤذوا لا من قتل الكلاب منسوخ كافي الفتح أي إذا
 لم تضر اه وكتب عليه ابن عابدين مانعه قوله أي إذا لم تضر تقييد للنسخ ذكره في النهر أخذ المعاني المتقط
 إذا كثرت الكلاب في قرية وأضررت بأهلها أمر أربابها بقتلها فإن أوارفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر
 بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة إذا كان زوجها يأتها بالمال الحرام كالمصوب هل
 يسوغ لها أكله **فالجواب** أنها يجوز لها أكله قال الانشروي اشترى الزوج طعاما أو كسوة من مال
 خبيث جاز للمرأة الأكل واللبس والائتم على الزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ألقى دجاجة
 مذبوحة لم تشق بطنها في الماء حال غليانه لاجل تنفريشها هل تنجس **فالجواب** نعم تنجس ولكن
 تغسل بالماء ثلاث مرات فتطهر كما في الانشروي عن فتاوى ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئلت** عما
 شاع من لعب القمار بالجوز أو اللوز أو البيض أيام العيد هل لا يجوز **فالجواب** نعم لا يجوز كما أفق به
 في الجملة والله تعالى أعلم **سئلت** عن غيبة الذي هل يحرم **فالجواب** نعم يحرم قال في جملة
 مطلب في حكم قراءة المولد الشريف

مطلب في حكم قراءة المولد الشريف

مطلب في حكم الفرار من الولاء

مطلب في جواز تعليم المسلم الكافر القرآن

مطلب هل يجوز رؤيته تعالى مناما

مطلب في حكم قتل الكلاب الأهلية

مطلب في زوجة يأتها زوجها بالمال الحرام

مطلب ألقى دجاجة مذبوحة في الماء حال غليانه

مطلب في تحريم لعب القمار بالجوز واللوز والبيض أيام العيد وكذا غيرها

مطلب غيبة الذي حرام

الفتاوى نقلا عن فتح القدير فحرم غيبة الذي كاتحرم غيبة المسلم فضلا عما يفعله السفهاء من شتمه في الاسواق ظلما وعدوانا اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز توسد الحرير واقتراشه فالجواب ما في التنوير وهذا العظم ويجوز توسده واقتراشه زاد العلاني والنوم عليه وقالا والشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في المواهب (قلت) فليحفظ هذا الكنه خلافا للمشهور اه قال في الشريعة لاية قلت هذا التصحيح خلافا لما عليه المتون المعتبرة المشهورة والشروح اه يعني تصحيح التحريم والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز التخنم بخاتم الفضة وهل يوضع في خنصر اليد اليمنى أو اليسرى **فاجبت** عن السؤال الاول بانه يجوز قال الزبائي وقد وردت آثار في جواز التخنم بالفضة وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده الكريمة حتى توفي صلى الله عليه وسلم ثم في يدي بكر رضي الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عمر رضي الله عنه الى أن توفي ثم في يد عثمان رضي الله عنه الى أن وقع من يده في البثر فانفق ما لا عظميا في طلبه فلم يجد به ووقع الخلاف فيما بينهم والتشويش من ذلك الوقت الى أن استشهد رضي الله تعالى عنه (وعن السؤال الثاني) بانه يجوز وضعه في خنصر اليمنى واليسرى وذكر العلامة ابن الشحنة أن والده أنشده قوله

تخنم كيف شئت ولا تبالي * بخنصر يمين أو شمال
سوى حجر وصفر أو حديد * أو الذهب الحرام على الرجال
وان أحبيت باسمك فانقشته * وباسم الله ربك ذي الجلال

قال ابن عابدين بعد كلام والحاصل أن التخنم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالجملة حلال على اختيارهمس الأئمة وقاضيان أخذان قول الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله لان حل العقيق لما ثبت به ما ثبت حل سائر الاجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي أخذان عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصير فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه وهو من كلام من لا خسر و (هذا) ولا يزداد خاتم الفضة على منقال كما في الدر المختار وحواشيه والله تعالى اعلم **سئلت** ما الحكم في وضع الستور على بعض أصحاب القبور **فاجبت** بما في رد المحتار وهذا نصه كره بعض الفقهاء وضع الستور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء قال في فتاوى الحجة وتكره الستور على القبور اه ولكن نحن نقول الآن اذا قصد به التعظيم في عيون العامة حتى لا يحتقر واصحاب القبور وجاب الادب والخشوع للمغافلين الزائرين فهو جائز لان الاعمال بالنيات وان كان بدعة فهو ككفرهم بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد اجلالا للبيت حتى قال في منهاج السالكين أنه ليس فيه سنة مروية ولا أثر محكي وقد فعله أصحابنا اه كذا في كشف النور عن أصحاب القبور للاستاذ عبد الغني القابلي قدس سره اه كلام الرد (أقول) ولا يخفى ما حصل لكثير من العوام بسبب تعظيم قبور الاولياء وارحاء الستور عليهم من الضرر العظيم في اعتقادهم فانهم يعتقدون في الاولياء التأثير مع الله تعالى حتى انهم تركوا النذر لله تعالى وهو مشروعوا أكثر وامن النذر الاولياء والتقرب اليهم وتركوا الحلف بالله تعالى حتى صار عندهم كالعهد ولا يتجاسرون على الحلف بهم لاعتقادهم أن من حلف بولي حاشا يضره في بدنه وماله وأولاده وهذا من الشرك والعياذ بالله تعالى ألا ترى ما رواه صاحب الحجة البالغة من قوله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك قال وجهه بعضهم على الزجر والتعليب وليس كذلك فانه على ظاهره حيث يحلفون معتقدين فيهم انهم يضرونهم في أبدانهم وأموالهم حتى سمعت من بعض قضاة الروم الموصوفين بالعلم والصلاح أنه قال لو مكنت من هدم قبب الاولياء لهدمتها بأجمعها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بالشجرة التي وقعت تحتها البيعة لما بلغه أن قوميا أتوها وبصلون عندها فانه قاعها باصولها مخافة

مطلب يجعل توسد الحرير واقتراشه والنوم عليه

مطلب يجوز التخنم بخاتم الفضة

مطلب يجوز وضع الخاتم في خنصر اليمنى واليسرى

مطلب لا يجوز التخنم بالذهب والحديد والصفر الخ

مطلب لا يزداد خاتم الفضة على منقال

مطلب في حكم وضع الستور على القبور

مطلب في الحلف بغير الله تعالى

ضرر العاقبة أوفى الصحيح عن ابن عمر أن الشجرة أخفيت قالوا والحكمة أن لا يحصل الاقتان بها لما وقع تحتها من الخير فلو بقيت لما أمن تعظيم الجاهل لها حتى ربما اعتقدوا أن لها قوة تنفع أو ضرر كما شاهد الآن فيما هو دونهم ولذلك أشار ابن عمر بقوله كان خفاؤها رحمة من الله تعالى وروى ابن سعد بأسناد صحيح عن نافع أن عمر بلغه أن قومًا يأتون الشجرة ويصلون عندها فتمنعهم ثم أمر بقطعها فقطعت اه من الجمل على الجلالين وما وقع من بعض العاقبة من اعتقاد التأثير في الأولياء كتب في حق عموم أهل السنة والجماعة النورقة الوهابية رسائل عديدة في أشراكهم حتى أنهم يعبرون عن اسمهم بأهل السنة بالمشركين وإذا تمكّنوا بواحد منّا قتلوا أو قتلوا المشرق والمصيبة العظيمة في فقهاء القرى فانهم يأمررون العموم عند توجه الحلف عليهم بالحلف بالولي ويقولون إن فيه إظهار الحق فانظر كيف يتوسلون إلى إظهار الحق للنبوي بضائع الدين من أصله فلا حول ولا قوة إلا بالله تعالى والعبد الفقير لا ينكر ولاية الأولياء وكراماتهم نفعنا الله تعالى بهم وبأسرارهم ولكن أحرص من اعتقاد أنهم يؤثرون مع الله تعالى وبما وصل إلى ذلك من الحلف بغيره تعالى والله تعالى الموفق والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن ارتكاب معصية فيها الحد فأقيم عليه الحد في الدنيا هل يعاقب عليها في الآخرة فأجاب والله الموفق للصواب أنه لا يعاقب عليها في الآخرة قال النووي في شرح مسلم الحد يكفر ذنب المعصية التي حد لها وقد جاء ذلك صريحاً في حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو وكفارة ولا يعلم في هذا خلافاً اه وفي تهذيب التنوير وأعلم أن المسلم إذا حد أو اقتصر لا يحد ولا يقتصر في الآخرة لقوله عليه السلام من أذن ذنباً فعوقب في الدنيا لا يعاقب في الآخرة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل يجب طاعة الخليفة نصره الله تعالى فأجاب نعم يجب طاعته قال في أنوار التنزيل ودلت الآية على أن طاعة أولى الأمور واجبة إذا وافقوا الحق فإذا خالفوه فلا طاعة اه وأفتى في البهجة بمنزلة من خالف أمر السلطان أيده الله تعالى والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن يعلم الناس الحيل الباطلة كالردة لتبين المرأة من زوجها ويرغم أنه يفتى للناس هل يحجر عليه ويمنع من تعاطي ذلك فأجاب نعم يمنع من ذلك قال في المنع يحجر مفت ما جن وهو الذي يعلم العموم الحيل الباطلة كتعاطي الارتداد لتبين المرأة من الزوج أو تسقط عنه الزكاة ولا يبالي بما يفعل من تحليل الحرام وتحريم الحلال اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن انتسب إلى آل بيت النبوة وليس هو منهم وليس عمارة خضراء يقال أنه سيد وشريف ماذا يلزمه فأجاب أنه يمنع من لبس العمامة الخضراء ويعززة مزيراً شديداً ويحبس حتى يظهر صلاحه أفتى بذلك في البهجة ونقل عن معين الحكام مانصه من انتسب إلى آل النبي عليه السلام يضرب ضرباً وجيعاً ويشهر ويحبس طويلاً حتى تظهر توبته فانه استخفاف بحق النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي دعوى الاستخفاف نظر فتأمل ❦ فائدة لا يجوز نصب إمامين في عصر واحد خلافاً للروايات وإنما ان انصار لما دلو أمناً أميراً ومنكم أمير فقال أبو بكر رضي الله تعالى عنه لا يصلح سيفان في غمد واحد اتقادوا له ولم يتكررا عليه فكان ذلك إجماعاً منهم ولو عادت الإمامة لاثنتين على التعاقب كان الثاني باغياً يجب خاتمه فان أبي يقاتل كما هو حكم الباغي أفاده في البهجة والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن سجود الملائكة لآدم عليه السلام هل كان تحية لآدم عليه السلام أو كان عبادة لله تعالى وآدم كالكعبة فأجاب والله تعالى الموفق للصواب أن العلماء اختلفوا في ذلك قيل كان لله تعالى والتوجه إلى آدم للتمشيد كاستقبال الكعبة وقيل بل لآدم عليه السلام على وجه التحية والاكرام ثم نسخ بقوله عليه السلام لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها تارخانية قال في تبين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن عبادة له بل تحية واكراماً ولذا اعتنع منه إبليس وكان جاثراً فيما مضى

مطلب ارتكب ما أوجب
الحد فدخل لا يعاقب عليه
في الآخرة

مطلب في وجوب طاعة
الخليفة

مطلب يمنع المفتي الما جن
الذي يعلم الناس الحيل من
التنوير

مطلب من انتسب إلى بيت
النبوة كذا وبويعهم بعمامة
خضراء يمنع من ذلك

مطلب لا يجوز نصب إمامين
في عصر واحد

مطلب في سجود الملائكة
لآدم هل كان تحية الخ

كافي قصة يوسف عليه السلام قال أبو منصور الماتريدي وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة أفاده ابن
عابد بن رجة الله تعالى في تنبيهه على أن بعض الناس تقبيل أيدي العلماء والآباء والامتهات ووضع الجبهة
على اليد بعد تقبيلها وهذا الوضع شبيه بالسجود لغير الله تعالى فينبغي لأهل العلم تحذير الناس عنه وتذيعهم
لأن فيه من مشابهة السجود حتى يحذروه ويحذروا عنه بهضمهم والله الموفق ❀ سئلت عما نقل عن
بعض الأولياء من أن الولاية أفضل من النبوة هل هو كلام صحيح وله معنى ملح فالحق أن كلام
صحيح وله معنى ملح وهو مبني على أن للنبي جهة من أحداهما جهة الولاية التي هي باطن النبوة وثانيهما
جهة النبوة التي هي ظاهر الولاية فالنبي جهة الولاية بأخذ الفيض والعلي من الله تعالى وبجهة النبوة
تبدله للخلق ولا شك في أن الوجه الذي إلى الحق أشرف وأفضل من الوجه الذي إلى الخلق فالمراد أن جهة
ولاية نبي أفضل من جهة نبوته وهو من حيث أنه ولي أفضل من حيث أنه نبي لأن ولاية ولي تابع أفضل
من نبوة نبي متبوع حتى يلزم أن يكون الولي أفضل من النبي كما يتوهم أنه يصرون فإن مرتبة الولاية
حاصلة للنبي على وجه أكمل من ولاية الولي مع أمر زائد وهو مرتبة النبوة فكل نبي ولي من غير عكس
أفاده الديار بكرى في تاريخه الخيس والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن سبب تسمية النخلة عمدة لنا في بعض
الآثار فالحق ما في التنويعات المذكورة أن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام الذي هو أول جسم
إنساني تكتون وجعله أصلاً لوجود الأجسام الإنسانية فضاعت من خير طبيئته فضلة خلق منه النخلة
فهو أخذ لا آدم عليه السلام وهي لنا عمدة وعلماها الشرع لنا عمدة وشيمها المؤمن وله علمها سرار عجيبة
دون سائر النباتات اه وقد روي في البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه ما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم قال إن من الشجر نخلة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم حدثني ما هي فوق الناس في
شجر الولاية ووقع في نفسي أنها النخلة قال عبد الله فاستحييت فقالوا يا رسول الله أخبرناهم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة قال عبد الله فحدثت أبي عما وقع في نفسي فقال لأن تكون
قائماً أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن دخول الكافر المسجد
هل يجوز أم لا فاجبت بما في التنوير وشرحه الدر المختار وهذا الغلط وجاز دخول الذي مسجد
مطلقاً أو كرهه مالك مطلقاً أو كرهه محمد والشافعي وأحمد في المسجد الحرام اه قال ابن عابد بن ولو
جنباً كما في الأشياء وفي الهندية عن التمه يكره للمسليم الدخول في البيعة والكنيسة وأنما يكره من
حيث أنه مجمع الشياطين لا من حيث أنه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستأمن ورسول أهل
الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز باتزان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيف في
المسجد جواره ويحرقه من الطهطاوى اه كلام ابن عابد بن والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يجوز
عبادة ذي وفاسق مسلم فاجبت بما في تنوير عبادتهم ما قل في الدر المختار وجاز عبادته بمعنى الذي بالاجماع
وفي عبادة المجوسي قولان وجاز عبادة فاسق على الأصح لأنه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين اه وفي
الهداية وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم عادهم وديارهم بعبادته اه ونقل ابن عابد بن ما نصه وفي
النوادر جاريهم وديارهم مجوسي مات ابن له أو قريب فيبغى أن يعزبه ويقول أخاف الله تعالى عليه لم أخبر
منه وأصلحك وكان معناه أصلحك الله تعالى بالاسلام يعني رزقك الاسلام ورزقك ولداً مسلماً اه ونقد
أيضاً عن المنقط يكره للمشهور المقتدى به الأخ لا طبرجل من أهل الباطل والشر لا بقدر الضرورة أنه
يعظم أمره بين الناس ولو كان رجل لا يعرف يدار به أي دفع الظلم عن نفسه من غير أن يلبس به ثم قال
رحم الله تعالى من العبادة للمكر وهه اذ أعلم أنك تنقل على المريض فلا تعدد فقد قيل بحالسة الثقل على
الدوم ولا تنقل على المريض ولا تحرك رأسك ولا تنقل ما علمت لك على هذه الحالة الشديدة بل هو ن عليه

مطلب في وضع الجبهة على
اليدين بعد تقبيلها وأنه لا ينبغي
مطلب في معنى قول بعض
الأكابر الولاية أفضل من
النبوة

مطلب في وجه تسمية النخلة
عمدة

مطلب يجوز دخول الذي
المصنوع يكره للمسليم دخول
الكنيسة

مطلب يجوز عبادة الذي
والفاسق

المرض وطيب قلبه وقل له أراك في خير بتأويل واذكر له ما يزيد رجاءه في درجة الله تعالى مشوباً بشئ من
التخويف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه إلا إذا طمأنه وقل له إذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا جاء
من السلف ولا تقل له أوص فانه من أعمال الجهال اه مجتبي اه طه طواي اه والله تعالى أعلم
سئلت عن التدوي بالحرام كالحرمل يجوز فالجواب ان فيه خلافاً يجوز به بعضهم اذ لم يوجد
من المباح ما يقوم مقامه ومنه بعضهم مطلقاً قال في التهذيب يجوز للمعايل شرب البول والدم والميتة
للتدوي اذا أخبره طبيب مسلم ان شفائه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل
شفاؤك به فقيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الحرام للتدوي فيه وجهان كذا ذكره الامام
الترمذي اه قال في الدر المنثور به من نقله ما في النهاية وأقره في المخ وغيره وقد مر في الطهارة والرضاع
ان المذهب خلافه اه نقله في الرد والله تعالى أعلم سئلت عن بيع العنب عن يتخذ خجراً هل
يجوز فالجواب قال في التنوير وجاز بيع عصير عنب عن يدهم انه يتخذ خجراً لان المعصية لا تقوم بعينه
بل بعد تغييره وقيل يكره لاعتقه على المعصية اه مع زيادة من شرحه للعلاء قال ابن عابدين قوله وجاز
أي عنده لا عندها وقوله يبيع عصير عنب أي معصوره المستخرج منه فلا يكره بيع العنب والكرم منه
بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع العنب على الخلاف اه وفي شرح النووي على صحيح
مسلم ان ذلك منهي عنه كبيع سلاح من يقطع به الطريق اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز
التوسل الى الله تعالى بأوليائه في الدعاء كما قال اللهم بحرمة عبيد القادر وبجاهه ارحمني واغفر لي
فالجواب ان العلامة المناوي ذكر في حديث اللهم اني أسئلك واتوجه اليك بنبيك نبي الرحمة نافع من
العز بن عبد السلام انه ينبغي أن يكون مقصوداً على النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يقسم على الله بغيره وأن
يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم يذكره أحد من السلف ولا الخلف
الا ابن تيمية فابتدع ما لم يقله عالم قبله اه قال في الرد ونارح العلامة ابن أمير حاج في دعوى الخصوصية
وأطال الكلام على ذلك فراجع اه ونقل العلاء عن التارخاتية معزياً للثني عن أبي يوسف لا ينبغي
لأحد أن يدعو الله الاب والادعاء المأذون فيه بالمأذون فيه ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى
فادعوه بها اه وعامة الناس اليوم على التوسل اليه تعالى بالانبياء عليهم السلام وبالاولياء الصالحين والله
تعالى أعلم سئلت عن أكل الانثيين من نحو الشاة ما حكمه فالجواب ان حكمه الكراهة
التنزيهية كالغدة والحيا والذكر والمرارة والمثانة والستة حكمها الكراهة التنزيهية في الراجح وقيل انها
حرام وقد نظم هذه الستة ابن وهبان بقوله

وفي غدد والانثيين مثانة * حيان ذكر ثم المرارة تدبر
كراهة تنزيه وقيل بحرمة * لان الدم المسفوح معها مقرر

والمثانة محل اجتماع البول في الجوف والحيا اسم للفرج والجمع احمية وقوله لان الدم المسفوح معها مقرر
يعني ان وجه الحرمة ذكر الدم معها في المروي عن مجاهد انه قال كره رسول الله من الشاة فذكر السبعة
والدم محرم بالقطعي والامام أبو حنيفة أطلق اسم الحرام على الدم المسفوح ومعنى ما سواه مكروهها كذا
في شرح المنظومة للشيخ حسن الترمذي لا والله تعالى أعلم سئلت عن ذبي دعا انساناً مسلماً
لضيافته فهل تجوز اجابته فالجواب نعم تجوز اجابته قال في الوقعات مسلم دعا نصراني الى ضيافته
وايس بينهم مصادقة ولا مخالطة غير ما بينهم امن التجارة حل له الذهاب لان فيه ضرباً من البر وقد ندبنا
اليه في حق من لم يقاتل في الدين اه قال تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين ولم يخرجوكم من
دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المتقسطين ومعنى الاقساط اليهم الاحسان اليهم اه أي

• مطلب في حكم التدوي
بالحرام

مطلب في بيع العنب عن
يتخذ خجراً

مطلب في حكم التوسل اليه
تعالى بأوليائه

مطلب فيما يكره أكله من
نحو الشاة

مطلب هل تجوز اجابة الذي
للضيافة

مطلب في قوله تعالى لا ينهاكم
الله عن الذين لم يقاتلواكم في
الدين

تعطوهم قسطاً من أموالكم قال المحقق الصاوي في حواشيه على الجلائل ثلاث هذه الآية لتخصيص
 الحكم النازل أول السورة لأن الآية الأولى عامة في سائر الكفار مطلقاً ولو كانوا صالحين ثم بين هذا
 من كان من الكفار بينهم وبين المسلمين صلح ومهادنة تجوز موطنهم ولم يكن النهي شاملاً لهم ثم تكزاً لآية وبني
 الحرث وعلى هذا تكون الآية محكمة فيجوز الآن للمسلمين مهادنة الكفار الذين تحت الذمة والصلح اه
 وقد جرى الامام المحلى على أن هذه الآية منسوخة وعبرته وهذا قبل الأمر بمهادنتهم ولم يرتضه الصاوي
 والآية التي في أول السورة هي قوله تعالى لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تنقون اليهم بالموثة والله تعالى
 أعلم **سئلت** عما شاع وكثير في هذه الأزمنة من احتمال المسلمين بالكفار بعد انعقادهم البيعة
 الإسلامية بحيث يكون حكمهم عندهم كحكم رعائهم الأصليين إذا وقعت لهم حادثة التجو اليهم
 واشتكوا اليهم وإذا طلبهم أمراء الاسلام يمتنعون ويقولون نحن تحت حماية الدولة الإسلامية وإذا جلب
 الى محكمة أهل الاسلام يحضر معه رجل من طرف الحكومة الأجنبية هل يجوز هذا في الشرع
 الشريف فالجواب والله الموفق انه لا يجوز هذا الصنيع القبيح السيئ في الشريعة المنورة بل هو حرام
 بل قيل أنه كفر ويشهد به ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم
 أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه منهم وكذا ما بعده هذه الآية من قوله تعالى فترى الذين في قلوبهم
 مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فهي صريحة في أنه لا يفعل ذلك إلا من كان في
 قلبه مرض ونفاق والعياذ بالله تعالى وكذلك ظاهر قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء أي
 فليس من ولاية الله تعالى في شيء فظاهرها انه انسلخ من ولاية الله رأساً وقد قال تعالى في حق المؤمنين الله
 ولي الذين آمنوا فمن انسلخ من ولايته تعالى فلا يكون الله تعالى وليه فلا يكون مؤمناً وكذلك قوله تعالى
 بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً ثم بين المنافقين بقوله تعالى الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون
 المؤمنين ثم قال أينفون عندهم العزة فان العزة لله جميعاً والآيات والأحاديث في هذا الشأن كثيرة
 وهؤلاء المخذمون أشد ضرراً على المسلمين من الكفار الأصليين فانهم سبب في مداخلة الأجانب في
 الحكومة الإسلامية وفي تشويشهم على الأمراء المسلمين ومعاكستهم ومع ذلك فانهم يلحقون اليهم أسرار
 الاسلام ويطلعونهم على عوراتهم فهم لهم جواسيس فأحراهم بالعقوبة الشديدة هذا وقد ألفت في هذه
 الحادثة سيدي على الميلي رسالة شتد فيها التذكير على من يفعل هذا الفعل قال فلا يجوز القدوم عليه ولو خاف
 على ماله أو بدنه لأن المحافظة على الدين مقدمة عليه وما من القواعد الأصولية إذا التقي ضرران ارتكب
 أخفهما ومنها قولهم مصيبة في الأموال ولا مصيبة في الأبدان ومصيبة في الأبدان ولا مصيبة في الأديان
 فالمؤمن رأس ماله وأعز شيء عنده دينه فهو مقدم على كل شيء قال الميلي ما لم يخف على دينه فينتد بجوز له
 الالتجاء ولو الى كافر ليحمي به دينه نسأل الله تعالى الحماية والسلامة والتوفيق والله تعالى أعلم **سئلت**
 هل يجوز الكذب لأجراء الصلح بين اثنين فالجواب انه يجوز في أربع مسائل للصلح بين الناس ولدفع
 الظالم عن المظلوم ولإرضاء الزوجة وفي القتال ليظفر المسلمون بالعدو ويسلموا منه وقد نظمها ابن
 وهبان فقال **والصلح جاز الكذب أو دفع ظالم * وأهل لترضى والقتال ليظفر**
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي قبل التكليف إذا عمل عملاً صالحاً هل يكور ثوابه له أو لا بوجه
 فالجواب انه يكون له دونهما قول ابن وهبان رحمه الله تعالى
 وأتوب من ذكر القرآن اسماءه * وقالوا ثواب الطفل للطفل يحصر
 والمسألة الأولى في البيت هي أن استماع القرآن أثوب أي أكثر ثواباً من قراءته وهي مشهورة والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن الدخان الذي شاع في زماننا وعنت به البلوى ما حكم الله فيه فالجواب ان المجتهدين
 انما كان الاستماع أثوب لانه أدعى الى التدبر وقد ذم الله تعالى أقواماً على عدم التدبر فقال أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب
 أقمارها اه من حواشي الخوي على الأشباه

مطالب في حكم الاحتماء
 بالكفار

مطالب بجوز الكذب في
 مسائل

مطالب إذا عمل الصبي صالحاً
 فتوابه
 مطالب في حكم الدخان

لم يتكلموا عليه لانه انما حدث بعدهم والمتأخرون اختلفوا فيه فمنهم من يقول بتحريمه ومنهم من يقول
 باباحته ومنهم من توسط وقال بكرهته واحسن ما رأيت فيه قول شيخنا خاتمة المحققين العلامة
 الامير المكي واختلف في الدخان والورع تركه اه فلا ينبغي صرف المال فيه ولا نضييع الوقت ولا
 سيم ان هو منسوب للعالم الشريف والله تعالى اعلم **سئلت** عما اشتهر عن الحنفية انهم يقولون ان
 الحرام لا يتعلق بذمتين هل له اصل في المذهب الحنفي **فالجواب** نعم له فيه اصل لكن ليس على
 اطلاقه بل في حق الجاهل الذي لا يعلم انه حرام فمن سرق شيئا وانت لا تعلم انه سرقه وأطعمك منه وبعك
 أن تأكل منه ولا اثم عليك وأما في حق العالم بانه حرام فلا يظهر ذلك في الاشياء الحرمية تتعد في الاموال
 مع العلم بها الا في حق الوارث وفيه في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وكتب عليه السبيل الجوى
 مانعه قال الشيخ عبد الوهاب الشمراني رحمه الله تعالى في كتاب المتن وما نقل عن بعض الحنفية من أن
 الحرام لا يذمتين ذمتين سالت عنه الشهاب بن الشلي فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك أما من رأى
 المكاس مثلا يأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه لا يخرج يأخذ من ذلك الا يخرج فحرام اه وكتب
 أيضا قوله الا في حق الوارث قبل عليه بخلافه ما في النزاية أخذ مورثة رشوة أو ظلمة فان علم ذلك بعينه
 لا يحل له أخذها وأن لم يعلم بعينه فله أخذها حكما فاما في الديانة فيصدق به بنية الخصماء وكتب أيضا وفيه
 في الظهيرية أي الاستثناء المذكور وحاصله انه حلال للوارث بشرط أن لا يعلم ارباب الاموال فان علم
 وجب رد كل شيء الى صاحبه قال في الرد بعد نقل ما تقدم والحاصل انه ان علم ارباب الاموال وجب رده
 عليهم والا فان علم عين الحرام لا يحل له ويتصدق به بنية صاحبه وان كان مالا مخمطا لم يجز من الحرام ولا
 يعلم اربابه ولا شيئا منه بعينه حل له حكما والاحسن ديانة التزعه عنه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عما
 جاء في صحيح البخاري ومسلم من قوله صلى الله عليه وسلم نحن أحق بالشك من ابراهيم اذ قال رب ارنى
 كيف يحيى الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ما معناه وخبره لنا ترجوا **فالجواب** ان
 معناه ان الشك مستحيل في حق ابراهيم عليه السلام فان الشك في احياء الموتى لو كان متطرقا الى الانبياء
 لكانت أنا أحق به من ابراهيم عليه السلام وقد علمت اني لم أشك فاعلموا ان ابراهيم عليه السلام لم يشك وانما
 رجح صلى الله عليه وسلم ابراهيم على نفسه تواضعا وأدبا أو قبل ان يعلم صلى الله عليه وسلم انه خير ولد آدم أفاده
 النووي شارح مسلم في كتاب التوحيد من باب زيادة طمأنينة القلب من صحيفة مائتين وعشرين من
 الجند الاول ونماه فيه والله تعالى اعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم حسبما رواه مسلم عن أبي
 هريرة رضي الله تعالى عنه ما من مولود يولد الا نجسه الشيطان فيستحل ما رآه من نجسة الشيطان الا ابن
 مريم وأمه ثم قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه اقرؤا ان شئتم واني أعيد هذا بك وذريته من الشيطان
 الرجيم هل هو على ظاهره من تخصيص ذلك بعيسى وأمه عليهما السلام فيكون القصر حقيقيا أو
 يشاركون في ذلك سائر الانبياء عليهم السلام فيكون القصر اضافيا **فالجواب** والله تعالى الموفق
 للصواب ما ذكره النووي في شرح هذا الحديث من أن ظاهر الحديث اختصاص هذه الفضيلة بهم
 قال واختار القاضي عياض أن جميع الانبياء يتشاركون فيها اه (فان قلت) ان الحديث على قول القاضي
 عياض يكون معناه الا ابن مريم وأمه ومن بعدهما فيقال ما الدليل على هذا التقدير فيجيب بان الدليل من
 الكتاب العزيز وهو قوله تعالى لا أغويهم أجعبن الاعباد لك منهم المخلصين وقوله تعالى ان عبادي ليس لك
 عليهم سلطان وهذا مبني على أن نجس الشيطان ومسه عبارة عن اغوائه كما فهم بذلك في الكشف ولا
 يلتفت الى طعن الكشف في هذا الحديث فانه ثابت في الصحيحين صحيح مسلم وصحيح البخاري وهما العمدة
 في الصحيح وقد منع الكشف أن يراد معناه الحقيقي وقدره بالاغواء دل ولو أراد بالمعنى الحقيقي وان

مطلب في معنى قولهم ان
 الحرام لا يتعلق بذمتين

مطلب في معنى قوله عليه
 السلام نحن أحق بالشك
 من ابراهيم

مطلب في حديث ما من
 مولود يولد الا نجسه الشيطان
 الخ

الشیطان تسلط على الناس بالنخس والمس لا متلاّت الدنيا صراخا وجهه البعض على الحقيقة ويرد قول
الكشاف لا متلاّت الدنيا صراخا به وهم قاسد فانما منع ان يكون ذلك المس في جميع الاوقات فلا يلزم
املاء الدنيا بالصراخ هذا وقد نقل هذا الحديث الجلال السيوطي في الجلالين وكتب عليه المحقق
الصاوي مانعه قوله الامسه الشيطان أي نخسه في جنبه وظاهره حتى الانبياء وهو كذلك (ان قلت) ان
الانبياء معصومون من الشيطان فلا سبيل له عليهم (أجيب) بانهم معصومون من وسوسته واغوائه
لا من نخسه في أجسامهم فان ذلك لا يقدح في عصمتهم منه (ان قلت) ان موضوع الآية ان دعوة أم مريم
كانت بعد وضعها وتسميتها فلم تنفع مريم من نخس الشيطان وانما نفعت ولدها فقط فلم تحصل مطابقة بين
الآية والحديث الا أن يقال أن حفظها من نخس الشيطان كان واقعا وان لم تدع حنسة بمعنى أم مريم
فدعوتها طابقت ما أراد الله تعالى بهما ومع ذلك فالمناسب للمفسر ان لا يأتي بالحديث تفسير للآية اه
اقول ان المفسر تتبع في ذلك الراوي أباه ريرة رضي الله تعالى عنه فانه قال أقرؤا ان شئتم واني أعيد هذا الآية
ويمكن أن يقال ان معنى الآية واني أعيد هذا بك في الماضي فيكون التعبير بالمضارع لحكاية الحال
الماضية واستحضارها وهو المناسب لوضعها وتسميتها ماضيين والواو لا تقتضي الترتيب والله تعالى أعلم
برأيه **سئلت** عن الرقيق بعد استرقاقه ما سبب بعثته في الرقية وقد زال سببها بالاسلام **فالجواب**
ان الرق من آثار الكفر وذلك ان الله سبحانه وتعالى لما أباح الدم والمال والسبي بالكفر جعل بقاء الرق وان
أسلم العبد تذكرة وعبرة لما تؤول اليه المعصية كذا في حواشي السنن والسنن الموسومة باللوامة والله تعالى
أعلم **سئلت** ما هي أمور الدين هل هي قواعد الخمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والشهادتان
أم هي شيء آخر **فاجبت** هي شيء آخر قال الامام النووي حسمنا نقله عنه في اللوامة وأما أموره
فالصحة بالعقد والصدق بالقصد والوفاء بالعهد واجتناب الحدة فهي أربعة أما الصحة بالعقد فلا اعتقاد
الصحيح السالم من التشبيه والتعطيل والتجسيم في صفات الله وأما الصدق بالقصد فالعبادات بالنية والعمل
بالاخلاص وأما الوفاء بالعهد فاداء الشرائض الخمس في أوقاتها وأما اجتناب الحدة فاجتناب محارم الله
تعالى قال تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وكنت نظمه حال ماضوري في درس
السنن في فترات

مطلب في الرقيق اذا أسلم
بعد استرقاقه ما وجه بعثته
رقية بعد اسلامه
مطلب في بيان أمور الدين

ان رمت ما من أمور الدين قد شهورا * بين الخلائق فاحفظ خير أشعار
فصحة العقد مع صدق بقصدنا * وزد وفاء بعهد الخالق الباري
كذا اجتناب الحدة وهو يختص بها * فاطلب ثواب النايا أي القاري

والله تعالى أعلم **سئلت** عن تناول الحشيشة التي عظمت البلية بها في زماننا هل هو حرام
فالجواب نعم قال سيدي حسن النمر بن لالي في شرحه على الوهبانية من كتاب الخطر والاباحة اتفق
مشايخنا ومشايخ السافعي على تحريم الحشيش وهو ورق القنب وأفتوا باحراقه وأمروا بتأديب بائعه
والتشديد على آكله فهو زنديق مبتدع وحكمه وابوة وعطلاق المحتش زجرا كالسكران وتظم ذلك في بيتين
فقال
وأفتوا بتحريم الحشيش وحرقه * وتطبيق محتش زجروا
لبائعه التأديب والفسق أنبتوا * وزندقة للمستحل وحرروا

مطلب في تحريم الحشيشة

قال وقولنا زجرا إشارة الى عملة ايقاع الاطلاق اه والله تعالى أعلم **فائدة** لما كنت بالجامع الازهر
لتحصيل العلوم وذلك من سنة ثلاث وستين الى سنة سبعين بعد المائتين والالف ورد الى طرابلس الغرب
رجل من علماء شنقيط فأورد على علماءهم اسوالا فلم يجيبوا عنه فلما جاء الحاج الى مصر مرارين الى الجاز
أنخروني بذلك وحاصل السؤال ما الحكمة في ترك العطف بين كلمتي الشهادة في الاذان حيث يقال أشهد

مطلب في بيان وجه ترك
العطف بين كلمتي الشهادة
في الاذان دون التشهد

أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وفي عطف الثانية على الاولى في الشاهد حيث يقال أشهد أن
 لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فسألت شيخنا المحقق الشافعي الشيخ أحمد بن عبد الرحيم
 الطهطاوي صاحب نظام المقصود في الصرف عن ذلك فأجابني رحمه الله تعالى بان الحكمة في ذلك أن كل
 جملة من اجل الاذان مقصودة وحدها من اعلام الناس بهاد دخول الوقت والمقصود بالذات من الاذان ومن
 كل جملة منه اعلام بدخول الوقت وأما الشاهد فالمقصود منه بالذات الاعتراف بالتوحيد والرسالة فلا
 يتم التوحيد الا بهما ولا يحصل انشاء الاسلام وتجيده الا لجموعهما فن أجل ذلك عطفت الثانية على
 الاولى والله تعالى أعلم **سئلت** متى شرع الاذان قبل الهجرة أو بعدها **فالجواب** انه شرع بعدها
 قول في انسان العيون وكان وجود ذلك أي الاذان والاقامة في السنة الاولى وقبل في الثانية وقد سئل
 الحافظ السيوطي هل ورد أن بلالا أو غيره أذن بكة قبل الهجرة فأجاب بقوله ورد ذلك بأسانيد ضعيفة
 لا يثبت عليها والمشهور الذي صححه أكثر العلماء ودلت عليه الاحاديث الصحيحة أن الاذان انما شرع بعد
 الهجرة وأنه لم يؤذن قبلها بالبلال ولا غيره اه والله تعالى أعلم **فائدة** لما كنت بحاضرة تونس أعادها
 الله تعالى للإسلام ذلك سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف وهي السنة التي أخذها فيها الفرنسيين أعادها
 الله تعالى من شره اجتمعت بأحد كبار علمائها وهو الشيخ صالح النبرسي وكان كبير السن أظنه بلغ الثمانين
 حينئذ فتذاكرت معه في مسائل علمية فقال ورد علي سؤال ذات يوم من بعض الخذاق حاصله لم أكثر الله
 سبحانه من الكفار وهم أعداؤه فجعلهم أكثر من المسلمين وهم أولياؤه قال ولم أكن رأيت هذا السؤال في
 كتاب ولا سمعته من أحد ففكرت فألهمني الله تعالى الجواب فقلت فعل سبحانه وتعالى ذلك دفعا لاسماء
 يخطر بالبال من الوسواس الشيطانية لوعكس الامر من انه سبحانه وتعالى انما أكثر من المسلمين الذين هم
 أولياؤه ليدفع بهم الكفار الذين هم أعداؤه وينتصر بهم عليهم ويتفجع بطاعتهم فهو أعني أكثر
 الأعداء دليل على استغنائه عن المعين والناصر وعدم احتياجه لاحد من خلقه جل جلاله **فوقال** أيضا
 كنت سئلت عن قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين بأنه مشكل فان ارسله كان نقمة في حق أهل
 الفترة فانهم كانوا ناجين من المذاب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ولما بعث عصي منهم من عصي وكفر من
 كفر فكانوا بسببه محادين في النار فلم يكن رحمة في حقهم صلى الله عليه وسلم قال وهذا لا - قال موجود في
 الكتب مع جوابه وحاصل الجواب عنه أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه رحمة وأن مصيبتهم جاءتهم من
 أنفسهم حيث لم يتبعوه وكفروا به لصداء قلوبهم وعدم انجلائها كالشمس فانها اقطة في حد ذاتها رحمة
 لكل الناس ومع ذلك يتأذى منها الارمد وضعيف البصر للضعف الذي في بصره لا للعلو في الشمس وكذلك
 العميان لا يرون ضوءها ولا يتفهمون به في الاستكشاف على المحسوسات فلو كانت قلوبهم مجلوة لا تبصرون
 ويربحوا كالمسافر من اتبعه صلى الله عليه وسلم فعدم انتفاعهم بضوئه الا ينافي انها في ذاتها رحمة لجميع
 الناس والله در من قال

والنجم تستصغر الابصار رؤيته * والذنب للطرف لا للنجم في الصغر

اه والله تعالى أعلم **سئلت** وأما بكة المشرقة عام خمس وتسعين ومائتين وألف من أحمد الشيبين
 الذين بأيديهم مفتاح الكعبة المشرقة اذا اتفقوا على واحد منهم وجعلوا المفتاح بيده لفتح به البيت المطهر
 متى احتيج لفتحه وبغلقه وقت الحاجة لاغلاقه فاهديت اليه هدية لاجل كون المفتاح الشريف بيده
 فهل لا يختص به او تقسم بين جميع أولاد بني شيبه وكان أجاب على هذا السؤال قولي شيخنا الشيخ محمد عايش
 وشيخنا الشيخ دحلان مذي الشافعية في القطار الحجازي وشيخ الحرم المكي حينئذ وسادات آخرون من
 علماء مكة ومصر بان الهدية التي تقدم اليه تقسم على جميع الشيبين ولا يختص بها من بيده المفتاح ولهم

مطلب شرع الاذان والاقامة
 في السنة الاولى من الهجرة

مطلب ما الحكمة في كون
 الكفار أكثر من المسلمين

مطلب في اشكال واردة على
 قوله تعالى وما أرسلناك الا
 رحمة للعالمين

مطلب اذا أهديت هدية
 لمن بيده مفتاح الكعبة من
 الشيبين لا يختص هو بها

قف — على سؤال هل
عرفت الله تعالى محمد دعابه
السلام الخ

مطلب في العشر كلمات التي
يخلف بها اليهود

مطلب في بيان علامة القبلة
في طرابلس الغرب

في ذلك نقول بطول ذكرها انوافتهم على الافتاء بذلك ووضعت اسمي معهم تبركهم ثم رأيت السؤال
وجوابه في فتاوى شيخنا الشيخ عابش رحمه الله تعالى فيل مسائل الالتزام والله تعالى أعلم **فائدة** هي التي
بعض النضلاء من علماء طرابلس الغرب سؤالاً على سائر علماءهم في عصرنا وهو هذا هل عرفتم الله محمد
صلى الله عليه وسلم أم أوعرفت محمد صلى الله عليه وسلم بالله سبحانه وتعالى فلازلنا في البحث حتى وجدنا في
رسالة الامير ابن عبد السلام رحمه الله تعالى ما نصه سئل على كرم الله تعالى وجهه بم عرفتم ربك فقال عرفته بما
عترفني به نفسه وسئل أيضاً هل عرفتم الله محمد صلى الله عليه وسلم أم أوعرفت محمد بالله تعالى فأجاب لو عرفتم
الله محمد ما عبدتمه ولا كان محمد أوثق في نفسي من الله تعالى ولو عرفتم محمد بالله تعالى لما احتجت الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا يكن الله عترفني بنفسه بلا كيف كما شاء وبعت محمد ابتيلايح أحكام القرآن وبيان
معضلات الاسلام والايان واثبات الحق وتقوم الناس على منهج الاخلاص فصدمه ما جاء به اه
يعرفونه فليحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** ما المراد بالعشر كلمات التي يخلف بها اليهود وبعضهم
فالجواب ذكر العلامة المقرري في تاريخه انه بعد اغراق الله تعالى فرعون ونجاة بني اسرائيل من
بهم موسى عليه السلام حتى وافوا طور سيناء فامر الله تعالى موسى عليه السلام بتطهير قومهم
واستعدادهم لسماع كلام الله تعالى فطهرهم ثلاثة أيام وأسمع الله تعالى القوم من كلامه عشر كلمات
وهي أنا الله ربكم واحد لا يكن لكم معبود من دوني لا تخلف باسم ربك كاذبا أذكر يوم السبت واحفظه
برؤسك وأكرمهم لا تقتل النفس لا تزن لا تسرق لا تشهد بشهادة الزور لا تحسد أخاك فيما
رزقه فصاح القوم وقالوا موسى لا طاقة لنا بما سمعنا هذا الصوت العظيم كن السفير بيننا وبين ربنا وجميع
ما يأمرنا به سمعنا وأطعنا فأمرهم بالانصراف اه وأكثر هذه الكلمات موجود في آية قل تعالوا أنزل
ما أحترم ربكم علىكم وصلى الله على سيدنا محمد وآله والله تعالى أعلم **سئلت** عن علامة القبلة لآية لا تدنا
طرابلس الغرب **فأجبت** بما خاص له ان قبلة الصلاة التي يجب استقبالها هي أينما هي جهة المشرق
قال المحقق الناضل مولانا الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن الحاج أحمد التاجوري في رسالته التي ألفها في
معرفة الفصول الاربعة وأوقات الصلاة وجهة الكعبة المشرفة ما نصه الكعبة في مكة ومكة من أهل
المغرب في جهة المشرق فيجب عليهم استقبال المشرق فان كانت الكعبة بحيث لا يراها بلزوم التوجه
فجاءوا تلقاءها بالدليل وهي الشمس والقمر والنجوم وعلى ما يمكن به معرفة جهتها قال وكيفية الاستدلال
بالشمس على جهة القبلة الشرعية أن تستقبل مطلع الشمس شتاء وخريف بارض برقة والمغرب وذلك اذا
كانت الشمس في برج الميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت وقد أطل الله تعالى
الكلام حتى قال وأما بلاد قران وغدامس وسبكرا ووارقة فانهم يستقبلون مطلع الشمس في أول شهر
اكتوبر ونصف فورار الاثر وأما بلاد قطر طرابلس تاجوراء وغريان ومسلاتة وبنو وايد ومصراته
وزنوز والى جربه فانهم يستقبلون مطلع الشمس في شهر اكتوبر والنصف الاول من فورار اه كلامه
رحمه الله تعالى ورأيت في تاريخ العلامة المقرري ما نصه واعلم أن أهل مصر واسكندرية وبلاد الصعيد
وأسم فل الارض وبرقة وأفريقية وطرابلس الغرب وصقلية والاندلس وسواحل الغرب الى السوس
الاقصى والبحر المحيط وما على سمت هذه البلاد يستقبلون في صلاتهم من الكعبة ما بين الركن الغربي
الى الميزاب فن أراد أن يستقبل الكعبة في شيء من هذه البلاد فليجعل يات الشمس اذا غربت خلفه
اليسرى واذا طلعت على صدره اليسرى ويكون الجدي على أذنه اليسرى ومشرق الشمس تلقاء وجهه أو
ريح الشمال خلف أذنه اليسرى أو ريح الدبور خلف كتفه الأيمن أو ريح الجنوب التي تهب من ناحية
الصعيد على عينه اليمنى فانه حينئذ يستقبل من الكعبة سمت محاريب الصحابة الذين أمرنا الله تعالى باتباع
سبلهم ونهانا عن مخالفتهم بم يقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل

مطلب التذكير يوم الجمعة
على المآذن كان بعد
السبع مائة من الهجرة

مطلب اذا قال المبتدئ
بسلام السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته لا يزيد المحجب
على ذلك

مطلب في علة تحريم كل
التخزين

مطلب في بيان الدليل
العقل على وجود الجنة والنار

مطلب في لطيفة

المؤمنين قوله ما تولى ونص له جهنم وساعات مصيرا الحمد لله تعالى بمنه اتباع طريقهم آمين اهـ في فائدة
وفي التاريخ المذكور ما نصه التذكير في يوم الجمعة من أثناء النهار بأنواع من الذكر على المآذن ليهتيا الناس
اصلها الجمعة كان بعد السبع مائة من سنة الهجرة قال ابن كثير رحمه الله تعالى في يوم الجمعة سادس ربيع
الآخر سنة أربع وأربعين وسبع مائة رسم بان يذكر بالصلاة يوم الجمعة في سائر مآذن دمشق وما آذن
الجامع الاموي فعمل ذلك اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عن ابتد السلام بقوله السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته ما ازيد المحجب عن ذلك حتى تكون تحبته أحسن فالجواب انه لا يزيد عن ذلك شيئا اذ لم
تزد الزيادة عن ذلك **مروي** في أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك فقال وعليك السلام
ورحمة الله وقال آخر السلام عليك ورحمة الله فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته وقال آخر السلام عليك
ورحمة الله وبركاته فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته فقال الرجل نقصتني الفضل على سلامي فأين ما قال
الله فقال صلى الله عليه وسلم لم تترك لي فضلا فرددت عليك مثله ولا يراى على البركة شيء لا من البادي ولا من
الرادى **ورد** أن رجلا سلم على ابن عباس فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد شيئا فقال ابن عباس
ان السلام انتهى الى البركة أفاده الصاوي في تفسيره على الجلالين والله تعالى أعلم **مسئلت** عن علة
تحريم كل التخزين ما هي **مفاجبت** في عا في تفسير الشيخ الا كبر قدس سره من أن العلة في تحريمه
غلبة السبعية والشره ومباشرة القاذورات والديانة على طبيعته فيولدا كلمة في آكله ذلك اهـ والله تعالى
أعلم **مروي** في الشيخ صالح التبرسقي التونسي وقد سمعته من فيه وأنا بتونس هل هناك دليل عقلي
على وجود الجنة والنار يوم القيامة **مفاجبت** بقوله للسائل هل تسلم وجود الصانع وانه عالم حكيم يضع
الاشياء في مواضعها فقال السائل نعم فقال له الحكمة تقتضي اثابة الطيعين وعقوبة العاصين ولكل محل
موضع فيه فالاثابة في الجنة والعقوبة في النار قال وهذا الجواب لم أره لغيره وانما الحمد لله الله تعالى والله تعالى
أعلم **مفاجبت** بالشيخ المذكور في بيته بحضوره تونس فاستقبلني عند باب داره فلما رأني أقبل
على وعانقني وأشد

نحييكم كل أرض تنزلون بها * وأنتم في عيون الناس أقنار

ولما دخلنا البيت وجلسنا براوية منه أمر بفتح كوة لزيادة الضوء فدخلت الشمس فاصابته لكونه مقابلا
لهادوني فقال له الخادم الذي فتح الكوة أخاف أن تصيب الشمس الشيخ يعني العبد الفقير فقال الشيخ حفظه
الله تعالى على الهداهة لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر فانظر لللطافة هذا الكلام مع قوله أو لا وأنتم في
عيون الناس أقنار والله تعالى أعلم **مسئلت** في الدرس وأنا أقرر حديث من مات وهو يعلم أن لا اله
الا الله دخل الجنة لم يقل عليه السلام ويعلم أن محمدا رسول الله **مفاجبت** في عا سمعته من شيخنا الشيخ
أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي من أن لا اله الا الله صارت علما بالعلية على مجموع الشهاداتين فمضى من قال
لا اله الا الله أو من علم أن لا اله الا الله من قال أو علم كلني الشهادة ثم رأيت بعد مدة وأنا أطلع في البواقيت
ما نصه **مفاجبت** قيل في قل لم يقل صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث السابق يعني من مات وهو يعلم الحديث
السابق ويعلم أن محمدا رسول الله مع انه لا بد من ذلك في طريق سعادة المؤمن **مفاجبت** كما تاله القصوى
في شرح شعب الايمان انه انما لم يأت به في الحديث لتضمن الشهادة بالتوحيد الشهادة بالرسالة في حق
من قالها امتثال للشارع صلى الله عليه وسلم فان القائل لا اله الا الله لا يكون مؤمنا الا اذا قاله بالقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم له قل فاذا قاله بالقوله له قل فهو عين اثبات رسالته فلم تضمنت هذه الكامة
الخاصة بالشهادة بالرسالة لم يقل في الحديث ويعلم أن محمدا رسول الله على انها قد جاءت في رواية أخرى اهـ
والله تعالى أعلم **مسئلت** ما وجه جعل المصطفى صلى الله عليه وسلم الرؤيا جزءا من ستة وأربعين جزءا من

مطلب في وجه كون الرؤيا
جزءا من ستة وأربعين جزءا
من النبوة

النبوة فالجواب أن وجهه ان رسالته صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة ووقعت له الرؤيا قبل الرسالة مدة سنة أشهر فانسب الستة أشهر الى ستة وأربعين جزءا تجدناها صحيحة فالمراد بالجزء منها هذا النصف ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه اذا أصبح هل رأى أحد منكم رؤيا من أجزاء النبوة اذهى مبدء الوحي فكان يجب أن يشهد معنى النبوة في أمته هذا والناس في عمالة الجاهل عن هذا المعنى الذي اعنى به صلى الله عليه وسلم وقصده وسأل عنه كل يوم بل بعضهم يستهزئ بالرأي اذا اعتمد على تلك الرؤيا وذلك جهل بل عقابها وعقابها في الباب الثالث والستين وثلاثمائة من الفتوحات للشيخ الاكبر قدس سره والله تعالى أعلم **سئلت** عن حديث أكثر أهل الجنة البله هل هو صحيح واذا قلتم انه صحيح فامعناه فالجواب ان هذا الحديث رواه البزار مضعفا والقرطبي مصححا ثم قيل المراد منه البله في دنياه الفقيه في دين مولاه عكس أرباب الدنيا المولون ظاهرا من الحياة الدنيا وفسره سهل التستري بانهم هم الذين ولدت قلوبهم سموا شغل بال الله ولا يخفى انه لا يناسب الا كثرة والاظهر ما قاله بعضهم ان البله البهاثر ونحوهم عن تصاب في دينه وثبت ولم يترزل نقله بالدين الشيخ محمد قاجار في كتاب له عن علي القاري ونقل بعده عن قطب الزمان سيدي مصطفى العيدروس أنه جزم بان البله في الحديث الغافلون عن أمور الآخرة المشتغلون بالدنيا من عصاة المؤمنين فانهم لا أبلة منهم قال لان مقتضى الحديث التبشير لا الانذار ولا بشارة أعظم من هذا هو وجه هذا المعنى يشهد لمذهب أهل السنة من أن عصاة المسلمين لا يخادون في النار وان مصيرهم الى الجنة وهي بشارة عظمى كما لا يخفى والله تعالى أعلم **سئلت** عما شاع عن الشيخ الاكبر قدس سره من أن أهل النار يتلذذون بالنار وانهم لو أخرجوا منها لاستغاثوا وطلبوا الرجوع اليها هل الشيخ قائل بذلك أو هو مكذوب عليه فالجواب ان ذلك مكذوب عليه دسه عليه بعض الرادقة ويدل على كذبه عليه انه صرح في الفتوحات المسكية بما نصه اعلم أنه اذا ذبح الموت بعد مجيئه في صورة كبش ونادى المنادى يا أهل الجنة خلود فلاموت ويا أهل النار خلود فلاموت ارتفع الامكان من قلوب أهل الجنة وأيسوا من الخروج منها وكذلك يرتفع من قلوب أهل النار فيألمها من حسرة ما أعظمها قال وتغلق أبواب النار غلقا لا تفتح بعده أبدا ثم قال واعلم أنه اذا أغلقت أبواب جهنم فارت وغطت وصار أعلاها أسفلها وأسفلها أعلاها وصار الخلق فيها كقطع اللحم في القدر الذي على نار شديدة وأطال في صفة عذاب أهل النار وقد نقل هذا سيدي عبد الوهاب الشعراني في اليواقيت ثم قال قلت فكذب والله وافترى من أشاع عن الشيخ محي الدين بن العربي رحمه الله تعالى انه كان يقول ان أهل النار الذين هم أهلها يخرجون منها بعد مدة تعذيبهم وكذلك كذب من دس في كتاب الفصوص والفتوحات المسكية ان الشيخ قائل بان أهل النار يتلذذون بالنار وانهم لو أخرجوا منها لاستغاثوا وطلبوا الرجوع اليها كما رأيت ذلك في هذين السكابين وقد حذفت ذلك من الفتوحات حال اختصاري لها حتى ورد على الشيخ شمس الدين الشريف المدني فاخبرني بانهم دسوا على الشيخ في كتبه كثيرا من العقائد الزائفة التي نقلت عن غير الشيخ كما صرت الإشارة اليه في الخطبة فان الشيخ من كل العارفين باجتماع أهل الطريق وكان جليس رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدوام فكيف يتكلم بما يدم شيئا من أركان شريعته ويساوي بين دينه وبين جميع الأديان الباطلة ويجعل أهل الدارين سواء هذا لا يعتقده في الشيخ الا من عزل عنه عقله قايلا يا أخي أن تصدق من يضيف شيئا من العقائد الزائفة الى الشيخ واحم سمعك وبصرك وقلبك وقد نصحتك والسلام وقد رأيت في عقائد الشيخ الوسطى ما نصه وتعتقد أن أهل الجنة وأهل النار يخادون في دارهم ما لا يخرج أحد منهم من داره أبدا بدين ودهر الداهرين قال ومرادنا أهل النار الذين هم أهلها من الكفار والمشركين والمنافقين والمعطلين لاعصاة

مطلب في حديث أكثر أهل الجنة البله

مطلب شاع ان الشيخ الاكبر يقول ان أهل النار يتلذذون بالنار وهو كذب عليه

الموحد بن قانهم يخرجون من النار بالنصوص قال لان النار كالتقبل بطبعها جلود موحد فيها كذلك
لا تقبل بطبعها خروج أهلها منها أبدانهم خلقت من الغضب السرمدي قال وهذا اعتقاد الجماعة الى
قيام الساعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** أي الجنتين أفضل جنة لا اله الا الله أو جنة الحمد لله رب
العالمين فلم أجدهما بمسئلة طائفة بعد الفحص والتنقيب وطول الزمان عثرت على ذلك في أوائل تفسير
العلامة ابن جزى الموسوم بالتسهيل لعلوم التنزيل قال رحمه الله تعالى مانصه الفائدة الخامسة قولنا الحمد
لله رب العالمين أفضل عند المحققين من لا اله الا الله لوجهين أحدهما ما خرج النسائي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قال لا اله الا الله كتب له عذرون حسنة ومن قال الحمد لله رب العالمين كتب له ثلاثون حسنة
والثاني التوحيد الذي تقتضيه لا اله الا الله حاصل في قولك رب العالمين وزادت بقولك الحمد لله وفيه من
المعاني ما قدّمنا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فاعاد ذلك
للتوحيد التي تقتضيه وقد شاركتها الحمد لله رب العالمين في ذلك وزادت عليها وهذا المؤمن يقولها لطلب
الثواب وأما لدخول في الاسلام يعني لمن يريد الدخول فيه فتعين عليه لا اله الا الله ثم بعد أيام رأيت في
رسالة سيدي محمد قدوار على السهلة والحمد لله نقل عن المحقق ابن عطية في تفسيره مثل ما في تفسير ابن جزى
من أفضلية الجملة المذكورة على لا اله الا الله والله تعالى أعلم **سئلت** هل المراد بال غضوب عليهم
وبالضالين في سورة الفاتحة واحد أو أحدهما يراد به غير ما يراد بالآخر فالحق أن الغضوب عليهم
اليهود والضالين النصارى قاله ابن عباس وابن مسعود وغيرهما وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقيل ذلك في كل مغضوب عليه وكل ضال والاول أرجح لأربعة أوجه روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم
وجلالته وتكرار لافي قوله ولا الضالين دليل على تغير الطائفتين وان الغضب صفة اليهود في مواضع
من القرآن كقوله تعالى فبأوأغضب من الله والضلال صفة النصارى لاختلاف أقوالهم في عيسى عليه
السلام ولقول الله تعالى فيهم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل أفاده ابن جزى
واختار الرازي أن يحمل المغضوب عليهم على كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة وهم الفساق وان يحمل
الضالون على كل من أخطأ في الاعتقاد لان اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل اه والله تعالى أعلم
سئلت هل يحل عجن الخبز بالجرم فاجبت بح لا يحل قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرح
الوهبانية مانصه وكذا الوعجن بالجرم خبز فهو حرام لا يحل أكله اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن سباب
الدين هل يرتد فاجبت بح نعم يرتد سباب الدين وقد سئل شيخنا الشيخ عايش رحمه الله تعالى ما قولكم في
رجل من دين آخر وفي آخر من مذهب وفي آخر قال له يلحق مذهبك مذهب القبط هل يرتدون أفيدوا
الجواب (فاجاب بمانصه) نعم قد ارتدوا بذلك واستحقوا القتل ان لم يتوبوا اتفاقا لان سباب الدين أو المذهب
لا يقع الا من كافر لانه أشد من الاستحقاق به الموجب للكفر اه وهو في فتاويه الموسومة فتح العلي
المالك على مذهب الامام مالك وفي فتاوى العلامة شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ولوشتم دين
المؤمن وإيمانه يكفر وتطلق امرأته اه معز بالحاوي المنية نعم في رد المحتار عند قول التتوير لا يفتى بكفر
مسلم أمكن حل كلامه على محمل حسن مانصه ظاهره انه لا يفتى به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث
الحكم بمنونه زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بان يكون قصد
ذلك التأويل وهذا لا ينافي مع ما ملته بظاهر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الزوجة وملكها نفسها
بدليل ما صرح حوايه من أنه اذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فخرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لا قصد
لا يصدقه القاضي وان كان لا يكفر بينه وبين ربه تعالى تأمل ذلك وحرره نقلا فاني لم أر التصريح به نعم
سيد كرا الشارح انما يكون كفرا اتفاقا بطل العمل والنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة

مطلب في بيان الافضل من
جلتي لا اله الا الله والحمد لله
رب العالمين

مطلب في المراد من المغضوب
عليهم والضالين في سورة
الفاتحة

مطلب لا يجوز عجن الخبز
بالجرم
مطلب في حكم من سب
الدين والعباد لله تعالى

وتجديد النكاح اه وظاهره انه امر احتياط ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر بشتم دين مسلم أى لا يحكم بكفره لامكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام أقول وعلى هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين مسلم لم ولكن يمكن التأويل بان مراده أخلاقه الرديئة ومعاملاته القبيحة لا حقيقة دين الاسلام فينبغي أن لا يكفر حينئذ اه وأقره في نور العين ومفهومه انه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذي قلناه وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه احتياطاً خصوصاً في حق الهجوع الارذال الذين يشتمون بهذه الكرامة فانهم لا يخطر على بالهم هذا المعنى أصلاً اه والله تعالى أعلم **سئلت عما شاع وزاع من قصة عوج بن عنق وان طوله كذا وأنه بقي من قوم نوح بعد الطوفان فهل هو صحيح وصدق فالحق** اب ان ظاهر كلام ابن كثير انه لا وجود له فانه قال قصة عوج بن عنق وجب ما يكونه عنه ههنا لا أصل له وهو من مختلفات زنادقة أهل الكتاب ولم يكن قط على عهد نوح ولم يسلم من الفرق أحد من الكفار وقال العلامة ابن القيم من الأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً ان تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق ان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثة ذراع وثلاثة وثلاثون ذراعاً وانما فبرده قوله صلى الله عليه وسلم خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً فلم تزل الخلق تنقص حتى الآن وقد قال تعالى وجعلنا ذرية نبيه هم الباقين أى ذرية نوح الذين آمنوا ونحوهم من الطوفان فلو كان لعوج زمن نوح وجود لم يبق بعده وهذا الغلط قصد به واضعه الطعن في اخبار الانبياء وليس الجلب من جراءة هذا الكذاب على الله تعالى انما الجلب عن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من نفسه وغيره ولا يبين أمره مع أنه لا ريب أن هذا وأمثاله من مختلفات زنادقة أهل الكتاب الذين قصدهم الاستهزاء والسخرية بالرسول وأتباعهم أفاده الزرقاني قال العلامة السيوطي والاقرب في خبر عوج انه كان من بقة عاد وانه كان له طول في الجملة مائة ذراع أو شبه ذلك وان موسى عليه السلام قتله بعصاه هذا هو الاقرب الذي يحتمل قبوله اه قال النجم الغيطي وكأنه أخذه عمار واه أبو الشيخ في العظمة عن ابن عباس قال كان أقصر قوم عاد سبعين ذراعاً وأطولهم مائة ذراع وكان طول موسى سبعة أذرع ووثب في السماء سبعة أذرع فأصاب كعب عوج بن عنق فقتله وظاهر هذا ان لوجوده حقيقة وطوله ما ذكر ويكون قوله صلى الله عليه وسلم لم تزل الخلق تنقص محمولاً على الغالب وعوج من غير الغالب وعنق بضم العين والنون كافي القاموس أفاده شيخنا الشيخ عlish في فتاويه والله تعالى أعلم **سئلت هل تجب الهجرة على من استولى الكفار على بلادهم** فاجبت نعم تجب عليهم الهجرة منها الى بلاد الاسلام وتحرم عليهم الإقامة فيها وقد رفع مثل هذا السؤال لشيخنا الشيخ عlish رحمه الله تعالى فاجاب عنه بان الهجرة من أرض الكفر الى أرض الاسلام فريضة الى يوم القيامة واستدل لذلك بآيات من القرآن وبأحاديث من السنة منها قوله عليه السلام أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تساكروا المشركين ولا تتجاملوهم فمن ساكنهم أو جامعهم فهو منهم ومنها ما في سنن أبي داود من حديث معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها وقد أطل رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الجواب فراجع في فتاويه من كتاب الجهاد وهو ما رأيت في فوائده من ذلك الكتاب وأرجو الله تعالى أن يكون صحيحاً ما وجد بخط الشيخ المقرئ ونصه من خط النقيب المحدث العالم أبي القاسم العبدوسي حفظه الله تعالى ما نصه وجدت في ظهر تقييد الشيخ أبي الحسن الصغير على المدونة بخط من يفتدى به قال ذكر صاحب كتاب نقط العروس عن أبي مطرف قال حدثنا محمد بن المواز عن ابن القاسم عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستكروا بالمغرب مدينة يقال لها فاس أقوم أهل المغرب قبله وأكثرهم

مطلب فيما شاع من قصة
عوج بن عنق

مطلب في وجوب الهجرة
على من استولى الكفار
على بلادهم

في هذا الحديث
الوارد في مادة فاس بالمغرب

صلاة أهلها عثون على الحق لا يضركم من خالفهم يدفع الله عنهم ما يكرهون إلى يوم القيامة اه والله تعالى أعلم **سئلت** وأنا بصير مشتغلا بالتحصيل والمسائل لقيس من النصارى اجتمعت به في بعض البساتين التي تخرج اليها للنسلي والتفريح وقت التعطيل عن وجوب تعميم البدن بالغسل من خروج المني مع أنه دون البول والغائط في الاستقذار ما الحكمة فيه عندكم وهل لاكتفيتم بغسل خصوص الذكر فواجبته **هـ** اذذاك بجواب ألهمة وهو أن ذلك ليس لاستقذار المني بل لحصول اللذة وسريانها في عموم البدن فلم تختص اللذة بخصوص الذكر ثم بعد حين عثرت على هذا السؤال في البواقي للشعراني وأجاب عنه بان تعميم البدن بالماء لم يكن من أجل خروج المني واستقذاره بل من أجل اللذة قال فان الشخص المجامع لما كان يحس باللذة انها قد عمت بدنه كله حتى انه لا يكاد يعقل شيئا منها أمر بتعميم بدنه بالماء لينعشه من ذلك الفتور الذي حصل للبدن عقب خروج المني فكانت الغفلة عن الله تعالى فيه أكثر من الغائط والبول ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان الفقهه في الصلاة تنقض الوضوء لما كانت لا تنقح الا من قارب غافل غير حاضر مع ربه عز وجل ومعلوم ان حضرة الرب منزهة عن وقوع القهقهة فيها من أحد من أهل حضرته الغاشية م الادب والبهت والذبول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أراد أن يستأذن في الدخول على آخر في داره هل يقدم الاستئذان أو السلام فالكواب قال في الهندية اذا أتى الرجل باب دار انسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم أولا ثم يتكلم وان كان في الفضاء يسلم ثم يتكلم واختلافوا في أيهما أفضل أجزا قال بعضهم الراد أفضل أجزا وقال بعضهم المسلم أفضل أجزا اه والمشهور ان المبتدئ بالسلام أفضل أجزا من الراد لان له أجزا ابتداء وأجزا دلالة على التحير بدليل حديث الدال على الخير كفاعله وعلى هذا النظم المشهور وهو قول بعضهم

الفرض أفضل من تطوع عابد • حتى ولو قد جاء منه باكثر
الا التطهر قبل وقت وابندا * السلام كذلك ابرامعير

مطلب في المسائل التي
يكون فيها التدوب أفضل
من الفرض

فالتطهارة في الوقت فرض وقيل مندوبة ولكن اذا تطهر قبل الوقت كان آتيا بالفرض وزيادة بمعنى ان المطلوب منه في الوقت قد حصل في الوقت والتقدم زيادة وبراء المصير يتضمن الفرض وزيادة عليه وذلك ان انتظار المصير فرض بنص الآية وهي قوله تعالى وان كان ذوعبرة فانتظاره الى ميسرة وحقيقة الانتظار اسقاط الطاب في الحال مع بقاءه في المال والابراء اسقاط للطالب في الحال والمال ففيه الفرض وزيادة وهذا قرره لنا شيخنا الشيخ محمد المهدي الغاسي ابن سودة من نسل الشيخ التاودي المالكي في مصر حاجا والله تعالى أعلم **سئلت** ما نقولون فيما نسب للصحابي الجليل سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه من أنه كان ينكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن هل هو صحيح فالكواب انه ليس بصحيح وقد نقل العلامة الرازي في تفسيره ذلك ثم قال واعلم أن هذا في غاية الصعوبة لانا اذا قلنا ان النقل المتواتر كان حاصله في عصر الصحابة يكون الفاتحة من القرآن فحينئذ كان ابن مسعود عالما بذلك فانكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل وان قلنا ان النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصله في ذلك الزمان فهو يقتضي أن يقال ان نقل القرآن ليس بمتواتر في الاصل وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية والاغلب على الظن ان نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة اه

مطلب ما نسب لابن مسعود
رضي الله تعالى عنه من انكار
كون الفاتحة والمعوذتين
من القرآن وانه غير صحيح

والله تعالى أعلم **سئلت** ما سبب النهي الوارد في التفكير في ذاته تعالى بقوله عليه السلام تنكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق فالكواب أن سببه كافي نفسه يراد رازي رحمه الله تعالى ان التفكير في الشيء يقتضي سبق تصور وتصوركته تعالى غير ممكن فالتفكير فيه غير ممكن فعلى هذا الفكر لا يمكن الا في أفعاله ومخلوقاته اه **سئلت** وأقول **هـ** وحينئذ يكون معنى ولا تنكروا في الخالق ولا تطعموا في الفكر فيه تعالى

مطلب في حديث تفكروا
في الخلق ولا تفكروا في
الخالق تعالى

فـ على هذه الفوائد
أهمية جدا
مطاب في الاحتجاج على
أن الحسن والحسين من
ذريته عليه السلام

مطاب في مناظرة جماعة
للامام الاعظم أبي حنيفة
في القراءة خلف الامام

مطلب فيما وقع بيني
المنصور من أبي حنيفة
والربيع

مطاب لا يقتل المسلم بالذي
حتى يثبت أن الذي يوم قتله
كان من يودى الجزية

مطاب في ما وقع للعضبان
مع الحجاج

مطاب انظر كيف تخلص
الشاعر من الامير بصنعة
يسيرة بعلمه

مطاب فيمن حلف لا أكل
امرأتى حتى تكلمنى

مطاب فيمن حلقه اللصوص
أن لا يعلم بهم أحد وفيما
يتخلص به الخائف

لأنه غير ممكن فلا تعلقوا آمالك به والله تعالى أعلم (فوائد) من تفسير الفخر الرازي في الاولى من
الشمى قال كنت عند الحجاج فأتى يحيى بن عمر فقيه خراسان من بلخ مكبلا بالحديد فقال له الحجاج أنت زعمت
أن الحسن والحسين من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى فقال الحجاج لتأنيبها وواضحة بينة
من كذاب الله تعالى أولا قطعتك عضوا عضوا فقال آتيك بها وواضحة بينة من كذاب الله بالحجاج قال فتذهب
من جرأته بقوله بالحجاج قال له ولا تأتى بهذه الآية ندع أبناءنا وأبناءكم فقال آتيك بها وواضحة من كذاب الله
تعالى وهو قوله ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان إلى قوله وزكريا وعيسى فمن كان
أبو عيسى وقد ألحق بذرية نوح قال فاطرق ما لي ثم رفع رأسه فقال كأتى لم أقرأ هذه الآية من كذاب الله
تعالى حلوا وثاقه وأعطوه من المال كذا في الثانية من أن جماعة من أهل المدينة جاؤا إلى أبي حنيفة ليماظروه
في القراءة خلف الامام وببكتوه ويشنعوا عليه فقال لهم لا يمكنني مناظرة الجميع ففوضوا امر المناظرة إلى
أعلمكم لا مناظرة فأشاروا إلى واحد فقال هذا أعلمكم قالوا نعم قال والمناظرة معه كالمناظرة معكم قالوا نعم قال
والالزام عليه كالالزام عليكم قالوا نعم قال وان ناظرته وأزمته الحجة فقد لم منكم الحجة قالوا نعم قال وكيف قالوا
لأننا رضينا به أما ما فكان قوله قولنا قال أبو حنيفة فحين لما اخترنا الامام في الصلاة كانت قرأته قراءة لنا
وهو ينوب عنا فأقرروا له بالالزام (في الثالثة) دعا المنصور أبا حنيفة يوما فقال الربيع وهو يعاديه بأمر
المؤمنين هذا يعني أبا حنيفة يخالف جدك حيث يقول الاستثناء المنفصل جاز وأبو حنيفة ينكره فقال أبو
حنيفة هذا الربيع يقول ليس لك بيعة في رقبة الناس فقال كيف قال انهم يعتقدون البيعة لك ثم يرجعون
إلى منازلتهم فيستثنون قبطيل بيعةهم فضحك المنصور وقال أياك ياربيع وأبا حنيفة فلما خرجا قال الربيع
يا أبا حنيفة سمعت في دمي فقال أبو حنيفة كنت البادي وأنا الدافع (في الرابعة) قتل مسلم نقيبا عدا فخرهم
أبو يوسف بقتل المسلم فبلغ زبيدة ذلك فبعثت إلى أبي يوسف فقالت أياك وان تقتل المسلم وكانت في عناية
عظيمة بأمر المسلم فلما حضر أبو يوسف وحضر الفقهاء ورجى بأولياء الذي والمسلم فقال له الرشيد احكم بقتله
فقال يا أمير المؤمنين هو مذهبي غير أني لست أقتل المسلم حتى تقوم البيعة العادلة التي يوم قتله المسلم
كان من يودى الجزية فلم يقدر وأعياه فبطل دمه (في الخامسة) دخل العضبان على الحجاج بعدما قال لعدوه
عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث تغتبا بالحجاج قبل أن يتعشى بك فقال له ما جواب السلام عليك فقال وعليك
السلام فظن الحجاج وقال قاتلك الله يا عضبان أخذت لنفسك أمانا تردى عليك أما والله لولا الوفاء والكرم
لما شربت الماء البارد بعد ما عاتك هذه فانظر إلى فائدة العلم في هذه الصور فنه در العلم ومن به تردى
وتهما للجهل ومن في أوديته تردى (في السادسة) باغ عبد الملك بن مروان قول الشاعر

ومنا سويد والبطين وقعب * ومنا أمير المؤمنين شبيب

فأمر به فادخل عليه فقال أنت القائل ومنا أمير المؤمنين شبيب فقال انما قلت ومنا أمير المؤمنين شبيب
بنصب الرءف ناديتك واستغثت بك فمرى عن عبد الملك وتخلص الرجل من الهلاك بصنعة يسيرة علمها
بعلمه وهو انه حوّل الضمة فتحة (في السابعة) قال رجل لأبي حنيفة اني حلفت لا أكل امرأتى حتى تكلمنى
وحلفت بصدقة ما تملك أن لا تكلمنى أو أكلها فقبح الفقهاء فيه فقال سفيان من كلم صاحبه حنت فقال
أبو حنيفة اذهب وكلها ولا حنت عليك فذهب إلى سفيان وأخبره بما قال أبو حنيفة فذهب سفيان إلى
حنيفة مغضبا وقال تبج الفروج فقال أبو حنيفة وما ذاك قال سفيان أعيدوا على أبي حنيفة السؤال
فأعادوه وأعاد أبو حنيفة الفتوى فقال من أين قلت قال لما شافته باليمن بعد ما حلف كانت مكلمة
فسقطت عينه وان كلها فلاحنت عليه ولا عليها لانه قد كلها بعد اليمن فسقطت اليمن عنهما قال سفيان انه
ليكشف لك من العلم عن شيء كنا عنه غافل (الثامنة) دخل اللصوص على رجل فاخذوا متاعه واستخلفوه

بالطلاق ثلاثاً أن لا يعلمهم أحداً فأصبح الرجل وهو يرى اللصوص يبيعون متاعه وليس يقدر أن يتكلم
 من أجل عينه فجاء الرجل يشاور أبا حنيفة فقال له أحضر أمام مسجدك وأهل محلّك فأحضرهم إياه
 فقال لهم أبو حنيفة هل تحبون أن يرث الله على هذا متاعه قالوا نعم قال فاجعوا كلّا منهم وأدخلوه - م في دار
 ثم أخرجوهم واحداً واحداً وقولوا هذا الصلّة فإن كان ليس بآصه قال لا وإن كان آصه فإسكت وإذا سكنت
 فاقبضوا عليه ففعلوا ما أمرهم به أبو حنيفة فردّ الله عليه جميع ما سرق منه من النسيئة - م كان في جوار أبي
 حنيفة فتى يغشى بخاس أبي حنيفة فقال يومئذ في حنيفة أتى أريد أن تزوج ابنة فلان وقد خطبتها إلا
 أنهم - م قد طلبوا مني من المهر فوق طاقتي فقال احتسب واقترض وأدخل عليه إفاة الله تعالى يسهل الأمر
 عليك بعد ذلك ثم أقرضه أبو حنيفة ذلك القدر ثم قال له بعد الدخول اظهر أنك تريد الخروج من هذا البلاد
 إلى بلاد بعيدة وإنك تسافر بأهلك معك فأظهر الرجل ذلك فاشتد ذلك على أهل - ل المرأة وجاءوا إلى أبي حنيفة
 يشكونه ويستفتونه فقال لهم أبو حنيفة له ذلك قالوا وكيف الطريق إلى دفع ذلك فقال أبو حنيفة الطريق
 أن ترضوه بأن تردوا عليه ما أخذتموه منه فاجابوه إليه فذكر أبو حنيفة ذلك للزوج فقال الزوج فإنا نريد
 منهم شيئاً آخر فوق ذلك فقال له أبو حنيفة أما أن ترضى به - ذا القدر وأما أن تقرّز وجهك بدين فلا تملك
 المسافرة به - حتى تقضى ما عليه من الدين فقال الرجل - ل الله الله لا يسعوا بهذا فلا آخذ منهم - م شيأ ورضى
 بذلك القدر فحصل ببركة علم أبي حنيفة فرجع كل واحد من الخصمين - م العائنة - م عن الليث بن سعد قال قال
 رجل لأبي حنيفة - ل ابن ليس بمحمود السيرة أشتري له الجارية بالمال العظيم فيبيعها أو أزوجه المرأة بالمال
 العظيم فيطابقها فقال له أبو حنيفة اذهب به معك إلى سوق النخاسين فإذا وقعت عينه على جارية فابتهما
 لنفسك ثم زوجه إياه فإن طلقها عادت إليك مملوكة وإن أعنتها لم يجزعتك إياها قال الليث فوالله ما يجهلني
 جوابه كما أعجبتني سرعة جوابه - م الحادية عشر - م سئل أبو حنيفة عن رجل خاف لي قمر بن امرأته من أرافي
 رمضان فلم يعرف أحد وجهه الجواب فقال أبو حنيفة يسافر مع امرأته فيطووها ثم أرافي رمضان في الثانية
 عشر - م جاء رجل إلى الخجاج فقال سرقت لي أربعة آلاف درهم فقال الخجاج من تتهم فقال لأنهم أحد أقال
 لعلك أو تبت من قبل - ل أهلك قال سبحانه الله امرأتي خير من ذلك قال الخجاج لعطارد اعمل لي طيباً ذكياً
 ليس له نظير فعمل له الطيب ثم دعا الشيخ فقال له أذهن من هذه القارورة ولا تدهن منها غيرك ثم قال
 الخجاج لحرسه اقعدوا على أبواب المساجد وأراهم الطيب وقال من وجد منه ريح - م هذا الطيب فخذوه فإذا
 رجل له وفرة فآخذوه فقال الخجاج من أين لك هذا الدهن قال اشتريته قال أصدقني والاقنالك فصدقه فدعا
 الشيخ وقال هذا صاحب الأربعة آلاف عليك يا امرأتك فأحسن أدبهم ثم أخذ الأربعة آلاف من الرجل
 وردّها إلى صاحبها - م الرابعة عشر - م قال الرشيد بن مالابى يوسف أن عند جعفر بن عيسى جارية هي أحب
 الناس إلى وقد عرف ذلك وقد خاف أن لا يبيع ولا يهب ولا يعتيق وهو الآن يطلب حل عينه فقال يهب
 النصف ويبيع النصف ولا يحنث - م الخامسة عشر - م قال محمد بن الحسن كنت نائم ذات ليلة فإذا أنا بالباب
 يدق ويقرع فقلت أنظر وأمن ذلك فقال الوارسل الخليفة يدعوك فخرجت على روضي فقامت ومضيت إليه
 فلما دخلت عليه قال دعوتك في مسألة أن أم محمد يعني زبيدة قالت لها أنا الإمام العدل والإمام العدل في الجنة
 فقالت لي أنك ظالم عاص فقد شهدت لنفسك بالجنة فكذبت بك على الله وحرمت عليك فقلت له يا أمير
 المؤمنين اذ وقعت في معصية هل تخاف الله في تلك الحال أو بعد ها فقال إبي والله أخاف خوفاً شديداً فقلت
 أنا أشهد أن لك جنتين لاجنة واحدة قال تعالى ولما خاف مقام ربه جنتان فلا طغنى وأمرني بالانصراف
 فلما رجعت إلى داري رأيت البدر متبادرة إلى - م السادسة عشر - م أتى ذات ليلة رسول الرشيد أبا يوسف
 يستجلبه فخاف أبو يوسف على نفسه فلبس إزاره ومشي خائفاً إلى دار الخليفة فلما دخل عليه سلم فردّ عليه

مطلبی فی تعالیم الامام حیلہ
لرجل أراد ان يتزوج

مطالب في سرعة الجواب
من الامام الاعظم رجه
الله تعالى

مطالب في حملة من حاف
ليقر بن امرأته نهرا في
رمضان
مطالب في سياسة الحاج

يراجع الرازي ايمان الثالثة عشر
فانها ساقطة هنا

مطالب اذا حلف لا يبيعها
ولا يهبها فالحية - لمة أن يبيع
البعض ويهب البعض
مطالب في محاوره بين الرشيد
وزياده

مطلب حاف بجارینه
لتصلونی أولاً فتانک کیف
الخلاص

الإسلام وأدناه فعند ذلك سكنت روعته قال الرشيد إن حلي النافق من الدار فاتهم فيه جارية من جوار
الدار الخاصة فخافت لتصدقني أولاً قتلها وقد ندمت فاطلب لي وجهاً فقال أبو يوسف فأذن لي في
الدخول عليها فأذن له فرأى جارية كأنها فلقه قرفاً خلى المجلس ثم قال لها أعملك الحلي فقالت لا والله فقال لها
احفظي ما أقول لك ولا تزيد علي ولا تنقصي عنه إذا دعاك الخليفة وقال لك أسرفت الحلي فقول نعم فإذا
قال لك ذهبنها فقول له ما سرفته ثم خرج أبو يوسف إلى مجلس الرشيد وأمر بإحضار الجارية فحضرت فقال
للخليفة سألها عن الحلي فقال لها الخليفة أسرفت الحلي قالت نعم قال لها ذهبنها فقالت لم أسرفها والله قال أبو
يوسف فقد صدقت يا أمير المؤمنين في الاقرار والانكار وخرجت من اليمين فسكن غضب الرشيد وأمر أن
يحمل إلى دار أبي يوسف مائة ألف درهم فقالوا إن الخزان غيب فلو أخرنا ذلك إلى الغد قل أن القاضي أعطينا
الليلة فلأنوخر صلاته إلى الغد فأمر حتى حمل عشرة بدو مع أبي يوسف إلى منزله في السابعة عشر من رمضان فصد أعرابي
الحسين بن علي فسلم عليه وسأله حاجة وقال سمعت جدي يقول إذا سألتكم حاجة فاسألوه من أحد أربعة أما
عربي شريف أو مولد كريم أو حامل قرآن أو صاحب وجه صبيح فأما العرب فقد شرفت بجديك وأما
الكرم فدا بكم وسيرتكم وأما القرآن ففي بيوتكم نزل وأما الوجه الصبيح فاني سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول إذا أردتم أن تنظروا إلى فأنظروا إلى الحسن والحسين فقال الحسين ما حاجتك فكتبها على
الأرض فقال الحسين سمعت أبي عيسى يقول قيمة كل امرئ ما يحسنه وسمعت جدي يقول المعروف بقدر
المعرفة فأما لك عن ثلاث مسائل إن أحسنت في جواب واحدة فلك ثلاث ما عندي وإن أحسنت عن اثنين
فلك ثلاثا ما عندي وإن أجبت عن الثلاث فلك كل ما عندي وقد جعل إلى صرة مخنومة من العراق فقال
سئل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فقال أي الأعمال أفضل فقال الأعرابي الإيمان بالله قال فما حاجة
العبد من الملكة قال الثقة بالله قال فما ميز من المرء قال علم معه حلم قال فإن أخطأه ذلك قال فإله كرم قال
فإن أخطأه ذلك قال فقير معه صبر قال فإن أخطأه ذلك قال فصاعة تنزل عليه من السماء فتحرره ففعل
الحسين ورعى بالصرة إليه اه فليحفظ فأنها فروع مهمة والله تعالى أعلم فوسألتني بعض الطلبة عن قوله
تعالى يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم ما المراد بعهد الله تعالى
وعهد بني إسرائيل فاجبت بـ بان قول جمهور المفسرين أن المراد أوفوا بما أمرتكم به من الطاعات ونهيتكم
عنه من المعاصي أوف بعهدكم أي أرضعكم وأدخلتكم الجنة وهذا القول هو الذي حكاه الضحاك عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنه وقيل إن المراد به ما أثبت الله تعالى في الكتب المتقدمة من وصف محمد صلى الله
عليه وسلم وأنه سيده (روى) عن ابن عباس أنه قال إن الله تعالى كان عهداً إلى بني إسرائيل في التوراة أني
باعت من بني إسرائيل نبياً أميناً فمن تبعه وصدق بالنور الذي يأتي به غفرت له ذنوبه وأدخلته الجنة وجعلت
له أجرين أجر ابن آباءه ما جاء به موسى وسائر أنبياء بني إسرائيل وأجر ابن آباءه ما جاء به محمد النبي الأمي من ولد
إسماعيل وقد ذكر الفخر الرازي بعض البشائر الواردة في الكتب المتقدمة عند تفسير هذه الآية وكذا ابن
جرير في سورة الاعراف عند قوله تعالى الذي يجدره مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل والله تعالى أعلم
بفائدة بـ قال الشيخ الأثير في حواشيه على عبد السلام على الجوهر ما نصه في كلام بعض العارفين كل
مسلم مفلح حسناته أثقل فإن كل معصية صدرت منه مخلوطة بحسنة أعظم منها أعني الاعتراف بالإيمان
بحرمه للذنوب مع ما يزيد من الأعمال قال ابن عربي أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا إشارة
لسبق الغفران وغلبة الرحمة والحمد لله اه وفي حواشي الطهطاوي على الدر المختار عن ابن عربي المؤمن
ما جاور في أثناء معصيته اه يعني باعتقاده الحرمه وفي اليواقيت لسيدى عبد الوهاب الشعراني نقل عن
الشيخ الأكبر ما نصه ثم قال وهما نكتة جليلة خفية وهي أن العبد المؤمن لا يخاص له قط معصية محضة

مطلب في محاوره بين اعرابي
وبين الحسين رضي الله تعالى
عنه

مطلب في قوله تعالى يا بني
إسرائيل اذكروا نعمتي
الآية

فلا بد أن يشوبها طاعة وتلك الطاعة إيماناً بانها معصية تخط الله تعالى فهو من الذين خاطوا أعمالاً صالحاً
 وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم أي يرجع عليهم بالرحمة قال العلماء وعسى من الله تعالى واجبة الوقوع
 من حيث أن رجته بالمسلمين سبقت غضبه عليهم وقد أطل في بيان ذلك فليراجع والله تعالى أعلم
 سئلت من بعض الطلبة عن قوله تعالى يحق الله الربا ويرى الصدقات مأمناً وعن سبب تحريم
 الربا وعن مستحله هل يكون كافراً في الجواب عن السؤال الأول نعم إن المحقق نقصان الشيء حالاً بعد حال
 ومنه المحاق في الحلال يقال محقه الله تعالى فأنحق وأمنحق ومحق الربا وأرباء الصدقات يحتمل أن يكون في
 الدنيا وأن يكون في الآخرة أما في الدنيا فنقول محق الربا في الدنيا من وجوه أحدها أن الغالب في المرابي
 وإن كثر ماله أنه يؤثّر عاقبته إلى النقر وتزول البركة عن ماله قال صلى الله عليه وسلم الربا وإن كثر فإلى قل
 وثانيها أن لم ينقص ماله فإن عاقبته الذم والنقص وسقوط العدة وتزوال الأمانة وحصول اسم الفسق
 والقسوة والغلظة وثالثها أن الفقراء الذين يشاهدون أنه أخذ أموالهم بسبب الربا يعنونه ويغضونه
 ويدعون عليه وذلك يكون سبباً لرواى الخير والبركة عنه في نفسه وماله ورابعها أنه متى اشترب بين الخلق أنه
 اغتاج ماله من الربا توجهت إليه الأطماع وقصد كل ظالم وسارق وطماع ويقولون إن ذلك المال ليس
 له في الحقيقة فلا يترك في يده وأما أن الربا سبب للمحق في الآخرة فلو جوه الأول قال ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما معنى هذا المحق أن الله تعالى لا يقبل منه صدقة ولا جهاد ولا جحاد ولا صلوة رحم وثانيها أن مال
 الدنيا لا يبقى عند الموت وتبقى المنفعة والمعقوبة وذلك هو الخسار الأكبر وثالثها أنه ثبت في الحديث أن
 الأغنياء يدخلون الجنة بعد الفقراء بخمسمائة عام فإذا كان الغنى من الوجه الحلال كذلك فإيا ظنك
 بالغنى من الوجه الحرام المقطوع بحرمته كيف يكون ذلك هو المحق والنقصان وأما أرباء الصدقات
 فيحتمل أن يكون المراد في الدنيا وأن يكون المراد في الآخرة أما في الدنيا فمن وجوه أحدها أن من كان لله
 كان الله له فإذا كان الإنسان مع فقره و حاجته يحسن إلى عبيد الله تعالى ولا يتركه ضائعاً جاثلاً في الدنيا
 وقد ثبت في الحديث أن ملائكة ينادى الله بهم آت منفقة خلفاً ومساكيناً وأما أنه يزداد كل يوم في جاهه
 وذكره الجليل ومبلى القلوب إليه وكون الناس إليه وذلك أفضل من المال مع أهداه هذه الأحوال
 وذلك أن الفقراء يمينونه بالدعوات الصالحات فهذا هو المراد بأرباء الصدقات في الدنيا وأما أرباؤها في
 الآخرة فتدروى أبو هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يقبل الصدقات ولا يقبل
 منها إلا الطيب وبأخذها بيمينه في بيها كما يرى أحدكم مهره حتى إن اللقمة تصير مثل أحد وتصدق ذلك
 من كتاب الله تعالى قوله تعالى ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده وبأخذ الصدقات والجواب
 عن السؤال الثاني أنهم ذكروا في سبب تحريم الربا وجوهاً أحدها أن الربا يقتضى أخذ مال الإنسان من
 غير عوض ومال الإنسان له حرمة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم حرمة مال الإنسان كحرمة دمه فوجب أن
 يكون أخذ ماله من غير عوض محترماً وثانيها أن الله تعالى اغتارم الربا من حيث أنه يمنع الناس عن
 الاشتغال بالكسب وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقداً
 كان أو سيئة خفف عليه وجه اكتساب المعيشة فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات
 لشدة ذلك فيفضي إلى انقطاع منافع الخلق ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنظم إلا بالتجارة والحرف
 والصناعات والعمارات وثالثها أن السبب في تحريمه أنه يفضي إلى انقطاع المعروف بين الناس من
 القرض لأن الربا إذا حرم طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله ولو حرم الربا لكانت حاجة
 المحتاج تحمله على أخذ الدرهم بدرهمين فيفضي ذلك إلى انقطاع المواساة والمعروف والاحسان ورابعها
 الغالب هو أن المقرض يكون غنياً والمستقرض يكون فقيراً فإقول بقصور عقد الربا بآتيه كين لاغنى

مطلب في معنى قوله تعالى
 يحق الله الربا وفي سبب
 تحريم الربا وفي حكم من
 استحلّه

مطلب ذكروا في سبب
 تحريم الربا وجوهاً

من أن يأخذ من الفقير الضعيف ما لا زائدا وذلك غير جائز برحمة الرحيم وخامسها أن حرمة الربا قد ثبتت بالنص ولا يجب أن تكون حكم جميع التكاليف مع لومة الخلق فوجب القطع بحرمة عقد الربا وإن كنا لانعلم الوجه فيه أفاده الفخر الرازي وهو في الحجة البالغة مانعه مما أعلم أن الميسر صحت باطل لانه اختطاف لا موال الناس وليس له دخل في التمدن والتعاون فان سكنت المعبون سكنت عن غيظ وخيبة وان خاصم خاصم فيما التزمه بنفسه واقنع فيه بقصد الغلب يستلزم ويدعوه قليلا الى كثيره ولا يدعه حرصه ان يتلع عنه وعملا قليلا تكون السكرة عاييه وفي الاعتماد بذلك افساد لاد موال ومناقشات طويلة واهمال بالارتقائات المطلوبة واعراض عن التعاون المبني عليه التمدن والمعاينة تفنيك عن الخبر هل رأيت من أهل القهرا ما ذكرناه وكذلك الربا وهو المقرض على أن يؤدى أكثر أو أفضل مما أخذ مصت باطل فان عامة المقترضين بهذا النوع هم الفقراء المصطرون وكثيرا ما لا يجدون الوفاء عند الاجل فيصير أضما فامضاغة لا يمكن التخلص منه أبدا وهو مظنة لمناقشات عظيمة وخصومات مستطيرة وإذا جرى الرسم باسمه المثل بهذا الوجه أفضى الى ترك الزراعات والصناعات التي هي أصول المكاسب ولا شيء في العقود أشد خصومة من الربا وهذا ان المكسبان بمنزلة المسكر مناقضان لاصل ما شرعه الله تعالى لعماده من المكاسب وفيه اقع ومناقشة والامر في مثل ذلك الى الشارع اما أن يضرب له حدا يرخس فيما ادونه ويغاط النهي عما فوقه أو يصدد عنه رأسا وكان الربا والميسر شائعين في العرب وكان قد حدث بسببهما مناقشات عظيمة لانتهاء المطا ومخاربات وكان قايها ما يدعوا الى كثيرهما فلم يكن أصوب ولا أحق من أن يراعى حكم القبح والفساد موفر فينهى عنهم بالكيفية اهـ والجواب عن السؤال الثالث ان الربا محرم كذا باوسنة واجماعا من استحله فقد كفر وقد ورد في ذم آكل الربا من الاحاديث ما لا يحصى فمن العن الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهد كلهم في اللعنة سواء ومنه انه رأى صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء رجلا لا يسبح في نهر من دم ياقم الحجارة فقال ما هذا يا جبريل قل هذا مثل آكل الربا اهـ من حوائى الصاوى على الجلالين وهو فان قلت كما مراد بقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس هو قلت كما للفسرين في ذلك أقوال الاول ان آكل الربا يبعث يوم القيامة مجذونا وذلك كالعامة المخصوصة بآكل الربا فيعرفه أهل الموقف بتلك العلامة انه آكل الربا في الدنيا فعلى هذا معنى الآية انهم يقومون مجذبين كمن أصابه الشيطان مجنون والقول الثاني قال ابن منبه يريد اذا بعث الناس من قبورهم خرجوا مسرعين لقوله تعالى يخرجون من الاجداث سراعا الا أكلة الربا فانهم يقومون ويسقطون كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس وذلك لانهم أكلوا الربا في الدنيا فأرياه الله تعالى في بطونهم يوم القيامة حتى ألقاهم فهو منهم يمشون ويسقطون ويريدون الاسراع ولا يقدر على هذا القول غير الاول لانه يريد ان أكلة الربا لا يكتم الاسراع في المشى بسبب ثقل البطن وهذا ليس من الجنون في شيء ويتأكد هذا القول بما روى في قصة الاسراء أن النبي صلى الله عليه وسلم اذ طلق به جبريل الى رجال كل واحد منهم كالبيت الضخم يقوم أحدهم فتقبل به بطنه فيصرع فقات يا جبريل من هؤلاء فقال الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس والقول الثالث انه أخذ من قوله تعالى الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون وذلك لان الشيطان يدعو الى طلب اللذات والشهوات والاشتغال بغير الله تعالى فهذا هو المراد من مس الشيطان ومن كان كذلك كان في أمر الدنيا متخبطا فارة الشيطان يجتره الى النفس والهوى وتارة الملك يجتره الى الدين والتقوى فحدثت هنا حركات مضطربة وأفعال مختلفة فهذا هو الخبط الخاص على بفعل الشيطان وآكل الربا الاشك انه يكون مغرطاني حب الدنيا يتم لك فيها فاذا مات على هذا الحب صار ذلك الحب حجابا

مطلب في أن الميسر صحت باطل وكذلك الربا

مطلب كان الربا والميسر شائعين في العرب
مطلب في حرمة الربا كتابا وسنة واجماعا وان من استحل كافر
مطلب فيما ورد من الاحاديث في ذم الربا
مطلب في قوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الاية

بينه وبين الله تعالى فالخطب الذي كان حاصله في الدنيا بسبب حب المال أورثه الخطب في الآخرة وأوقعه في
 ذل الخراب أفاده الرازي رحمه الله تعالى في قوله قلت في الآية أعني قوله تعالى كما يقوم الذي يتخبطه
 الشيطان من المس على ظاهرهما من أن للشيطان تسلطاً على بني آدم وتأثيراً في بعض أفعالهم أو هي مؤولة
 في وقت في مذهب أهل السنة أن الآية على ظاهرهما من أن للشيطان تعرضاً لبعض الإنسان وتأثيراً في
 بعض أفعالهم ومذهب المعتزلة أنها مؤولة وعلى التأويل جرى القاضي البيضاوي حيث قال وهو وارد
 على ما يزعمون يعني العرب أن الشيطان يتخبط الإنسان فيصرع قال صاحب التمهيد في هذا من يتخبط
 الشيطان بالقدرية وزعماتهم في الحديث ما من مولود يولد إلا بعينه الشيطان فيسهل صارخاً لا مريم
 وإنها تقول أمها واني أعيد ذهابك وذريتها من الشيطان الرجيم وفي الأحاديث مثل ذلك كثير قال ولو
 حمل المصنف يعني القاضي رحمه الله يتخبط الشيطان ومسه على ظاهرهما بناء على ما ذهب إليه أهل السنة
 من أن لهم تعرضاً لبعض الإنسان وتأثيراً في بعض أفعالهم لا كان أحسن اه وفي حواشي القنوي قال
 صاحب آكام المرجان ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجنى
 يدخل في بدن المصروع كما قال تعالى الذين يأكلون الربا الآية وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لابي
 أن قوماً يقولون إن الجنى لا يدخل في بدن الإنسان فقال يا بني يكذبون هو ذابته تكلم على لسانه ثم ساق
 الأخبار وشنع وشد على من أنكره فالظاهر حمل الخطب على ظاهره إذ لا داعي إلى الصرف عن الحقيقة
 اه وقوله هو ذابته تكلم على لسانه يعني أنا شاهد الجنى يتكلم على لسان المصروع أقول وقد شاهدته
 مراراً والجنى يتكلم على لسانه بلغة لا يعرفها المصروع حال إفاقته فانكاره من قبيل المكابرة في قوله قلت في
 ما معني قوله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله في قوله تعالى فان لم تفعلوا
 ما أمرتم به من الاتقاء وترك البغايا امامكم انكار حرمة وامامكم الاعتراف به فاذنوا بحرب من الله ورسوله
 أي فاعلموا به من أذن بالشيء إذا علم به أماعلى الأول فكبح المرتدين وأماعلى الثاني فكبح البغاة اه أبو
 السعود وقال القاضي وذلك يقتضي ان يقابل المربي بعد الاستجابة حتى يفيء إلى أمر الله تعالى كالباغي
 ولا يقتضي كفره روى انه لما نزلت قال ثقيف لا يعبر لنا بحرب الله ورسوله اه أي لا طاعة لغيره
 الطاعة باليد ومن يجزع الدفع صار كأن يديه معدومتان حذف تون التثنية من يدين لإضافته إلى ضمير
 المتكلم إلا انه أقبح اللام بينهما مالتا كيد الإضافة اه زاده في الرازي في المصترع على أخذ الربا ان كان
 الامام قادراً على أخذه وقهره بغير حرب قبضه وأجرى فيه حكم الله تعالى من التعزير والحبس إلى أن يظهر
 منه التوبة وان كان المصترع من له معسكر وشوكه حارب به الامام كما يحارب الشبهة الباغية وكما حارب أبو بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه ما في الزكاة وكذا القول لو أجمعوا على ترك الأذان وترك دفن الموتى يفعل
 بهم ما ذكرناه وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم من عامل بالباستتاب فان تاب والايضرب عنقه اه
 فيقول الفقير وفقه الله تعالى قد كثرت في زماننا هذه المعاطي الربا وفشاوشاع حتى صار كثره على علم وبسبب
 شيوعه وكثرت في عمالك الاسلام مع شيوع كثير من الكثرة غير صارت المسلمون في حالة لا تخفى من
 التقهقر والضعف وقلة المال وتسلط الأعداء علينا من كل جانب فلاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أنا
 لله وانا اليه راجعون وقد سمعت من بعض أفاضل علماء السودان وهو ماثر علينا بقصد الحج يقول لو كنتم
 بالقرب من الحار بناكم قبل الكفار ولكن منكم من ذلك البعد عنكم نسأل الله تعالى أن يحول حالنا إلى
 أحسن الأحوال والله تعالى أعلم في فائدة مهمة في قال العلامة الرازي اتفق لي حين كنت بجوارزم أني
 أخبرت أنه جاء نصراني يدعى التحقيق والتعمق في مذهبهم فذهب إليه وشرعنا في الحديث فقال لي
 ما الدليل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فقلت له كانغل المناظرة والحوار في يد موسى وعيسى

مطلب في أن مذهب أهل
 السنة أن الآية على ظاهرها
 من تسلط الشيطان على بني
 آدم

مطلب في قوله تعالى فان لم
 تفعلوا فاذنوا بحرب من الله
 ورسوله

مطلب في حكم من أصر على
 أخذ الربا

مطلب مهم في محاوره
 بين الامام الرازي وبعض
 القسيسين

وغيرهم من الانبياء عليهم السلام نقل الينا ظهور الخوارق على يد محمد صلى الله عليه وسلم فان رددنا التواتر
 أو قبلناه لكن قلنا ان المهجرة لا تدل على الصدق فحينئذ بطلت نبوة سائر الانبياء عليهم السلام وان اعترفنا
 بصحة التواتر واعترفنا بدلالة المهجرة على الصدق ثم انهم ما حصلوا في حق محمد صلى الله عليه وسلم وجب
 الاعتراف قطعا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم لم ضرورة أن عند الاستواء في الدليل لا بد من الاستواء في
 حصول المدلول فقال النصراني أنا أقول في عيسى عليه السلام انه كان نبيا بل أقول انه كان الها فقلت
 الكلام في النبوة لا بد وأن يكون مسبوقا بمعرفة الاله وهذا الذي تقوله باطل ويدل عليه ان الاله عبارة
 عن موجود واجب الوجود لذاته يجب ان لا يكون جسم ولا متجيزا لا عرضا وعيسى عبارة عن هذا
 الشخص البشري الجسماني الذي وجد بعد ان كان معدوما وقتل بعد ان كان حيا على قوائم وكان طفلا أولا
 ثم صار من عمر عا ثم صار شابا وكان يأكل ويشرب ويحدث وينام ويستيقظ وقد تقررت في دأمة العقول ان
 المحدث لا يكون قديما والمحتاج لا يكون غنيا والممكن لا يكون واجبا والمتغير لا يكون دائما والوجه الثاني
 في ابطال هذه المقالة انكم تترفون بان اليهود أخذوه وصلبوه وتركوه حيا على الخشبة وقد مر فواضله
 وانه كان محتال في الهروب منهم وفي الاختفاء عنهم وحين عاملوه بتلك المعاملات أظهر الجزع الشديد فان
 كان الها أو كان الاله حالا فيه أو كان جزء من الاله حالا فيه فلم يذفعهم عن نفسه ولم لهم اليكهم بالكلية
 وأي حاجة له الى اظهار الجزع منهم والاحتيا في الفرار منهم وبالله اني لا تهيب جدا ان العاقل كيف
 يليق به ان يقول هذا القول ويعتقد صحة فتكاد أن تكون بديهة العقل شاهدا بفساده وهو الوجه
 الثالث وهو انه اما أن يقال بان الاله هو هذا الشخص الجسماني المشاهد أو يقال حل الاله بكايته فيه
 أو حل بعض الاله وجزء منه فيه والاقسام الثلاثة باطلة أما الاول فلان الاله العالم لو كان هو ذلك الجسم
 حين قتله اليهود كان ذلك قولاً بان اليهود قتله الاله العالم فكيف بقي العالم بعد ذلك من غير الاله ثم ان أشد
 الناس ذل ونداء اليهود فالاله الذي تقتله اليهود الاله في غاية المهزلة وأما الثاني وهو ان الاله بكايته حل
 في هذا الجسم فهو أيضا فاسد لان الاله ان لم يكن جسما ولا عرضا امتنع حلوله في الجسم وان كان جسما
 فحينئذ يكون حلوله في جسم آخر عبارة عن اختلاط أجزائه بأجزاء ذلك الجسم وذلك يوجب وقوع التفرق
 في أجزاء ذلك الاله وان كان عرضا كان ذلك محتاجا الى المحل وكان الاله محتاجا الى غيره وكل ذلك محقق
 وأما الثالث وهو أنه حل فيه بعض من أبعاض الاله وجزء من أجزائه فذلك أيضا محال لان ذلك الجزء
 ان كان معتبرا في الالهية فعند انفصاله عن الاله وجب أن لا يبقى الاله الها وان لم يكن معتبرا في
 تحقق الالهية لم يكن جزءا من الاله فثبت فساد هذه الاقسام فكان قول النصراني باطلا وهو الوجه
 الرابع في بطلان قول النصراني ما ثبت بالتواتر ان عيسى عليه السلام كان عظيم الرغبة في العبادة
 والطاعة لله تعالى ولو كان الها لاستحال ذلك لان الاله لا يعبد نفسه فهذه وجوه في غاية الجلاء دالة
 على فساد قولهم ثم قلت للنصراني وما الذي دل على كونه الها فقال الذي دل عليه ظهور الجاثب على يده
 من احياء الموتى وبراء الالكه والارض وذلك لا يمكن حصوله الا بقدره الاله تعالى فقلت له هل تعلم
 انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا فان لم تعلم لم تعلمك من نبي العالم في الازل نبي الصانع وان
 سلمت أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فأقول لما جوزت حلول الاله في بدن عيسى عليه السلام
 فكيف عرفت ان الاله ما حل في بدني وبدنك وفي بدن كل حيوان ونبات وجسد فقال الفرق ظاهر
 وذلك لاني أنا حكمت بذلك الحلول لانه ظهرت تلك الافعال البهيمة عليه والافعال البهيمة ما ظهرت
 على يدي ولا على يدك فقلنا ان ذلك الحلول مفقود ههنا فقلت له تبين الآن انك ما عرفت معنى قولي
 انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وذلك لان ظهور تلك الخوارق دالة على حلول الاله في بدن

عيسى فعدم ظهور تلك الخوارق منى ومنك ليس فيه الا انه لم يوجد ذلك الدليل فاذا ثبت انه لا يلزم من عدم
الدليل عدم المدلول لا يلزم من عدم ظهور تلك الخوارق منى ومنك عدم الحلول في حق وثى حقل بل وفي
حق الكلب والنور والفار ثم قلت ان مذهبنا يؤدى القول به الى تجويز حلول ذات الله تعالى في بدن
الكلب والذئب لى غاية الخسة والركاكة في الوجه الخامس في ان قلب العصاحية ابعدي في العقل من اعادة
الميت حيالا ان المشاككة بين بدن الحي وبدن الميت أكثر من المشاككة بين الخشبة وبين بدن الثعبان فاذا لم
يوجب قلب العصاحية كون موسى الها ولا ابن اله فيا أن لا يدل احياء الموتى على الالهية كان ذلك أولى وعند
هذا انقطع النصراني ولم يبق له كلام اه والله تعالى أعلم في مثل في شيخ مشايخنا الشيخ مصطفى البولاقى
حسبنا نقله عنه شيخنا الشيخ عايش في فتاويه المشهورة عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم
حتى أكون أحب اليه من نفسه هل يحمل على نفي صحته أو نفي كماله وما وجه المختار وكيف يعرف الانسان
صدق نفسه في دعوى هذه الدرجة في محبته عليه السلام في جواب في أنه شرط في كمال الايمان دون
أصله وأنه صلى الله عليه وسلم الجدير أن يكون أحب من النفس لأن لعب سيبين أحدهما الشرف
والكمال والثاني الانعام والافضال فلا شك أن نفسه صلى الله عليه وسلم أكمل النفس وأشرفها فينبغي
أن يكون حبه على قدر كماله وأما الانعام والافضال المربوط بالأسباب العادية لاحدنا فن انعامه علينا
واحسانه اليانا عرقا بريئا وما شرعه لنا وكان سببا في فوزنا بدار القرار والخلاص من عذاب النار وكيف
لا يكون من هذا شأنه أحب اليانا من أنفسنا لا مقارنة بالسوء مائة اعدنا عن شئ من الفلاح الا بسببها ولا
وقتنا في شئ من القبا مع الا بطلبها وشهونها وأما ما يختبر به الانسان نفسه في تفضيل حبه صلى الله عليه
وسلم على حبه فبأن يتأمل ما مفع له من القدوة بالسنة والاخلاق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن
كانت سنة الرسول وأخلاقه أحسن عنده وأحب من ركون هوى نفسه فهو مفضل للرسول صلى الله عليه
وسلم مع عدم تقديم أغراضه الدينية على أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم العلية السنية اه في مثل
أيضا في عن حادثة في سنة احدى وعشرين ألف هي أنه بعد صلاة الجمعة حضر خبر من الشام
في التلغراف لبعض الثغور بأنه ثبت في الشام رؤية هلال رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فافق
مفتيه بالعلم بهذا الخبر والحكم بثبوت الشهر في ذلك الثغر وحكم قاضيه بذلك كما يقول بعض حواشي
التنوير الظاهر أنه يلزم أهل القرى بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانها علامة ظاهرة
تفيد غلبة الظن بثبوتها عند قاضى المصر وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرح حوايه واحتمال كون ذلك
لغير رمضان بعيدا فلا يفعل مثل ذلك عادة ليلة الشك الا ثبتت رمضان اه ولما سمع بذلك بعض علماء
القطر الشامي عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا الفتوى المذكورة قائلين بعدم جواز الحكم بثبوت
رمضان بناء على ذلك مستدلين بعبارة من الكتب المحترمة فهل يقول على الفتوى المذكورة أو على قول
المعارضين أفيدوا الجواب في جواب في شيخنا الشيخ عايش وهي في فتاويه المشهورة بمأنه الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله يقول على الفتوى المذكورة لأن سلاطين المسلمين وضعوا التلغراف
لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة في مدة يسيرة جدا وأقاموا أعماله أنصافا مسلمين وأنفقوا
على ذلك أموالا جسيمة واستغنوا به عن السعاة وارسال المكاتب غالبا فصارت قانونا معتبرا في ذلك يخاطب
به السلاطين بعضهم بعضا في مهمات الامور وتبعم الناس على ذلك في مثل أيضا في من انتظروا هلال
رمضان فلم يروه وأصبحوا مفطرين وقد بلغهم بالسك ثبوت رمضان في مصر مرة متقدين أنه لا يلزمهم
الصوم به وإن الحكم به مبنى على قول المنجمين فهل يجب عليهم الكفارة أم لا أفيدوا الجواب في جواب
بقوله في يجب عليهم الكفارة لبعده تأويلهم لاستنادهم فيه لجهلهم وسوء ظنهم اه (أقول) رعايتهم من

مطلب في قوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤمن أحدكم
حتى أكون أحب اليه من
نفسه

مطلب هل يثبت رمضان
بالتلغراف

قوله وأقاموا الأعمال أشخاصا مسلمين انهم لو أقاموا على أعماله أشخاصا كافرا لا يقبل قوله ولا يعمل به وهو الظاهر كما لا يخفى فان الكافر لا يعمل بقوله في الديانات هـ ذوا جواب شيخنا رحمه الله تعالى بوجوب الكفارة هـ نى على مذهب السادة المالكية وأما على مذهبنا فلا تجب عليهم الكفارة لان الكفارة عندنا لا تجب على من نوى الصوم فأصبح صائما ثم أفسد صومه قال في التنوير عا طفا على ما يلزم به القضاء فقط دون الكفارة مانصه أو أصبح غيبا ولو للصوم فأكل عمدا هـ قال في حواشيه الموسومة برذالمختار لان الكفارة إنما تجب على من أفسد صومه والصوم هنا معدوم وافساد المعدوم مستحيل هـ والله تعالى أعلم **سئل** شيخنا المذكور أيضا عن فقيه دخل بيتا فوجد فيه جماعة يقرؤن القرآن ويشربون الدخان في مجلس القرآن فنهاهم عن شربه في هـ هذه الحالة فامتنعوا وتابوا وحلفوا أن لا يعودوا له هذا الامر فجاء رجل آخر يزعم أنه من علماء المالكية وسب الفاهى واغتابه وكذبه وردهم جيمه الى شربه فهل الحق مع الاول أفيد والجواب **ج** فاجاب **ج** الحمد لله الدخان المشروب لانص فيه للمتقدمين لعدم وجوده في زمنهم وانما حدث بعد الالف وكان حدوثه في مصر في زمن اللقاني والاجهوري فأفتى اللقاني بتحريمه ونسب ذلك للشيخ سالم السنهوري واللف في تحريمه وتبعه الخرشى وجماعات وعلى تعاليل منها اضاءة المال بحرقه من غير فائدة وأفتى الاجهوري بعدم التحريم واللف في ذلك ورد على من قال بالتحريم وتبعه جماعات واعتمدوا كثيرا من آخرين كلام الاجهوري وان كانت أدلة التحريم أقوى وكل هذا في غير المساجد والمخافل وأما فيه فلا شك في التحريم لان له رائحة كريهة وانكارها عناد وقد ذكر في المجموع من باب الجمعة أنه يحرم تعاطي ما له رائحة كريهة في المسجد والمخافل ومعلوم انه عند قراءة القرآن يشتم التحريم لما في ذلك من عدم التعظيم ومن أنكر مثل هذا لا يخاطب بعموده أو عناده (وبالحيلة) فالمنقذ الاول الذي نهي عن شرب الدخان في مجلس القرآن قد أصاب في نهيه أنابه الله تعالى الجنة والذي كذبه في ذلك هو الكاذب فهو ضال مضل ان لم يكن مـ مذورا بفحوسه أو نسيان ونعوذ بالله من التساهل والله تعالى أعلم الفـ فقير مصطفى البولاقي المالكي هـ وقد حقق المتأخرون من أهل مذهبنا الحنفية انه ليس بحرام وانما في تعاطيه الكراهة وقد قدمنا ان أحسن ما قيل فيه قول الامير رحمه الله تعالى واختلف في الدخان والورع تركه وهـ ذا كله كما قال شيخنا المذكور في غير المساجد والمخافل والله تعالى أعلم **سئل** عن قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وقوله تعالى ولا يحملن أثقالهم وأنقالهم مع أثقالهم كيف الجمع بينهما فالجواب ان الآية الثانية محمولة على من ضل وتسبب في الضلال لغيره فعليه وزر ضلاله ووزر تسببه في ضلال غيره وتسببه من فعله فلم يحمل الا أنقال نفسه فراجع الامر الى أن الانسان لا يحمل وزر غيره أصلا بل كل نفس بما كسبت رهينة أفاده الصاوي في حواشيه على الجلالين والله تعالى أعلم **سئل** هل انبي الله تعالى اسمعيل عليه السلام شرع يخرجه غير شرع أبيه ابراهيم عليه السلام **ج** فاجبت **ج** ليس له شرع يخرجه بل شرعه شرع أبيه ابراهيم عليه السلام قال عبد الحكيم علي الخليلي كان اسمعيل عليه السلام رسولا نبيا كما قال الله تعالى في حقه وكان رسولا نبيا مع انه لا شرع له جديد الا ان أبناء ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعتيه كما صرح به القاضي حيث قال في تفسير قوله تعالى وكان رسولا نبيا يدل على ان الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة لان أولاد ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعتيه هـ وقول القاضي لا يلزم أن يكون صاحب شريعة أي مستقلة كما في بعض حواشي القاضي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئل** عما ينسب للامام الشافعي رحمه الله تعالى من قوله من استغضب ولم يغضب فهو حمار هل له معني صحيح فان ظاهره مشكل منافي لقوله تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس فالجواب انه محمول

مطلب في حكم شرب الدخان
في مجلس قراءة القرآن

مطلب في قوله تعالى ولا تزر
وازره وزر أخرى مع قوله
تعالى ولا يحملن أثقالهم الآية

مطالب في ان شرع اسمعيل
عليه السلام هو شرع
أبيه عليه السلام

مطلب فيما نسب للشافعي
من قوله من استغضب ولم
يغضب فهو حمار وما معناه

مطلب في عرق مدمن الخمر
هل هو نجس

على ما اذ ارأى محترما يفعل وأمكنه النهي عنه فلم ينه عنه ولم يغضب لفعل المحترم وقد اتفق للإمام الحسين رضي الله عنه وكان حليما جدا أن رجلا قدم عليه ليمتنحه فصار يسبه ويتكلم فيه وهو يتبسم فقال له الرجل ان شئتني واحدة شمتك مائة فقال الحسين ان شئتني مائة ما شمتك واحدة فوقع على قدميه وقبلهما وغل أشهد أنك على حق رسول الله أفاده الصاوي في التفسير والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن كان مداوما على شرب الخمر هل يكون عرقه نجسا فينقض الوضوء اقاء مدة كل خارج نجس ينقض الوضوء فالجواب ان المسألة اختلف فيها المتأخرون من علمائنا والتحقيق انه ليس بنجس فلا ينقض الوضوء خلافا لما في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب حيث قال عرق مدمن الخمر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرق مدمن الخمر ينقض الوضوء قال العلاءي في شرحه لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما في ذخائر الاشرفية لابن الشحنة معزيا للمعجبي عرق الدجاجة الحلاله نجس قال وعليه فمدمن الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أسمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العزقي ثم ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف يعني الغزوي واطهروه عولنا عليه (قالت) قال شيخنا الرمي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا دراية أما الاولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد من يعتمد عليه وأما الثانية فاعدم تسامح المقدمة الاولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدي اذا غزى بابن الخنزير فقد عاها واحل أكله بصيرورته مستهلا كالأبق له أثر وكذلك نقول في عرق مدمن الخمر ويكفي ما في ضمه غرابته ونحوه عن الجادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح اه كلام العلاءي وأيده محشيه ابن عابدين رحمه الله تعالى قال وقوله عن السرح بهملات قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام طوال والمراد به امسائل الفقه كما في الحاشي فهو اسه معارة مصرحة اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن الدعوة المستجابة يوم الجمعة هل هي وقت الخطبة أو وقت العصر فالجواب ان فيها خلافا واخذنا صاحب التنوير بتمهيد اللاشيه بما انا وقت العصر وقبل من حين يخطب الى أن يفرغ من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال شارحه التنوير وهو الصحيح بل هو الصواب قال المحقق الطهطاوي ويكفي الدعاء بقائه كذا ذكره الشربلالي وقبل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله تعالى عنها وعلى الاقل فالظاهر ان اثاره في جميع وقت العصر وهو من حين بلوغ ظلم النسي منهله أو مثابه الى الغروب كما في الحوى اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت هل يجوز للسلطان أيده الله تعالى أن يجعل العشر لمن عليه العشر فالجواب قال في التنوير جعل الخراج لب الارض جاز وان جعل له العشر لالان زكاة اه قال ابن عابدين في الحاشية ولو ترك يعني السلطان العشر لا يجوز اجتماعا ويخرجه بنفسه للفقراء اه والله تعالى أعلم

مطلب هل الدعوة المستجابة
يوم الجمعة تكون وقت
الخطبة أو وقت العصر

مطلب هل للسلطان أو
نائبه جعل العشر لمن عليه
العشر

﴿كتاب الوصية﴾

مطلب أوصى بالثلاث وعليه
ديون محيطة لأنصح وصيته
مطلب لا يجوز وصية الصبي

مطلب في الوصية لوارث
وأجنبي

﴿سئلت عن أوصى بثلاث ماله لزيد والحال ان الموصى عليه ديون تحيط بماله فهل لا تجوز هذه الوصية فالجواب نعم لا تجوز هذه الوصية في الكفوى عن الهداية ومن أوصى وعليه دين محبط بماله لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن وصية الصبي هل تجوز فالجواب انها لا تجوز في الانقروية ولا تجوز وصية الصبي اذ لم يكن مرافقا وكذا لو كان مرافقا عندنا اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن أوصى لابنه ولا جني كيف الحكم فالجواب انها تصح في حصص الاجنبي وتتوقف في حصص الوارث على اجازة سائر الورثة فان أجازوها أجازت والا بطلت ولا تغبر اجازتهم في حياة الموصى حتى كان لهم الرجوع به بذلك أفاده الانقروى والله تعالى

مطلب تصح الوصية للعمل

مطلب أوصى لثنتين ثم مات أحدهما

مطلب يجب الوصية بالزكاة والكفارات وفدية الصوم والصلاة

مطلب أوصى لاولاد واولاده يختص بها الموجد ويوم موت الموصي

مطلب لا تصح الوصية لمجهول

مطلب تصح وصية من لا وارث له بجميع ماله
مطلب يصح الرجوع في الوصية

مطلب أوصى وهو مريض ثم شفي ثم بعد مدة مات فوصيته الاولى معتبرة مالم يرجع
مطلب أوصى لزيد بمثل نصيب ابنه صحت

مطلب له ثلاثة بنون أقر أحدهم بالوصية لزيد الخ

مطلب أوصى بشئ ثم باعه كان رجوعا في الوصية به

مطلب مات عن ابنين وأوصى لزيد بنصيب ابن لو كان حيا

أعلم **سئلت** عن الوصية للثنتين في بطن أمه هل تجوز فأجوب نعم تجوز الوصية له ولا تحتاج إلى التبول ففي الزباني وكذا إذا أوصى للثنتين بدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من يلي عليه حتى يقبل عنه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى لزيد وعمر وبالثلث ثم مات أحدهما قبل موت الموصي هل تبطل في حق الحي أيضا فأجوب لا تبطل في حق الحي بل تصح في حقه فيأخذ نصف الوصية وتبطل في حق الميت فيرجع سهمه إلى ورثة الموصي كإثني الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** فمن عليه صلاة أو صوم هل يجب عليه الوصية بفديته فأجوب نعم قال في الدر المختار وهي واجبة بالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلاة التي قرط فيها اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أوصى بالثلث لاولاد ولديه فلان وفلان ومات الموصي ولم يوجد له ما وقت الموت الا ولد واحد لا أحدهما فهل يختص بالوصية هذا الموجود وقت الموت ولا كلام لمن ولد بعده بأعوام أجيبوا توجروا فأجوب نعم يختص به الموجود يوم موت الموصي ولا يراجه من وجد بعده قال في رد المحتار نقلا عن التتارخانية مازمه الموصي له إذا كان معينا من أهل الاستحقاق يعتبر صحة الإيجاب يوم أوصى ومتى كان غير معين يعتبر صحة الإيجاب يوم موت الموصي وتعامه فيها والمسألة في الهندية عن المحيط أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الوصية لمجهول كان يقول أوصيت بكذا الفلان أو فلان فأجوب لا تصح لمجهول قال في الدرر وهل يشترط كونه معينا لو ماتت أمه وكتب عليه محشيته ابن عابدين قوله وهل يشترط كونه أي الموصي له معينا شخصيا كزيد أو نوعا كالساكنين فلو قال أوصيت بثلثي فلان أو فلان بطالت عنده للجهالة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فمن ليس له وارث إذا أوصى لزيد بجميع ماله هل تصح وصيته فأجوب نعم تصح وصيته به قال في التنوير وصحت بالكل عند عدم ورثته اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز للموصي أن يرجع في وصيته فأجوب نعم يجوز له ذلك في المتيقن والموصي أن يرجع في وصيته قولاً أو فعلاً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى في مرضه بوصايا ثم صحت ثم مات بعد ذلك عدة طائلة هل تكون وصيته السابقة معتبرة فأجوب نعم تكون معتبرة مالم يرجع عنها ان لم يكن قال في وصيته ان مات من مرضي هـ إذا كان قال ذلك ثم برئ ثم مات بطالت وصاياه أفاده في مهجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** فيما إذا أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو ابنته هل تصح الوصية فأجوب نعم تصح الوصية لان مثل الشئ غيره فيقدر نصيب الابن ثم يزد عليه مثله ثم يعطى للموصي له كافي العناية شرح الوقاية فان كان قد درالثلث فأقل صح بلا توقف على اجازة من الورثة وان زاد توقف الزائد على اجازتهم كما هو شأن الوصية بما زاد على الثلث ثم يعطى للموصي له أي يعطى ذلك المثل للموصي له كما لا يخفى والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أوصى لزيد بالثلث وله ثلاثة بنين فأقر أحدهم فقط بالوصية له هذا الحكم في ذلك **سئلت** فما في جامع المصولين من الفصل التاسع والثلاثين وهو هذا أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا فاذا ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فآخذ كل ألفا فآخذ رجل أن الميت أوصى له بثلاث ماله وصدقه أحدهم فاقياس أن يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر رجه الله تعالى وفي الاستحسان يأخذ ثلث ما في يده وهو قول علماء نارجهم الله تعالى اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أوصى بعبد فلان لأجنبي ثم باع ذلك العبد بغير صحيحا ثم اشتراه ثم مات هل يكون بيعه له رجوعا عن الوصية فأجوب نعم يكون رجوعا ففي البهجة مانعه وكل تصرف أو جبر زوال ملك الموصي فهو رجوع كما إذا باع العبد الموصي بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها لان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا أزاله كان رجوعا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن ابنين وزوجة وأوصى حال حياته لزيد بنصيب ابن لو كان هـ

ففسد على هذه المسألة
المهمة

تصح هذه الوصية فالجواب نعم قال في الاسعاف ولو ترك امرأة وابناً أو وصى بنصيب ابن لو كان فهو وما
لو أوصى بمثل نصيب سواء أهـ وقد نصوا على أنه إذا أوصى بمثل نصيب ابن صحّت الوصية فهذه كذلك والله
تعالى أعلم **في كنت سئلتكم عن حادثة في سنة ١٢٩٧ ألف ومائتين وسبع وتسعين هجرية فاشككت على**
فكتب سؤالا وأرسلته الى مفتي مصر القضاة في ذلك التاريخ وهو أخونا الشيخ العباسي المهدي
فاجاب عنه وهذه صورة السؤال والجواب ما قولكم أهـ لعل العلم رحمكم الله تعالى في رجل أوصى وهو
بمحالة يجوز فيها التصرف شرعا لاولاد ابنتيه فلانة وفلانة بثلاث ماله وليس له ما حين الوصية اولاد أصلا
فماتت احدا منها صغيرة وبقيت الاخرى حتى تزوجت وولدت ولدين ذكرين حال حياة الموصي ثم مات
الموصي وهما موجودان فهل تصح الوصية المذكورة ويختص به الموجودان المذكوران لان الموصي
له غير معين فتعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصي أولا تصح لان شرط صحتها وجود الموصي له وقتها وهل
ما نقله المحقق ابن عابدين في حواشيه رد المحتار على الدر المختار في أوائل الوصية عن التارخانية وبسطه في
أثناء الوصية أيضا وأفاده في الهندية وفي معين الحكام في توريث ذوي الارحام من التفصيل بين الموصي
له المعين فتمت بر صحة الايجاب وقت الوصية وغير المعين فتعتبر صحة يوم الموت بخالف لما في التنوير وغيره
من اشتراط كون الموصي له حيا وقتها تحقيقا وتقدير اوما في التنوير محمول على المعين فلا مخالفة بينه
وبين ذلك التفصيل فيكون في المسألة التفصيل المذكور ولا يكون فيها خلاف حتى لو حكم حاكم بطلان
الوصية على المعدوم وقتها مطلقا وان وجد حين الموت بناء على ظاهر ما في التنوير وغيره يكون حكمه
فاسدا واجب النقض لعدم موافقه لقول مجتهد فيه حيثئذ وعلى تقدير الخلاف فأى القولين المفتى به
وعلى أيهما المقول جوابكم شافيا موضحا تخرجوا وارجعوا والسلام عليكم **في أجاب حفظه الله تعالى نعم**
تصح الوصية المذكورة فيختص به الموجودان المذكوران لان الموصي له في هذه الحادثة غير معين
فتعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصي والموجود يوم الموت هنا ولد احدى البنين المذكورين وأولاد
الاخرى معدومون فلم يدخلوا في الايجاب فلا يراد ان ولد البنات المذكورين فصار كالو اوصى
لوجوده معدوم وما ذاك الا بناء على اعتبار يوم الموت خاصة فيستحق الوصية من كان موجودا وقتئذ
لعدم مزاجته غيره له به عدم دخوله في الايجاب ثم خروجه لفقده شرط ائمه اعتبار يوم الايجاب
لا تكون هذه الوصية صحيحة أصلا لان الكل هنا معدوم وقتئذ وقد نص في التنوير في أوائل الوصايا
وكذا غيره على اشتراط كون الموصي له حيا وقت الايجاب تحقيقا وتقدير كالوصية للمحمل قبل نفخ الروح
فيه اذا ولد لاقبل من ستة أشهر وعاليه فلو كان الموصي له معدوما لا تصح الوصية أصلا وذكر في أثناء
الوصية بالثلاث ما هو صريح في اعتبار يوم الموت وان ذلك على قول وقرع عليه في شرحه مع النفاذ
فروعا عن الكافي تدل على اعتبار يوم الموت كالو اوصى لزيد ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصي فالكل
لزيد قال وقد تبعه من لا يخبرو وذكر صاحب المنهج جملته من الفروع اعتبر فيها يوم الموت الا انه في
جانب الوصية لغير معين ثم قال في آخرها وذكر بعض المشايخ فيه روايتان ومثله في الدر المختار على
التنوير فذلك مثبت وجود الخلاف في اعتبار يوم الايجاب أو يوم الموت في غير المعين وان فهم بحشيه
المحقق ابن عابدين أخذ من التفصيل الذي ذكره عن التارخانية عدم الخلاف حيث اعتبر صحة
الايجاب وقت الوصية في الموصي له المعين وعاليه يحتمل ما ذكره الزيلعي من الفروع واعتبر صحة وقت
الموت في غير المعين وعليه يحتمل ما في الكافي لانها كذلك وتورثها فافهمه على ما ذكر في المتن وشرحه ثم
أمر بالتدبر وحمل ما ذكره في المتن أوائل الكتاب أيضا من اشتراط كون الموصي له موجودا وقتها على
ما اذا كان معين حيث ساق فيما كتبه عليه ما خلاصه من التفصيل المذكور في عبارة التارخانية ومثل

ما فيها من التفصيل المذكور ما في الهندية من الباب الثالث في الوصية بثلاث المال بالعز والى المحيط
نقل عن الأصل لكن بعد نقل صاحب التنوير بالمز والى بعض المشايخ ان في المسألة رواية عن عقب ذكر
فروع الكافي التي فيها الوصية بغير معين كيف ينبغي الخلاف فلو حكم بفسخ تلك القضاء بطلان الوصية
المذكورة في حادثة السؤال لعدم وجود الموصى لهم أصلاً وقت الإيجاب لا بتحقيقه ولا بتقديره بناء على
القول باعتبار يوم الإيجاب في صحة الوصية لغير معين ولم يمنع من ذلك مانع لا يقال بطلان هذا القضاء
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اهـ وهو ما يجب طبعه فتاوى هذا المفتي المذكور
في سبع مجلدات رأيت السؤال والجواب بعينه ما فيها من كتاب الوصايا بالجلد السابع ولم يصرح بحفظه
الله بجواب قولي في السؤال وعلى تقدير الخلاف فأى القولين المفتي به وعلى أيهما المأثور ولكن يفهم
من جوابه بصحة الوصية المذكورة بناء على اعتبار يوم الموت وتقدمه ترجيعه له ثم اني قدمت بحفظه هذا
السؤال الى شيخ الاسلام بتونس ومفتيها المحقق سيدي أحمد بن الخوجه فاجاب عنه بما نصه بحفظه
الحمد لله مفيض المعارف والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وكل من اهتدى به ناره
وتغيا ذلك الظل الوارف (أما بعد) فقد تأملت في السؤال أعلاه فكان الذي فتح به ربي في الجواب انه تقرر
في دواوين المذهب الحنفي أن الوصية استخلاف من وجه قال الامام الزيلعي لانه يجعله خليفة في ماله
وان لم تكن تلك الخافية جبراً عليه وبهذا فارق الميراث على ما بينه شراح الهداية والامام الزيلعي نفسه
قالوا ان الوصية اثبات ملك جديد ولا يملك أحد اثبات الملك بدون اختياره الى آخر ما قرروه ومن جملة
ما قاله الاصحاب قدس الله تعالى ارواحهم ان أو ان ثبوت حكمها بعد الموت حتى يبطل رد الوصية وقبولها
في حياته ومن جملة ما طمعت به كتبهم انه لو أوصى لأخيه وهو وارثه ومعلوم ان الوصية لو ارث لا تصح
ولكن عاش الموصى وولده بعد ابن ومات عنه حتى صار الاخ وقت الموت ليس بوارث صحت الوصية لانه
وان كان وارثاً وقت الإيجاب وبطل الوصية لكن لا عبرة بذلك الوقت لان المعنى بالخلافة وهو بيان
أحكام الوصية وقت التأهل لا اثبات الملك الجديد للموصى له وذلك بعدم موت الموصى وعند ذلك يثبت له
الملك كما سمعت قاله غير حينئذ وجود الموصى له عند ما تزهر نفس الموصى فمما سمع الموصى لهم
وعينهم فهذا من لوازمه ومقتضياته وجودهم حين الإيجاب للوصية لان الإشارة أو التسمية من لوازمها
عادة الوجود والشئ اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه كما نص عليه علماءنا ومنهم الامام الزيلعي في تبيينه فني
ان في الوجود حين الإيجاب للوصية ان في لازم الوصية لمعين بالتسمية أو الإشارة فينتفي المزموم وهو صحة
الوصية وتبطل والى هذا أشار صاحب التتارخانية وفي فتاوى الامام الكبير قاضي خان رجل أوصى لاهل
العلم ببلغ قالوا يدخل في هذه الوصية أهل النعمة وأهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة مثل كرام
سفیان وغيره لان هؤلاء يسمون المتقشفة لاطلبة العلم وفيها رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد
موتي مساكين سكة كذا فلما مات الموصى أتى الوصى بالمال الى أهل السكة فقالوا لا تريد وليس لنا
حاجة قال أبو القاسم رد المال الى الورثة ولولم يدفع المال الى الورثة حتى أتى على ذلك سنة مثلاً ثم طاب
المساكين قال أبو القاسم يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية وصارت ميراثاً
الى غير ذلك من الفروع الدالة على ان المعتمد صدق الوصف العنواني وقت موت الموصى ووجود الموصى
له اذ ذلك ولم يقل أحد انه يعتبر بوجود المساكين في السكة وقت إيجاب الوصية وكذلك يعتبر وجود من
يصدق عليهم أولاد بنته عند زهوق نفس الموصى ويشهد لذلك فروع كثيرة من كتاب الوصية والوقف
كما يعلم ذلك من تتبعها وقد قال خير الدين الرملي وغيره ان الوقف يستقي من الوصية وحينئذ ما تم الا
قول واحد ومن أطلق في بطلان الوصية لعدم وقت إيجابها قلنا أراد اذا كانت لمعين كما هو العادة

والشأن في الوصايا وحيثما لم يحكم في غير محله ولا ولد بنته الموجودين وقت موت الموصي الثالث حوره
 دفعه بربر به أحد ابن الخوجه في مستهل صفر الخير من عام ١٢٩٨ هـ كلامه وهو الذي قيل اليه نفس
 الفقير من حصره مفتي صراسه مثل على وجود الخلاف في الحادثة بكلام الدر وهو عبارة وقيل فيه
 روايتان اه حكاه بقيل اشارة لضعفه كقول صاحب المنع وذكر بعض المشايخ ان فيه روايتين ومن
 المعلوم ان القضاة مأمورون بالقضاء بالقول الرابع وليس كل خلاف جاء معتبرا الا خلاف له حظ من
 النظر فالظاهر ما حققه مفتي حاضرة تونس حفظ الله تعالى الجميع آمين فاحفظه فانه مهم والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن قبول الوصية حال حيات الموصي هل يكون معتبرا كافيًا عن القبول
 بعد الموت **فالجواب** لا يكون معتبرا فلا يكفي عن القبول بعد الموت قال في التنوير وانما يصح
 قبولها بعد موته فبطل قبولها ووردها قبل له الا اذا مات موصيه ثم هو لا قبول فهو لورثته اه والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن بهاء الفالنج اذا وهب دار لابنه فقياها او قبضها او بقيت عنده حتى مات
 الفالنج هل تكون هبته كهبه الصحيح **فالجواب** نعم اذا كان لا يزداد مرضه يوما فوما قال في
 التنقيح المذلولج الذي لا يزداد مرضه على يوم فهو كالصحيح كافي الخاتبة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن له زوجة ماتت ولها مال فهل يكون كفنها عليه أولى ما لها **فالجواب** ان كفنها على زوجها وان كان
 لها مال وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المفتي به كافي التنوير ويرجح في البحر بأنه الظاهر ونقله
 في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له أبناء ثلاثة وقد أوصى لابن ابنه بمثل نصيب ابن من أبنائه
 فماذا ينوبه **فالجواب** انه ينوبه من التركة الربع كافي التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 أوصى لزيد بثلاث ماله ثم أوصى لزيد بالثلث أيضا ولم يرجع عن الأولى فكيف الحال **فالجواب** ان
 الثلث يقسم بينهم ما نصفين قال في التنوير اذا أوصى بثلاث ماله ولم تجز الورثة فثلثه لهما نصفين اه مع
 مزيد من شرحه الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى لزيد وعمرو بثلاث ماله والحال ان
 عمر ميت فهل لزيد الكل **فالجواب** نعم له الكل قال في التنوير وبثلاثه لزيد وعمرو هو ميت لزيد كله
 قال في الدر أي كل الثلث والاصل ان الميت أو المردوم لا يستحق شيئا فلا يرزح غيره فصار كالأوصى لزيد
 وجدار وتعامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أوصى لولد زيد بثلاثه ثم مات ولزيد أولاد ذكور
 واناث فهل يكون الثلث لهم جميعا **فالجواب** ما في حواشي المحقق ابن عابدين من كتاب الوقت وهذا
 نصه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أوصى بثلاث ماله لولد زيد فان وجد له ولد ذكور واناث
 لصلبه يوم موت الموصي كان بينهم وان لم يكن له ولد لصلبه بل ولد ولد من أولاد الذكور والاناث كان لأولاد
 الذكور دون أولاد الاناث اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصية بالحنمات والتهاليل واعطاء مئتي
 من المال لمن يقرأ أو يهمل هل يصح أم لا **فالجواب** ان المحقق ابن عابدين حقق أنها لا تصح وانه
 لا ثواب للقارئ ولا للموصي لان القراءة عبادة وطاعة لله تعالى فيشترط فيها أن تكون خالصة لوجه الله تعالى
 فهو ما كانت المال يأخذه القارئ أو المهل كانت غير مقبولة فالوصية بها باطلة وقد أطال رحمه الله في ذلك
 لكن عمل الناس في مشارق الارض ومغاربها على اعتبار هذه الوصية وصحتها وقد رفع مثل هذا السؤال
 لشيخ الاسلام عصر الشيخ محمد الهباسبى المهدي مفتي الديار المصرية فاجاب بصحة هذه الوصية قال وهذا بناء
 على ما عليه عمل الامة في ديارنا في سائر الايمان من حكام الشرع والعلماء وبشوه على فتوى المتأخرين من
 جواز أخذ الاجرة على الطاعات للضرورة وتساهل الناس ونكاسهم في الامور الخيرية قال والتعليل
 بالضرورة ونكاس الناس المعلن به فتوى المتأخرين لا مانع من تحققه في مثل ذلك لا سيما في هذا الزمان
 وقد كثرت وتداولت أوقاف المسلمين بمثل ذلك وتحررت به الحج الشرعية وحكم به من حكام الشرعية

مطلب قبول الوصية انما
 يعتبر بعد موت الموصي

مطلب في هبة من بهاء
 الفالنج
 مطلب كفن الزوجة على
 زوجها

مطلب له أبناء ثلاثة وأوصى
 لابن ابنه بمثل نصيب ابن
 من أبنائه
 مطلب فيمن أوصى بالثلث
 لزيد ثم أوصى بالثلث لعمرو
 مطلب أوصى لزيد وعمرو
 وأحدهما ميت
 مطلب أوصى لولد زيد
 بالثلث وله ذكور واناث

مطلب في الوصية بالحنمات
 والتهاليل الخ

الحنيفية بين ظهراني العلماء في كل زمان اه ورعا يستأنس له بقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ويجوز أخذ الاجرة على الرقية بالقرآن كافي البخاري وغيره والله تعالى أعلم

سئلت عن له أولاد ثلاثة فأت أحدهم عن أولاد في حياة أبيه فأنزل أبوه أولاده أي أولاد الابن منزلة أبيهم يأخذون مثل ما كان يأخذه لو كان حيا فهل يصح ذلك ويصحب وصية تخرج من الثلث فأجوب نعم هي وصية تخرجها الثلث قال في الاسعاف بعد كلام في الوصية بمنزل نصيب الابن ومن هذا يعلم حكم المسألة الجارية في بلادنا المشهورة بوصية التزويل وهي أن يكون لشخص أولاد فيموت أحدهم في حياته ويترك أولاد فيتركهم منزلة والدهم في الميراث اه والله تعالى أعلم سئلت عن أوصى بثلث ماله لزيد وعاش بعد الوصية سنين وتصرف في ماله واستهلك كثيرا منه واكتسب أموالا لم تكن له وقت الوصية ثم مات فهل يأخذ الموصى له بالثلث ثلث ما خلفه مطلقا سواء كان حين الوصية أو حدث بعدها أجيبوا نوحروا والسلام عليكم هو فاجبت نعم يأخذ الموصى له بالثلث ثلث الخلف مطلقا قال الانقروى إذا أوصى لرجل بثلث ماله وله مال فذلك المال واكتسب مالا غيره فان ثلث ماله الذي اكتسبه للموصى له ولم يتعلق الوصية بالمال الموجود يوم الوصية حتى لا تبطل به لا كونه وصية بشئ غيره مدين والموصى به شائع في جميع المال اه والله تعالى أعلم سئلت عن قال أوصيت لفلان بجميع نصيبي من هذه السانية أعني البستان وهو الربع ثم تبين أن منابه فيها النصف فهل للموصى له النصف عما بقول الموصى بجميع نصيبي أو ليس له إلا الربع فأجوب ما في الانقروية وهذا نصه قال أوصيت لفلان بجميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث فإذا نصيبه من الدار النصف فله النصف كله ان خرج من الثلث والبيع في هذا الخلف للوصية فان من قال لغيره بعث من فلان جميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا درهمها وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث اه معز بالنتارخانية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أوصى أن يجهزه ويكفنه وينفذ وصيته بالثلث في وجوه البر والخير فلان بن فلان ثم مات فهل يكون فلان المذكور وصيا في التركة كلها أم لا ويختص بما ذكره له الموصى فأجوب انه يكون وصيا عاما في التركة كلها ولا يختص بما سمى له الموصى قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشي الدرمانصة ومما يجب التنبيه له انه إذا أوصى الى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا عاما على أولاده وتركته اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أوصى لابناء أبنائه فلان وفلان وفلان بثلث ماله وليس لهم أبناء حين الوصية وقد عاش الموصى حتى حملت إحدى زوجات بنيه ومات وهو رجل في بطن أمه وولادته أمه بعد موت الموصى بخمسة أشهر فتحقق انه كان موجودا في البطن حين موت الموصى فهل تصح هذه الوصية ويختص به هذا الموجود فأجوب نعم وقد نقلنا أول كتاب الوصية ما فيه شفاء العليل والله تعالى أعلم

باب الوصى

هو الذي لا ينبغي للموصى أن يقبلها لانها على خطر وعن أبي يوسف الدخول فيها أول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدّر الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو مطيع ما رأيت في مقدمة قضائي عشرين سنة من يعدل في مال ابن أخيه فهاهنا في بعضهم

احذر من الواوأت أر * بعة فبقيت من الخوف
واو الوصاية والولا * بة والوصاية والوقوف

اه من رد المختار وهذه الامور الاربعة في حد ذاتها مشروعة مرغوبة لما فيها من كثرة الثواب ان

مطلب في ازال أولاد الابن منزلة أبيهم

مطلب اذا أوصى بالثلث لزيد فله ثلث الخلف

مطلب قال أوصيت بجميع نصيبي من هذا المحل وهو الربع ثم تبين ان له النصف

مطلب أوصى أن يجهزه وينفذ وصيته فلان كان وصيا في التركة كلها

مطلب أوصى لابناء أبنائه وهم معدومون وقت الوصية ثم حملت واحدة من زوجات بنيه ثم مات الموصى

مطلب في أنه لا ينبغي للموصى أن يقبل الوصاية

استقام فيها وسار على وفق ما أمره الله تعالى متبعا للحق محتسبا للباطل لا تأخذ هذه في الله تعالى ثومة لا ثم
سواء عنده فيها العدو والصديق والقريب والبعيد فالتحذير منها انما هو خوفا غلبة النفس واتباع
الهوى فمن حاد حول الحق يوشك أن يقع فيه **وقال في معين الحكام** اعلم ان أكثر المؤلفين من أصحابنا
وغيرهم بالغوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء وشدة دوافي كراهة السعي فيها ورغبوا
في الاعتراض عنها والنفور والمهرب منها حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والعلماء أن من ولي
القضاء فقد سهل عليه دينه وألحق يده إلى الهلاك ورغب كما هو الأفضل وساء اعتقادهم فيه قال وهذا
غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف ومعرفة مكانته
من الدين فيه بعثة الرسل وبالقيام به قامت السموات والأرض وجعله النبي صلى الله عليه وسلم من النعم
التي يباح الحسد عليها فقد جاء من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فمسططه على هلاكه في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو
يقضي بها ويوعى بها وجاء من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه السلام قال هل تدرون من
السابقون إلى ظل الله يوم القيامة قالوا الله ورسوله أعلم قال الذين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا سئلوا
بذلوه وإذا حكموا للمسلمين حكموا كحكمهم لأنفسهم وفي الحديث الصحيح سبعة يظلمهم الله تحت ظل
عرشه الحديث فبدا بالامام العادل وقال صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نور يوم القيامة على
يمين الرحمن وكلتا يديه يمين وقال عبد الله بن مسعود لان أقضى يوما أحب إلى من عبادة سبعين عاما و مراده
انه اذا قضى يوما بالحق كان أفضل من عبادة سبعين سنة فلذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر
وأعلى درجة الاجر قال الله تعالى وإذا حكمتم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين فأى شئ أشرف
من محبة الله تعالى **وقد** ما جاء من الاحاديث التي فيها التحذير وعيد فانما هي في حق قضاء الجور
الذين حكموا بنير الحق وغمامه فيه فليحفظ والله تعالى أعلم **سئلت في الوصي** اذا صرف على
الايتام من مالهم من غير تقدير قاض هل يعتد بصرفه ويصدق في مقدار ما صرف (فالجواب) نعم وقد سئل
قارئ الهداية عن ذلك فأجاب بقوله للوصي أن ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك إلى فرض قاض
والقول قوله في مقدار ما أنفق اذا لم يكذب الظاهر وفي تحليفه خلاف اه والله تعالى أعلم **وسئل**
قارئ الهداية أيضا عن الوصي اذا باع عقار اليتيم لنفقة لعدم مال ينفقه عليه بمن المثل به يراذن الحاكم
هل ينفذ أم لا **فأجاب** اذا باع على هذا الوجه صح ولا يحتاج إلى اذن الحاكم **وسئل** أيضا عن
ذم هالك من غير وصي وترك صغارا وعقارا عليه ديون فوضع البطريق يده على موجوده وباع العقار
لوفاء دينه ونفقة الصغار فهل له ذلك أم قاضي المسلمين يتصرف على الصغار ولا يجوز لحاكم أهل النقة
فعل شئ من ذلك **فأجاب** أهل الذمة اذا كانوا بعتقدون شيئا في معابداتهم وبياعاتهم يتركون
وما يبتعدون الا في الربا فانهم يمنعون منه فاذا كان من معتقدتهم أن بطريقهم يتصرف في تركاتهم
تركهم ولم يتعرض لهم فيه الا اذا نرافعوا إلى حاكم المسلمين فينتدب حاكم بينهم بآيقتضيه شرع المسلمين اه
سئلت عن رجل له ابن صغير له مال ورثه من أمه هو في يد أبيه وحفظه وهو محمود الحال نصب
القاضي على الصغير المذكور الموجود أبوه بالوصف المذكور وصيا لحفظ ماله ونزعه من الاب فهل ليس
له ذلك والحالة هذه **فالجواب** نعم ليس للقاضي ذلك والحال ما ذكر كما أفق بذلك شيخ الاسلام على
أفندي رحمه الله تعالى وقال في الخيرية وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الامر أعجب الغائب وهو
انهم ينصبون مع الاب الحليم وصيا ويلزمون الاب بأخذ مال ابنه من ابنة ويكتبون ذلك في سجلاتهم
فلا حول ولا قوة الا بالله ان الله وانا اليه راجعون اه وقد وقع مثل ذلك في زماننا وما كنت أظن وقوعه

مطلب في أن أكثر المؤلفين
بالغوا في الترهيب من
الدخول في ولاية القضاء

مطلب في أن ما جاء من
الاحاديث التي فيها التحذير
انما هو في حق قضاء الجور
مطلب للوصي أن ينفق
على الصغار من غير حاجة
إلى فرض قاض

مطلب القول قول الوصي
فيما أنفق اذا لم يكذب الظاهر
مطلب باع الوصي العقار
للفقة بمثل الثمن بغير اذن
حاكم نفذ

مطلب أهل الذمة يتركون
وما يبتعدون في بياعاتهم
الا في الربا

مطلب ليس للقاضي نصب
وصي على صغير ماتت أمه
وأبوه حي محمود الحال

قبل زمانا حتى رأيت ماذا كره عن الخيرية فقلت لا حول ولا قوة الا بالله والله تعالى أعلم وخوفي الخيرية
 مثل في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أراد أن لا يخرج من تركته واحدا منهما انتهى الخبر
 زوجته في الخيلة **فاجاب** الخيلة أن يوصي كل واحد منهما مالا لا يخرج جميع ماله ولا يمنع بيت المال
 عندنا لانه غير وارث اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اقرار الوصي عن الميت بدين هل يعتبر أم لا
 وعم اذا أنفق من مرقته وخبره مع جله عياله هل له محاسبته به وأخذه من ماله **فالجواب** أن اقراره
 بدين على الميت باطل كافي الخيرية (والجواب عن الفصل الثاني) ما في القنية وهذا القظة وصي
 ينفق على الصبي من مرقته وخبره حتى باغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفق ليرجع عليه
 اه قال الخبير الرملي **سئلت** عن جعل زيد اوصيا على أولاده فقيل منه حال حياته وبعد موته رد
 ولم يقبل هل لا يعتبر ردّه بعد قبوله حال حياته أجيبوا ونجروا **فالجواب** انه حيث قبل أولا صرح ولا
 يعتبر ردّه بعد الموت قال في التنوير من أوائل باب الوصي أوصى الى زيد وقبل عنه فان ردّ عنه يرتد والا
 لا يصح الرد بغيره فان سكنت فبات فله الرد والقبول ولم عقد الوصية ببيع شيء من التركة وان جهل به
 أي بكونه وصيا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي المختار اذا كان عاجزا عن القيام بالوصية وظهور
 عجزه للقاضي فهل له أن يستبدله بغيره **فالجواب** نعم له ذلك قال في التنوير ولو ظهر للقاضي عجزه
 أصلا استبدل غيره ولو عزل أي الوصي المختار القاضي مع أهلية له أنفذه عزله وان جار القاضي وأثم نعم
 صحيح في جامع التصويات انه لا ينزل بعزل القاضي نقله في الدر ثم نقل عن المصنف عن شيخه مانعه فقد
 ترجع عدم صحة العزل للوصي فكيف بالوطائف في الاوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 الاب اذا كان مسرفا يخاف منه على مال صغيره هل للقاضي أن ينزعه منه ويجعله في يد وصي يختاره
 للصغير **فالجواب** ما في الخاتمة وهو هذا ولو كان الاب حيا وخيف منه على مال ولده الصغير فان
 القاضي يخرج المال من يده اه ونقل الكندوي عن تقي الله تعالى أن الاب اذا كان مسرفا مبدرا
 للمال فله القاضي أن يأخذ مال الصغير ويضعه على يد عدل الى وقت بلوغه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على
 أفندي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وارثه غائب فأوصى زيدا على تركته
 ليقبضها ويحتفظها حتى يرصلها الى الوارث ثم مات فقبض الوصي التركة ليوصلها الى الوارث فقام عليه
 أمين بيت المال وأراد نزع التركة منه لانه يكون عنده حتى يأتي الوارث وبأخذها منه فهل لا يمكن
 الامين المذكور من أخذها والحال ما ذكر **فالجواب** نعم ليس لأمين بيت المال والحالة هذه كما أفتى
 بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي اذا أنفق على البيت
 من ماله حيث لم يكن للبيت مال حاضر في يده وأشهدانه ينفق عليه ليرجع في ماله اذا حضر فهل له الرجوع
 في ماله والحالة هذه **فالجواب** نعم يرجع والحالة هذه قال في التنوير وصي أنفق من ماله والحال
 أن مال البيت غائب فهو أي الوصي كالأب منطوق الا أن يشهدانه قرض عليه أو انه يرجع عليه ذكره في
 باب الوكالة بالخصومة والقبض وأفتى به في الحامدية من كتاب الوصية والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن الوصي اذا دفع للصبي بعد بلوغه رشيدا ما بقي عنده من ماله ثم أنكر القبض فهل يصدق الوصي بيمينه
 في الدفع اليه **فالجواب** نعم كما أفتى بذلك الخبير الرملي في كتاب الوصايا والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن الأب اذا ادعى ضياع مال أولاده أو انفاقه عليهم هل يصدق بيمينه **فالجواب** نعم قال في أدب
 الاوصياء فلوا دعي الأب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعه أو الانفاق عليه وهو نفقة المثل في مدته
 صدق بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيره أب مسرف مبذر يخاف على ماله منه فهل
 للقاضي نزع منه ووضعه عند أمين **فالجواب** نعم قال الرملي في حوائج جامع الفصولين نقله عن

مطلب زوجان لا وارث
 لواحد منهما سوى الآخر
 أوصى كل منهما بجميع ماله
 لا يخرج

مطلب اقرار الوصي بدين
 على الميت باطل

مطلب الوصي اذا قبل
 الوصية حال حياة الموصي
 ثم ردّها بعد موته لا يعتبر ردّه

مطلب للقاضي استبدال
 الوصي المختار اذا عجز عن
 القيام بالوصية

مطلب اذا كان أب الصغير
 مسرفا نزع منه القاضي
 مال الصغير ووضعه في يد
 عدل

مطلب ليس لأمين بيت
 المال نزع التركة من يد
 الوصي

مطلب أشهدانه ينفق من
 ماله حال غياب مال الصبي
 ليرجع له الرجوع

مطلب يصدق الوصي في
 الدفع الى الصبي بعد رشده

الخائبة وله معنى القاضى أن يأخذ مال اليتيم من والده إن كان الوالد مسرفاً مبذراً ويضعه على يد عدل
 إلى أن يبلغ اليتيم اهـ والله تعالى أعلم **سُئِلْتُ** فِيمَنْ مَاتَ فِي دَارِ الْغُرْبَةِ وَأَوْصَى قَبْلَ مَوْتِهِ رَجُلًا بِأَخْذِ
 مَالِهِ وَإِصْلَاحِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ فِي وَطَنِهِ فَأَتَاهُ أَمِينُ بَيْتِ الْمَالِ وَأَرَادَ أَخْذَهُ مِنْهُ لِيَكُونَ بِيَدِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْوَرِثَةُ
 فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ **فَالْجَوَابُ** لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَقْدَى رَحِمَهُ اللَّهُ
 تَعَالَى وَهُوَ فِي فِتَاوِيهِ قَبِيلُ بَابِ نَصْرِ فَاتِ الْوَصِيِّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سُئِلْتُ** عَنْ وَصِيٍّ بِتَقْيِيدِ الثَّلَاثِ فِي
 وَجْهِهِ الْخَيْرِ إِذَا نَفَذَهُ وَصَرَفَهُ فِيهَا ثُمَّ أَنْكَرَهُ الْإِيْتَامُ بَعْدَ بُلُوغِهِمْ هَلْ يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ **فَالْجَوَابُ** نَعَمْ يَصْدُقُ
 الْوَصِيُّ فِي ذَلِكَ بِعَيْنِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ فِي الْحَامِدِيَّةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سُئِلْتُ** عَنْ أَيْتَامٍ قَدْ رُفِعَ الْقَاضِي نَفَقَةُ
 لَا تَكْفِيهِمْ فَأَنْفَقَ عَلَيْهِمُ الْوَصِيُّ بِقَدَرِ كَفَائَتِهِمْ زِيَادَةً عَلَى الْمَقْرُوضِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ وَيَصْدُقُ بِعَيْنِهِ **فَالْجَوَابُ**
 نَعَمْ كَأَنِّي الْخَيْرِيَّةُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سُئِلْتُ** فِيمَا لَوْ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَصِيٌّ عَلَى تَرْكَةِ غَائِبٍ وَلَا يَعْلَمُهُ الْقَاضِي
 فَنُصِبَ لَهُ وَصِيٌّ مِنْ طَرَفِهِ ثُمَّ جَاءَ الْوَصِيُّ الْمُخْتَارُ هَلْ يَكُونُ هُوَ الْوَصِيُّ الْمُعْتَبَرُ وَيُلْغُو مَنْصُوبَ الْقَاضِي
 وَهَلْ تَصْرُفُ وَصِيُّ الْقَاضِي حَالِ غَيْبَةِ الْمُخْتَارِ نَافِذٌ جَوَابُكُمْ تَوْجِرُوا **فَاجِبٌ** نَعَمْ إِذَا جَاءَ الْوَصِيُّ الْمُخْتَارُ
 كَانَ هُوَ الْوَصِيُّ دُونَ مَنْصُوبِ الْقَاضِي وَيَنْفَذُ تَصْرُفُ وَصِيِّ الْقَاضِي حَالِ غَيْبَةِ الْغَائِبِ لَا تَخْلُو كَانَتْ الْغَيْبَةُ
 مِنْقَطَعَةً قَالَ أَلَا لَيْتَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدَّرِ الْمَخْتَارِ مَا نَصَبَهُ لَوْلَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي أَنَّ الْمَيِّتَ وَصِيٌّ بِمَا تَمَّ حُضْرُ
 الْوَصِيِّ فَأَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْوَصِيَّةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَنُصِبَ الْقَاضِي الْأَخْرَاجَ لِيُخْرِجَ الْأَوَّلُ اهـ قَالَ الْحَقُّقُ بْنُ
 عَابِدِينَ وَالْوَصِيُّ هُوَ الْأَوَّلُ دُونَ وَصِيِّ الْقَاضِي لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ اخْتِيَارُ الْمَيِّتِ كَمَا إِذَا كَانَ الْقَاضِي عَالِمًا قَالَ
 بَقِيَ أَنْ تَصْرُفَ الثَّانِي بِغَيْبَةِ الْأَوَّلِ هَلْ هُوَ نَافِذٌ وَالظَّاهِرُ نَفَاقَةُ الْغَيْبَةِ مِنْقَطَعَةٌ وَفِي الْأَشْبَاهِ وَلَا يُنْصَبُ
 الْقَاضِي وَصِيًّا مَعَ وَجُودِهِ أَيْ وَصِيُّ الْمَيِّتِ إِذَا غَابَ غَيْبَةً مِنْقَطَعَةً أَوْ أَقْرَبَ إِلَى الدِّينِ اهـ وَالْغَيْبَةُ الْمَنْقَطَعَةُ
 أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْقَوَائِلُ كَأَنِّي حَاشِيَةً أَبِي السَّعُودِ وَفِي الْوَلَوِ الْجَيْمَةِ ادَّعَى رَجُلٌ دِينَارًا عَلَى
 الْمَيِّتِ وَالْوَصِيُّ غَائِبٌ يُنْصَبُ الْقَاضِي خَصْمًا عَنِ الْمَيِّتِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا وَأَقْرَبَ إِلَى الدِّينِ يُنْصَبُ
 الْقَاضِي خَصْمًا عَنِ الْمَيِّتِ لِيَصِلَ الْمَدْعَى إِلَى حَقِّهِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْوَصِيِّ عَلَى الْمَيِّتِ لَا يَجُوزُ وَلَا يَلِكَ الْمَدْعَى أَنْ
 يَخَاصِمَ الْوَصِيَّ فِيمَا أَقْرَبَهُ اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سُئِلْتُ** هَلْ لِلْوَصِيِّ الْمُخْتَارِ اخْرَاجَ نَفْسِهِ مِنَ الْوَصِيَّةِ
 بِمَدَقْبُولِهِ **فَالْجَوَابُ** لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ كَأَنِّي رَدُّ الْمُخْتَارِ ثُمَّ قَالَ وَالْحَبِيبُ لَهُ فِيهِ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَجْعَلَهُ
 الْمَيِّتَ وَصِيًّا عَلَى أَنْ يَمُوتَ نَفْسُهُ مَتَى شَاءَ الثَّانِي أَنْ يَدْعَى دِينَارًا عَلَى الْمَيِّتِ فَيَتَمَمُّ الْقَاضِي فَيُخْرِجُهُ اهـ مَعْرِيَا
 إِلَى الْأَشْبَاهِ قَالَ صَاحِبُ الرَّدِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا فِي وَصِيِّ الْمَيِّتِ أَمَا وَصِيُّ الْقَاضِي فَقَدْ مَنَعَ الْبِرَازِيَّةُ أَنَّهُ
 يَمُوتُ نَفْسُهُ بَعْلَمُ الْقَاضِي تَأْمَلْ وَقَوْلُهُ فَيُخْرِجُهُ فِيهِ خِلَافٌ وَفِي الْهَنْدِيَّةِ عَنْ الْخَصَافِ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ بَلْ
 يَجْعَلُهُ لِلْمَيِّتِ وَصِيًّا فِي مَقْدَارِ الدِّينِ خَاصَّةً وَبِهِ أَخَذَ الْمَشَائِخُ وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سُئِلْتُ**
 عَنْ الْوَصِيِّ هَلْ يَلِكَ بَيْعُ عَقَارٍ صَغِيرٍ لِأَجْلِ نَفَقَةِ الصِّغَرِ أَمْ لَا **فَالْجَوَابُ** نَعَمْ يَلِكَ ذَلِكَ قَالَ فِي الدَّرِ
 وَجَازَ بَيْعُهُ عَقَارًا صَغِيرًا مِنْ أَجْنَبِيٍّ لَأَنَّ نَفْسَهُ بِضَعْفِ قِيمَتِهِ أَوْ نَفَقَةِ الصِّغَرِ أَوْ دِينَ الْمَيِّتِ أَوْ وَصِيَّةً مَرْسَلَةً
 لَا تَغَازِلُ الْأَمْنَةَ أَوْ أَوْ كَوْنُ غَلَاتِهِ لَا تَزِيدُ عَلَى مَوْنَتِهِ أَوْ خَوْفُ خَرَابِهِ أَوْ نَقْصَانُهُ أَوْ كَوْنُهُ فِي يَدِ مُتَغَلِّبٍ وَهَذَا
 لَوَالِدُ الْوَصِيِّ أَوْ بَلْ أَوْ أَخٍ فَاتِّمَامُ الْإِلْمَالِ كَانَ بَيْعُ الْعَقَارِ مَطْلُوقًا لِأَشْرَافِ غَيْرِ طَعَامٍ وَكُسُوفَةٍ قَالَ وَلَوْ
 الْبَائِعُ أَبَاقَانُ مَحْمُودٌ عِنْدَ النَّاسِ أَوْ مَسْتَوْرٍ وَالْحَالُ يَجُوزُ اهـ قَوْلُهُ أَوْ نَفَقَةُ أَيْ وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الْقِيمَةَ أَوْ بَعْضَ
 دِينَارٍ اهـ طَهْطَاوِي قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ وَكَذَا يَقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ فِيمَا يَظْهَرُ بِدَلِيلٍ فَعَلَهُ مُقَابِلًا لِلْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ
 أَوْ دِينَ الْمَيِّتِ أَيْ دِينَ عَلَى الْمَيِّتِ لَا وَفَاءً لَهُ إِلَّا بَيْعُهُ لَكِنْ يَبِيعُ بِقَدْرِ الدِّينِ فَقَطْ عَلَى الْفَتْوَى بِهِ وَمِثَالُ الْوَصِيَّةِ
 الْمَرْسَلَةِ وَصِيَّةً بِمَا تَقَعُ مَسَلًا وَقَوْلُهُ فِي يَدِ مُتَغَلِّبٍ كَانَ اسْتَرْدَهُ مِنْهُ الْوَصِيُّ وَلَا يَنْفَعُهُ وَخَافَ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ
 الْمُتَغَلِّبُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْسُكَابًا كَانَ لَهُ مِنَ الْيَدِ فَالْوَصِيُّ يَبِيعُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْيَتِيمِ حَاجَةٌ إِلَى ثَمَنِهِ كَأَنِّي بِمَوْعٍ

مطلب مات في الغربة
 وأوصى رجلاً بنقل ماله إلى
 ورثته ليس لو كسب بيت
 المال تزعه منه
 مطلب يصدق الوصي
 بعينه فيما نفذه من الوصية

مطلب غاب الوصي المختار
 ولا يعلمه القاضى فنصب
 وصياً ثم جاء الغائب كان
 هو الوصى

مطلب ليس للوصي المختار
 اخراج نفسه

مطلب للوصي بيع عقار
 اليتيم لنفقة ونحوها

الخانية اه من الرد والله تعالى أعلم **سئل** في وصي دين الميت بالتبشيره من غير
 اذن قاض هل لا يضمن ذلك الوصي **فالجواب** انه لا يضمن والحالة هذه ففي نقول الكفوى عن
 فتاوى شيخ الاسلام على أفندي مانعه واذا قضى الوصي دين الميت بشهوه ولا ضمان عليه وان كان
 قضى ذلك بغير أمر القاضي لانه قائم مقام القاضي في جوابه وتبريع الذمة بقضاء الدين من حوائجه وقد
 كان اصحاب الدين أن يأخذ دينه اذا ظفر بجنس حقه من التركة فلا وصي أن يعطيه أيضا وان لم يأمره
 به القاضي اه وفي كتاب أدب الاوصياء مانعه قضى الوصي دين الميت بالشهوه لم يضمن لاحد اه
 والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي المختار اذا طلب من القاضي أن يقدّر له أجره على عمله هل يجيبه
 القاضي الى ذلك أم لا **فالجواب** انه لا يجيبه القاضي الى ذلك كما أفق بذلك شيخ الاسلام على أفندي
 رحمه الله تعالى وقد نقل الكفوى عن القنية مانعه الوصي اذا نصبه القاضي وعينه له أجره بغير أمره
 جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اه وقد رفع مثل هذا السؤال الى حامد أفندي فاجاب عنه
 بقوله نعم له أجر مثل عمله استحسانا لو محتاجا كافي الخانية والبرازية وهو المأخوذ به كافي الخيرية وحواشي
 الاشباه للحموى قال المنقح ابن عابدين أقول تقييده بقوله لو محتاجا موافق لما في الآية النيرة ومن كان
 فقيرا فليأكل كل بالمعروف ونص عبارة الخانية وعن نصير الوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه
 اذا ذهب في حوائج اليتيم قال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا
 كان محتاجا بقدرة ماسعى اه ونحوه في البرازية وهذا صريح ان الاستحسان ان له قدر أجر مثل عمله لو محتاجا
 وظاهره ان له ذلك وان لم يفرض له القاضي أجره لكن في جامع الفصولين عن شارح الطحاوى ولا يأكل
 الوصي لو محتاجا الا اذا كان له أجره فليأكل قدر أجرته اه والظاهر ان هذا مبني عن القياس من أنه ليس
 له الاكل قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل له وم قوله تعالى الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما
 انما يأكلون الخ (قال الفقيه) ولعل قوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل من مال اليتيم فليأكل من مال اليتيم
 الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال الفقيه قال أبو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعا فلا
 يوجب ضمانا اه قال الاستيعابي في شرحه الا اذا كان له أجره معلوم فليأكل بقدره اه فقد ظهر به
 أن الاستحسان هو انه له الاكل لو محتاجا ولو لم يفرض له أجره وان القياس أن لا يأكل مطاعا الا اذا فرض له
 أجره على ما قاله الاستيعابي وان القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه الفقيه وما في القنية لم يقيد
 بالاحتياج فلا يخالف ما في الخانية وعنايه في التنقيح والله تعالى أعلم **سئل** عن مات عن أولاد
 صغار وأب وأوصى وصيا على أولاده هل يكون هذا الوصي مقدما على أبي الميت وهو جده الصغار
فالجواب نعم قال في التنوير ووصى أبي الطفل أحق به من جده اه قال المحقق ابن عابدين الولاية
 في مال الصغار للأب ثم وصيه ثم وصيه ولو بعد فلو مات الأب ولم يوص في الولاية لأبي الأب ثم وصيه ثم
 وصى وصيه فان لم يكن للقاضي ومنصوبه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي بتنفيذ الوصية
 اذا نفذها من مال نفسه هل له الرجوع في التركة **فالجواب** نعم له ذلك قال في التنوير وصى انفسه
 الوصية من مال نفسه رجع مطاعا قال شارحه العلائي وعليه الفتوى در اه قال محشي ابن عابدين
 وفي البرازية هو المختار اه وفي جامع الصغار ولو مات ولم يوص لاحد وله أولاد صغار وله أب كان أبوه بمنزلة
 الوصي في جميع ما تركه الميت لان الجد قائم مقام الأب عند عدم الأب فكان حق التصرف والحفظ في
 ذلك له اه والله تعالى أعلم **سئل** عن وصي باع عقار يتيم من مثله طلب منه باكثر مما باع
 هل ينقض بيع الوصي حيا نكدا **فالجواب** نعم ما في الدر المختار وهذا نصه ولو باع الوصي شيئا من مال
 اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باعه رجع القاضي فيه الى أهل البصيرة والامانة ان أخبره اثنان منهم انه باع

مطلب قضى الدين الثابت
 بشهوه من غير اذن قاض
 لا يضمن

مالم يطلب الوصي المختار
 من القاضي تقدير أجره في
 مقابلة عمله لا يجيبه

مطلب وصي الاب مقدم
 على الجدة من الاب

مطلب الوصي بتنفيذ
 الوصية اذا نفذها من مال
 نفسه له الرجوع

مطلب باع الوصي عقارا في
 دين مثله طلب منه باكثر
 الخ

بقية وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي الى من يزيد اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن وصي قضي دين الميت من غير امر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر الدين على أبيه هل يضمن الوصي مادفعه حينئذ فاجبت ❊ نعم يضمن الوصي مادفعه والحال ما ذكر قال في جامع الفصولين قضي وصيه ديناً بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر ديناً على أبيه ضمن وصيه مادفعه لولم يجد بينة إذا تيسر بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي ولو أقتربه الوارث وادعى الوصي دفعه من التركة صدق اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن أوصي على أولاده رجلين معاً لا يتصرف أحدهما وحده مات أحدهما هل يجوز تصرف الحي وحده أم لا فالجواب ليس للحي - نهما أن يتصرف في التركة عند الطرفين الامام ومحمد رحمهما الله تعالى فيرفع الامر الى الحاكم فان رأى الضم ضم اليه وان رأى أن يجعل الحي وصياً وحده جاز فيستبذ حينئذ بالتصرف وقال أبو يوسف يستبذ الحي بالتصرف ولا يرفع الامر الى الحاكم اه من أدب الاوصياء والله تعالى اعلم ❊ سئلت هل للوصي أن يدفع مال اليتيم لمن يعمل فيه مضاربة فاجبت ❊ نعم له ذلك وله أن يعمل فيه هو مضاربة كما أتى بذلك في البهجة ونقل عن الاختيار شرح المختار مانصه وللوصي أن يدفع المال مضاربة ويعمل فيه هو مضاربة لانه قائم مقام الاب والادب هذه التصرفات فكذا الوصي فان عمل بنفسه أشبه على ذلك لان له أن يتصرف في مال الصغير اه وفي أدب الاوصياء وللوصي أن يضارب في مال الصغير وأن يدفعه لا تخرم مضاربته أن يضع ويتجرو ويشارك وأن يدفعه للبضاعة والتجارة والشركة وأن يفعل كل ما كان خير اليتيم اه والظاهر أن الجدة كذلك يملك دفع مال اليتيم للغير مضاربة لان الجدة كالأب الا في مسائل هذه منها كافي الاشياء ورد المختار من الفرائض وفي البزارة مانصه ترك أولاداً وأباً ولم يوص الى أحد يملك الاب مال الوصي اه وفي الخانية ان الجدة في هذه الصورة أعني صورة البزارة بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان اه وفي جامع الفصولين بعد ذكر الاب والجدة والوصي مانصه ولكل هؤلاء ولاية التجارة بالمعروف في مال اليتيم اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن وصي تصرف في مال اليتيم بالتجارة فربح فقال كنت مضارباً والحال انه لم يشهد على المضاربة في ابتداء التصرف فهل يصدق في ذلك فيما أخذ من نفسه نصف الربح مثلاً فالجواب انه لا يصدق بدون ائمه اد قال في أدب الاوصياء تصرف الوصي أو الاب في مال اليتيم فربح فقال كنت مضارباً لا يكون له من الربح شيء الا أن يشهد عند التصرف انه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة فيجوز له أن يأخذ ما شرط من الربح وان لم يشهد عليه اه قال ابن عابدين بعد نقول له وقد علمنا انه ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت هل للقاضي التصرف في مال اليتيم ببيع أو نحوه مع وجود وصي نصبه هو عليه فالجواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه قال في القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه قال في الاشياء وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن الوصي اذا ظهر رت خيانتة هل للقاضي عزله فالجواب نعم كما أتى بذلك في التنقيح معزياً لادب الاوصياء والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن الجد أبي الاب هل يملك بيع عقار الصغير الذي هو ابن ابنه لدين على الميت فالجواب ان الجدة لا يملك ذلك قال في أدب الاوصياء الوصي الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك اه وفي الدر المختار نقلاً عن المنية ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك اه ونقل محشية الشامي عن الخانية فرق أبو حنيفة بين

٣ قوله بغير أمر القاضي الخ لعل هذا حيث لم يكن شهود على الدين فلا ينافي مقدماء وبذلك قوله بعد لولم يجد بينة والله تعالى اعلم

مطالب أوصي على أولاده
رجلين معاً الخ

مطالب للوصي دفع مال
اليتيم مضاربة

مطالب اتجر الوصي فربح
فقال كنت مضارباً ولم يكن
أشهد لا يصدق

مطالب لا يملك القاضي
التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصي ولو منصوباً
من جهته

مطالب للقاضي عزله
الوصي اذا ظهرت خيانتة
مطالب لا يملك الجد بيع
العقار لدين على الميت

الوصي وأبي الميت فلو وصي الميت ببيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأبو الميت له بيعها لقضاء الدين على الأولاد لا لقضاء الدين على الميت قل شمس الأئمة الحلواني هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد وأقام الجدة قام الأب ويقول الخصاص يفتى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للوصي أن يخط نفقة الصغير مع نفقته إن كان في ذلك رفق باليتيم فأجواب نعم له ذلك كما أفتى بذلك في التفتيح والفظه هكذا نعم للوصي خطا النفقة المفروضة لليتيم في ماله إن كان خيرا لهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي على يتيم أقر بقبض دين والد الميت عن هو عليه ثم بلغ اليتيم فطلبه من الوصي هل له ذلك ويكون تصديقه في إقراره بقبضه فأجواب نعم كما أفتى بذلك في البهجة ونقل فيها عن لقاعدية مانعه إذا أقر الوصي بقبض الدين ثم بلغ اليتيم أن شاء طالب الوصي وتكون مطالبة به تصديقه في إقراره بقبضه أشار إلى أن إقرار الوصي بالقبض لم يلزم اليتيم اه والله تعالى أعلم **سئلت** في نصب القاضي وصيا على صغير هل يشترط فيه حضور الوصي بين يدي القاضي فأجواب نعم يشترط حضوره قال في البرازية وحضور الموقوف عليه م حال النصب يعني نصب المتولي لا يشترط بخلاف ما لو جع وصي للوصي حيث يشترط حصره الصبي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي إذا مات مجهلا لم يرص بحال اليتيم ولم يبينه هل لا يضمن فأجواب أنه لا يضمن قال في جامع الفصولين ولا يضمن الوصي عونه مجهلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الوصي عقار الصغير بغبن فاحش هل لا يجوز وإذا باع عقاره لدين وفي العروض وقاله فهل يكون البيع باطلا فأجواب أن يبيع عقاره بغبن فاحش لا يجوز قال الكفوي وبغبن فاحش لا يجوز والجواب عن الفصل الثاني أن يبيع الوصي عقار لدين له وفاء من العروض باطل قال في البرازية وعند الثاني أن في قيمة العروض وفاء ببيع باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي إذا ادعى دفع مال اليتيم إليه بعد رشفه وأنكر اليتيم ذلك فهل يصدق الوصي في ذلك فأجواب نعم يصدق في ذلك بيمينه فقد نقل الكفوي عن التفتيح أنه يصدق لأنه أمين وكل أمين القول قوله مع يمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في وصي باع مال يتيم ولم يقبض عنه حتى مات الوصي فهل قبض الثمن لورثة الوصي أم لا فأجواب نعم ولاية القبض لورثة الوصي أو وصيه فلو لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا كما في جامع الفصولين ونقله الكفوي والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الأب إذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة هل يجوز فأجواب نعم يجوز ذلك كما أفتى به شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى وقد نقل الكفوي مانعه الأب إذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة أو بغير يسير يجوز ولا يجوز بالغبن الفاحش والوصي إذا اشترى بمثل القيمة أو بغير يسير لا يجوز بالاجماع وباكثر من قيمته يجوز إلا عند محمد اه معز بالعمادة والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في وصي تصرف مالا من مال اليتيم على باب القاضي هل يضمن أم لا فأجواب ما في البرازية من الإجارة وهو هذا الوصي إذا أنفق في خصوصية للصبي على باب القاضي فما كان على وجه الإجارة كإجرة الشخص والسبحال والكتاب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اه والمراد أنه لا يضمن مقدار أجر المثل والغبن اليسير كما في الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** إذا ضاع بعض مال اليتيم من يد الوصي بلا عذر ولا تقصير هل لا يضمنه فأجواب نعم لا يضمنه قال الكفوي ولو ضاعت التركة في يد الوصي لا يضمن لأنه أمين فيه لأن له ولاية الحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي يودع مال اليتيم عند أمين فيضيع عند المودع هل لا ضمان عليه فأجواب نعم لا ضمان عليه فإن للوصي ادعاء مال اليتيم قل العمادة في فصوله وهذا مما يجب حفظه جدا وقال الكردري الأب والقاضي مثله ولو ضاع عند المودع لا ضمان عليه ما نقله الكفوي عن الفصاية والله تعالى أعلم **سئلت** عن

مطالب للوصي خطا نفقة الصغير مع نفقته إذا كان فيه رفق باليتيم
مطلب في وصي أقر بقبض دين الميت الخ

مطلب يشترط حضرة الصبي عند نصب القاضي وصيا عليه
مطلب لا يضمن الوصي إذا مات مجهلا

مطلب لا يجوز بيع عقار الصغير بغبن فاحش
مطلب يبيع الوصي العقار في الدين مع وجود ما يفي به من العروض لا يجوز
مطلب ادعى الوصي دفع المال بعد الرشد يصدق بيمينه

مطلب باع الوصي ولم يقبض الثمن حتى مات فولاية القبض لورثته

مطلب يجوز للأب شراء مال ابنه لنفسه بمثل القيمة
مطلب أفتى الوصي في خصوصية للصبي هل يضمن

مطلب إذا ضاع مال الصغير من يد الوصي من غير تقصير منه في الحفظ لا يضمن

مطلب أودع الوصي مال اليتيم فضاع لا يضمن

مطلب امرأة أو وصية على
ولدها أجنبي مع وجود أبيه
لا يصح حيث كان الأب
محمود الحال

مطلب لا يملك الوصي بيع
عقار اليتيم من ابنه أو نحوه
مطلب لا يدفع الوصي إليه
المال إلا إذا ظهر ورثته

امرأة لها ولد صغير وزوج هو أو الصغير أو وصية على ولدها المذكور أجنبي مع وجود أبيه فهو - لا يصح
وذلك بعدم موتها التصرف في مال الطفل المذكور أم لا فالجواب أنه لا يملك ذلك وإنما ذلك لأبيه فهو
أولى من وصي الأم والمسئلة في الوهبانية حيث قال

والد طفل أو وصية الأم غيره * أحق به أن كان عدلا وأجدر

وأصناف في القبة قال سئلت عن امرأة أو وصية على أبيها وماتت عنه وعن ابن صغير وزوج هو أو الصغير
فولاية التصرف حفظ المال لوصيه أم لا الصغير قلت فتوقف طالبا في الكتب حتى ظنرت في
الزيادات في الباب الثالث من كتاب الوصايا أن ولاية التصرف في هذا المال وولاية الحفظ للأب دون
وصيه اه نقله الشرنبلالي في شرح الوهبانية وقامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن وصي
القاضي هل يملك بيع عقار اليتيم من ابنه أو نحوه من لا تقبل شهادته له فالجواب أنه لا يملك ذلك قال
في البهجة نقلا عن البرازية وكذلك لا يملك وصي القاضي البيع من لا تقبل له شهادته اه والله تعالى أعلم
سئلت عن وصي على يتييم ينفق اليتيم وطالب منه ماله وهو لم يؤنس رشده فهل لا يدفعه إليه
فالجواب نعم لا يدفعه إليه إلا إذا ظهر رشده فإن باع غير رشيد لا يدفع إليه المال في قولهم فإذا بلغ خسا
وعشرين سنة دفع إليه المال عند الإمام وقال لا يدفع إليه مادام سنيها كذا في شرح الوهبانية
للشرنبلالي وهي في النظم حيث قال

ولم يعط مالا بالبلوغ وصيه * إلى ما يرى منه الرشاد ويظهر اه والله تعالى أعلم

كتاب الفرائض

مطلب فيما يبدأ به من
التركة
مطلب في بيان من يقدم
من الورثة إذا كان فيهم
أصحاب فروض وغيرهم
مطلب فيمن سقى زوجته
بمأفقات هل يرثها

سئلت عما يبدأ به من تركه الميت فالجواب ما في التنوير أنه يبدأ بتجهيزه من غير تقييد ولا
تبدير ثم ديونه التي لها مطالب من جهة العباد ثم وصيته من ثلث ما بقي ثم يقسم الباقي بين ورثته اه والله
تعالى أعلم سئلت إذا مات الميت وله ورثة أصحاب فروض وعصبة وغيرهم من يقدم منهم ثم شرعا
فالجواب كما في التنوير أنه يبدأ بذي الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعق ثم بعصبة الذكور ثم
الزوجة ثم ذوى الأرحام ثم بعدهم مولى المولاة ثم المقتزلة بنسب لم يثبت ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم
في بيت المال اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في رجل سقى زوجته دواء لاجل الحمل فماتت من
ذلك الدواء هل يرثها والحالة هذه فالجواب ما في الخلاصة وهذا نصه ولو سقى امرأته دواء لاجل الحمل
فشربت وماتت ان كان لا يعلم ان الدواء يقتلها لا يحرم من الميراث ولا يأنم وان كان يعلم يحرم ولكن هذا
إذا أجبرها أما إذا أخذت الدواء بيدها وشربت لا يحرم مطلقا اه والله تعالى أعلم سئلت عن
نصراني أسلم عن زوجة نصرانية ثم ماتت وهي كافرة فهل لا يرثها والحالة هذه فالجواب أنه لا يرثها لان
اختلاف الدين مانع من التوارث قال في الملتقى ويمنع الارث الرق والقتل واختلاف الملتين واختلاف
الدارين حقيقة أو حكما اه ودليله من الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لا يرث المؤمن الكافر ولا
الكافر المؤمن والله تعالى أعلم سئلت عن ذي مات في دار الاسلام عن أخ شقيق في دار الحرب
هل يرثه والحالة هذه فالجواب لا يرثه لاختلاف الدارين كما مر اه والله تعالى أعلم سئلت
عن رجل مات عن بنت له ولصبيه وعن ابن ابنه كيف تقسم التركة بينهما فالجواب ان النصف للبنت فرضا
والباقي لابن الابن نصيبا والله تعالى أعلم سئلت عن جماعة مسافرين في سفينة واحدة غرقوا
فما تواجهوا ولا يدري من مات منهم أم أولا كيف الحكم فيهم فالجواب ما نقله الكفوي وهو هذا نصه
الفرق والهدى اذ لم يعلم أيهم مات أولا فمال كل واحد للا حياة من ورثته ولا يرث أحد منهم من الآخر

مطلب مات ذي في دار
الاسلام عن شقيق في دار
الحرب لا يرثه
مطلب مات عن بنت وعن
ابن ابن
مطلب في حكم الغسقة
والهدى اذ لم يعلم أيهم مات
أولا

مطلب في ولاء العتاقة

مطلب مات عن ابني عم
أحدهما أخوه لأمهمطلب في أن اختلاف
الدارين يمنع التوارث
فيما بين الكفارمطلب أقرب باخ ثم مات عن
عمة الخمطلب مات عن أب وجدته
لاب وجدته أم أم من الوارث
مطلب مات عن شقيق
وأخت لاب تكون محبوبةمطلب مات عن ابن أخت
فقط فهو الورثمطلب في بيان الوقت الذي
يجري فيه الارث

وهكذا في كل جماعة ما ناولا يدري أيهم مات كالقمة في والحق في ونحوهم وهو قول عامة الصحابة والعلماء
اه وعزاه الى الاختيار في القرائض والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة أعتقت عبدا وله ابن ثم
ماتت عن ابنها ثم مات العبد فهل يرثه ابن العتقة بطريق الولاء **فالجواب** أنه يرثه بالولاء ففي الكفوى
عن الظهيرية ولاء العتاقة لاعتق ولعصبته ولا يكون لعصبته عصبته (بيانه) أن امرأة أعتقت عبدا وله ابن
وزوج وماتت العتقة ذولا العبد دللنا لأنه عصبته فان مات الابن لا يتحول ولاء العبد الى أبيه لان الاب
عصبته عصبته العتقة ذولا العبد دللنا لأنه عصبته فان مات الابن لا يتحول ولاء العبد الى أبيه لان الاب
عمه وأحدهما أخوه لأمه فكيف تقسم التركة **فالجواب** أن الاخ من الام يرث بجهة الاخوة السدس
والباقي يقسم بينه وبين ابن الم الأم الآخر أنصافا بطريق التبعصيب فقد ورث بالجهتين ففي فتاوى الانقري
مانعه ومن يدل الى الميت بسببين ان كان أحدهما لا يحب الآخر ورث بهما جميعا وان كان لا يحب ورث
بالحاجب (مثاله) اذا ترك ابني عمه وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالقرض والباقي بينهما بالتعصيب لان
أحدى جهتي قرابة لا تحجب الاخرى فورث بهما جميعا فان ترك بنتي خالته وأحدهما أخته لأمه فلهما
المال كله فضاورذا لان أحدى جهتي قرابتها تحجب الاخرى فورثت بالحاجبة اه معزيا لفصول
العمادى والله تعالى أعلم **سئل** عن اختلاف الدارين هل هو مانع من الارث حتى بين المسلمين
فالجواب أنه مانع من التوارث فيما بين الكفار لا فيما بين المسلمين ففي المنع نقلا عن القنارخانية
مانعه وكذا اختلاف الدارين سبب لحرم الميراث لانه انما يستحق بالنصرة ولا يتصور أحدهما
بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله
ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث اه والله تعالى أعلم **سئل** فيمن أقرب باخ ثم مات المقر عن عمة أو
خالته من ذوى الارحام فهل لا يرثه المقر له والخاله هـ ذوه يكون الارث للعمة مثلا **فالجواب** قال في
الحامدية أقرب باخ وللمقر عمة أو خالة فالارث للعمة أو الخالة لانه لم يثبت نسبه فلا يرث الارحام المعروف
نسبه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن مات عن أب وجدته أم أب وجدته أم أم وخلفت أم والافن
يرثه **فالجواب** أن هذا الـوال في تنقيح الحامدية وقد أجاب عنه بقوله يرث الاب فقط لان الجددة لاب
محبوبة بالاب والجددة أم أم الام محبوبة بأم الاب اه والله تعالى أعلم **سئل** عن مات عن أخ
شقيق وأخت لاب هل تكون محبوبة به **فالجواب** نعم تكون محبوبة به فيأخذ كل التركة ولا شيء
لها وقد نظمها العلامة النمر تائي في منظومته تحفة الاقران فقال

ولانث أخت له من الاب * مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

وأما العكس وهو أن يموت عن أخت شقيقة وأخ لاب فالحكم فيها ان الأخت لها النصف والباقي للأخ
من الاب والمسألة في التنقيح والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة توفيت ولم تترك من الاقارب سوى
ابن أختها فهل يرثها ابن أختها أو يكون متروكا البيت المال جوابكم **فالجواب** بقولي نعم يرثها ابن
أختها ولا يكون لبيت المال شيء أصلا اذ هو مؤخر عن ذوى الارحام (في التنوير) ثم ذوى الارحام ثم مولى
الموالاة ثم المقر له ينسب لم يثبت ثم الموصى له عازا على الثالث ثم في بيت المال اه وفيه من باب تورث
ذوى الارحام فيأخذ المنصر جميع المال اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوقت الذي يجري فيه
الارث هل هو الوقت الذي تعقبه الموت أو الوقت الذي يعقب الموت **فالجواب** بان هذه المسألة
منظومة في الوهبانية قال رحمه الله تعالى

قبيل الوفاة الارث بعض يقرر * وتخريجه لان الهزيل يحذر

وفي أمة الموروث زوجة وارث * يعلقها بالموت ذا الخلف يقرر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي اختلف المشايخ في الوقت الذي يجري فيه الارث قال زفر ومشايج العراق أنه قبيل الموت في آخر جزء من أجزاء حياته لان الارث انتقل الى الوارث وبالموت زال ملك الموت في اذا انتقل اليه ولذا يجري التوارث بين الزوجين وبالموت ارتفعت أو انتهت الزوجية ويتوارثان بلا خلاف فبأي شيء يجري الارث بينهما وقال مشايخ بلخ عقيب الموت وهو قول أبي يوسف ومحمد لان الموت مادام حيا هو مالكا له من كل وجهه فلم يملكه الوارث في آخر جزء صار الشيء الواحد مملوكا لكل كلاً وهو أمر تدفعه العقول وثمرة هذا الخلاف تظهر في رجل متزوج بأمة مورثه ولا وارث غيره قال لما اذا مات مولدك فأنت حرة فعلى قول زفر ومن وافقه تعتق وعلى قول أبي يوسف ومحمد ومن وافقه لا تعتق كذا ذكره القدوري وقد أشار النظم الى القولين منطوقاً وزفر ومن وافقه بقوله بعض يقرر الخ والمفهوم ان الجمهور لا يقررون عتقها اه كذا ذكره عن النخعة اه قال سيدي حسن وأقول ان العتق عندنا لا يصح الا في الملك أو مضاف الى الملك وليس في المسألة تصريح بشئ منها اه وجوابه أن قوله اذا مات مولدك معناه اذا دخلت في ملكي بموت مولدك فهو مضاف الى الملك قال سيدي حسن وأيضاً لا يدخل لكونه زوجاً بل الشرط كونه لا وارث غيره على ما ذكره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الجد مع الاخوة الاشقاء أو لاب هل يرثون معه أم لا **فالجواب** انهم لا يرثون معه عندنا ما لنا الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً للصاحبين رحمه الله تعالى وقد نظم هذا في الوهبانية بقوله

وما أسقط أولاد عن وعلة * وقد أسقط النعمان وهو المحتر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي ضمير التنبيه في أسقط للصاحبين قال بأن الجد ترث معه الاخوة الاشقاء أو لاب ولا يرثون معه عند الامام وعليه الفتوى وأما الاخوة لام فيسقطون بالجد اتفاقاً وأولاد العين هم الاخوة الاشقاء لانهم خيار الاخوة لتمام الاتصال بالابوين وأولاد العلات هم الاخوة للاب لانهم أولاد الضرائر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفار اذا اختلفت أديانهم هل يتوارثون فيما بينهم **فالجواب** نعم يتوارثون قال السيد في شرح السراجية ثم ان الكفار يتوارثون بينهم وان اختلفت دلتهم لان الكفر ملة واحدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل أقرباؤه ليس للمقر وارث ثم رجع عن اقراره ومات هل يرثه المقر له والحالة هذه **فالجواب** لا يرثه والحالة هذه قال في البهجة نقلاً عن القوساني ولو أقرباؤه وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره فإنه لم يمت المال كما في المضمرات اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يوقف للعمل نصيب ابن واحد أو نصيب ابنين أو أكثر أجيبوا وتزوجوا **فالجواب** بيان في ذلك خلافاً والمقتضى به أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أي ما أكثر في السيد علي السراجية وروى الخصاص رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو ابنة واحدة أي ما أكثر وهو الاصح وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات وترك أقارباً من الحمل وبعد موته بتسعة أشهر أنت بولد فهل لا يرث هذا الولد من الميت المذكور **فالجواب** نعم لا يرث منه حينئذ كما أفق بذلك شيخ الاسلام على أفندي واستدل له الكفوي بما في شرح الفرائض للسيد من قوله وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد تسعة أشهر أو أقل من زمان الموت يرث ذلك الولد من الميت وان جاءت بالولد لاكثر لا يرث اه مختصراً والله تعالى أعلم **سئلت** عن ضرب بطن امرأة حامله فألقت جنيناً ميتاً هل يرث ويورث **فالجواب** ما في البهجة وهذا نصه اعلم أن قولهم هنا أن من ولد ميت لا يرث ليس على اطلاقه ما في آخر الفتاوى الظهيرية ومتى انفصل الحمل ميتاً لا يرث اذا انفصل بنفسه وأما اذا فصل فهو من جلة الورثة (بيانه) اذا ضرب انسان بطنها فأسقطت جنيناً ميتاً فهذا الجنين من جلة الورثة لان الشارع أوجب على المضارب الغرة ووجوب

مطلب في حكم الجد مع
الاخوة وانهم لا يرثون معه
عندنا

مطلب في توارث الكفار
ولو اختلفت مللهم
مطلب أقرباؤه ثم رجع في
اقراره لا يرثه

مطلب فيما يوقف للعمل

مطلب مات عن أم تدي
الحمل وولدت بعد موته بتسعة
أشهر لا يرث هذا الولد

مطلب ضربت فأسقطت
جنيناً ميتاً فهو من جلة الورثة

مطاب فيمن مات عن بنتين
وأم لا غير كيف تقسم تركته

الضمان بالجناية على الحي دون الميت فإذا حكمنا بجنياته كان له الميراث ويورث عنه بدل نفسه وهو الفقرة
١٤ والله تعالى أعلم **مسألة** عن مات عن بنتين وأم لا غير كيف تصح هذه المسألة فالجواب إن
للبنيتين الثلثين فرضاً وللاُم السدس كذلك والباقي يردها عليهما فالمسألة من خمسة لأنهما مجموع سهامهم ففي
الذكر وشركه للطائ ما نصه وما فضل عن فرض ذوى الفروض ولا مستحق له يرده على ذوى الفروض
بقدر فروضهم الأعلى الزوجين فلا يرده عليهما أو قدّمنا أنه يرده عليهما متى زماننا الفساد بيت المال ثم مسائل
الرد أربعة أقسام لأنه إما أن يكون من يرده عليه جنساً واحداً أو لا وكل من الماعن عدم من لا يرده عليه أو مع
وجوده أشار إلى الأول بقوله فإن كان من يرده عليه جنساً واحداً عند عدم من لا يرده عليه فالمسألة من
عدد رؤسهم ابتداء قطعاً للتطويل كبنتين أو أختين أو جدتين والآخرى وإن لم يكن من يرده
عليه جنساً واحداً بأن كان جنسين أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء فنسأله أن يؤخذ
المسألة من سهامهم فنأخذ اثنين لو اجمع سدسان بكثرة وأخت لا أم ومن
ثلاثة لو اجمع ثلث وسدس بكثرة وأختين لا أم ومن أربعة
لو اجمع نصف وسدس كبنت وبنت ابن ومن خمسة
لو اجمع ثلثان وسدس كبنتين وأم أو نصف
وسدسان كشقيقة وأخت لا أم وكثرة
أو نصف وثلث كشقيقة وأم
وهذا هو النوع الثاني
وقامه فيهما فليراجع
والله تعالى
أعلم

هو العلم أن السجلات جمع سجل وهو لغة كتاب القاضى والمحاضر جمع محضر وهو ما كتب فيه حضور
المختصين عند القاضى وما جرى بينهم من الاقرار من المدعى عليه أو الانكار منه والحكم بالقيمة أو
التكول على وجهه ورفع الاستثناء وكذا السجل والصك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها
والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة وفى العرف الآن السجل ما كتب به الشاهدان فى الواقعة وبقى
عند القاضى وليس عليه خط القاضى والحجة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضى
أعلامه وخط الشاهد من أسفله وأعطى الخصم كذا فى حواشى الرملى على جامع النصولين (ورد محضر)
فيه دعوى رجل زعم أنه وصى صبي من جهة أبيه ديناً لذلك لصبي على رجل فرد المحضر بعله أنه لم يذكر
فيه أن الدين له هذا الصبي بأى سبب ولا بد من بيانه أن الدين لو كان موروثاً ولما لث وارث آخر يصير الدين
للصبي بالقيمة وقصة الدين باطل لأنهم وولم يشهدوا بموت الأب والابن إلى هذا المدعى ولا بد منه
(محضر) فى دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث أنهما صالحته عن كل نصيبها
من الارث وعن كل الدعاوى وقبض بدل الصلح فرد المحضر بأنه لم يبين فيه التركة ويجوز أن يكون
فيها دين فلا يجوز الصلح إلا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن فى التركة دين يجوز أن يكون فيها من
جنس بدل الصلح نقد نصيباً منه وقد بدل الصلح أو أزيد فلا يجوز الصلح لأرباباً وإن لم يكن فى التركة من
جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها خراف جنس البديل من النقد فيشترط قبض البديل فى المجلس
وقال أوجه شرع يجوز هذا الصلح لأنه يجوز أن لا يكون فى التركة دين ولا جنس بدل الصلح وإن كان
يجوز أن لا يكون نصيباً منه أقل من بدل الصلح ويجوز أن لا يكون فيها شئ من نقد آخر فإذ ذكر كله وهم
وبالوهم لا يمكن إبطال الصلح (محضر فى دعوى تجهيل الوديعه) على وارث المودع أن والده هذا قبض منى
كذا بضاعة وبينه وذكركم فتمت ومات قبل رده إلى تجهل لا وصارت ديناً فى تركته وشهدوا بذلك فرد المحضر
بعله أن المدعى وشهوده لم يبينوا قيمة البضاعة يوم التجهيل وانما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب فى مثله بيان
القيمة يوم التجهيل لأن سبب الضمان فى مثله التجهيل فيراعى القيمة يومه ذكر محمد رحمه الله تعالى أودع
عينا عند درجل وبجده المودع وهلك فيهن المودع على الأبداع أو على قيمته يوم الجود وقضى على المودع
بقيمتها يوم الجود ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجود ولكن نعلم قيمته يوم الأبداع وهى كذا يقضى عليه بقيمتها يوم
قبضه بحكم الأبداع وإن قالوا لا نعلم قيمته أصلاً لا يوم الأبداع ولا يوم الجود فإنا يقضى عليه بما يقترن بقيمتها
يوم جوده كفى الغصب فانه إذا هلك ولم تعلم قيمته يوم غصبه فانه يقضى عليه بما يقترن بقيمتها يوم غصبه فعلى
قياس هذه المسألة ينبغي أن يقال فى مسألة التجهيل إذا لم يشهدوا بشئ من البضاعة يوم التجهيل
وشهدوا بقيمتها يوم الأبداع أن يقضى بقيمتها يوم الأبداع وإن قالوا لا نعرف قيمتها أصلاً يقضى بما يقترن
بقيمتها يوم الأبداع وهو الصحيح أقول فيما قالوا لا نعرف لو قل يوم التجهيل مكان يوم الأبداع لكان على قياس
ما مر وكانته سهو من الكاتب (سجل) لم يكتب فيه حكمت فى مجلس قضائى فى كورة كذا بل كتب فيه
وحكمت فى وجهه المختصين فرد السجل بعله أن المصير شرط نفاذ الحكم فى ظاهر الرواية قالوا أليس
اكتب فى أول السجل حضر مجلس قضائى فى كورة كذا قبل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون
الدعوى فى الكورة والحكم خارج الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم لقطع هذا الاحتمال
ولاكن هذا الظن فاسد إذا المصير على رواية النوادر ليس بشرط نفاذ الحكم فإذا قضى القاضى بشئ خارج

المصر كان حكمه في فصل مجتهده فيه فنفذ حكمه فيه مع مجله وفاقا **(محضر دعوى ولاء المتأقاة)**
 ادعى أن الميت معتق والذي كان حرره والذي وارثه لا وارث له غيري قبيل تصح الدعوى وقيل
 نفذ وهو الصحيح لأنه لم يقل في دعواه وهو يملكه والتحرير من غير الملك باطل وكذا لو ادعى رجل رقاً على
 قن فبرهن القن أنه حرره فلان يقضى المدعى الملك ولو قالت بيئته حرره فلان وهو يملكه نقبل بيئته العتق
(محضر) في شفعة فيه بيان أنواع الطاب الثلاثة فربانته لم يكن في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب
 الاشهاد على فور تمكينه من الاشهاد وأنه أشهد على هذا المحدث والمحدث أقرب إليه من المشتري والبائع
 ولا بد من بيان ذلك إذا شرط هو الاشهاد على ما هو أقرب إليه من المحدث والبائع والمشتري يجب أن يعلم
 بأن مدة طاب الاشهاد قدرة تمكينه من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة المذكورة والطاب
 من المشتري يصح قبض الدار أولاً والطاب من البائع يصح إذا كان الدار في يده والا لا يصح وقيل يصح
 استعانة بالقياس ولو قصد الأبعد من هذه الاشياء وترك الأقرب كان الكل في مصر واحد لا تبطل
 شفعته إذا المصر مع تبيان أطرافه كما كان واحداً حكماً قال في أدب القاضي لو احتج على الأقرب وترك
 الطاب تبطل شفعته وإن كانوا في مصرين أو في أمصار وكان أحدهم هذه الثلاثة مع الشفيع في مصر
 واحد فتركه وذهب إلى مصر آخر بطات شفعته وإن كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع
 والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب إلى الأبعد تبطل شفعته وقيل لا فعلى هذا لو كان
 للأقرب طريقان فترك الأقرب وذهب إلى الأبعد هو يكون على خلاف **(محضر)** فيه حكم قاضي
 سمرقند فلو جوه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب قاضي سمرقند ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند
 مأذون بالاستخلاف **(محضر)** فيه ادعى عليه ألف درهم قيمة عين استهلكها سمرقند فربانته لم يمين فيه
 المستهلك ما هو ولا بد منه لأن من الأعيان ما يضمن بثله ولعل هذه العين تضمن بمثلها فلا تجوز دعوى
 القيمة مطلقاً ولأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس
 الاستهلاك ولذا يجوز الصلح عن منسوب تلف على أكثر من قيمته وانما ينقطع حقه عن العين وينتقل إلى
 القيمة بقضاء أو بتراض فقبله يكون حقه في العين فتقع الدعوى في العين فلا بد من بيانه أقول على هذا
 الأصل ينبغي أن يضمن قيمة غير المثل يوم القضاء عند أبي حنيفة كافي المثل المنقطع إذا أصل عند
 القاصر لا يكون مشروعا مع احتمال الأصل ولا ينقطع الاحتمال الإبقاء كما مر في الصلح قال ولأنه لم
 يذكر أن هذا القدر قيمة هذه العين بسمرقند أو بخاري وتختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المتلف في
 مكان الاتلاف فلا بد من بيانه أقول المعتبر قيمته في مكان الغصب لا الاتلاف على ما ينبغي في أثناء المحاضر
(محضر) في اثبات ملكية رجل وقد كتب يقول القاضي فلان بكورة مرو ونواحيها من قبل السلطان
 فلان حضر في مجلس الحكم بها بتاريخ كذا راجل ذكراته فلان بن فلان وأحضر معه شخصاً ذكراته
 فلان بن فلان فادعى عليه بمحضرمه قالوا وفيما ذكر إلى هنا خالي من وجهين أحدهما أنه كتبه محضري
 مجلس وقد سبق ذكر كونه قاضياً بمرو ونواحيها فنقول به لا يحتمل الانصراف إلى كورة مرو والانصراف
 إلى نواحيها وعلى تقدير الانصراف إلى نواحيها حكمه فيها لم يجز إذا مصر شرط صحة الحكم في ظاهر
 الرواية وإليه مل أكثر المشايخ قال وعندى أنه ليس بخالي إذا مصر على رواية النوادر ليس بشرط فإذا
 قضى خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهده فيه والثاني أنه قال فادعى عليه بمحضرمه ولا بد من التصريح
 بذلك من حضر وأما فينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بمحضرمه
 هذا المدعى عليه لأنه يحتمل أنه ادعى عليه غير هذا المدعى أو غير هذا المدعى على هذا المدعى عليه ويحتمل أنه
 ادعى عليه عند غيبته أقول بإبائه قوله بمحضرمه قال ثم ذكر فيه جلاصفته كذا على كذا كذا صفته
 كذا أسنه كذا قيمته كذا الحضر بمجلس الحكم وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا في بعض هذه اللفاظ خالي

وبعضها يحتاج اليه في بيان سنه وصفته وقيمته لا يحتاج اليه لانه محضر بمجلس الحكم فتصح الدعوى
بالاشارة اليه ببيان صفته وسنه وقيمته وأما الخلل فانه قد أشار اليه انه ملكه وحقه وينبغي أن يقول
أني أجعل المحضر هذا ملك المدعي هذا وحقه ثم قد وفي يد المدعي عليه بلا حق لا بد أن يقول وفي يد المدعي
عليه هذا بلا حق ثم ذكر ويجب عليه قصر اليد عنه ولا بد أن يقول ويجب علي هذا المدعي عليه قصر يده
عن الجمل المدعي هذا ثم ذكر وأما يد اليده وعسى لم يكن في يده بان ورثه من أبيه ولم يقبضه حتى غصبه
المدعي عليه فينبغي أن يذكر مكان لفظ الاعادة لفظ التسليم فيقول وسلمه الي المدعي هذا ثم ذكر بعد
المسألة والآنكار فأحضر المدعي جماعة ينبغي أن يقول فأحضر المدعي هذا ثم ذكر في شهادة الشهود
شهدوا أن الجمل المدعي ملك المدعي وحقه وفي يد المدعي عليه بلا حق ولا بد أن يقول أشهدوا أن الجمل المدعي
هذا ملك المدعي هذا وفي يد المدعي عليه هذا بلا حق وذكر عقيب ذلك وأشار الى المتداعيين هذا وأنه لا ينبغي
عن ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهم إلا أن اسم المتداعيين يتناول كلامهما فمسي أشاروا الى المدعي
عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي عليه وعند ذكر الجمل يحتاج الى ذكر الاشارة الى الجمل الا اذا ذكر وأشار
الى المشهود به هذا وأخرج ما يكون في المحضر والسجل انما هو الاشارة في مواضع الاشارة في لفظ الدعوى
والشهادة ليرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وذكر عقيب قوله فالتمس المدعي هذا مني الحكم فأعلنت المدعي
عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعي عليه وكذلك يذكر الى آخر السجل لفظ
هذا عند ذكر المدعي عليه ولكنه تساهل في ترك الاشارة في هذه المواضع وانما بالغ في ذلك في الدعوى
والشهادة وذكر وحكمت بشبوت ملكية الجمل المذكور فيه للمدعي وبكونه في يد المدعي عليه بغير حق
محضرة المتخاصمين ولما ذكر محضرة الجمل المدعي هذا ولا بد منه اذا القاضى في المنقول يحتاج وقت الحكم
الى الاشارة لما يحتاج الشاهد في شهادته الى الاشارة الا اذا كان المدعي به القيمة فينبغي أن لا يحتاج الى حضور
ما يدعي قيمته كما في الرجوع بالاستحقاق وكتب في آخره وصدر من فلان ولم يذكر وحكمت بشهادة هؤلاء
الشهود أو بدليل لاح عندي أو ما أشبهه فلا بد منه ليعلم أن الدعوى والشهادة كانتا بين يديه وعسى كانت
الدعوى والشهادة بين يدي نائبه وهو تولى الحكم بنفسه وفي منتهى عجز الحكم فلا بد من ذكر ما يدل عليه
وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل بشرائطه لا يكفي أيضا اذا القاضى لا يقف على الشرائط فلا بد
من البيان كما قلنا في قول القاضى شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يكتفي لانه لا يعرف الموافقة بين
الدعوى والشهادة كذا هنا (سجل) في اثبات وقفية ادعاهما بشرائط فشهدا بالوقفية وبالشرائط صحة
البيع وأجاب المحققون بفساده واختلاف رأي علماء النسابة بعضهم قالوا لانهم ما شهدوا بأصل الوقف
وبشرائطه بالشهرة وهي تجوز في أصل الوقف لا في شرائطه فلما بطأت شهادة الشرائط بطأت شهادة
أصل الوقف ما لان الشهادة واحدة فلا بطأت في البعض بطأت في الكل أو لان الشهادة بالشهرة
لا تحصل أي في الشرائط فإذا شهدا بما افتدأتا بما لا يحل لهما ففسقا فلا تقبل شهادتهما وأجابه ما ليس
بهذر لانه من الأحكام والجهول بالحكم في دار الاسلام لم يكن عذرا وانما علم هنا انهما شهدا بالشهرة لانهما
شهدا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة فلم قطعانهم ما لم يكونا حال حياة الواقف وكذا كل موضع شهدا
بتسامع وهذا ليس بشئ عندي لانهم ما شهدا بوقف قديم مضى الخ ولا تثبت الشهادة بالشهرة لجواز انهما
عابا قاضيا بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة وطريق آخر يعلم به انهما شهدا بالتسامع أن
يقول الشهود شهدنا بانه اشهر عندنا وهذا يقبل بخلاف ما لو قالوا شهدنا باننا سمعنا من الناس لا تقبل في
ظاهر الجواب كما لو قال شهدنا بملكية هذا العين له لا نأرينا هذا العين في يده تصرف فيه تصرف المالك
وفي رواية تقبل وان صرحوا بالتسامع من الناس وباليده وبعضهم قالوا فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولى
ولم يسمياه ولا نسب به بل ذكره مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم بشرط لصحة الوقف ويعتمد

على العلة الاولى لا هذه (محضر) ادعى انه شراء من فلان وفي يدي اليد بلاحق فعليه تسليمه فقبل
فيه خال من وجهين أحدهما انه ذكر الشراء لان نقد الثمن والمشتري اذا وجد المبيع في يد غيره قبل نقد
ثمنه لم يكن له ولاية أخذه من ذي اليد والثاني انه لا بد من ثبوت الشراء أن يقول بآءه وهو ملكه أو يذ كر
التسليم أو يقول ما كى ثمرته منه ولم يوجد شيء من ذلك فالخاص ان ذكر الملك من أحد الجانبين
كاف لصفة الدعوى بطريق الشراء (محضر في دعوى غصب الحطب والعنب) ادعى أنه قطع من
شجر كرم كذا وقرا من الحطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا وكذا وقرا من العنب فردبانه لم يذ كر نوع
الحطب والعنب وقبل هذه الاستقيم في العنب لانه مثلي لافي الحطب لانه قيمى فيبين قيمته ويكتفى به وقبل
الاول أصح لتفاوت القيم بتفاوت النوع والصفة فان قيمة حطب شجر الجوز والفرو صاذا أكثر من قيمة شجر
الحلوف والعنب وكذا قيمة اليابس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع الحطب مع قيمته حتى يعلم
انه صادق في تبين هذا القدر من القيمة (محضر في دعوى الوكيل) لا بد أن يبين انه ثبت وكالة عنده
وهو يومئذ كان قاضيا ولا بد أن يقول ثبتت بيئته أو باقرار ولا بد أن يبين انه ثبتت وكالة عنده في الباء
أو في القرية يوم كان قاضيا ولا بد من ذكر هذه الجملة اذ الحال مختلف بين ما ثبت عنده في المصر أو القرية
فان القضاء نفذ في المصر ويختلف الحال لو ثبتت بيئته بين ثبوتها بيئته أو باقرار لانها لو ثبتت باقرار لا يلزم
الموكل وانما يلزم الوكيل وينبغي أن يكتب في أى مصر كان بعد تقادم القضاء اذ القاضى في غير مصر ولى فيه
مكو احد من الرعايا وينبغي أن يذ كر ثبتت عنده في مجلس قضائه لجواز انه كان قاضيا فثبتت عنده هذه
الوكالة ثم عزل ثم قلنا نانيا ولو كان كذلك ليس له أن يعمل بعمله في القضاء الاول وذ كر فيه أيضا انه وكاله
في الدعاوى والخصومات ولم يذ كر في جميع الدعاوى والالف واللام فيها للجنس لدخولها على اسم الجمع
فكانت للجنس والحكم انه يتناول الادنى مع احتمال الاعلى في تناول خصومة واحدة وانما المجعولة فلا بد
أن يبينها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات سجل فيه وجوه خلل أحدها ذكر مجلس القضاء
ولم يقبل بين يدي والثاني انه قال ثبتت الوكالة ولم يذ كر انها ثبتت مشافهة أو بيئته فلو ثبتت بالمشافهة
يجب أن يذ كر وعلم القاضى الموكل والوكيل باعمهما ونسبهما والثالث انه قال وحكمت بصفة هذا
الوقف وهذا ليس بقضاء في محله اذ الوقف صحيح جائز وفاقا للخلاف في الزوم وفي محضر دعوى الدار اذا
كان له ملك الشراء وقد تغيرت حدودها من وقت الشراء الى وقت الخصومة يكتب بعد الفراغ من الدعوى
عند قوله فواجب على هذا التسليم ذلك الدار اليه وقد تغير بعض حدودها فصار الكرم الذى كان لفلان ابن
فلان يوم الشراء لفلان بن فلان وهكذا في كل ملك من البيع والاجارة وغيرهما وفي محضر دعوى
الوقف اذا استولى الواقف عليه متاولا ان الصدقة غير لازمة فادعى المتولى على الواقف انه استولى عليه
متاولا بان الصدقة غير لازمة بسبب كذا فلا بد من بيان ذلك السبب حتى لو كان الوقف غير مؤبد أو
كان مشاعا أو شرط لنفسه نصيبا أو لم يخرج من يده وأراد التسجيل على ظهر ملك الصدقة يذ كر انه بدا

للاوقف الرجوع فيها وأعادها الى يده متاولا ان الصدقة غير لازمة

بسبب كذا ويتم المحضر ويقضى بصفة هذا الوقف الكل من

جامع الفصولين والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد أفضل خلق

الله على الإطلاق وآله وصحبه ما بقيت

المحابر والاوراق ومن تبعهم

يا حسان الى يوم الدين

والحمد لله رب

العالمين

حقوق الطبع محفوظة

يقول ابراهيم راضي الشرقاوي الازهرى آمين الله والمسلمين ببركته السرى

يامن فقهت في دينك الحنيفي من أردت به خيرا فحمدك جدا لا ينفي به غير قبولك له اجرا ويامن رحمت
جميع الامة باختلاف مذهب أعنتها تشكرك لشكر الضعاف ما سئلت وأجبت من الخلائق برمتها
وعلى شهادتنا بأن لاهم عبودسوا لك يامن بيده ملكوت السموات والارض نستشهد لك بحق تقدم عليك
وهي تحتك اليوم المرض ونستزيدك شهادة أن سيدنا ومولانا محمد عبدك ورسولك شارع الحلال
والحرام الذي أفتى العباد على السنة فتلك عنه من أحكام دين الاسلام فوالله اللهم تحياتك المباركات
وصلوائك الطيبات وأرسل مصائب رضوانك على جميع الآل والاصحاب وسائر علماء الاسلام الذين
قاموا بخدمة السنة والكتاب في أمابعدكم فان كتب الفتاوى وان تزايدت كثرتها وبلغت الى عذات السماء
شهرتها الا انها قد عتبت الاسلوب وأكثرها في هذا العصر لا يفي بالمطلوب مع اشتداد الحاجة اليها
واعتماد أرباب القضايا عليها فقام حضرة انسان عين المجد ونور مطلع سماء السعد العالم الالامة
الفاضل الفهامة الاستاذ الشيخ محمد كامل ابن مصطفى مفتي الديار المصرية آمين الله بامداداته
الربانية فآلف هذا الكتاب على غرض جديد وطراز من الاستيفاد فرت به عين مذهب الامام الاعظم
وطابت به نفس من تصدر الفتوى وتكلم كتاب في لفظه وجزل معناه وسهل تناوله على كل من تفقه
فان منسه الانقروية والبرازية وأين منه الخيرية والهندية كتاب جدير بان يقال عنه كم ترك للآخر
الاول خصوصا وأنه يمتري في نقله من النصوص ما عليه في المذهب العقول لا غنية عن مقتناه اطالب
ولا بغية سواه راغب وسماه في كتاب الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية في ولاجل أن
يتم نفعه الخاص والعام ويخرج من كنز طيه لينشر عبقه على جميع الانام أرسل به الى الديار المصرية
ليطبع في أحسن مطابعها الهيصة فتأقناه بيد الهمة العاليه ونظر له بعض العناية السامية جناب
ريحانة أهل السعادة ونبراس هام السيادة من تمت به العالي أتم سمو حضرة الجناب الانعم الحاج
محمد الحلو المعتمد السلطاني من لدن دولة الغرب الأقصى في الديار المصرية القاطن بمصر المحروسة أسبغ
الله عليه نعمة الوفيه فاشترك في طبعه مع حضرة المؤلف المذكور وشاركهما حضرة المحترم المتوسل
بالنبي اليسرى التاجر بطرابلس الغرب السيد أحمد بن حيون المغربي واختار له من المطابع أحسنها
وأدقها وأزينها ألا وهي مطبعة من شهدت له بتمام البراعة وصناعته وبقدر ما يحسنه الانسان تعظيم
قيمه حضرة صاحب المجد والوفا محمد أفندي مصطفى فإنه أجرى به المطبع

ذلك الكتاب وأينع للجاني ثمر روضه المستطاب وذلك

في أواخر شعبان سنة ثلاث عشر بعد الثلاثمائة

وآلف هلاله كفافهم الله على

محاسن أعمالهم عنده

الصكاملية

آمين



في تقريره العالم الاسلامي الدراكة الفهامه حضرة السيد محمد افندي نائب مركز ولاية طرابلس
الغرب لهذا الكتاب حفظه الله آمين

الحمد لله الذي نفرد بالقضاء والقدر وعلم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على رسوله المبعوث الى كافة
الامم وعلى آله وصحبه الذين درجوا مدارج الحق ببذل المساعي والهمم في امة بعدكم فقد اطلعني العالم
الفاضل النحرير الكامل مولانا محمد كامل افندي ابن مصطفى بن محمود الطرابلسي على هذه الفتاوى
الجميلة فوجدتها جامعة لمسائل الشريعة المعتبرة الجليلة لا يستغنى عنها من ينشئ بالقضاء والفتوى
ونفعهم ما كاد ان يكون عقيما من الدعوى فهي ذخيرة في يوم المعاد وأثر خير يذكرك به بين العباد فجزاه
الله تعالى ما هو أهله من الخيرات الوافية وأسأل الله تعالى أن يتبع بعلمه وبوجوده العباد وأن
يستجاب الدعوات الخيرية لحضرة مولانا السلطان المعظم والخاقان المقمّم الغازي في عبد المجيد خان
الثاني في أداءه الرب المجيد اللهم يا من وقف عن شرح سجلات جلاله عقول الاجلّة الاعلام وكل من
استغفاه صحائف كماله السنة مصافح الانام اجعل سنة مشكوراً وعلى كاهل القبول محمداً وموفوراً
وعلى السنة العباد مشهوراً ومذكوراً وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين آمين

نائب مركز ولاية
طرابلس غرب

في وفرطه أيضاً حضرة العلامة الاديب الفهامة النقيب الشيخ سالم بن المبروك السعودي الورشفي
الطرابلسي المالكي الازهري فقال وأجاد في المقال

أدوم حديث الفضل كاساً على سمعي • وسري وراء السرب ربعا الى ربيع
وعلى عاتق روبيه في سلف مضى • فقد فخرت عيني بما شاهدت سمعي
وقاخر دهرى ما مضى من دهوره • بفضل همام جيد الاصل والصنع
تبقى نقيّ لو ذعى محقق • سموح صفوح لبن الخلق والطبع
محمد انى كمال لا ينجل من طفي • وفرداغدا في المجد يغني عن الجمع
فما ترك النعمان الا في الوري • خير اعباء عني رشيداً أخطوع
تأليفه شادت من الفضل ما عني • وقربت الامر البعيد من النفع
ونجم الفتاوى الكاملة شاهد • بهمة في النصع والبذل للوسع
فقد ادخلت تحت القواعد ما يرى • أيباء على من يدرك الاصل بالفرع
وصارت هي النجم المراقب في السرى • وسلم من رام ارتقاء الى السبع
ولما أراد الله نشر حديثها • واخراجها للنفع من رتبة المنع
واعطاءها مع جودة الطبع رونقا • وحسن ختام مسكه رائد الضوع
بداسمه دهاوى البه مؤرخا • بولد عيسى ثم هجرة ذى الشرع
الك بشير معصم الفضل قاتلا • سناء الفتاوى الكاملة للطبع

٦١ ٥٢٠ ٢٤٠ ٩٤٠ ١٣٣ ١١٢ ٥٢٨ ٥٢٢ ١٤١

سنة ١٣١٢

سنة ١٨٩٥

انشاء الفقير الى الله تعالى سالم
ابن المبروك السعودي
الورشفي
الطرابلسي